

السلسلة التراثية

21

شرح كتاب سيبويه

المُسَمَّى

تَفْهِيْحُ الْأَبَابِ فِي شَرْحِ عَوَامِضِ الْكِتَابِ

تَأَلَّفَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكَحْضَرَمِيُّ الْإِسْبِيلِيُّ
الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ خُرُوفٍ، الْمُوَفَّى سَنَةَ 609 هـ.

دراسة وتحقيق:

خليفة محمد خليفة بدرري

مدرس بقسم اللغة العربية بكلية اللغات، جامعة النجف

منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي

شرح كتاب سبؤير

المُسَمَّى

تَفْيِحُ الْأَبَابِ فِي
شَرْحِ غَوَامِضِ الْكِتَابِ

تَأَلَّفَ أَبُو الْحَسَنِ، عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَضْرَمِيُّ الْإِشْبِيلِيُّ

الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ خَرُوفٍ، الْمُوَفَّى سَنَةَ 609 هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ:

خَلِيفَةُ مُحَمَّدٍ خَلِيفَةُ بَرِّي

مُدْرِسٌ بِقِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِكَلْبِيَّةِ اللُّغَاتِ، جَامِعَةِ الْفَتْحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفرد إطبوع مفروطة لكفة الرعة الاسلامفة

الطبعة الأولى

1425 مفلاد الرسول صلى الله علفه وسلم 1995 افرفف

منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي

الجماهفة العظفة - طرابلس

ص.ب 71771

شكر وتقدير

يسرني بادئ ذي بدء أن أزجي الشكر الجميل المضاعف إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيده ، المشرف على هذا البحث وأنوّه بما كان لتوجيهاته القيّمة وتشجيعه المستمرّ من عميق الأثر في ظهور الرّسالة على هذه الصّورة .

وأ تقدّم بجزيل الشّكر إلى الأستاذ : عبد الله محمد الهوني أمين قسم اللغة العربية والدراسات الإسلاميّة ، وإلى الأستاذ الدكتور صالح الطالب ، وإلى الأستاذ الدكتور مصطفى العربي والأستاذ الدكتور : محمد خليفة الدّناع ، الذين قبلوا مناقشة هذه الرسالة وتقويم ما بها من أود ، وإلى جميع من أعان على إتمامها بأيّ نحو من الأنحاء ، ممن يعجز لسان الحال والمقال معاً أن يوفيهم حقهم ، وما هذا التنويه – من قلم كليل – إلّا جهد المقلّ ، لأن ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه – كما يقال ، فجزاهم الله عنّي خير ما هم أهله ، وأدامهم موثلاً للعلم والعمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

النقد

الحمد لله الذي علّم بالقلم وتفضّل مع الخلق بنعمة البيان ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصطفى من خلقه وخاتم أنبيائه ورسله وعلى آله وصحبه .

وبعد :

فهذا عملٌ علميٌّ أتى عليه حينٌ من الدهر^(*) وما حسبت أن سيُطبع في عهد قريب ، لعدّة أسباب ، منها صعوبته وتخصّصه وحجمه الضخم نسبياً ، فضلاً عن أن صاحبه نكرة أو هو - على أحسن الوجوه - نكرة تخصّصت بوصفٍ أو إضافة ، وتهافت دور النشر إلا تحلّة القسم على الكسب السريع السهل ، وكثيراً ما استحثّني أستاذي الدكتور إبراهيم رفيده - أمدّ الله في عمره ونفع به - على طباعة هذا البحث وكتابة غيره ، وطالما طلب إليّ ألا أركن إلى الدعة وأن أخلع الكسل الذي أتدثّره ، ثم كان الإيفاد لاستكمال الدراسة العليا وما تطلّبه من إجراءات استغرقت الكثير من الوقت واستنفدت شيئاً من الجهد غير قليل ، وفي إجازة الصيف الماضي عرض عليّ أخ عزيز وصديق مفضل ذلكم هو الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة أن يُطبع هذا البحث على نفقة كلية الدعوة الإسلامية ، فلم أتردّد في القبول - مع ما يضيفه من أعباء المراجعة وتصحيح الأخطاء الطباعيّة التي لا يكاد يخلو سطرٌ منها من عدّة أخطاء - وتدارك الفوت الجسيم على الأقلّ في بعض الجوانب العلميّة في الرّسالة ، لا سيّما إغفال التعريف

(*) نوقشت بكلية التربية يوم 10/9/1983.

بما في متنها من أعلام تعريفاً دقيقاً ، ومراجعة تخرّيج الشواهد الشعرية ووصل كلّ شاهد منها بما قبله وبما بعده من أبيات ليتضح معناه وتحديد علام استشهاد به أو موضع الشاهد فيما غمض منها ، ثم إعراب ما تدعو إليه الحاجة ، وعسى أن أوفى إلى ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى .

ودفعت بنسخة من البحث إلى كلية الدعوة بعد أن أنفقت عشرة أيام في تصحيح الأخطاء الطباعية وبعض الأمور الشكلية ، واستغرقتني هموم الدراسة العليا وإذا بالبحث مطبوعاً طباعة أقلّ ما يقال بحقها إنّها رائعة ، ندرت فيها الأخطاء أو كادت وضبطت النصوص ضبطاً جيّداً فأشكر للأستاذ الدكتور محمد شيخاني غيرته على العريّة وقيامه بما ينهض بها من مثل دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، آملاً أن تكون هذه الرسالة في صورتها النهائية خير « من » يثنى عليه * ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق *

هذا وقد أعدت مراجعته بالقدر الذي سنح ورأيت الإبقاء على البحث كما هو ، ولم أتصرّف بالتغيير إلا في صفحة العنوان أو إضافة هذه الكلمة إلى المقدمة .

ولا يفوتني أن أترحم على أستاذنا الكبير عبد الله الهوني الذي كان يُسرّ كثيراً لو قيّض له أن يرى نتاجه على هذه الصورة ، كما أدعو بالمغفرة والرحمة للأستاذ الدكتور صالح الطالب ، أحد من ناقشني البحث ووجه أغلب ما تناوشتني من سهام النقد على نحو ترضاه لغة الضاد فهوّن عليّ شدّة الموقف وأفادني علماً عند الله تعالى أجره .

وليس من نافلة القول أن أشكر كلية الدعوة الإسلامية في أشخاص القائمين عليها على جهودهم المضنية في النهوض بالعلم والإغراء به بل والحمل عليه ، كما أرى لزاماً عليّ الإشادة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة وما يؤديه من دور

علمي متميز وما يتسم به موظفوه ، كبارهم ومن دونهم من دماثة في الخلق وحسن في المعاملة أرجو أن تلّتسي به بقية المؤسسات العلمية .

لم أكن لأجرؤ على تقحم الموضوع ، لولا أنني قد دفعت إليه دفعا ، فقد تعلّقت الهمة بعيد اجتيازي السنة التمهيديّة سنة 1976م ، بكتاب « مثل المقرب » ، لابن عصفور الأشبيلي ، وعكفت على القراءة والإعداد له شهرين كاملين ، واقتنع الأستاذ الدكتور / عبد الله درويش⁽¹⁾ بقيمة العلميّة وزودني برسالة إلى معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربيّة لتصوير المخطوطة ، ولكنني صدمت برفض الموضوع من قسم الدراسات التحويّة ، بكلية دار العلوم ، واقترح عليّ بدلاً من ذلك دراسة وتحقيق شرح ابن خروف لكتاب سيويه ، وأمام إصرار القسم وتشجيع بعض الزملاء ، وتحت ضغط الحاجة إلى الإسراع بتسجيل الموضوع كسباً للوقت ، أقدمت على قبوله مضطراً أكثر منّي مقتنعاً ، لكن ما إن بدأت العمل فيه حتى اقتنعت بأهميته ، وكلّما سرت في الدراسة شوطاً ازدادت تشبثاً به وحرصاً عليه وكلما اجتزت عقبة نشطت لأخرى .

ولست بحاجة إلى التنويه بعمق الموضوع وتشعب مناحيه، لأشيد بما بذلت من جهد وما كابدت فيه من عناء ، وفي الوقت نفسه لا يمكن القول بأنه سهل وقد ساغه الخلق ، مما هو - على الحالين - تزكيةً لتلك النفس الأمانة ...

ولما كانت النسخة - وبالأحرى - القسم الذي حققته منها يتياً ، فقد احتجت في تحقيقها ودراستها إلى المصادر الأصليّة لما حوت من مادّة علميّة ، يأتي كتاب سيويه في مقدّماتها جميعاً ، فكان التّبع - بقدر ما في الوسع - لنصوص سيويه ، وإثبات الفروق ، بما عدده توثيقاً للمادّة من جهة ، وطريقاً إلى فكّ

(1) توفي إلى رحمة الله منذ سنتين ، وكان مثلاً للعالم العامل ، متواضعاً ، باراً بأبنائه جزاه الله خيراً.

طلاسم الخطّ من أخرى . وراعى أن يكون وضع أرقام الهوامش عند نهاية عبارة سيبويه التي أتبعها بفاصلة ، إذ كانت في الكثير من الأحيان تختلط بكلام ابن خروف ، إلى درجة يصعب معها تمييزه ، واعتمدت الطبعة البولاقية للكتاب ، وكلّ إشارة إلى الكتاب في الهوامش فهي إليها ، ما لم ينصّ على خلاف ذلك ، وأثبتّ رقم الجزء والصفحة والسّطر ، فإذا كان في الصفحة الواحدة أكثر من هامش وكانت النصوص المشروحة من جزء بعينه ، اكتفيت بذكر رقم الجزء مرة واحدة بالهامش الأول ، ورقم الصفحة والسّطر في الهامش الثاني ، وبقوم السّطر فقط في الثالث ، وإذا ما تغير الجزء أو الصفحة نصصت على ذلك .

وتنقسم الأطروحة إلى قسمين : الدراسة والتحقيق .

أولاً : القسم الدراسي

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول .

كان التمهيد إلماحة موجزة إلى الحياة السياسية والفكرية في عصر المؤلف ، شعوراً بما لها من أثر في بناء شخصيته وتكوينه العلمي وقد تبين أنه ومن على شاكلته نتاج دولتي المرابطين والموحدين وقد تهيأ لهم من الأسباب - إلى جانب إمكاناتهم الذاتية - ما مكن لهم في الأرض وجعل لهم قدماً راسخة في شتى الميادين .

وتعرض الفصل الأول لاسمه ونسبته، وأماط اللثام عمّا وقع من خلط بينه وبين سميّه ابن خروف القرطبيّ الشاعر ، ونبه على بعض أوهام المحدثين فيه ، كما سلّط بعض الأضواء على شخصيته من خلال الإشارات والإيماءات الواردة في الشرح ، وترجم لأساتذته مراعيّاً في ترتيبهم ذكر الشارح إياهم لتلميذه الرعينيّ، مضافاً إليهم ما أمكن العثور عليه في المراجع الأخرى ، وعلى رأسها « الذيل والتكملة » ، للمراكشي و« صلة الصلة » ، لابن الزبير ، وعدّد تلاميذه وتأثير كل ذلك في

ثقافته ، ووصف النظام التعليمي المتبع في الأندلس ، عارضاً رهبنته للعلم وتحرفه ومشاركته في الكثير من العلوم وتصنيفه فيما كان تعاطاه منها . وأتبع ذلك بمحاولة التعرف لأسباب توجيه انتقادات بعض الناس إياه، وعقبت على ذلك بآراء بعض الأعلام فيه ، ثم ذكر وفاته في العشر الوسط من جمادى الآخرة من عام 609 هـ .

أما الفصل الثاني ، فقد خصص لآثاره وانصب الاهتمام بصورة خاصة على شرح الجمل وشرح الكتاب ، وقد أفدت كثيراً من ديباجة شرح الجمل في تصوّر منهجه في شرح الكتاب ، وتمّ توثيق عنوانه وصحة نسبه ، ووصفت المخطوطة بدقة وأنها مقابلة على أكثر من نسخة ، إحداها بخط المؤلف . ثمّ أسهبت في تبيان منهجه ومقابلة عنوانات الكتاب بنظيراتها في الشرح ، وأنه تصرف فيها بالتغيير اليسير ، وأشدت بالاهتمام الواضح بفروق نسخ الكتاب ، والتنبية على ما أقحم التّساخ من طرر ليست بالضرورة من كلام سيويه ، كما وضّحت ما وقع فيه بعض العلماء من خطأ في الاقتباس أو الاستنباط ، تلا ذلك الكلام على الشواهد على اختلافها مع إيراد أمثلة عدّة لكلّ ذلك .

ويعرض الفصل الثالث لمفهوم النص والقياس والعلّة عند ابن خروف ، وأنها ذات دلالة لغويّة ، وليست منطقاً صورياً أرسطياً ، كما يقرر ويعيد المستغربون ومقلّدتهم ، ونبّهت - أسوة ببعض الباحثين - إلى ضرورة الاتّسام بالأصالة ، وأن تكون لنا منهجيّة واضحة في الدراسة ، فلا يُطرح القديم لمحض أنّه قديم فقط ولا يُتلَقّف الجديد لكونه جديداً فحسب .

وتناولت موقف الشّارح من سيويه وإشاداته له والتّشجيع على مخالفه دفاعاً عنه وتحاشي نقده ، وغلبة طابع التماس الأعذار لاختلاف رأي سيويه في المسألة الواحدة في موضع عنه في آخر ، كما رصدت موقفه من المبرّد والزّيديّ وتعقبه

إيَّاهما وإظهار أنَّهما لم يفهما مراد سيبويه أحياناً ، وقد يذكر بعض آرائهما مجردة من أيّ تعليق .

ويطّرح الشّرح بتقديره وإجلاله لأستاذه أبي بكر بن طاهر الذي نعتّه بالأستاذ في أكثر المواضع ، وكثيراً ما ترخّم عليه عند ذكره إيَّاه ، وقد أقرّ له بالفضل وبأنّ جميع حسناته في شرح الكتاب آيلة إلى الأستاذ أبي بكر هذا ، كما تجلّى صعوبة عزو ابن خروف إلى أي من البصريّين والكوفيّين ، والمفارقات الحاصلة من التقسيم ، والتّخليط النّاجم من التّجوّز في إطلاق مصطلح « مدرسة » . وختمت ذلك بذكر ما لشرح ابن خروف من قيمة بالغة ، لما امتاز به من دقّة تحقيقه نصّ سيبويه ، وتنبهه إلى ما أقحم فيه من تفسيرات ، وما وضع بهوامشه من حواشٍ أدمجت بعضها في الكتاب ، وإسهامه في علم أصول النحو وبخاصّة فيما جاء في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وحديثه عن القياس والعلّة النحويّين ، وشدّة اهتمامه بالسماع والنّص ، وأوّلية أو كثرة استشاده بالحديث النّبويّ الشريف .

ثانياً : قسم التحقيق

ويبدأ من « باب ما يذهب فيه الجزء من الأسماء » إلى « باب الإضافة وهو باب النسبة » ، حيث يبدأ الجزء الرابع من التّنتيخ بحسب نسخة المؤلّف المجزّأة ، وقد اتّبع فيه المنهج الآتي :

1 - تتبعت المادّة العلميّة في مظانّها المختلفة وأفدت من الإشارات إلى العلماء ومصنّفاتهم في المتن .

2 - حرصت - بصورة خاصّة - على توثيق التّصوص المشروحة ومقابلتها بنصّ الكتاب وإثبات الفروق ، وتمييز عبارة سيبويه من غيرها .

3 - خرّجت الشواهد على اختلافها مستعيناً في ذلك بمثل معجم شواها العربية للأستاذ عبد السلام هارون وفهرس شواهد سيبويه للأستاذ أحمد راتب

التَّفَاخ ، ملزماً نفسي - بقدر الوسع - أن أطلع على الشاهد في أحد المراجع المشار إليها في معجم الشواهد ، لأتأكد من ذلك ، وقد أجد الشاهد في مراجع أخرى لم يتعمّد الأستاذ هارون ذكرها في معجمه ، وقد أرجأت تخرّيج الشواهد الشّعريّة إلى الآخر .

4 - وضعت الكلمات الطامسة جزئياً أو كلياً وأمكن معرفتها على وجه الدقّة بين قوسين أو معقوفين كما أضفت في مواضع قليلة كلمات رأيها لازمة لاستقامة الكلام . ووضعت كلمة « كذا » فوق الكلمات التي لم أستطع الاهتداء إليها .

5 - أشرت بنقطتين إلى ما حذفته من النصوص التي اقتصرت منها على ما يناسب الغرض الذي سيقت له في البحث - إذا كان كلمة واحدة ، وبثلاث إذا كان كلمتين ، وردفت النقط فيما زاد عن ذلك بعلامة استفهام ، على أنني لم أخضع إطلاقاً أي نص لحاجة في النفس أقضيها .

6 - اعتمدت ترقيم العلامة أحمد تيمور للمخطوطة ، وحرصت على استخدام الرمز « ص » ليدلّ على الصّفحة من المخطوطة ، و« س » للدلالة على السطر ، حتى يسهل الرجوع إلى المادّة العلميّة ، وقد لا أثبت رقم السطر أحياناً . ووضعت خطأ مائلاً عند نهاية كلّ صفحة - ما لم تكن نهايتها موافقة لنهاية السّطر من النّص المطبوع - وأثبتُ رقم الصّفحة التي تليها في هامش الجانب الأيسر من الورقة .

7 - تجنّبت التّرجمة للأعلام التي بالمتن - على ما لذلك من أهميّة - لكثرتها أولاً ، وخوفاً من الوقوع في أخطاء كشف البحث عن عدد منها في القسم الدّرّاسي ، ولو رمت التّرجمة لها مطبّقاً ما ألزمت نفسي به في القسم الأول لاحتاج الأمر إلى بضع سنوات أخرى .

- 8 - استخدمت طائفة من علامات الترقيم بما تسمح به إمكانات الطباعة .
- 9 - الفهارس ، عدد الفهارس التفصيلية عشرة : فهرس الشواهد القرآنية ، الحديث والأمثال وأقوال العرب ، الشواهد الشعرية ، الأرجاز ، أنصاف الأبيات وأجزائها ، الأعلام التي بالمتن ، البلدان والأجناس والطوائف ، المراجع المذكورة بالمتن ، فهرس الأبواب . وأخيراً قائمة بأهم مراجع الدراسة والتحقق .

نتائج الأبحاث في شرح قواعد الكتاب -
وهو شرح العلامة ابن مرفوف
على كتابه

Handwritten marginal note in the top-left corner.

Main body of handwritten text, appearing as dense script across the upper portion of the page.



Main body of handwritten text continuing from the upper section, covering the lower portion of the page.

تمهيد

دأب الباحثون على التقديم لما يدرسونه من ظواهر أو شخصيات على إبراز الزمان والمكان ، أو بعبارة أخرى البيئة أو المحيط ، حتى يتسنى حصر الموضوع من ناحية ، وإثارة ذهن القارئ وتهيئته من ناحية أخرى .

وأجدني أمام ضرورتين . بينما تلحّ إحدهما أن أكتب عن الحالة السياسيّة لفترة زمنيّة تربو على الثمانين عاماً من أحفل ما تعرّضت له المغرب والأندلس بالأحداث على مدى التاريخ .

أضف إلى ذلك عدم التّجانس بين العناصر السكّانيّة التي قصت المنطقتين ذواتي الامتداد الجغرافي الهائل ، وما يتبع ذلك من تنوع في المناخ ، وتعدّد في مناحي النشاط البشريّ ، تمسك الضّرورة الثّانية بالخناق : أن تحرّ من ذلك ما تقتضيه طبيعة هذا البحث .

وإزاء هذين الاعتبارين سأتولّى سرد أهمّ الأحداث السياسيّة باختصار شديد ، كما سأجنّب الإطناب في عرض الحياة الفكريّة لتلك الفترة .

أولاً : الحياة السياسيّة :

شهدت المغرب والأندلس اضطراباً شديداً في أواخر حكم علي بن يوسف ابن تاشفين ، فتمكّن الإسبان من الاستيلاء على معقل سرقسطة عام 512هـ .

ولم تطل الأيام بخليفته تاشفين حتى لقي مصرعه علي أيدي الموحدّين سنة

539هـ ، ففتحت بذلك أبواب الفتن على المرابطين في جميع أرجاء الأندلس بدافع من العصبية لقطرهم وبإيعاز من الإسبان الذين استثمروا تلك الحركات فانتزعوا مزيداً من الحصون والمعقل ، وزاد الطين بلة دعوة البابا أوجين الثالث إلى تسيير حملة صليبية اشتركت فيها إمارات برشلونة وأراغون وبيزة وجنوة .

وتم القضاء المبرم على المرابطين في نهاية سنة 541هـ على يد عبد المؤمن ابن علي ، الذي نجح في توطيد دعائم الدولة وجعل الحكم وراثياً في بيته .

وإزداد الاهتمام بشؤون الأندلس أيام يوسف بن عبد المؤمن (ت سنة 580هـ) ، فسير الحملات واستولى على شرق الأندلس ثم قضى نجبه بعد أن أصيب بجراح مميتة ، أثناء حصاره مدينة شنترين .

وبصيرورة الأمور إلى ابنه يعقوب المنصور (ت 595هـ) ، عاشت الدولة على يديه أزهى أيامها وتحققت في عهده أكبر انتصاراتها في معركة « الأرك »⁽¹⁾ سنة 591هـ .

تلاه ابنه محمد التاصر الذي قضى على فتنة ابن غانية في أوائل حكمه ، غير أنه مني بهزيمة نكراء أمام حملة صليبية في واقعة « العقاب »⁽²⁾ سنة 609هـ .

ثانياً : الحياة الفكرية :

لقد كان الازدهار الفكري زمن الموحدين نتاج ما كان المرابطون بذروه ، ويصعب على المرء التّحديد - بصورة مطلقة - لمقدار ما أسهم به كل منهم دون أن يغمط الآخر حقّه ، فأتى لإنسان أن يحكم بالفضل لمن غرز البذرة دون ذلك الذي تعهدها بالسّقاية والعناية والتّشذيب !؟

(1) انظر « صفة جزيرة أهل الأندلس » لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري ، بعناية ليثي

بروفنسال : 12 .

(2) نفس المرجع : 137 .

ولكنّه مضطّرّ في دراسة كهذه أن يجزّي الظاهرة التي يتناولها - على سبيل التّحكّم - توّصلاً إلى دراستها ، كما هو الحال مع عالم اللّغة الذي يعرض للكلمة في جوانبها الثلاثة : اللّفظ والرّمز والدّلالة ، فيفرد كلاً بدراسة أو دراسات مستقلة - تحكّماً - أمّا في الواقع فلا تعدّ الكلمة كلمة إلاّ بتلازم هذه الثلاثة معاً .

ويمكن القول بأنّ الموحدّين تعهّدوا غرس المرابطين وأضافوا إليه أنواعاً جديدة وتعدّدت جهودهم في هذا المضمار ، بدءاً من عهد عبد المؤمن ، إلى قريب من انتهاء دولتهم ، على أنّ هذه الجهود بلغت ذروتها على يد المنصور وابنه الناصر .

ويحسن التّنويه ببعض جهودهم - بعامة - في رعاية العلم وأهله ، والتّركيز على عهد المنصور والناصر على وجه الخصوص .

امتاز آل عبد المؤمن بأنهم كانوا جميعاً علماء ، وإن تفاوتت بالطّبع أقدارهم وعلى رأسهم المنصور ، فكان لهذا أثره في وسم دولتهم بالطّابع العلمي⁽¹⁾ .

فقد جمع عبد المؤمن من حوله العلماء والكتّاب واصطنعهم وأغدق عليهم الصّلات وأنشأ جماعة الحفاظ الموحدّين⁽²⁾ .

واقتنى يوسف أثر أبيه ، فضمّ مجلسه طائفة من أساطين زمانه ، أمثال ابن زهر وابن رشد⁽³⁾ .

ويقبل عصر المنصور - الذي بلغت فيه الدولة على يديه أزهى فترات تاريخها ، واستغرقت النهضة جميع المناحي ، فاستبحر العمران وازدهرت

(1) انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 223 ، 227 ، 228 ، ترجمة أبي العباس بن عبد الرحمن ابن الصقر سنة 569هـ ، وعدت خطة الخزانة العالية من أجل الخطط التي لا يتولاها إلا عليّة أهل العلم وأفاضلهم : 228 .

(2) المصدر نفسه : 228 ، وسمي ابن عبد الملك هذه الجماعة بخوَصّ الطلبة انظر السفر الأول ، القسم الثاني : 564 .

(3) انظر التكملة لابن الأبار ، 1 : 553 ، 555 .

الحضارة، ونعمت البلاد بحياة مستقرّة، وسادت العدالة والأمن، وتناصف الناس وعمّهم النوام ، وكانت غزوة « الأرك » سنة 591هـ .

ويذكر للتّاصر ما أسهم به في حياة والده وبعد مماته وإن قطّبت في وجهه الظّروف ، فحاقت به تلك الهزيمة الشنعاء في « العقاب » كما أشرنا .

وقد حفل هذا العصر بمظاهر الحياة العقلية الناضجة وزانه ما اتّسم به من نوابغ في شتى مجالات العلم والمعرفة ، يرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين :

١ - ظهور ابن تومرت وادّعاؤه المهديّة ، وانقسام الناس بين مؤيّد ومفند ، وتفاوت حماسة هذا وذاك شدّة وليناً ، واحتدام الصراع بين الفريقين ، فكان أن اتّسع الفكر بما جابه من مشكلات وواجه من قضايا .

٢ - المزايا الشخصيّة التي اتّسم بها المنصور وابنه - تبعاً لأسلافهما - إذ كانا عالمين بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من دلالة .

وقد حرص المنصور على أن يضيف عقولاً إلى عقله ، فكان يستشير أهل الذّكر في كل أموره - باستثناء بعض المواقف التي ألزم فيها خصومه برأيه مستخدماً سلطته - وكان أديباً يقرض الشعر وينقده ، درس الفلسفة وأكبّ على التحصيل ، وعقد المجالس العلميّة بحضور كبار رجالات الدّولة بقصره ، يبادر أهل كل علم من العلوم بمسألة أو مسائل كان أعدها للمذاكرة ، وكان يشارك بنفسه في المناقشة⁽¹⁾ .

وكثيراً ما استعر الخلاف بين عالمين فانقلب المجلس إلى مباراة عنيفة بين

(1) درس المنصور علم الحديث على أبي العباس بن الصقيل . انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 125 . والفلسفة على أبي جعفر بن عتيق الذهبي ، انظر الذيل والتكملة السفر الأول ، القسم الأول : 279 . والأدب على أبي جعفر العبدري ، انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 564 .

طائفتين بزعامتهما ، ومراقبة المنصور لسير التعليم في جميع الأنحاء واصطفائه كل من ينبغ في مجال من المجالات وضمّه إلى مجلسه ، أذكت جذوة التنافس بين العلماء ، وبالغ من يخفّ منهم لصحبة السلطان في إبراز ما يملك من براعة فيما يتعاطاه من علوم⁽¹⁾ .

ولم يكن ليأبه - في اختياره الأساتذة - بما يبلغه عنهم من إطرء ، بل يتولّى امتحانهم بنفسه ، فقد طلب إلى القاضي مرّة أن يختار له أستاذين لتعليم أبنائه ، فأرسل إليه اثنين غالى في امتداحهما ، ونعت أحدهما بأنّه بحر في علمه والآخر بأنه برّ في دينه ، فلما مثلا بين يديه وفاتشهما تبيّن أنهما ينحطّان دركات عمّا وصفا به فوقّ لقاضيه : ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر ﴾⁽²⁾ .

وهكذا كان لجهود المنصور والنّاصر وأسلافهما الدّور الحميد في ذيّالك الحشد الهائل من العلماء ، الذين شادوا صرحاً من صروح العربيّة بوصفها أداة فهم القرآن الكريم وتطبيق أحكامه ، وتعرف جوانب إعجازه - ما يزال على الأيام خالداً شاخحاً .

غير أنّه إكبالاً للصّورة ينبغي الإشارة إلى أنّ بعض مشاهير ذلك العصر لم يحصل من الدنيا على طائل ، وعاش حياة تعسة كئيبة مع ترسّمه للعلم ووقفه حياته عليه تحصيلاً وتدريساً ، من مثل أبي القاسم البلوى⁽³⁾ .

(1) انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ص : 399 ، ترجمة أبي الحسن الفهمي ، انظر الملاحظة السابقة .

(2) انظر العلوم والآداب والفنون على عهد الموحّدين ، لمحمد المنوني مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (سلسلة التاريخ 6) الرباط : 1397 - 1977 م ، الطبعة الأولى : 203 . والآية 41 : الروم .

(3) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول : 239 . وانظر السّفَر الأول القسم الثاني : 455 ، ترجمة أبي جعفر ، أحمد بن عبد الصمد ، الذي كانت مؤونته من تفقّد إخوانه ، ثم كفاه إياها رئيس أصحاب المعدن مدة تسع سنوات .

وهناك شهادة لأحد من عرف بالعلم والعمل واشتهر بالصّلاح والفضل
ذكرها أبو جعفر بن يحيى بن عميرة ، قال : وقال لي : كنت قبل أن أرحل أرى
النّاس يعظّمون العلم وأهله فلما قدمت من رحلتي لم أر ما عهدت وأبصرت
أمري⁽¹⁾ .

(1) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول : 264 .

الفصل الأول

(حياته)

- اسمه ونسبته .
- شخصيته .
- أساتذته .
- تلاميذه .
- ثقافته .
- آراء العلماء فيه .
- وفاته .

حياته

اسمه ونسبه

هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي الحضرميّ الإشبيلي ، المعروف بابن خروف النّحوي ، وقد صمّمت جميع كتب التراجم - التي أمكن الاطلاع عليها - عن كثير من التفاصيل عن أسرته ونشأته الأولى إذ لم تعدّ الجّد الثاني له ، وقد يكون مرّد هذا إلى أحد احتمالين :

1 - إما أن تكون أسرته حديثة عهد بالإسلام ، فاكتفى بعزوها إلى أوّل من اعتنق الدعوة ، ولقبه « الديدرنه » قد يرجّح هذا الافتراض ، لأنها كلمة غير عربية .

2 - وإما أن يكون من أسرة ذات أصل عربي ولم ينبغ فيها أحد سواه وهذا قد يرجّحه نسبه إلى حضرموت ، وهي إحدى بلاد اليمن ويؤكد هذا جريان العادة بإيضاح النسب بالولاء ، كأن يقال مولاهم أو بالولاء أو غير ذلك مما يحدّد الصّراحة أو عدمها في نسبة المترجم له .

بيد أنّه قد يحدث ألاّ يشار إلى ذلك كما هو الشأن في ترجمة الأستاذ أبي بكر بن خير الإشبيلي (ت سنة 575 هـ)⁽¹⁾ ..

ويبدو أن « ابن خروف » لقب له لا يرتضيه ، دليل ذلك أنه لم يذكره في

(1) انظر في هذا ترجمة أبي بكر بن خير صاحب الفهرست ، في التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار 2 : 523 . وانظر أساندة ابن خروف .

مقدمة كتابه « شرح الجمل » ، يقول : قال علي بن محمد بن الحضرمي « فقط⁽¹⁾ .

كما أنه في الجزء الرابع من شرح الكتاب – مدار هذا الكتاب – اكتفي بذلك أيضاً في صفحة العنوان⁽²⁾ .

الخلط بينه وبين سميه ابن خروف الشاعر

إن الخلط بين الشخصيتين قديم ، فقد نبّه إليه تلميذه أبو الحسن الرعيني ، عندما ترجم له فقال : وهما – وإن اتفقا : اسما وكنية ولقبا – مختلفان : جدّاً ونسبةً ومولداً وداراً ووفاةً⁽³⁾ .

في حين أن الشاعر اسمه علي بن محمد بن يوسف القيسي القرطبي المتوفى بحلب في حدود سنة 626هـ⁽⁴⁾ .

شخصيته

لم نعثر له علي ذكر في الأحداث التاريخية الشهيرة في عصره باستثناء رفعه نسخة من شرحه الكتاب إلى محمد الناصر ، ومكافأة الأخير له⁽⁵⁾ .

- (1) انظر مقدمة شرح الجمل لابن خروف ، مخطوط بمكتبة علي بن يوسف المراكشي رقم 214 .
- (2) انظر « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » ، لابن خروف ، الجزء الرابع لوحة 1 مخطوط بمكتبة ابن يوسف المراكشي رقم (566) .
- (3) انظر « برنامج شيوخ الرعيني » ، تحقيق إبراهيم شيوخ : 81 ، وانظر ترجمة الرعيني في تلاميذ ابن خروف .
- (4) ما أثبتته هنا كان وفقاً لتقدير المراكشي ، انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول : 399 ، جاء في وفيات ابن خلكان تح د. إحسان عباس 7 : 100 ، أنه توفي سنة 604هـ ، فقد ذكر ابن الزبير في الصلة أن لابن خروف الشاعر رحلتين إلى الشرق حجّ في أولاهما وعاد إلى الأندلس فأقام قليلاً بموطنه ليعاود الرحلة إلى المشرق حيث توفي هناك وقدّر وفاته بعام 610هـ ، على أنه روى ما قاله أبو الخطاب ابن خليل من أنه لقي ابن خروف في توجهه الثاني بعد عام 610 .
- (5) انظر ترجمة ابن خروف في الذيل والتكملة للمراكشي السفر الخامس القسم الأول : 321 .

ولعل ذلك يعود إلى انقباضه عن مداخلة الحكام والسير في ركبهم تورّعاً - دأب الكثير من الأعلام - وكتب التراجم والسير ملامى بأسماء من رغب عن مصاحبة الحكام ، كما أنها نوّهت بمن انتشب في خدمتهم ، وقد تلمذ المترجم على عدد من أولئك الذين نأوا بأنفسهم عن محاولة إفساد حياة الحكام فيفسد الحكام عليهم دينهم⁽¹⁾ .

والدليل على تمكّن هذه النزعة من أبي الحسن ، قوله معقّباً على بيت ابن همام :

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمَلُ
يصف رجلاً اتصل بالسلطان فضيّع دينه ، لاتباع هوى مخدومه ، وكلّ
الناس اليوم ذلك الرّجل⁽²⁾ .

وطبيعيّ أن تنشأ أوهام غالبيتها يرجع إلى هذا الخلط بين الترجمتين قديماً وحديثاً ، والأخير هو ما يعنينا بالدرجة الأولى هنا . نكتفي بإيراد ما وقع فيه باحث محدث هو الدكتور أمين عليّ السيّد في رسالته للماجستير (الاتجاهات النحويّة في الأندلس⁽³⁾) ، لأنّ رسالته هذه كانت محوراً للعديد من الدراسات والأطروحات ، وعدّت مرجعاً لا مناص لكلّ من يتصدّى لدراسة التراث الأندلسي من أن يطلع عليه .

فالدكتور أمين يسميه أبا الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد ، نظام

(1) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني : 666 السفر الأول القسم الأول : 180 من كلام المستنصر في حق أبي عميرة المخزومي « ذاك رجل رام إفساد ديننا فأفسدنا عليه دينه » وجاء في السفر الأول القسم الأول : 227 ، في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر « رغب إليه أحد الأعيان أن يصحبه وأغراه بألف دينار ذهباً مرابطية فقال : والله لو أعطيتني ملء الدنيا على أن أخرج عن طريقي وأفارق ديدني في خدمة أهل العلم ومداخلة الفقهاء والانحراط في سلكهم ما رضيت » وانظر أيضاً الصفحة 260 ، والقسم الثاني من السفر الأول : 560 .

(2) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ص 3 : س 24 س 25 .

(3) الرسالة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 1579 / دار العلوم .

الدين المعروف بابن خروف النحوي الرندي القيسي القرطبي القيذافي الشاعر⁽¹⁾ .
 وأنه كان خياطاً يقاسم أستاذه الخدب ما يحصله من إيراد وفي حلقة زعارة
 وسوء عشرة حالت بينه وبين الزّواج ، وسكن الخانات⁽²⁾ . .
 وأثبت له التلمذة على أبي جعفر الحميري ، المؤدّب الملقّب بالوزغي
 (ت سنة 610هـ) . وأورد البيتين اللذين هجا بهما أستاذه المذكور ، ثم اقتبس
 مما أورده صاحب المعجب : « وألقى حبله على غاربه فلم يفلح ابن خروف بعدها
 ولا حصل على شيء من العلم ، وإنما كان يعتمد فيما يأتي به على طبيعة خاصّة » .
 وعقّب بأن « ابن خروف لم يكن أنموذجاً طيباً في صفاته وأخلاقه ولم يكن
 يقدر أستاذه حق تقديره ، وكفاه ذلك مذمة وسوء تقدير⁽³⁾ » .
 وتمتّى أن تكون حقيقة أمره غير ما ينعكس على مرآة شعره ، « أن يكون من
 هؤلاء الذين يقولون ما لا يفعلون⁽⁴⁾ » .

وقد نجم الوهم الأول في اسمه – كما سبقت الإشارة – إلى اتفاقهما في الاسم
 والكنية والأب ، وتقاربهما النسبي في الزمن ، وقد وضح في اسمه ونسبه .
 ولم أجد من وصفه بأنه كان خياطاً غير ياقوت الحموي ، وقد ضنّفه
 – محقّقاً – القاضي القفطي ، واتهمه – صادقاً – بالتلفيق والتخليط⁽⁵⁾ والثابت أن
 أستاذه أبا بكر بن طاهر هو الذي اجترف الخياطة .

- (1) معروف أن لقب « نظام الدين » مشرقي ، فهو للشاعر ، والنسبة إلى قيس هي للشاعر أيضاً ،
 فالنحوي حضرمي والشاعر قرطبي والمترجم إشبيلي والقيذافي للشاعر .
- (2) انظر الاتجاهات النحوية في الأندلس ، د . أمين علي السيد : 294 .
- (3) المصدر نفسه : 295 .
- (4) المصدر نفسه : 296 ، انظر المعجب لعبد الواحد المراكشي : 303 – 304 .
- (5) انظر مثلاً لذلك التخليط في كتاب ياقوت « معجم الأدباء » 15 : 75 ، 76 ، نشرة مارجليوث ،
 الطبعة الثانية سنة 1922 ، فهو الوحيد من بين من عرض لترجمة ابن خروف الذي كنى أستاذه ابن
 خروف أبا الحسن .

ومن المسلم قيام ابن خروف بخدمة أستاذه زمن الطلب ، غير أنني أرجح أن تكون هذه الخدمة استنساخ الكتب وتعاطي الوراقه وما ذكر ابن عبد الملك من أنه غاب عن بعض كتب الأستاذ واشتكاه لذلك وسجن حتى توسط أحد القضاة بينهما وعاد إلى خدمة الأستاذ والأخذ عنه كما كان⁽¹⁾ .

ولم يكن في خلق ابن خروف زعارة وما وصفه أحد معارفه بسوء العشرة ، وبقيناً أن أكثر هذه الأوهام ناجم عن الاستطرادات التي تحويها التراجم ، فصفة سوء العشرة وزعارة الخلق اشتهر بها أبو بكر ابن طاهر وتواترت عنه ، فإذا ما تكلم شخص ما في ابن خروف وذكر أنه لازم أبا بكر بن طاهر وخدمه طويلاً ، وأورد من وصف أبي بكر ما أورد ، وجاء ناسخ فاختصر ذلك الكلام بقدّم وأخر ألصق ذلك بمن ليس له بأهل .

وقد جزم المراكشي بأن أبا الحسن « كان مشهوراً بالصدق وطهارة الثوب والصيانة والعفاف⁽²⁾ » .

أساتذته :

حظي بأساتذة أفذاذ ، اشتهر منهم :

1 - الشيخ الفقيه الإمام الزاهد ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المجاهد 483هـ - 574هـ ، يقول عنه ابن عبد الملك بأنه كان نسيج وحده ، زهداً في الدنيا واجتهاداً في العبادة ونوّه بأنه لم يكن يقبل من أحد هديّة قليلة كانت أم كثيرة لا من الملوك ولا من غيرهم ، إلا آحاداً من أصفياه تيقن نزاهة طعمتهم وأبى أن يتولّى القضاء ، واقتصر على انتساخ المصاحف

(1) الذيل والصلة السفر الخامس ، القسم الثاني : 649 .

(2) الذيل والصلة السفر الخامس ، القد . الأول : 321 .

لتحصيل قوته ، قيّد بخطّه كثيراً من العلم واجتهد في تحصيله وحرص على نشره حاثاً أصحابه للسعي في طلبه⁽¹⁾ .

2 - الشيخ الفقيه المشاور القاضي الحافظ أبو مروان ، عبد الرحمن محمد بن عبد الملك بن قزمان . قرطبي استوطن أشبونة وتوفي بها سنة 564هـ⁽²⁾ .

3 - الشيخ الفقيه المحدث ، أبو بكر ، محمد بن يحيى بن محمد بن رزق المروي 503هـ - 560هـ ، أخذ العربية عن أبي عبد الله ، محمد ابن عبد الرحمن بن أحمد بن خلصة ، وحضر إقراءه بالمرية لكتاب سيبويه سنة 521هـ⁽³⁾ .

4 - الأستاذ أبو إسحق ، إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد ... بن ملكون الحضرمي النحوي الإشبيلي ، سمع من أبي مروان الباجي وشريح بن محمد وغيرهما ، وأخذ العربية والأدب عن أبي الوليد بن حجاج وأبي القاسم ابن الرّمّاك فمهر في صناعتها ورأس فيها وأقرأ بها وكانت له مشاركة في سواها . توفي بإشبيلية سنة 581هـ على خلاف⁽⁴⁾ .

5 - الشيخ الفقيه المقرئ المحدث المتقن الفاضل ، أبو بكر ، محمد بن خير ابن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي - مولى إبراهيم بن محمد بن يعمر اللّمتوني 502هـ - 575هـ .

(1) انظر فهرست ابن خير الإشبيلي : 277 ، 249 ، 350 ، 457 ، والتكملة لابن الأبار 2 : 522 .
- صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 154 .

(2) - الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك المراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني 154 .
(2) انظر فهرست ابن خير : 459 ، وبغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي 482 معجم أصحاب الصدي لابن الأبار : 251 ، صلة الصلة لابن الزبير : 122 .

(3) انظر بغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي : 482 ، وصلة الصلة لابن الزبير : 180 .

(4) انظر التكملة ، لابن الأبار 1 : 157 ، 158 .

إشارة التعيين ، لأبي المحاسن عبد الباقي لوحة 46 .

بغية الوعاة ، للسيوطي : 431 .

مما جاء في التكملة لابن الأبار « وكان مقرئاً ، مجوداً ضابطاً محدثاً ، متقناً أديباً ، نحوياً ، لغوياً واسع المعرفة رضيعاً مأموناً كريم العشرة ، خيراً فاضلاً ، وما صحب أحداً ولا صحبه أحد إلا أثنى عليه » (1) .

6 – الأستاذ الفاضل الورع الزاهد أبو سليمان ، دواد بن يزيد السعدي غرناطي ت سنة 573 هـ .

وكان من بيت علم ، نعته ابن الأبار بأنه « كان بقيّة النحويين في وقته ، مشاركاً في علم الحديث » (2) .

7 – الأستاذ المقرئ الفاضل أبو محمد ، القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم ابن دحمان بن عثمان بن مطرف 485 هـ – 575 هـ .

وكان كبير الأساتيد بمالقة – كما نعته صاحب الذيل والتكملة – وأبرز المقرئين بها . اتّسم بالحرص على الإفادة والنصح في الإقراء . روى عليه جلة منهم مترجمنا .

وقد وهم الأستاذ / عبد القادر رحيم الهبتي في رسالته للماجستير « خصائص مذهب الأندلس النحوي » فجعل ابن دحمان هذا من تلاميذ ابن خروف الذين انتفعوا به (3) .

8 – أبو محمد ، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد ابن محمد بن ذي النون بن محمد بن ذي النون الحجري قنجايري ت سنة 581 هـ .

-
- (1) انظر التكملة لابن الأبار 2 : 223 ، 224 ، وبغية الوعاة للسيوطي : 102 .
(2) انظر برنامج شيوخ الرعيّتيّ تح . د . إبراهيم شّوح : 56 : 57 ، والتكملة لابن الأبار : 315 ، 316 ، بغية الوعاة ، للسيوطي : 563 ، 564 .
(3) انظر المطرب ، لابن دحية : 196 ، 197 ، والذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني : 545 ، بغية الوعاة للسيوطي 2 : 255 ، خصائص مذهب الأندلس النحويّ : 341 ، وهي موجودة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم (1579) .

نعتة ابن عميرة بأنه « فقيه محدث راوية فاضل » ، روى فأكثر وقرب
فقرّ ... ؟ وكان أهل سبته يعظّمونه ويعرفون له حقّه ... ؟⁽¹⁾ .

9 – الشيخ الفقيه الإمام الراوية أبو القاسم ، خلف بن عبد الملك بن مسعود ابن
موسى بن بشكوال الأنصاري 494هـ – 578هـ .

له كتاب الصلة في تراجم علماء الأندلس نعتة ابن الأبار بأنه « كتاب في أُفقه
خطير القيمة ضروري الاستعمال ، لا يستغني أهل أُفقه عن التبّلع به والتّنظر
فيه والاحتجاج منه ... ؟ »⁽²⁾ .

10 – أبو عبد الله ، محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي بن الرمامة
479 – 567هـ .

من أهل قلعة حمّاد واستوطن فاس . دخل الأندلس تاجراً وطالباً للعلم . تولّى
قضاء مدينة فاس سنة 539هـ . له عدّة مؤلّفات ، منها كتاب التبيين في شرح
التّلقين . دفن بفاس⁽³⁾ .

11 – أبو بكر ، محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله ، اللّخمي الإشبيلي ابن صاف
512هـ – 585هـ على خلاف في وفاته .

كبير أساتذة الإقراء بإشبيلية . تقاطر الناس للأخذ عنه ، وامتاز بآته كان
لا يخلط مع القرآن شيئاً من النّحو والآداب في إقرائه ، إلا يوماً أو يومين في
الأسبوع كان يسمح فيهما بالخلط . وقد أقرأ نحو خمسين سنة . شرح فصيح

(1) انظر بغية الملتبس ، لابن عميرة الصّبّي : 335 ، والسفر الخامس ، القسم الأول من الذيل
والتكملة للمراكشي : 317 ، ترجمة أخيه أبي الحسن علي ، ومنها أتمت اسمه منه وأثبتته على طوله ،
لأنني عانيت كثيراً في إيجاد ترجمته .

(2) انظر الذيل والتكملة لابن الأبار : 304 : 305 ، معجم أصحاب الصّدي ، لابن الأبار : 82
فهرست ابن خير : 424 ، 272 . وقد وقع خطأ في تاريخ ميلاده إذ أثبت سنة 499هـ لعله من
المحقّق .

(3) انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 676 – 677 .

- ثعلب والأشعار الستة وله تأليف في ألفات الوصل والقطع في القرآن الكريم⁽¹⁾ .
- 12 - أبو محمد ، القاسم بن محمد الزقاق وابن الحاج ت 559هـ⁽²⁾ .
- 13 - الشيخ الفقيه الإمام المقرئ ، أبو العباس ، أحمد بن علي بن أحمد ابن أفلح بن زرقون الجزيري ثم المرسي .
- يقول ابن الأبار « وتصدّر للإقراء بالجزيرة وأخذ الناس عنه وكان فقيهاً مشاوراً محدثاً ، حافظاً ، مقرئاً ، نحوياً ، مفسراً » توفي سنة 542هـ أو 545هـ على خلاف⁽³⁾ .
- 14 - أبو عبد الله ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرّعيني ، ركن الدين ت 598 .
- سرقسطي . رحل إلى المشرق فلّقب من ثم بركن الدين . توفي قاضياً بإحدى أعمال فاس .
- يقول عنه المراكشي : « كانت له قدرة فائقة على جدال المخالفين ودفع شبههم وتفنيدهم آرائهم ، اشتهر بالعدالة في أحكامه ... ؟ »⁽⁴⁾ .
- 15 - أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، الحفيد أو الأصغر ت 595هـ .
- صاحب البداية والنهاية في الفقه واشتهر بالفلسفة وناله من قبلها خير وشر ، كلُّ بقدر . صنف قرابة الخمسين كتاباً⁽⁵⁾ .
- 16 - الأستاذ أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الرّمّاك الأموي ت 541هـ .

(1) انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 538 ، الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 188 ، إشارة التعيين لأبي المحاسن ، لوحة 48 ، بغية الوعاة للسيوطي : 100 .

(2) الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 570 .

(3) فهرست ابن خير الإشبيلي : 46 : 433 ، 467 ، انظر التكملة لابن الأبار 2 : 54 ، معجم أصحاب الصّدي ، لابن الأبار : 33 .

(4) انظر الذيل والتكملة ، السفر السادس : 364 .

(5) انظر التكملة ، لابن الأبار : والذيل والتكملة ، السفر السادس : 21 .

- فقيه نحوّي لغوّي مشهور ، أقرأ النحو والأدب بإشبيلية وكان مقدّماً فيهما⁽¹⁾ .
- 17 - أبو بكر محمد بن أحمد العبسي الإشبيلي ، ابن خشرم . كان أستاذاً عربيّة موهوباً ، أجاد القيام عليها وتدرّسها ، وكان له تلاميذ نجباء ، وصفه ابن الأبار بكونه أحد الأئمة في علم العربيّة وقال : « حكى عنه أبو الحسن بن خروف في شرحه لكتاب سيبويه ، وفي باب الابتداء منه »⁽²⁾ .
- 18 - أبو القاسم ، أحمد بن محمّد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الحوفي ت 588هـ .
- أصله من حوف مصر ، يقول المراكشي « ... ؟ وكان من بيت علم وعدالة فقيهاً حافظاً حاضر الذّكر للمسائل بصيراً بعقد الشروط فرضياً ماهراً ، وله في الفرائض تصانيف كبير ومتوسط ومختصر وكل ذلك مما بلغ في إجادته الغاية تحصيلاً لعلمها وتقريباً لأغراضها وضبطاً لأصولها وتيسيراً على ملتسبها ... ؟ »⁽³⁾ .
- تولّى قضاء إشبيلية مرتين إحداهما سنة 582هـ وكان نزيهاً عادلاً وذكر ابن القنفذ في وفاته عبارة « من أشياخه الحوفي بفاس » حين حدد وفاة ابن خروف النّحويّ ، فحسبه المحقّق الأستاذ عادل نويهض خطأ ، وصوّبه بناء على ما ورد في إحدى نسخ الوفيات بأنّه الجزولي ، بحجّة أن الحوفي هو علي بن إبراهيم المتوفّي سنة 430هـ وأنه عاش بمصر⁽⁴⁾ .

(1) انظر فهرست ابن خير : 306 ، 456 ، وبغية الملتبس ، لابن عميرة الضبي : 346 ، بغية الوعاة للسيوطي 2 : 86 .

(2) انظر التكملة لابن الأبار : 220 ، والذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 623 ، 624 .

(3) انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول 414 .

(4) انظر وفيات ابن القنفذ : 315 هـ 2 .

19 – الأستاذ أبو بكر ، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بابن طاهر الخدب « أخذ علم العربية عن أبي القاسم بن الرّمّك وأبي الحسن بن مسلم .. وكان قائماً على كتاب سيويه وأصول ابن السراج ومعاني القرآن الكريم للفرّاء والإيضاح للفارسي يعتني بها ويرى أنّ ما عداها في الصناعة مطّرح ، وله تعليق على كتاب سيويه لم يسبق إلى مثله ... ؟ »⁽¹⁾ .

وقد أخبر ابن الزبير فيما نقل عنه السيوطي أنه أجلّ من أخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وعبد الحق السكوني ، وذكر السيوطي أيضاً أنه وقف بمكة المكرّمة على حواشي ابن طاهر على الكتاب⁽²⁾ .

تلاميذه

1 – أبو بكر ، وأبو عبد الله ، محمد بن عبد النور أحمد بن عمر .. ؟ السبّاي الإشبيلي 553هـ – 614هـ .

يذكر الرّعيني أنه ما لقي في إتقان القراءات والقيام عليها وتجويدها أجلّ منه⁽³⁾ .

2 – أبو بكر ، محمد بن أحمد بن خلف بن عبيد الله بن فحلون السكسكي ت سنة 591هـ ، على خلاف .

(1) انظر التكملة ، لابن الأبار ، 2 : 532 ، 533 .

(2) انظر البغية ، للسيوطي : 28 .

وانظر ترجمته الوافية في الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك .

السفر الخامس ، القسم الأول : 319 : 323 .

(3) انظر برنامج شيوخ الرّعيني : 41 . والذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس : 411 ، 413 .

- قال عنه المراكشي : ... وكان من أهل العلم والفضل والحفظ⁽¹⁾ .
- 3 – أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى الأنصاري القرطبي الإشبيلي
(ت 628 هـ)⁽²⁾ .
- مقرئ مجود ، متواضع عابد زاهد .
- 4 – أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن يحيى اللّخمي الدّباح 566 – 646 هـ .
يقول الرّعيني : « كان بإشبيلية – رجّعها الله – تالياً في إقراء العربية والأدب
لابن طلحة والشلوين وابن عبد الله ومعدوداً منهم ، وكان يزيد عليهم في إقراءه
لكتاب الله تعالى وإتقانه له ... ؟ »⁽³⁾ .
- 5 – أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى ... ؟ الشّارّي
ت 649 هـ .
- نعتة الرّعيني بالشيخ الأجلّ المسند الثّقة الصّابط ، كان له اهتمام كبير بالعلم
وجمع كثيراً من نفائس الدواوين العلمية ووقفها على طلبة العلم⁽⁴⁾ .
- 6 – أبو الحسن ، علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى
الكتامي بن القطان ت سنة 628 هـ .
- محدّث حافل ناقد ، بارع ، صاحب الكتاب المعروف بالوهم والإيهام
الواقعين على كتاب الأحكام⁽⁵⁾ .

(1) انظر المرجع السابق : السفر الخامس ، القسم الثاني : 625 .

(2) انظر برنامج شيوخ الرّعيني : 11 ، الذيل والتكملة ، السفر الخامس : 2390 وبرنامج ابن أبي الربيع ،
مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد 1 ، 2 : 256 ، 257 .

(3) انظر برنامج شيوخ الرّعيني : 88 ، وصلة الصلة ، لأحمد بن الزبير 137 ، والذيل والتكملة ، السفر
الخامس ، القسم الأول : 198 ، وبغية الوعاة للسيوطي 2 : 153 .

(4) انظر « العلوم والآداب والفنون على عهد الموحّدين » لمحمد المتّوني : 281 .

(5) انظر صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 131 .

- 7 - أبو الحسين ، عبيد الله بن عاصم بن عيسى بن أحمد بن محمد الرّندي⁽¹⁾ .
- 8 - أبو الخطّاب ، محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن عبيد الله السكوني ت سنة 652 هـ .
- من أسرة عريقة في خدمة العلم ، ذاع صيته في الخطابة والفصاحة والحساسة ، كثيراً ما ارتجل الكلمات البليغة في محضر الرؤساء لا تلقاً وتزلفاً ، بل حرصاً على المصالح العامة ، وكانت له مشاركة في علوم اللغة ، وعلم الكلام والأصول⁽²⁾ .
- 9 - أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن المسلمم العتيبي الرّندي سكن مرّاكش . ت سنة 653 هـ .
- كانت له رواية عن ابن خروف ، وتعاطى قرض الشعر ولم يكن فيه بالمرز . من شعره ما كتب إلى أستاذه ابن خروف وقد نالته منه وحشة :
- هـبني أسأت أمالي في نيل عفوك سول
وسيلتي وشفيعي إلى رضاك الرّسول⁽³⁾
- 10 - أبو العباس ، أحمد بن علي بن محمد بن هارون ت سنة 649 هـ يقول المراكشي : « وكان أحد شيوخ أهل العلم ، غني طويلاً برواية الحديث ولقاء حملته بإشبيلية وغيرها من بلاد الأندلس وبسبته وفاس ومرّاكش وغيرها من مدن العدو وكثير تهّمه بتقييد العلم وتخليد التواريخ ... ؟ وتخلّف من ذلك أحمالاً من التصانيف الكبار ... ؟ »⁽⁴⁾ .

(1) الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر السادس : 509 ، ترجمة محمد بن عبيد الله ، وكناه أيضاً

أبا الحسن ، ولعله ابنه ووفاة الابن سنة 691 هـ .

(2) انظر صلة الصلّة ، لابن الزبير : 193 . والذيل والتكملة ، السفر الخامس : القسم الثاني : 630 .

(3) انظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 61 : 63 .

(4) انظر المرجع السابق ، السفر الأول ، القسم الأول : 324 ، 326 .

11 - أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محمد بن رحمون ت سنة 649هـ . درس النحو على أبي الحسن بن خروف ولازمه طويلاً وكان له اهتمام بالكتاب⁽¹⁾ .

12 - أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الإشبيلي 592هـ - 666هـ .

شهر بابن الفخّار ، لأنّ أباه كان يصنع الفخار ، يعرف أسلافه ببني الحاج وهو صاحب البرنامج المشهور ببرنامج شيوخ الرعيني وقد أفدنا منه في هذه الدّراسة ، اشتهر بالكتابة الديوانيّة وعدّ من شعراء دولة الموحدين ذوي الصيّت الذائع⁽²⁾ .

13 - أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي ، المشهور بابن البرذعي 575 - 646هـ . اشتهر بمعرفته العربيّة وإحكامه قوانينها . ومن كتبه « الإفصاح بفوائد الإيضاح » و« الاقتراح في تلخيص الإيضاح » و« فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال »⁽³⁾ .

14 - أبو عيسى وأبو علي ، لب بن عمر بن جرّاح الأنصاري . توفي سنة 638هـ . تأدّب بابن خروف⁽⁴⁾ .

15 - أبو بكر وأبو الفضل ، محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس ت سنة 659هـ .

(1) انظر صلة الصلّة ، لأحمد بن الزبير : 122 ، خلال ترجمة ابن خروف ، وانظر 141 وبغية الوعاة للسيوطي 2 : 86 .

(2) انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 323 .

(3) انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 660 .

(4) انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 578هـ - 2 .

روى عن ابن خروف ، وسمع رأيه في بعض المشكلات النحوية ولم يقرأ عليه⁽¹⁾ .

16 - أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي ولد سنة 575هـ .

وتوفي بعد سقوط إشبيلية سنة 646هـ على خلاف .

وكان من المقرئين الأجلء والأساتذة الأكابر ، مشهوداً له في النحو والأدب⁽²⁾ .

17 - الشيخ الفقيه الأصولي العارف ، أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري ت سنة 636هـ⁽³⁾ .

18 - أبو محمد عبد الله بن قاسم الحرّار⁽⁴⁾ .

19 - أبو العباس ، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن القيسي الشريشي ت سنة 619هـ .

شرح مقامات الحريري ، كما شرح الإيضاح والجمل ، وله تأليف في العروض واختصر أمالي أبي علي القالي⁽⁵⁾ .

20 - أبو العباس ، أحمد بن أحمد بن إسماعيل ، ابن رأس غنمة المتوفى في حدود سنة 643هـ .

(1) المرجع السابق نفسه : 653 .

(2) انظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 32 .

(3) انظر برنامج ابن أبي الربيع ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد 1 ج2 : 256 ، 257 .

(4) لم أظفر بترجمة وافية له على الرغم من ترّد هذا الاسم في الذيل والتكملة والإشادة به ، انظر السفر

الخامس القسم الأول : 320 .

(5) انظر المرجع السابق ، السفر الأول ، القسم الأول : 268 ، وبغية الوعاة للسيوطي : 331 .

رحل إلى المشرق وأدى فريضة الحجّ وأخذ عن مجموعة كبيرة من الشيوخ هنالك ثم قفل إلى الأندلس بفوائد علمية جليّة ، وبكتب لا عهد لأهل الأندلس بمثلها من قبل ، منها كشاف الزّمخشري ومعجم الصّحاح للجوهريّ وغير ذلك .

يقول المراكشي : « وكان أبو العباس نبيل الخط ، نقيّ الوراقة حسن الطّريقة ، كتب بخطّه الكثير من دواوين العلم ... ؟ باقتراح رؤساء عصره من الأمراء والقضاة واغتنامهم ما يكون بخطه عندهم ، وإجزالهم له المثوبة عليه ، وكذلك كانوا يرغبون في مقابلته الكتب ومعاناة تصحيحها ثقة منهم بإتقانه وجودة ضبطه وكان أبو العباس هذا شديد الشغف بالعلم فطمح دهره في صحبة أهله ، ولازم أبا حفص بن عمر طويلاً ... ؟ يحضر مجالس أهل العلم ، أقرانه ومن هو أصغر منه ، وقد كان يحضر مجلس الأستاذ أبي الحسن الدّجاج وغيره من طبقتهم ومن دونه⁽¹⁾ .

21 - أبو عبد الله ، محمّد بن أحمد بن يربوع الجيّاني ، كان حيّاً سنة 607هـ .

صنف كتاباً في الفنون الشعريّة سماه « حديقة الأزهار »⁽²⁾ .

22 - الأستاذ النّحوي اللّغوي المقرئ أبو جعفر ، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللّبي ، من مشاهير أصحاب الشلوّيين ، يقول السيوطي بأنه سمع الحديث عن ابن خروف وأبي القاسم بن رحمون ولكن ذكر أن مولده سنة 623هـ ووفاته سنة 691هـ ، وهذا يجعل مسألة الرواية عنه مستحيّلة إلا إذا ثبت أنه أجاز إجازة عامة كما حدث من أستاذه أبي مروان بن قزمان ، كما تستحيل روايته عن ابن خروف القرطبيّ

(1) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول القسم الأول 28 ، 32 .

(2) انظر الذيل والتكملة السفر السادس : 76 ، وبغية الوعاه ، للسيوطي : 49 .

القيسي ، لأنه على أقرب التقديرات ولد قبل وفاته بثلاث سنوات أي في حدود سنة 626هـ - ولعلّ السيوطي أخطأ في النقل وأن النص جاء فيه سماع المترجم من أبي القاسم بن رحمون تلميذ ابن خروف أو ما يقارب هذه العبارة⁽¹⁾ .

23 - الإمام النحوي أبو القاسم ، محمد بن الموفق بن جعفر علم الدين الأندلسي المرسي اللّوري ذكر القفطي في الإنباء خيره فقال : « ... ؟ أخبرني علم الدين أبو القاسم النحوي اللّوري ، قال رأيت (ابن خروف) وأخذت عنه واستفدت منه وكان فاضلاً في هذا الشأن وله كلام على كتاب سيويه ، جوده غاية الإجابة وهو من مליح مصنّفات أهل الأندلس في هذا النوع »⁽²⁾ .

وقد اشتهر بالأندلسي وقام بشرح المفصل شرحاً أثنى عليه القفطي واعترف أنه لم يدان شرح المفصل لابن يعيش غيره⁽³⁾ . وسمّاه السيوطي أبا محمد القاسم بن أحمد ... ؟ وأشار إلى أنّ بعضهم أسماه محمداً وكنّاه أبا القاسم وفنّده والصّحيح ما أثبتته القفطي لأنّه عاصره وعرفه وشافهه بل كان صديقاً له⁽⁴⁾ .

وتابع محقق الإنباء السيوطي ، وقالوا بوفاته سنة 375هـ وهذا لا يصحّ ، فقد ولد سنة 575هـ وتوفي عام 661هـ بدمشق⁽⁵⁾ .

(1) انظر بغية الوعاة للسيوطي : 402 ، 403 .

(2) انظر إنباء الرواة في أبناء اللغويين والنحاة ، للقاضي القفطي : 4 : 186 .

(3) انظر المرجع السابق نفسه : 40 .

(4) انظر المرجع السابق نفسه : 397 . يقول القفطي : « وأخبرني صديقنا النحوي اللّوري الأندلسي ... ؟ » وفي موضع آخر : « واجتمعت بالمعلم أبي القاسم بن الموفق النحوي اللّوري الأندلسي ... ؟ » .

(5) انظر بغية الوعاة للسيوطي : 2 : 250 .

٢٤ - محمد بن يحيى بن إبراهيم بن محمد ، أبو عبد الله ، يعرف بالجللاء ولد
بغرناطة سنة 479هـ ومات بها سنة 536هـ⁽¹⁾

25 - أبو بكر ، يحيى بن محمد بن أحمد ... ؟ الثميري الوادي آشي كان صدراً
مبرزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بالعربية وأخذ عن أبي علي الرندي
وابن خروف وغيرهم . توفي سنة 648هـ⁽²⁾ .

26 - الإمام ، أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن محمد العبدي الفاسي ت سنة
651هـ .

قام بإقراء العربية والآداب وغيرها بفاس⁽³⁾ .

* * *

ثقافته :

قبل الخوض في الحديث عن ثقافته ينبغي أن نأخذ في الحسبان ما يأتي :

- أ - حظوته بالتلمذة على أساتذة أكفاء مشهود لهم بالمستوى العلمي الرفيع⁽⁴⁾ .
- ب - جودة النظام التعليمي في الأندلس - مقارناً بنظيره في المغرب - فقد
جرت العادة أن يحفظ الناشئ القرآن الكريم ، وفنون الكتابة لذاتها وكثيراً
ما يتخلل ذلك رواية الأشعار والخطب والرسائل ، والاهتمام بقواعد اللغة
مع مزيد عناية بالخط ، فيستوي الطالب عند إدراكه سنّ الشّبيبة ، وقد
شدا بعض الشّيء في العربية والشّعر والعلم بهما وأتقن الخطّ واقتدر على

(1) المرجع السابق نفسه : 260 : 261 .

(2) انظر بغية الوعاة ، للسيوطي 2 : 340 .

(3) المرجع نفسه : 266 .

(4) انظر أساتذته .

الإنشاء أو بتعبير ابن خلدون « .. ؟ وتعلق بأذيال العلم على الجملة ... ؟ »⁽¹⁾ .

وتنتج عن هذا النظام التعليمي - بما اتسم به من تفنن في الأسلوب وكثرة لرواية الأشعار والخطب ، ودراسة لقواعد اللّغة في إطار النصوص منذ نعومة الأظافر - أن تكوّن لديهم الحسّ اللّغويّ أي الملكة التي جعلتهم أعرف باللّسان العربي من إخوانهم المغاربة الذين اقتصر تعليمهم في المرحلة الأولى على استظهار القرآن الكريم والتركيز على طرائق رسمه والاختلاف في قراءاته ، يظلّ الدّارس على ذلك حتى يتقنه أو ينقطع عن الطلب⁽²⁾ .

ج - رهبته للعلم وسعيه الحثيث لتحصيله ، وتحملّه صرامة وعنت أستاذه أبي بكر الخدّب ، يعكس تعلقاً بالعلم وشغفاً لا يكاد يوجد له نظير ولم يتزوج ولا تسرى⁽³⁾ .

د - تنقله الدّائب بين مدن الأندلس والمغرب أتاح له الأخذ عن مشاهير أعلامها ، كما هيأ له فرصة العطاء للنجباء - ذوي التّهم العلميّ والتعطّش للمعرفة - من أبناءها . وأقول ذلك ، لأنه ربّ جُعللاً على من يتبغي الدراسة لديه ، لا يتسامح فيه ، وبهذا أبعاد عنه أهل الفضول والادّعاء في هذا المجال⁽⁴⁾ .

(1) انظر مقدمة ابن خلدون طبعة دار الشعب : 505 ، 506 . يؤيد هذا الكلام ما أثبتته المراكشي في الذيل والصلة ، السفر السادس : 188 ، 189 . في ترجمة الأستاذ أبي بكر بن صاف من أنه ... ؟ « كان لا يقرئ مع القرآن شيئاً من النحو والآداب إلا يوماً أو يومين في الجمعة ... ؟ » .

(2) انظر مقدمة ابن خلدون طبعة دار الشعب : 505 ، وانظر أيضاً بدائع السلك في طبائع الملك ، لابن الأزرق 2 : 834 ، 835 وفيها شرح لمتخلف طرائق التعليم ، وهو أوضح عبارة من ابن خلدون ، والكتاب من أغراضه الرئيسة شرح المقدمة .

(3) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

(4) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

- هـ - الألقاب العلميّة التي تحلّي أسماء علمائنا القدامى - في الأعم الأغلب - هي بمنزلة شهادات للدكتوراة في عدة ميادين^(*) .
- و - أنه صنّف في جميع ما انتحله من علوم مؤلفات مفيدة شرّقت وغرّبت وتنافس الناس على استنساخها حرصاً على الإفادة منها وشهادة بقيمتها . من هذا نتبين أن ابن خروف كان :
- 1 - مقرئاً : يقوم على تعليم القرآن الكريم ويجيد فهم مسائل رسمه وقراءاته ، « ... وله مصنفات في القراءة مستجادة »⁽¹⁾ .
 - 2 - مجوداً : ويعني هذا أنه كان يجيد الخطّ ، أتيق الوراقة يزكي ذلك أنه انتسخ كثيراً لنفسه ولرؤساء عصره⁽²⁾ .
 - 3 - نحويّاً ماهراً : الصّفة التي غلبت عليه « ... ؟ وكانت العربيّة بضاعته وصناعته »⁽³⁾ .
 - 4 - عدديّاً فرضيّاً : يقول ابن الزبير « ... ؟ وألف في الفرائض تأليفاً مشكوراً »⁽⁴⁾ .

(1) انظر المرجع نفسه .

(2) احتفل الأندلسيون والمغاربية بحسن الخطّ أيما احتفال وحرصوا على التنويه بمن يجيده ، وقد أحصيت ما ورد من إشارات إلى الخطّ في السفر الأول والسفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة فكانت مائة إشارة ، على النحو التالي :

أ - 86 موضعاً ، نعت المترجمون فيها بحسن الخطّ والبراعة وما شاكلها .

ب - 4 مواضع نعت المترجمون فيها بصيغة التفضيل ، كقول أبرع من رأته خطأً ونحوها .

ج - 10 مواضع نعت المترجمون فيها براءة الخطّ والضعف .

كما تعددت الإشارة إلى الوراقة ، وغالباً ما تتلائم جودة الخطّ والوراقة .

(3) انظر صلة الصلّة ، لابن الزبير : 122 ، وانظر أيضاً الهامش 2 .

(4) انظر صلة الصلّة لابن الزبير : 122 .

(*) في هذا التشبيه تجوز ، ذلك أن الألقاب العلميّة هذه لا تطلق على أي كان بالغاً ما بلغ من العلم ، دون بقية المقومات ، لاقتران العلم بالعمل انظر الحياة العلمية في مدينة بلنسية ، كريم عجيل حسين : 349 .

بل إن الرّعيني قبل ذلك أثبت عنوانه وهو (المفتح)⁽¹⁾ .

٥ - عارفاً بعلم الكلام : « ... ؟ وله ردُّ على أبي المعالي الجويني⁽²⁾ .

٦ - عالماً بأصول الفقه⁽³⁾ .

غير أن أبا الحسن الرّعيني وصفه بالجمود على ما لقنه أستاذه أبو بكر ابن طاهر وقلة التصرف وقصر الباع في الكتابة والتسرّع إلى إنكار ما يجهل⁽⁴⁾ .

وكان يمكن التسليم بما ادّعى ، بحكم معاصرته إياه وأخذه عنه لولا أن في الترجمة نفسها ما يثير الشكّ في قيمة هذا النقد ، وحسن أن نثبت هنا كلامه « ... ؟ بينه وبين شيخنا النحويّ أبي علي الرّنديّ - رحمهما الله - مناقضات في مسائل من العربية أنشقه أبو عليّ فيها الخردل ، فما قام معه ولا قعد⁽⁵⁾ » .

وأخذاً في الحسبان تشيع الرّعينيّ لأبي عليّ الرّنديّ ذلك الذي أكثر من الأخذ عن السّهيلي وتفقه به واختصّ بصحبته ينبغي أن لا تؤخذ من المسلمّات⁽⁶⁾ .

وجاء في ترجمة الرّنديّ بصلة الصّلة : « وردّ على ابن خروف منتصراً لشيوخه أبي زيد السّهيلي في مسألة نحوية ردّ فيها ابن خروف على السّهيلي ... »⁽⁷⁾ .

وظهر أخيراً بالبحث أنه لم يكن أبداً جامداً على ما تلقى عن أستاذه ولم يأخذ آراءه على أنّها مقدّسة مع أنّه لو فعل لما كان أهلاً لكثير لوم ؛ ذلك أنّ

(1) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 81 .

(2) المرجع ذاته ، وانظر « البلغة في تاريخ أئمة اللغة » ورقة 14 ، 45 ، 97 .

(3) المرجع ذاته .

(4) برنامج شيوخ الرعيني : 81 .

(5) المرجع نفسه والصفحة ذاتها .

(6) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 86 .

(7) انظر صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 68 ، والذيل والتكملة السفر الرابع 209 .

أستاذه « كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة وأفهمهم أغراض سيبويه وأحسنهم قياماً على كتابه وأنبأهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد ... »⁽¹⁾ .

أما قصر الباع في الكتابة ، فليس بصحيح على إطلاق ، وقد ترددت كثيراً قبل الإقدام على نفي هذه التهمة حتى اطلعت على بعض ما جرى بين ابن خروف والسهيلي من مناقضات فألفت أسلوبيهما متماثلين بدرجة كبيرة وإذا قلت إنه بالإمكان وضع اسم كل منهما موضع الآخر ويستحيل على من خبر أسلوبيهما أن يفتن لذلك ما لم يكن له اطلاع سابق على ما كتبه ، فلست أبعد⁽²⁾ على أنه يلاحظ تقارب المنحى بين الإمام السهيلي وابن مضاء تجاه النحو أو العربية - كما كان يسمّى - . كما عدّ نزعة ظاهرية في الدراسات النحوية ، لعله كان السبب في احتدام الخلاف بينهما وبين ابن خروف⁽³⁾ .

هذا نموذج من كتابة السهيلي وابن خروف كما أورده السيوطي في الأشباه والنظائر⁽⁴⁾ ، نقلاً من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم⁽⁵⁾ والمقدمة لعلها للشيخ ابن مكتوم نفسه :

-
- (1) انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الثاني 648 : 651 .
 - (2) انظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي 3 : 130 - 135 .
 - (3) انظر « البلغة في تاريخ أئمة اللغة » للفيروز أبادي ، ورقة 46 وقد جاء في ترجمة ابن مضاء القرطبي : « ذو فنون شتى وله كتاب المشرق في العربية مفيد جداً ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » فناقضه ابن خروف وردّه عليه . وله (أي ابن مضاء) آراء في العربية وشذوذ عن مألوف أهلها . ظاهري في النحو . توفي سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة بإشبيلية .
 - (4) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، 3 : 130 - 135 .
 - (5) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ... ؟ القيسي ، تاج الدين بن أبو محمد 682 - 749 هـ .

من مصنفاته « الجمع بين العباب والمحكم » في اللغة ، وشرح الهداية في الفقه ، والجمع المتناهي في أخبار النحويين - واللغويين والتذكرة ، سماها « قيد الأوابد » انظر درة الحجال ، لابن القاضي 1 :

« ذكر بعض الناس محجورين في عقد تضمن ذكوراً وإناثاً فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال إحدى المحجورين ، فمنع ذلك السهيلي وقال : قول الشاعر * إحدى بني الحارث * هو كقول النابغة : * إحدى بلي * وقول الآخر * إحدى ذوي يمن * وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمة أو إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلمة ومسلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ الثنية ، هو بمنزلتها ، ولو جاز هنا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين وما تقدّم من أبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى ﴿ فله عشر أمثاله ﴾ فأنت لأنه أراد عشر حسنات ولو قال أيضاً هي إحدى قريش أو أحد بلي لم يمتنع ، وأما الذي لا بدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله أحد المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمة وقولك أحد المسلمين ، وأنت تعني كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين « أحدكما كاذب فهل من تائب ؟ » ولو كانوا ثلاثة لقليل أحدهم امرأة ، لأن لفظ التذكير قد شملهم ، فحكم الجزء إذن حكم الكل ولا سيّما إذا كان الجزء لا يتكلّم به إلا مضافاً ، والأصل في هذا النفي العامّ ، تقول ما في الدار أحد ، فيقع على المذكّر والأنثى ، وإنما قالت العرب : أحد الثلاثة ؛ لأنك أردت معنى النفي كأن المعنى لا أعين أحداً منهم دون الآخر .

ويدلّ أيضاً على ذلك أن تغليب المذكّر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس لأنّ لفظ المذكّر أصل ثم يدخل عليه التأنيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تعدّى تغليب من يعقل الجملة إلى جزءها ، قال الله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ كما كان جزءاً من الكلمة التي غلبت فيها من يعقل في قوله تعالى : « فمنهم » وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز في « إحدى » أربعة أوجه :

أحدها : أن يقع على المذكر والأنثى ، لكونه في معنى النفي كما تقدّم في قولك
أحد الثلاثة .

والآخر : أن تغليب المذكر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكر والمؤنث
جنس واحد بل نوع واحد تميّز أحدهما بصفة عرضية ألا ترى أنه لا يسبق إلى
الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكراً ، وما لا يعقل مخالف
لجنس من يعقل .

والثالث : أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أن أحداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً ، لا يقال هذه المرأة
إحدى ولا رجل أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضده السماع والقياس قال
الله تعالى : ﴿ قالت أخرجهم لأولاهم ﴾ فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف
ومضاف إليه وهو بعضه ، وإحدى المحجورين أخرى ، لأن تأنيث الآية غير
حقيقي . ويشبهه قوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ وقوله : « ما هذه الصوت »
وقوله « وهي فرع أجمع » فذكر بعض الجملة وأنث بعضاً وهما شيء واحد ،
ومن ذلك قولهم أربعة بنين وثلاثة رجال ، فأنثوا المضاف والمضاف إليه مذكراً ،
وقالوا في أربعة رجال وامرأة خمسة ، فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا خمسة خمسة .

ومما يدل عليه أننا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراع اللفظ المذكر
في الكثير من كلامها قال * تقول هزير الريح مرت بأثاب * وقوله * تواضعت
سور المدينة * ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى فهو أشدّ تماخفاً بصدده ،
وإحدى بلي وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلي ، لكن لما
كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها ، وإجازته هي أحد قريش
وهي أحد بلي عطف ، ولو قيل أحد المحجورين على قوله سبحانه « لستن كأحد

من النساء» لم يجوز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي والمراد نفي العموم ، ثم بين بقوله من النساء ، وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين أحدهما كاذب فغفلة ؛ لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه ، ولو عنى المؤنثة لأنث فهو كقوله تعالى : ﴿إِذَا يَلَفْنَ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ ومنع من أفراد أحد وإحدى وقال سبحانه : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقالوا أحد وعشرون وإحدى وعشرون وقوله (لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأثني) . وقد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس⁽¹⁾ .

وقلت على إطلاق ولم أقل على الإطلاق ، لأنه ربما عنى الكتابة في دواوين الأمراء والحكام ، فهو - على حدّ علمي - لم يعانها ، في حين أنّ الرّعينيّ زاول ذلك النوع من الكتابة ونال بسببها وجاهة ومالاً واشتهر بها حتى عدّ من رجالها المرموقين ، وقال عنه تلميذه ابن عبد الملك المراكشي في ترجمة أبي القاسم البلوي : (فقد كان الجار الجنب لشيخنا أبي الحسن الرّعينيّ رحمه الله - لا يفصل بين داريهما أحد من خلق الله ، وشيخنا أوفر أهل الحضرة مالاً وأعظمهم جاهاً ، وهو ببلديّه وقد انتفع به كثيراً في طريقته التي بها رأس وبالاستعمال فيها شهر وهي الكتابة عن السلطان ... ؟)⁽²⁾ .

أما التهمة الثالثة فليس لديّ ما يثبتها أو يدحضها على وجه اليقين وأغلب ظنّي أنها وردت من جهة ردوده الكثيرة على الناس ولا سيّما تلك التي ناقض فيها أبا المعالي الجوينيّ وأبا عبد الله بن الكتّاني⁽³⁾ .

(1) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 3 : 130 ، 133 .

(2) انظر الذّيل والتكملة السفر الأوّل ، القسم الثاني : وانظر أيضاً صلة الصّلة : 141 .

(3) انظر صلة الصّلة : لابن الزبير 122 .

آراء العلماء فيه

نعته الإمام الذهبي بالتدقيق والمهارة والمشاركة في علم الكلام والأصول وأنه من كبار نخاة الأندلس⁽¹⁾ .

أما تلميذه النحويّ أبو القاسم ، محمد بن أحمد اللورقي ، فقد عزا إليه الفضل ووصف مصنّفه مدار هذا البحث بأنه (من مליح مصنفات أهل الأندلس)⁽²⁾ .

وقد فاخر به ابن سعيد المغاربة فقال في تذييله في رسالة ابن حزم في فضائل الأندلس : (وأما النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره ، فمنها شرح ابن خروف ... ؟ ولأبي الحسن ابن خروف شرح مشهور على كتاب سيويه⁽³⁾ .

وأثنى عليه ابن الزبير في صلته قائلاً بأنه حسن التعليم والمعرفة وأنه من علية نخاة وقته⁽⁴⁾ .

وفاته :

ليس هناك كبير اختلاف على تاريخ موته ، إذ ينحصر في العشر الوسط من جمادى الآخرة أو صفر من عام 609هـ ، والراجح أن ذلك كان في جمادى

(1) تاريخ الإسلام للذهبي ، مجلد 29 ، حوادث 604 - 614هـ لوحة 117ب ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

(2) إنباه الرواة ، للقفطي 4 : 186 .

(3) انظر « نفع الطيب » ، للمقري ، تحقيق د . إحسان عباس 3 : 184 . و« فضائل الأندلس وأهلها » نشر وتقديم د . صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ط1 (بيروت : 1387 - 1968م) حيث فاخر ابن سعيد - في تذييله على رسالة ابن حزم في فضائل الأندلس - بشرح ابن خروف لكتاب الجمل والكتاب .

(4) انظر صلة الصلة : 122 .

الآخرة ، لأنه الوارد في برنامج تلميذه أبي الحسن الرعيني⁽¹⁾ .

ومن المسلم به أنه أصيب قبيل موته باختلاط في عقله أدى بقاضي أشبيلية على أيامه أن يحجر عليه ماله . ولكن متى كان ذلك ؟ قضية ولا أبا حسن لها ! .

أمامنا عدد من الصوى ، أهمها : تقديمه كتابه إلى صاحب مرآكش ، محمد الناصر الذي تولّى أزمة الأمور سنة 595 - 610هـ فانحصر الوقت بين هاتين السنتين ، وإذا علمنا أن الناصر باشر حرباً ضروساً ضد بني غانية وغيرهم ممن خرج على الموحدين ، فإنه يبدو معقولاً أن يتأخر موعد اللقاء قليلاً .

ثم إن أبا الحسن الرعيني 592 - 666هـ ، التقاه وظفر بإجازته إياه جميع مروياته ، فإذا قدرنا عمر الرعيني حين اجتماعه بابن خروف بخمسة عشر عاماً يكون تاريخ التلاقي سنة 607هـ .

وكان يمكن أن تسهم معرفة القاضي الذي حجر على ابن خروف في تحديد التاريخ ، غير أنه لم يتعين على وجه الدقة اسمه ، وقد رجّح المراكشي أنه أحد اثنين : أبو محمد ابن حوط الله المتوفى 612هـ ، أو أبو حفص ، عمر بن عبد الله بن محمد .. ؟ المعروف بابن عمر المتوفى سنة 604هـ . وأستبعد أن يكون القاضي أبا محمد عبد الحق⁽²⁾ .

وجليّ أنه لا يمكن أن يكون القاضي أبو حفص ، ابن عمر ، هو الذي حجر علي ابن خروف لوفاته المبكرة نسبياً ، وبقي احتمال أن يكون أبا محمد ، ابن حوط الله ، بيد أن المراكشي نفسه يورد خبر تولّى القاضي أبي محمد عبد الحق بن عبد الله بن عبد الحق قضاء إشبيلية حين صرف القاضي أبو عبد الله ، محمد

(1) انظر «برنامج شيوخ الرعيني»، لأبي الحسن الرعيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم شيوخ 81-82 .

(2) انظر «الذيل والتكملة» ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 322 .

آبن أبن عمر الباجي سنة 605هـ⁽¹⁾ ، ولم أألف للقاضي أبن محمد ، عبد الحق هذا ترجمة في الذيل والتكملة ، كما لم أظفر له بترجمة فيما تسنى لي الاطلاع عليه من كتب التراجم ، ويغلب على الظن أن المراكشي استبعده واهماً أنه أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المتوفى سنة 542 هـ على خلاف .

وبناء على ذلك ، يترجح لديّ أنّ احتلال ابن خروف ما بين سنتي 607 – 609 هـ وعجيب ألاّ يعرض لذلك الرعيبي في برناجه ولعله خشي الطعن في حصوله على الإجازة منه أو في قيمة تلك الإجازة .

(1) انظر « الذيل والتكملة » ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 687 .

الفصل الثاني آثاره

- أ - شرح الجمل .
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .
- وصف المخطوط .
- منهج ابن خروف في شرح الكتاب .
- شواهدة .
- أمثلة من شواهد الحديث .
- أمثلة من شواهد الشعر .

**** الخريطة ****

الفصل الثاني

آثاره

ألف عدداً من الكتب ذكر أهمّها الرّعيني وهي :

- 1 - شرح الكتاب ، أسماء تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .
 - 2 - شرح الجمل .
 - 3 - مفردات السبع .
 - 4 - المقنع في الفرائض .
 - 5 - مجموعة كبيرة في الردّ على الناس ، أهمّها ردّه على ابن مضاء القرطبيّ .
- وذكر ابن عبد الملك المراكشي أن له مؤلفات في القراءة مستجادة . أكتفي بالكلام على شرحه للجمل ، وشرح الكتاب .
- أ - شرح الجمل :

ألفه قبل شرح الكتاب ، إذ أحال عليه فقال في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل⁽¹⁾ ، قال : قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهاً عامتها في كتاب سيبويه . توجد نسخة عتيقة فريدة بها خرم في آخرها ، وعبثت بها الأرضة في عديد من المواضع في مجلّد واحد ، تحتوي صفحتها على ستة وعشرين سطراً ، بخط واضح وإن لم يتسم بالجمال . كانت محبسة على خزانة جامع الشرفاء بمراكش ، وهي الآن بمكتبة علي ابن يوسف بالمدينة نفسها ، تحمل الرقم (214) .

(1) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ص 247 ، 5 ، 6 .

رسم في مقدمة الكتاب المنهج⁽¹⁾ الذي سلكه في شرحه و حدد بدقة ما توخاه فيه من أهداف . يتلخص في الآتي :

- 1 - بسط مقدمات تحصر أصول العربية بإيجاز .
 - 2 - التركيز على أهم الجوانب في كلام الزّجاجي .
 - 3 - شرح شواهد وتبيان مواضع الشواهد .
 - 4 - التعرّض لأوهام بعض شراح الجمل .
 - 5 - الاعتذار عمّا في منهج الزجاجي من خلل ، بأنّه رأى الزّجاجي إنّما وضعه للمبتدئين وأسند توضيحه إلى المعلمين وقصد إلى الإيجاز .
- وصرّح بأنّ غرضه من تأليفه أن يفيد منه المبتدئ الطّلبة ويجد المتقدّم فيه أيضاً ما ينشده ، ولعل في ذهنه ما أطلقه أستاذه ابن رشد الأصغر على كتابه المشهور في الفقه « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » .

وهذا نص المقدمة

« بسم الله الرحمن الرحيم » وبه نستعين : قال علي بن محمّد الحضرميّ عفا الله عنه وغفر له بمّنه وكرمه : الحمد لله ربّ العالمين وصلواته على محمد خاتم النبيين وعلى أهله الطّاهرين الطّيبين .

قصدت في هذا الكتاب بيان مقدمات تحصر كثيراً من أصول العربيّة

(1) أعني بالمنهج هنا الخطة التي سار عليها في علاجه الموضوع على أساس من المنطق والاستقراء أو هما معاً ، وهو أيضاً النسق الذي اتبعه في ترتيب جزئيات المشكلة .

انظر « المنطق الحديث ومناهج البحث » للدكتور محمود قاسم : 47 - 48 .
ومناهج البحث العلمي ، د . عبد الرحمن بدوي : 3 - 4 . و « أصول البحث العلمي ومناهجه » ، للدكتور أحمد بدر ، ط3 (الكويت : رمضان 1393 - أكتوبر 1973م) 26 .
و « في التطور اللغوي » ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مطبعة دار العلوم (القاهرة)

على سبيل الإيجاز ، وبيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي - رحمه الله - في الجمل ونبّهت على شواهد بما فيه الكفاية ، وبعض أوهام شارحيه لينتفع به المبتدئ الراغب ، ويقف عند غوامضه المنتهي الثاقب ، وتركت تتبع ما ذكر من عقد غير محلّص ونظام غير ملخّص ، إذ وضعه للمبتدئين واتكل في بيانه على المعلّمين وقصد الإيجاز على مذاهب العرب في الاتساع والمجاز والاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن .

والله أهل التوفيق وهو بالفضل حقيق .

أتبع هذه المقدمة بالتعريفات للآتي :

الكلام ، الاسم ، الفعل ، الحرف ، الفاعل ، المفعول ، باب الإعراب ، باب معرفة علامات الإعراب ، النصب ، الخفض ، علامة الجر ، الجزم ، باب الأفعال ، الجازم ، باب التثنية والجمع ، الجمع باب الفاعل والمفعول ، نوع منه آخر ، باب النعت ، والمعرفة خمسة أنواع ، الأعلام نوعان ... الخ .

وتتفاوت أبوابه طولاً وقصراً بحسب ما تحتوي عليه من مسائل يراها جديرة بالشرح والتوضيح أو أنها واضحة . وهذا أنموذج لأحد أقصر أبوابه :

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى أكثر هذا الباب في أسماء جموع ما لا يعقل وفيما بينه وبين واحده التاء ، نحو الخيل والإبل والبقر والغنم والشاء والبطّ ، لأنها كلّها مؤنثة . وليس ذلك في جموع التكسير ، لأنها مغمولة على المعنى ، ولا يراعى فيها اللفظ كما روعي في هذا الباب مذكراً كان أو مؤنثاً والباب متسع ، وكذلك إذا تقدّم مؤنث ، نحو : له من البطّ ثلاث ذكور ، وحمل على التأنيث فإذا جاوزت الصّفة الموصوف وبعد الثاني ، ولم يتصل بالعدد وتبيّن التذكير ، لم يجز التأنيث ، نحو له ثلاثة ذكور من البطّ وخمسة ذكور من الإبل ولا سبيل إلى حذف التاء .

ب - تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب

يقول الرّعيني : (وله تواليف ، منها كتابه الكبير الذي سماه « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » أودعه طرر ابن طاهر وبسطها وأضاف إليها شرح الآيات ... ؟)⁽¹⁾ .

توجد قطعة من مخطوط مخروم من أوّله وآخره ، كتب في آخر صفحة منه على الهامش بخط مغاير لما كتبت به « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » للشيخ العالم العلامة ابن خروف ، وهي مصوّرة عن نسخة محفوظة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (530) . في نحو اثنتين وخمسين ومائة ورقة ، مسطرتها 20 × 30 سم ، كتبت بخط أندلسي جميل ، يعود إلى منتصف القرن السابع الهجريّ تقديراً . على هوامشها ما يدلّ على أنها قوبلت على أصل المؤلف نفسه ، وهناك الكثير من الاستدراكات ممهورة بكلمة « أصل » وبعض الأخطاء الطفيفة التي وقع فيها الناسخ ، كما أن بها أيضاً تنبيهاً إلى بعض ما وقع فيه المؤلف نفسه من أوهام وقد كانت في الأصل مجلداً واحداً ضخماً يحوي الشرح كاملاً ، كما سيتبين من الوصف التفصيلي .

وقد عثرت أثناء تجوالنا في ربوع المغرب على الجزء الرابع من هذا الشرح كاملاً ، يبدأ من « باب الإضافة وهو باب النسبة »⁽²⁾ وينتهي بالإدغام أقيت عليه نظرة عجلى أيقنت منها أنها تنتمي إلى أصل القطعة التي أمتلك صورة منها ، وتمتاز بأن العنوان موجود بالصفحة الأولى منها بخط الناسخ نفسه ، فرغ من نسخها سنة 642هـ وخطها أندلسي جميل إلا يكن خط النسخة الأخرى نفسه فهو قريب منه .

(1) انظر « برنامج شيوخ الرعيني » ، لأبي الحسن الرعيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم شيوخ 81 - 82 .

(2) يقابل الصفحة 115 ، من القطعة التيمورية التي تنتمي إلى النسخة غير المجزأة .

وعلى هذا فإن ما باليد تشتمل على قسم من الجزء الثالث وغالبية الجزء الرابع من الكتاب بحسب النسخة المجزأة .

وقد ذكر ابن عبد الملك المراكشي : أن الناصر من بني عبد المؤمن قدّم إليه ابن خروف نسخة من شرح كتاب سيبويه في أربع مجلّدات بخطّه ، وذكر رؤيته - المراكشي - إياها بنفسه وأخرى بالخطّ ذاته كما أورد ما أخبره أحد الرّحالة من أنّه رأى نسخة من الكتاب في مجلد واحد بخطّ المؤلّف ، وذلك بمدرسة القاضي الفاضل بالقاهرة⁽¹⁾ .

وظللت فترة أرجح أن تكون النسخة التي بين يديّ هي ذاتها التي نعت ، ولم يزل الاحتمال قائماً في أنها تلك التي كانت بمدرسة القاضي المذكور ، لعلّ الرحالة توهم فظنها بخطّ المؤلّف لاسيما أن خطها جميل - كما ذكرنا - ويعود إلى قريب من فترة المؤلّف .

وهناك نص ورد بالمخطوطة يجعلنا نجزم بصحّة عزوها إلى ابن خروف وهو : (وقد قرأت عليه « ابن ملكون » الأبنية للزبيدي بعد قراءتي سيبويه على الأستاذ أبي بكر ، فما سألته قطّ في غامض يفتححه ، ولم يزد على ما ذكر الزبيدي ولا شرح حرفاً جهله الزبيدي ، وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبين مشكلها ، وتحقيق المستدرك منها ، وشرح الألفاظ المجهولة فيها ، وتعليل ما لم يصحّ استدراكه والتنبيه عليه ، وغير ذلك مما انفرد به رحمه الله ، واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجائب ، وما أظنك يا نحوّي تجده مجموعاً ملخّصاً هذا الجمع والتلخيص في كتاب ، فجميع حسناتي فيه منه رحمه الله ، غير أنّها غير مفهومة في تعاليقه ، أعني ابن طاهر⁽²⁾ .

(1) انظر « الذيل والتكملة » ، للمراكشي ، السفر الخامس القسم الأول 321 .

(2) ص 281 س 11 .

وصف المخطوط :

يلاحظ أن الأصل الذي اعتمده الناسخ بغير خط المؤلف ، ولكن تأتت له
المقابلة بنسخ أخرى منها واحدة بخط المؤلف ، يقول : « ثبت في أصل المؤلف
بخطه ... ؟ »⁽¹⁾ .

و« المعلم عليه لم يثبت في الأصل »⁽²⁾ و(في أصل المؤلف كسر الهاء ثم
سكن الشين وهو غلط بين)⁽³⁾ و(في الأصل الجمع وهو غلط)⁽⁴⁾ .

كما اتسم الناسخ بالدقة العلمية والأمانة ، ذلك أنه كثيراً ما أثبت كلمة
« كذا » فوق ما وجده في النسخة المعتمدة وتيقن خطأه⁽⁵⁾ .

وكان يكتفي أحياناً – لما اتصف به من روعة في الوراثة – بإثبات جزء من
الكلمة وذلك حتى لا يثقل الحواشي بالتصويبات ، وهذه أمثلة منها :

ص18	لحق	(انطلقت)	ص110 نه	(لانها)
ص50	أوخا	(وخارجها)	ص129 هـ	(عنهم)
ص64	فين	(طرف)	ص134 له	(جعلوه)
ص84	نهر	(ثلاثة أربعة)	ص148 نه	(ثلاث أفراس)

وقد اتبع الناسخ نظام التعقيية ، لكنّه لم يلتزمه ، فقد خلت الكثير من
الصفحات منها ، فما وجد بخطه منها لا يزيد عن خمس عشرة تعقيية ، على حين
كانت ثلاث وأربعون بخط صالح الفلاني^(*) أحد من تملك هذه النسخة ، ولم

(1) ص204 .

(2) ص180 .

(3) ص237 .

(4) ص245 .

(5) انظر الصفحات : ص118 ، ص120 ، ص237 ، ص248 ، ص279 ، ص288 .

(*) هو صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاني . عالم بالحديث مجتهد من فقهاء

أعرف ستاً منها . ولعلّ النَّاسِخَ إمعاناً في الأمانة العلميّة لم يثبت من التّعقيبات إلاّ ما صادف نهاية الصفحة فعلاً ، بمعنى أنّ الصّفحات في المخطوطة الأصل أصغر أو أكبر من هذه التي وصفنا .

أضف إلى ذلك أنّه كثيراً ما ضبط الكلمات - التي يراها موضع إشكال ما - بالشكل ، وقد رمز للتضعيف بالشكل الآتي «٧» ، إذا كان الحرف منصوباً أو مضموماً ، ويضع الضمّة فوقه ويضع الإعجام فوق الحركات هكذا : « صحيحة » ، ويكتفي أحياناً في الحرف المفتوح المضعّف بالشدّة فقط ، وإذا كان الحرف المضعّف في الكلمة لاماً مفتوحة فإنه يلصق الشدّة هكذا « تعلم » .
وحيث تكون الهمزة المضمومة المشدّدة على واو قد لا يثبت الضمّة هكذا : « لتفؤده » ، ويضع تحت الحرف المضاعف المكسور الرمز الآتي «٨» .

وقد بلغ عدد الصفحات التي بها تصويبات أو ملاحظات ثمانٍ وثمانين ومائة صفحة ، ضمت واحدة وأربعين وثلاثمائة ملاحظة ، موزّعة على النحو التالي :
أ - 67 موضعاً ، اكتفي بتصويب الخطأ أو كتابة السّقط خلواً من أيّ إشارة أو رمز .

ب - 262 موضع ، أتبع فيها الملاحظة أو التصويب بالرمز « ص » ، ولعلها مختصرة من صحّ .

ج - 16 موضعاً ، أثبت الرمز « ص » بالإضافة إلى كلمة « أصل » . وكان توزيع الملاحظات مكانياً على النحو التالي :

أ - الهامش الأيمن من الصّفحة اختصّ بستّة عشر ومائتي موضع .

= المالكيّة . نسبه إلى قبيلة فلان من السّودان . ولد بالسودان وبها نشأ ثم ارتحل إلى مراكش وتونس ومصر والحجاز وأخذ عن علمائها وتوقّي بالحجاز ، وله عدد من الكتب بعضها مطبوع . ولد سنة 1166هـ وتوفي سنة 1218هـ . انظر الأعلام للزركلي 3 : 281 ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة 5 : 12 ، وقد تملك النسخة المشار إليها .

- ب - الهامش الأيسر ، كان به سبعة وثمانون موضعاً .
ج - أعلى الصفحات وأسفلها ثمانية وثلاثون موضعاً .

وكانت معالجته لما وقع فيه من أخطاء أو ما وجد من اختلاف النسخ
بالكيفية الآتية :

1 - إذا وقع الخطأ بالسّطر الأوّل

- أ - كتابة السّهو فوق السطر مباشرة⁽¹⁾ .
ب - كتابة السّهو فوق السّطر موصولاً بموقعه المفترض بأربع نقط⁽²⁾ .
ج - وصل العبارة المسهوّ عنها بمكانها بأوّل حرف منها وكتابتها بصورة متعامدة مع السّطر⁽³⁾ .
د - الإيماء إلى ورود العبارة بصورة مختلفة في نسخة أخرى مرموز لها بالرمز « خ » ، ولعلّها تعني نسخة المؤلف .

2 - أما إذا كان الخطأ واقعاً وسط الصفحة فإنه يتّبع الأساليب الآتية :

- أ - وضع إشارة إلى مكان السّهو أو التّعقيب باتجاه الهامش الأيمن غالباً حيث يكتب البديل⁽⁴⁾ .
ب - إذا كان في السطر خطّان ، فإنه يصوّب الأوّل منهما في الهامش الأيمن غالباً والآخر في الجانب الأيسر ، وقد يعكس⁽⁵⁾ .
ج - وضع إشارة تشبه حرف الواو على الكلمة الخطأ - لعلّها مختصرة من كلمة

(1) انظر ص 83 ، ص 221 ، ص 237 ، ص 279 .

(2) انظر ص 147 ، ص 233 ، ص 270 .

(3) انظر ص 225 .

(4) انظر ص 6 ، ص 14 ، ص 16 ، على سبيل المثال .

(5) انظر ص 18 س 6 ، ص 240 س 2 ، ص 247 س 6 ، ص 129 س 21 ، ص 128 س 24 .

« وهم » - ويضع بإزائها الصّواب في الهامش الأيمن أو الأيسر بحسب الظروف⁽¹⁾ .

د - وضع الإشارة ذاتها في بداية ونهاية العبارة المكررة أو المشكوك فيها فقط⁽²⁾ .

هـ - كتابة الصّواب قدام الكلمة في مستوى السّطر أو فوقه بدون أية إشارة⁽³⁾ .

3 - وفي حالة وقوع الخطأ في السّطر الأخير فإنه يتبع أسلوباً من الآتي :

أ - الإشارة إلى الكلمة الخطأ أو موضع السهو وكتابة الصّواب تحته مباشرة⁽⁴⁾ .

ب - كتابة الكلمة التي سقطت سهواً موصولة بمكانها المفترض بأربع نقط⁽⁵⁾ .

ج - الإشارة إلى موضع السهو وإثبات الصّواب في الهامش ووضع رمز « خ » فوقه ، ويمكن أن يكون - كما سبق التّنويه - رمزاً لنسخة أخرى من الشّرح⁽⁶⁾ .

« منهج ابن خروف في شرح الكتاب »

يمكن أن نقول - مع شيء من التّجاوز - إنّ منهج ابن خروف في شرحه الكتاب هو منهجه في شرح الجمل ، ذلك المنهج القائم على المنطق والاستقراء من جهة ، والنّسق الموضوعيّ الذي يغلب عليه في ترتيب أجزاء الدّراسة من جهة أخرى .

(1) انظر ص 15 س 6 .

(2) انظر ص 121 س 23 ، ص 124 س 23 .

(3) انظر ص 143 س 3 ، ص 186 س 11 .

(4) انظر ص 12 ، ص 85 ، ص 120 ، ص 131 ، ص 139 ، ص 200 ، ص 214 .

(5) انظر ص 58 ، ص 59 ، ص 230 ، ص 240 .

(6) انظر ص 24 .

يتجلى ذلك فيما أثبت من مقدمات حصرت الكثير من أصول العربية ونحن وإن لم نعثر على الجزء الأول من شرح الكتاب - نستطيع الجزم بأنه فعل هذا ، بدليل قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « ... ؟ ولا بدّ من ذكر مقدمات هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربيّة وسقوط الاعتراضات عليهم ، وقد تقدّم في أول الكتاب ... ؟ » (1) .

وقال : (وقد تقدّم بيان الفعل ما هو في أول الكتاب) (2) وهذه القطعة موضوع الدراسة - زاخرة بمثل هذه المقدمات كما سنرى ، كما أنّه قام بشرح المواطن الغامضة في كتاب سيويه على حين اهتمّ في الجمل بيان الأهمّ من كلام الزّجاجي .

أما كيف حقّق هدفه ذلك ، وما السبيل المختلفة التي توّسل بها إلى شرح معضلات الكتاب ؟ فسنرى ذلك فيما بعد ، ولا أراني بحاجة إلى تأكيد شدّة اعتنائه بالشواهد على اختلافها ، يتضح ذلك فيما سيأتي من نماذج .

وقد ركّز جانباً كبيراً من اهتمامه إلى الأوهام والأخطاء التي وقع فيها عدد من العلماء تعاوروا دراسة الكتاب خلال خمسة قرون تقريباً وعلى رأس أولئك المازني والميردّ والفارسيّ وابن السّراج والزبيدي وابن السيّد والأعلم وأستاذه أبو بكر ابن طاهر ، وحظي المبردّ والزبيديّ بأكثر نصيب من تعقّبهِ وتعنيفه ، لأنّهما كانا أجراً من ناقض سيويه ، كما أبان اختلافات نسخ الكتاب ، ونبّه على ما أدمج في الكتاب ممّا ليس من نصّ سيويه ، وبذل ما في وسعه للاعتذار عنه فيما يراه وقع فيه من هنات منهجيّة ، كتشتت المسألة الواحدة بين عدد من الأبواب ، أو تناولها في

(1) ص 52 س 25 .

(2) ص 55 س 9 .

موضوع بصورة تبدو مناقضة لما تناوله في آخر ، فكان محامياً موقفاً في أغلب دفعه ، كما سيأتي .

وقد ذكر المقرّي في « أزهار الرياض » طريقتين أو منهجين اتبعا في المؤلفات التي دارت حول المدونة في الفقه ، وأسماهما الاصطلاح العراقي والاصطلاح القروي ، وأبان أن العراقيين أفردوا مسائلها وتوسّعوا في استعمال الأدلة والقياس على طريقة أهل الجدل ثم قال : (وأما الاصطلاح القروي فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما انطوت عليه بواطن الأبواب ، وتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات ، والتنبية على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حساب ما وقع في السماع وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها)⁽¹⁾ .

ويمكن أن نعمّم هذين المصطلحين في سائر العلوم ، لا سيّما العربيّة ، الوسيلة إلى الفهم والاستنباط والشّروط الأساس لتحصيل كافّة العلوم ، كما هو معروف بداهة ، وعلى هذا وبناء على ما سبق ذكره من إشارات إلى منهجه نقول : إن ابن خروف سلك طريقة القرويين المنوّه عنها .

وفما يلي الأبواب التي تناولها بالشرح مقابلة بعنوانات سيبويه وقد اعتمدت طبعة بولاق ، واستعين بطبعة الأستاذ / عبد السلام هارون في بعض المواضع الملتبسة .

ترجمات الأبواب عند ابن خروف نظائرها لدى سيبويه

1 - باب ما يذهب فيه الجزاء من

= 1 : 440 -

الأسماء .

(1) أزهار الرياض ، للمقرّي 3 : 22 .

(—) هذا الرمز يدلّ على أنّ ترجمة الشّرح هي بنفسها ما ورد في كتاب سيبويه وإذا وقع بعدها كلام فمعناه أنّ ابن خروف تصرّف في الترجمة بالاختصار وقد يشير إلى ذلك بقوله « الترجمة » عقب ذكره جزءاً منها كما مرّ .

- 3 - باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزء .
= 1 : 442 -
- 4 - باب الجزء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام .
= 1 : 443 -
- 5 - باب الجزء إذا كان القسم في أوله .
= 1 : 444 -
- 6 - باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما .
= 1 : 445 -
- 7 - باب من الجزء ينجزم فيه الفعل .
= 1 : 449 - إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض .
- 15 - باب الحروف التي لا تتقدّم فيها الأسماء الفعل .
= 1 : 456 -
- 16 - باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل .
= 1 : 458 - ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها .
- 17 - باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي .
= 1 : 452 - لأن فيها معنى الأمر والنهي .
- 20 - باب الأفعال في القسم .
= 1 : 454 -
- 21 - باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل .
= 1 : 459 - باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال .
- 21 - باب نفي الفعل .
= 1 : 460 -

- 21 - باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء . = 1 : 460 -
- 23 - باب إن وأن . = 1 : 461 -
- 23 - : باب من أبواب أن = 1 : 461 -
- 24 - باب آخر من أبواب أن = 1 : 463 -
- 25 - باب آخر من أبواب أن = 1 : 464 -
- 25 - باب إنما وإنما = 1 : 465 -
- 26 - باب تكون فيه أن بدلاً من شيء ليس بالآخر من شيء ليس بالأول . = 1 : 467 -
- 28 - باب من أبواب أن تكون فيه أن مبنية على ما قبلها . = 1 : 468 -
- 31 - باب من أبواب إن = 1 : 471 -
- 32 - باب آخر من أبواب إن = 1 : 471 -
- 32 - باب آخر من أبواب إن = 1 : 472 -
- 33 - باب آخر من أبواب إن = 1 : 473 -
- 35 - باب أن وإن = 1 : 475 -
- 35 - باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر . = 1 : 475 -
- 39 - باب تكون فيه أن بمنزلة أي بمنزلة أي . = 1 : 479 -
- 41 - باب آخر أن فيه مخففة = 1 : 481 -
- 42 - باب أم وأو = 1 : 482 -

- 42 - باب إذا صار الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم . = 1 : 482 -
- 44 - باب أم منقطعة = 1 : 484 -
- 46 - باب أو = 1 : 485 -
- 47 - باب آخر من أبواب أو = 1 : 487 -
- 49 - باب أو في غير الاستفهام = 1 : 489 -
- 51 - باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام . = 1 : 491 -
- 52 - باب تبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام = 1 : 491 - باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف
- 52 - باب ما ينصرف وما لا ينصرف = 2 : 2 - هذا باب أفعال .
- 54 - باب أفعال
- 55 - باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء . = 2 : 2 - التي في أوائلها الزوائد
- 57 - باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات . = 2 : 5 - واسماً في أكثر الكلام .
- 57 - باب أفعال منك = 2 : 5 -
- 58 - باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف . = 2 : 5 - باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف .
- 59 - باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً . = 2 : 6 -
- 62 - باب ما لحقته الألف في آخره = 2 : 8 - فمنعه ذلك من الانصراف

- في النكرة والمعرفة وما لحقته الألف
فانصرف في النكرة ولم تصرفه في
المعرفة .
- 63 - باب ما لحقته ألف التانيث بعد
ألف .
= 2 : 9 - فمنعه ذلك من الانصراف
في النكرة والمعرفة .
- 63 - باب ما لحقته نون بعد الألف
ولا نكرة .
= 2 : 10 - فلم ينصرف في معرفة
ولا نكرة .
- 64 - باب ما لا ينصرف في المعرفة
« الترجمة »
= 2 : 10 - مما ليست نونه بمنزلة
الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها .
- 65 - باب هاءات التانيث
= 2 : 12 -
- 66 - باب ما ينصرف في المذكر ألبتة
تانيث .
= 2 : 13 - مما ليس في آخره حرف
تانيث .
- 67 - باب فعل
= 2 : 13 -
- 69 - باب ما كان على مثال مفاعل
ومفاعيل
= 2 : 15 -
- 71 - باب تسمية المذكر بجمع الاثني
والجميع .
= 2 : 17 - باب تسمية المذكر
بلفظ الاثني والجميع الذي تلحق له
الواحد واواً ونوناً .
- 72 - باب الأسماء الأعجمية
= 2 : 19 -
- 73 - باب تسمية المذكر بالموث
= 2 : 19 -
- 74 - باب تسمية الموث الترجمة
= 2 : 22 - باب تسمية الموث
- 75 - باب أسماء الأرضين
= 2 : 23 -

- 76 - باب أسماء القبائل = 2 : 25 - والأحياء وما يضاف إلى الأم والأب .
- 79 - باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة = 2 : 28
- 80 - باب أسماء السور = 2 : 30
- 81 - باب تسمية الحروف والكلم = 2 : 31 - التي تستعمل وليست ظروفًا ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالاً .
- 84 - باب تسميتك الحروف بالظروف = 2 : 35 - وغيرهما من الأسماء
- 85 - باب ما جاء معدولاً عن حدّه = 2 : 36 - من المؤنث .
- 90 - باب تغيير الأسماء المبهمة = 2 : 42 - إذا صارت علامات خاصّة
- 93 - باب الأسماء المبهمة غير المتمكنة = 2 : 44 - باب الظروف المبهمة غير المتمكنة .
- 96 - باب الأحيان = 2 : 48 - في الانصراف وغير الانصراف
- 96 - باب الألقاب = 2 : 49
- 97 - باب الشيعين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر . = 2 : 49 - فجعلنا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس .
- 98 - باب ما ينصرف ومالا ينصرف من بنات الياء والواو . = 2 : 56 - التي الياءات والواوات منهنّ لامات .
- 107 - باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد = 2 : 61

- 111 - باب الحكاية التي لا تتغير فيها
الأسماء عن حالها في الكلام = 2 : 64 -
- 115 - باب الإضافة وهو باب النسبة = 2 : 69 -
- 116 - باب الإضافة إلى كل اسم كان
على أربعة أحرف = 2 : 71 - فصاعداً إذا كان آخره ياء
ما قبلها حرف مكسور .
- 117 - باب الإضافة إلى كل شيء من
بنات الياء والواو = 2 : 72 - التي الياءات والواوات
لاماتهن إذا كان على ثلاثة أحرف وكان
منقوصاً للفتحة التي قبل اللام .
- 117 - باب الإضافة إلى فعيل وفعيل
الياءات والواوات لاماتهن وما كان في
اللفظ بمنزلتها . = 2 : 73 - من بنات الياء والواو التي
- 118 - باب الإضافة إلى كل اسم كان
آخره الياء . = 2 : 74 - باب الإضافة إلى كل اسم
كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل
الياء ساكناً وما كان آخره واواً وكان
الحرف الذي قبل الواو ساكناً .
- 119 - باب الإضافة إلى كل شيء
لامه ياء أو واو = 2 : 75 - قبلها ألف ساكنة غير
مهموزة
- 120 - باب الإضافة إلى كل اسم آخره
ألف = 2 : 77 - مبدلة من حرف من
نفس الكلمة على أربعة أحرف .
- = 2 : 77 - باب الإضافة إلى كل اسم
كان آخره ألفاً زائدة لاتنون وكان على
أربعة أحرف
- = 2 : 78 - باب الإضافة إلى كل اسم

كان آخره ألفاً وكان على خمسة
أحرف .

= 2 : 79 - باب الإضافة إلى كل اسم
ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد
كان أو قليله .

121 - باب الإضافة إلى بنات الحرفين = 2 : 79 -

122 - باب مالا يجوز فيه من بنات
الحرفين إلا الرد . = 2 : 80 -

123 - باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد
من بنات الحرفين . = 2 : 81 -

125 - باب الإضافة إلى ما ذهبت
فاؤه من بنات الحرفين = 2 : 85 -

126 - باب الإضافة إلى كل اسم ولي
آخره ياءان الأخرى = 2 : 85 - مدغمة إحداهما في

126 - باب ما لحقته الزيادتان للجمع
للجمع والتثنية . = 2 : 86 - باب ما لحقته الزيادتان

127 - باب الإضافة إلى كل اسم
لحقته التاء للجمع . = 2 : 86 -

127 - باب الاسمين اللذين ضم
أحدهما إلى الآخر . = 2 : 87 - باب الإضافة إلى الاسمين
اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا
اسماً واحداً .

127 - باب الإضافة إلى المضاف من
الأسماء . = 2 : 87 -

- 128 - باب الإضافة إلى الحكاية = 2 : 88 -
- 128 - باب الإضافة إلى الجمع = 2 : 88 -
- = 2 : 89 - باب ما يصير إذا كان
علماء في الإضافة على غير طريقته وإن
كان في الإضافة قبل أن يكون علماء
على غير طريقة ما هو على بنائه .
- 128 - باب من الإضافة تحذف فيه
ياء الإضافة . = 2 : 90 - باب من الإضافة تحذف
فيه ياء الإضافة .
- 129 - باب ما كان مذكراً يوصف
به المؤنث . = 2 : 91 - باب ما يكون مذكراً
يوصف به المؤنث .
- = 2 : 92 - باب التثنية .
- 130 - باب تثنية ما كان من المنقوص
على ثلاثة أحرف . = 2 : 92 -
- = 2 : 93 - باب تثنية ما كان منقوصاً
وكان عدّة حروفه أربعة أحرف فزائداً
إن كانت ألفه بدلاً من الحرف الذي
من نفس الكلمة أو كان زائداً غير
بدل .
- 131 - باب تثنية الممدود = 2 : 94 - .
- 131 - باب ما لا تجوز فيه التثنية
والجمع بالواو والياء والنون . = 2 : 95 - .
- 131 - باب جمع الاسم الذي في آخره
تاء التأنيث . = 2 : 95 - باب جمع الاسم الذي في
آخره هاء التأنيث .

- 132 - باب جمع النساء والرجال . = 2 : 96 - باب جمع أسماء النساء والرجال .
- 135 - باب ما يكسر تّما كان للجمع . = 2 : 102 - باب يجمع فيه الاسم إن كان لمذكر أو مؤنث بالتاء كما يجمع ما كان آخره هاء التانيث .
- 136 - باب جمع الأسماء المضافة . = 2 : 102 - باب ما يكسرّ مما كسر للجمع وما لا يكسرّ من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة .
- 136 - باب من الجمع بالواو والتّون وتكسير الاسم . = 2 : 103 - .
- 137 - باب تشية الأسماء المبهمة . = 2 : 103 - .
- 137 - باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم . = 2 : 104 - التي أواخرها معتلة .
- 137 - باب إضافة المنقوص . = 2 : 104 - إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ومالا يتغيّر إذا كان اسم رجل أو امرأة .
- 138 - باب التصغير . = 2 : 105 - باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور والمضمر .
- 139 - باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . = 2 : 105 - باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء .
- 139 - باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . = 2 : 106 - ولم يكن رابعه شيئاً تّما كان رابع ما ذكرنا تّما كان عدد حروفه خمسة أحرف .

2 : 107 - باب تصغير المضاعف

الذي أدغم أحد الحرفين منه في
الآخر .

= 2 : 107 - ولحقته الزيادة للتأنيث

فصارت عدته مع الزيادة أربعة
أحرف .

= 2 : 107 - باب تصغير ما كان على

ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد
ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف .

= 2 : 109 - فلحقته ألفا التأنيث أو

لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان .

= 2 : 110 - باب ما يحقر على

تكسيرك إياه لو كسرتَه للجمع على

القياس لا على التكسير للجمع على

غيره . .

= 2 : 110 - من بنات الثلاثة من

الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع .

لحذفها وكذلك تحذفه في التصغير .

= 2 : 114 - مما أوائله الألفات

الموصلات .

= 2 : 115 - تكون فيه بالخيار في

حذف إحداهما تحذف أيهما شئت .

= 2 : 118 - باب تحقير ما ثبتت

139 - باب تصغير ما كان على ثلاثة

أحرف .

140 - باب تحقير ما كان على أربعة

أحرف .

141 - باب ما يحذف في التحقير .

144 - باب ما يحذف منه الزوائد من

بنات الثلاثة .

145 - باب تحقير ما كان من الثلاثة

فيه زائدتان .

زيادته من بنات الثلاثة في التحقير .

148 - باب ما يحذف في التحقير من
زوائد بنات الأربعة .
= 2 : 119 - لأنها لم تكن لتثبت لو
كسرتها للجمع .

= 2 : 120 - باب تحقير ما أوله ألف
الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة .

150 - باب تحقير بنات الخمسة .
= 2 : 121 -

= 2 : 121 - باب تحقير بنات
الحرفين .

= 2 : 121 - باب ما ذهبت منه
الفاء .

150 - باب ما ذهبت عينه .
= 2 : 122 -

150 - باب ما ذهبت لامه .
= 2 : 122 - .

= 2 : 124 - باب ما ذهبت لامه
وكان أوله ألفاً موصولة .

151 - باب تحقير ما كانت فيه تاء
التأنيث .
= 2 : 124 -

152 - باب تحقير ما حذف منه
ولا يرد في التحقير .
= 2 : 124 - ما حذف منه من قبل
أنّ ما بقي إذا حقرّ يكون على مثال
المحقرّ ولا يخرج من أمثلة التحقير وليس
آخره شيئاً لحق الاسم بعد بنائه كالتاء
التي ذكرنا والهاء .

153 - باب تحقير كلّ حرف كان فيه
بدل .
= 2 : 125 - فإنك تحذف ذلك
البدل وتردّ الذي هو من أصل الحرف

إذا حقّرتَه كما تفعل ذلك إذا كسّرتَه
للجمع .

= 2 : 127 -

154 - باب تحقير ما كانت الألف
بدلاً من عينه .

= 2 : 127 - باب تحقير الأسماء التي
ثبتت الأبدال فيها وتلزمها .

154 - باب تحقير الأسماء التي ثبتت
الأبدال فيها في كل موضع .

= 2 : 129 -

155 - باب تحقير ما كان فيه قلب .

= 2 : 130 - وكانت العين ثانياً أو
ثالثة .

156 - باب تحقير كل اسم كانت عينه
واواً .

= 2 : 132 -

157 - باب تحقير بنات الياء والواو

= 2 : 134 - باب تحقير كل اسم كان
من شيعين ضمّ أحدهما إلى الآخر
فجعلاً بمنزلة اسم واحد .

اللاتي لاماتهن ياءات وواوات .

= 2 : 134 -

158 - باب الترخيم في التصغير .

= 2 : 134 - باب ما جرى في الكلام
مصغراً وترك تكبيره لأنه عندهم
مستصغر فاستغني بتصغيره عن
تكبيره .

= 2 : 135 -

158 - باب ما يحقّر لدنوّه من الشّيء

= 2 : 136 - باب تحقير كل اسم كان
ثانيه ياء ثبت في التحقير .

وليس مثله .

= 2 : 136 -

159 - باب تحقير المؤنث .

= 2 : 137

160 - باب ما يحقّر على غير بناء

- مكبره الذي يستعمل في الكلام .
- 160 - باب تحقير الأسماء المهمة .
- 161 - باب تحقير ما كسّر عليه .
- الواحد للجمع .
- 162 - باب تحقير ما كسّر على غير واحد المستعمل في الكلام .
- 162 - باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء يقع على الجميع .
- 163 - باب الإضافة إلى المحلوف به^(*)
- 165 - باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو .
- 165 - باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .
- 166 - باب ما يذهب منه التنوين
- مكبره الذي يستعمل في الكلام .
- 160 - باب تحقير الأسماء المهمة .
- 161 - باب تحقير ما كسّر عليه .
- الواحد للجمع .
- 162 - باب تحقير ما كسّر على غير واحد المستعمل في الكلام .
- 162 - باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء يقع على الجميع .
- 163 - باب الإضافة إلى المحلوف به^(*)
- 165 - باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو .
- 165 - باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .
- 166 - باب ما يذهب منه التنوين
- فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه .
- 142 : 2 = - 139 : 2 =
- 140 : 2 = - 142 : 2 =
- إن شاء الله .
- 142 : 2 = - 143 : 2 =
- باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .
- 145 : 2 = - 146 : 2 =
- باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه .
- 148 : 2 = - 147 : 2 =
- باب ما يجرّك فيه

(*) « ... ؟ ووقع في الترجمة باب حروف الإضافة إلى المحلوف به » .

التنوين في الأسماء الغالبة (**)

- 167 - باب التّون الثّقيلة والخفيفة = 2 : 149 -
- 171 - باب أحوال الحروف التي قبل النون = 2 : 153 - الخفيفة والثّقيلة .
- 172 - باب الوقف عند التّون الخفيفة = 2 : 154 -
- 172 - باب النون الثّقيلة والخفيفة في فعل الاثني وفعل جميع النساء . = 2 : 155 - باب التّون الثّقيلة والخفيفة في فعل الاثني وفعل جميع النساء .
- 174 - باب ثبات الخفيفة والثّقيلة = 2 : 157 - في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لاماتهن .
- = 2 : 158 - باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثّقيلة .
- 174 - باب مضاعف الفعل . = 2 : 158 - واختلاف العرب فيه .
- 174 - باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . = 2 : 159 - لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل من غير أهل الحجاز .
- 175 - باب المقصور والممدود = 2 : 161 -
- 176 - باب الهمز = 2 : 163 -
- 181 - باب الأسماء التي توقع على عدّة المؤنث . = 2 : 171 - والمذكّر لتبيين ما العدد إذا جاوز الاثني والثلثين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة .
- 181 - باب ذكر ك الاسم الذي تبين = 2 : 172 - كم هي مع تمامها الذي

(**) « ... ؟ وسمى العلم في الترجمة غالباً كما سُمّي الكنية في الباب الأوّل غالباً » .

- به العدة .
- هو من ذلك اللفظ .
- 183 - باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث
- 186 - باب تكسير الواحد للجمع .
- 189 - باب ما كان واحداً يقع للجمع « الترجمة »
- 190 - باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو
- 192 - باب ما يكون واحداً يقع للجمع من بنات الياء .
- 192 - باب ما هو اسم واحد يقع على جميع
- 193 - باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث .
- 195 - باب تكسير ما كان عدة
- 2 = 173 - باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جازوت الاثنين إلى العشرة .
- 2 = 175 -
- 2 = 183 - ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع .
- 2 = 184 - باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات .
- 2 = 189 - باب ما يكون واحداً يقع للجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده على بنائه ومن لفظه إلا أنه تلحقه هاء التأنيث لتبين الواحد من الجميع .
- 2 = 189 - وفيه علامات التأنيث وواحد على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه .
- 2 = 190 -
- 2 = 192 -

حروفه أربعة أحرف للجمع .

198 - باب ما يجمع من المذكر بالهاء = 2 : 198 - باب ما يجمع من المذكر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع .

199 - باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله . = 2 : 199 - ولم يكسّر هو على ذلك البناء

199 - باب ما عدّة حروفه خمسة أحرف . = 2 : 199 - خامسه ألف التأنيث أو ألفان للتأنيث .

200 - باب جمع الجمع . = 2 : 200 -

201 - باب ما كان من الأعجميّة على أربعة أحرف . = 2 : 201 - وقد أعرب فكسّرتة على مثال مفاعل .

201 - باب ما لفظ به مما هو مثني كما لفظ بالجمع . = 2 : 201 -

203 - باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر واحده . = 2 : 203 - باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلا أنّ لفظه من لفظ واحده .

204 - باب تكسير الصّفة للجمع . = 2 : 203 -

205 - باب ما كان من الصّفات عدّة حروفه أربعة أحرف . = 2 : 206 - باب تكسيرك ما كان من الصّفات عدد حروفه أربعة أحرف .

211 - باب الأفعال التي هي أعمال تعدّك إلى غيرك وتوقعها به = 2 : 214 - باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّك إلى غيرك وتوقعها

- ومصادرهما .
- 214 - باب ما جاء من الأدواء = 2 : 219 - على مثال وجع يوجع
 وجمعاً وهو جمع لتقارب المعاني .
- 214 - باب فعلان ومصدره وفعله = 2 : 220
- 215 - باب ما بينى على أفعل = 2 : 222
- 215 - باب أيضاً من الخصال التي
 تكون في الأسماء . = 2 : 223
- 216 - باب علم كل فعل تعدّك إلى
 غيرك = 2 : 226 -
- 218 - باب ما جاء من المصادر وفيه
 ألف التانيث = 2 : 227 -
- 218 - باب ما جاء من المصادر على
 فعول = 2 : 228 -
- 218 - باب ما تجيء فيه الفعلة ، تريد
 بها ضرباً من الفعل . = 2 : 229 -
- 219 - باب نظائر ما ذكرنا من بنات
 الياء والواو التي الياء والواو فيهن في
 موضع اللامات = 2 : 230 -
- 219 - باب ما كان من ذلك عيناً
 بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن
 عينات . = 2 : 231 - باب نظائر ما ذكرنا من
- 220 - باب نظائر ما ذكرنا من بنات
 = 2 : 232 - باب نظائر بعض

الواو التي الواو فيهن فاء(*) . ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء .

221 - باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى . = 2 : 233 -

224 - باب دخول فعّلت على فعلت لا يشركه في ذلك أفعلت . = 2 : 237 -

224 - باب ما طواع الذي فعله على فعل واقتعل . = 2 : 238 - وهو يكون على انفعال

224 - باب ما جاء فعل منه على غير فعلت على غير فعلته . = 2 : 238 - باب ما جاء فعل منه

225 - باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني = 2 : 238 -

225 - باب استفعلت . = 2 : 239 -

226 - باب مواضع افتعلت(**) = 2 : 241 - باب موضع افتعلت

226 - باب افوعلت وما هو على مثاله = 2 : 241 - بما لم نذكره .

227 - باب مالا يجوز فيه فعلته . = 2 : 242 -

227 - باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة . = 2 : 243 -

228 - باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل . = 2 : 244 - لأن المعنى واحد

(*) وقع في بعض النسخ من بنات الياء والواو التي الواو والياء فيهن ياء .

(**) وقع في بعضها « هذا موضع افتعلت » .

- 228 - باب ما لحقته هاء التأنيث = 2 : 244 - عوضاً لما ذهب .
- 229 - باب ما يكثر فيه المصدر من فعلت = 2 : 245 - فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر كما أنك قلت في فعلت فعلت .
- 229 - باب مصادر بنات الأربعة = 2 : 245 -
- 229 - باب نظير ضربته ورميته = 2 : 246 - باب نظائر ضربته ورميته رمية من هذا الباب .
- = 2 : 246 - باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق بينها من بنات الثلاثة .
- 229 - باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة . = 2 : 246 - التي ليست فيها زيادة من لفظها .
- 230 - باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيها لام . = 2 : 248 -
- 230 - باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء = 2 : 248 -
- 230 - باب ما تكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة . = 2 : 249 -
- 230 - باب ما عاجلت به = 2 : 249 -
- 231 - باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة . = 2 : 250 - بزيادة أو بغير زيادة .
- 231 - باب ما لا يجوز فيه ما أفعله = 2 : 250 -

- 232 - باب يستغني فيه عن ما أفعله
بما أفعال فعله .
- 233 - باب ما تقول العرب فيه
ما أفعله وليس فيه فعل .
- 233 - باب ما يكون يفعل من فعل
فيه مفتوحاً .
- 234 - باب ما هذه الحروف فيه
صاءات
- 234 - باب الحروف الستة إذا كان
واحد منها عيناً
- 235 - باب ما تكسر فيه أوائل
الأفعال
- 236 - باب ما يسكن استخفافاً وهو
في الأصل عندهم متحرك .
- 237 - باب ما يسكن من هذا الباب
الذي ذكرنا .
- 251 : 2 = وعن أفعال منه بقوله
أفعال منه فعلاً كما استغني بترك عن
ودعت وكما استغني بنسوة عن أن يجمعوا
المرأة على لفظها .
- 252 : 2 = باب تقول فيه العرب
ما أفعله وليس له فعل .
- 252 : 2 =
- 254 : 2 =
- 254 : 2 = باب ما كان من الياء
والواو
- 255 : 2 = وكانت الفاء قبلها
مفتوحة وكان فعلاً .
- 256 : 2 = المضارعة للأسماء كما
كسرت ثاني الحرف حين قلت فعل .
- 257 : 2 =
- 258 : 2 = باب ما أسكن من هذا
الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف
على أصله لو حرّك ، لأن الأصل
عندهم أن يكون الثاني متحرّكاً وغير
الثاني في أول الحرف .

- 237 - باب ما تمال فيه الألفات = 2 : 259 -
- 239 - باب من إمالة الألف يميلها فيها ناس من العرب كثير .
- 239 - باب ما أميل على غير قياس = 2 : 264 - وإنما هو شاذّ
- 240 - باب ما يمتنع من الإمالة من الحروف التي أملتها فيما مضى .
- 241 - باب الرّاء = 2 : 267 -
- 242 - باب ما يمال من الحروف التي ليست بعدها ألف .
- 243 - باب ما يتقدّم أوّل الحرف الحروف وهي زائدة قدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن فقدّمت الزيادة متحركة ، لتصل إلى المتكلم .
- 244 - باب كينونها في الأسماء = 2 : 273 -
- 244 - باب تحرك أوآخر الكلم الساكنة
- الوصل لالتقاء الساكنين . = 2 : 275 - إذا حذفت ألف
- 245 - باب ما يحذف من السواكن = 2 : 276 - إذا حذفت بعده ألف الوصل
- 245 - باب ما لا يردّ من هذه الحروف الثلاثة . = 2 : 277 - لتحرك ما بعدها وسأخبرك لم ذلك إن شاء الله .

- 245 - باب ما تلحقه الهاء في الوقف
لتحرّك آخر الحرف .
= 2 : 277 -
- 246 - باب ما تلحقه الهاء لتبين
الحركة⁽¹⁾
التي حذفت أو اخرها ولكنها تبين
حركة أو اخر الحروف التي لم
يذهب بعدها شيء .
= 2 : 278 - من غير بنات الياء والواو
- 246 - باب ما يقون حركته⁽²⁾ .
وما قبله متحرّك .
= 2 : 279 - باب ما بينون حركته
- 247 - باب الوقف في أواخر الكلم
المتحرّكة في الوصل .
= 2 : 281 -
- 247 - باب الوقف في أواخر الحروف
الكلم المتحرّكة في الوصل التي
لا تلحقها زيادة في الوقف .
= 2 : 281 - باب الوقف في أواخر
- 249 - باب السّاكن الذي يكون قبل
آخر الحرف .
السّاكنين .
= 2 : 283 - فيحرّك لكراهيتهم التقاء
- 250 - باب الوقف في الياء والواو
والألف
= 2 : 285 - باب الوقف في الواو
والياء والألف
- 250 - باب الوقف في الهمز
= 2 : 285 -
- 250 - باب السّاكن الذي يحركه في
الوقف .
الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها
كما أردت ذلك في الهمز .
= 2 : 286 - إذا كان بعدها المذكر

(1) وقع في بعض النسخ باب ما تبين حركته ولم يحذف منه شيء .

(2) وقع في الشّرقيّة بينون عوض يقون .

= 2 : 287 - باب الحرف الذي تبدل
مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه
لأنه خفيّ وكان الذي يشبهه أولى كما
أنك إذا قلت مصطفيين جئت بأشبهه
الحروف بالصاد من موضع التاء لا من
موضع آخر .

= 2 : 288 - وهي الياءات .

= 2 : 289 - في الوقف التي
لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين
وتركها في الوقف أقيس وأكثر لأنها في
هذه الحال ولأنها هاء لا يلحقها
التنوين على كلّ حال فشبهوها بياء
قاص لأنها ياء بعد كسرة ساكنة في
اسم

= 2 : 291 - التي هي علامة الإضمار
وحذفهما .

= 2 : 293 -

= 2 : 295 -

= 2 : 296 - إذا جاوزت الواحد .

251 - باب الحرف الذي يبدل في
الوقف مكانه حرفاً آخر أثبت منه .

251 - باب ما يحذف من أواخر
الأسماء في الوقف .

252 - باب ما يحذف من الأسماء من
الياءات .

252 - باب ثبات الياء والواو في الهاء

253 - باب ما تكسر فيه الهاء التي
هي علامة الإضمار .

253 - باب الكاف التي هي علامة
المضمر

253 - باب ما يلحق الكاف والتاء
اللتين للإضمار .

- 254 - باب الإشباع في الجرّ والرّفْع وغير الإشباع .
 = 2 : 297 - والحركة كما هي .
- 254 - باب وجوه القوافي في الإنشاد
 = 2 : 298 -
- 256 - باب عدّة ما يكون عليه
 = 2 : 314 -
 الكلم .
- 262 - باب علم حروف الزوائد
 = 2 : 312 -
- 263 - باب حروف البدل
 = 2 : 313 - من غير أن تدغم حرفاً
 في حرف وترفع لسانك من موضع
 واحد .
- 264 - باب ما بنت العرب
 = 2 : 315 - من الأسماء والصّفات
 والأفعال المعتلّة وغير المعتلّة وما قيس
 من المعتلّ الذي لا يتكلّمون به ولم يجيء
 في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو
 الذي يسمّيه النحويّون التّصريف
 والفاعل .
- 266 - باب ما لحقته الزوائد من بنات
 = 2 : 315 -
 الثلاثة من غير الفعل .
- 269 - لحاق الألف
 = 2 : 317 - وأمّا الألف
- 279 - زيادة الياء
 = 2 : 325 -
- 282 - زيادة النّون
 = 2 : 326 - وأمّا النّون
- 283 - زيادة التاء
 = 2 : 327 -
- 284 - زيادة الميم
 = 2 : 328 -
- 285 - زيادة الواو
 = 2 : 328 -

- 286 – باب الزيادة من غير موضع
حروف الزوائد
= 2 : 329
- 287 – باب الزيادة من موضع اللام
العين واللام إذا ضوعفتا .
= 2 : 331 – باب الزيادة من موضع
- 287 – باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة
من الفعل .
= 2 : 330 –
- 288 – باب ما يسكن أوائله من
الأفعال المزيدة .
= 2 : 332 –
- 288 – باب ما لحقته الزوائد وألحق
بينات الأربعة .
= 2 : 334 – حتى صار يجري مجرى
ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة
ما هو من نفس الحرف .
- 289 – باب تمثيل ما بنت العرب من
بنات الأربعة .
غير مزيدة وما لحقتها من بنات الثلاثة
كما لحقها في الفعل .
= 2 : 335 – في الأسماء والصفات
- 290 – باب ما لحقته الزوائد من بنات
الأربعة غير الفعل .
= 2 : 335 –
- 296 – باب لحاق التضعيف فيه
لازم(*)
= 2 : 339 – كما ذكرت لك في
بنات الثلاثة .
- 297 – باب تمثيل الفعل من بنات
الأربعة
= 2 : 340 – مزيداً أو غير مزيد .
- 297 – باب تمثيل ما بنت العرب من
= 2 : 340 –

(*) كذا ثبتت الترجمة في الرباحية ونسخة من الشرقية وفي سائرهما « هذا باب لحاق التضعيف والزوائد فيه لام » .

الأسماء والصفات من بنات الخمسة .

298 – باب ما لحقته الزيادة من بنات

الخمس .

298 – باب ما أعرب من الأعجمية . = 2 : 342 –

299 – باب أطراد الأبدال في

الفارسية .

299 – باب علل ما تجعله زائداً من

حروف الزوائد . الحرف .

304 – باب من الزيادة الزيادة فيه غير

حروف الزيادة (**).

304 – باب ما ضوعفت فيه العين

واللام . كما ضوعفت العين وحدها

304 – باب تمييز بنات الأربعة

والخمس من الثلاثة .

304 – باب علم مواضع الزوائد . = 2 : 354 – من مواضع الحروف غير

الزوائد .

304 – باب نظائر ما مضى من

المعتل . دون ما مضى والهمزة والتضعيف .

يلاحظ أن ترتيبه للأبواب يكاد يوافق ترتيب سيبويه تماماً ، على أنه تصرّف

في عنواناتها تصرّفاً يسيراً فاختصرها اختصاراً طفيفاً ، كما أنه استحدث باباً من

عنده ويتبين من هذا أن هذه القطعة من شرح الكتاب تشتمل على خمسة وستين

(**) ولزمه التضعيف هكذا عن الريحاني

وفي الشريعة « هذا باب ما الزيادة فيه من غير كذا » .

ومائتي باب كانت معالجته إياها على النحو التالي :

- 1 - استهلّ شرح ثمانية وثلاثين باباً منها بما غمض من كلام سيبويه مشيراً إلى ذلك بكلمة « قوله » .
- 2 - اكتفى في خمسة وثلاثين منها بعبارة « الباب بيّن » وأشباهاها — وإن أثبت ترجمتها .
- 3 - لم يعرض لواحد وعشرين باباً بالشرح واقتصر على القول بأنها « بيّنة غاية البيان » ، أو أنه « ليس في البابين بعد ما يحتاج إلى بيان » .
- 4 - مهّد لواحد وتسعين ومائة باب بمقدمات من إنشائه تباينت طولاً وقصراً واختلفت في طبيعتها وسأتناول بالأمثلة مزيداً من التفصيل ، حول هذه النقطة مكتفياً بها عن التعرّض لمنهجه في الشرح ، لأنها توضحه بما فيه الكفاية(*) .

اتخذت المقدمات إحدى الصور الآتية :

أ - قد تنوّه بأهميّة الباب أو تقرّر طريقة سيبويه في تناول مشكلاته . وهذه أمثلة منها :

ص 171 س 2 : باب أحوال الحروف التي قبل التّون الثّقيلة والخفيفة . ذكر أنّ فعل الواحد المذكور والمؤنثة الغائبة يبني على هاتين التّونين ، وَيُزَالُ عَنْهُ الْإِعْرَابُ فَيَسْكُنُ ، وَيُرَدُّ مَا حُذِفَ مِنْهُ لِلجَزْمِ ثُمَّ يُحَرِّكُ لِلسَّاكِنِينَ أَوْ الْمَزِيَّةِ وَاخْتَصَّ بِالْفَتْحَةِ لِرَفْعِ اللَّبْسِ كَمَا ذَكَرَ وَقَدْ أَنْشَدَ بَعْدَ * اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضَيْنِ بِهِ * .

ص 174 س 25 : باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . وذكر في الباب أن

(*) ليست المقدمات مقدّرة في واقع الأمر على ما ذكرنا — إلا بشرط البدء بها دون كلمة قوله التي تسبق نصّ سيبويه — بل توجد الكثير منها وسط مختلف الأبواب .

من يدغم ما يظهره أهل الحجاز يختلفون في حركته ، فطائفة وهم الأكثر يفتحونه أبداً ، وطائفة يتبعونه حركة ما قبله ، وطائفة يكسرونه على أصل الساكنين ، وهم الأقلّ .

ص 229 س 11 : باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى . هذا الباب من أبداع أبوابه في تفریق المعاني وضبطها ، والهمزة قياس في المتعدّي والباء قريب منها وليست مثلها والتضعيف ليس بقياس .

ص 299 س 18 : باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد : هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب ، وفيه بيان الزائد والأصلي من الأمثلة .

ب : وقد تدور حول مسألة بعينها أو عدد من المسائل .

ص 128 س 2 : باب الإضافة إلى الحكاية . تقول في حيثما حيثي وفي لولا لوي بالتخفيف لأنك حكيت ولم تجعلها اسماً فيلزمك التشديد ، وتقول في إنما إنّي ، قال أبو زيد في كتاب « المعزى له ، ويقال رجل كنتي أي كبير ، قال رجل حرمازي مذ مائة سنة فيما حدثني ابنه :

إِذَا مَا كُنْتَ مَلْتَمَساً لِقُوتٍ فَلَا تَصْرُخْ بِكُنْتِي كَبِيرٍ^(*)
فَلَيْسَ بِمَدْرِكٍ شَيْئاً بِسَعْيِي وَلَا سَمْعٍ وَلَا نَظْرٍ بِصَّيْرِ

ص 139 س 16 : « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف » . ألف التأنيث الممدودة لا تحذف في التصغير ، لمضارعتها تاء التأنيث من حيث تحركت فصارت حيّة وهي كالألف الميتة إذا لحقت

(*) يلاحظ أنه لم يورد في هذا الباب كله نصّ سيبويه .

الثلاثة ، نحو حبل ، فإذا دخلت الميِّتة على أكثر من الثلاثي فارقتها فحذفت لكونها ميِّتة ، والفرق بين الألفين هنا وفي الباب الذي يلي هذا أنك تستطيع على تكسير الاسم هنا على الهمزة وتعجز عنه في الميِّتة ، ففرّق بينهما في التبويب .

ص 163 س 21 : باب الإضافة إلى المحلوف به : الواو أكثر استعمالاً في هذا الباب والباء بعدها وهي الأصل لأنها تدخل على الظاهر والمضمر ، ولا تدخل الواو إلا على الظاهر ويستعمل الفعل معها ، لأنها التي توصل الحلف إلى المحلوف به ، ولا يذكر الفعل في الواو ، والتّاء بدل من الواو ، وتكون على معنيين : على التعجّب وعلى غيره واللام بابها التعجب ونفى عنها غيره ثم حكاها في آخر الباب لبعضهم ، وذكر من بالكسر والضّم وخصّها برَبِّي ، وقال المبرّد : يقال من الله ومن ربي والتّاء عنده مختصّة باسم الله .

ج - وحكى غيره : تحياتك .

وذكر في الباب الثاني من حروف البدل من حروف الجرّ همزة الاستفهام وها وهمزة لام التعريف وجعلها بدلاً من حرف الجرّ ، واستدلّ على ذلك ، وغرضه في هذه الأبواب الكلام على الحروف الخافضة في القسم وما أبدل منها وحذفها ، وقد تقدّم القسم وأحكامه ووقع في التّرجمة باب حروف الإضافة إلى المحلوف به ، ومن حذف الحروف قال الإضافة تدل على أدواتها « وبه » في موضع رفع للمحلوف .

ص 150 س 9 : باب ما ذهب عينه : ذهاب العين قليل ولا بدّ من ردّها في التّحقيق لأنّ المصعّر لا يكون على حرفين . ومن الدليل على أنّ

سَلتَ تَسألُ مِنَ الوَاوِ ، وَمَا حَكَى الفَارِسِيَّ عَن أَبِي السَّرَّاجِ عَن المَبْرَدِ قَال : أَخْبَرَنِي أَبُو عَثْمَانَ أَنَّ العَرَبَ يَقُولُونَ : هُمَا يَتَسَاوَلَانِ ...⁽¹⁾ .

وَقَدْ تَوَمَّئُ المَقْدَمَةُ إِلَى صِلَةِ البَابِ كَلَّهُ أَوْ إِحْدَى مَسَائِلِهِ بِمَا سَبَقَهُ أَوْ لِحَقِّهِ مِنَ أَبْوَابِ .

ص 96 س 1 : **باب الأحيان** : فصل هذا الباب من الأول ؛ لأن الأحيان فيه متمكّنة ، وجعل « اثنين » علماً لليوم كحارث ، وقد ذكر ذلك في التصغير ، جعله فيه علماً بالألف واللام ، وبه الاستعمال وقد يعرف بهما تعريف الجنس كما تغلب بهما عليه ، وأما الشمس والقمر فلا يكونان غير غالبين بهما في الأكثر ، لأنهما ليسا بجنسين فتباينا .

ص 153 س 3 : **باب تحقير كل حرف كان فيه بدل** : وهذا الباب يقوي مذهبه في الذي قبله ، ومتى كان القلب غير لازم وكان لشيء عارض لم يثبت في التحقير ، كما أنه إذا كان المحذف لشيء عارض لم يعول عليه ورُدّ المحذوف . كلامه في أول الباب دليل على أن الياء قلبت في عيد لغير الكسر ... ؟

ص 181 س 3 : **باب الأسماء التي توقع على عدّة المؤنث** : قد ذكر أكثر أحكام هذا الباب في باب الصّفة المشبهة أسماء العدد وضعت لتبين الأعداد في الجموع من حيث لحق اللبس فأحرزت العدّة وكشف مفسرها النوع .

وأما الواحد والاثنان فاستُعنيَ فيهما بالجنس ، وحكم هذا الباب

(1) يلاحظ أنه لم يذكر نصر سيبويه هنا أيضاً .

من ثلاثة إلى عشرة أن يضاف إلى الجمع القليل فإن لم يكن له جمع قليل أضيف إلى الكثير، لأن اللفظ يصلح للقليل والكثير، وذكر هنا خمسة أفراس وهو يريد المذكر وذكر في الباب الثالث ثلاث أفراس إذا أردت المؤنث وكلّ حسن؛ لأن اللفظ يصلح لهما وإن كان قد غلب على المؤنث، وأنشد في باب ما لفظ به مما هو مثني بلفظ الجمع * ظرّف عجوز فيه ثنتا حنظل * فأضاف الثنتين إلى لفظ الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء وأنشد فيه أيضاً * خمسُ بنانٍ قاني الأظفار * .

ص 237 س 12 : باب ما يسكن من هذا الباب الذي ذكرنا : قد تكرر هذا الباب في باب الحروف الستة ، وزعم أن فيه إذا كان ثانيه من الحروف الستة أربع لغات مطردة اسماً كان أو فعلاً ... ؟) .

د : تكون أحياناً خلاصة موجزة لما تضمنه الباب

ص 135 س 17 : باب ما يكسر لما كان للجمع : حكم هذا الباب بعد التسمية كحكمه قبلها ، فأبنية القليل الأربعة تجمع قبل التسمية قياساً ، لأنها أشبهت الآحاد في البناء ، والقلة ، ألا ترى إلى قولهم : برمة أعشار وثوب أخلاق ، وثوب أكياش ، وقالوا : هو الأنعام وقد ذكر ذلك في ما هو على مفاعل مما لا ينصرف ولم يعرض له هنا من حيث قدمه فإذا سميت بشيء منها جمعه ذلك الجمع وهو أخرى من حيث انتقل إلى الواحد ، وكذلك كلّ ما أشبه الواحد من الجموع كانت على ثلاثة أحرف أو أكثر تجمع جمع الواحد الذي يشبهها بعد التسمية لأنها انتقلت إلى الآحاد وهي تشبهها لفظاً ، ولذلك

جعلها بمنزلة خرز وعنب ومعى وفعول وأفعال ، وتحقّر تحقير
المفرد الذي يشبهها ، ولذلك شبه فعولا الجمع بالأتي :

والسّدوس ، وأمّا الذي لا يجوز جمعه مكسّراً فكلّ جمع
لا يشبه الآحاد ، وهو الذي ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان
أو ثلاثة أحرف لأنك لو كسّرتَه لكسّرتَه على لفظه لأنّه النّهاية
في أبنية التّكسير ، فجمعه اسماً بالواو والنون والياء والنون .

ص 166 س 17 : باب ما يذهب منه التّونين : مضمّن الباب أنّه إذا وقع ابن

مفرداً غير مصغّر بين علمين أو كنيّتين أو لقبين أو علم وكنية
أو لقب أو كنية ولقب أو ما أشبه ذلك مما يغلب على أبي
الموصوف به ، نحو القاضي والفقير والصّعق والنابعة وكان الابن
صفة للأوّل منهما حذف تنوينه من اللفظ والألف من الخطّ
ولا تثبت الألف إلّا في الموضع الذي يثبت فيه التّونين كان ابن
أوّل سطر أو لم يكن وسيبويه وكثير من النحويّين يحذف
التّونين – لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وعلى هذا يقول
هذه هندُ بنتُ عبدِ الله ، فيمن صرف – وهو الذي ذكر عن
يونس . وأبو عمرو بن العلاء يحذفه لكثرة الاستعمال وإن
لم يلتق ساكنان فيقول على هذا : تقول هذه هندُ بنتُ عبدِ الله ،
فيمن صرف ، فلا تنوّن ، والأوّل قول العرب بنصّ سيبويه .

ص 172 س 16 : باب الثّقيلة والخفيفة في فعل الاثنتين وفعل جميع النساء :

غرضه في هذا الباب الكلام على أحكام التّونين إذا دخلتا على
المتنّى والمجموع وخطاب المؤنّث ، فأما الشّديدة فتدخل في
المواضع الثلاثة وتحذف لها نون الرّفع إن كان مرفوعاً لما ذكرنا

وإن كان مجزوماً لم يكن هناك ما يحذف ، ولا تدخلان على منصوب وإن كان مبنياً بقي على حاله ، فإذا حُذِفَتِ التَّوْنُ أتبعها الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما كما يُفَعَلُ ذلك مع غير التَّوْنِ كما يلزم إدغامه ، وأمّا الألف فتثبت في التثنية ، لطول مدّها ، ومن قال تمودّ الثوب لم يقل : اضربون ولا اضربين فيثبت ، وهذا دليل أنّ ما عدا الألف لا يلتقي مع ساكن أصلي لأنّ السكون لأجل التضعيف في نية التحريك ، ودليله إما لهم رادّ ؛ لنية الحركة فإن كانت حركة الواو والياء من غير جنسهما ثبتتا وحرّكت الواو بالضم والياء بالكسر ، كما تقدّم .

ص 252 س 1 : باب ما يحذف من الأسماء من الياءات : الباب كلّه على ترك القياس الفراء في سورة الفجر : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ، قرأه القراء بإثبات الياء وحذفها ، قال : وحذفها أحبّ إليّ ؛ لمشاكلتها رؤوس الآي ، ولأنّ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسرة ما قبلها منها ، أنشدني بعضهم :

كَفَّاكَ : كَفَّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا
وقال :

لَيْسَ تُخْفَى يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ تُخْفِ شِيْمَتِي إِعْسَارِي
وفي الثاني من * إني * ، وفي الثالث والرابع من * أنكرن * * يأتين * ومعانيها مفهومة .

هـ : يقوم تارة بشرح بعض ما تحتوي الترجمة من مصطلحات أو إثبات الاختلافات في هذه الترجمات من مختلف النسخ .

ص 137 س 14 : **باب إضافة المنقوص** : سُمي المنقوص في الترجمة منقوصاً لأنه إنما تكلم على ما في آخره ألف ، والناس من العرب هذيل .

ص 165 س 7 : **باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو** : « ما » الأولى في الترجمة مصدرية كأنه قال باب كون ما قبل المحلوف به عوضاً من كذا . استدلل على كونها بدلاً من الواو بأنهما لا يجتمعان ، فلا بد من خفض المقسم به ، ولا يكون ذا إلا على ابتداء كما ذكر والجملة جواب القسم .

ص 296 س 7 : **باب لحاق التضعيف فيه لازم** : كذا ثبتت الترجمة في الرباحية ونسخة من الشرقية ، وفي سائرهما هذا باب لحاق التضعيف والزوائد فيه لازم ، العلكدُ : الغليظ الشديد العنق .

ص 304 س 5 : **باب من الزيادة الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف** : هكذا عند الرباحي ، وفي الشرقية : هذا باب ما الزيادة فيه من غير كذا .

و : يشرح أحياناً معاني المفردات الصعبة الواردة بالباب .

ص 199 س 24 : **باب ما عدة حروفه خمسة أحرف** ، اللبادي : اسم تُسكن به السّماني فتسكن وتؤخذ وأما فاعلاء فكسرتة العرب بحذف الهمزة لما ذكر ، وشبهها هنا بتاء التأنيث في فاعلة .. ؟

ص 203 س 17 : **باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر واحده** : السّفَر : المسافرون وجعل الكمأة اسم جمع واحدها كمء ، ومنهم من قال كمأة للواحد ، والجمع كمء ، كتمرة وتمر ، وكذلك جبء وجبأة وجبء وهي كمأة حمراء ، وقال أبو حنيفة : « هي هنة بيضاء كأنها كمء ولا ينفع بها وتجمع على أجبؤ وجبأة ابن

الأعرابي ، والجبأ الكمأة السّود ، والجبأة أيضاً نقرة في الجبل
تمسك الماء عن أبي العميثل ... ؟ » .

ص 233 س 9 : باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس فيه فعل ع الأبل :
ذو الإبل وهو القياس وقد حكى الفعل فيه ، قال الأصمعيّ :
أبلت الإبل فهي تأبل أبولاً ، إذا أجزأت بالرّطب عن الماء ،
ويقال : أبلَ وأبِلَ وأبُل ، قال : ويقال : قد أبل ، فهو يَأْبُلُ
أباله ، إذا كان قد حذق مصلحة الإبل والرّفق بها قال
الفرسيّ : وقالوا في المثل : أبل من حنيف الخنثم .

ص 289 س 17 : باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة : الجعفر : النهر
الصغير ، والسّلهب : الطويل والحلجّم والشّجعم : الطويل
أيضاً ، والحوقل وألّفاظ بعده قد فسرت ، وفي كتاب ثعلب
هبلغ بالعين معجمة ، وقال : هو الضخم الأكل والتّرم :
ما فضل في الإناء من طعام أو إدام ، والبرثن من السّباع مثل
الظّفر للإنسان والجرثم : الجمل العظيم والصنتع : الصّلب
الرّأس من الظّلمان ، ويقال : حمار صنتع : شديد الرّأس ناتئ
الحاجبين عريض الجهة ويقال الصنتع : الشّاب الشّديد ،
والكندر القصير . الجرمي الحبرج : طائر ، والدّخلل : خاصّة
الرّجل ، والقعدد : الأقرب إلى الأب الأكبر ، والزبرج :
السّحاب الرّقيق والزّئبر : ما يكون على الثوب الحديد عند
اللّباس ، والجفرد : ضرب من الحيوان عن اللّحياني وأبي حاتم ،
وروى ابن جني أنّه نبت وقيل : حب الجواهر أيضاً ، وقد تقدم
في الدلقم أنه فعلم ، من الدلقاء والدلوق .

ص 29 س 5 : باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة : السلسيل : الماء
السلس في الحلق وقد تقدم أنه لا تضاعف الفاء وحدها في
الأربعة إلا وهي أصل ، ألا ترى أنك لو جعلته فعلاً لكان
رباعياً ، والخندريس : الخمر القديمة ... ؟

ز : قد يستهلّ الباب برأي لغير سيبويه ويستمر الباب أو يعقبه بما يؤيده أو يخالفه
من أقواله .

ص 218 س 12 : باب ما جاء من المصادر على فعول : قال أبو الحسن : فعول
في المصادر قليل قال : فكأنه صفة لمصدر محذوف ، فإذا
قلت : تطهّرت طهوراً فكأنك قلت تطهّرت تطهراً طهوراً ،
وتوضّأت توضّواً وضوءاً ، فحذف المصدر الذي هو على
تطهّرت وأقيمت صفته مقامه ودلّت عليه ، وتابعه ابن السّراج
وغيره قلت : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وليس كونه مصدراً
بأبعد من هذا ، وقد يكون الطهور من صفة الماء ، كما قال عليه
السّلام : « هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مَيْتُهُ » ، وزعموا أنّ الوضوء
من أسماء الماء كالوقود ولم يحك أحد يوثق به الوضوء بضم الواو
لشيء من الأشياء .

ص 231 س 20 : باب ما لا يجوز فيه ما أفعله : قال أبو علي الفارسيّ « وإتّما
لم يذكر هذا الباب في باب التعجب ، لأنّ ذلك إعراب وهذا
ترتيب الكلام وكيف يلفظ به المتكلم وليس له موضع أولى به
من هذا ، ومنعه ما أحمره ! وما أبيضه ! وأشباهه ، يريد في
أكثر الكلام أبو الحسن وما لم يقل فيه ما أفعله ! لم يقولوا فيه
أفعل به ولا أحمر الناس ، ولا يقولون ... ؟ » .

اص 262 س 17 : باب علم حروف الزوائد : قال المازنيّ : مما يزداد ما يلحق بناء
 ببناء ، وفيه ما يكون للمد ، ومنه ما يلحق في الكلام
 ولا يتكلم به إلا بزائد ، لأنه وضع على المعنى المراد بهيته ، وقد
 ذكر سيبويه زيادة الشين في بيان حركة كاف المؤنث نحو :
 أعطيتكش في إحدى عشرة زائدة .

ص 266 س 11 : باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل :
 السيرافي اعلم أنه لا يلحق بالهمزة شيء إذا كان بعدها ثلاثة
 أحرف ، وإن كان الاسم على وزن بنات الأربعة ، نحو :
 « أفكل وأبلم وأجرد وما ذكر صحيح ... ؟ » .

ويعدّ اهتمامه الواضح بتعداد الفروق بين النسخ ملاحظاً بارزاً في
 منهجه ، حيث ذكر نحواً من تسعة عشر ومائتي موضع عزا
 كلاً منها إلى مصدره ، ونسب أغلبها إلى الشارقة والرباحية
 وغيرهما . يوضّح ذلك الجدول الآتي :

العدد	اسم الرواية
57	1 - الشارقة
23	2 - الرباحية
23	3 - الكتاب
12	4 - بعض النسخ
10	5 - في نسخة
10	6 - في بعضها
5	7 - ووقع هنا
4	8 - نسخة ابن السراج

4	9 - نسخة أبي العباس
2	10 - كتاب الفارسي
2	11 - كتاب ابن النحاس
1	12 - السيرافي
1	13 - القالي
1	14 - رواية أخرى
1	15 - في النسخ كلها
1	16 - أكثر الروايات

ويمكن أن نضيف إلى الشرقية الأرقام : 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 15 .
 فيصير عدد ما ذكر من الروايات المعزوة إلى الشرقية إحدى وسبعين كما يمكن
 أن يضاف إلى الرباحية رقم (3) ما عدا رواية واحدة منها^(*) وكذلك رقم 7 ، 15 .
 فتصبح الروايات المعزوة إلى الرباحية إحدى وخمسين .

والباقي لم يحدّد إلى أي المجموعتين تنتمي . وقد سبقت الإشارة إلى أن
 الشّارح أبان ما في عنوانات الأبواب من اختلاف بين نسخة وأخرى ، ووضح
 ذلك بالأمثلة .

ونتكلم هنا على ما أقحمه النّسّاخ من نصوص في الكتاب ليست لسيبويه ،
 ونثبتها ، سواء في ذلك ما فطن له خدمة الكتاب المحدثون أم لم يفتنوا .
 ص 14 س 23 - قوله : بدا لهم فعل إلى آخر الباب ، هو من كلام المبرّد⁽¹⁾ .

(1) أثبتها الأستاذ هارون وهذا نصها « بداهم ، والفعل لا يخلو من فاعل » ومعناه عند النحويين أجمعين
 بدا لهم بدو ليسجنّته ، وإنما أضمرُوا البدو ، لأنه مصدر يدل عليه قوله « بدا لهم ، وأضمر كما قال
 تعالى جده : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم ﴾ ولا يكون يسجنّته بدلاً
 من الفاعل ، لأنه جملة والفاعل لا يكون جملة .

(*) ص 133 س 22 ، ثبت في الكتاب على غير رواية الربّاحي .

ص 15 س 1 - وقوله : ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل⁽¹⁾ .
ص 23 س 6 - ووقع في بعض النسخ بعد قوله : لأنك لا تقول : يكون
هذا إذا زيد أمير ، والنحويون قد يجسرون على هذا ، فيقولون
يكون هذا يوم زيد أمير ، وقد خطأه سيبويه .

وما بعده طرّة ، وقوله في الطرّة : لم يضاف إلا إلى الأفعال خطأ والصواب
إلا إلى جملة فيها فعل⁽²⁾ .

ص 34 س 14 - ووقع في بعض النسخ لم يكن إلا الكسر ، يعني كسر إن ولم
يكن إلا الرفع ، يعني : لم يكن الموضع إلا للرفع على الابتداء
إذا ظهر منه الاسم فتكون إن مكسورة⁽¹⁾ .

ص 35 س 2 - ووقع في الشرقية بيتان هنا وهما :

بكر العواذل في الصبو ح يلمني وألمهنة
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

وإذا وصلت قلت إن يا فتى وهي التي بمنزلة أجل ، وقال بعضهم لبعض
الأمراء : لعن الله ناقة حملتني إليك فقال إن وراكها وأنشد :

يا عمر الخير رزقت الجنّة
ارزق بناتي وأمّهنّه

(1) انظر التمهيشة السابقة .

(2) ثبت في الطبعين ، ونصها : « حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد
أمير ، وأما الطرّة فقد تلت هذا الكلام في كليهما وهي « جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً
أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخير لأنه في معنى « إذ » ، فأضيف إلى ما يضاف إليه « إذ » وإذا
كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى « إذا » هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال » ولم
ينتبه الأستاذ هارون إلى كونها للمبرد وليست لسيبويه . انظر 1 : 461 : 3/1 : 119 .

(3) « ولم يكن إلا الرفع » لا توجد بالبولاقية ، وثبتت في طبعة الأستاذ هارون 3 : 150 .

اردد علينا إن أن إته⁽¹⁾

ص 47 س 24 – وقوله : لم يجز هنا إلا أم ، لأنك إنما تسأل عن أفضلهما
ولست تسأل عن الفضل .

قوله : ولست تسأل عن الفضل ثبتت هذه الزيادة في
الشرقية⁽²⁾ .

ص 56 س 20 – والذي وقع في الكتاب طرة لأبي الحسن غلط ، لأنه خالف
العرب⁽³⁾ .

ص 59 س 10 – وقول سيبويه في رواية الرباحي في آخر المسألة يدل على
ما ذكرت لأنه قال : وإن شئت قلت كل فعلى أو فعلى فلم
تنون لأن هذا الحرف مثال ، فإن شئت أثت وجعلت الألف
للتأنيث وإن شئت جعلت الألف لغير التأنيث . انتهى
كلامه⁽⁴⁾ .

(1) وردت بالكتاب 474 : 22 ، 275 : 1 – 2 ، مع خلاف يسير ، وتأخير وتقديم على النحو التالي :
« وأما قول العرب في الجواب إته ، فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت إن يا فتى ، وهي التي بمنزلة
أجل » وأورد البيتين دون بقية الكلام والرجز .

(2) انظر الكتاب 3 : 179 : هـ 8 ، وقد أضاف الأستاذ هارون كلمة « صاحب » إلى عبارة الرواية
الأخرى ، فناقض آخر العبارة أولها ، إذ جاءت هكذا : « لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست
تسأل عن (صاحب) الفضل » .

(3) نصّ الطرة « قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً ، لأنه إنما منعه من
الصرف أنه صفة ، فقد ذهب عنه الذي كان يمنع » .

(4) نقص هنا « وإن شئت قلت » الأولى كما زادت كلمة « صرفت » ، فقد جاءت : « وإن شئت
صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث » وقد أشار إلى ورودها بالصورة التي ذكر المؤلف انظر 3 :
205 : هـ 7 . وتختلف البولاقية عنهما ، فجاء فيها : « ويقول كل فعلى أو فعلى كانت ألفها لغير
التأنيث انصرف وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف وإن شئت صرفت وجعلت الألف
لغير التأنيث » . انظر الكتاب 2 : 6 : 18 .

ص 73 س 18 – ووقع في الشَّرقيَّة بعد قوله رجل ربعة وجمل خجأة وهو الكثير الضَّرَاب والمباضعة⁽¹⁾ .

ص 84 س 1 : 5 – ووقع في بعض النَّسخ الشَّرقية تفسير بعد قوله : « وليست تدرج عندهم » يقول لا توصل وحروف المعاني توصل ، ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير : « وإذا قلت واحد اثنان ففيه ثلاث لغات : يقولون واحد اثنان ؛ فتقطع الألف ، ومنهم من يقول واحد اثنان ، فيصل الألف ومنهم من يقول واحد اثنان ، فتقطع الألف » انتهى . وزاد في الشَّرقيَّة : فتحذف الألف من لام . سمعنا ذلك من العرب وأنشد البيت⁽²⁾ .

ص 90 س 24 – ووقع في الكتاب فيمن قال اللاي بالياء لاء ، وفي الطَّرَّة فيمن قال اللاء بالهمز لا ، وهو الصَّواب⁽³⁾ .

ص 108 س 21 – ومن قوله وقال بعضهم الأول إلى قوله وهذا خلاف قول سيبويه « ليس من كلامه ، ومذهبه مذكور بعد هذا »⁽⁴⁾ .

ص 111 س 10 – وقوله : ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه ، ليس من كلامه ، وقد تقدّم أن أبا الحسن يقول : ضب ، ورجع المازني

(1) انظر الكتاب 2 : 20 : 6 ، وطبعة الأستاذ هارون 3 : 237 ، حيث وردت في كليهما « رجل ربعة ورجل خجأة » وما ثبت في الشرح أنسب للمعنى .

(2) غير موجودة بكليهما .

(3) ورد النصّ صحيحاً . انظر 2 : 42 : 19/3 : 282 .

(4) أبى الأستاذ هارون جزءاً من الحاشية في صلب الكتاب وهو « وقال بعضهم . إذا سميت رجلاً بالراء من ضرب قلت رب فأردّ العين / 3 : 321 انظر الهامش رقم 5 من الصفحة ذاتها . وهذه بقية الحاشية « قال أبو الحسن : ضب ، فرد الفاء ، وقال بعضهم : لا يجوز أن تسمى بالباء من اضرب ، إذا قلت إن ، لأنك إذا وصلتها بقيت على حرف ، وهذا مذهب قوي ، وهو خلاف قول سيبويه » .

إلى قول سيبويه⁽¹⁾ .

ص 133 س 22 – ووقع في بعض نسخ الكتاب فقال ابنون ، تجريها على القياس لأنك قد حولتها عن ذلك الموضع ، وإن شئت أبناء ، ولا يجوز بنون ، لأنه شاذ يجيء غيره ، وهذا الكلام لا يشبه كلام سيبويه وهو مخالف للروايات كلها بالجملة فلا تعول عليه⁽²⁾ .

ص 148 س 7 – ووقع في بعض النسخ الشرقية وإن كان فعولاً ، بتحريك الواو فكلامه عليها ضعيف ، لأنه يجري الملحق مجرى غيره مما ليس بملحق ، ويجري ما شبهه بالأصل مجرى ما لم يشبهه به ، وحذف مثل هذه إنما يكون عن علة أحكم من هذه التي ذكر⁽³⁾ .

ص 166 س 15 – ووقع في الشرقية آخر الباب أخبرني هرون القارئ أنه سمع من العرب * فذاك أمانة الله الثريد * بالرفع⁽⁴⁾ .

ص 176 س 13 – « ... ؟ وأدخل يديت في الباب أو بدا يبدو . علي الروائتين يكون يدا وبدا على غير القياس يدي وبدو ، وحكى الأخفش بدو وبداء ، ولم يحك أحد يدي في يديت فليسا مما تقدم ، وحكى أبو الحسين بن ولاد عن المبرّد أنه وقع يدا في الكتاب على الغلط قلت : وإذا كان معناه الذي جيء به له صحيحاً فليس بغلط وقد بين ، ودليل كونه ثابتاً في الكتاب قوله متصلاً

(1) جاءت في صلب الكتاب آخر الباب ، 2 : 64 : 12 / 3 : 326 .

(2) خلت منه الطبعتان . انظر 2 : 47 / 3 : 504 .

(3) خلت منه الطبعتان . انظر 3 : 441 .

(4) خلت منه الطبعتان منها . انظر 3 : 441 .

به وهذا يسمع ولا يجسر عليه ، ولكن يجاء بنظائره بعد
السمع ، فيداء في الباب وبداء مثل العزاء سواء⁽¹⁾ .

ص 204 س 24 – ومن قوله : وقالوا خلق إلى قوله : وقالوا خلقان قال بعضهم :
ليس من كلام سيبويه ، وكلامه خلقان وما بعده⁽²⁾ .

ص 205 س 15 – وقوله : لأنّ الواو والنون يُقدر عليهما في الصّفة ، وهذا نصّ
بغلبة السّالم فيه المكسّر ووقع في بعضها تفسير وهو : التّعوت
لا يمتنع فيها الواو والنون ، لأنّها على الفعل تجري⁽³⁾ .

ص 228 س 22 – وقوله : وقد يجيء على الأوّل ، يريد على الصّحيح في العين
وحذفوا الهمزة من أريت كما حذفوا الواو والياء من أقمت
وأبعت ، والتّفسير الذي في آخر الباب للمبرّد⁽⁴⁾ .

ص 234 س 17 – ومن قوله يعني في يأبى إلى قوله : لأنّ الفاء همزة⁽⁵⁾ .

ص 234 س 17 – ومن قوله : وإنما يحتجّ بوعده ، يريدون وعدته إلى آخر
الباب ، أصل في الشّرقيّة وثبت لابن السّراج حاشية وقال وهو
تفسير عند المبرّد إلى آخر الباب ، وهو أشبه لأنه كلام

(1) انظر الكتاب 3 : 539 ، هـ 1 ، فقد جاءت : « يديت له أيدي له يداً ولم ترد بالأخرى . انظر :
2 : 162 .

(2) انظر 3 : 628 هـ 2 ، حيث جاءت : « وقالوا : خلق وخلقان » في نسخة من الكتاب وفي أخرى
« وقد قالوا خلق وأخلاق وسمل وأسماح وحدث وأحداث ليس هذا من كلام سيبويه وقالوا خلقان »
وخلت الطبعة الأخرى منها انظر 2 : 204 .

(3) لا توجد بكليتهما .

(4) لعلّ ما عناه : « ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنئة لأنهم أحقهما
بأختيها من بنات الياء والواو ، كما أحقوا أرايت بأقمت حين قالوا أريت » انظر 2 : 245 : 4 :
83 .

(5) ثبتت في 2 : 254 : 14 / 4 : 105 ، وهذا ولم يكتبه الأستاذ هارون لكونه تفسيراً واكتفى بأنها
سقطت من إحدى النسخ التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب .

مكّرر⁽¹⁾ .

ص 234 س 19 – ووقع في بعض النسخ الشرقيّة : ودرّ يدرّ بمنزلة كعّ يكعّ وهو شاذ⁽¹⁾ .

ص 242 س – « .. ؟ وإلى هذا ذهب الأخفش في الحاشية غير أنه سَمّى روم الكسرة إمالة وزعم أنّ سيويوه أراد روم الكسرة في الواو ولم يفعل ذلك سيويوه ... ؟⁽²⁾ .

ص 243 س – وقول أبي الحسن في آخر الباب طرّة من الأبواب المتقدّمة يقول لما جاءت مجيء ما ماضيه على فعل كان مضارعه على ذلك ولم يكسّر وقد تقدم⁽³⁾ .

ص 256 س 13 – ووقع في الشرقيّة ولأبي نصر في الرّباحيّة من جهة القالي قوله وهو الأوّل ، يقول الاسم كان قبل ثم الفعل ثم الحروف التي جاءت للمعاني ، ولا يكون الإضمار إلا بعد المظهر ، ألا ترى أنّك تذكر الاسم وتستغني عن الفعل ، تقول : هو زيد وأخوك عمرو ، ولا يستغني الفعل عن الاسم ، ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل ويستغنيان عنها ولا بدّ لها من أحدهما . قال أبو نصر : لا بدّ لها منهما قال : أحسب الطّرة تفسيراً للأخفش وهي صحيحة ، وردّها المبرد على

(1) ثبتت في 2 : 254 : 4 / 16 : 106 .

(2) وردت عند الأستاذ هارون : 4 : 142 هـ ، ونصها : « قال أبو الحسن : أقول في مذعور وابن نور أميل ما قبل الواو ، وأما الواو فلا يميلها سيويوه ، يقول أروم الكسرة في الواو .

(3) انظر 4 : 144 هـ « وبعد كلمة » « مارق » في كل من أ ، ب : « وقال تحسب وتسعى وتصغى لا يكون فيه إلا الفتح في التاء والنون والهمزة ، وهو قول العرب » ولم ينص على أنها لأبي الحسن الأخفش .

سيبويه وليست له وبثما صنع⁽¹⁾ .

ص 259 س 24 - في نسخة أطعمه عن جوع ، أي باعد الجوع عنه حتى عدا عنه ، والعيمة : شهوة اللبن ، حاشية في الشارقة : قال أبو عمر : سمعت أبا زيد يقول : رميت عن القوس ، وناس يقولون : رميت عليها وأنشد * أرمي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعُ أَجْمَعُ *⁽²⁾ .

ص 264 س 4 : وقوله : كما أن الهمزة بدل من ألف حمراء ، تفسير في الشارقة حكم التانيث عنده أن يكون بألف ، فلما وقعت الألف الساكنة بعد ألف همزت ، ولهذا قال في باب ما لا ينصرف ، هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف ، ووقع في نسخة : قال أبو الحسن : وهذا ضعيف لأنها همزة متحركة وليست بألف قلت وهذا لا يلزم ، لأنهم لما قلبوها همزة وصارت حرفاً صحيحاً والكلمة معربة رجعت إلى حركتها⁽³⁾ .

ص 264 س 23 : ووقع في الكتاب : وقد جاء فعل اسماً معرفة ، قالوا في بني دُئيل وهم رهط أبي الأسود الدؤلي . قال الزجاج : هذا تفسير من قبل الأخفش وليس من الكتاب⁽⁴⁾ .

وكان ابن خروف كثيراً ما يعقب على ما يعرضه من مشكلات

(1) ثبت في طبعة الأستاذ هارون ، وفطن إلى أنها دخيلة ورجح أن تكون للأخفش انظر 4 : 218

هـ . وقد حسبها ابن ولاد أيضاً لسيبويه فدافع عنه .

(2) أقحمت في صلب الكتاب ظناً من المحقق أن الراوي أبو عمرو بن العلاء وليس أبا عمر الجرمي .

انظر 4 : 226 .

(3) لا توجد بأي من الطبعتين .

(4) لا توجد بكلتا الطبعتين .

- بما يحدّد موقف سيبويه منها ، كأن يقول : وهو الذي ذهب إليه سيبويه أو « والأقيس رواية سيبويه ... ؟ لأنه إنّما وجه ما سمع . لم يخترع لغة أو أنّ ما حكاه سيبويه لاشك في صحّته⁽¹⁾ .

أمّا إذا كان ما مهّد به لتلك القضية من إنشائه هو أو غيره من النحويّين ، فإنّه غالباً ما يحدّد على وجه الدقّة مدى مطابقتها أو مخالفتها لسيبويه من مثل قوله : وهذا كلّ قول سيبويه أو هو الأظهر من قول سيبويه ، أو أنّ قول ابن السّراج موافق لقول سيبويه ، أو ينعت الرّأي بأنّه فاسد مخالف لنصّه ، أو غير ذلك⁽²⁾ . ينبّه على ما أخطأ فيه العلماء حين اقتبسوا نصّ سيبويه ، مثل :

ص 169 س 19 : (... ؟ وأمّا قوله « الفارسي » عن سيبويه ، وقد سمعنا منهم من يقول : ليفعل ، فليس من كلامه في هذا المعنى ، وإنّما قال في باب الأفعال في القسم ، وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليذهب وليضرب في رواية الرّباحي ، وفي الشّرقية « وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليذهب ويضرب ، ولا يريد اليمين ، ولم يقع ضرب ، والأكثر على ألسنتهم كما خبرتكم في اليمين) .

وهذا النصّ فيه شيء مما ذكر لأنّ اللّام إذا دخلت في خبر إنّ كان الفعل للحال كما يكون قبل اللّام ، لأنّ إنّ إنّما تذكر للحال فإذا دخلت النون فيها كان على القسم لأنّ الفعل صار مستقبلاً ، وقد تدخل اللّام وحدها والفعل مستقبل ولا يراد

(1) أنظر ص 173 ، ص 199 ، ص 286 .

(2) انظر ص 171 ، ص 229 ، ص 295 .

القسم وهو قليل فتدبره) .

ص 284 س 8 : « وردّ المبرد على نصّ فاسد وقع في كتابه وهو قوله : فالاسم مصحف ومخدع وموسى ، ولم يكثر هذا في كلامهم ولا نعرفه صفة » .

ونصّه في أكثر النسخ : ولم يكثر هذا في كلامهم وهو في الصّفة كثير ، والصّفة قولهم مكرم ومدخل ومعطي ، ويكون على مُفْعَل ، نحو منخل ومسعط ومدقّ ومنصل ولا نعرفه صفة فالاسم منخل ومسعط ومدق ومنصل ، فنقص هذا من كتاب أبي العباس وحمل عليه الغلط) .

شواهد

اهتم بصورة واضحة بالشواهد على اختلافها من قرآن وحديث وشعر وأمثال فكان عدد الآيات القرآنية أكثر من سبعمائة آية وبلغ عدد شواهد الحديث الشريف ثمانية وعشرين في حين كانت الآيات قريباً من الثلاثمائة .

واعتنى عناية فائقة بتحديد موضع الشاهد وبخاصّة في القسم الأخير منها ، وشرح الألفاظ المستغلقة ، وذكر سياقها والمعنى العام لها متى رأى ذلك يخدم غرضه في إبراز موضع الشاهد . كما أعرب التراكيب الصّعبة فيها . وستأتي من ذلك أمثلة بعد إيراد أمثلة من الحديث الشريف .

أمثلة من شواهد الحديث⁽¹⁾

ص ص - « ... ؟ ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير أوّل قولي أتّي أحمد الله ، كقوله عليه السلام : « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » .

(1) انظر فقرة ج من « أهميّة الكتاب » حيث عرضت قضية استشهاد بالحديث .

ص 218 س 12 - « أبو الحسن : فعول في المصادر قليل ، قال : فكأنه صفة لمصدر محذوف فإذا قلت : تطهّرت طهوراً فكأنك قلت تطهّرت تطهّراً طهوراً وتوضّأت توضّواً وضوءاً ، فحذف المصدر الذي هو على تطهّرت وأقيمت صفته مقامه ودلّت عليه ، وتابعه عليه ابن السّراج وغيره .

قلت : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وليس كونه مصدراً بأبعد من هذا ، وقد يكون الطهور من صفة الماء كما قال عليه السلام : « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته » .

ص 219 س 11 - « ... ؟ والعسلة تكبير قوله ﷺ : « حتّى تذوق عُسَيْلتَهَا » .

ص 228 س 16 - « ... ؟ وأما يدعه تركا فيمكن أن يكون النَّاصب لترك فعل مضمر ، وقد يكون الأوّل ؛ لعدم ودعا وقتته ، وقد جاء عنه ﷺ : « لينتهين أقوامٌ عن ودعهم الجمعات أو ليختمنَّ الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » .

ص 268 س 14 - « ... ؟ والأهَجِّيرى : كلام الرجل الذي يردّده ويدأب عليه ، وفي الحديث : « كانت أهَجِّيرى أبي بكر لا إله إلا الله ... » .

ص 287 س 6 - « ... ؟ وقياس قوله عليه السّلام في المسند أن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنةٌ من فقهه أن يكون مفعله : لأن الميم في مثل هذا يقضى بزيادتها » .

وهذه أمثلة توضح أسلوبه في شرح الشواهد الشعرية :

ص 124 س 17 :

هما نَفَثَا فِي قِي مِنْ فَمَوِيهِمَا علي النَّايِحِ الْعَاوي أَشَدُّ رِجَامِ
... ؟ قال الأَعلم : وصف شاعرين من قومه فزع في الشعر إليهما وليس كما

زعم ، وإنما يريد إبليس وولده ، وقبله ما يدلّ على ذلك أنشده أبو عبيدة :

فما أنت يا إبليسُ بالمرءِ أبتغي رضاه ولا يقتادني بِزِمَامِ
سَأَجْزِيكَ مِنْ أَسْبَابِ مَا كُنْتُ قدتني إليه جروحاً فيك ذاتِ كِلامِ
تُعَيِّرُهَا فِي النَّارِ وَالنَّارِ تُرْغِي عليك بزُقوم لها وِضْرَامِ
فإن ابن إبليسَ وإبليسَ ألبا لهما بعذاب النار كل غلامِ
هما نفثا البيت .

ص 170 س 10 :

يحسبه الجاهلُ ما لم يعلم شيخاً على كرسيِّه معمّما
شاهده فيه دخول الخفيفة بعد الجحد ، وليس من موضعها ، قال الأَعلم
يصف جبلاً قد عمّه الخصب وحفّه التّبات لما لم يعلم ما قبله ، وأنشد ابن
الأعرابي * ما كان غمّاً * عوض * ما لم يعلم *

ص 185 س 15 - ؟ وقول عمر بن أبي ربيعة :

فكان نصيريّ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي
ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرُ

وردّ ابن السّيد رواية نصيري - بالتّون - حين لم يعلم معناه ، وهي رواية
الشّيوخ ، والمعنى كان نصيريّ ممّن كنت أتقيّ هؤلاء الثلاث الجوّاري ، كقوله
تعالى : ﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ ﴾ ، أي من يجيرني منه ؟ ويكون من
يسترني منه ؟ ، ويكون المعنى أيضاً من ينفعي ؟ ، قالوا : مطر ناصر ، أي نافع ،
ونصرت السّماء أرض بني فلان .

ص 202 س 5 - ... ؟ وقول الفرزدق :

هما نَفْثا في في من فمويهما

على النابج العاوي أشد رجاء

شاهده فيه إضافة التثنية إلى التثنية على الأصل ، قال بعضهم : وقلت لأبي علي : ما العامل في * أشد رجاء * فقال : قوله * نفثا في في * ، أي نفثا في هذه الحال ، فنصب « أشد على الحال ، أي في حال شدة رجاء ، وليس قوله بالبين ، وإنما نصب أشد على المصدر ، أي من المعنى ، لأن المعنى هما نفثا في في أشد نفث وكنى بالنفث عما تعلم من المذكورين قبل البيت وهما إبليس وابنه من الشعر والمراجعة بالكلام ، والنفث والتفل سواء .

قال : وقلت لأبي علي : بأي شيء يتعلق * على النابج * قال بما يدل عليه « رجاء » وإنما قال : بما يدل عليه رجاء لأنه مصدر ولا يتقدم عليه ما يعمل فيه فيفسر ، والأظهر أن يكون لنفث ، وشاهده فيه مجيء التثنية على الأصل ، وكذلك البيت الآخر وهو * بما في فؤادينا من الشوق والهوى * البيت شاهده فيه مجيئه على الأصل ويروى * من الشوق * .

* ومن الهمم * ، فيجبر وفينهض ، والمعذب والمشعّف ، بالعين والغين ، ويعني بالفؤاد القلب ، سمي بذلك لتفؤده وتوقّده ، والهوى : هوى النفس وهو إمالة لما يحبه ، ويرأ : يصحّ ، والمنهاض الذي كُسِرَ بعد جبر ، والمشعّف من شعفه الحب ، إذا أحرقه ، وبالغين معجمة : الذي بلغ حبّها حجاب قلبه ، « والمعذب » وهم لأن قافية القصيد فاء ، ويروى * من الهمم والأسى * وهو الحزن وأضاف « منهاض » إلى الفؤاد ، وهو هو لاختلاف اللفظين فيهما والمعنى يرأ الفؤاد منهاض المشعّف ، وكلاهما حسن .

وقبله :

دعوت الذي سَوَى السموات أيده والله أدنى من وريدي وأطف
ومنها : وما قام منا قائم في ندينا البيت .

قال الأعلم : يصف شِعْراً بكثرة التنعم ، والصَّواب أنه يَصِفُ روضات شبه
نشر المرأة التي شبّهت بها بنشرها ، وما قبل البيت يدلّ على ذلك ، وهو :

كَأَنَّما فِي نَشْرِها إِذا نَشَرَ فَعَمَّةَ رَوْضاتِ تَرْدِينِ الزَّهَرِ
هَيَّجَها نَضْحُ مِنَ الطَّلِّ سَحَرَ وهزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حَتَّى قَطَرُ
لَوْ عُصَرَ ... البيت .

الفصل الثالث

- مفهوم النصّ والقياس عند ابن خروف .
- موقفه من سيويه .
- موقفه من المبرّد .
- موقفه من الزبيدي .
- موقفه من أبي بكر بن طاهر .
- ابن خروف بين البصريين والكوفيّين .
- قيمة الكتاب .

« الفصل الثالث »

مفهوم التصّ والقياس والعلّة عند ابن خروف .

اتخذ الكثير من المشتغلين بالدّرس اللغوي من تداخل المصطلحات وكثرتها وتراكم التّراث عبر العصور تكأة لمهاجمة النحو العربي ونقده بجراءة لا يكاد يوجد لها نظير . يلقي بعضهم التّبعة على المنطق الأرسطي ويحمّله أوزار تعقد علم النحو واستغلاقه كلّها ، يغريهم بذلك بعض المصطلحات التي اتفقت لفظاً واختلفت مضموناً أو دلالة ، لسبب بديهي لا يحتاج إلى كدّ الذّهن وهو محدودية ألفاظ آية لغة كائنة ما كانت أمام الخضم الهائل من المعاني ، فيضطرّ متكلموها إلى استخدام اللفظ الواحد في أكثر من معنى مع الاستعانة بما يحدّد المقصود من القرائن .

أو يدفعهم إلى ذلك التّقليد لبعض هواة الجديد لذاته ، بحسن نيّة حيناً وبخبث طويّة أحياناً ، ولسنا نماري في أنّ لكل جديد لذّة ، كما يقول المثل العربي ، لكن ينبغي التّحفظ هنا من هذا الجديد لا نظّرحه ونستقدره ولا نتلقّفه ونحتضنه بل ندرسه ونعمّقه من غير ما استعجال في الحكم غيائياً على تراثنا بأنّه غير أصيل وأنّ مناهجه مستعارة⁽¹⁾ .

وينبغي أن ننطلق في مناقشة هذه القضية من المسلّمة الآتية وهي أنّ مجرد الاتفاق في ألفاظ المصطلحات لا يعني بالضرورة اتفاقاً في المنهج⁽²⁾ .

(1) انظر فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحي : 183 .

(2) المرجع السابق : 174 ، 175 .

ولعلّ أخطر مصطلحات الدّرس اللّغوي النّص والقياس والعلّة ذلك أنّ كثيراً من الدّارسين توهموا أنّ علماءنا - بمن فيهم الأئمّة الأوّلون - حكموا المنطق الصّوري في دراساتهم ، وعدّوا ذلك جناية كبرى ، وهو حقاً كذلك لو ثبت ، لأنّ اللّغة منطقتها قبل وبعد قول أحدهم أي كذا خلقت ، لا يتماهى في ذلك اثنان .

وقد فطن عدد من باحثينا بعد انقضاء فترة الانبهار بالحضارة الحديثة إلى السبيل بعد أن بصروا بالمستشرقين يعنون بالكتب القديمة وكان من أوّل ما توجهت إليه العناية كتاب سيوييه وغيره يدرسونه ويفيدون منه ، والحكم على الشيء فرع عن تصوّره ، فعادوا إلى التراث يستفتونه فتبيّنوا أنّ منهجهم اللّغوي كان في معظمه - عند البدء وزمناً بعده - منهجاً لغوياً وصفيّاً⁽¹⁾ .

وعلى سبيل المثال قام الدكتور علي أبو المكارم في كتابه « أصول التفكير النّحوي » بإبراز أهميّة المصطلح وضرورة تحديده ، كما حدّد بدقّة مفهوم النّص أو السّماع والقياس النّحويّ والعلّة النّحويّة وما مرت به من أدوار وقرّر أنّ مهمّة البحث النّحويّ هي نشدان الظاهرات العامّة السّائدة في اللّغة قبل تلك التّادرة التي غالباً ما تنحدر من اللّهجات ثم صياغتها في قواعد ملزمة لا يتساهل في الخروج عليها ، وخص ذلك بمرحلة النشأة محدّداً إياها بزمن تلاميذ أبي الأسود وآخرهم الخليل .

والقياس فيها يقوم على مدى اطراد الظاهرة اللّغويّة في النّصوص المعتمدة مصادرها واطرار الشاذّ منها ، وقد ساد هذا التّمط من القياس اللّغوي طيلة القرون الأولى إلى أيام ابن السّراج وتلميذه الفارسي، وابن جني، وكانت العلة أيضاً لغويّة، لأنّ البحث عن الأسباب مركوز في جبلة البشر ، بمعنى أن كلمة العلة لم تتجاوز

(1) انظر فقه اللّغة في الكتب العربيّة ، للدكتور عبده الراجحي : 183 .

معناها اللغوي فكان أن اتسم التعليل النحوي بالبساطة وبالارتباط مباشرة بدلالة اللغة ، فانحصر في بحث الأسباب القريبة الكامنة وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، فكانت جزئية في موضوعها ونظرتها للنص ، وكانت متسقة مع القواعد ، يعلق الدكتور أبو المكارم بقوله ... ؟ « فكانت التعليلات بمثابة تفسير للقواعد النحوية تهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها »⁽¹⁾ .

واضطروا بتقدم الزمن تحت إلحاح المطالب الحضارية الجديدة إلى الخروج عن تلك القواعد أو مخالفة ذلك القياس الذي كانوا وضعوه وأصاب موضوع الأطراد تغيير كبير فأضحى معناه ما يوجد غالباً في النصوص لا ما كانت تعضده كل النصوص اللغوية فلجأوا إلى التأويل يخضعون به ما خالف القاعدة أو القياس إلى قواعدهم ، كما نجم عن هذا استقراؤهم المادة اللغوية ووضعهم أسساً عديدة لذلك مثل تحديد مصدر المادة اللغوية ونقد المصادر ونقد المادة اللغوية .

وفي هذه الأثناء أخذ القياس مفهومه الشكلي الصوري الذي استقرّ في أذهان أغلب الدارسين حتى اليوم كما أصبحت العلة أيضاً هي ما يطلق عليه بالجامع بين الأصل والفرع في عملية القياس الذي كان يتم في المرحلة الأولى تحت مراقبة الملكة اللغوية ، يقاس لفظ على آخر بدون أية شروط مفروضة تحدث في إطارها هذه العملية⁽²⁾ .

ويمكن القول بأن النصّ والقياس والعلّة عند ابن خروف تنتمي إلى اللغة أكثر من انتمائها إلى المنطق الأرسطي ، هذا إذا كان للمنطق الأرسطي أي دور فيها ، فالقياس عنده صنو للنحو والعربية ومهمة الأئمة كانت حصر كلام العرب ذاك الذي لا تضبطه الحدود ولا ينحصر تحت قياس .

(1) انظر أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم : 168 .

(2) انظر « أصول التفكير النحوي » للدكتور علي أبو المكارم : 13 ، 18 ، 19 ، 20 ، 28 ، 74 ،

وهم ينطلقون من النصّ لاستنباط ما هي قائمة عليه فعلاً من قوانين ومن هنا كانت حاجتهم إلى العلل .

وينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان التفرقة بين ما يسميه النحو والعربية ، وهو ما يخضع للقياس وينحصر تحت قاعدة ، وبين اللغة وتعني الأخيرة الظاهرات التي لا تنضبط تحت قياس أو ما عبّر عنه بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه . يقول ابن خروف مسوغاً ما فعله سيبويه « ... ؟ ودلّ على المسموع منه بالفاظ يسيرة ، وترك ما ليس جارياً لكتب اللغة كما فعل في التأنيث⁽¹⁾ .

وحين ذكر موانع الصرف أو علله عقّب بأنّها علل موجبة عند العرب مطّردة . والعلّة النحويّة عنده نوعان : علّة برهانيّة وأخرى إقناعية وهو لا يقول بكثرة العلل فقد جاء في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « ولا تبال بكثرة العلل إنّما هي بمنزلة الزائد عن الثلاث في الطّلاق » .

وليس معنى هذا استبعاد تلك العلل كلّية ، لأنّ للعلل القريبة⁽²⁾ أهمية قصوى لأنّها تقوم بالحاجة ، ولكن إمام المرء المتخصّص بأصول تلك العلل يزيده بصراً بمجاله وإماماً بوجوه القول ، وهذا نصه : « ... ؟ فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العلل ، ولأنيّ شيء صارت عللاً ، فإذا وفق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفاً وأنبه خاطراً وأبعد عن الزّلل وأعرف بحكمة العرب من الأول وكلاهما متّبع ما وجد من كلامهم »⁽¹⁾ .

(1) ص : 176 ، س : 6 .

(2) نعت علّة سيبويه التي ذكر أنه سببها في باب « إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياءات » بأنها قريبة ، وذكرها فقال في ص 13 س 11 وذلك أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها من جنسها استقلت الحركة عليها فحذفت فبقيت الياء ساكنة ثم حذفت لالتقاء الساكنين إن كان هناك تنوين ، فإذا جمعت حذفت الياء للساكنين ، الياء التي حذفت حركتها ، وواو الجمع أو ياء كما حذفت في المفرد ... » . وانظر الكتاب 2 : 105 : 22 .

وعلى هذا يمكن القول بأن ابن خروف ينتمي إلى فترة ما قبل ابن السراج ومن هم على شاكلته مع أنه عاش في القرن السادس وأوائل السابع ، فالتعليل والقياس لغويان على النحو الذي سبق تحديده والنص عنده سابق العله والقياس معاً وله الغلبة ، بقول ابن خروف ص 182 س 3 بعد إيراده آراء بعض النحويين : « ... ؟ ولم يستشهدوا على النَّصْب بكلمة واحدة فدلّ على أنه منهم قياس ... ؟ » ولو حكاها عن العرب لم يسعهما منعه ، فإن كان قياساً لا يعوّل عليه .

ص 186 س 15 « ... ؟ فإذا سمعت العرب قد نطقوا بالجمع تبعتها فإن لم تسمع شيئاً رجعت إلى القياس .. » .

وقد خالف أستاذه الخدبّ فيما رآه قياساً منه ، وقبل ذلك خالف سيبويه فيما قاسه قائلاً بأن حجّته ضعيفة في قياسه ، وما صادفته خالفه في نصّ من نصوصه بل إنه يقول عنه بأنه إنما روى ما قد سمع . لم يخترع لغة ، يقول في ص 193 س 4 « ... ؟ والأقيس رواية سيبويه ... ؟ لأنه إنما وجّه ما سمع لم يخترع لغة . وفي ص 93 س 9 - « ... ؟ وليس منعه صرفها بقياس منه بل أدى ما سمع فلا تبعه عليه ، وقد اعتلّها .. » .

ونورد هنا نصاً على جانب عظيم من الأهميّة في نظري ويدعم ما زعمت من انتماء ابن خروف إلى مرحلة ما قبل ابن السراج في نظره إلى علم النحو ومصطلحه وطبيعي أن يكون بحكم تأخر نشأة الدرس اللغويّ في الأندلس عنها في المشرق كما هو معروف .

ص 137 س 2 : « ... ؟ أبو علي : سمعت أبا إسحق ينكر « أفْعِي » في الوصل بالياء ، قال (أي أبو إسحق) : لأته رجوع إلى

ما فرّوا منه ، وذلك أنهم قلبوها في الوصل إلى الألف فراراً من الياء وليس يُعتدّ بقلبها في الوقف كما اعتدّ في الوصل ، لأنّ الوقف غير لازم كما لزّم الوصل ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التانيث أن تكون هاء وفي التنوين أن يكون ألفاً ، ولا التّضعيف في الوصل كما فعلوه في الوقف .

قال (أبو علي) : قلت : الوصل والوقف يتعاقبان على الكلمة فلم صار الوصل بالاعتداد أولى من الوقف ؟

قال : لأنّ وضع الكلام للفائدة ، والفائدة لا تحصل إلّا بالترتيب ولا تكون إلا في الوصل ، ألا ترى أن ثلاثة أربعة لما لم تكن مركبة بنيت على الوقف ولو ركبت لزال الوقف ، فالوصل هو اللازم ، لأنّه إمّا ملفوظ به أو مقدّر في حال الوقف .

قلت (ابن خروف) : هذه جمععه ولا طحن ! ، فياليت شعري متى كانت الياء في « أفعي » ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ؟

أفي النوم أم في اليقظة وهم لم ينطقوا في الوصل والوقف إلا بالياء ؟ ولم يقلبوها قط فإنما تركوها في الوصل على أصلها بعد زوال حركتها ولم يغيروها لأجل خفاء الألف فلم يردوا شيئاً وقد كانوا قلبوه ، وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتّخفيف في بعض ، وما ذكره لا معنى له ... ؟ .

موقفه من سيبويه

ليس بدعا من ابن خروف أن يشيد بسيبويه ، ويجلّه ، وقد نذر حياته

لتحصيل كتابه وتدريسه ، ولا غرو أن يحظى الكتاب وهو قرآن النحو بعلماء
أعلام يقومون على خدمته ، وقد مرّت عدة إشارات حفلت بامتداحه وتقريظه ،
ونزید تأكيده هنا .

يتجلى في أحد القوالب الآتية :

1 - عبارات الإطراء والإعجاب ، مثل قوله : « وهذا الباب من أبوابه
البدیعة ، وكل أبوابه بدیع⁽¹⁾ ، أو تعقيبه على إحدى مسائله بقوله : « والله
درّه⁽²⁾ .

2 - ما يعقّب به على مخالفیه ، كقوله حين حكى تحطّئة أبي عثمان المازني
لسيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل : « وهو قول ساقط⁽³⁾ » أو قوله عند تركية
الزبيدي لأبي العباس المبرّد : « قلت سيبويه أولى وأحقّ بهذه الصفة من
أبي العباس لأنه سمع من العرب . أو سيبويه أعلم بما روى وأوثق ، « وسيبويه
أعرف بذلك⁽⁴⁾ .

3 - تحاشي اتهام سيبويه بالخطأ صراحة ، وإن خالفه في عدّة مواضع :

ص 161 س 25 - « ... ؟ وأشار بقوله : ولو حقرت الجفان إلى بيت حسن
لأنها فيه للكثير ولما لم ينفرد هذا الجمع بالقليل ، ووقع لهما ،
صعّر على لفظه ، أريد به القليل أو الكثير ، واختار سيبويه أن
يكون أصله للقليل ، وحمله على الثنية لما ذكر ولم يقطع به ،
لقوله : فهذا يقرب أنّ التاء والواو والتون لأدنى العدد ، وهو
رأي منه وليس بالقويّ ، لأنّ دليله ضعيف وإنما هو لفظ
مشترك لهما ، ووقوعه في كلام العرب وكتاب الله تعالى على

(1) انظر : ص 177 ، ص 180 ، ص 221 ، ص 242 .

(2) انظر : ص 180 ، ص 224 ، ص 252 ، ص 269 ، ص 279 .

(3) انظر : ص 58 .

(4) انظر : ص 85 ، ص 133 ، ص 266 .

الكثير أكثر ... ؟ .

ص 40 س 25 - « وقوله : ولو أنهم حذفوا جعلوه بمنزلة إنما ، هذا قياس منه ، واحتج عليه والعرب لم تتكلم به فلا يقال .

ص 45 س 2 - « ... ؟ وأبى ذلك كله سيبويه وجعلها منقطعة في الباب كله ، ومعادلة في الباب الأول ، ولم يجعل لها قسماً ثالثاً ، وحكى المبرّد عن أبي زيد أنها تكون زائدة ، وأنشد :

* يا دهنُ أم ما كان مشي رَقصاً * قال : وهذا لا يعرفه
المفسّرون ولا النحويّون ، قلت : وأبو زيد ثقة ولم يرو إلا
ما سمع ولا تحتل في البيت إلا الزيادة .

ص 134 س 4 - وقوله : ولم يجمعوه بالواو والنون ، قلت : وقد قال
الكميت :

يرى الرّاعون بالفعلات منا كَنار أبي جِباحب والطُّبِينَا
فجمع بالواو والنون ، ولعله يزعم أنّه تَمَّا ورد في الشّعر فلا يقيس عليه .

ص 162 س 17 - وقوله : فليس لها واحد من الكلام كسّرت عليه ، قلت :
قد جاء واحدها في قوله أنشده أبو العباس :

عليه من اللّوم سرّوالة فليس يرقُّ لمستعطفٍ

فهذا واحدها ، وقد ذكر رحمه الله في ما لا ينصرف أنّها واحدة ، ومن هذا
الباب ملاميح ومذاكير لأنك تقول لمحة وذكر .

4 - ذكر في بعض المواضع ما يمكن أن يعدّ تناقضاً بدون أيّ توجيه .

ص 163 س 23 - « ... ؟ واللام بابها التعجب ونفى عنها غيره ثم حكاها في
آخر الباب لبعضهم » .

ص 227 س 15 - « قد تقدّم من قوله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، جعل المصدر هنا تابعاً للفعل في الزيادة وهو الأوّل حملاً على اللفظ من حيث ورد تابعاً للفعل مؤكداً له فركب المجاز وحمل الأصل على الفرع » .

5 - ويغلب على ابن خروف في كثير من المواضع طابع التماس الأعدار لاختلاف رأي سيويه في المسألة الواحدة في موضع عنه في آخر .

ص 176 س 6 - « ... ؟ ودلّ على المسموع منه بألفاظ يسيرة ، وترك ما ليس جارياً على القياس لكتب اللغة ، كما فعل في التأنيث ... ؟ » .

ص 200 س 12 - « ... ؟ وقد منع سيويه أبرار وأجازه أبو العباس إذا اختلفت أنواعه ... ؟ ولا يخالف في المختلف الأنواع غير أنّه أخبر أنّه لم يصل إليه ... ؟ » .

ص 200 س 2 - « ... ؟ وإنما ذكره سيويه تأنيساً للباب ... ؟ » .

ص 211 س 21 - « ... ؟ وهذا لا ينقض ما قدّمه في اسم الفاعل ولكنّه زعم أنّه جاء على حدّ رسول لا يراد به العمل ، كأنّه اسم عرف به ... ؟ » .

ص 216 س 5 - « ... ؟ ولم يذكرها سيويه إلاّ على سبيل الشذوذ والندور فلا يلزمه في ذلك تناقض » .

ص 230 س 4 - « ... ؟ ويمكن أن تكون معون ومكرم ومالك محذوفة التاء وتكون شاذة تماماً في الشعر فلا يبنى عليها باب ولا وجه لردّ المبرد عليه إذ هي شواذ » .

ص 232 س 22 - « وقوله : ولم يقولوا وَدَعَكَ ، يريد في الأكثر الشائع ، وقرئ ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ كما قال : ولم يقولوا حببت ، ثم حكاه بعدُ عن قوم آخرين . »

ص 235 س 8 - « وقوله : وإن لم يقولوا حببت ، يريد لم يقولوا كثيراً أو لم يقله من يقول أحببت ، وقد حكاه عن بعضهم في باب ما جاء فيه فعل من غير فعلت ، وردّ المرّد عليه بارد ، لأنه وإن منعه هنا فقد أجازته في غير هذا الموضع ، وحكاه عن بعضهم ، وإتّما نفاه عن الذي يقول محبوب في مفعول أحب ، وهو لا يقول حببت ... ؟ » .

ص 253 س 21 - « وقوله فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين ، هذا نصّ ببدلها فهي من حروف البدل ، ولم يذكرها هناك لقلّتها ، ونصّ أيضاً هنا على زيادتها ولم يذكرها في حروف الزيادة لقلّة ذلك أيضاً ... » .

ص 263 س 10 - « نقصه هنا من حروف الزيادة اثنان ثم ذكر اللّام في أصيلان ولم يعتدّها في الثلاثة الطّاء والدّال فيما ذكر والجيم في الوقف وقد ذكر الشين في البدل من مكان المؤنث في الوقف فهي ثلاثة عشر حرفاً » .

ص 265 س 18 - « ... ؟ وكأنّ سيبويه تأوّل سوى هنا على بابه من الظرفيّة فليس بصفة فلم يعرض له » .

ص 292 س 18 - « قال سيبويه رحمه الله في الآجرّ وما أشبهه من الأسماء الأعجميّة : هو عربيّ ليس له ثان ، نحو إبل ، وهذا تشبيه منه فلسيت عنده من أسمائهم ، ولو كانت من أسماء العرب لذكرها

في الأمثلة » .

ص 304 س 20 – « ... ؟ وأما همرش فذكره في المضاعف في الرباعي ويكون على فعلل وهو قليل ، قالوا الهمرش ، وقال في الخماسي وما لحقه من الأربعة همرش ، وقوله هنا : لأتّك ، عذر لما ذكره هنا مع ما قدّمه من فعلل ، فكأنه قال : وهذا سائغ فيها وهذه علة مطّردة منه » .

ص 253 س 24 – باب ما يلحق الكاف والتاء اللّتين للإضمار : قد ذكر في عدّة الكلم أنّ تاء « أنت » خطاب ككاف ذلك ، وعلى هذا تكون هذه العلامة كلّها للفرق كما ذكر ، ويكون ذلك من قلة التصرف في الإضمار حين لم تكثر أسماءه ، وقوله : ألحقت ميأ ، دليل أنّ الضمير ما قبل الوصل التي ألحقت ، وكذلك قوله : ولم يفرقوا بالحركة ، يدلّ هذا أنهما للفرق وقد ذكر في المضمّرات أنها المضمّرات بأسرها ، ذكر ذلك هنالك من حيث لم يتكلّم على أصولها ولا تركيبها وتكلم هنا على حقيقتها .

6 – أشار إلى وقوع بعض الأمثلة في غير أماكنها المناسبة .

ص 127 س 4 – « ... ؟ وليس محيي من الباب ، إنما هو من باب علي وأمّية ، ووقع في هذا الباب » .

ص 156 س 14 – « ... ؟ وذكر في أوّل الباب سيّداً وميتاً وقيوماً وأخواتها مثلاً لقلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداها بالسكون . وليس من الباب » .

ص 158 س 10 – « ... ؟ وذكر هنا سلّم ودملّ ودمامل وليس هذا

موضعهما ، والموضع لتنضب وتناضب ، وسلم وسلام ودمل
ودمامل وقع في موقع تنضب وتناضب ، هذا في موضع هذا
وهذا في موضع هذا ، لأن تنضب مثل كوكب وتولب ، فهو
جاء على مثال الأربعة ، وسلم ودمل ليس من الفصل الأول
وإنما هو من الفصل الذي لم يجيء على مثال الأربعة فهما بمنزلة
أجدل وليس شيء منها ملحقاً ... ؟ .

موقفه من المبرّد

تعقّب نقده لسيبويه مظهراً أنه لم يفهم مراد سيبويه أحياناً ونعت آراءه في
غير ما موضع بالفساد ، وقد يأتي ببعض آرائه التي لا تحالف سيبويه مجردة من أيّ
تعقيب أو تعليق وهذا يعني أنه يرتضيها .

وهذه أمثلة من ردّه على المبرّد، يطول نفسه في بعضها ويقصر في بعض، وقد
تعمّدنا أن يكون بعضها نصوصاً طويلة حتى نجلي جانباً من أسلوبه في المناقشة
وطريقته في الكتابة .

ص 20 س 5 – « ... ؟ قال المبرّد وأصحابه : وما بعد مخفوضها (رُبّ)
لا يجوز إلا أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب بذلك .

وهو فاسد لأنّ التّقليل والتكثير اللّذين دخلاها ينوبان
مناب الصّفة » .

ص 61 س 9 – « ... ؟ وقد تأوّل المبرّد عليه أنه جعل يضربون بمنزلة ضربين
في كلّ حال وأخطأ عليه وعلى نفسه ؛ لأنّه تأوّل خطأ وردّ به ،
ونصّ سيبويه : « وكذلك يضربون في هذا القول ، أي إذا
أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين ، يكون في الرفع بالواو ، وفي
النصب والجر بالياء ... ؟ وسيبويه هو الذي علّم بهذا .

أَعْلَمَهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي
ص 85 س 4 - « ... ؟ وردّ المبرّد قول سيبويه : والقوافي مجرورة قال : لأنّ
القافية موقوفة وما قبلها يكون مفتوحاً فيكون الحكاية فلا شاهد
فيه .

وهذا تعنيت منه وتكذيب له فيما روى ، ألا تراه قال :
والقوافي مجرورة فتجرّ بذلك ممّا رده ، ولا يمتنع في البيت
التقييد ، لكنّه لما رواه بالجرّ صحّ له فيه الشاهد ، وسيبويه أعلم
بما روى وأوثق .. ؟ » .

ص 118 س 6 - « ... ؟ فأما عدوّة فمن باب شنوءة ، غيروها كما غيروا
حنيفة لأجل تاء التأنيث لما حذفوها وأبدلوها في الوقف هاء
حذفوا أحرف اللين من الكلمة ، فأتبعوا التغيير التغيير ، ولم
يخصّوا الواوات من الياءات ، وهو مراد سيبويه ، وليس الموجب
عنده في هذا الباب اجتماع الياءات قط ، بل الموجب لذلك تاء
التأنيث ، فأجروا الواو مجرى الياء في هذا الباب ، وإنما علّل
- رحمه الله - ما سمع ، فمن حيث كان الحذف مطّرداً في الياء
والواو مع تاء التأنيث ، والثبات مع عدم التاء مطّرداً مع فَعِيل
وفُعِيل وفُعُول ، جعل ذلك هو القياس .

وأبو العباس لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليس فيه ، ويجعل
القياس الحذف في كلّ ذلك ، ويفرق بين الياء والواو ،
فيحذف الياء منهما ولا يحذف الواو ، وهذا تحكّم منه وردّ على
العرب وتكذيب لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه » .

ص 129 س 5 - « ... ؟ والباب موقوف على السّماع كما ذكر ، ولذلك لم

يجز برّاراً في بائع البر ولا لصاحبه ، ولا فكّاهاً ولا شعّاراً
ولا دقّاقاً من حيث لم يسمعه ، وقول المبرّد : إنّّه جائز وكثير
في الكلام دعوى ولم يأت شاهد على ما ادّعى فلا يقبل قوله :
وهو كثير على لسان من يوثق بعلمه ، ولا حجّة له فيه ما لم
يحكّه عن العرب ، ولا فرق بينهم وبين العامّة في
رتبته ... ؟ » .

ص 141 س 21 – أبو العباس : القطوطى : أصوات القطا ، ومعنى قطت
القطاة صوّتت ، والقطوطى : مشي القطا ، وهو تقارب
الخطو .

ص 141 س 23 – « ... ؟ وخالفه المبرّد في مَقْعَنْسِس ، فقال : الصّواب حذف
الميم والتّون وإبقاء السّين ، فتقول قعيسس وأقيسس ، لأنّ
السّين للإلحاق ، والميم ليست للإلحاق ، وحروف الإلحاق
تجرى مجرى الأصول قال : وكما حذف الميم والنون من محرّجيم
ينبغي أن تحذف الميم والنون هنا وتبقى السين .

وهذا فاسد ؛ لأنّ العرب لم تجر حروف الإلحاق ، في مثل
هذا في التّكسير ولا في التّصغير مجرى الأصليّ ، والميم التي
للفاعل والمفعول مقدّمة ؛ لأنّ المحافظة على معنى الميم آكد من
المحافظة على ألف الإلحاق ، وإنّما لزم حذف ميم محرّجيم ، لأنّه
لا سبيل إلى حذف الأصل وإبقاء الزّائد ، وحرف الإلحاق
زائد ، فجرى في الحذف مجرى الزائد ، وقدمت الميم التي
جاءت للفاعل والمفعول عليها .

وقد ناقض أبو العباس هذا الأصل في عثول ، فحذف

الواو وهي للإلحاق وأبقى اللام وهي ليست للإلحاق ، وإنما هي
تضعيفة وردّ على سيبويه حذفه إحدى اللامين وإبقاء الواو ثم
حذف الحرف المضاعف في مقدم وأبقى الميم ، وقال : الميم أولى
بالبقاء من الحرف المكرّر في تصغير مقدم ، وإن كان يزعم أنّه
يحذف الملحق ويبقى المكرّر فقد صار المكرر أولى بالبقاء ،
وصارت الواو أولى بالبقاء عنده من المكرّر ، وكذلك هي عند
العرب .

وليس في الدنيا عربيّ يقولُ قعاسس ولا عثالل ، فلا يقال
عئثلل ولا قعيسس وكلّهم يقول مقيدم بالعوض وغيره ،
وكذلك يقولون مقيعس ومقيعيس وعئيل وعئيل ، ويحذفون
الحرف المكرّر للإلحاق كان أو لغيره ويثبت الميم كما قال
سيبويه ، فكلام المبرّد بعيد عن الصّواب لتناقضه وفساده
وخلاف كلام العرب ... ؟ » .

ص 177 س 3 – « ... ؟ قال أبو العباس : أبو عمر والمازني والنحويون على
مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة ، مثل يستهزون
وسيل ... ؟ » .

ص 179 س 20 – « وقوله : فإذا صارت بين ألفين خففوا ، وذلك قولك
كساءان ، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان ، لأنّ
الألف أقرب الحروف إلى الهمزة .

وردّ المبرّد هذا الموضع وعثف سيبويه فيه ، وقال : قد
نقض قوله في غير هذا الموضع ، وذلك أنّهم إنّما خففوا فيما زعم
لأنّ الهمزة المخففة قريبة من الألف ففروا من وقوعها بين ألفين ،

وكان بمنزلة اجتماع ثلاث ألفات ، وهم إذا خففوا كانت أقرب من الألف بأكثر من قربها وهي غير مخففة ، فإنما تقربوا تما يكرهون .

قلت : ولم يفهم مراد سيبويه فعنّفه ، ولم يكره سيبويه اجتماع الألفات لأنها أخفّ الحروف وأكثرها تصرفاً ، وإنما كره وقوع الهمزة وهي حرف جلد قويّ شديد مع الألفات ، وهي لينة ، وهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنّه ذكر أنّها ثانية في المخرج للهمزة وقد وصفها بالشدة وأنّ الناطق بها كالمتهوّج ، وجعل الألف لينة سهلة هوائية ، فإذا اجتمعت معها نافتها ؛ لكونهما من مخرج واحد متضادّي الصّفات ، فإذا سهّلت لانت وزالت أكثر شدّتها ، فقربت من الألف في الصّفة وهذا المعنى هو المقصود في الإمالة والإدغام والترقيق والتفحيم ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض كقلب السين صاداً للطّاء والقاف والصاد زاياً للدّال ، وهذا من أبدع نظره والله درّه .

ص 193 س 4 - « ... ؟ والأقيس رواية سيبويه ، وردّ المبرّد تعسّف لأنه إنّما وجّه ما سمع . لم يخترع لغة ... ؟ » .

ص 266 س 6 - « ... ؟ وأمّا إلحاق أبي العباس إطلا بإبل ، فليس كما زعم ، وإمّا هو إتباع كمتن ومغيرة ، ولذلك لم يذكره سيبويه ، لأنه سمعه ممّن لا يتبع كالجلد في الجلد ... ؟ » وأعلى منازل أبي العباس أن يقلّد النحويّين » .

موقفه من الزبيديّ

ليس عجيباً أن يكون موقفه من الزبيدي ممثلاً لذلك الذي وقفه من المبرّد من قبل ، فهما يرميان عن قوس واحدة ، ويشتركان في نقد سيبويه واختلاق السّقطات له في رأي ابن خروف .

ولكن كان المرّد تعقب سيويه في سائر الكتاب فلقد حصر الزبيديّ همّه في الأبنية - فيما يبدو من هذه القطعة التي بأيدينا على الأقل - وكان أيام مطالعته الكتاب شغوفاً بها فاستخرجها بادئ الأمر ملخّصة بغية تسهيل حفظها واستدراك على سيويه ثمانين بناء حسبما ذكر في مقدّمة كتابه ، وشرح منهجه في هذه المقدّمة جاعلاً من أغراض الكتاب أن ينبه على ما اختلف فيه قول سيويه وما وقع فيه من تناقض وأن يشرح الكلمات الغريبة فيها .

وقد أقدم على عمله هذا وهو يتوقّع أن يشنّع عليه فعله وألاّ يحمده له جراته على سيويه ، فهو ولا شك قد ألمّ بجزء مما كيل للمبرّد قبله ، فنفى عن نفسه - قولاً - ادّعاء أن يكون ندّاً لسيويه ولا قريباً من ذلك ، بإقدامه على ذكر الأبنية التي نددت عنه أو تبيانه للتناقض بين أقواله ، فيقول : « ... ؟ وإنما تكلمنا على أصوله وعارضنا بعض قوله ببعضه ورددنا عليه من علمه ... ؟ »⁽¹⁾ .

وفما يلي عدد من أبرز انتقادات الزبيديّ لسيويه وردّ ابن خروف عليه :

1 - نقد الزبيديّ سيويه من الناحية المنهجية وقد جاء في

ص 269 س 21 - « ... ؟ وردّ عليه الزبيديّ في ذكره مسافراً ومقاتلاً وما أشبههما تمّ جاء جارياً على الفعل ولم يستقص الجميع ، وكذلك في المصادر ، نحو : إعطاء وإسلام وسكت عن الباقي وكلّها أسماء ، قال : كان من حقّه أن يذكر الجميع أو يسكت عن الجميع⁽²⁾ .

قلت : أمّا سكوته عن الجميع فلا سبيل إليه من حيث

(1) انظر « الاستدراك » لأبي بكر ، محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي ، المقدّمة 1 ، 2 .

(2) انظر « المرجع نفسه » : 11 .

كان كذا^{كذاً} كانت أبنية من الأسماء والحروف فيها زوائد ، وأما تركه
أكثرها ، فلأنه لما نبه عليها في غير ما موضع استغنى عن
استقصائها من حيث كانت جارية على أفعالها فعلمت منها
فاكتفى بالتنبية ، والله درّه .

2 - استدرك الزيديّ عدداً من الأبنية التي ذكرها سيبويه في غير باب
الأبنية .

ص 282 س 22 - « ... ؟ وجاء فعول ، قالوا ذرنوح ، وقد ذكره سيبويه في
علل ما يجعله زائداً ... ؟ » .

ص 282 س 22 - « ... ؟ وأما زوتك ، فلو حفظ الزيديّ كلام سيبويه
وفهمه لم يستدركه عليه ، لأنّ سيبويه ذكر زوتكا في مضاعف
الأربعة وأنه ملحق بعجنس وكذلك عطود ... ؟ » .

3 - خطأ الزيديّ سيبويه في جعله مجنّاً على وزن فعَلّ :

ص 286 س 21 - « ... ؟ والمجنّ : الترس ، وجعله فعلاً هنا وسيجعله مفعلاً ،
وكلاهما ممكن : مفعّل من جنّ إذا ستر كما ذكر الزيدي ،
وقال : لا يكون إلا مفعلاً وليس بفعل⁽¹⁾ ، ومنعه أن يكون
فعلاً ، فاسد لأنه يقال : مجنّ الشيء ، إذا صلب وقوي ،
ففعّل فيه صحيح ، وكلاهما صحيح .

* كذا وردت ، يؤيد رأي سيبويه ما أورده الزيدي نفسه ، إذ يقول : قال أبو بكر لم نعن بعدد
أبنية الجمع ، لأنّ الواحد يدلّ على جمعه ، ولو صرنا إلى ذلك لعددنا قراويج في الجمع ، وعددنا
قرواحاً في المفرد ونحو ذلك ، فيتكرّر العدد فهو الآخر قد وقع فيما عابه على غيره . انظر
« الاستدراك » للزيديّ : 14 .

(1) انظر الاستدراك : 26 .

قال الأشنانداني : أتيت التوزي بغريبة رجوت الحظوة بها
عنده فقلت له إن سيويه أخطأ في مجنّ ، فقال وزنه فعَلّ ،
فقال : أتى لكم أيها الأعمار كم ذا يُتَحَمَلُ لكم؟! العرب
تقول : مجن الشيء إذا صلب فما يمنع مجنّاً أن تكون فعلاً من
هذا في مذهب سيويه؟! .

قال : فما أتيت مجلسه حياء منه .

4 - تصرّف الزبيديّ في أبواب الأفعال المزيدة وغير المزيدة بالاختصار
والتقميش من أبواب متعدّدة ولم يذكر النصّ ، فعاب الشارح عليه ذلك فوعد بأن
ينبّه على ذلك .

ص 287 س 23 - « ... ؟ وقد ذكر الزبيديّ أبواب الأفعال المزيدة وغير المزيدة
واختصر ما شاء ، وقمّش فيها من أبواب شتى ولم يذكر نصّ
سيويه وسينبه على ما فيها ... ؟ » .

5 - أغفل الزبيدي بعض أبنية الكتاب ، فنّبّه الشارح على ذلك .

ص 289 س 8 - « والرهيأة : أن تغرورق العينان من الكبر ، والرهيأ :
الضعف والتأثّي ولم يعرض الزبيديّ لتفسير شيء منها في
رسالته » .

6 - ذكر الزبيديّ بعض الأبنية في غير أبوابها ، فعزاها إليها .

ص 289 س 10 - « ... ؟ وذكر الزبيديّ افوعل في هذا الباب وهو من الباب
الأوّل ... ؟ » .

ص 289 س 12 - « ... ؟ وذكر الزبيدي : اقسأن الشيخ في الثلاثة ، واقسأن
اللّيل في الأربعة ، وجعلهما من الغلط في رسالته .

والصواب أن يكون فعل الشيخ ثلاثياً ، لقولهم : شيخ قسين⁽¹⁾ هذا في الشيخ إن ثبت قسين وإلا فهو من الأربعة » .

ص 288 س 16 – « ... ؟ وذكر الزبيدي أيضاً أفعولل : اعثوجج البعير⁽²⁾ أسرع والذي ذكر كراع اعثوجج مثل اغدودن ، فهو ثلاثي ، وقال صاحب العين ، العثوجج : البعير الضخم السريع ، وقد اعثوجج ، وهو صحيح .

وقد زكى الزبيدي المبرّد في جعله إطلاً يقال للكشح فقال : وكان أبو العباس من العلم بمكان لا يجهل معه هذا⁽³⁾ فردّ عليه قوله ونعته بالتعصّب وأنّ سيويه أولى بهذا الوصف من المبرّد .

ص 266 س 8 – « قلت : هذا تعصّب بارد . سيويه أولى وأحقّ بهذه الصّفة من أبي العباس لأنه سمع من العرب وعلم من يتبع ومن لا يتبع .. » .

موقفه من الأستاذ أبي بكر بن طاهر الحدب

ليست هناك حاجة إلى إثبات ما يكتّه ابن خروف لأستاذه الكبير أبي بكر بن طاهر من تقدير ، وما يحمل له من اعتراف بما أسدى إليه من أيدٍ في المجال العلميّ ، وتكفي الإحالة إلى فقرة (ب) من آثاره ، ففيها الغنية كلّ الغنية⁽⁴⁾ .

(1) انظر الاستدراك : 21 .

(2) انظر المرجع ذاته : 39 .

(3) انظر المرجع نفسه : 6 .

(4) انظر كتابه « تنقيح الأبواب » ص 281 س 14 ، وهي مثبته في الفقرة ب ، التي إليها الإحالة .

ولكن هل كان جامداً فعلاً على ما تلقى من هذا الأستاذ كما وصفه
الرّعيني ؟

سبقت الإجابة عن هذا السؤال - وإن أعوزتها هناك الأدلة - وباستقراء
هذه القطعة وجدناه يذكر الأستاذ أبا بكر في تضاعيفها نحواً من مائة موضع
واقفه صراحة في بعضها وضمناً في بعض ، وخالفه في قسم ثالث ، وهو ما يهّمنا
هنا ، نثبت معظمه بوصفها أدلة نصّية تدفع عنه ما اتهم به وتدمغ من قال بذلك
بعدم الاطلاع أو سوء القصد أو هما معاً .

ص 31 س 13 - « ... ؟ وعلته (أبو الحسن الأخفش) في منع فتح أن بعد
القول أن أن شأن ولا يقال قال الشأن ، وهذه العلة معترضة
بقوله في الباب الذي يلي هذا أن أن تكون حديثاً وقصة ، وقال
قبل ذلك : تكون خيراً ، وقال في هذا الباب : لأن أن يُصير
الكلام خيراً ، فمزج الكلام والشأن والخبر والحديث والقصة
والمقول وفسّر بجميعها أن وصلتها ، ولا يمتنع أن يقال : قال
خيراً وحديثاً وقصة ، فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول
حتى دعا ذلك الأستاذ أبا بكر رحمه الله أن يجوز فتحها إذا
قدّرت بالحديث والخبر والقصة وذلك إذا لم يقع في خبرها
فعل ، فإن كان خبرها فعلاً ، قدّرها بالشأن ، وهذا كله
فاسد ، لأن سيبويه لم يراع ذلك بل قدّرها بالخبر والحديث
والقصة وخبرها فعل ، وقدّرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً ،
وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل ، نحو : إن زيدا أبو عبد الله ،
فسيبويه لم يقصد ما ذهب إليه ، وإنما أراد أنها بتقدير اسم
مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول ،
لأنك إذا قلت : بلغني أنك منطلق ، معناه بلغني

انطلاقك ... ؟ فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كله ، وليس بمتذلة قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾ وحسنى وحسناً ، لأنه من معنى القول ، فلا سبيل إلى فتح أن بعد شيء من القول إلا في قول من يجعله كالظنّ ، فتدبره ، ومنع الأستاذ أبو بكر فتح أن البتة في الإقراء الثاني ، ولم يحلّ الشبهة بما ينبغي .

ص 45 س 21 – وقوله : أعندك زيد أم لا ؟ قال الأستاذ أبو بكر لا يعادل بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأوّل ، والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك ؟ ومبناه عن السؤال عن الأوّل ثم أدركه مثل ذلك في أنه ليس عنده فأتى بأم ، وأراد معنى بل والهمزة ، وقد قال : لو كانت أم على حدّ اتصال لكانت ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ فهذا نصّ بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها ، وتقدير المعادلة فيها أيّ هذين كان ، فقول الأستاذ : لا يُعَادَلُ بين الجواب والمسألة لا معنى له .

ص 56 س 21 – « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : القياس ما ذكره أبو الحسن على قوله سيوييه في باب « جمع النساء والرجال » ومنعه من جمع أفعال الصّفة على فعل من حيث زالت الصّفة بالتسمية ثم نهى عن مثله بعد في الباب » .

قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب ، وأنشد :
أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ يَامِنْ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتِ الْأَحَاوِصَا
فجمع الأحوص على حُوص وهو علم ، فهذا دليل مراعاة الصّفة في العلم .

ص 61 س 3 – « ... ؟ وكان كلّ واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحاً

ولا يكون شيء من هذا إلا أن تكون الألف والواو علامتين
مجرّدتين من الضمير ، ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرتا
إلا ضميرين .

ص 89 س 17 – « ... ؟ ومنع القياس في العدل من الزائد على الثلاثة إلا فيما
سمع ، كما تقدّم ، ومنع القياس في فعّالٍ إلا في الأمر الثلاثي
والصفة في النداء ، وغير ذلك مسموع ، وهذا نصّ بقياسه في
الأمر والنداء قطّ ، والظاهر أنّه يعدله عن الفعل نفسه إلا أنّه
لا يكون إلا معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله
للفعل إذا ضارع وإن شئت نصبتها لنصبك المصادر المعاقبة ،
قال الأستاذ أبو بكر وهو القياس .

قلت : وهو قياس بعيد ؛ لأنّ الذي عدل عنه لا موضع له ولم يضارع
شيئاً .

ص 91 س 15 – « ... ؟ وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : وقد فتح
قوم في مذ لما رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع إنّه في النصب
باق على حاله عندهم حين ذكر الرفع والجرّ في مذ ولم يذكر
النصب وإليه ذهب الأعلام ... ؟ والصواب أن يريد بالإعراب
ثلاثة الأحوال لأنّه الذي حكى الناس أعني الإعراب في
الأحوال الثلاثة والبناء في الأحوال الثلاثة والإعراب في الرفع
والبناء في الجرّ والنصب » .

ص 109 س 22 – « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : وقطع الألف هنا ألزم منه في
اضرب ، لأنّ ألف الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها ، وكلّه
فاسد بما ذكرنا » .

ص 161 س 1 – « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : وقد لا يحذف منه من حيث أجرى في التسمية به « كلا » فمُدَّ قال : وإن شاء لم يحذفها لأنها غير متمكنة استعملت استعمال الحرف ، وعليه قياس قوله في التسمية بها إذا قال ذاء ، ولو كانت متمكنة لم تحذف كحي وعي في حي وعي .

قلت : ويلزم على هذا أن تكون ياء التصغير ثانية ولا سبيل إلى ذلك فلا بد من الحذف لإرادتهم تغيير المبهمات .

ص 219 س 24 – وقوله : أرادوا الفُعل ففروا إلى هذا ، يريد أن يأتي المصدر بالزيادة ، وحقّ الزيادة فيه أن تأتي على الفُعل ، كجحد جحوداً وورد وروداً ففروا إلى فعالة لأجل الواو والضّمات ، وإن كان باب فعل المتعدي فعلاً ، وهو القياس فيه ، ثم يقوّي مجيئه على فعالة بمجيء فعالة في الصحيح وليس فيه الاستثقال الذي في المعتلّ .

وكتب الأستاذ أبو بكر على هذا الموضع : « يريد أرادوا المزيد ، والباب فعل ؛ لتعديّه » وهذا أغمض من كلام سيويوه وقد بيّناه بحمد الله .

ص 257 س 11 – « وقوله : نحو إنما وكأنا ولعلّما ، قال الأستاذ أبو بكر هذا نصّ في إنّما وكأنا ولعلّما ، فلم يخرج من الباب إلا ليت ، وليس بنصّ ، لأنه يحتمل أن يمثل بالبعض ، وهو يريد الكلّ ، وقد قال النابغة * ألا ليتما هذا الحمام لنا * ويروى بالنصب والرفع ، وسكوته عن أنّ ولكنّ وعن باقيها بمنزلتها في كأنّما ولعلّما ، قال * ولكنّا أسعى لمجد مؤثّل * وقال تعالى :

﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ فسكوته عنهما كسكوته عن
ليت .

ص 295 س 18 – « ... ؟ وإنما قضى على هذه الأمثلة التي هي حروف الزيادة
بالزيادة ؛ لخروجها عن النظر لقلّة أمثلة الأصول وكثرة أمثلة
الزوائد فألحقها بها على القياس ، وذكر هنا في الزوائد الشبيهة
بالملحق فَنَفَخُوا وليس ثمّ خماسيّ يلحق به كالمندلع جاء على
مثال الملحق وليس ثمّ ما يلحق به وخلط فيه الزبيديّ ، ولم
يبينه الأستاذ أبو بكر وحام عليه .

ابن خروف بين البصريين والكوفيين

من الصّعب جدّاً إن لم يكن مستحيلاً الجزم بانتائه إلى أيّ منهما وذلك ،
أننا إذا راعينا شدة تعلقه بسيبويه وإطرائه إيّاه ومانافته عنه قلنا ببصريّته لا محالة ،
أمّا إذا وضعنا في الحسبان تهجمه بعنف على بعض أعلام البصرة وتسفيه آرائهم
– التي خالفوا فيها سيبويه أو تأوّلوا خطأ كلامه أو ساءلوه عما ليس من قوله –
أمثال المازنيّ والمبردّ وأبي عليّ الفارسيّ ، على حين يحتفي برأس الفريق الآخر ألا
وهو أبو زكريّا يحيى الفراء ، وتكثر نقوله عنه كثرة تداني بل تفوق ما قبسه من
أستاذه أبي بكر بن طاهر⁽¹⁾ .

وتشتدّ الحيرة أكثر إذا أدركنا أنّ هوى أحد من ينسب إلى هذا الفريق يوافق
في الكثير من الآراء الفريق الآخر ، كما هو الحال مع أبي الحسن الأخفش⁽²⁾ .

ويتّضح من خلال هذه القطعة من شرح الكتاب حقيقة جدّ مذهلة حقّاً ،
ذلك أنّ أغلب آراء الفراء أو كثيراً منها متفق مع سيبويه ، وهذه القضية جديرة

(1) تردد اسم أستاذه أبي بكر بن طاهر تسعين مرة في حين كان ذكر الفراء في حوالي مائتي موضع .

(2) انظر البحث اللغوي عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر .

بأن يفرد لها بحث خاصّ على ضوء ما أصبح متيسراً من كتب الفراء وما نقلت عنه مصنّفات غيره من آراء .

ونقاط الاتفاق بين الجماعتين أكثر من نقاط التباين ، والإطار الفكريّ واحد ، والاختلاف كمّي وليس نوعياً ، والتقسيمات المتعارف عليها باسم مدارس « ما هي في الحقيقة – إلا تقسيمات مكانية أغلب الأحيان⁽¹⁾ .

ولا ريب أن منشأ ما نحن فيه من بلبله إنما هو مشكلة مصطلحات مبهمّة لم ترس بعد على قرار ، على الرّغم من تكرّر الدّعوة إلى مواجهة هذه المعضلة من قبل عدد غير قليل من الباحثين⁽²⁾ .

ويرد سؤال هنا : لماذا أتحدّث عن البصريّين والكوفيّين بكلمة الفريق تارة وبكلمة الجماعة أخرى ولم أستخدم كلمة « مدرسة » ؟ أو ليست هناك أيضاً مدرسة بغداد والأندلس ؟

وفما سبق ذكره غالبية الإجابة عن السؤالين معاً ، على أنّه يمكن القول بشيء من التجاوز غير يسير – أنّ هناك مدرستين : البصرة والكوفة على الرّغم من وحدة المنهج . أمّا علماء بغداد الذين اختاروا من آراء المدرستين فليست قمينة بأن تجعل مدرسة . لسبب بسيط وهو إمكان أن تكون مدرسة بغداد هي مدرسة الأخفش البصريّ لأنّه أخذ من كليهما بنصيب .

وقد ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أنّ للأندلس مذهباً خاصّاً بهم فقال « ... ؟ عكف علماء الأندلس ... ؟ وطلّبه على كتب البصريّين والكوفيّين فدرسوهما واختاروا منهما ، وتكوّن لهم مذهب خاص كانوا فيه إلى مذهب

(1) انظر « البحث اللغوي عند العرب » للدكتور أحمد مختار عمر : ص 99 – 109 .

(2) منهم الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور علي أبو المكارم ، والدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور عبده الراجحي . وأعد الأستاذ سعيد أبو العزم إبراهيم أطروحته للماجستير بعنوان « المصطلحات النحويّة » وانظر « مفهوم النصّ والقياس والعلّة عند ابن خروف » .

البصريين أميل ... ؟ «⁽¹⁾ .

ثم عاد فنفي ذلك حيث يقول : لا يخطئ دارس مطوّلات النحو أن يقع على آراء الأندلسيين في جزئيات نحويّة ... ؟ تذكر بين أسماء النحاة المشاركة حين عرض الآراء في الخلاف ، إلا أنّ متصفحها لا يجد فيها ما يميّزها عن غيرها من التخریجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة أو بعبارة أخرى : ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصّة «⁽²⁾ .

ثم يقرّر في موضع آخر أنّ نزعة الاحتجاج بالحديث الشريف مشرقيّة ، يقول : « ... ؟ ومع جزئيّة هذه القضية ، ليس فيها مذهب أندلسي »⁽³⁾ .

وهناك من يدّعي « ... ؟ بأنّ لمذهب الأندلس النحويّ خصائص وسمات ميّزته عن نحو السّابقين واللاحقين له في المشرق والمغرب فلم يتقيّد الأندلسيون بمذهب من المذاهب النحويّة المعروفة لديهم حينذاك ولم يكن نحوهم نحواً بصريّاً صرفاً ، كما أنّه لم يكن نحواً كوفيّاً محضاً وبذلك يكونون قد خرجوا فيه عن التقليد ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره واختطّوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه كما أنّهم كانوا ... ؟ معتدّين بعقولهم ومقدرتهم فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحويّة ... ؟ بل اعتمدوا على نتاج فكرهم ومجهودات عقولهم واجتهادهم ... ؟ »⁽⁴⁾ .

وواضح ما بهذا النصّ من نقض وإبرام ، ولا يخفى أنّ ما أوقعه فيه هو اختياره. لموضوع خصائص المذهب الأندلسيّ النحوي .

(1) انظر « من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني : 97 .

(2) انظر « من تاريخ النحو » سعيد الأفغاني : 100 .

(3) انظر المرجع السابق : 102 .

(4) انظر « خصائص مذهب الأندلس النحوي » ، عبد القادر رحيم البهتي « رسالة ماجستير مودعة

بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 15795 : صفحة 169 .

وهذه بعض الأمثلة على موقف الشارح من المدرستين .

ص 115 س 22 – « ... ؟ وتكوّف المرّد في حذف فعيل وفعيل وجعله قياساً كما فعل الكوفيّون ، وهو قول فاسد ، لعدم اطّراده وقلّته ... ؟ »

ص 54 س 22 – « واعلم أنّ الفعل فرع عن الاسم ، فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله ، فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبه بما خرج عن أصله وهو الفعل ، ومنع ما منعه من التّنوين وأتبع الجرّة ويستوي في هذا تشبيه البصريّين والكوفيّين ، فإن قلت : إن الفعل فرع عن المصدر كانت علّة الكوفيّين أنّه فرع عن الأسماء لا عن المصدر ، لأنّ المصدر عندهم مأخوذ من الفعل » .

ص 98 س 7 – « قال الفارسيّ : قلت لأبي بكر : قوله : * لم تلتحصني حيص بيص لحاص * أراد الحائض فقلب ، فقال : لا يجوز ، لأنّه يبقى الفعل دون فاعل ، ولا يكون فاعله حيص بيص ، لأن هذا التّوعد لا يكون إلّا حالاً ، ولا يكون لحاص ، لأنّه مذكر والفعل مؤنث .

قلت : وفي هذا ردّ على الفراء فيما روى ، وهو أصحّ رواية منه وأعرف » .

ص 198 س 22 – « ... ؟ وعلّته في جمع فاعل المذكر على فواعل من عدم اللبس هي علّة الكوفيّين في حائض وطامث » .

ص 220 س 12 – « ... ؟ أبو العباس يبيّز تنميم مفعول من ذوات الواو قياساً على ما ورد من ذلك عن الكوفيّين والبصريّين ، ويقال ليس

بأثقل من سرت سئوراً وغرت غئوراً ، وليس كما زعم ؛ لقلته في كلامهم في الفريقين ألا ترى أنهم قد عدلوا عنهما في الموضعين إلا نادراً تقول : شبّ الغلام يشب شباباً وشبّ الحرب يشبها شباً ، وشب الفرس يشب شباباً وشبيباً يشب ويشب شوباً ، ومعناه رفع يديه معاً .. » .

ص 256 س 17

– « ... ؟ وحكى عنه ابن ولاد أنه قال : لا أرى هذا الذي ذكر تقوية للفعل على الحرف ، لأنّ الاسم أيضاً تستغني به الحروف عن الفعل كقولك : زيد من بني تميم وأنا منك وإليك ، وأنا في الدار فهذان بمنزلة قام زيد ، وجعل الوجه في تقوية الفعل مضارعه للاسم ووقوعه في معناه وموضعه ، نحو يقوم في موضع زيد قائم .

قلت : وهذا كله فاسد لأنّ مذهبه أعني المبرد والأخفش أنّ خبر المبتدأ إذا كان جاراً ومجروراً متعلق بمستقرّ أو كائن أو ثابت وأيضاً فإنّ الاسم لم يستقلّ بالحرف من غير أن يتصل بمجروره ، فليس من الحروف ما يستقل به الاسم أو ما يستقل به الفعل فإن استقل الاسم بالحرف فعلى حله محل الفعل ، نحو : يا زيد في النداء ، وأما أنّك منطلق ، لأنّ المعنى أنادي زيدا ، وحقاً أنّك منطلق . وكل فعل مفتقر إلى الاسم وليس الاسم مفتقراً إلى واحد منهما في كلّ موضع ، وأما جعله المضارعة هي المقوية ففاسد لأنّ من الأفعال كثيراً لم يضارع الاسم ولا حلّ محلّه فيلزمه أن يكون كالحروف في الضعف .

ص 297 س 14

– « ... ؟ وتفضيل الزبيديّ قول الكوفيين على قول البصريين كفكفت وبابه ، وليس كما زعم ، لأنّ ادعاء البدل لا يكون إلا

بدليل قاطع ، ولا دليل في كون كفكفت وكفكفت بمعنى واحد ، لتوارد الألفاظ الكثيرة على المعنى الواحد .

قيمة الكتاب⁽¹⁾

1 - لعلّه أوّل كتاب يتصدى لشرح مشكلات كتاب سيبويه من غير ادّعاء بأنّه يغني عن الأصل ، إذ لم يثبت النّصّ الكامل لما يتناوله لكنّه يحدّد موضع ذلك من الكتاب بدقّة وباختصار في آن واحد .

وقد دافع عن سيبويه بحماس منقطع النظير ضدّ كل من نعته بمجانبة الصّواب ، رافضاً أن تكون لأيّ كان منزلة علمية تفوق سيبويه أو تدانيه ولا سيّما المبرد والزبيديّ .

ولا نبالغ إذا قلنا إنه لا يملك قارئه إلّا أن يسلم بما يقول ؛ لا تساق منهجه ونصاعة حجّته ، وما اتّسم به كتابه هذا من جوانب امتياز فانت متقدّميه .

من أبرز تلك الامتيازات دقّة تحقيقه للنّصّ ، وتنبهه إلى ما أقحم فيه من تفسيرات وما وضع بهوامشه من طرر أدخل بعضها بتطاول الزمن في صلب الكتاب .

وقد أفاد ابن خروف من ابن ولاد ، غير أنّه لم يجاره في بعض دفعه عن سيبويه ؛ لتكبه الطريق ، مع أنه يلتقي معه في الهدف .

2 - أصالته وقوة ظهور شخصيته :

تتجلّى في مخالفة سيبويه نفسه في عدد من المواضيع وإن نسب ذلك إلى القياس .

(1) لقد أفدت كثيراً من مقالة الدكتور أحمد مختار عمر ، بعنوان « الانتصار لسيبويه من المبرد » ، لابن ولاد ، بمجلة كليّة المعلمين ، العدد رقم (1) ، وذلك في إعداد هذه الفقرة . انظر قائمة أهمّ المراجع .

3 - أسهامه الواضح في علم أصول النحو بما دبّجه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف من كلام عما اصطُح عليه بالنحو والعربية ، وهو ما ينحصر تحت القياس وما لجأ إليه الأئمة من علل لتحقيق ذلك الغرض وتنبيهه إلى أنه لا عبرة بكثرة العلل ، إذ هي - على حدّ تعبيره - بمنزلة ما زاد على الثلاثة في الطلاق ، وتقسيمه العلة التحوّية إلى نوعين برهانية وإقناعية .

ب : اهتمامه الشديد بأمر السماع ، والنصّ عنده مقدّم على القياس فهو يقول : بعد أن ذكر إباحة الجرمي تحقير أسماء السنة ، وأثبت نصّاً لسبويه : « ... ؟ فهذه نصوص بأنّ العرب لا تحقرّها ، ولم يجعل ذلك قياساً فيوقف عندما وقفوا ... ؟ »⁽¹⁾ .

ج : كثرة استشهاده بالحديث ، وهناك من نسب إليه أوّلية الاستشهاد به ، وقد استشهد به معاصره الإمام السّهيليّ لكن يمكن القول بأنّه أوّل من أكثر من الاستشهاد به ، وقد استشهد في هذه القطعة بأربعة وعشرين حديثاً⁽²⁾ .

ولست أريد الخوض في مسألة جواز الاستشهاد به من عدمها ، لأنّها مسألة قتلت بحثاً وكتب فيها أساتذه أجلاء ، منهم الشيخ محمد الخضر حسين وأستاذنا الدكتور علي أبو المكارم⁽³⁾ .

بيد أنّ تطاول الزّمن وأزمة الكتاب التي يعانها وطننا وبقاء كنوز التّراث مطمورة ولا سيّما ما يخصّ الأندلس منه ، كلّ ذلك يسبب للباحث الارتباك في أحيان كثيرة .

وقد وجدت في كتاب « أصول التّفكير التّحوّية » نصّاً معزّواً إلى الإمام

(1) انظر ص 159 س 6 .

(2) تدرك دلالة هذا العدد ومغراه إذا علم أن سبويه في الكتاب كله استشهد بسبعة أحاديث فقط ، ومع ذلك فإنه لم يوردها بالصورة التي نجدها فيها بعد عند ابن خروف وأضرابه .

(3) انظر « أصول التّفكير التّحوّية » ، د . علي أبو المكارم .

السَّهيلي المتوفى سنة 581هـ ، يسند رأياً بعدم حجّية الاستشهاد بالحديث إلى أبي حيّان وأبي الحسن بن الضّائع ت 680هـ بل و لجلال الدين السيوطي المتوفى في القرن العاشر !

يقول المؤلف : « ... ؟ وهو ما دفع السَّهيلي إلى أن يقول « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيّان في شرح السَّهيل وأبي الحسن بن الضّائع في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي »⁽¹⁾ .

وبالرّجوع إلى كتاب « دراسات في العربية وتاريخها » وقد أحال عليها الأستاذ - تبين أن النصّ للبدر الدّماميني⁽²⁾ ، وهو « ... ؟ وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدّماميني في شرحه لكفاية المتحفّظ المسمّى بتحرير الرّواية وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهريّ وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن برّي والسَّهيلي ، حتى قال (أي الدماميني) : لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيّان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضّائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي »⁽³⁾ .

وقد توهم الأستاذ أيضاً أنّ ابن مالك سبق ابن خروف - بسبب عدم شهرة الأخير أمام الأوّل ، قال - بعد أن جعل ابن مالك والرّضي على رأس القائلين بحجّية الحديث في النحو : « ... ؟ وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير منهم ابن خروف وابن هشام ... ؟ »⁽⁴⁾ .

وقد وهم الأستاذ سعيد الأفغاني من قبل ، فاقتطف من نصّ الدّماميني

-
- (1) انظر « أصول التفكير النحوي » : 141 .
 - (2) هو بدر الدين ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر 763 - 827هـ .
 - (3) انظر « دراسات في العربية وتاريخها » لمحمد الخضر حسين ، ط 2 ، 168 .
 - (4) انظر « أصول التفكير النحوي » الدكتور علي أبو المكارم : 140 .

المذكور ونسبه إلى الإمام السهيلي ، مؤيداً به وجهة نظره في مشرقية الاستشهاد بالحديث ، فبعد إيراده عبارة أبي حيان في شرح التسهيل⁽¹⁾ ، قال : « ... ؟ والتّحقيق غير هذا ، فالجوهري وابن سيده وابن فارس وابن جني وابن بري ومن بعدهم من أصحاب المعجمات وكتب النّحو كلهم احتجّ بالحديث بل قال السهيلي : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي⁽²⁾ .

وعبارة أبي حيان صحيحة ، ولكنها ليست نصّاً بحجته عند أولئك الأئمة المذكورين ، لأنّ سكوتهم وحده لا ينهض دليلاً على أنّهم يقولون بالاستشهاد بالحديث ، ثم إن هذه القضية لم تثر قديماً ؛ لوفرة ما كان لديهم من مادّة لغوية ومضّي الزمن احتاج الناس إلى مصادر جديدة فكان حريّاً بهم أن يتوجّهوا إلى الحديث .

وصحيح أنّ اللغويين أوردوا بعض الأحاديث في مصنّفاتهم التي غلب عليها الطّابع المعجمي ، وقد انحصرت مهمّة أولئك - على حسب قول ابن خروف - في تسجيل ما لا يقع تحت القياس النّحوي وهم في مقابل علماء النّحو والعريّة . وتأسيساً على ما سبق يمكن التّرجيح بأن نزعة الاستشهاد بالحديث أندلسيّة فعلاً ، وأنّ أبا حيان لم يعدّ الحقيقة حين قال : بأن الواضعين الأولين لعلم النّحو من بصريين وكوفيّين لم يستشهدوا بالحديث⁽³⁾ .

(1) نصّ العبارة في شرح التسهيل : « إنّ الواضعين الأولين لعلم النّحو المستقرّين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريّين ، والكسائيّ والقراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيّين لم يفعلوا ذلك » 1 . هـ منقولة عن « من تاريخ النّحو » للأستاذ سعيد الأفغاني : 102 .

(2) انظر « دراسات في العربيّة وتاريخها » ، لمحمد خضر حسين ، ط 2 ، 168 .

(3) انظر « من تاريخ النّحو » ، لسعيد الأفغاني : 102 .

وتتأكد هذه الحقيقة أيضاً في قول ابن الضائع في شرح الجمل : « ... ؟ وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه عليه السلام فحسن وإن كان يرى أن ما قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه ، فليس كما رأى ... ؟ »⁽¹⁾ .

كما تتجلى دقته في قوله إن ابن خروف يستشهد بالأحاديث كثيراً ولم يعزُ إليه أولية فعل ذلك ، فقد وجدت في كتاب الأبنية لأبي بكر الزبيدي حديثاً شريفاً وهو « كانت أهجيري أبي بكر - رضي الله عنه - لا إله إلا الله »⁽²⁾ ، بيد أن غلبة طابع اللغة واضحة فيه .
وأورده ابن خروف أيضاً⁽³⁾ .

كما استشهد بالحديث أيضاً الإمام السهيلي⁽⁴⁾ .

د - أن ما يدّعيه كثير من الباحثين المحدثين من أن علماءنا القدامى خلطوا في دراساتهم بين مختلف مستويات الأداء اللغوي ليس بصحيح على إطلاقه وربما يتفق ذلك مع ما قاله ابن خروف : « ... ؟ وزعم ابن البطليوسي أن فضل يفضل وأشباهها مما جاء فيه المضارع مخالفاً للماضي وفيه لغتان أن الذي يقول فضل لا يقول في مضارعه إلا يفضل على القياس ، والذي يقول فضل بالضم ، هو الذي يقول يفضل بالضم ، وطرده ذلك في غيره من نوعه .

ولو كان كما زعم لم يوثق بنقل إمام من الأئمة ، ولفسد كلام كثير ، ولولا أنهم للمعوا العربي الذي يقول فضل ونعم ، يقول في مضارعه يفضل وينعم ، وسمع

(1) انظر « شرح الجمل » ، لابن الضائع ج1 ، ص56 ، نحو ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

(2) انظر « الاستدراك » ، للزبيدي : 10 .

(3) انظر ص268 س9 .

(4) انظر « الأشباه والنظائر للسيوطي » : 3 : 130 ، واستشهد في الأمالي بأربعة وسبعين حديثاً على صغر حجم أماليه وانظر قائمة أهم المراجع .

الآخر يقول فضل يفضل ، ونعم ينعم ، والثالث نعم ينعم ، لما صحّ لهم نقل شيء من ذلك ولا قبل منهم ، فما أبعد هذا عن التحقيق⁽¹⁾ .

ويؤيد قول ابن خروف ذاك ما جاء في كتاب سيبويه : « ... ؟ واعلم أنه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ثمّ يميل ، ولكنه قد يوافق كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلين في الكسر ، فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تربّه خلط في لغته ولكنّ هذا من أمرهم ... ؟ »⁽²⁾ .

4 - اهتمامه بما جدّ على اللّغة من كلمات . مثل :

ص 176 س 19 - « ... ؟ والرشاء : الحبل ، وهو من الرشوة ، من الواو وفي باب الواو أدخله اللغويون » .

ص 200 س « ... ؟ العلوم ليس يثبت في اللّغة ، إنّما جمعه أهل الكلام ... » .

5 - اعتماده على الكتب الأمّهات عند إيراده آراء النحويين وكثيراً ما ينصّ على المصدر الذي استقى منه ، يجعله مفيداً لتحقيق ما عساه يعثر عليه من آثار أولئك الأعلام ، كما يعدّ هذا الكتاب مرجعاً أصيلاً يمكن الرّكون إليه نظراً لما اتّسم به المؤلّف من دقّة في الأخذ ورجوع مباشر إلى تلك المصنّفات ، وأهمّها بالطبع كتاب سيبويه ومعاني القرآن للقرّاء وطرر أبي بكر بن طاهر على الكتاب ، والانتصار لابن ولّاد ، والمقتضب للميرد والاستدراك للزبيدي ، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت ونوادر أبي زيد وفرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ... الخ .

(1) انظر : ص 217 ، س 19 .

(2) انظر الكتاب : 2 : 263 : 2 .

قسم التحقيق

ويقال حققت الشيء وحققته بمعنى تحققته ، وقول الشاعر :

أَكْأَشْرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصٌ⁽¹⁾

شاهده تخفيف ...⁽²⁾ منها ...⁽³⁾ ويقع بعدها المبتدأ والخبر من غير فصل
ولذلك يقع خبرها كلاماً مرفوعاً بالابتداء ، وكذلك يقع بعدها الشرط والجزاء
* وأكاشره * : أضحكه .

ومعنى البيت معلوم ، ووقع بعده في نسخة الفارسي وهو الأعشى وقول
الآخر :

فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

شاهده تخفيف أن وإضمار اسمها فيها ، ولذلك ارتفع بعدها المبتدأ
والخبر ...⁽⁴⁾ ذكر الفعل بعد أن أتى بالعوض وهي لا ، وقد اعتذر لمجيء الفعل بلا
والسين وسوف مع المضارع ومع الماضي « بقد » ولجئيء الابتداء بعدها من غير
فصل في آخر أبواب إن ، فقال : وإنما جاز قد علمت أن زيد ذاهب لأنك قد
جئت بعده باسم وخبر ، كما يكون بعده لو ثقّلته وأعملته ، فلمّا جئت بالفعل بعد
أن جئت بشيء كان سيمتنع أن تكون بعده لو ثقّلته ، فكرهوا أن يجمعوا عليه

(1) طمس في الأصل بقدر تنمة البيت ، انظر الكتاب 1 : 440 : 2 .

(2) طمس في الأصل بقدر كلمتين أو ثلاث ، لعلها « أن وإضمار اسمها فيها » بدليل ما ورد إثر
الشاهد الثاني .

(3) كلمة طامسة جزئياً ، لعلها ما أثبت .

(4) طمس بقدر أربع كلمات .

الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلاً ، فجعلوا هذه الحروف عوضاً⁽¹⁾ .

يعني لا والسين وسوف وقد ، وهذا النص يردّ ما وقع هنا من قول المفسّر :
وليس بقويّ إلى آخر الباب ، وليس من كلام سيويه⁽²⁾ .

باب ما يذهب فيه الجزء من الأسماء :

بيان هذا الباب في باب الجزء إذا أدخلت فيه الاستفهام ذكر في هذا الباب
« إذ » و « ما » و « حين » و « إذا » و « لكن » و « لا » ، فما كان من هذه لا يقع
بعده إلا المبتدأ جاز في أسماء الشرط بعده أن يكون شرطاً أو موصولاً وذلك
« إذا » التي للمفاجأة و « لكن » ، فتقول : أتذكر إذا من يأتينا نأته ، إذا جعلتها
موصولة ، وتقول في الشرط : أتذكر إذا نحن من يأتينا نأته ، ويجوز أن تضمّر المبتدأ
فتقول : أتذكر إذا من يأتينا نأته ، على تقدير إذا نحن ، وكذلك « لكن » .

وأجاز في ما يقع بعده المبتدأ ويقع بعده الفعل أن تكون موصولة ولا تكون
شرطاً إلا في الشعر إلا أن تذكر مبتدأ يجوز الشرط فيها في السّعة تقول في الصّلة :
أتذكر إذ من يأتينا نأته ، وفي الشرط : أتذكر إذ من يأتينا نأته ، تكون جملة
الشرط والجزء في موضع خفض بإذ .

وتقول إذا ذكرت المبتدأ : أتذكر إذ نحن ما يأتينا نأته ، وكذلك « ما » ،
تقول : ما تقول⁽³⁾ ما من يأتينا نأته ، وما من يأتينا نأته . والأخفش لا يبيّن وقوع
الشرط بعد شيء منها إلا على إضمار مبتدأ...⁽⁴⁾ بأنّ اسم الشرط قد أضفت إليه

(1) انظر الكتاب 1 : 482 : 14 . وفيه « أن عمرو ذاهب » عوض « أن زيد ذاهب » وكما كان يكون
بعده لو نقلته « بزيادة » كان ، « وأيضاً كان سيمتنع أن يكون بعده « بزيادة تكون » وهي أجل
للعبارة .

(2) انظر الكتاب 1 : 440 : 7 . وانظر القسم الدراسي .

(3) لعلّ التّاسخ أخطأ فأعاد عبارة « ما تقول » ومتى حذف استقام الكلام .

(4) كلمة طامسة ولعلّها « واحتج » .

الظرف وله صدر الكلام وليس كما زعم بل الجملة من الشرط والجواب هي التي في...⁽¹⁾ خفض كما كانت في موضع خبر الابتداء ولم يمنع من ذلك طلب المبتدأ للخبر بالرفع ، وكما وقعت جملة المبتدأ والخبر في...⁽²⁾ كانت في موضع الصفة والمضاف إليه وغير ذلك وهي على ما كانت عليه من التصدر ، وأما أبو العباس...⁽³⁾ على الباب في السعة من وقوع الشرط بعده من غير إضمار مبتدأ ونظر سيبويه إلى السماع لأنه لم يجد الشرط بعدهن...⁽⁴⁾ مبتدأ إلا في الشعر وعصده القياس وذلك أنه وجد أن لا تصلح بعدها ، لعمومها أيضاً فإن الظرف مختص...⁽⁵⁾ هو الذي يخصه ولا تكون مختصة إلا بالصلة فإذا أضاف الظرف إلى صلة وموصول فقد أضافه إلى فعل...⁽⁶⁾ إضافة إلى شرط وجزاء لم يثبت فعلاً واحتمل أن يقع وأن لا يقع ، فبعد وقوع الشرط بعد الظروف ، وأما ما...⁽⁷⁾ في نحو ما إن تأتينا نأتك ، وأما « إذا » و« لكن » فلأنهما لا يقع بعدهما إلا المبتدأ فجاز الشرط بعدهما بإظهار المبتدأ وإضماره ، ولذلك ادعى الإضمار معها من حيث كان الشرط والجواب جملة ، ويحتمل الشرط أن يقع وأن لا يقع ، وقعت بعد إذا وما في...⁽⁸⁾ من غير إضمار ، وهذه صنعة بدیعة ، وأما وقوع جملة الشرط في الصلة فكوقوعه من خبر المبتدأ ، وليس ذلك كوقوعه في مضاف الظرف ، لأن الجملة بعد الظرف تخص الوقت ، والجملة في الصلة والخبر لا تخص ، والمعرف في

-
- (1) كلمة طامسة ولعلها « موضع » بدليل ما بعدها .
 - (2) يوجد طمس بقدر ثلاث كلمات لعلها « موضع الجر لما » .
 - (3) يوجد طمس بقدر كلمتين .
 - (4) يوجد طمس بقدر أربع كلمات .
 - (5) يوجد طمس بقدر خمس كلمات .
 - (6) يوجد طمس بقدر خمس كلمات .
 - (7) يوجد طمس بقدر خمس كلمات .
 - (8) كلمة طامسة لعلها « الشعر » .

الموصول الألف واللام أو نيتهما ، وفي الخبر آلات التعريف كلها...⁽¹⁾ الظرف إلى جملة الشرط أمكن أن يقع الشرط وأن...⁽²⁾ فلهذا ضعف ومن حيث وقعت الجمل بعدها جاز أن يقع الشرط...⁽³⁾ ذكرنا ولا يحسن في هذا الباب...⁽⁴⁾ ولو ولا لماً ولا لولا وقد تقدمت في الباب « ما » الحجازية ، وهي بمنزلة « ليس » فلا يقع الشرط معها ، لأنه لا يستتر مضمورها...⁽⁵⁾ هي التي لا يجوز بعدها الشرط من غير إضمار إلا في الشعر .

وقد روى النحاس في هذه الحروف في الكتاب ، فقال :

وأما من يأتينا نأتيه وأجاز المجازة بعدها في الشعر فدخلت فيها والجرمي يجوز وقوع الشرط بعدها والإضمار فيها حسن ، وقوله : فهي بمنزلة « إذا » لا يجوز فيها الجزم⁽⁶⁾ ، يريد في الكلام كما تقدم ، وقول لبيد :

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثُ شِرْبَهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابِيرُ
الشيباني في نوادره * تدائر * أي كثرة ، شاهده وقوع الشرط والجزاء بعد « حين » ، ولو كان في السعة لم يستشهد عليه لأن الظروف لا تضاف إلا إلى الأخبار لا لما فيه حرف معنى يغير المعنى لكنه جاز لما ذكرنا من التشبيه بالجمل غيرها . ذكر لبيد مقاماً فاخر فيه غيره ، وهو موضع الاجتماع فكثير فيه اللجاج فضرب الذنوب لذلك مثلاً وهي الدلو المملوءة ماء لما أدلى به من الحجّة ، وشربُهُ : حظّه من الماء ، وراث يريث : أبطأ والتدابير : التقاطع ، وأصله أن يدبر

(1) طمس بقدر كلمتين لعلها « فإذا أضفنا » .

(2) طمس بقدر كلمتين لعلها « لا يقع » .

(3) طمس بقدر أربع كلمات .

(4) طمس بقدر كلمة .

(5) كلمة طامسة .

(6) انظر الكتاب 1 : 441 : 7 . وفيه : « فإذا لم تُضمِر وجعلت « إذا » هي لـ « مَنْ » فهي بمنزلة

إذ ... » .

كل واحد من المتقاطعين عن الآخر والتدائر : التزاحم ، وهو من الدثر وهو الكثير .

وقوله : فإن لم تضرر وجعلت « إذا » هي لمن ، فهي بمنزلة « إذ » لا يجوز⁽¹⁾ ، يريد أنها لا بد لها في السعة من أن تعتمد على الخبر وهو الجواب ، و« إذا » هذه هي لا ابتداء الأسماء فَبَعْدَ الشَّرْطِ بعدها إلا أن تضرر .

قال الأستاذ أبو بكر : وقد يجوز ذلك من حيث لم تعمل ، و« لا » في هذا الباب كما ذكر ؛ لكثرة اتساعهم فيها ولدخولها ولا...⁽²⁾ ولا تحدث معنى فجاز معها مالا يجوز مع غيرها وقد بين ذلك ، وقول ابن مقبل :

وَقَدِيرٌ كَكَفِّ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَن يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ

شاهده وقوع الشرط والجزاء بعد « لا » لما ذكره وليس مما يختص بالشعر يذم قدراً بصغرها ولوم صاحبها ، ويقال إنه رأى الأحنف بن قيس يطبخ قدراً فقال هذا ، وقوله : ولكن أحمق⁽³⁾ ، يريد أنت أحمق كما قال...⁽⁴⁾ الناس ، قال الأستاذ أبو بكر : قياس « بل » في هذا قياس « لكن » ، لأنهما في الاشتراك سواء ، وقد حكى الرفع بعدها والمجانسة...⁽⁵⁾ لأنهما من حروف العطف ، وأنشد : لمزاحم في الإدغام⁽⁶⁾ :

فَذَرُ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعَيْنُ مُتِيماً عَلَى ضَوْءِ بَرْقِي آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ

قال و« أم » مثلهما ، لقولهم : أم هل ، قال وأنا أجزى بعد ذلك أن يعطف

(1) انظر الكتاب 1 : 441 : 7 .

(2) كلمة طامسة لعلها « تغير » .

(3) انظر الكتاب 2 : 442 : 3 .

(4) طمس بقدر كلمتين .

(5) طمس بقدر كلمة .

(6) انظر الكتاب 2 : 417 .

في « لكن » و « بل » دون إضمار ، وفيه رجوع إلى قوله ...⁽¹⁾ بعدها شيئاً .

وقول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أُرْفِدُ

شاهده ...⁽²⁾ إضمار المبتدأ بعد « لكن » ، تقديره « ولكن أنا » ، والتلاع : جمع تَلَعَةٍ وهي مجرى الماء ، يريد أنه لا يخفتي عن ...⁽²⁾ العطاء ويسترفد يطلب الرfid ...⁽³⁾ .

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أُخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ

شاهده حمل « لكن » على إضمار مبتدأ ورفع « أنفع » على خبره ، و « أملك » مجزوم بمتى وجوابه محذوف يدل عليه « أنفع » وهو على التقديم والتأخير . ووقع في الشرقية : ويكون « أملك » واقعاً على « متى » وعلى موضع الجزاء و « ما » لغو ، وهو جيد ، يريد أن « أملك » فعل الشرط وهو الناصب « لمتى » و « متى » : شرط ، و « ما » زائدة ، ووقع أيضاً في نسخة أبي نصر : ويكون « أملك » رفعاً على أن تكون « متى » استفهاماً وهي متعلقة « بأملك » ، أي ولكن أنا أنفع في كل وقت أملك الضَّرَّ ، يريد أنه متى قدر على ضره ينفعه ولا يضره .

(1) طمس بقدر كلمتين .

(2) طمس بقدر ثلاث كلمات .

(3) طمس بقدر أربع عشرة كلمة تقريباً يمكن تلافيها بنقل كلام الأعلام الشنمري الذي كثيراً ما أخذ من جيد كلامه دون أن يعزوه - عفا الله عنهما - ونالته من قوارص الكلم فيما زلّ قلمه فيه وهو هنا كما يلي : « ... لا أحلّ تلّاع الأرض وبطونها مخافة من الصّيف الطارق » انظر حاشية الكتاب 1 : 442 : 5 .

(*) سَقَطَ لَعَلَّهُ « المجازاة بـ « حتى » .

ووقع في الرباحية ويكون « أملك » على « متى » في موضع جزاء رفعاً على أن « متى » في موضع المبني عليه ، و« ما » لغو ، وصوابه زيادة لا ، أي لا يكون « أملك » جزاء وهي مرفوعة بل إن رفعتها صار الكلام استفهاماً و« متى » : متعلقة به ، ووقع في بعضها ولا يكون « أملك » رفعاً ، يعني إذا أردت الشرط ووقع في شعره :

* وَلَكِنْ إِذَا لَمْ أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ *

وقوله : وحسنت لأنه لم يجزم بها^(٥) ، يريد أن الشرط بعد « أما » ضعيف فحسّن وقوعه بعدها أن الفعل في الشرط والجواب غير مجزومين .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ ﴾^(١) فضلة لما بعد الفاء بمنزلة غداً في أما غداً فلك درهم ، وبمنزلة ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(٢) ، وأما في الدار فزيد قائم ، ولا يجوز أن يتقدم الجواب الذي بعد الفاء وتقدمت فضلته لتكون عوضاً من الفعل الذي أبدلت منه أما ، ولئلا تتصل الفاء بأما فقدم هنا الشرط و« إتما » فيها معنى الشرط والجواب للأول وصار الثاني ملغى لا حكم له .
ومما يوضحه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا يَا تَيْتُكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) وقال تعالى : ﴿ فَأَمَّا يَا تَيْتُكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ ﴾^(٤) ، وهو كثير ، وتقدير الكلام والله أعلم : فأما يأتينكم مني هدى فلا خوف على من اتبعه ولا يضل من اتبعه ، فقدمت الفضلة وأدخل عليه الفاء وجزم بالاسم فصارت الفاء للأول والثانية للثاني في اللفظ والمعنى على أن الشرط وجوابه

(1) الواقعة : 90 .

(2) الضحى : 9 .

(3) البقرة : 38 .

(4) طه : 123 .

(*) انظر الكتاب 1 : 442 : 12 ، ونصه « وحسنت إن كان ، لأنه لم يجزم بها » .

للاوّل ، ولو تقدّم لدخلت عليه الفاء ، واستغنى عن الأوّل لأنه كان يعود جاراً
ومجروراً إلى آخر الكلام وأبو الحسن يراه جواباً لهما جميعاً ولا يميز ذلك إذا جزم ،
والجواب الآخر عند سيبويه للاوّل في اللفظ وهو في المعنى لهما جميعاً ، لأنّ الثاني
من فضلات الثالث فلما قدّم على حكم الشرط صار الآخر له ، وللأوّل من جهة
المعنى ، وأما قول ابن هرمة :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ أَنْبَأْتُهُ أَهْلَ السِّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ

فإنّه قدّم جواب « إن » الأولى عليها ، وكلاهما جواب للثانية ، وكلام العرب
في الشرطين يكون لهما جواب واحد وليس أحدهما معطوفاً على الآخر أن يقدّموا
المعمل منهما ويأتوا بجوابه إلى جانبه ، ثمّ يأتوا بعد بالثاني ومثله قوله تعالى : ﴿ وَكَوْنُوا
أَنْتُمْ آمِنُونَ وَأَتَّقُوا لِمُتُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (1) :

لا يجوز غيره ، فإن قدّموا الشرط أدخلوا الفاء في الثاني وصيروه مع جوابه
جواباً (للشرط) واعتمدوا على الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي
هُدًى ﴾ (2) .

باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها حروف الجرّ لم تغيّرهما عن
الجزء الباب بيّن في غاية البيان وموضوعه على أنّ حروف [الجرّ تدخل] (3) على
أسماء الشرط وتعمل فيها ، وكذلك الأسماء تخفضها بالإضافة وتعمل فيها فعل
الشرط وكذلك في الاستفهام نحو بمن تمرّ؟ وغلّام... (4) .

... (5) المضاف وحرف الجرّ لما كانا معمولين لما بعدهما ، وقول ابن همام :

(1) البقرة : 103 .

(2) طه : 123 .

(3) ما بين حاصرتين من إضافة المحقق .

(4) طمس بقدر كلمتين وهما « مَنْ تَضْرِبُ » انظر الكتاب 1 : 443 : 14 .

(5) كلمة طامسة .

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمَلُ...⁽¹⁾ حرف الجرّ على اسم الشرط وهو معمول لفعل الشرط ، يصف (رجلاً) اتّصل بالسلطان فضيّع دينه ؛ لاتباع هوى مخدمه / وكلّ الناس اليوم ذلك الرجل . فإن علّقت حرف الجرّ بفعل الجزاء احتجت في الأوّل إلى ضمير ، وكانت « من » موصولة ، نحو : بمن تمرّ به أمرّ ولا يجوز الشرط إلا أن يتسلّط على حرف الجرّ الأوّل ، وإن شئت أتيت للثاني بضمير أو تحذفه ، نحو : بمن تمرّ أمرّ ، تريد بمن تمرّ به أمرّ ؛ فتضمير للصّلة وتعلّق الجارّ الأوّل بفعل الجزاء .

وقوله : وقد يجوز أن تقول : بمن تمرر أمرر⁽²⁾ ، يريد أمرر به وأنزل عليه والمجرور الأوّل لفعل الشرط وعليه أنشد بيت الأعرابي :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْبِكَ يَعْتَمَلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكَلُ

حذف الجارّ والمجرور من يتكل كما حذفه من الجواب في المسألة ، وفي البيت زيادة تليق بالشعر ، وذلك أنه كان الوجه إن لم يجد من يتكل عليه فحذف الجرّ من موضعه مع الضمير وزاده متقدّمًا في « من » أو قدّمه فصار التقدير ، إن لم يجد على من يتكل عليه ، وأبعد من هذا ما أنشده أبو عبيدة :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنِّيكَ تَدْفَعُ ؟

يريد تدفع عن التي بين جنبيك ، فأخر « عن » عن موضعها ، وفصل بها بين الصّلة والموصول وترك الظرف منصوباً وأنشد :

* وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً *

أراد وأراها لا تزال ظالمة ، وهذا أشدّ من ذلك .

(1) كلمة طامسة لعلها أدخل .

(2) انظر الكتاب 1 : 443 .

وذهب الفراء إلى أنّ «يجد» بمعنى يدر، أي إن لم يدر و«على» متعلّقة
«يتكل» علّقت عليها «يجد» وهي استفهام، أي إن لم يدر على أيّ الناس
يتكل، قال يحيى: أنشدني غير واحد من العرب، يريد بأن لم يجد إن لم يدر وهي
في بني عامر. قلت: ولا يثبت أنها لغة بهذا البيت، لأنّ «يجد» في هذا البيت على
بابها في تفسير غيره، وفي المعنى، فإن وجدت بمعنى «درت» في غيره وكانت
لغة ووقف مع السماع وخالف المبرّد سيبويه فيها وحملها على أحد وجهين: على
الاستفهام ولا يحذف شيئاً «ليتكل» ويحذف «ليجد» مفعولاً، كأنه إن لم يجد
فعلى من يتكل؟ وحذف الفاء.

وهذا فاسد، لأنّ الجملة لا موضع لها ولا دلالة على الفاء. والآخر أن يكون
«يجد» بمعنى يدر، وهو أشبه من الوجه الأوّل الذي قال إن ثبتت لغة، وخرّج
ابن ولاد قول سيبويه على وجه لم يرده الخليل ولا تنشرح إليه النفوس، وردّ به على
المبرّد، وذلك أنه قال: إنّما أراد سيبويه أنّ حرف الجرّ متعلّق «بيعمل» ،
فلذلك حذف من «يتكل» مجروره، والمعنى أنّ الكريم يكتسب على من يتكل
عليه وله به عناية إن لم يجد، أي إن لم يكن له مال، من «وَجَدَ» إذا استغنى .
والمعنى الذي يعطيه اللفظ وتنفرج له النفس الذي فسر به مراد الخليل .
ولا مرية أنّ المعنى الذي أراد الشاعر أنّ الكريم يحترف إذا لم يجد من يعينه .

وقول الفراء جيّد إن ثبت «يجد» بمعنى يدر، ومعنى سيبويه في البيت أليق

به .

باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

أسماء الشرط لا تتضمّن [شيئين] : شرطاً واستفهاماً، فلذلك تدخل
الهمزة عليها إذا أردت الاستفهام، وانفردت الهمزة بالدخول عليها لأصالتها في
[الباب وهي] مبنية على ما بعدها وحاملة ما بعدها على ما قبلها في الحكاية التي

ذكر ويُعَادَلُ بها ويدخلها التقرير فانفردت بذلك على الشرط فصارت في هذا الباب بمنزلة واو العطف وفائه « ولا » المذكورة في الباب قبل لا تغيّر ما دخلت عليه عن [حاله] .

وقوله : أزيد حكاية لفظ المخبر بالهمزة ولم يغيّره عن جرّه دليله إعادة الكلام كلّه بأسره في قوله : أمررت بزید⁽¹⁾ ؟ (وهو) دليل على أنّه مخفوض في قول الحاكي على ما كان في كلام المخبر ، قال الأستاذ⁽²⁾ في تعليقه الأخير :

الجيد عندي رفع [الموضع] ، بحذف الباء ، يقول : من حذف الجر وخفض أنّ اللفظ على الحكاية والموضع مرفوع ، كقولهم ، ليس بقرشياً ، ودعنا من تمرتان / اللفظ مخالف للموضع فيهما .

وقوله : فإنّ هذا الكلام معتمد لها ، ردّ لاعتراضه على نفسه في قوله : فإنّ الألف لا بدّ أن تكون معتمدة على شيء⁽³⁾ ، أي مبنية على ما بعدها كما كانت « هل » كذلك فقال ما بعدها اعتمدت عليه ، كما اعتمدت « الذي » عليه حين قلت : الذي إن تأته يأتيك زيد ، فصارت متّصلة بما بعدها ، ويحمل ما بعدها على ما قبلها ، وليست « هل » كذلك .

ومما يقوّي بناءها على الكلام كما ذكر ، قوله تعالى : ﴿ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴿4﴾ ، ألا تراه حذف الجواب ، وهو أيضاً دليل على أنّ الجواب محذوف في قوله تعالى : ﴿ إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿5﴾ .

ثمّ قال : فإنّ رفع « يأتيك » بعد الذي يلزمه أن ترفعه بعد أنا من قوله : أنا

(1) انظر الكتاب 1 : 444 : 5 .

(2) انظر الكتاب 1 : 444 : 8 .

(3) انظر الكتاب 1 : 444 : 8 ، ونصّه « فإنّ الألف لا بدّ لها من أن تكون » .

(4) يس : 19 .

(5) الرعد : 5 .

إن تأتي آتيك⁽¹⁾ ، والرّف لا يجوز في شيء من ذلك إلا في الشّعر للجزم بالشّروط ورفع الجواب ، فإن كان فعل الشّروط ماضياً جاز ، وجملة الشّروط وجوابه صلة للذي وخبر لأنا .

وكان يونس يرفع بعد الاستفهام ، وردّ عليه بأن الاستفهام في هذا كغيره كما يقع الشّروط بعده ، فلا يكون ما حكى عنه من قوله : **إِنَّ تَأْتِي آتِيكَ⁽²⁾ إِلَّا فِي الشّعر** وإن كان الكلام استفهاماً .

والكوفيون يجيزون الوجهين مع الاستفهام ، الرّف والجزم ، وشاهده في الآية⁽³⁾ وقوع الشّروط والجزاء بعد الهمزة .

باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله :

يقال : ألغيت الكلمة : أسقطتها ، واللغو : الباطل ، كما قال الشّاعر :

*** كَمَا أَلغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُورَا * أي لم تأخذه وأبطلته**

إذا اجتمع القسم والشّروط والابتداء كان الجواب للسّابق منها ، ويجوز في الشّعر وغيره ، أنشد الفرّاء :

حَلَفْتُ لَهُ أَنْ يُدَلِّجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ يُوتِي سَائِرِ
قال : وكذلك قوله :

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقاً أَصُمُّ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
وقوله : أنا والله إن تأتي لا آتاك⁽⁴⁾ ، يجوز فيه الجزم على أن يكون الشّروط وجوابه خبر أنا والقسم ملغى ، ويجوز رفع لا آتيك على جواب القسم وجوابه خبر

(1) انظر الكتاب 1 : 444 : 10 .

(2) انظر الكتاب 11 - 13 .

(3) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ فَأِنْ مَتَّ فِهِمُ الخَالِدُونَ ﴾ الأنبياء : 34 .

(4) انظر الكتاب 1 : 444 : 19 .

أنا والشَّروط ملغى ، وأحسن منه أن تجعل « أتيتني » في موضع تأتيني بحذف الجواب ، كما تقدّم .

وقوله : ألا ترى أنك لا تقول : لئن أتيتني لا آتيك⁽¹⁾ ، يريد في السّعة ، ويجوز في الشعر معاملة الآخر وقد أنشدت عليه .

وقوله : ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ذلك⁽²⁾ ، يريد لمكان الجزم في الأوّل ، والثاني مرفوع إلا في الشعر ، فإن وضعت الماضي في موضع « تأتني » حسن .

وقوله : وهو معنى لا آتيك⁽³⁾ ، يريد أنه تحذف « لا » الوصلة كقوله تعالى : ﴿ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾⁽⁴⁾ ، ولا يجوز أن يكون إيجاباً إلاّ باللّام والتّون ، نحو : لا آتيتك ، وقد بيّنه بقوله : وإن أردت أن الإتيان يكون فهو غير جائز⁽⁵⁾ ، وقول الفرزدق :

وَأَنْتُمْ لَهَذَا النَّاسِ كَالْقِبْلَةِ الَّتِي بَهَا إِنْ يَضِلَّ النَّاسُ تَهْدِي ضَلَالَهَا
أدخل البيت في الباب لرواية من روى * إن يضل * بكسر الهمزة (والرواية) الحسنة « أن » بالفتح ، و« أن » : مفعول من أجله ، * وتهدي ضلالها * صلة للتي كأنه : وأنتم للناس كالقبلة التي بها يُهدى ضلال (الناس) أي يهدي بكم الضلال ، وأضاف الضلال إلى ضمير القبلة من حيث كان لا يزال بها ، وقدم * أن يضل * لأنّ الهدى إنما يكون عنها .

(تقول) : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وأفرد هذا على لفظ الناس وقال

(1) انظر الكتاب : 21 ، وفيه : « ألا ترى أنك تقول لئن أتيتني لا أفعل ذاك » .

(2) انظر الكتاب : 22 .

(3) انظر الكتاب : 445 : 1 .

(4) يوسف : 85 .

(5) انظر الكتاب : 1 : 445 .

الأعلم : ردّ الضمير المضاف إليه الضلال إلى الناس (أي إلى) الجماعة وهو فاسد ، لأنه لا يكون ذلك إلا في جموع التكسير ، كقوله : ﴿ قالت الأعراب ﴾⁽¹⁾ وقالت الأنصار ، ولا يقال : قالت الناس (ولا الناس) قالت ، كما قالوا :

وَقَالَ اللَّهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا هُمُ الْأَنْصَارُ عُرَضَتْهَا اللَّقَاءُ
 * بها * تبيين ، وجعل الفعل للضلال على (الإضافة) . وأما قول
 العدليل بن الفرخ :

لَعَمْرِي لَيْزِنُ رُمْتَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ لَعَمْرُو عَلَى عَوْفٍ وَكَغَبٌ عَلَى سَعْدِ
 وَضَيِّعَتٌ عَمْرًا وَالرَّبَابَ وَدَارِمًا وَعَمْرُو بِنِ أَدُّ كَيْفَ أَضِيرُ عَنْ أَدُّ ؟

فإنه حذف للطول جواب القسم ، وإن دخل الاستفهام في جوابها لزمته الفاء وتقدم عليهما الألف ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾⁽²⁾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾⁽³⁾ « مَنْ » في الآية - والله أعلم - شرط أو موصولة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾⁽⁴⁾ ، فعلى قول محذوف بالفاء كأنه فيقال لهم : أكفرتم .

باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

يعني بالجزمين الشرط والجواب ، ذكر أنه يقع بينهما مرفوعاً كلّ فعل يصلح أن يكون حالاً ، وإن لم يصلح فيه الحال لم يقع فيه ، ويجوز أن يكون بالواو نحو :

(1) الحجرات : 14 .

(2) الجاثية : 31 .

(3) الفرقان : 43 .

(4) آل عمران : 106 .

متى تأته وتمشي ، وتكون الواو للحال ، وذكر أنه يقع الفعل بينهما مجزوماً على بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وذكر أنه يقع بينها الفعل بحرف العطف مجزوماً على التشريك بينه وبين الأول منصوباً على الجواب بعد الفاء والواو وهو ضعيف ؛ لأنّ معناه قريب من معنى العطف ، نحو : إن تأتي فتحسن أقصدك ، على معنى إن تأتي محسناً ، وذكر في الباب الجزم على العطف على الجواب ، والرفع على القطع وعلى الحال فيما يصلح فيه الحال والنصب على الحمل على الجواب ، وهو أضعف من النصب مع التقديم لما ذكر آخر الباب ، ومسائل الباب كلّها في غاية البيان ، وقول زهير :

وَمَنْ لَا يَزَلُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ
شاهده الفصل بين المجزومين بخبر زال ، وجزم « يغنها » بالحمل على « يزل » ولو رفع « يغنها » في الكلام لكان معطوفاً على خبر لا يزل ، أي من لا يزل لا يغنيها ، ولا فرق بين الخبر والحال في وقوعها بين المجزومين . وقول الحطيئة :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدِ
شاهده رفع « تعشو » ، وهي في موضع الحال من فاعل « تأتي » ، أي تأته عاشياً ، أي قاصداً ناره بليل ، قال ابن قتيبة : ثم سمي كلُّ قاصد عاشياً ولما أنشد الحطيئة عمر بن الخطاب البيت ، قال كذبت . تلك نار موسى عليه السلام ، والموقد المدوح هو بغيض بن شماس السعدي وقبله :

كَسُوبٌ وَمِثْلَافٌ إِذَا مَا سَأَلْتَهُ تَهَلَّلَ وَاهْتَزَّ اهْتِزَّازَ الْمُهَنْدِ
* وخير موقد * فاعل بالجرور قبله ، لأنّه في موضع الصفة لنار .

وقول الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجَا

وقول الآخر :

إِنْ يَخْلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِي (م) مَنْ كَانَتْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

وقوله : أنشدنيهما الأصمعي⁽¹⁾ ، الأظهر منه أن يريد * متى تأتينا * والذي بعده ، والشاهد في الأول والثاني وقد بينه غاية البيان ، والإمام : الإتيان والزياره ويصلح في * تأججاً * أن يكون مضارعاً وحذفت إحدى تاءيه والألف بدل من التثنية الخفيفة الداخلة ضرورة ، لأنه موجب ، ويجوز أن يكون ماضياً ويكون الألف ضمير النار (والحطب) وغلب المذكر ، ويجوز أن يرده على النار وذكر مع التأخير ضرورة : والألف للقافية ، و* لا يحفلوا * : لا يبالوا .

والشعر (المرجل) : المشوط الملين بالدهن ، والبدل فيه من * لا يحفلوا *

بجملته .

وقوله : إلا أن تجيزه على ما جاز عليه في تسألنا⁽²⁾ ، يريد على بدل الغلط ، ولم يُجز هنا جوابين كما أجاز في الابتداء خبرين ؛ لأنه في الأسماء يحمل على المعنى فلو صح في الفعل لجاز ، وقد حمل عليه الفراء * ومهما يكتم الله يعلم *

وليس هذا كالخبرين للمبتدأ ، لأن الخبرين لشيء واحد فيقدران باسم واحد فينزلان منزلته ، كقولهم حلو حامض ، لأن تأويله مز .

وقوله : ولا يجوز في ذا الفعل الرفع⁽³⁾ ، هذا كما ذكر في الفاء و« أو » و« ثم » ، وأما الواو فيجوز بعدها الرفع على الحال ، كما ذكرنا بتقدير (وأنت تسألني أو في هذه الحال ، ويجوز النصب معها مع الفاء وقد بيناه ، ومن نصب « فتحدثني » حمل على المعنى كأنه الفاء وقد بيناه ، ومن نصب « فتحدثني » حمل

(1) انظر الكتاب 1 : 446 : 3 .

(2) انظر الكتاب 1 : 446 : 14 .

(3) انظر الكتاب 1 : 446 : 17 .

على المعنى كأنه إن تأتني محدثاً ، وتقدير الكلام في العطف إن يكن إتيان فحديث
 يكن كذا ، وهذا تمثيل لا ينطق به كما تقدم ، لأن المعنى على غير ذلك والجزم
 أحسن لقرب المعنيين فَحَمَلُهُ على الفعل أولى كما ذكر ، أما تقديره متى تأته وعاشياً
 فمحال كما ذكر ، وإن كان الفعل مع الواو حالاً لم يقدر إلا جملة ، أي وأنت
 تعشو ، كما ذكرنا . وقول ابن زهير :

وَمَنْ لَا يَقْدَمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلَقِ
 شاهده على النصب قبل الجواب وهو هنا حسن لمكان لا ، أي من
 لا يقدمها مثبتاً لها تزلق ، قال الأستاذ أبو بكر : النصب هنا أحسن منه فيما
 تقدم ؛ لمخالفة الأول الثاني ، ولا يكون إلا على الوجه الذي ذكر لقوله * تزلق *
 ألا ترى أنه أثبت تقديمها مطمئة ، ويعني إثباتها وهو مثل لمن لم يتأهب للأمر قبل
 وقوعه .

وأجاز الأستاذ أبو بكر في قوله : إن تأتني فأحدثك⁽¹⁾ النصب من غير
 جواب ، وهو الذي منع سيبويه ، قال : قد يجوز النصب في الشعر ويكتفى حملاً
 على المعنى إذا كان واجباً في معنى الحديث ، يريد أنه من حيث يتقدر بالشرط وهو
 واجب بوقوع الأول يراعى المعنى فيجعل كالمقطع ولا يلتفت فيه إلى تقدير
 الاتصال بالعطف ، لأنه تمثيل لا يُنطَقُ به لما ذكر وهو جائز على هذا التأويل
 ولا يكون إلا في الفاء ، ويكون معنى الكلام إن يكن إتيان يكن حديث ، لأنك
 لو أخرجت الفاء لجزمت فروعى ذلك .

وقوله : إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو⁽²⁾ ، وهو والله أعلم على حد بيت
 الأعشى الآتي بعد :

(1) انظر الكتاب : 1 : 447 : 10 .

(2) انظر الكتاب : 1 : 447 : 21 .

وقوله : فالرّفْع ههنا الوجه إن لم يكن محمولاً على أن⁽¹⁾ ، ووقع هنا على إن وعلى أن والمعنى واحد ، أي إن تحمل « أستقبلك » على لن ومنصوبها الذي هو الجواب رفعت وإن لم تحمل « أستقبلك » أيضاً على أن أي على جواب إن الذي هو لن أوديك رفعت ، ويبيّن في هذا الموضع الأحسن من وقوع الفعلين في الشّرط والجزاء فقال : الجزم فيه أحسن ولا يكون الجزم إلا في مستقبل ثمّ بعدهما الماضيان ثمّ الماضي والمستقبل ثمّ المستقبل والماضي ، قال الأستاذ أبو بكر : و« لم أفعل » مع « أفعل » أحسن من « فعلت » مع « أفعل » ؛ لأنّ لفظ لم أفعل مجزوم وإن كان ماضي المعنى فقد وافقه في اللفظ ، وهو حسن ولم يراعه سيبويه .

وقد بيّن ضعف النصب بعد الجواب غاية البيان وشبّهه بقوله :

* وَالْحَقَّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا *

وفضّله عليه لأنّ المتكلم (أوجب) الجواب على نفسه فلا يدري أيقع الشّرط أو لا يقع ، لكنّه لا يقع حتّى يقع الأوّل فبوقوعه يقع فأشبهه غير الواجب . ولا يقع (الثاني) أبداً إلّا لوقوع الأوّل فلذلك جاز النصب ، وكان أحسن من النّصب في الواجب ، وصدر البيت :

* سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ * وَالْحَقَّ

وقوله : أفعل إن شاء الله⁽²⁾ ، جزاء ، فإن فعل فقد شاء الله ، وإن لم يفعل لم يشأ . وقول الأعشى :

* وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَمْ يَزَلْ يَرَى * (البيتين)

شاهده فيها نصب * تدفن * بعد الواو بالحمل على الجواب والرّفْع فيه رواية على القطع ولو أمكن الجزم لجاز ، وكان قد تغرّب (عن) قومه فجرت عليه

(1) انظر الكتاب 1 : 448 : 11 .

(2) انظر الكتاب : 24 .

ظَلَامَةٌ فَقَالَ الْآيَاتِ ، * وَمَسْحَبًا * مِنْ سَحْبَتِهِ ، وَكَبْكَبَ : جَبَلَ ، وَجَعَلَ النَّارَ فِيهِ لِكثْرَةِ شَهْرَتِهَا فِيهِ .

باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

العرض والتخصيض متقاربان في المعنى ، وحكهما واحداً ، والعرب إذا أدخلت في هذه الأشياء التي ذكر معنى الشرط جزمت الجواب لأنها جازت على امثال المأمور به [أو] المنهي عنه ، وعلى وقوع التمني والمستفهم عنه ، والقرينة التي أفهمت منها هذه المعاني الجواب المجزوم والنصب بالفاء وكل ما ينجزم بعدم الفاء ينتصب بالفاء ، وليس كل ما ينتصب بالفاء ينجزم بعدمها فمما ينتصب فيه ولا ينجزم الجحد وقد نصر عليه في الباب وكذلك كثير من مسائل النهي ، نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك ولا يجوز فيه الجزم كما ذكر بعد ، وكذلك الآية الكريمة ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾⁽¹⁾ .

والجزم في هذا الباب للجوابات الكلام الذي دخله معنى الشرط لأنه في معنى إن تأتي أنك ، والعامل في جواب الشرط الصريح حرف الشرط ومجزومه ، فكذلك ما ناب منابه وتضمن معناه .

وليس الشرط مقدراً بعد هذه الصدور كما قدر الفارسي بل على ما زعم سيويه لأنها نابت مناب حرف الشرط ومعموله فعملت عملها ، وأما الجزم في قوله : لا تفعل يكن خيراً لك⁽²⁾ فحسن ؛ لأن التقدير إلا تفعل يكن خيراً لك ، ومن لا يقدر « لا » فقد أخطأ ، لأنه إذا حذف « لا » فقد سوى بين الأمر والنهي والتبسا وفسد المعنى ، وهو من كلام العرب ، ولذلك لم يجز لا تدن من الأسد فيأكلك ، لتقديرها « لا » المذكورة في النهي ، فهذا دليل على إبقاء « لا »

(1) طه : 61 .

(2) انظر الكتاب 1 : 449 : 4 .

في التقدير .

ويجوز النَّصْب في المسألتين ، وهما لا تفعل فيكون خيراً لك ، ولا تدن من الأسد فيأكلك ، أمّا الأولى فجازت لتقدير الشَّرط ومعناه ، ولا يراعى العطف لفساد المعنى لو قلت : لا تفعل فإن يكون لم يجز ، لأنّ ظهور أن يحقّق العطف ويبرزه للوجود كما لم يَجُزْ ما تأتينا فإن تحدثنا لأنّه يطلب بعطف صريح ويفسد فيه معنى النصب بالفاء ، ألا ترى أنّ المعنى : ما تأتينا محدثاً ، ومعنى العطف : ما يكون منك إتيان وحديث ، فكذلك هذا يجوز النَّصْب فيه ، على معنى الشَّرط ، وإن لم يتصرّح العطف وأمّا النَّصْب في لا تدن من الأسد فيأكلك ، فعلى تقدير العطف ، أي لا يكن منك دنوّ فأكل ، والمعنى حسن ولا يجوز الشَّرط . و« لا » في قوله : ألا تأتيني أحدثك⁽¹⁾ - زائدة ، والتقدير : أتأتيني أحدثك ، ولا يريد إلّا تأتيني أحدثك ، لفساد المعنى ، وقد نصّ على أنّه استفهام .

وقوله : لو نزلت عندنا ، يجوز في « لو » التَّحْضِيض والتَّمْنِي ولا جواب لها هنا إلّا كما كان جواب التَّمْنِي والتَّحْضِيض بالنَّصْب والجزم ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾⁽²⁾ ، وهذه تَمَنُّ ، وأنشد الأستاذ على التَّحْضِيض وهو اختياره :

لَوْ كُنْتُ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتُ رُؤْيَتَنَا أَوْ جِئْتَنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ
قال : فجزم على جواب التَّحْضِيض ، أنشده الفراء ، وأنشد الكوفيون في
لو :

فَلَوْ بُشِ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ

(1) انظر الكتاب 1 : 449 : 5 .

(2) الشعراء : 102 .

وقوله : ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (1) الآية .

اختلف الناس في تأويل الجزم في « يغفر » علام انجزم ؟ فروي عن الفراء أنه انتصب على جواب « هَلْ أَدُلُّكُمْ » (2) وَخَطُّى فِيهِ ، لأنه ليس بالدلالة تجب المغفرة ، وإنما قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جواب ل ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ وهو أمر بلفظ الخبر .

وفي قراءة عبد الله : « ءامنوا بالله » فهذا يقوي هذا التأويل . قال الفارسي : فيكون « يغفر لكم » جواباً لقوله : ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ فيصير كأنه قال : آمنوا يغفر لكم ، فقد وافق قول الفراء (وقول) سيبويه في ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ أنه أمر على لفظ الخبر ، قال المفسر : وهذه دعوى على سيبويه ، لم يشر سيبويه في الآية إلى شيء من (ذلك) بل أدخل الآية على الجزم على الجواب .

والظاهر من كلامه الذي يشبهه أن يكون ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ في موضع التفسير للتجارة، ويكون التقدير هل أدلكم على إيمان بالله وجهاد في سبيله تفعلونهما يغفر لكم ، لأن دلالتهم على ذلك فائدتها العمل بها كأنه إن دللتم ففعلتم فيغفر لكم ولا يحتاج إلى أمر بلفظ الخبر ، ومن قرأ آمنوا كان الجواب له ، وإن أريد بالاستفهام التقرير لم يكن له جواب لأن الكلام واجب .

وقول جابر بن حنى :

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكُ وَتَنْقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ

شاهده فيه الجزم على جواب الاستفهام ، وهو قوله : وما جاء أيضاً منجزاً على جواب الاستفهام والمعنى عليه لأنه في معنى إن لم تفعلوا لم يفعل ، وإنما كان هذا المعنى ، لأن الدماء قد وقعت بينهم ولذلك لم يجز فيه التحضيض لأنه كان

(1) الصف : 11 .

(2) الصف : 10 .

يَصِيرُ المعنى إن تفعلوا ، وقد وقع الفعل ، وكانوا قد قُتِلَ منهم وقتلوا هم من قاتليهم فقال شاعرهم : إن لم تنته عنا ملوك في القتل لم يذهب الدّم بالدم ، أي لم يف ما قتلنا منهم بما قتلوا منا ، فإن انتهت باء الدّم بالدم ، والبؤء : القوؤد « وتبوء بإثمِي »⁽¹⁾ : ترجع بإثمِي ، ولا تقدر هنا إلا التّفي ، فتقول ألا تنته عنا ملوك لم تنته عن قتلهم فأدخل الهمزة في البيت * لا تنتهي * وهو نفي ، وجزم * لا يبوء * على جواب الاستفهام ، وسكّن الجزم وحذف وحرك الساكنين ، وفيه زحاف لأنّه فعولن مفاعل ، وبعضهم يرويه * لا يبوء الدّم * على الأصل وهو شاذ والزحاف أحسن ، وحمله الأعلم على الأمر وقدره لنتته عنا ملوك لا يبوء أي إن انتهت عنا ولم تقتل منا لم يبوء الدّم بالدم ، وهذا قلب المعنى⁽²⁾ .

وقد نصّ سيبويه على أنّ الجزم على جواب الاستفهام وسكّن للجزم وحرك للساكنين ثم حذف « لا » في التقدير ، وأفسد الأعلم اللفظ والمعنى .

وقول جرير * متى أنام لا يُورّقني الكريّ ؟ * وبعده * ليلاً ولا أسمع أجراس المطي * يروى بالسكون المحض في القاف ، ويروى باختلاس الحركة وإشمام القاف الرفع بعد السكون فمن سكن جزم من غير إشمام وجزم على جواب الاستفهام ، والتقدير : متى أنام في غير السفر لا يُورّقني الكري ، لأنّه كان صاحب سفر ، فمتى نام أيقظه المكاربي فلم يعد نومه نوماً ، فسأل عن وقت إن نام فيه لم يُورّق : أيكون أو لا يكون ؟ وحمله على هذا ولم يحمله على السكون للتخفيف في مثل ، اشتر لنا سويقاً ، لأنّه لو رفع القاف لاجتمع فيه مثال فعل فتركه ولم يوجه الرواية عليه وإن كان كالمتصل فحمل على وجه حسن بديع المعنى ، والذي أشم ذهب إلى ذلك فسكن لمثال فعل وهو رِقْنِي ، وأبقي الإشمام ؛ إعلماً بأنّه مرفوع ، وحسن له السكون كون الضمير متصلاً فصار

(1) المائة : 29 .

(2) انظر حاشية الكتاب 1 : 450 : 13 ، 14 .

بمنزلة ﴿يَتَقَه﴾⁽¹⁾ و«يَلْدَه»⁽²⁾ ، فكأنه في كلمة فإذا كان «يُورَقني» في موضع رفع كان في موضع الحال ، أي متى أنام غير مؤرَّق ؟ وهما معنيان حسنان .

ولو رفع لا نكسر البيت ، و* الكريّ * : المكاري ، وذكر الجزم في ابني آتك على ما تقدم ، وأجاز الرفع على القطع على خير ابتداء مضمّر ويجوز على الحال ، أي ابني في هذه الحال ولم يقصد إليه ، وقد ذكر الحال في المسائل بعد ، ولا فرق بينهما .

وقول الأخطل :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ ارْضُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي لِمِقْدَارٍ

شاهده رفع * نزاوها * على خير ابتداء مضمّر على القطع ، أي اثبتوا نحن نعالجها ولا يمتنع الحال ، وإن كان القطع فيها أظهر ، ولو كان موضع يجزم فيه لجاز الجزم (على) الجواب ، يقول : أرسلوا طالباً لهم خمراً فظفر بها فقال لهم : اثبتوا في مكانكم ونعالج شرابها والخديعة فيها والافتراس ثم قال : [الموت] لا بدّ منه فلنبادره بإنفاق المال وإكمال اللذة .

وقول الأنصاري قال ثعلب : هو عمرو بن الإطنابة وأنشده أبو عبيدة في حرب الأوس والخزرج لعمرو بن امرئ القيس يجيب مالك بن العجلان الخزرجي فقال :

يَا مَالُ وَالسَّيِّدُ الْمُعَمُّ قَدْ يُنْطِرُهُ بَعْضُ رَأْيِهِ السَّرِفُ
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ
لَا يُرْفَعُ الْعَبْدُ فَوْقَ قِيَمَتِهِ وَالْحَقُّ يُوءَتِي بِهِ وَيُعْتَرِفُ
خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلِّ ذِي فَحْرِ يَا مَالُ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا

(1) النور : 52 .

(2) يعني « يلدّه » من البيت :

عجبت لمولود وليس له أب وذوي ولد لم يولد له أبوان

وقد ذكره كاملاً في الجزء الرابع ص 237 ، وانظر الكتاب 2 : 258 : 16 .

تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا فَالْحَقُّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تُكْفُوا

وهي قصيدة استشهد سيبويه بالعجز والصدر من البيتين من حيث كان فيهما الشاهد وهو رفع « تؤتون » على القطع من الأمر والجزم صالح من جهة المعنى لو أمكن في الشعر ، و « الحق » منصوب بفعل يفسره « قفوا » ، أي الزموا الحق قفوا عنده ، لأن * قفوا * قد تعدى إلى ضميره بواسطة الظرف و * معترفاً * بكسر الراء وفتحها حال من * الوفاء * و * بالحق * متعلق به * ، وبه صلحت الحال للوفاء ، ومن فتح الراء جعل افتعل كفعل أي معروفاً ، وتجاوز الحال في * تؤتون * والقطع أحسن .

وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ آسَىٰ أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعاً أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا

شاهده رفع * نعيش * على القطع أو على خير كان بعد خبر ويجوز فيه الحال ، والخبر في الجارّ والمجرور والجزم صالح في المعنى على جواب * كونوا * .

ويريد بقوله : فهو قبيح إن جزمت⁽¹⁾ ، يريد لا يجوز وقد تقدّم لم ذلك والفاء في قوله : فإنه يأكلك⁽²⁾ ، للعطف لا للجزاء ، ولا يجوز الرفع فيه على الحال كما جاز في * نعيش * فإذا دخلت الفاء نصبت على تأويل العطف كما تقدّم لا على تقدير الشرط ، ويجوز الجزم على الحمل على « لا تدن » ، أي لا تدن فلا يأكلك ، عطف جملة على جملة .

وقوله : والجزاء هنا محال⁽³⁾ ، نصّ بنفي الجزم من الجحد ، وقوله : وإنا قبح الجزم في هذا⁽⁴⁾ ، يشير إلى الجزم في « يأكلك » . وقوله : وإن أدخلت الفاء⁽⁵⁾ ،

(1) انظر الكتاب 1 : 451 : 4 .

(2) المرجع نفسه 1 : 451 : 6 .

(3) المرجع نفسه 1 : 451 : 7 وفيه « وههنا » عوض « هنا » .

(4) المرجع نفسه 1 : 451 : 8 .

(*) المرجع نفسه 1 : 451 : 6 وفيه « وإن » عوض « إذا » .

يريد الفاء التي تنصب ما بعدها ، لا فاء العطف التي يرتفع ما بعدها .

وقوله : لا تذهب به تغلب عليه^(**) نصّ برفع لا تدن من الأسد فيأكلك
والحال في هذه المسائل التي ذكر بعدها أحسن منها فيما تقدّم ، ولذلك ذكرها هنا
وسكت عنها هنالك .

وأما قوله : « ذَرُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا
بل : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾⁽¹⁾ و ﴿ ذَرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾⁽²⁾ ،
والجزم في ﴿ لَا تَخَافْ ذَرَاكَ وَلَا تَخْشَى ﴾⁽³⁾ حسن ، والمسائل إلى البيت بيّنة .
وقول الأخطل :

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ
شاهدة رفع « تعمرونهما » على القطع ، أي أنتم تعمرونها أو على الحال ،
ولا فرق بين الحال في البيت والحال في المسائل التي لم يذكر فيها الحال ، والحرة :
أرض ذات حجارة سود ، وثناها بحرة أخرى تليها ، والجزم صالح في غير الشعر .
وقوله : مره يحفرها⁽⁴⁾ ، انجزم على جواب الأمر ، والمعنى مره بالحفر يحفر ،
والجارّ والمجرور لـ « مر » محذوف ، كما تقول : مره بالقيام يقيم ، فحذف .

وقوله : قل له يقل ذاك⁽¹⁾ و ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾⁽⁶⁾
والمعنى قل له يقل ، وقل لهم أقيموا يقيموا ، ولا فرق بينه وبين قوله : يحفرها ،
لأنه حذف مجرور الأمر كما حذف هنا مفعول القول ، وهذا لا خلاف فيه بين

(1) الأنعام : 110 .

(2) الأنعام : 91 .

(3) طه : 77 .

(4) انظر الكتاب 1 : 451 : 19 .

(5) انظر الكتاب 1 : 451 : 19 .

(6) إبراهيم : 31 .

(**) انظر الكتاب 1 : 451 : 9 .

الأمة لأنّ القول لا معنى له دون معموله ، فلم يتمّ « قل » هنا إلا بـ « قل » الثانية كما تقول : قل له يخرج ، وقل له يأكل ، والمعنى : قل له اخرج يخرج ، وقل له كل يأكل فحذف مفعول القول ؛ لدلالة الجواب عليه ، لأنه من لفظه والجزم على جواب الملفوظ به لا محالة وذكر المبرّد في فرخ الجرمي أنّ الفعل المجزوم هنا على الجواب أمر مبنيّ ، أي قل لهم أقيموا ، ووقع المستقبل موقعه فبني وهو قول مرغوب عنه ولا ضرورة تحوج إلى خروجه عن أصله وبنائه وقوله : وقد جاء رفعه على مره أن يحفرها يريد قالوا مره يحفرها بالرفع وفي كلّ ما يصلح فيه ذلك من المسائل ، فحذفت أن ورفع الفعل على ذلك المعنى الذي هو مره أن يحفرها ، كقوله : تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيّ لَا أَنْ تَرَاهُ⁽¹⁾ فكأنّه أوقع الفعل موقع اسم فاعل ، وأوقع موقع المصدر المقدّر بأن والفعل فلما حذفت « أن » رفع الفعل وإثما احتيج إلى تقدير اسم الفاعل ولم يقل الفعل في موقع المصدر لأنّ الفعل لا يقع موقع المصدر فجعلوا اسم الفاعل واسطة بينهما بالتخيّل وهذا بمنزلة عسى زيد يفعل ، في الوجه الذي ذكر هنا وقد تقدّم الوجه الآخر الذي هو التشبيه بكأن فاللفظ / من غير لام ، قال الله تعالى : ﴿ حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾⁽²⁾ « وَ » ﴿ حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ ﴾⁽³⁾ ، وقد ذكر في الباب أنّها تكون للاستقبال من غير قسم ، وسيأتي إن شاء الله ، وربّما وقع الماضي هنا موقع

(1) انظر مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1 : 129 ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ، لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق نظيف محرّم خواجه . مطبعة كلية الآداب (استانبول - 1398هـ / 1978م) : 181 .

(2) الزخرف : 1 ، 2 ، 3 .

(3) الدخان : 1 ، 2 ، 3 .

(***) يلاحظ أنّه بدءاً بهذه الصفحة وانتهاء بالصفحة الثمانين بعد المائة يتبع الكلام باب « الأفعال » في القسم وهو في صفحة 194 ، أي ينبغي إثبات الصفحات من 170 - 180 بعد 195 ؛ ليستقيم الكلام ، ولم أرد تنفيذه محافظة على وضعه وهو واضح من خلال تخرّج نصوص سيبويه .

المستقبل ، كقوله في الباب : والله لا فعلت (*) ، يريد لا أفعل ، فإن كان الجواب مستقبلاً منفياً دخلته « لا » ، وربما دخلته « ما » إذا أريد به الحال ، ويجوز حذفها في السّعة ، وهو كثير وعلته التخفيف مع علّة اللبس كما ذكر ، قال الله تعالى : ﴿ تَفْتُو ﴾⁽¹⁾ وقال حسان :

تَا لِلّٰهِ اَسْمَعُ مَا حَيَّتْ بِهَالِكِ اِلَّا بَكَيْتُ عَلَيَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ . وإذا كان حالاً تلقى بالجملة الابتدائية مع « ما » كقولهم : والله ما زيد قائماً بالرفع والتصب .

والقسم الثاني من أفعال القسم التي يراد بها الاستعطاف والسؤال لا التأكيد ، يتلقى بستة أشياء ، الأمر والنهي والاستفهام وألا ولما مخففة وبعضهم يقول : لما مشددة ، وحكى أبو محمد ثابت في الدلائل أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ وَيَبِينَ الشَّفَاعَةَ وَإِنِّي اخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ » ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَنُشِدُكَ اللَّهَ وَالصَّحَابَةَ لَمَّا جَعَلْتَنَا مِنْ أَهْلِ شَفَاعَتِكَ . وقال الفارسي : ليس « أنشدك » عبارة عن الطلب ، ألا ترى إلى قوله : فيه معنى الطلب (**) ، ولم يقل عبارة عن الطلب ، وعرف أن من عرف شيئاً فهو طالب ، وقال : ومعنى « لما » معنى « ألا » ، ومعنى الكلام ما أطلب إلاّ فعلك ، فهو على معنى النفي ، كما قال الفرزدق :

* وَإِنَّمَا * يُدَافِعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

أراد ما يدافع عن أعراضهم إلاّ أنا ومثلي ، فلذلك جاء بأنا مفصلاً ، ولا تستعمل نشدتك وعمرك وقعدك الله إلاّ في الطلب ، وكذلك قعيدك ، وليست مما يؤكد بهنّ الكلام ولذلك دخلن على غير الواجب ولا يمتنع القياس في

(1) يوسف : 85 .

(*) انظر الكتاب 1 : 454 : 11 ، وفيه « والله لفعلت » .

(**) انظر الكتاب 1 : 454 : 3 .

دخول معنى القسم في جميع الأفعال التي ذكر إذا كانت للخطاب في باب الطلب إذا أريد بها ذلك وقد رواه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه قال : بَرَبُّ هَذِهِ الْبَيْتَةِ مَا أَرَدْتُ ؟⁽¹⁾ .

وقال الكمي :

أَجْهًا لَأَقُولُ بَيْنِي لُؤْيِي لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فهذا كله سؤال وطلب في صريح أفعال القسم التي تأتي للتوكيد ، وقد مضى الكلام على الاستعطافات في المنصوبات بأبدع بيان فانظرها هناك ، و« أن » في قوله : أن كان لصالحاً⁽²⁾ ، وهي المخففة من الثقيلة ، وقد بينا غاية البيان في باب الحروف الخمسة⁽³⁾ .

وأشار بقوله : واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين⁽⁴⁾ ، احتاج إلى ذلك من حيث لم يذكر معها مُقَسِّمٌ به في بعض الكلام ، فقال : معناها القسم ذكر معها مقسم به أو لم يذكر ومنها آيت ، وَعَلِمَ اللَّهُ ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ ، ذكرهما في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم ، قال : ومعناها والله لأفعلن⁽⁵⁾ فهذا نصّ بعلم الله وَيَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُمَا قَسَمٌ وليس « يعلم زيد » كذلك ، وقد يحذف الفعل ويبقى المقسم به ويحذف الفعل والمقسم به ويدلّ الجواب على القسم ، قال الله تعالى : ﴿ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ﴾⁽⁶⁾ وهو كثير ، وبيت امرئ القيس بين ، وشاهده فيه دخول اللام على الماضي ، * وحلقة فاجر *

(1) انظر الحديث بتمامه في الموطأ ، للإمام مالك ، محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الشعب : 340 - 341 .

(2) انظر الكتاب 1 : 455 : 7 .

(3) المرجع نفسه 283 : 7 : 8 .

(4) المرجع نفسه 455 : 8 .

(5) المرجع نفسه 2 : 147 : 7 وفيه « والمعنى » عوض « ومعناها » .

(6) الأعراف : 124 .

مصدر مؤكّد لا مشبّه به .

وقوله : لا تدخل على فعل قد وقع⁽¹⁾ ، يريد فعلاً ماضياً ، ومعنى البيت الثاني بين ، وشاهده فيه حذف « لا » مع النفي ، و« لا » الأولى للتأكيد وإعلاماً بأنّ القسم على النفي ، ووقعت « لما » في الكتاب خفيفة وهي بمنزلة « ألا » وهما زائدتان عند الأستاذ أبي بكر ، ولم يمنع ما ذكر الفارسيّ فيها ، « وَفَعَلْتُ » في موضع لتفعلنّ ووقع الماضي هنا على جهة التبدّل بمنزلة غفر الله لك ، وإذا أخبرت عن يمين حلف بها إنسان فإن شئت حملت على المعنى فقلت : أَقْسَمَ ليفعلنّ وإن شئت حكيت اللفظ الذي قال فقلت : / أَقْسَمَ لِأَفْعَلَنَّ ، أي قال : والله لأفعلنّ وكذلك استحلفه ليفعلنّ .

وقوله : « لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ »⁽²⁾ جاء على حكاية ما قيل لهم ، أي قلنا لهم لا تعبدون إلا الله ، ولو كان على المعنى لكان لا يعبدون إلا الله ، وكذلك « لِيَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ »⁽³⁾ على المعنى ولتبيّننه على الحكاية .

وقوله : فَإِنَّمَا يُخْبِرُ بِفَعْلٍ وَقَعِ فِيهِ الْفَاعِلُ⁽⁴⁾ ، يريد فعل الحال ، يقول : ألزمت النون لئلاّ يلتبس بلام أن فتنكّب ذلك في سائر الباب ولزم أن تدخل على الحال والاستقبال للمضارعة وأكثر ذلك الحال ؛ لأنهم في أكثر الكلام إذا أدخلوها على المستقبل ألزموها النون وجعلوها للقسم وسقطت أن ، وقد تقدّم في باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، أنك تقول : هذا ضاربٌ كما ترى فيجيء على معنى يضرب ، وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : هذا ضاربٌ فيجيء على معنى سيضرب⁽⁵⁾ ، فهذا على ما ينبغي من وقوع الصّفة منتظمة للزمانين على

(1) انظر الكتاب 1 : 454 : 11 .

(2) البقرة : 83 . وانظر الكتاب : 455 : 9 .

(3) آل عمران : 187 .

(4) انظر الكتاب : 12 .

(5) المرجع نفسه 1 : 66 : 8 ، 9 ، وفيه « على معنى هذا ضاربٌ » فيجيء على معنى « هذا سيضرب » ، و« يجيء » عوض « على معنى سيضرب » .

حكيمين، كما يكون ذلك في غير الابتداء، إلا أنك إذا أدخلت اللام لم يكن إلا حالاً، كما أنك إذا أدخلت لام الفعل عليه لم يكن إلا مستقبلاً وتلزمه التون في السعة للفرق حين دخلت لام الاسم عليه . وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾⁽¹⁾ الآية ، غرضه فيها الكلام على اللامين : جعل الأولى لام التوطئة كالتي في قولهم : لئن فعلت ، والثانية كالتي في الجواب الذي هو لأفعلن ، وعليه نص كلامه ، وذهب يحيى إلى أنها لام اليمين ويجوز أن تكون مكررة كالتي في قولهم : إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ : عجل بها ثم عاودها في محلها ، وكذلك ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ ﴾⁽²⁾ اللام الأولى معرفة بأنّ الموضوع للقسم ثم جاء بلام الجواب وهو كثير في القرآن وفي الكلام ، ونذكر هنا في الآية رسماً يعلم منه إعرابها ومعناها إن شاء الله ، قلت : قرأها أبي وابن مسعود : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾⁽³⁾ وقرأها حمزة⁽³⁾ ﴿ لِمَا آتَيْتُكُمْ ﴾ بكسر اللام والتوحيد ، وقرأ سعيد بن جبير : « لَمَّا » بالتشديد وفتح اللام ، أخذ الميثاق : هو الاستحلاف وإضافته إلى النبيين فيه أقوال : أحدها أن يكون على ظاهره وفيه بعد ، لأنّ الأنبياء لم يكن منهم أحد في زمن النبي فيؤخذ منه الميثاق في نصرته والثاني أن يكون الميثاق مضافاً إليهم على جهة الفاعلية ، كقوله : ميثاق الله ، وعهد الله كأنه قال وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أمّتهم والثالث أن يكون على حذف مضاف أي ميثاق أبناء الأنبياء وهم بنو إسرائيل والرابع أن يراد بالنبيين أهل الكتاب ، جاء اللفظ على جهة التهكم بهم بقولهم : نحن أولى بالنبوة من محمد ؛ لأننا أهل الكتاب ومنا كان النبيون ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾⁽⁴⁾ ويؤيد هذا القول قراءة أبي وابن

(1) آل عمران : 81 .

(2) الأعراف : 18 ، وانظر الجزء الأول من « معاني القرآن » للفراء : 225 .

(3) آل عمران : 81 .

(4) الدخان : 49 .

مسعود ، وأما « ما » ، فتحتمل أن تكون الشرطية والموصولة ، فإن كانت الشرطية فهي مفعولة « بآتيناكم » ، و « آتيناكم » في موضع جزم بها ، وإذا كانت الموصولة فهي مبتدأة والعائد على « ما » محذوف أي آتيناكموه ، وعطف على فعل الشرط ، والصلة جملة أخرى بثم ، لأنها متأخرة عنها بالزمان المتطاول ولا بدّ فيها من ضمير يربطها بالجملة الأولى إذا كانت صلة أو « بما » إذا كانت شرطاً والذي يقوم مقام الضمير قوله تعالى : ﴿ لِمَا مَعَكُمْ ﴾⁽¹⁾ ، لأنّ الذي معهم هو الذي أوتوا الكتاب والحكمة وهو ظاهر في موضع مضمّر كأنه ثم جاءكم رسول مصدّق به فليس فيه أكثر من وقوع ظاهر في موقع مضمّر ، لدلالة المعنى فصار كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾⁽²⁾ ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾⁽³⁾ ، ومثله كثير في الحمل على المعنى ، أما اللام الأولى فموظفة للقسم ، كقولهم : لكن زرتني لأحسننّ إليك ، و ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾⁽⁴⁾ إلا أن هذه اللام تدخل على حرف الشرط ولا تدخل على أسماء الشرط إلا إذا كانت مبتدآت و « ما » هنا مفعولة بالفعل المشروط واللام الثانية لام الجواب ، والضمير في « به » راجع « لما » والذي في تنصرتّه راجع إلى الرسول وقيل يرجعان إلى الرسول والأول أظهر لفظاً ومعنى ، أي أخذنا الميثاق عليكم لتؤمننّ بالذي آتيناكم ولتنصرنّ الرسول ، ومعنى مصدّق لما معكم : موافق له غير مخالف والوجه في « ما » أن تكون موصولة وإذا اجتمع القسم والابتداء فالمعاملة مع المتقدّم في السّعة ومن كسر اللام جعلها لام السبب والعلة واللام الأخيرة على ما كانت عليه وعطف بثم صلة على صلة ، و « ما » مصدرية أو بتقدير الذي

(1) آل عمران : 81 .

(2) الأعراف : 42 .

(3) الكهف : 30 .

(4) الأعراف : 18 .

ويحتاج إلى ضمير ، والأول لا يحتاج إليه أي لإتياني إياكم بعض الكتاب والحكمة ، ثم لمجيء رسول مصدق به وهو الذي آتيناكم ، كما تقدّم وقدم السبب لعود الضميرين على مرجوعهما والمعنى أخذ الله ميثاقكم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه ، لأجل أنني آتيتكم بعض الكتاب والحكمة وأن الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به موافق لكم غير مخالف ، وأما من شدد الميم فإنه جعلها حرف وجوب وقدمها على جواب القسم ، لإعادة الضميرين على مذكورين وحذف جوابها ، تقديره والله أعلم لما كان كذا وجب عليكم الإيمان به ونصرته ، و« من كتاب وحكمة » مفعول بآتيتكم ، ومن : زائدة في هاتين القراءتين للتبويض وهي في الأولى زائدة وقيل يجوز أن يكون الأصل لمّا: دخلت « من » على « ما » وأدغمت النون في الميم ، فاجتمع ثلاث ميّات ، فحذفت الأولى وهو قول ضعيف لا دليل عليه ، واللام : لام التوطئة ومن : بمنزلة اللام في قراءة حمزة للعلّة ومعناها واحد « وما » في هذه القراءة بمنزلتها في قراءة حمزة والله أعلم بما أراد ، وقول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

شاهده في دخول « أن » أو لا كاللام الأولى والثانية لجواب القسم وتنوب مناب جواب « لو » ، وقد تقدّم في الجزء حكم هذا النوع ، يقول : لو التقينا في الحرب لأوقعنا بكم فصار نهاركم ليلاً ، لشدة الأمر فيه عليكم ، ووقع في الشريعة بعد قوله : ولا م للجواب⁽¹⁾ ولا م الجواب هي التي يعتمد عليها القسم⁽²⁾ وإنما احتاج إلى تقدير ليظلمن ، لأنه مستقبل في المعنى من حيث كان جزاء ، وقوله : والله لا فعلت ذلك أبداً⁽³⁾ نصّ بوقوع الماضي موقع المستقبل وليس بشرط ، وقد منعه في أبواب أن بعد : لقلته في غير الشرط وليس منعه له (بجزم) بل كدخول الوصل

(1) انظر الكتاب 1 : 455 : 20 . وانظر حاشية الكتاب من الصفحة ذاتها .

(2) وانظر 1 : 456 .

(3) نفس المرجع والصفحة : 5 .

هنا للمضارعة ودخلت ما على المستقبل في قوله : لئن زرته ما يقبل منك ، وبابها الماضي أو الحال كما تقدّم وقال أبو العباس المبرد : وتقول : والله لا أضربك ووالله ما أكرمك ، ولا يحتاج إلى التّون ، لأنّ « ما » تدلّ على الحال كما تدلّ « أن » وتدلّ على ما لم يقع كدلالة التّون⁽¹⁾ ، يقول : أن توطئة للقسم بمنزلة اللّام الأولى ، وكذلك حكمتنا ، لأنّها زائدة وأنشد يحيى :

وَإِنِّي لَأَتِيكُمْ تَشْكُرَ مَا مَضَىٰ مِنْ الْأَمْرِ وَاسْتِيْجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

فوقعت كان في موضع المستقبل وليس بشرط ، وزعم يحيى أنّ معناه الشّرط⁽²⁾ ، و« ما فعل » إذا كانت في موضع « ما أفعل » أحسن من لا فعلت إذا أردت لا أفعل ، لأنّها دخلت على ماضي اللفظ ، وكأنّه يريد الحال المقدّرة ، ألا تراه فسّرهما بما هو فاعل وما هم تابعون ، وإن بمعنى ما هو نصّ بوقوعها جواباً كما وإن في الآية مخففة من الثّقيلة ، و« كلا » اسمها ، واللّام هي التي في أن ، و« ما » نكرة موصوفة أو بمعنى الذي تقدّره لخلق الله ليوفّيهم أو للذين والله ليوفّيهم ، وقوله : وقد يستقيم في الكلام إنّ زيدا ليذهب وليضرب ولما يقع ضرب⁽³⁾ ، يريد أنّه قد تكون إنّ للاستقبال وإن لم تكن قسماً ، لأنّه لما قدّم إنّ أن لا تكون إلّا للحال قال بعد ذلك : وقد يستقيم الاستقبال فيها والأكثر فيها تغييرها بالحذف ودخول اللّام على الفعل⁽⁴⁾ ولا يريد أنّ أن لا تكون إلّا على اليمين ، يريد أنّ الاستقبال جائز في أن وليس بجواب قسم ، ويريد بقوله : والأكثر على ألسنتهم ، كما خبرتكم في اليمين⁽⁵⁾ يريد الأكثر أن يُصيّرُوا اللّام وصلّة ويلزموه التّون في الاستقبال وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر

(1) انظر « المقتضب » للمبرد 2 : 334 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 180 ، 244 .

(3) انظر الكتاب 456 : 12 ، وفيه « ولم » عوض « ولما » .

(4) خلت من هذا التصّ طبعتا الكتاب ، ويبدو أنّه تفسير لقول سيّويه السّابق .

(5) انظر الكتاب 1 : 456 : 13 .

في الكلام ما ذكر من اللام والنون كان الأكثر في « أن » الحال وهو بابها ، وقول
ليبد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَئِذَا بُعِثْتُ رَأْسِي
إِنَّ الْمَنَائِمَ لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

شاهده فيه حمل الكلام على القسم بعد « علمت » وهي معلقة وكذلك بعد
الظن فجعل القسم في ظنه كما جعله في علمه وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا
لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾⁽¹⁾ ، جعل « من » مبتدأ « وماله في
الآخرة من خلاق » خبره واللام موطئة والتقدير لمن اشتراه والله ماله في الآخرة
من خلاق ، فعلق العلم على الجملة ، وتطيش : تعدل عن طريقها ، يريد أن النية
إذا حانت لم يصرفها شيء ، وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِهَا رَأُوا
الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْ ﴾⁽²⁾ « فبدأ » عند سيبويه معلق على الفاعل وهو القسم وجوابه ،
لأن « بدأ » تُقَرَّبُ من العلم وكذلك تَبَيَّنَ وَظَهَرَ ، وقد حكاها يحيى عن العرب ،
ومثلها سيبويه بعلمت وردّه المبرد وقال لا يعلق على الفاعل ، لأن الفعل لا بد له
من فاعل ، قال : والذي مثل سيبويه من « علمت » إنما هو مفعول وقد يستغنى
عنه ، قوله فاسد لأنه كما علق على المبتدأ والخبر يعلق على الفعل والفاعل ، ﴿ وَلَقَدْ
أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَخْبَطُنَّ عَمَلُكَ ﴾⁽³⁾ « فهذا
بمنزلة الفاعل في جميع أحواله وقد علق عليه ، وقال تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ
فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾⁽⁴⁾ ، وهذا معلق على الفاعل ، وقال يحيى في طه : قد تبين لي أقام
عبد الله أم زيد⁽⁵⁾ ، ولو كان على ما زعم المبرد من إضمار المصدر للزم أن تكون

(1) البقرة : 102 .

(2) يوسف : 35 .

(3) الزمر : 65 .

(4) إبراهيم : 45 .

(*) انظر « معاني القرآن » للفراء : 2 : 195 .

جملة القسم بدلاً منه وإذا كانت بدلاً لم يمتنع أن تكون فاعلاً ، ويحيى مع سيبويه ، واحتجّ بأبيات من الشعر فقال : في قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾⁽¹⁾ صار والله أعلم : وتمت كلمة ربك يمينا ، كما تقول : حلفي لأضربنك ، وكلّ فعل كان تأويله بلغني أو قيل لي أو انتهى إليّ فإنّ اللام وأن تصلحان فيه ، تقول : بدا لي لأضربنك وأن أضرب ، وتلا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ ﴾⁽²⁾ قال الأستاذ أبو بكر وقد يضمّر والله أعلم السّجن ؛ لتقدّمه ، وذكر يحيى في سورة السّجدة : ﴿ أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾⁽³⁾ وقد تكون « كم » في موضع نصب « بأهلكننا » وفيه تأويل الرّفْع فيكون بمنزلة قوله : سواءً عليّ أزيداً ضربت أم عمراً ، وقد تبين لي أزيد في التّار أم عمرو ، ويريد بتأويل الرّفْع : الفاعل أي في الكلام ذلك ، قال : وقد يكون منه قول بشر :

نَزَعْتُ بِأَسْبَابِ الْأُمُورِ وَقَدْ بَدَأَ لِيذِي اللَّبِّ مِنْهَا أَيُّ أَمْرِيهِ أَضُوبُ
قال ابن طاهر رحمه الله : والأظهر أن تكون فيه « أي » بمنزلة الذي وحذف
المتبدأ من الصّلة ومن قوله بدا لهم إلى آخر الباب⁽⁴⁾ من كلام المبرد وقد بين فساده
وخالفه النحويّون في ذلك ولا حاجة إلى إضمار المصدر لما ذكرنا ولا يضمّر إلا مع
نقصان الكلام ، كقوله : مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ ، لا بدّ من الفاعل فيه وكلّ
ما ذكرنا من التعلّيق الكلام فيه تامّ فالمعلّق عليه من غير افتقار إلى شيء ثمّ إضمار
القول في الآية يصير الكلام به جملتين وليس كذلك قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾⁽⁵⁾ لأنك إذا قدرّت يقولون سلام عليكم كانت الجملة كلّها حالاً

- (1) هود : 119 . انظر معاني القرآن للفراء : 2 : 31 .
- (2) يوسف : 35 . وانظر معاني القرآن للفراء : 2 : 31 .
- (3) انظر معاني القرآن للفراء : 333 ، السجدة : 26 .
- (4) انظر الكتاب ١ : 456 : 18 . وانظر القسم الدراسي .
- (5) الزمر : 73 .

فالجملتان واحدة ، وقوله : ولا يكون ليسجنته بدلاً من الفاعل ، لأنه جملة⁽¹⁾ ، لا يمتنع كون الفاعل جملة من حيث لم يمتنع في المبتدأ ووجه ذلك حمله على المعنى حيث أجازته العرب والأمر فيه أيسر ، وأبواب التعليق على المعنى فاللفظ هنا قَسَمَّ والمعنى للاسم ، كما كان اللفظ في التسوية للاستفهام والمعنى للخبر ، وما يخالف اللفظ فيه المعنى في كلامهم كثير .

باب الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل

منزلة هذه الحروف في الأفعال منزلة إن وأخواتها في الأسماء وكل ما ذكر في هذا الباب أنه لا يكون في الكلام يجوز في الشعر ، ورفع « زيد » - من قوله : كي زيد يأتيك⁽²⁾ - بفعل مضمر يفسره الذي بعده و« يأتيك » : منصوبٌ بكي ، وكذا تقدم في باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، وإذا أتى لم زيد يقل ذلك⁽³⁾ ، فهو على فعل مضمر كالأول ولا يجوز الفصل في « أن » وحكى الكوفيون جميع ذلك ، وقد تكون « لم » بمنزلة « لا » النافية لا تجزم كما أن « لا » قد تجزم في النفي وعليه قوله : * لا يُعْرِفُ الفَرَسُ * وقد تقدم أنه جزم بها في الواجب ، والفصل بين الاسم الجارٍّ ومجروره أحسن من الفصل بين حرف الجرِّ ومجروره، وهو فيما كان من الحروف على حرفين أو أكثر أحسن منه فيما كان على حرف واحد ، نحو قوله : * فَأُصْبِحَنَّ لَا يُسْأَلَنَّ عَنْ بَمَا بِهِ * ففصل بالباء بين « عن » و« ما » والباء تستعمل مكان « عن » في السؤال ، يقال : سألت به وسألت عنه ، فجمع بينهما على جهة التأكيد باللفظ ، قال تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾⁽⁴⁾ ، وقال : ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ﴾⁽⁵⁾ ، وكذلك قوله : * وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ *

(1) انظر الكتاب 1 : 456 : 18 . وانظر القسم الدراسي .

(2) المرجع السابق : 22 .

(3) المرجع السابق : 8 : 15 .

(4) الفرقان : 159 .

(5) الأحزاب : 20 .

ففصل بين اللّام ومخفوضها باللّام ، وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾⁽¹⁾ جاء على معنى التأكيد ، كأنه فبرحمة رحمة وكلّ هذا ليس فيه تقديم ولا تأخير وفيه تأنيس بالفصل الذي ذكر في الباب ، وقوله : ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو⁽²⁾ ، يريد أنك لا تفصل بين الحرف الجازم ومجزومه ، كما لا تفصل بين الحرف التّاصب ومنصوبه ، يريد في الكلام ، وجعل الفصل في حروف الجرّ وأسمائه أقوى منه في عوامل الأسماء لما ذكر من قلة الحروف العاملة في الأفعال وكثرة الخافضة في الأسماء ، وكذلك حروف الجزاء لا يفصل بينها وبين فعلها إلّا في الشّعْر وهو أحسن ممّا تقدّم لما ذكر من وقوع الماضي الذي لا إعراب فيه بعدها وخروجها إلى الاستفهام وتكون أيضاً موصولات فشبّهها بالأسماء الجارّة لا بالحروف ، لأنّها أشدّ اتّصلاً منها ، ألا ترى كثرة ما جاء منها على حرف واحد ، وقد جاء الفصل فيما زاد ، نحو قوله : * عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ * ولم يفصل الحرف الواحد إلّا بالحرف ، نحو « فبما رحمة » ورفع الاسم المتقدّم فيها على الفعل بإضماره يفسّره فعل الشّرط ، وكذلك إن كان منصوباً فنصبه بإضمار فعل يفسّره الذي بعده ، إلا إن فإنّ الفصل فيها كثير في الكلام والقرآن ، لأنّها أصل حروف الشّرط ، فجاز معها ما لا يجوز مع غيرها من أدوات الشّرط نحو : إن الله أمكّنني من فلان ، « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ »⁽³⁾ ويحسّنه كون الفعل غير مجزوم ، فإن كان مجزوماً ضعف ، نحو : إن زيد يقيم أكرمه ويجوز إن زيد يأتيك تكرمه ، على إرادة الفاء وهو ضعيف ، ولم يأت بضارب إلّا لتشبيهه الشّرط به في التصرف لأنّه لا يكون الفصل إلّا بين الأسماء الجارّة ومجروراتها ، وأراد بوقوع فعل بعدها أنّها قد لا تجزم في اللفظ وغيرها ممّا ذكر لا يقع بعدها إلّا ما تعمل فيه ،

(1) آل عمران : 159 .

(2) انظر الكتاب 2 : 457 : 5 .

(3) التوبة : 6 .

وقول الشاعر : * عَاوِذُ هَرَاةٍ وَإِنْ مَعْمُورُهَا حَرَبًا * شاهده تقديم الاسم قبل الفعل في إن ، مع بناء الفعل وارتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر ، ولا معاملة مع الفعل المضمر لأن الفعل الملفوظ به الأخير هو الذي يجزم إن كان مستقبلاً ، نحو : إن زيداً تكرمه يكرمك ، وقوله : لأن « لم » لا يقع بعدها فَعَلٌ⁽¹⁾ يريد ولا يكون بعدها إلا مجزوم وقول عدّي بن زيد :

فَمَتَى وَاعِلٌ يُنْبَهُمْ يُحْيُو (م) هُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
وقوله :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْمًا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ

شاهده في الفصل الأوّل الفصل في متى مع جزم الفعل ورفع الاسم بفعل مضمر يفسره « يُنْبَهُمْ » ، وشاهده في الآخر الفصل بين أينما ومجزومها ، والواغل : الدّاخل على القوم وهم يشربون ولم يُدْعَ ، وَيُنْبَهُمْ : ينزل بهم ، والصّعدة : شجرة على مثال القناة والحائر : الموضع الذي يستقرّ فيه الماء ويتحير ، شبه امرأة بها في نعمتها ولينها وتثنيها . ولا يجوز الابتداء بعد الشرط ؛ لطلبه للفعل مضمرًا ومظهرًا ، ولذلك قال : إن زيداً رأيته يكن كذا⁽²⁾ ، والنصب فيه أجود من الرفع وكلاهما على فعل مضمر وقد تقدم في الاشتغال ورفع زيد في قوله : إن يأتي زيد يقل ذاك⁽³⁾ ، على فعل مضمر يفسره الظاهر كما كان زيداً ضربته منصوباً بفعل مضمر يفسره الظاهر ، والموضع للابتداء فيهما لولا الشرط فصار الحكم له ويقلّ ذلك الجواب وعمول اللفظ ، والجيد رفع الفعل ، ويكون على الفاء ، كقوله
* اللهُ يَشْكُرُهَا * كما ذكر ، وقول هشام المرّي :

(1) انظر الكتاب : 1 : 457 : 20 .

(2) المرجع السابق : 1 : 458 : 7 ، 8 . وفيه « يكن ذلك » عوض « يكون كذا » .

(3) المرجع السابق : 8 ، وفيه « إن تأتي » عوض « إن يأتي » .

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُنْسِرُ مِنَّا مُرَوَّعاً

شاهده الفصل مع « من » الشرطية ، فرفع « نحن » بفعل مضمر ، لما أضمر الفعل فارغاً ظهر الفاعل ، فإن قدرت الفعل استتر الضمير ، فقلت فمن تؤمنه واستغنيت عن الفعل الثاني ، لأنّ الفعل الرفع والتأصب في باب الاشتغال لا يظهر ، فإن أظهرته حذفت الثاني لا محالة ، لأنّه من الفعل المتروك إظهاره وقد مضى بيانه ومعنى البيت ظاهر .

باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل

هذه الحروف لا يليها الفعل إلا مظهراً ولا يحسن أن يليها مضمراً إلا في الشعر ، فأما حروف التحضيض فلما ضارعت حروف الأمر أضمر فيها الفعل وقدم الاسم كما يفعل في الأمر ، وبمنزلة هذه الحروف واو الحال ولولا التي تدخل على الأسماء من حيث لم يقع بعدها إلا المبتدأ فأما إذا التي للمفاجأة « وأما » فإنهما وإن كانا للاسم خالصين فقد يحمل بعدهما على الفعل ولا يجوز أن يليهما ، قال الأستاذ ولم أسمع بذلك بعد إذا ، وإن أتى أمكن ذلك ، وقوله ، وكذلك ربّما وقلّما ، وبمنزلتها كثر ما وطالما⁽¹⁾ ، وقد قال في باب حتى : مِنْ قَبْلِ أَنْ قَلَّمَا نَفِي لِقَوْلِكَ : كَثُرَ مَا ، وهي في كثرة دخولها على ما كَقَلَّ⁽²⁾ ، وذكر في باب التّون الخفيفة والثّقيلة أنّ يونس زعم أنّهم يقولون كثر ما تقولن⁽³⁾ ، وقد تقدّم الكلام في قلّما وربّما ، وكلامه هنا حسن جداً ، وقد فُصِّلَ في سوف : قال : * سَوْفَ حَقّاً تُبْلِيهِمُ الْآيَامُ * ولم يذكر أحد تقديم الاسم في ربّما ، وكان ذلك فعل لضعفها ، وقد تكون « ما » لغواً ، قال : * وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ

(1) انظر الكتاب 1 : 459 : 4 ، وفيه « ومن تلك الحروف ربّما وقلّما وأشباهاها » عوض « ما هو مثبت بمتن الشرح » .

(2) انظر المرجع السابق : 425 : 13 .

(3) انظر المرجع السابق : 2 : 153 : 10 .

يَدُومُ * فيرتفع « وصال » « بقل » و « ما » زائدة والأحسن ما ذكر فيه في باب ما يحتمل الشعر⁽¹⁾ ، ومثل في حروف الاستفهام بهل وكيف ، وتنكب الهمزة ، لأن المستفهم عنه مقدّم وأنشد يحيى : * هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَّاحُ * وأنشد أيضاً : * فَلَوْلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا * فوليا الأسماء من غير فعل وحملها على إضمار « كان » الثانية ، والجمله بعدها مفسّرة ، وقوله : * وَالْقُلُوبُ صِحَّاحُ * جملة حال سدّت مسدّ خبر التّقدّم ويجوز أن يكون التّقدّم اسم كان على الحال . والمعنى على المفعول من أجله ، وقد بيّن ذلك في كلتا الرّوايتين الواقعتين هنا وعليه جاء * أَحْضَرَ الْوَعْيُ * والدليل على أنّ الموضوع للمصدر ، عطفه « وأن أشهد » عليه ، والتقدير حاضر الوعى مغيّراً من « أن أحضر » فهذه معاملة لفظيّة والمعنى على المصدر يقول : لما حذف أن صيرها مراعاة في المعنى كما فعل في عسى وصير اللفظ واقعاً موقع الاسم المنصوب خبراً أو حالاً ، ألا تراه يقول : وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت ، لأنّه فعل مثله ، يريد عسى وأخواتها ، ومن الدليل على مراعاة « أن » حَمَلُ المصدر على الفعل ، ويقويّ هذا ما ذكره في رفع الفعل حين قال : وكأنهم إنّما منهم أن يستعملوا في كدت الأسماء لأنّ معناها معنى ما تدخله أن ، ومن الدليل على أنّ الفعل لا يقع عنده موقع المصدر قوله في الاستثناء على معنى لكن ولولا « ما » لم يجز الفعل بعد إلاّ في الموضوع كما لا يجوز بدل ما أحسن بغير ما ، وأمّا وقوع الفعل مواقع اسم الفاعل فهو كثير للمضارعة التي بينهما ، وقول طرفة :
أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟
شاهده رفع « أحضر » بعد إسقاط « أن » ، دليل ذلك دخول « أن » على المعطوف وأنّه معمول للزّاجري ، قال أبو عليّ الفارسيّ وروى المازنيّ عن قطرب عن أبيه « أحضر » بالنصب ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾⁽²⁾ ،

(1) انظر الكتاب : 1 : 12 : 9 .

(2) الزمر : 63 .

فهي عنده على وجهين : أحدهما اعتماد الهمزة على « أعبد » ونصب « غير » به ، والمعنى تأمرني ، والتقدير قل أفأعبد غير الله تأمروني به ، والثاني كالأول غير أن « تأمروني » مرفوع وحذفت النون تخفيفاً لاجتماع النونين ، كقوله : *يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي* و «فَبِمَ تَبَشِّرُونَ»⁽¹⁾ أراد فليني وتبشرونني وأراد أن تأمروني فحذفت أن ، وهو الذي يدلّ عليه نصّه ، لقوله : وإن شئت كان على كذا⁽²⁾ ولم يتقدّم إلا ذكر الإلغاء وهو بديع ويجوز في الآية أن تعتمد الهمزة على « تأمروني » و « غير » مفعولٌ ثانٍ لتأمروني بعد إسقاط الحرف كأمرتك الخير ، و « أعبد » مرفوع بعد إسقاط أن ولم يذكره سيبويه ، والذي قال أحسن ، وخرّج المبرّد قول سيبويه على الوجه الأوّل والوجه الثالث وليس كما زعم لما ذكرنا .

باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي

قوله : لأنّ فيه ، الضمير عائد إلى الباب أو إلى الكلام ومن قال فيها عاد إلى الحروف هذه الثلاثة الأسماء لك فيها وجهان إن شئت قدّرت الخير محذوفاً غير منويّ سدّ الجواب مسدّه ، وإن شئت كان الجواب هو الخير ، لأنّ الكلام أمر غير مفتقر إلى شيء والمعنى اكتفِ يَمِ النَّاسِ ، وهذا الوجه أحسن وكلّها شاذّ ولفظها مخالف لمعناها بمنزلة غفر الله لك ، وعلم الله لأفعلنّ [فاللفظ] خبر ومعنى الأوّل دعاء ، والثاني قسم وهما على غير لفظ الدّعاء والقسم ، وكذلك اتّقى الله امرؤٌ فعَلَّ خَيْراً يُتَّبَعُ عَلَيْهِ⁽³⁾ [وليس] فيه كما ذكر ولا يقاس على شيء منه ، ومعنى شرعك الله وكفيك وحسبك واحد وتشبيهاً و « أكن»⁽⁴⁾ بيت زهير⁽⁵⁾ حَسَنٌ ؛ لأنّه صريحٌ حمل على المعنى وقد مضى البيت بشرحه ، وحمل « سابق »

(1) الحجر : 54 .

(2) انظر الكتاب 1 : 452 : 7 ، وفيه « وإن شئت كان بمنزلة » .

(3) المرجع نفسه 12 .

(4) المنافقون : 10 .

(5) انظر الكتاب 1 : 452 : 13 ، 14 .

على إرادة الباء في مدرك ، و « أكن » على إرادة الجزم في أصدق وذلك أن النصب
 بالفاء بعد التحضيض حسن ، وكذلك الجزم بعده بغير الفاء فجزم المعطوف على
 نية الجزم في المعطوف عليه وقرأ بعضهم : وأكون ؛ حمل اللفظ على اللفظ وحذف
 بعضهم الواو في الخط مع النصب وأكن والقراءة بإثبات الواو ، كقولهم : علي بن
 أبو طالب ، كتبه بعضهم بالواو وقراءته بالخفض على الأصل ذكره الفراء⁽¹⁾ ومنه
 قول امرئ القيس * أو قدير مُعْجَلٍ * / خفض قدير على توهم الخفض في
 صنيف بالإضافة ، كأنه قال ينضج صنيف سواء أو قدير ، والتثوين والنصب هو
 الأصل بالإضافة حسنة ومنه قول عمرو بن معدي كرب :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِباً

وهذا مثل الآية سواء ، وقول عمرو بن عمار الطائي ، ووقع في الأشعار
 الستة لزهير في الزوائد :

قُلْتُ لَهُ صَوَّبٌ وَلَا تُجْهِدْنُهُ فَيَذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلِقِ

لم يأت به شاهداً وإنما أراد أنه نهي وأن الأفعال فيه مجزومة ومعطوف بعضه
 على بعض وفيه عطف جملة نهي على أمر كقولك * لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ *
 ويروى فَيَذْرِكُ ، أي يُسْقِطُكَ ، يقال أذراه إذا أسقطه عن ظهره ومعنى صَوَّبٌ :
 تُحْذِ بِه الْقَصْد . والقطاة : مقعد الردف ، وأخراها آخرها ، يأمره بالرفق بفرس
 ركبهُ للصَّيد لئلا يرميه عن ظهره لنشاطه وقوته ، وقوله : لا يرينك⁽²⁾ نهي
 للغايات ، ولا أرينك⁽³⁾ نهي لنفسه في اللفظ والمعنى للمخاطب كأنه قال :
 لا تتعرض لي فأراك ، وهو كقوله :

(1) انظر معاني القرآن للفراء : 3 ، 114 ، 160 .

(2) انظر الكتاب 1 : 453 : 2 .

(3) نفس المرجع .

وَلَا أُبَيِّنُ أَنَّ وَجْهَكَ شَأْنُهُ خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ
 أي لا تخمشي وجهك فأخبر به ، وقيل أنزل نفسه منزلة الغائب والأول
 أجود ، وقوله : آتي الأميرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ⁽¹⁾ ، المعنى فيه لئلا فحذف « أن » ورفع
 الفعل وهو عذر للمجيء ومنع الجزم في الواجب وخطأه في الكلام ، وأجازه في
 الشعر ولم ينشد فيه ، والكوفيون يجيزون الجزم في يقطع من حيث كان عذراً
 ويجيزونه في الكلام إذا وقعت « لا » موقع أن ، وزعم الفراء⁽²⁾ أن العرب تجزم هنا ،
 وهو الموضع الذي يقع فيه موقع أن لا وأنشد الفراء :

لَوْ كُنْتُ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتُ رُؤْيَتَنَا أَوْ جِئْتَنَا مَا شَيْئاً لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

وغيره من الأبيات⁽²⁾ ولم يصل إلى سيبويه ولذلك قال بعد إخباره به ،
 ولا نعلم هذا جاء في الشعر ألبتة ، فلولا أنه أعلم بأنه جائز في الشعر لمنعه ألبتة
 لأن مثل هذا لاحظ للقياس فيه ووقع بعد قوله ألبتة⁽³⁾ قال الشاعر

* لَطَّالَمَا حَلَّائِمَاهُمَا لَا تَرْدُ * « فلا ترد » ليس بمجزوم ، ولكن الشعر مقيد ،
 ومعناه لئلا ترد كما أن معنى لا يقطع اللص لئلا يقطع اللص ، هذا الكلام ثابت في النسخ
 الشرقية وهو بين ويجوز الجزم فيه عند الكوفيين ، وقد تقدّم الكلام على أما أنت
 منطلقاً أنطلق معك⁽⁴⁾ وذكر هنالك أن « أما » هذه لا يظهر معها الفعل وأن
 « ما » لزمّت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، وزعم بعض الكوفيين أن « إن » إذا
 وليت الأسماء فتحت فقالوا : أما زيد قائماً نعم وقد حكاه ابن السراج وغيره قال
 الأستاذ أبو بكر ولم أره ليحيى ، وكأنتهم قاسوه على قوله * أبا خراشة أما أنت ذا
 نفر * البيت ، ومنعه الجزاء والاستفهام في ما تدوم لي أدوم لك ، وكلما تأتيني

(1) نفس المرجع .

(2) انظر « معاني القرآن » ، للفراء 2 : 283 : 284 .

(3) انظر الكتاب 1 : 453 : 4 ، نصّه « ولا نعلم هذا جاء في شعر ألبتة » .

(4) انظر الكتاب 1 : 148 : 1 .

آتيك ، هذا كله كما ذكر ما دامت موصولة ، وقد سرح بذلك ولم يذكر فيما مثل به إلا الموصولة ، قال أبو علي : ولم يرد بكلمة المضافة إلى الاستفهام كما ذكر المبرد ، وردّه عليه وهي منصوبة على الظرف ، على حذف مضاف ، أي مدة ما تدوم لي والتقدير أدوم لك مدة دوامك ، فحذف المدة بمنزلة مقدم الحاج ، وجعل كلمة بمنزلة مضافة إلى المصدر ، ولا يجوز ذلك فيهما ما دام على هذه الصفة الشرط والاستفهام ، لأن « ما » المصدرية حرف عنده وهي التي تتقدّر بالمصدر ، وقد نصّ على أن الصلة تمنع الشرط في قوله في آخر الباب وإن لم يجزم لأنه صلة⁽¹⁾ ولا يمتنع دخول الفاء في شيء منها ، فإن آثر الشرط والاستفهام صيرتها اسماً كأسماء الشرط ولم تكن موصولة ، وصارت عاملة فيما بعدها ومعمولة له ، ولم يجز أحد الشرط فيها وهي حرف ، وكذلك يقع « مهما » من حيث كانت ما أو مة ما ألا ترى إلى جريها في حكمها ، وقد قال :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيهِ أَوَدْتُ بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيهِ⁽²⁾

فاستفهم بها وتقع مصدراً قال : * وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلُ يَصْدُقُ * والمعنى أي قول يقل بصدق فيه فهي هنا مفعولة ليقول بمعنى المصدر من غير صلة ولذلك كانت جزاء وإذا كان صريح الشرط بالأسماء كان مستديماً لإبهامها وكذلك بالظروف أيضاً لإبهامها وإذا كان بالحروف احتمل الوجهين ألا ترى إلى قوله :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّاءِ (م) نَ الْمُهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

وقوله * إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنْيَسَةَ يَوْمًا * لا يريد بذلك رجلاً واحداً ولا امرأة

وفي الظروف * مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا وقوله في الحروف

* إِنَّ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَيَّ هَرَمًا * وحكى الجرمي عن بعضهم أن العرب تجزم بأما ، قال :

ولم يحكه غيره ، وأما دخول الفاء بعد الذي والتي وكلّ رجل يأتيني فقد تقدّم في باب الأمر

(1) انظر الكتاب 453 : 17 .

(2) المرجع نفسه 1 : 148 : 1 .

والنهي من الاشتغال بأبدع بيان⁽¹⁾ ، وأجاز الأستاذ أبو بكر كل رجل فله درهم ، إذا أراد المبالغة في الرجولية فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به ثم منعه في الإقراء الثاني ، وينبغي ألا يقاس هذا لأن الجزء في كل هذا غير مستحكم ، ولما تخيل من تخيل أن الفرار من الحرب ينجيه من الموت قيل له : ﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾⁽²⁾ ، ووقع في الكتاب متصلاً بقوله : « فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثل ذلك قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الآية⁽³⁾ ، ووقع في الشريعة قال أبو العباس : أنا وضعتها في الكتاب ، قلت وليس فيها معنى زائد على ما تقدم ، وأما قوله : * وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا * فإنه جعل تهيب أسبابها سبباً للقاءها إذ من لم يهيبها عند هذا لم يلقها وهذا على التجوز والسعة وقد علم بلقاءها تهيبها أو لم يتهيبها فلا معنى لتهيبها وأما قوله : * إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتْ بَيُوتَهُمْ * فعلى معنى إن يفخروا بقتلك فخرت أنت بهذا ، لأن القتل قد وقع ويؤنس بهذا إنشاد يحيى في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾⁽⁴⁾ ول بعضهم * إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً * قال : « والجزاء للمستقبل والولادة قد مضت » . والمعنى إذا ما انتسبت لم أخز ، لأنني لم تلدني لئيمة وقد تجعل العرب جواب الشرط جواباً للشرط وحده تفعله في الجواب الذي لا بد من وجوبه عاماً ، كقوله : * وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا * وقع الجواب هنا خصوصاً ممن هاب أسبابها وهو واقع بمن هابها ومن لم يهيبها ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾⁽⁵⁾ وكذلك قول عمر رضي الله

(1) انظر الكتاب 1 : 70 : 5 .

(2) الجمعة : 8 .

(3) البروج : 10 . وانظر طبعة هارون 3 : 103 حيث إن الآية مثبتة في صلب الكتاب .

(4) البقرة : 91 . انظر معاني القرآن للقرآن 1 : 61 وفيه « فالجزاء للمستقبل والولادة كلها قد

مضت » .

(5) الجمعة : 8 .

عنه : « يَرْحَمُ اللَّهُ صُهِيبًا لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ^(١) » قال المبرد : الحذف في هذه المواضع أفخم يعني في الأجوبة ، لأن المخاطب يتوهم كل شيء فإذا ذكر شيء معين انحصر الفهم فيه ووقف ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾^(١) والواو في « وَفُتِحَتْ »^(٢) للعطف ، ويحتمل أن تكون واو الحال والجواب محذوف وعلى ذلك أتى بها سيبويه وجعلها الفراء زائدة والجواب فتحت^(٣) ومثله * وَأَنْتَحَىٰ بِنَا بَطْنَ حِقْفٍ * والأحسن حذف الجواب من هذا لقبح اللفظ ، لأنه يريد جامعها ودلت عليه الحال وعليه المعنى ، ويقدر في كل محذوف ما يدل عليه المعنى ولولا الدليل لم يحذف شيء والمعنى حتى إذا جاءوها وكذا وكذا أنعم عليهم أو دخلوا وفي الثانية لعلموا أن القوة لله في قراءة الياء ولعلمت في قراءة التاء ، وفي الثالثة * لَرَأَيْتَ عَجَبًا وَأَمْرًا مَهُولًا * أو ما يصلح بالمعنى ، قال الأستاذ أبو بكر : والأحسن عندي أن تكون التاء والياء للتبني عليه السلام ، الفراء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٢) وقع ترى على أن القوة لله جميعاً ، وأن الله وجوابه متروك والله أعلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا ﴾^(٣) ، وترك الجواب في القرآن كثير ، لأن معاني الجنة والنار مكررة معروفة ، وأجاز كسر إن في الموضعين وإيقاع الرؤية على إذ في المعنى ، قال والفتح أحسن من ذلك ومن قرأ : « وَلَوْ تَرَىٰ » بالتاء فوجه الكلام الكسر ، لأن الرؤية على الذين ظلموا ، وأجاز الفتح على تكرير ترى وترون ، ويجوز أن يكون أن القوة لله متعلقة بالعذاب على حذف حرف الجر ، وزعم أن العرب تزيد الواو في جواب حتى ولما فقط ،

(1) طه : 78 .

(2) البقرة : 165 . وانظر معاني القرآن للفراء . 1 : 97 .

(3) الرعد : 31 .

(*) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 61 .

(**) يشير إلى الآية الكريمة في « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها : الزمر : 73 . وانظر الكتاب 1 :

453 : 22 .

(*) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 107 .

وأنشد :

حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أُنْبَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلْبَتْكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنُّ لَنَا إِنَّ الْعُدُورَ الْفَاحِشُ الْخَبُّ⁽¹⁾

وقول الشَّماخ :

وَدَوِيَّةٍ قَفْرٍ تَمْشِي نَعَامَهَا كَمْشِي النَّصَارَىٰ فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ

شاهده حذف جواب « رب » على ما زعم عن الخليل قال المبرد وأصحابه ، وما بعد مخفوضها لا يجوز إلا أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب بذلك وهو فاسد ، لأنَّ التقليل والتكثير اللذين دخلهاا ينوبان مناب الصفة وقد بين ذلك بأبدع بيان وفيه دليل أن جواب رَبِّ في قوله لا يحذف إلا نادراً ولو كان حذفه كثيراً كما زعم المبرد وأصحابه والسيرافي وغيره من المتأخرين لكان السؤال عنه فارغاً من الفائدة وقد روى الجواب في القصيد متصلاً به وهو :

قَطَعْتُ إِلَىٰ مَعْرُوفِهَا مُنْكَرَاتِهَا وَقَدْ خَبَّ آلُ الْأَمْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ

ولم يقع للخليل ولا لسيبويه البيت فلا يلحقهما في ذلك نقص ، وقدّر الجواب كما قال الشاعر ، والدويّة : القفر الخالي ، ولذلك قال : تَمْشِي نَعَامَهَا ، أي تكثر المشي لأنسها بالخلاء وأسافل النعام سود ، فلذلك شبهها بخفاف اليرندج وهي من جلود سود ، وخصّ النصارى لكثرة لباسهم لها . أبو الحسن الأخفش في ما يكون معرفة ونكرة ، ولا يجوز أن تقول ربّ رجل وأخيه رأيت إذا جعلت أخاه معرفة ولكن تقول ربّ رجل وأخاه قد رأيت فتجربه على موضع المخفوض برّب ، لأنّه في موضع مفعول لرأيت على ما تقدّم ، وتقول ربّ رجل وأخوه قد رأيتهما لأنّ موضع ربّ رجل رفع ، لأنك قد شغلت الفعل بهما فارتفعاً بالابتداء .

(1) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 107 ، 238 .

باب الأفعال في القسم

ذكر في هذا الباب الأفعال المستعملة في القسم وهي :

على قسمين : منها ما يراد به تأكيد الخبر وهو الجواب ومنها ما يراد به الاستعطاف والطلب وذكر الوصل وذكر ما يعلق عليه ، وسائرهم متفرق في أبواب شتى فالذي يراد به التأكيد وهو القسم حقيقة ويتلقى فيه الجواب إن كان موجباً ماضياً باللام وحدها وباللام وقد كما ذكره ، وقد يتلقى بقدها كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾⁽¹⁾ وقد تحذف اللام وقد ، كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾⁽²⁾ فإن كان نفياً تلقى « بما » و « ربما » ودخلت فيه لا ، وهو قليل وربما دخلت اللام على « ما » في النفي كقول النابغة

* لِمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي * وكما قال نهبك بن إساف الأنصاري :

حَلَفْتُ لَهُمْ بِالرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنِي وَأَيْدِي الْمَطَايَا إِذْ وَرَدْنَ الْمَوَاسِمَا
فَمَا لَبِنِي هِنْدٍ عَلَيْكَ ذِمَامَةٌ بِسَعْيِكَ فِيهِمْ لَا أَرَى لَكَ لَأَمَّا

وهذا صريح نفي وإن كان الجواب مستقبلاً تُلقَى باللام والنون وربما حذفت النون ، كقوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾⁽³⁾ في قراءة قنبل وبابه الشعر قال :

تَالِي ابْنِ أَوْسٍ حِلْفَةٌ لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ
وَرَبَّمَا حَذَفَتِ اللَّامُ ، كقوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرُنْ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيْتُ

وزعم يحيى أن إلا ولما يدخلان في صريح القسم ذكره في معانيه في قوله

(1) الشمس : 9 .

(2) البروج : 4 .

(3) القيامة : 1 . ولم ينص في حجة القراءات ، لابن زنجلة على نسبة هذه القراءة إليه بل هي لابن

كثير - انظر صفحة 735 .

تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلَامًا لَّمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾⁽¹⁾ فإن كان الجواب حالاً ادخلوا اللام ، لأنّ الغالب على إن استعمالها في الحال وقد تكون جواب المضمر والخبر في جملة الحال ، ويجوز فيها التمام ، أي هلاً وقع التّقدم في هذه الحال وكذلك قوله : * لَوْ بَعِيرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ * على إضمار ، كان ، الثانية والجملة بعدها مفسّرة .

باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل

ذكر فيه لكنّ وكأتما وإتما وإذ ثمّ قال : ونحوهن^(*) فيدخل في الباب أخوات إنّ إذا أدخلت عليها ما الكافّة والمهيّئة وأما قوله : انتظرنى كما آتيتك^(**) فجعل الكاف وما مركبتين وجعلهما بمنزلة لعلّ وهذا لا يطرد في كل موضع ويقويه في ذلك رواية أبي الحسن * أَنَا نُعْذِي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ * ومعناها لعلنا نغذي ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾⁽²⁾ وليس للكاف موضع كما ليس « لأنّا » موضع ، وهذا مذهب ضعيف ، وأحسن منه ما ذهب إليه يحيى حيث جعلها صفة لمصدر محذوف تقديره انتظرنى انتظاراً صادقاً مثل إتياني لك ، أي في لي بالانتظار كما أفي لك بالإتيان ، وكذلك قوله : * كَمَا لَا تُشْتَمِ * كأنه : انته عن شتم الناس كانتهائم عن شتمك ، وإذا أدخلت الفاء تقدّمت « كما » وصار فيها معنى الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾⁽³⁾ ثمّ قال : ﴿ فَادْكُرُونِي ﴾⁽⁴⁾ ومعناها الشرط ولم تجزم كقولهم : كيف تصنع أصنع والكاف متعلّقة بالفعل المتّصل بها ومنه قوله : كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله

(1) هود : 111 . انظر معاني القرآن للفراء 2 : 28 .

(2) الأنعام : 109 .

(3) البقرة : 151 .

(4) البقرة : 152 .

(*) انظر الكتاب 1 : 459 : 13 ، وفيه « ونحو ذلك » عوض « ونحوهن » .

(**) انظر الكتاب : 15 .

عنه⁽¹⁾ ، وقد ذكر سيبويه هذا في أبواب أن بعد ؛ وجعل بعضهم (كما) محذوفة من
 كما ورفع الفعل بعدها حين غيرها ، وجعل بعضهم * كَمَا لَا تُشْتَمُوا * منصوباً
 لجماعة ، وأثبت الواو للضمير ونصب بكما محذوفة من كما ، ولا دليل على
 ما ذكر في البيت ، ومن قال هذا قال لا تشتموا بالجمع ، وقد تليها الجمل الاسمية
 والفعليّة كما قال في نسيب الحماسة .

وَإِنْ بَنَّا لَوْ تَعْلَمِينَ لَعَلَّةٌ إِلَيْكَ كَمَا بِالْحَائِمَاتِ غَلِيلُ
 وقال كثير :

جُزَيْتَ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نَصْرَةَ كَمَا الْخَيْرُ مَحْمُودٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُهُ
 وقد ذهب الفارسي في أحد قوليهِ في قولهِم ، كُنْ كَمَا أَنْتَ ، وقول رؤية
 * لَا تُشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمِ * شاهده دخول (كما) على الفعل كرتما وقلما
 وقول أبي النجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نُغْذِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ
 شاهده فيه كالأول يأمر ابنه أن يصيد هذا الوحشي الذي عرض لهم لعلهم
 يتغذون منه ، وباب نفي الفعل - بين ويجوز أن يجاب فيه على غير ما ذكر
 والأصل ما ذكر وأما دخول اللام على ما النافية ، كقوله :

* لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي * فشاذ عن القياس ولذلك لم يذكره وقد
 تقع « ما » في القسم موقع « لا » ، كقوله : لَيْنُ زُرَّتُهُ مَا يَقْبَلُ مِنْكَ⁽²⁾ ، ويكثر
 ذلك إذا دخلت على لفظ الماضي في معنى المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ
 الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾⁽³⁾ وكقوله عزّ وعلا : ﴿ إِنْ

(1) انظر الكتاب 1 : 470 : 12 .

(2) المرجع نفسه 456 : 5 .

(3) البقرة : 145 .

أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴿١﴾ وقد ذكر ذلك في باب الأفعال في القسم (*).

باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

أسماء الدّهر تضاف إلى جميع الأفعال : ماضيها ومضارعها للحال والاستقبال كما ذكر ، وإنما فعلوا ذلك لبيان الزّمان كما فعلوا ذلك في المصدر حين جعلوا مكانه أن والفعل لبيان زمانه الذي وقع فيه فإذا لم يريدوا تخصيص الزّمان أضافوا إلى المصدر وكان الأصل الإضافة إلى الحدث ، واللفظ مضاف إلى الفعل ، لما ذكرنا ، وفعل ذلك للمناسبة التي بين الزّمان والحدث ، فأضيف إلى أمثلته ، فإذا أضفت إلى الماضي جاز الإعراب والبناء ، وكذلك إذا أضفت إلى « إذ » وإلى الجملة الابتدائية جاز الإعراب والبناء أيضاً ، لأنّ الظرف بمعنى المضي كإذ ، وإذا أضفت إلى فعل الحال والمستقبل لم يجز في الظرف الإعراب فرقا بينه وبين الماضي فمن الحال قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (2) و ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (3) لكونه معرباً فإن كان هذا الفعل لجماعة مؤثت جاز الإعراب والبناء ، لكونه مبنياً كالماضي ، ولا يضاف الظرف إلى الجمل الاسميّة إلا إذا كان بمعنى الماضي كإذ من حيث كانت تضاف إلى الجمل الاسميّة ، وإذا كان بمنزلة إذا يراد به الحال والاستقبال لم يضاف إلى الجملة التي ليس فيها فعل ، لا يقال اخرج يوم زيد خارج ، فإن قلت يوم زيد يخرج جاز ؛ لأنّ الظرف في موضع « إذا » ولا يمتنع اخرج إذا زيد يخرج ويمتنع إذا زيد خارج ، وأنشد يحيى في الإضافة :

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّرَاجُعِ غَيْرُ دَانَ

(1) فاطر : 41 .

(2) المائدة : 119 .

(3) المرسلات : 35 .

(*) انظر الكتاب 1 : 456 : 8 .

فبني حين لما أضاف إلى الجملة والمعنى ولا تضاف أيضاً « إذ » إلى الجمل الاسمية حتى يكون فيها الفعل أو معناه ، لا يقال جئتكَ إذ زيد أبو عمرو لأنها واقعة موقع الفعلية في ذلك والإضافة إليها من أجله حملاً على المعنى ، قال يحيى : وزعم الكسائي أن العرب تؤثر الرفع مع المضارع في موضعه والنصب مع فعل وإذ والجملة ، قال الأستاذ أبو بكر : ما أضفت من أسماء الدهر إلى اسم غير متمكن أو فعل غير معرب كان لك فيه وجهان : تغيير إعرابه وتركه ، وإن أضفته إلى غير ذين تركته على إعرابه ، وما ذكر في الباب مما يضاف في غير هذا فشاذاً وهو آية وذو بمعنى صاحب وريث ، قال يحيى : ولم تضاف العرب إلا هذه الأحرف ولم يأت عنهم شيء نذكره إلا ريث فإنهم أنشدوا :

لَا يَسْجُنُ الرَّأْيَ إِلَّا رَيْثٌ يَبْعُهُ وَلَا يَبِيْتُ عَلَى مَالٍ لَهُ قَسَمٌ

فإنه أراد إضمار ما ، لأن المعنى مقدار ما يبعثه إلا أنها كثرت مع « يفعل » فحذفت وقد أظهرها معن بن أوس ، فقال :

قَلْبْتُ لَهُ ظَهَرَ الْمَجْنُ وَلَمْ نَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلَّا رَيْثٌ مَا تَتَحَوَّلُ

وأما مذ ومنذ فمن الظروف وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف ، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب ، ولما كانت مذ في الأزمنة بمنزلة « في » في الأمكنة ، وصيرت اسماً بقيت على معناها من أول الغاية ، وكذلك منذ فيمن صيرها اسماً وأنشدوا لأبي ذؤيب .

قَالَتْ أَمَامَهُ مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً مُنْذُ ابْتَدَلْتِ وَمِثْلُ حَالِكَ يَنْفَعُ

ولا يجوز أن تفصل وتقدر المضاف بعدها لأنه لا يحذف في الفعل فمذ ومنذ ظرفان مضافان إلى الفعل متعلقان بما قبلهما ، وقوله في أول الباب هذا يوم يقوم⁽¹⁾ زيد هو نص أنه لا يخرج شيء من الدهر من الإضافة إلى الفعل على اختلاف

(1) انظر الكتاب 1 : 460 : 9 .

أزمانه الثلاثة ، ألا ترى أن هذا إشارة إلى الحاضر وقد ذكر مثال المستقبل والماضي فأما قَبْلُ وَبَعْدُ فإتّما امتنعا من ذلك للزومهما الإضافة ظاهرة ومنويّة ، وكذلك أوّل وَوَسَطُ لأنّهما لا معنى لهما في الإضافة إلى الفعل كقبل وبعد ، والعلّة الأولى ضعيفة وقول الشّاعر :

بِآيَةِ تُقَدِّمُونَ الْحَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَيَّ سَنَابِكَهَا مُدَامًا

شاهده إضافة آية إلى الفعل وهي تضاف إلى فعل المفرد والمثنى والمجموع والمؤنث كما ذكر ، وقد تكون قسماً ، كقولهم بالله إلا فعلت ، ونشدتك الله إلا فعلت ، وتكون غير قسم وليس في آية إلا الإعراب ، ومعنى البيت مفهوم ، والسّنابك : جمع سُنْبُك وهو مقدّم الحافر ، وشبه العرق مختلطاً بالدم بالخمير القديمة ، وقول عمرو بن أبي الصّعيق :

أَلَا مَنْ مُبْلِعٌ عَنِّي تَمِيًّا بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

شاهده أيضاً إضافة آية إلى الفعل و« ما » عنده زائدة وإنما حمل على ذلك لكثرة إضافتها إلى الفعل ويجوز أن تكون « ما » مصدرية فتكون الإضافة إلى الاسم ، قال الأستاذ أبو بكر : وجدت أنا في شعر ابن الدّمينه قال مزاحم بن عمرو السّلولي :

بِآيَةِ الْحَالِ مِنْهَا عِنْدَ سُرَّتِهَا وَقَوْلِ رُكْبَتِهَا قَصَّ حِينَ تُثْنِيهَا

ومنه قوله : بِآيَةِ مَا أَكَلْتُ مَعَكُمْ حَيْسًا⁽¹⁾ ولا قسم في قوله : * بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا * وخبر تميم في حبّ الطّعام مشهور ، وأما ذو تسلّم فلا يضاف إلا لما ذكر ومعناها القسم والمعنى بصاحب سلامتك أفعّل ، فلما خرج عن بابه جاء على غير حدّ القسم ، فقدّم جوابه عليه وقد يتأخّر ، وقوله : بذى سلامتك⁽²⁾

(1) انظر الأمالي ، لأبي عليّ القالي 1 : 6 .

(2) انظر الكتاب 1 : 461 : 3 .

تمثيل وذكر بعد وهو قسم وذكره في أول إن ، قال يعقوب في الإصلاح : لا بذي تسلم ما كان كذا ، وكذا وللاثنين لا بذي تسلمان ، وللجماعة لا بذي تسلمون ، وللمؤنث لا بذي تسلمين ، وللجماعة لا بذي تسلمن ، والتأويل لا والله يسلمك ما كان كذا وكذا ، لا وسلامتك ما كان كذا وكذا⁽¹⁾ ، ويحتمل أن يكون كناية عن دهر وزمن ، غير أنه اقتصر به على غير الواقع لإبهامه ، ووقع في بعض النسخ بعد قوله : لأنك لا تقول يكون هذا إذا زيد أمير⁽²⁾ ، والنحويون قد يجسرون على هذا فيقولون يكون هذا يوم زيد أمير ، وقد خطأه سيويه ، وما بعده طرّة وقوله : في الطرّة : لم تضاف إلا إلى الأفعال⁽³⁾ ، والصواب إلا إلى جملة فيها فعل .

باب أن وإن :

هذا الباب مقدّمة بين يدي الأبواب وهو بين ، وجعل فيه أن بمنزلة إن الناصبة في كونها موصولة ولا يكونان اسمين إلا بصلاتهما وإن كان قد قال أما أن فهي اسم⁽⁴⁾ فقد بين في الباب في قوله ، ونظير ذلك في أنه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد⁽⁵⁾ ، أنها مع صلتها اسم وبعده وقبله ولو كانا اسمين لعاد عليهما عائد من الصلة ، والفرق بين المفتوحة والمكسورة أن المفتوحة لا تقع إلا في موضع يصلح فيه ذلك أعني الاسم المفرد إلا بعد « لو » فإنها فتحت فيه ولا يصلح فيه ذلك حملاً على لولا ، ويصلح بعد لولا لكونه اسماً محذوف الخبر ، تقول : لولا ذلك لكان كذا ، وأحد الموضعين للجملة الاسميّة والثاني للفعليّة فإن صلح في موضع

(1) انظر « إصلاح المنطق » ليعقوب بن السكيت : 292 .

(2) انظر الكتاب 1 : 461 ، 8 .

(3) المرجع السابق 1 : 461 : 10 .

(4) المرجع السابق 1 : 461 : 12 .

(5) المرجع السابق : 16 .

كلتا الجملتين كانت فيه إن مكسورة ، من ذلك الابتداء ومن ذلك الخبر مطلقاً ،
والحال والصلة وبعد حتى والقسم وإذا دخلت اللام في خبرها وفي الاستثناء وبعد
القول في أكثر اللغات وأشبه ذلك مما يصلح الموضع للجملتين ، قال أبو الحسن :
كلّ ما وقع بعد القول من أنّ فهو مكسور وإن صلح مكانه ذلك من حيث كان
معنى الجملة الحدث وقوله : كأنك قلت بلغني ذلك⁽¹⁾ ، فسرها بذلك لا بالحدث
من حيث كان بابها الحدث ، وذلك كناية عنه وقوله : الضارب أباه زيد فيه⁽²⁾
نصّ بأنّ ما عمل بعضه في بعض من الأسماء من قبيل المفردات لا من الجمل ،
وإن عمل الاسم في مائة معمول ، فالضارب أباه زيد بمنزلة الرجل في كونه
مفرداً ، وقد رفع ونصب ، وقوله فهذا ليعلم ، انتصب المشار⁽³⁾ إليه بإضمار فعل
تقديره ، فذكرت هذا لتعلم كذا .

باب من أبواب أن

قوله : فإن مبنية على لولا⁽⁴⁾ ، يريد أنّ أن عاقبت المبتدأ فصارت مع
ما عملت فيه في موضع مبتدأ والخبر محذوف كما كان خبر المبتدأ محذوفاً ، وأطلق
البناء في الموضع على لولا من حيث لزم رفع الاسم بعدها من غير خبر مذكور
وكذلك أن بعد لو عنده والخبر محذوف وإن كانت لا يذكر بعدها إلا الفعل وقد
يقع الاسم بعدها وبعده الفعل أو الاسم في قولهم : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي⁽⁵⁾
وَ * لَوْ بَعِيرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقْ * ، والاسم بعدهما فاعل بفعل مضمر يدلّ عليه
الظاهر كالشروط في قولهم : إِنْ اللَّهُ أُمَكَّنَنِي مِنْ فُلَانٍ ، وذهب أبو العباس إلى أنّ

(1) انظر الكتاب : 15 ، وفيه « ذاك » عوض « ذلك » .

(2) انظر الكتاب : 16 .

(3) انظر الكتاب : 18 ، وفيه « فهذا لتعلم » عوض « فهذا ليعلم » .

(4) انظر الكتاب 1 : 462 : 2 .

(5) انظر مجمع الأمثال للميداني 2 : 174 .

بعد لو فاعلة كالأسماء الواقعة بعدها⁽¹⁾ والأحسن أن تكون على إضمار كان الثانية ، وتكون جملة الابتداء والخبر مفسرة ، ويجوز أن تكون الجملة الاسمية وقعت موقع الفعلية ووقع في الشرقية بعد قوله مسقطاً⁽²⁾ ، وقال الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾⁽³⁾ وَقَالَ : * لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ * وسألته انتهى . ونص هنا على أن الاسم لا يستعمل في قولهم بذي تسلم ، وأما مذ أن الله خلقي⁽⁴⁾ فيحمل على تأويلين ، والظاهر من كلامه هنا أنه مضاف إلى أن بدليل قوله : مذ ذلك⁽⁵⁾ ولا يقدر محذوفاً كما فعل في إضافته إلى الفعل وقال الأستاذ أبو بكر في الإقراء الثاني من جرّ بمذ كانت « أن » عنده في موضع خفض ومن رفع ما بعدها كانت « أن » في موضع رفع على حذف مضاف ، كما قال الفارسي في إيضاحه ، وقوله : أما أنه ذاهب⁽⁶⁾ ، وأما أنه منطلق ، الفتح على وجهين : إن شئت جعلت أما بمنزلة حقاً في اللفظ والمعنى ونصبه على الظرف يجعله الخبر أو يقدره في حق والثاني أن تجعله حرف تحقيق ويكون الخبر محذوفاً لأن ، «أما المعنى» في هذا الوجه حرف لكن تقديره له بحقاً يدلّ على أنه عنده ظرف ، ومن كسر جعل أما بمنزلة إلا كما ذكر وإذا أدخلت القسم بعد أما كان ملغى في الوجهين لأنه متوسط والمعنى على ما تقدّم من غير قسم كما ذكر إلا أن قوله : كأنتك قلت قد علمت⁽⁷⁾ دليل على أن أما هي العاملة وأنها الخبر أبو الحسن وقد قالت العرب أما وَاللَّهِ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ فجعل أما في معنى حقاً لأن أما في المعنى حقاً ، كأنه ذكر

(1) انظر «المقتضب» للمبرد 3 : 76 ، 77 .

(2) انظر الكتاب 1 : 462 : 6 ، وفيه «ساقطاً» عوض «مسقطاً» .

(3) الإسراء : 100 .

(4) انظر الكتاب 1 : 462 : 9 .

(5) المرجع نفسه .

(6) انظر الكتاب 1 : 462 : 10 .

(7) انظر الكتاب 1 : 462 : 12 .

حقاً ، فجعلها ظرفاً ، قال وأن تقول حقّ أنك ذاهب أجود ويدلّ تفسير سيبويه لها بقدر علمت أنّها حرف تحقيق أيضاً أبو الحسن : وأمّا قولك : أما والله أن لو فعلت فإنك تريد أما والله لو فعلت لكان خيراً لك قال هي زائدة مثلها بعد لما وقد نصّ سيبويه على زيادتها في أفعال القسم⁽¹⁾ ، وحكى بعضهم : حقاً إنك ذاهب على التقديم والتأخير على تقدير أحقّ ذلك حقاً ، قال وهو قبيح وقول ساعدة بن جويّة :

رَأْتُهُ عَلَيَّ شَيْبِ الْقَدَالِ وَأَنْتَهَا تُوَاقِعُ بَعْلًا مَرَّةً وَتَيْمِيمُ

شاهده حمل أن على مفعول رأّت أي ورأت أنّها ومن فتح أنّ في الآية كانت بمعنى لعلّ ولم يعمل فيها شيء ؛ لانقطاعها تما قبلها فروع المعنى ، وقال يحيى : يجوز أن تكون على بابها ، و« لا » زائدة ، التقدير والله أعلم ، وما يشعرم لأنّها إذا جاءت يؤمنون⁽²⁾ ولعلّ هنا بمنزلتها في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾⁽³⁾ وأمّا أنّ وإنّ فلا تلي إحداهما الأخرى ولا يبتدأ بأن خفيفة ولا ثقيلة إلا أن يتقدّم الخبر ، نحو عندي أنك ذاهب ، ويبتدأ بالناصبة للفعل دون أن يتقدّم الخبر ، وقوله لم أنّه ظريف⁽⁴⁾ ، أراد حكاية قول السائل الذي قال : لم فعلت ؟ قال المسؤول : لم ، فكرّر قوله ثم قال أنّه ظريف أي لأنّه ظريف ، وقد ذكر بعد أنّ أي المفسّرة لا تدخل إلا بعد كلام مستغن ولا تبنى على المتبداً ، وقوله : أي أنّي نجد⁽⁵⁾ ، المفتوحة محمولة على فعل والمكسورة على الابتداء .

(1) انظر الكتاب 1 : 455 : 17 .

(2) الآية المعنية هي ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام : 109 . انظر معاني القرآن للقرّاء 1 : 349 .

(3) طه : 44 .

(*) انظر الكتاب 1 : 463 : 12 .

(**) انظر الكتاب 1 : 463 : 13 .

باب آخر من أبواب أن

والباب بين ، وقوله ذاك وأن لك عندي ما أحببت^(*) « ما » فيه اسم أن و« لك » الخبر ، و« عندي » متعلق به ، و« أن » معطوفة على ذاك ، وهو خبر ابتداء مضمرة تقديره الأمر ذاك ، وذا مشار به إلى شيء متقدم كأنه قال : الأمر ما ذكرته أولاً ، والأمر أن لك عندي ما أحببت ، وعلى إضمار المبتدأ يحمل كل ما إلى مثله نحو ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾⁽¹⁾ .

و« من » في الآية^(***) التي ذكر مبتدأة موصولة وخبرها القسم المضمرة وجوابه وهو ﴿ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ ﴾⁽²⁾ ، وقول الأحوص : عَوَّدْتُ قَوْمِي ... الأبيات ، شاهده في هذه الأبيات كسر إن في البيت الأخير على القطع من ذاك كما قطعت من ولم يقطعها لأجل اللام التي في خبرها بل كما قطع من وهو نصه وذهب الأعلام في البيت إلى أنها كسرت لدخول اللام^(*) ، وفسر بذلك قول سيوييه وهو مخالف لنصه ، ولو لم تدخل لجاز الفتح والكسر ، وإن في البيت الأوسط ، تروى بالفتح والكسر : الكسر على القطع والفتح على المفعول من أجله أي عودتهم لأتي كذا ، وذهب الأعلام إلى « أن » بدل من العقر قال : لأن العقر يشتمل على التار^(*) وهو

(1) الأنفال : 18 .

(2) الحج : 60 .

(***) انظر الكتاب 1 : 463 : 15 ، وفيه « ذلك » عوض « ذاك » .

(****) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ وَمَنْ عَقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُعِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ ﴾ الحج : 60 .

(*) انظر شرح شواهد الكتاب ، للأعلام 1 : 464 : 2 .

وأبيات الأحوص هي :

عَقَرَ العِشَارِ عَلَى عُشْرِي وَإِسَارِي
أَلْفِي بِأَرْفَعِ تَلُّ رَافِعَا نَارِي
أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الْحَارِ

عَوَّدْتُ قَوْمِي إِذَا مَا الضَّيْفُ نَهَيْ
أَتِي إِذَا خَفِيَتْ نَارٌ لِمُرْمِلَةٍ
ذَاكَ وَإِنِّي لِدُو حَـ_____ذَبٍ

انظر الكتاب 1 : 463 .

بعيد ولا حاجة إليه لأن العذر فيها جيد والعشار جمع عشراء : وهي التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر ، أي نعقرها في العسر واليسر ، والمرملة : الجماعة التي نَفَدَ زادهم ورجل مرمل : لا شيء له كأنه لا يملك غير الرَّمْل ، والتَّلّ : المرتفع من الأرض ثم قال : ذاك أي أمري ما ذكرته ثم استأنف من جاري وهو الخبر والعطف على الجار وهو الحدب ، أي أعطف عليه كما يعطف الكرام على جيرانهم ، وأما قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ ﴾⁽¹⁾ فمبتدأ وخبر على معنى التفسير بمنزلة هذا بهذا .

باب آخر من أبواب أن

والباب بين أيضاً ، وقع في جميع النسخ الرباحية والشرقية ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون ﴾⁽²⁾ وَلَمْ يَغْيَرَهَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ وَأَثْبَتَهَا كَذَلِكَ وَالتَّلَاوَةُ فَاتَّقُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا فَعَلَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَمْ يَغْيَرُوا مَا وَقَعَ فِي الصَّحَاحِ مِنَ الْوَهْمِ فِي الْآيَاتِ وَغَيْرَهَا مَخَافَةَ أَنْ يُتَطَرَّقَ إِلَى تَغْيِيرِ ذَلِكَ ، وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْ أَنْ وَاعْتِقَادُ التَّصْبِ فِي مَوْضِعِهَا بَعْدَ الْحَذْفِ حَمَلًا عَلَى مَا يَظْهَرُ إِعْرَابِهِ وَسَبِيوِيهِ يَبْقِيهَا عَلَى خَفْضِهَا حِينَ لَمْ يَتَّصِرْ خَفْضُهَا فِيهَا وَحَكَى يَحْيَى عَنْ الْكَسَائِيِّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ^(*) وَمَذْهَبُهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَكِلَاهُمَا مُمْكِنٌ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَ^(**) بَيَّنَّ الْمَعْنَى وَشَاهَدَهُ التَّصْبِ فِي إِدْخَارِهِ وَفِي تَكَرُّمًا بَعْدَ إِسْقَاطِ الْحَرْفِ ، وَلَوْ تَرَكَ عَلَى خَفْضِهَا بَعْدَ الْحَذْفِ لَكَانَ قَبِيحًا بِمَنْزِلَةِ لَاهِ أَبُوكَ ، وَقَوْلُهُ * رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ * وَلَمْ يَسْمَعْ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

(1) غافر : 75 .

(2) المؤمنون : 52 .

(*) انظر معاني القرآن للفراء 2 : 337 .

(**) يشير إلى قول الشاعر :

وَأَغْفِرَ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرَضَ عَنِ ذَاتِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا

انظر الكتاب 1 : 464 . وانظر معاني القرآن ، للفراء 2 : 5 .

﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾⁽¹⁾ « وأنا » مردود على (ما) من قوله عز وجل ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾⁽²⁾ وأجاز ابن طاهر رحمه الله أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسره عليم أي واعلموا أن هذه أمتكم ، والعامل في ﴿ لإيلاف قريش ﴾⁽³⁾ ما بعد الفاء والفاء عند يحيى وسعيد زائدة ، وذكر بعد الكسر في قوله تعالى : ﴿ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ ﴾⁽⁴⁾ على الحكاية ، وقول المفسرين جيد وهي محمولة على ما تقدم من أن وجميعها في موضع رفع على ما لم يسم فاعله لأوحي ، وقول الفرزدق :

مَنْعَتْ تَمِيماً مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وَشَاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ

شاهده فتح أن على حذف الحرف ، وقد حكى الكسر فيها على الاستئناف ، وقول المفسر يعني أن اللام هي العاملة^(*) يريد أنها العاملة في المعنى لما لم تظهره في اللفظ وأن عمل الفعل في اللفظ ، ويريد بما قوى به الخليل أن « أن » لا تكون في أول الكلام ولا مبتدأة ولا مفعولة لما بعدها ، لا يقال أنك منطلق ظننت وإنما جاز تقديمها في ﴿ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾⁽⁵⁾ لأن العامل فيها هو اللام وهي منوية فتقدمت بعاملها وإن كان العامل فيها بعد الحذف الفعل فروع المعنى .

(1) المؤمنون : 52 .

(2) المؤمنون 51 .

(3) قريش : 1 .

(4) القمر : 10 .

(5) الجن : 18 :

(*) لم ترد بطبعة بولاق وأثبتها الأستاذ عبد السلام هارون في طبعته انظر 3 : 129 هـ 1 .

باب إنمّا وأنما

والباب بين وشاهده في البيت (**) فتح أنما ، لأن أن لو كانت في موضعها لكانت مفتوحة لأنها مفعولة « بأبلغ » ، وإذا كسرت إنمّا في البيت صارت حكاية ، أي أبلغه هذا الكلام وكان الحارث بن ظالم قد توعد عمرو بن الإطنابة الأنصاري ونذر دمه ، وكان قد قتل خالد بن جعفر بن كلاب نائماً ثم لما سمع الحارث هذا البيت أقبل وعليه سلاحه إلى عمرو بن الإطنابة فاستصرخ به ، فلما بعدوا عن الحيّ قال له : أَلَسْتَ يَقْظَانَ ذَا سِلَاحٍ ؟ قال : بلى قال : أنا الحارث ابن اظالم ، فاستخذي له فعفا عنه الحارث وتركه . وإذا وقعت ما بعد إنّ ووقع بعدها الجملة الاسميّة كانت كافّة وإذا وقعت الفعلية كانت مهيمّة ، لأنها هيئات لها الدخول على الفعل وموضع أنما مع ما بعدها موضع أن ولم يحك سيبويه عمل أنما في اسم وخبر كما حكاها في غيرهما ، وقوله : وزعم الخليل (*) ، الزعم هنا ملغى ، وتقديره فيما زعم الخليل ، لأنه في معنى المصدر والمصدر أيضاً هنا في موضعه والمعنى واحد ، وقوله : بمنزلة فعل ملغى مثل : أشهد لزيد خير منك (***) ، هذا نصّ بإلغاء فعل القسم عن الجواب وإنما هو معلق ألا تراه يقول : فإذا حلفت على فعل غير منفيّ فهو محلوف عليه في المعنى فالإلغاء على هذا والتعليق واحد إلا أنّ الإلغاء أكثر دون فصل والتعليق بالفصل ومنعه فتح أنّ موضع المفعول الثاني في قوله : وجدتك أنّك صاحب كلّ خنى (***) ، ووجدتك أنّك منطلق جيّد ،

(**) البيت المشار إليه ثاني البيتين الآتين لابن الإطنابة :

أبْلَغَ الْحَارِثِ بْنِ ظَالِمِ الْمَوَ عِدَّ وَالتَّاذِرِ التَّذَوْرَ عَلَيَا
أَنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَامَ وَلَا تَقُ تَلْ يَقْظَانَ ذَا سِلَاحٍ كَمَيَا

انظر الكتاب 1 : 465 .

(*) انظر الكتاب 1 : 466 : 2 .

(**) انظر الكتاب 1 : 466 : 2 .

(***) انظر الكتاب : 4 .

والباب كسرهما ، لأنها في موضع الخبر ، وقد جاء فتحها في الفصيح من الكلام ،
 قرأ حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرًا لَّأَنفُسِهِمْ ﴾ (1) وهذه
 مفتوحة في موضع المفعول الثاني ، وأنشد الكسائي :

لِسَانَ السَّوْءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِجَّتْ وَمَا حَسِبْتِكَ أَنْ تَحِينَا
 ومنه قوله :

نُبْتُ أَحْيَاءَ سَلَمَى إِنَّمَا بَأَثُوا غِضَاباً يَعْلِكُونَ الْأَرْمَا

ينشد بفتح أن وكسرهما ، وجواز جميع ذلك على أحد الوجهين على الإخبار
 بالمصدر عن الشخص ولذلك منعه سيبويه ، والثاني على البدل من المفعول الأول
 بدل الاشتغال وتسد أن مسد المفعولين ، كما سدت بانفرادها مسدها ، كأنه قال
 حسبتك أنك منطلق ، وقد يكون منه : ﴿ أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً
 وَعِظَاماً أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ (2) أبدل من أنكم قبل تمامها وأغنى الثاني عن الأول ؛
 لأنه سد مسده ، وقوله : وإنما وأن يُصَيِّرَ الكلام شأنًا وحديثاً ولا يكون الخبر
 ولا الحديث الرجل ، يريد أنها بتقدير حدث ، ولا يُخْبَرُ بالحدث عن الشخص ،
 لأن الخبر هو المبتدأ وقد ذكر في باب حقاً أن أن تجعل الكلام قصة وحديثاً
 فالشأن والحديث والخبر والأمر والقصة سواء ، وقول كثير :

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلِ

شاهده كسر إنما لأنها في موضع المفعول الثاني « لأرى » وهو بمعنى أعلمني
 ويعني مؤاخاة النساء ؛ لتعزله بهن وهن يوصفن بالبخل بأنفسهن على من أحبهن ،
 والباب بعده بين .

(1) آل عمران : 188 . وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي . انظر حجة القراءات : 186 .

(2) المؤمنون : 35 .

باب تكون فيه أن بدلاً من شيء ليس بالآخر

مسائل هذا الباب على بدل الاشتمال ولا خلاف في كون ﴿أَنْهَآ لَكُمْ﴾⁽¹⁾ بدلاً من إحدى الطائفتين ، وقوله تعالى : ﴿أَنْهَمُ إِلَيْهِنَّ لَا يَرْجِعُونَ﴾⁽²⁾ بدل من « كم أهلكننا » على المعنى لأن معناه ألم يروا القرون المهلكة أنهم إليهم لا يرجعون وهو بمنزلة قد عرفت زيداً ابن من هو ، والمعنى قد عرفت كنية زيد وأبو الحسن هو بدل من زيد فكذلك أنهم إليهم لا يرجعون بدل على المعنى ، لأنّ الموضوع يطلبه ألم يروا بالنصب و « كم » مفعولة « بأهلكننا » خبريّة وهذا مذهب سيويه ، وأجازها يحيى علي وجهين : هذا وأن تكون كمن يعمل فيها ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾⁽³⁾ وهي في قراءة عبد الله « أَلَمْ يَرَوْا مَنْ أَهْلَكْنَا » ولا يجوز حملها على لفظ « كم » لبطلان المعنى ، وزعم يحيى في طه في قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ﴾⁽⁴⁾ أن « كم » في موضع نصب والجملة فيها معنى الرفع ، لأنّ « يهد » معلقة عليها ، وقد أجاز رفعها « بيهد » بمنزلة من كما أجاز نصب كم في الثانية « يروا » وأمّا قوله تعالى : ﴿أَيُعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾⁽⁵⁾ الآية فجعلها سيويه على البديل المؤكّد ، أبدل أنّ واسمها من أنّ واسمها بدل التأكيد الذي ذكر في باب البديل ، وتسدّ أنّ الثانية مع اسمها وخبرها مسدّ خبر الأولى كما سدّت أنّ مع اسمها وخبرها مسدّ المفعول الثاني في قراءة حمزة : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ﴾⁽⁶⁾ بالتاء وفتح أنّ ، أبدلها من « الذين كفروا »

(1) الأنفال : 7 .

(2) يس : 31 .

(3) يس : 31 . وانظر معاني القرآن ، 2 : 376 .

(*) انظر الكتاب 1 : 470 : 2 .

(4) طه : 128 . وانظر معاني القرآن للفراء 2 : 195 .

(5) المؤمنون : 35 .

(6) البقرة : 178 .

وسدّت مسدّ المفعولين كما تقدّم وقدم أنّ الأولى لما ذكر وهي في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿أَيَعِدُّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (1) وهذه القراءة تشهد للبدل لا للتوكيد يحى في قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ (2) إن قيل : كيف اجتمع استفهامان في معنى واحد ؟ فالجواب والله أعلم أنّه لما سبق الاستفهام إلى غير موضعه ردّ إلى موضعه ، لأنّ المعنى والله أعلم أفأنت تنقذ من في النار من حقت عليه كلمة العذاب ، ومثله والله أعلم أيعدكم أنكم مخرجون إذا متّم قال ومثله والله أعلم : ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (3) ، فردّ « تحسبنهم » مرتين وهو كثير في الكلام وذكر يحى فيها التأكيد في الأنعام (4) وهو معنى قول سيبويه وإليه ذهب الجرمي ، ويجوز أن يكون موضعها مبتدأ « وإذا » : خبرها تقديره والله أعلم أنكم وإخراجكم إذا كنتم تراباً وعظاماً ، والجملة خبر إنّ الأولى ، ويجوز حذف خبر الأولى وتكون الثانية بدل اشتغال من أنّ الأولى ، وذهب المراد إلى التأكيد واختاره (*) وردّ على سيبويه قوله ولم يعده إلا في عبارة البدل قط وإذا قدرها سيبويه أيعدكم أنكم مخرجون إذا متّم ، فقد علق الظرف « بمخرجون » الموجود وهو خبر لأنّ الأولى ولذلك قدّمه وأنّ الثانية واسمها مكرّران على البدل الذي يراد به التأكيد وقد أتينا بأمثال ذلك ، وأجاز رفع أنّ الثانية بالظرف قبلها وردّه ابن ولاد ولا يمتنع ؛ يُجَعَلُ الظرف خبراً لأنّ وترتفع أنّ الثانية به ، تقدير الكلام والله أعلم أنكم ثبت إذا متّم وفتيم إخراجكم كما تقول زيد غدا سفره ، والكافر يوم القيامة عذابه ، وكلاهما متعسف غير محقق

(1) المؤمنون : 35 .

(2) الزمر : 19 . انظر معاني القرآن للقرآن للفراء 2 : 418 .

(3) آل عمران : 188 . انظر معاني القرآن للفراء 1 : 336 : 337 وفيه « فردّ » تحسبن « مرتين » .

(4) انظر معاني القرآن ، للفراء 1 : 336 ، 337 .

(*) انظر المقتضب للمبرد 2 : 356 ، 357 .

والمسألان اللتان بعد الآية ، وقبل قوله : وقد يستقيم بمنزلة الآية سواء ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾⁽¹⁾ الفراء على فتح أن الثانية وهي في موضع ابتداء لمكان الشرط فما بعد الفاء يصلح للجواب فيحتمل في كلامه وجهين أحدهما أن يحمل على مثل ما تقدم من الآيات فتكون بدلاً على جهة التأكيد ودخلت الفاء لمكان الشرط المتقدم ، وجعلها يحى وأبو العباس وغيرهما تأكيداً للأول والمعنى واحد والعبارة مختلفة وكلاهما مفكك لفظاً ومعنى ، لأنّ البدل والتأكيد لا يكونان في الجواب والفاء في الشرط لا يتلقى بها إلا الجواب ، والظاهر من كلام سيبويه حملها على المسائل التي ذكر بعد ولا يستقيم فيشير بقوله : وزعم الخليل رحمه الله أنّ مثل ذلك أي قوله قد علمت زيدا أبوه خير منك ، وقد رأيت زيدا يقول أبوه ذاك^(*) قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾^(**) إلى المسائل التي يتبدأ فيها فمن فتح أنّ جعلها خبر ابتداء مضمرة ، لأنها في موضع جملة الجواب تقديره فأمره أنّ له نار جهنم أو جزاؤه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾⁽²⁾ أي والذين كسبوا السيئات أمرهم جزاء سيئة أو جزاؤهم وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْآنِ إِنَّمَا أَنْتَ تُعَدِّبُ وَإِنَّمَا أَنْتَ تَتَّخِذُ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾⁽³⁾ أي إمّا أمرهم كذا وإمّا أمرهم كذا وهو في الكلام كثير وهو مراد سيبويه والله أعلم وهو نصّ الأخفش في الآيات وإذا حمل على هذا صلح اللفظ والمعنى وكسر إن في الآية حسن لأنّ الجملة جواب فدخلت الفاء لذلك وقد أجازها بعد البيتين بغير فاء ، لإرادة الفاء ولا وجه للتأكيد في الآية ولا البدل ، وقول ابن مقبل :

(1) التوبة : 63 .

(2) يونس : 27 .

(3) الكهف : 86 .

(*) انظر الكتاب 1 : 467 : 11 ، 13 .

(**) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ التوبة : 63 .

وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ قَلَائِصُ تَخْذِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحِ
وَإِنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ

شاهده كسر إن بعد الفاء في جواب إذا كما كسرت إن في جواب الشرط في الآية ، وقول الأعلم لو فتحت حملاً على أن تأكيداً لها وتكريراً لجاز (1) لكنه غير جيد أما فتحها فجيد على خبر ابتداء مضمرة كآية لا على التأكيد كما زعم هو وغيره ، والله در أبي الحسن ، والأسدام : جمع سُدم والواحد سِدَام وهو ما تغير من المياه ، لقلّة واردتها ، يريد أنه عالم بدلالة الفلوات وتخذي : تسرع ، ويروى تخذي والطلائح : المعيبة جمع طليحة وأشار بقوله : « ملّت ركابي مناخها » إلى طول السفر والتعب ، الجامح الماضي على وجهه أي إذا أعيت ركابي لا أعيأ وأمضى لحاجتي ووقع في شعره أحد البيتين مقدماً على الآخر ووقع فيه عوض * من الأمر * * من الأرض * وقبلهما :

نَبَا مَا نَبَا عَنِّي مِنَ الدَّهْرِ أَنَّنِي أَكَارِمُ مَنْ أَحْبَبْتَهُ وَأَسَامِحُ

قالو : فقلوه : « وَعِلْمِي » معطوف على « ما » في قوله نبا ما نبا ، وهي فاعلة ، والتقدير ونبا عني علمي بكذا ووقع في شعره في شرح البيت الأوّل خلاف قول الأعلم أي وإني إذا لم تصب ركابي خيراً في وجهتها جامع ، قال : يقول ألزم نصيبي من الأرض ولا أطلب ما لا ينبغي ، وجامح : ماضي العزيمة إلى ما لي فيه حظّ وقال أبو الحسن بن السّراج : هذا غلط من هذا الشّارح لأنّ معنى البيت يدفعه وإنما يريد أن يجمع أي يمضي لا يثبت إذا ملّت ركائبه مناخها ونعم ما قال .

باب من أبواب أن تكون فيه مبنية على ما قبلها

هذا بناء بمنزلة بناء أن على لولا في عبارته، ويريد أن الفتح لزم مع حقاً فجعلها

(1) انظر « حاشية الكتاب » 1 : 467 : 5 .

مبنية عليها كما لزم «أن»، «لولا» فعبر بالبناء على لولا وهو يريد اللزوم ولا يريد البناء الصناعي ، فحقاً هو المني على أن لأنها مبتدأ ، وحقاً منصوب على الظرف وهو خيرها وكذلك جميع ما انتصب قبل أن عنده ، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا ودليل مراده تشبيهه بقولهم غدا الرحيل وهو مبتدأ وخبر وأن بعد لولا مبتدأ والخبر محذوف وكل ما ذكر في الباب على التأكيد ، ويستوي فيه الاستفهام والخبر ولم يتقدم يوم الجمعة على « أن » لكونه معمولاً للخبر أن ولا سبيل إلى تقديم خبرها ولا معموله عليها وكذلك « لا » ومنصوبها على إن مكسورة لأنها تأكيد لما بعد أن ، ومجروها محذوف يعود إلى ما قبلها ، أي لا بد من ذلك ولا محالة منه والخبر محذوف أيضاً وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول : حقاً أنك ذاهب ، على القلب فنصبوا على المصدر كأنهم قالوا : أحق ذلك حقاً ، وذكر سيبويه في الإلغاء وإنما ضعف هذا في الابتداء كما ضعف غير ذي شك زيد ذاهب ، وحقاً عمرو منطلق ويشبه أن تكسر على مذهب القسم بعد حقاً وقد حكى يحيى : حقاً لآتينك ، وعلى هذا يجوز أن ينصب على الفعل ، وقوله : لأن أن لا تبتدأ⁽¹⁾ هي تقطع ما بعدها مما قبلها كقطع حروف المعاني ، وقول الأسود بن يعفر :

أَحَقًّا بِنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ

شاهده رفع التهديد على الابتداء ، وحقاً خبره ، وضعوا المصدر موضع الظرف ، ومثله ما أنشد يحيى عن الكسائي :

أَحَقًّا عَبَادَ اللَّهِ جُرْأَةً مُحَلِّقٍ عَلَيَّ وَقَدْ أَعْيَيْتُ عَادَ وَتَبَعَا⁽²⁾

يهدد قومه بالهجاء وهم رهط من نهشل ابن حلوم ، وقول العبدى :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتَنَا وَنِيَّتَهُمْ فَرِيقُ

(1) انظر الكتاب 1 : 467 : 12 .

(2) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 457 : 2 ، 9 ، 19 .

شاهده وقوع أن بعد حقاً وهي عنده في موضع مبتدأ وحقاً خبره تقديره أفي
الْحَقِّ ارْتِحَالٌ جِيرَانًا وَنَهْوُضُهُمُ وَالنِّيَّةُ : الجهة ، وقول عمر بن أبي ربيعة :
أَلْحَقُّ أَنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ
شاهده نصب الحق على الظرف ورفع أن بعده على الابتداء في التقدير
وجواب الشرط محذوف ؛ للدلالة عليه ، ومعنى انبت : انقطع وكنى بالحبلى عن
الوصل ، وكنى بطائر عن خافق مضطرب أو ذاهل العقل وقول الجعدي :
أَلَا أَبْلِغُ نَبِيَّ خَلْفِ رَسُولًا أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي
شاهده فتح أن حقاً كما تقدم ورسولاً : مصدر بمعنى رسالة وبنو خلف رهط
الأخطل وكان بينهما مهاجاة ، وأنشد القالي في نوادره عن الأخفش الطريف
شاعر كان مع المعتمد⁽¹⁾ :

أَتَهْجُرُونَ فَتَى أَغْرَى بِكُمْ تَيْهَا حَقًّا لِدَعْوَةِ صَبٍّ أَنْ تُجِيئُوهَا
وهو قبيح لأنه بمنزلة قولك وقد علمت أن تقوم وهو موضع أن الثقيلة وقوله :
أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ⁽²⁾ ، أنشد يحيى في مصداق الرفع عن الكسائي :
أَحَقُّ مَا تَقُولُ أَمْ احْتِيْلَامٌ أَمْ الْأَهْوَالُ إِذْ صَحْبِي نِيَامٌ
وأبو العباس يرفع « أن » بعد لا محالة ولا بد على خبر كان ، كما تقول لا رجل
أفضل منك ، وقدّر لا بد بقوله غير منفرج عنك كذا والوجه كونها حدًا بتقدير
لا حيلة في كذا أو لا تحول عن كذا ولا تباعد من كذا العين لا بد من ذلك أي

(1) وقع تصحيف هنا وصحة العبارة : وأنشد القالي في نوادره عن الأخفش ، لأبي الطريف - شاعر
كان مع المعتمد .

انظر الأمالي ، لأبي علي القالي 1 : 78 .

(2) انظر الكتاب 1 : 469 : 4 .

لا محالة والمحالة : الحيلة لا خلاف في ذلك ولا تخلو من الصفة أو من الخبر والحذف تخفيف وإن في تقدير الجرّ أو تعلقه بلا محالة بعد الباء مع لا ، وقوله حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب⁽¹⁾ ، يريد أنه لا يحمل الكلام على القلب على المكسورة من حيث كانت حرف ابتداء لها الصدر ولم تكن متصرفة في نفسها فيتصرف معمولها فبطل القلب لذلك فلم تجز المكسورة وقد تقدّم جوازها في حكاية الأخفش وتؤول على القسم، وقوله لأنّ فيه معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء⁽²⁾ ، وأجاز الأستاذ أبو بكر يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب لأجل الشرط ولا يتعلّق الظرف إلّا بالجواب من حيث جاز تقديم الجواب ، وأمّا مع أمّا فيجوز أيضاً تعلقه بالجواب وبفعل الشرط ولا يجوز تقديم معمول أنّ عليها إلّا في أمّا وما أشبهها ممّا يطلب العمل في شيء وإن شئت كان العامل في الظرف أمّا وإن شئت كان الخبر وهو الأحسن وأمّا لا جرم ، « فلا » عنده زائدة ولزمت جرم كالمثل ، وَجَرَمَ : فعل ماض يرفع ما بعدها على الفاعل « فأنّ » بعده في موضع الفاعل به وقد بيّن هذا غاية البيان و« أن » تصير لا مع جرم شيئاً واحداً أمكن كما ذهب إليه المفسرون كلا بدّ وإليه ذهب يحيى قال لا جرم : كلمة كانت في الأصل والله أعلم بمنزلة لا بدّ أنّك ذاهب جرت على ذلك وكثر استعمالها حتّى صارت بمنزلة حقاً ألا تراهم يقولون لا جرم لا تبتنك ، لا جرم لقد أحسنت فتراها بمنزلة اليمين ، وكذلك فسرها المفسرون حقّاً « أنّهم في الآخرة هم الأبخسرون »⁽³⁾ وردّ على قوله جرمت كقوله حقّت ، ونصب فزارة وقال كسبت ، وقول الفرزدق^(*) :

(1) انظر الكتاب 1 : 469 : 6 .

(2) انظر الكتاب 1 : 469 : 8 ، وفيه « لأن فيها » عوض « لأنّ فيه » .

(3) هود : 22 . انظر معاني القرآن للقرّاء 2 : 8 .

(*) لعل كلمة « الفرزدق » هنا محرّفة عن الفزاري ، فقد جاء في الكتاب قبل البيت « قول الفزاري »

1 : 464 : 11 وانظر تخرّج الشواهد الشعرية .

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَرَازَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضِبُوا

شاهده رفع فزارة على الفاعل لجرم ، كما ذكر في المسائل وبعضهم يرويه بالنصب في الكتاب ، ويقدره حقت لفزارة الغضب وأثوا حقت وفاعلها مذكر وهو أن يغضبوا وهو فاسد وإن صحّت الرواية بالنصب لم يكن في البيت شاهد ، وانتصب فزارة كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ ﴾⁽¹⁾ أي لا يكسبنكم وأن يغضبوا : مفعول ثان ، أي كسبتهم الغضب وهو في رواية الرفع على حذف حرف الجر ، أي للغضب ، ووقع في الكتاب طعنُ وطعنُ بالصمّ والفتح ، والفتح الصواب وهو لأبي أسماء ابن الضريبة ، وقيل لعطية بن عفيف يخاطب به كرزاً العقيلي وكان طعن أبا عينه حسن بن حذيفة الفزاري ، ودليله قوله فيه :

يَا كُرْزُ إِنَّكَ قَدْ فَتَكَتَ بِفَارِسٍ بَطَلٍ إِذَا هَابَ الْكُمَاةُ وَخَيَّبُوا

وقوله أَمَا جَهْدُ رَأْيِي فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ⁽²⁾ ابتداءً أنّ ، هو الوجه لمكان أَمَا إذا لم ترد أن تقول أَمَا في رأيي فذهابك ، فإذا أردت هذا المعنى جاز وهو ضعيف فجهد رأيي إذا كسرت إنّ ، ظرف ، لأنّ أي ليس بخير وهو الذي سَمَاهُ بعد مفعولاً ، وسَمَاهُ إذا كان خيراً ظرفاً وهو قوله : لم يكن الجهدُ إلا ظرفاً لأنك جعلته مفعولاً ، يعني لم يكن إلا خيراً ، لأنك لو جعلته مفعولاً فيه لخبر إن كان من صلتها وسَمَاهُ مفعولاً ، لأنه مفعول فيه ، وقوله ونصبت جهدك بالفعل لا بالظرف ، يريد نصبت بالخبر ولم تجعله خيراً وقوله أَمَا في الدار فَإِنَّكَ قائم الفتح والكسر فيه جائزان على معنيين كما ذكر ، وفسر أنّ بالشأن فيما تقدم ، وبالحدث والخبر والقصة من حيث قدّرت مع صلتها باسم مفرد ، حدث كذا ، سرح كذا الكل منها وحكمها حكم الأسماء المفردة والذي ذكره أولاً في « أنّ » هو الأصل الذي لا يفارقها من حيث

(1) المائدة : 2 .

(2) انظر الكتاب 41 : 47 : 1 ، وفيه « فَإِنَّكَ عالم » عوض « فَإِنَّكَ ذاهب » .

كانت مغيرة من إن فصيرت الجملة التي دخلت عليها إلى حكم اسم في معناها ، كالخبر والحديث والكلام ، فهذا الأصل وعليه الحكم ، وقد يغير عن الفعل إذا كان خبرها ، والدليل على [ذلك] أنها قد تدخل على ما لا راحة فيه للفعل ولا يستفاد منه معناه ، كقولك بلغني أنك زيد ، وأن عبد الله أبو محمد ، وليس « كان » مثلها ؛ لأنها لم تجعل مع ما بعدها اسماً مثلها وأما الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم فإن ذلك مثل قوله أما بعد فإن الله قال في كتابه ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾⁽¹⁾ فلا يجوز أن تبنى على مبتدأ فلا تكون إخباراً وقد أجاز يحيى في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ أن ترفع ما فرطتم بالظرف قبله ، وأجاز زيادة ما ونصب الظرف بفرطتم⁽²⁾ وهي عند سيويوه زائدة ، وهذا الظرف المبني على الضم ملغى أبداً ، وأما شد ما وعزما ففيهما وجهان عنده : أحدهما أن تكون « ما » كافة لشد وعز ، وأن بعدهما مبتدأة بمنزلة ما بعد لولا ولو ، لأنه لا يقع بعدهما إلا أن فهي هنا محمولة على لولا ، والوجه الثاني أن تُصيرها بمنزلة نعم الرجل ، وقد جعل « ما » فاعلة بالفعل قبلها و« أن » مبتدأ والخبر فيما قبلها ، والوجهان يبينان من كلامه ، ولما لم يكن بين لو ولولا إلا زيادة « لا » لنفي امتناع الأول ، وكانت لولا لا يليها إلا المبتدأ سهل ذلك عنده في لو ، إشعاراً بما لا يستها وإن شاء أضم « كان » بعد لو كما تقدم ، وأما قوله كما أنه لا يعلم ذاك فتجاوز الله عنه^(*) ، فهي كما ذكر غير أنها من حيث تقدمت « كما » ودخلها معنى السبب والتولد فدخلت الفاء ، وإن كانت معمولة لما قبلها ، كقوله : بزيد فامرر قال أبو علي الفارسي : دخلت الفاء على تجاوز لأنه دعاء ، وليس بشيء ؛ لأن مثل هذا الدعاء لا تدخله الفاء وإنما دخلت بما تضمن الكلام من معنى الجزاء ، وقال يحيى

(1) يوسف : 80 .

(2) انظر معاني القرآن للفراء 2 : 53 .

(*) انظر الكتاب 1 : 470 : 12 .

في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾⁽¹⁾ : والكاف تكون شرطاً كما تقول كما أحسنت فأحسن ، لأنه يدخلها معنى « إذ » ، ولذلك دخلت الفاء ، ولا يجوز كسر أن بعد كما في من صيرها حرفاً من حروف الابتداء كقول كثير :

جُزِيَتْ أبا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نَضْرَةً كَمَا الْخَيْرُ مَحْمُودٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُهُ

ومنه في الباب الثالث بعده كما أنت ههنا وشاهده في الآية العزيزة^(**) رفع مثل والنصب فيه يحتمل أن يكون معرباً منصوباً على الحال من الحق ، كما كان في الرفع صفة له وأن يكون مبنياً لإضافته إلى أن ويكون صفة لحق أيضاً كقوله

* مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتُ سَوْفَ أَنَالُهُ * فالرفع والنصب على الإعراب والبناء وهي بدل مما قبلها في الوجهين ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾⁽³⁾ بالرفع والفتح على الفاعل والفتح فيه بناء ويجوز النصب فيه على الظرف ولا يمتنع في « مثل » أن يكون منصوباً على الحال من النكرة ، وهو مذهب الجرمي وأن يكون مبنياً صفةً لحق ، وهو قول سيبويه والمازني ولا يمتنع عند سيبويه أن يكون معرباً حالاً للنكرة والمبرد يميز النصب على الإعراب والبناء وأنشد أبو عثمان المازني :

وَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَمَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

ويريد بقوله : فلولا أن « ما » لغو⁽⁴⁾ ، زيادة ما ، وقول الجعدي :

قُرُومٍ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَنَّ يُؤَخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلَا

(1) البقرة : 151 .

(2) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 92 .

(3) الأنعام : 94 .

(4) انظر الكتاب 1 : 470 : 17 .

(**) 472 : 7 والآية المشار إليها هي ﴿ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات : 23 وانظر المرجع

السابق 470 : 16 . ورفع « مثل » قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر . انظر حجة القراءات ، لابن

زنجلة 679 .

روايته برفع يؤخذ فلا يكون إلا على إرادة ما وحذفت و« أن » : هي الخففة من الثقيلة وهي لثبات الحال ، ولم يفصل بين « أن » وخبرها بشيء وبابها الفصل بالسّين أو سوف مع المضارع الموجب وقد يندر ترك الفصل في الكلام وأمّا حذف « ما » ففي الشعر ، وكذلك النصب بالفاء في الواجب ضرورة وهو نصب فيقتلا وقول أبي عثمان : أنا لا أنشده إلا * كأن يؤخذ * بالنصب ، لا يلتفت إليه لأنه ردّ على العرب وسيبويه أوثق منه وأكثر تحريماً في الرواية ، وقد رواه بالرفع ولا يخرج إلا على ما ذكره ، وكلتا الروايتين صحيحة غير أن سيبويه أحسن معنى ؛ إذ رواية النصب على التشبيه بما سيكون ورواية الرفع إخبار بما ثبت ، قال أبو علي : سألت ابن السّراج عن نصب يُقتلاً فقال نصّه في رواية الرفع ، كقوله * فأستريحا * وفي النصب على الحمل على أن ، وقبله :

وَذَا التَّاجِ مِنْ غَسَّانَ يَنْظُرُ جَاهِدًا لِيَجْعَلَ فِيهَا خَدًّا مَنْ هُوَ أَسْفَلَ
والقُرُومِ : السّادة ، وتسامى : ترتفع ، أي يفخر بعضهم على بعض لشرفهم يريد أن الوقوف عند باب هذا الملك كالقتل ، لغلظ حجابيه ، وبعد الوصول إليه ، ويريد بقوله : كما لا تحذف من أن⁽¹⁾ يعني كما لا تحذف من إمّا العاطفة إلا في الشعر في مذهبه وقد مضى ذلك .

باب من أبواب أن

لم يجوز أن يفتح إنّ بعد القول إلا في من يعمله عمل الظنّ أبو الحسن وكل شيء جاء بعد القول فهو إنّ ولو حسن مكانه ذاك والله درّه ، وعلته في منع فتح إنّ بعد القول أنّ « إن » شأن ولا يقال : قال الشأن وهذه العلة معترضة بقوله في

(1) انظر الكتاب 1 : 471 : 1 ، وفيه « كما لا تُحذف في أما » وفي طبعة الأستاذ هارون 3 : 141 ، وفيه « كما لا تحذف في الكلام من أن » .

الباب الذي يلي هذا : إنَّ أن تكون حديثاً وقصة⁽¹⁾ وقال قبل ذلك تكون خبراً⁽²⁾ وقال في هذا الباب ، لأنَّ أن يصيّر الكلام خبراً⁽³⁾ ، فمزج الأمر والشأن والخبر والحديث ، والقصة والقول وفسر بجمعها أنَّ وصلتها ولا يمتنع أن يقال قال خبراً وحديثاً وقصة فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول حتى دعا الأستاذ أبا بكر - رحمه الله - أن يميز فتحها إذا قدّرت بالحديث والخبر والقصة ، وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل فإن كان خبرها فعلاً ، قدّرها بالشأن ، وهذا كلّه فاسد ، لأنَّ سببويه لم يراع ذلك بل قدّرها بالخبر والحديث والقصة وخبرها فعل وقدّرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل نحو إنَّ زيداً أبو عبد الله ، فسببويه لم يقصد ما ذهب إليه وإنما أراد أنها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول ، لأنك إذا قلت بلغني أنك منطلق معناه بلغني انطلاقك ، وكذلك بلغني أنك مرتحل ، تقديره بلغني ارتحالك ، وكذلك بلغني أنَّ زيداً أخوك ، وأنَّ زيداً أبو عبد الله بلغني كون زيد أخاك ، وكون زيد أبا عبد الله فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كلّه وليس بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْبَانًا ﴾⁽⁴⁾ وَحُسْنِي وَحَسَنًا ، لأنه من معنى القول أي حُسْنًا من القول وَحَسَنًا من القول فلا سبيل إلى قبح « أن » بعد شيء من القول إلا في قول من يجعله كالظنّ فتدبّره ، ومنع الأستاذ أبو بكر فتح أن بعد القول ألبتة في الإقراء الثاني ولم يحلّ الشبهة بما ينبغي وقوله ويقول ، قال عمرو أنه منطلق جعلت الهاء عمراً أو غيره⁽⁵⁾ يريد أن « قال » لا تعمل في أن فتفتحها

(1) انظر الكتاب 1 : 470 : 2 .

(2) انظر الكتاب 1 : 466 : 9 .

(3) انظر الكتاب 1 : 471 : 6 ، وفيه « لأنَّ أن تجعل الكلام شأنًا » .

(4) البقرة : 83 .

(*) انظر الكتاب 1 : 471 : 11 ، وفيه « فإن جعلت الهاء عمراً » عوض « جعلت الهاء عمراً » .

أَلْبَتَّةَ ، والكسر في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مَعْلُوبٌ ﴾⁽¹⁾ على إرادة قال إني مغلوب ،
ومن الحكاية قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَطَعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾⁽²⁾ أي يقولون : إنما
نطعمكم ، ومن الحكاية بعد الدعاء قوله :

فَدَعُوا نَزَالَ فَكُنْتَ أَوَّلَ نَزَالٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ
معناه فقالوا نزال ، ألا ترى أنه لا ينادي الفعل ومنه قول المنخل :

فَدَنْتَ وَقَالَتْ يَا مُنَخَّ — لُ مَا بِجِسْمِكَ مِنْ حَرُورِ
مَا شَفَّ جِسْمِي غَيْرُ حُبِّكَ فَاهْدَيْ عَنِّي وَسِيرِي

فاكتفي بالجواب بالمحكى من فعله تقديره ، قلت ما شفَّ جسمي غير حبك
وقول أول ما أقول أنني أحمد الله⁽³⁾ بالفتح والكسر فمن فتح أخبر بمفرد عن مفرد
حدث عن حدث ، تقديره أول قولي حمد الله ، وأول القول قول ، وقدّرها سيبويه
بالحمد لله اتكالا على فهم المعنى ، ألا تراه يقول وإن كسرت حكيت وفعل ذلك
من حيث كانت كلاماً وتكون « ما » موصولة وموصوفة ومصدرية ومن كسر
كانت حكاية في موضع الخبر وما نكرة موصوفة أو موصولة تقديره أول شيء أقوله
أو أول الذي أقوله إني أحمد الله ، ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير أول قولي أنني
أحمد الله ، كقوله عليه السلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ » فهذا على الحكاية ، وأخذ القول الذي في الصلة معموله ، وذهب الفارسي
إلى جواز حذف الخبر ، وأن محكية للقول الذي في الصلة ، أي أول ما أقول إني
أحمد الله موجود ، وأجازه الأستاذ أبو بكر وهو بعيد في اللفظ والمعنى ، ولم يعرض
له سيبويه ، والحديث دليل على ما ذكرنا ، جعل الجملة فيه محكية خبراً ، وأظهر
مفعول القول الذي أضمره الآخر في المسألة .

(1) القمر : 10 .

(2) الإنسان : 10 .

(3) انظر الكتاب 1 : 471 : 17 .

باب آخر من أبواب أن

كلامه في مسألة حتى على الرفع وهو أن يدخل ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يمكن هنا، فإن لم ترد ذلك وجعلته غاية ينتهي إليه، كما يكون ذلك في « إلى » جاز الجرّ ، وفتحت أنّ ولم يجز الفتح على المعنى الذي أراد ويكون خبر مبتدأ لأته ليس من مواضع الإضمار وانظر قوله : لأنّ أنّ وصلتها بمنزلة الانطلاق(*) فلم يجعلها اسماً إلا مع الصلّة ، وقول الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

شاهده كسر إنّ بعد إذا وهو موضع ابتداء ، ويجوز الفتح على خبر ابتداء ، لأته من مواضع الإضمار كأنه إذا أمره أنه كذا وهي للمفاجأة في الوجهين وذهبت طائفة منهم الأعم إلى أنّ «أنّ» مبتدأ وإذا خبرها وليس بشيء وسيأتي بيانها في باب عدّة الكلم إن شاء الله ، ويريد أنك تتبين في قفاه ولهازمه العبوديّة واللؤم ؛ لأنّ القفا موضع الصّفع ، واللهازم موضع اللّكز ، وهي جمع لهزيمة وهي مُضغّة في أصل الحنك ومن خفض حتى حمقك فعلى الغاية ومن نصب فعلى العطف ، وقوله : كما أنك هنا⁽¹⁾ لا يجوز فيها الكسر وإن صلح في الموضع الابتداء إلا أن تقطع ما بعدها ثمّ قبلها والذي بعدها يطلب الأوّل فبكاف التشبيه والمبتدأ والخبر يحمل على المعنى بمنزلة قوله : * بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِيكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلَسِ * ألا ترى أنّ المعنى بعد مشييك فإذا دخلت إن لم يكن ذلك ، وما مع أنّ زائدة ومع الابتداء كافّة ، وأراد أن يريك أنّ معمول إنّ لا يتقدّم عليها .

باب آخر من أبواب إن

ما بعد أنّ في جميع الباب حال إذا كسرت إن والفتح جائز في جميع الباب

(1) انظر الكتاب 1 : 472 : 7 ، وفيه « كما أنك هاهنا » عوض « كما أنك هنا » .

(*) انظر الكتاب 471 : 21 ، 22 .

على العذر والاستثناء المنقطع و﴿ أَنَّهُمْ كَفَرُوا ﴾⁽¹⁾ فاعل « بمنعهم » و« أن تقبل » مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ ، وقول كثير :

مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَائِي لِحَاجِزِي كَرَمِي

شاهده كسر « إن » من وجهين : من دخول اللّام ومن المعنى ، وذهب المبرد إلى أنه ألا بفتح الهمزة وتخفيف اللّام⁽²⁾ ويفسد المعنى لأنه يقول في هذه الرواية إنه لم يسأل ولم يعط ، ومشهور أن عبد الملك سأله وأعطاه ، وكذلك عبد العزيز أخوه ابنا مروان وفي ذلك قوله * لئن عاد لي عبد * البيت وإنما يريد أنه سألهما وأعطياه ثم شكر ولم يلح في المسألة وحجزه كرمه عن ذلك فمعنى البيت صحيح على رواية سيبويه ، وقوله : وتقول إذا أردت معنى اليمين⁽³⁾ ، هو كقولك(*) بعد في إن : وتكون إن بيتاً ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين⁽³⁾ ، ولا يمتنع غير اليمين في الموضوعين ، واليمين فيما ذكر الوجه ، والتقدير « ما والله إن شره خير من جيد ما معك »(**)، قال الفارسي : إنما حملت على اليمين لأنها في الصلة والصلة من تمام الموصول وإن تقطع ما بعدها بما قبلها فحملوها على القسم لأنه يدخل بين المبتدأ والخبر وكذلك الشرط فحملت لذلك على القسم .

باب آخر من أبواب إن

« أشهد » في كلامهم على وجهين ، تكون على بابها من الشهادة تتعدى

(1) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ﴾ التوبة : 54 .

انظر الكتاب 1 : 475 : 1 :

(2) انظر « المقتضب » للمبرد 2 : 346 .

(3) انظر الكتاب 1 : 473 : 2 .

(4) انظر الكتاب 475 : 6 .

(*) هكذا وردت والصحيح « كقوله » .

(**) انظر الكتاب 473 : 4 .

بالباء وعليه قوله : « شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ »⁽¹⁾ ولا تكون « أَنْ » بعده إلا مفتوحة ، والوجه الثاني تكون بمعنى اليمين فتكسر إن بعدها على الجواب وهي ملغاة ولا تعلق لأنها ليست من أفعال التعليق ، كما ذكر ولا يجوز فتح أن بعدها إذا أردت هذا المعنى ، وكان القياس فتحها في القسم لأن المعنى أحلف على كذا ولم يفتحها أحد في الجواب وحالها حال المبتدأ والخبر إذا وقع جواباً ، ولذلك دخلت اللام عليها كما دخلت على المبتدأ وقد تكون جواباً بغير لام ، قال تعالى ﴿ حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ ﴾⁽²⁾ و ﴿ حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾⁽³⁾ ، وقال أشهد بالكذا⁽⁴⁾ فجاء باللام بياناً لفساد قوله : أشهد أنك لذهاب بفتح أن وهي على إرادة حرف الجر فلما حذف أن ردّ الباء وصرف اللام إلى أول الكلام ، وهو تقدير محال وأحرز - بقوله : وتكون أشهد بمنزلة والله⁽⁵⁾ - المعنى لأنها تكون على حكمين إذا شهد بما يقسم به كانت قسماً ، وتكون للتعدّي كقولك حلفت بالله وفي الوجه الثاني ، كقوله * شَهِدْتُ بِأَنَّ التَّمَرَ بِالزُّبْدِ طَيِّبٌ⁽⁷⁾ * وقد قال في باب إنما ؛ فأما وإنما فلا تكون اسماً فإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أشهد لزيد خير منك⁽⁸⁾ ، فهذا نصّ بالإلغاء ، وقال في آخر هذا الباب : وقد يجوز في

(1) آل عمران : 18 .

(2) الزخرف : 1 ، 2 ، 3 .

(3) الدخان : 1 ، 2 ، 3 .

(4) انظر الكتاب 1 : 473 : 9 ، وفيه « أشهد بذاك » عوض « أشهد بالكذا » .

(5) نفس المرجع .

(6) نفس المرجع : 5 ، وفيه « فأشهد بمنزلة قوله والله » عوض « وتكون أشهد بمنزلة والله » .

(7) انظر مجمع الأمثال ، للميداني 1 : 362 . وقد رواه :

شَهِدْتُ بِأَنَّ الْخُبْزَ بِاللَّحْمِ طَيِّبٌ وَأَنَّ النَّعَامَ خَالَةَ الْكَرَوَانِ
وأشار إلى هذه الرواية .

(8) انظر المرجع السابق 466 : 1 ، 2 . وفيه « وإنما » هي عوض « فإنما » .

الشعر ، أشهد إنك ذاهب يشبها بقولك والله إنك ذاهب⁽¹⁾ ، جعلها من القسم حين لم يدخل في التعليق ألا ترى أنك لا تقول أشهد أيهم أفضل ، وقوله : يحلف بالله إنه لمن الصادقين⁽²⁾ نصّ بدخول شهدت على حلفت ، لأنّ الموضوع « لحلفت » فاستعملت « شهدت » في معناها ، ولا تدخل « حلفت » على « شهدت » فتكون في معناها ألا ترى إلى قوله : * شَهِدْتُ بِأَنَّ اللَّهَ لَأَرَبٌ غَيْرُهُ * ولا تدخل هنا « حلفت » على هذا المعنى الذي هو « لشهدت » وقوله : وإن قلت أشهد أنه ذاهب وإنه لمنطلق لم يجز^(*) ، يريد لأجل اللام فإن كسرت « إن » جاز وكذلك إن تقدّم الكسر ثم نسقت بالفتح جاز ولا تكون اللام مع الفتح والفرق بين أشهد أنك لمنطلق وقد علمت أنك لمنطلق ، أن « أشهد » بمعنى القسم لغو ، وقد ذكرت في باب « إنما » و « علمت » معلقة هنا ، ويريد بقوله في الموضوعين جميعاً^(**) قد علمت إنه لخير منك وقد علمت أيهم أفضل وهذا نصّ بأن « علمت » ليس قسماً هنا يحيى : - وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولهم إن زيدا لإليك لمُحسِنٌ ؛ لأنّ موضع اللام في « لمحسن » فلما دخلت في إليك أعيدت ومثله قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَأَقَيْتُ لَأَبَدَ مَصْرَعَا

وسمع أبو الجراح يقول : إِنِّي لِبِحْمَدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ^(***) وتعلق على حروف النفي من حيث كانت وُصلاً وقد علقت في « لو » في قوله :

(1) انظر الكتاب 1 : 474 : 16 . وفيه : « وقد يجوز في الشعر أشهد أن زيدا ذاهب ، يشبها بقوله والله إنه لذاهب » .

(2) انظر المرجع السابق 473 : 12 .

(*) انظر الكتاب 1 : 473 : 13 .

(**) نفس المرجع : 17 .

(***) انظر معاني القرآن للقرّاء 2 : 30 .

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ أَمْسَى لَهُ وَفُرُ

ومن التعلیق على الشرط قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (1) وقوله تعالى : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (2) بمنزلة قوله عزّ وعلا : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ (3) وهو على التقديم بمنزلته : في قولهم : أَمَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ ، ويجوز تعلیق الطرفين في الآيتين بإضمار فعل يفسره خبر إن ، كقوله : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (4) ومن التقديم - والله أعلم - ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَىٰ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴾ (5) وقوله عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ (6) و﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ﴾ (7) وأما قوله تعالى وهو أعلم ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ (8) فمن باب التعلیق على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ ﴾ (9) و﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (10) وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (11)

(1) الملك : 30 .

(2) سبأ : 7 .

(3) العاديات : 9 ، 10 .

(4) يوسف : 20 .

(5) العلق : 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، ولعلّ الناسخ سها عن الآية الثالثة عشرة .

(6) الأنعام : 40 .

(7) الأنعام : 46 .

(8) الكهف : 63 .

(9) الملك : 28 .

(10) الملك : 30 .

(11) العنكبوت : 42 . ولعلّ في الكلام سقطاً عقب هذه الآية هو « و ما » .

استفهام منصوبة « بتدعون » ومن شيء : تبيين « لما » تقديره والله أعلم – إن الله يعلم أي شيء تدعون من دونه ، قال الأستاذ أبو بكر في طرر كتابه الأخير « ما » نفي ولا بدّ و « من » زائدة ، وقدره بقوله : ما تدعون شيئاً نفي جميع الآلهة من حيث كان وجودهم كالعدم ، قال وقد يكون إن الله يعلم بمعنى علم الله لأفعلن ولا يكون ذلك إلا على أن تكون « ما » نفيًا ، وقول الشاعر :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي وَابِنِ أَسْوَدَ لَيْلَةَ لَنْسِرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا

شاهده تعليق « ترى » لدخول اللام في خبر أن فلزم كسرهما ، وسناهما : ضوؤهما وهو مقصور وسناء المجد ممدود ومن قال وعدتك أنك لخارج فإنما حملها على إضمار القول على الحكاية لا على التعليق ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾⁽¹⁾ فهذا على القطع كإن ؛ لأنه قسم فهذا حكم ما كان في مذهب القول ، وقوله لأنك لم تضطرّ إلى شيء⁽²⁾ يشير إلى جوازه مع الاضطرار ، وقوله : ولذلك تقول أشهد أنك إذا لم تذكر اللام⁽³⁾ ، يريد إذا لم ترد القسم ، ووقع في بعض النسخ لم يكن إلا الكسر ، يعني كسر إن ولم يكن إلا الرفع يعني لم يكن الموضع إلا للرفع على الابتداء إذا ظهر فيه الاسم فتكون فيه إن مكسورة ، علي بن حمزة : معنى لهنك لله أنت ، قال : ويقال أيضاً معناها لأنت ، وكلام سيبويه يردّ ذلك ، وقال الكسائي يقال لهنك وهنك وواهتك بمعنى أنت ، وقد أسقط بعضهم اللام ، والأكثر كما ذكر ، قال الشاعر :

أَلَا يَا سَنَا بَرْقِي عَلَى قَلْلِ الْجَمِي لَهْنِكَ مِنْ بَرْقِي عَلَيَّ كَرِيم

(1) النور : 55 . وقد سُهي عن كلمة « منكم » .

(2) انظر الكتاب 1 : 474 : 11 .

(3) نفس المرجع .

وأنشد أبو زيد :

لَهْنِي أَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا لَدَوْمَةَ بَكْرٍ أَضْبَعَةَ الْمُؤَامِنِ كِنًا
ويجوز ظننت لمن زيدا لينطلقنَّ ولزَيْدًا لينطلقنَّ ، حملاً على قولك ظننتُ لئنُ
جِئْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ؛ لأنَّ المعنى هنا على الجواب والخبر ، وقوله : ولحقت هذه اللام
كما لحقت « ما »⁽¹⁾ يعني اللام الثانية التي في قوله : لرجل صدق كما لحقت هذه
اللام « ما » في قوله : لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ وأشهد أنك ذاهب⁽²⁾ أحسن من أشهد أنت
ذاهب ، لأنه يمكن فيه القسم من غير لام ولا يمكن مع أنت إلا بزيادة اللام أو
أن ، وعلمت إن زيدا ذاهب ضعيف أيضاً وهو بمنزلة علمت أنت ذاهب ،
وكلاهما على إرادة اللام وإن طال الكلام كان أحسن وإنما كان جميع هذا على
إرادة اللام لأنها تُطلب بالقسم فلا بدّ منها ومن الدليل على أن اللام إذا دخلت
على المبتدأ قد لا تكون وصلة قوله : * لَعْمُرِكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ * ولا يجوز
اعتقاد دخول إن عليها لأنها تعلق وتفصل فلا سبيل إلى ذلك ولم تدخل اللام على
الماضي لأنها إنما موضعها الأسماء ، ثم دخلت على المضارع للمضارعة ، ولحقت
كاف التشبيه « أنما » وهو أن وما عملت فيه فركبت معها والمعنى التشبيه.
ودخول الكاف على أن الخفيفة أولى من تخفيف كأن ؛ لأن المركب لا يتصرف
فيه وشبهها بكأني وكذا وكذا في لحاق الكاف ولم يذكر إن بمعنى أجل في هذه
المواضع وهي حرف جواب وتلحقها هاء السكت في الوقف ووقع في الشرقية(*)
بيتاً هنا وهو :

(1) نفس المرجع : 13 .

(2) نفس المرجع : 11 : 14 .

(*) هكذا وردت في المخطوط منصوبة بيد أنه في الحقيقة ليس بيتاً واحداً بل بيتان وعلى هذا يمكن عدّ ذلك تصحيفاً من الناسخ ، والسياق يقتضي أن تكون العبارة « ووقع في الشرقية بيتان هما » .

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو (م) ح يَلْمَنَنِي وَالْوَاهِنَةُ
وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَكَ (م) وَقَدْ كَبِرَتْ نَقْلُكَ إِنَّهُ

وإذا وصلت قلت إن يا فتى وهي التي بمنزلة أجل ، وقال بعضهم لبعض
الأمراء : « لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ إِنَّ وَرَاكِبَهَا⁽¹⁾ » وأنشد :
يَا عَمَرَ الْخَيْرِ رُزِقْتَ الْجَنَّةَ ارزُقْ بَنَاتِي وَأُمَّهُنَّ
ارذُدْ عَلَيْنَا إِنْ أَنْتَ

باب أن وإن

أن الخفيفة تكون مع صلتها مصدرية وتدخل على المستقبل فتنصبه وعلى
الماضي وعلى الأمر فلا تعمل شيئاً ، وتكون أيضاً بمنزلة أي حرف عبارة وتفسير
كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا ﴾⁽²⁾ ، وتكون أيضاً زائدة بعد لما وفي جواب
الاستعطاف مع « لو » نحو : أما والله أن لو فعلت قال :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا فَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ
وتكون أيضاً مخففة من الثقيلة ، وقد بين جميع ذلك في مواضعها ، وأما إن
الخفيفة فتكون للشرط وتكون مخففة من الثقيلة فتعمل في اسمها وخبرها ، كقوله
تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾⁽³⁾ ويبتدأ أما بعدها ويلزمها
اللام كما ذكر هنا وفيما تقدم ، وقد بين حكمها غاية البيان وليس قوله في معنى

(1) ذكر هذا الحوار في قصة وفود عبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - على عبد الله ابن الزبير وطلبه
الرفد ، فكان أن استجدها تعريضاً ، فذكر أن بناقته دبراً وأنه يريد ركوبة ، فطلق عبد الله بن
الزبير يصف له كيف يداوي بعيره ، فحين يمس الشاعر من عطاء الأمير لعن ناقته التي أوصلته إلى
اعتاب ذلك الأمير ، فكان رد الأمير أن لعنه أيضاً .

(2) ص : 7 .

(3) هود : 111 .

اليمين وفي اليمين^(٥) بجزم وقد لا يكون فيها ذلك وقد قدّمه ، ويريد بمعنى اليمين ما لم يظهر فيه اليمين وعليه جاء بالآيات وتكون حرف نفي بمنزلة « ما » وتدخل عليها إلا وقد لا تدخل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيَمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(١) أي في الذي لم نمكنكم فيه وقد تكون هنا نكرة موصوفة وقال تعالى : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾^(٢) وقال : ﴿ إِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾^(٣) ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾^(٤) ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ أَمْ تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾^(٥) ولم يذكر سبويه عملها عمل « ما » وليس نصّاً ، لكنّ قوله : وتصرف « ما » إلى الابتداء كما صرفتها « ما » إلى الابتداء^(٦) يريد أن « إن » إذا دخلت على « ما » النافية منعتها عن العمل و« ما » إذا دخلت على أن النافية منعتها عن العمل أيضاً فهذا نصّ بعمل إن ، وقول المفسّر أنّه إنّما يعني في قوله : إنّما زيد أخوك فاسد ؛ لأنّ الضمير في « صرفتها » راجع إلى إن المذكورة ولم يجز لأنّه ذكر فتدبره وهو بديع ورواه الكسائي وأنشد :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المَجَانِينِ

وقد نصّ سبويه على كَفَّ إِنْ « لما » ككفّ « ما » « إن » وهي قسم رابع ، والمعنى الذي عملت ما من أجله موجود في إن وقول فروة بن مُسيك :

(1) الأحقاف : 26 .

(2) يونس : 68

(3) الأنبياء : 109 .

(4) الأنبياء : 111 .

(5) الجن : 25 .

(6) انظر الكتاب 1 : 475 : 11 ، وفيه « وتصرف الكلام إلى الابتداء » عوض ما هو مثبت ، وانظر

طبعة الأستاذ هارون 3 : 153 ، وقد أثبت الرواية التي اعتمدها ابن خروف في الهامش ، وهو

الأصح .

(*) انظر الكتاب 1 : 475 : 6 .

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينََا
 شاهده فيه كفت « إن » « لما » وهي مؤكدة للنفي يريد لم يكن علة قتلنا
 وسببه الجبن ولكنه حضور المنية وتبديل الدولة .

باب من أبواب إن

أنشد في الباب قول عبد الرحمن بن حسان :

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبُكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا
 شاهده كون « أن » مع منصوبها بتقدير مصدر مفعول^(*) ثان « لرأيت » كما
 قدر و « حَسْبُكُمْ » المفعول الأوّل ، أي رأيت كافيكم لبس الثياب والشبع ،
 كقوله :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
 فجعل مكارمهم لبس حرّ الثياب والشبع و « من المكارم » : متعلق بفعل من
 معنى كافيكم تقديره يكفيكم من المكارم كذا ؛ لأنّ « حسبكم » مصدر
 ولا يتقدّم عليه معمول ، كقوله : * وَكَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا * ،
 والكوفيون يجيزونه في أن ولا يجيزونه في الاسم ، وهما عند البصريين سواء ، ومخرجه
 على التبيين وتعليقه بالمصدر قبيح وهو عامله المقدر لا يظهر ، كقوله تعالى :
 ﴿ إِنِّي لَكُمْ لَمِنَ النَّصِيحِينَ ﴾⁽¹⁾ ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾⁽²⁾ وقوله ﴿ أَنْ
 كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ ﴾⁽³⁾ متعلق بمعنى ﴿ أساطير الأولين ﴾⁽⁴⁾ أي لأن كان كذا
 وكذا جحد وكفر إذا ثلّيت عليه آياتنا ، وقال الأعشى :

(*) هكذا وردت ، والصواب : مفعولاً ثانياً ، فهو خير كلمة « كُون » .

(1) الأعراف : 22 .

(2) يوسف : 20 .

(3) القلم : 14 .

(4) القلم : 15 .

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُبْتَلٍ حَبِلُ

شاهده فيه حذف حرف الجرّ من « أن » وهي مصدرية والبيت متصل

بقوله :

صَدَّتْ هُرَيْرَةٌ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَا جَهْلًا بِأَمْ خُلَيْدٍ حَبِلَ مَنْ تَصِلُ

أراد صَدَّتْ عَنَّا هُرَيْرَةٌ لِأَنَّ رَأَتْني أَعْشَى ، وَالْمُنُونُ : الدَّهْرُ ، وَرَيْبِهِ : مَا يَرِيبُ مِنْهُ ، وَالْحَبِلُ : الْكَثِيرُ الْفَسَادِ ، وَقَوْلُهُ تَقُولُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِينَا⁽¹⁾ ، كَقَوْلِهِ مَا مَنَعَكَ عَنْ كَذَا وَمَنْ كَذَا ، وَيَكُونُ « مَنَعَكَ » مِنْ كَذَا عَلَى وَجْهِ آخِرِ كَقَوْلِهِ * مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَيُّ أَنَا ابْنُهَا * فَالْمَجْرُورُ هُنَا طَالِبٌ فِي الْمَعْنَى وَفِي الْأَوَّلِ مَطْلُوبٌ وَقَدْ يَكُونُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِينَا عَلَى حَدِّ مَا مَنَعَ مِنْكَ إِيْتَانَنَا فَحَذَفَ وَكُلُّ حَسَنٍ وَلَا يَمْتَنِعُ حَذْفَ جَمِيعِ حُرُوفِ الْجَرِّ مَعَ أَنَّ وَأَنَّ ، وَقَوْلُهُ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ مَا هُوَ⁽²⁾ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّ « أَنْ يَكْفُرُوا » عِنْدَهُ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ وَمِنْ كَلَامِ ثَانٍ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْسَّرَ الْمَعْنَى وَهُوَ يَرِيدُ الْابْتِدَاءَ ، « كَزَيْدٍ » فِي نَعْمِ الرَّجُلِ زَيْدٍ ، وَلَمْ يَذْكَرْ هُنَا أَنَّ زَيْدًا يَكُونُ خَيْرَ ابْتِدَاءٍ وَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَقَوْلُهُ إِنِّي تَمَّا أَنْ أَفْعَلُ⁽³⁾ ، تَقْدِيرُهُ إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ ، أَيُّ فَعَلِي ، ففَعَلِي : مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ : مِنَ الْأَمْرِ وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ إِنِّي وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ بَدَلًا مِنَ الْأَمْرِ أَيُّ إِنِّي مِنْ فَعَلِي لِكَثْرَةِ الْفِعْلِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ ، قَالَ : وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

* وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً * الْفِعْلُ فِيهِ صِلَةٌ « لَمَّا » ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْبُعَيْثِ :
وَصَدَّتْ فَأَعْدَانَا بِهَجْرٍ صُدُودُهَا وَهَنَّ مِنَ الْإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلُ

(1) انظر الكتاب 1 : 476 : 12 .

(2) المرجع نفسه : 16 .

(3) انظر الكتاب 476 : 16 .

وكذلك قوله :

أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنْتَ عَلَيْنَا وَالضَّيْنِ مِنْ الْبُخْلِ
جعلهنّ من الإخلاف ؛ لكثرتهم منهنّ ، وقوله * وَالضَّيْنِ مِنْ الْبُخْلِ *
كقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾⁽¹⁾ في أحد وجهين وتأويل
أبي الحسن أنّ البخل من الضنين ، ولا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم أنّ البخل من
الضنين ومثله :

أَلْفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا
أي فما يزال كسيراّ كما يقوم على الثلاث فجعل خير « كَأَنَّ » من القيام على
الثلاث لكثرة ذلك منه ، وأنشد⁽²⁾ المبرد :

أَلَا غَنَّا بِالزَّاهِرِيَّةِ أَنَّنَا عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ نُلِمَّ بِهَا ذِكْرًا
وقوله : ايتني بعدما تقول ذلك القول⁽³⁾ قد تقدّم في الحروف الخمسة
إنشاده :

أُعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلَسِ
قال : جعل « بعد » مع « ما » بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده⁽⁴⁾ قال :
وهو نظير إنّما بقطع إذ لم توصل بالجملة الفعلية ولا يمتنع المصدر فيها لأنّ المعنى

(1) الأنبياء : 37 .

(2) انظر « المقتضب » للمبرد 4 : 175 وفيه * أَلَا غَيْنَا * و* إِنِّي * و* أَلَمْ * .

(3) انظر الكتاب 1 : 476 : 19 ، وفيه « من بعد ما تقول ذلك » عوض ما هو مثبت .

(4) انظر الكتاب 283 : 7 وفيه (جعل « بعدما » بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعدها) ويبدو أنه من

اختلاف نسخ الكتاب فقد ورد في المخطوطة هذا النصّ موافقا لما دون أعلاه ثم حدث تصويب في
الحاشية موثّق لزمني إثباته .

بعدهما شبت وهو ضعيف ، لأنّ المصدرية لا توصل إلاّ بالفعل وقول أبي حيّة التّميرّي :

وَإِنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ
شاهده حذف « أن » لمّا نضرب⁽¹⁾ ، وتمثيله لها برّبما يحتمل أن يريد لفظاً
ومعنى ويحتمل أن يريد أنّها ركبت معها في اللفظ ويكون معناها على ما تقدّم
كمعناها بأن غير أنّها في قوله مركبة ، و« ما » : زائدة وهي في القول المتقدّم
مصدرية و« نضرب » : صلتها ، ولا تحتاج إلى عائد أي إنّنا لمن ضربنا الكبش
وكبش القوم : رئيسهم ؛ لأنّه يمنع عنهم ، وقول الشاعر :

تَظَلُّ الشَّمْسُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ كَأَبَةٍ أَنَّهُا فَقَدَتْ عَقِيلًا
شاهده فيه إضافة « كآبة » إلى « أنّها » أي كسفت حزناً لفقده ، ونصب
كآبة على المفعول من أجله ، وأجاز الأعلام فيها الحال وهو فاسد ؛ لأنّها معرفة
ويقولون إنّّه خليق لأن يفعل ، هذه الأفعال التي ذكر هنا ، وهي أفعال المقاربة
تنقسم ثلاثة أقسام فما كان منها فيه تراخ استعمل بأن كعسى واخلوق وجدير
وخليق ونحوها ، وما كان للأخذ في الشيء لم يستعمل بأن ألبتة كأخذ وجعل
وطفق ، قال تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾⁽²⁾ وما كان منها لمقاربة
الفعل ككاد وكرب فلا تدخلهما « أن » أيضاً إلاّ في الشعر تشبيهاً لها بعسى
قال : * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا * وقد شبّهوا أيضاً « عسى » بها
فحذفوا منها « أن » فقالوا : عسى زيد يقوم ويكثر ذلك في الشعر كما شبّهوها بلعل
فقالوا * لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي * وشبّهوا « لعلّ » بها في دخول « أن » على خبرها لأنّ

(1) لعلّ صواب العبارة « شاهده حذف « أن » من « لمّا نضرب » . وانظر طبعة هارون 3 : 156

2هـ ، حيث ذكر أنّ « الشاهد فيه تركيب « من » مع « ما » الكافّة كما ركبت « ربّما » ... » .

(2) ص : 33 .

معناها واحد فمن حيث كان فيها تراخ دخل فيها معنى الرجاء والطمع فضارعت بذلك « لعل » فحملت عليها وقد يُتوهَّم فيها الدنوّ فحملت على كاد فكلّ واحد منهما في مضارعتة محمول على الآخر في بعض تصرّفه . سيبويه في باب دخول الرفع في الأفعال ، ومثل ذلك كدت تفعل وعسى يفعل فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنك قلت كدت فاعلاً ثم وضعت « أفعل » موضعه ، ثم قال : وكأنهم إنما منعهم أن يذكروا الأسماء في كدت وعسيت أن معناها ومعنى غيرها مما تدخله أن سواء ، نحو قولهم خَلِيقٌ أَنْ يَفْعَلَ ، وقارب أن يفعل ، ألا تراهم يُضْطَرُّونَ فيلحقونها بكدت ، فلما كان المعنى كذلك تركوا الأسماء وأجروا اللفظ كما كان في كنت ، لئلا تكون ما هذه كمعنى⁽¹⁾ غيره من هذه الأفعال التي ذكرها في لزوم لفظ الفعل بمنزلة ما تقدّم من لفظ الجحود في لزومها لفظ المضارع ؛ لما دخلها من نفي « سيفعل » فما استعمل منها « بأن » ، لا يقع موقعه المصدر إلا في قولهم عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُو سَأً⁽²⁾ ، وما استعمل منها بغير « أن » لا يقع الاسم فيها في موضع الفعل إلا في الشعر ، نحو قول تَابِطٌ شَرّاً :

* فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَاءً * . وقول الآخر :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحاً دَائماً لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَآمماً

وقد وقعت موقعه الجملة من الابتداء والخبر قال :

فَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصُ ابْنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

الفراء في قوله تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ الْأَيْعَلُ مَا أَحْدُودَ

مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾⁽³⁾ ، فأجدر وأخلق تطلبان الاستقبال من الأفعال فكانتا

(1) انظر الكتاب 1 : 410 : 8 ، 11 ، مع خلاف لفظي يسير .

(2) انظر « مجمع الأمثال » للميداني 2 : 17 .

(3) التوبة : 97 . وانظر معاني القرآن للفراء 1 : 449 .

بأن لتبيّن المستقبل فلو وضعت موضع أن المصدر لم يتبيّن ذلك وقبح و« أن » في موضع نصب وعسى وجدير وما يتصرّف منهن نظائر في أن أي وما كان في معناهما نظائر في استعمال أن معها وكذلك قال سيبويه ولم يستعملوا الفعل لئلاً ينقضوا معنى « أن » وهو الاستقبال وذكر يعقوب في هذه الأفعال قوله في الحديث : « قَصْرُ الخُطْبَةِ وَطُولُ الصَّلَاةِ مَثْنَةٌ مِنْ فَهْمِ الرَّجُلِ » ، قال ويقال : دَارُهُ قَمْنٌ مِنْ دَارِي⁽¹⁾ وما استعمل من هذه الأفعال « بأن » هو على إرادة اللام وقد تظهر إلّا في « عسى » فإنّها لا تظهر معها ، وأمّا « قاربت » فتنصب نصباً صحيحاً من غير تقدير لام وكذلك « كاد » إذا دخلت عليها « أن » وهذا الحكم يرجع إلى معاني الأفعال فما صلح معها اللام قدرتها فيها وما لم تصلح معه لم يحتج إليها ولا تكون عسى وأخواتها بمنزلة « كان » إلا إذا حذف منها « أن » وإذا قلت عسى أن يقوم زيد « فأن » هي الفاعلة وإذا قلت زيد عسى أن يقوم إن جعلت في عسى ضمير الفاعل يرجع إلى زيد ثنيت وجمعت قلت : الزيدان عسيا وعسوا ، وفي المرأة عست وعستا وعسين ، وإن لم تضمّر فيه شيئاً جعلت « أن » هي الفاعلة ولم تثنّ ولم تجمع وإذا قلت في المذكّر : عسى زيد قلت في المؤنث عست هند وقوله : « فأن » هاهنا بمنزلتها في : قاربت أن تفعل⁽²⁾ ، يريد « أن » بعد عسى في موضع نصب مثل « أن » بعد قاربت وإن كانت « قاربت » تتعدّى بنفسها فيريد شهاً لفظياً ، دليله قوله بعد : وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء⁽³⁾ وقد قدر اخلولقت بالحرف وقوله ولا يستعملون المصدر هنا إلا في المثل وقد ذكره ، ويريد بالمثل⁽⁴⁾ ولا يقولون عسيت الفعل ولا عسيت للفعل لا يستعملون الاسم بعدها

(1) انظر « الألفاظ » ، ليعقوب بن السكيت ، بعناية لويس شيخو : 511 - 512 .

(2) انظر الكتاب 1 : 477 : 9 .

(3) المرجع نفسه : 10 .

(4) انظر الكتاب 1 : 487 : 2 .

ولا إظهار اللام وأن هي الفاعلة في قولهم عسى أن يفعل في الإفراد والتثنية أو الجمع ولذلك مثلها بدنا أن يفعلوا ، والذي يقول عسى وعسيا وعسوا ، يعيد الضمير على مذكور ويريد بقوله كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل⁽¹⁾ ، كلام المفسر فيه جيد غير أن سيبويه يريد في السعة وقد جاء في الشعر كما قدمت وقول هذبة بن خشرم :

عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌّ قَرِيبٌ

شاهده استعمال « عسى » بغير أن تشبيهاً لها بكان ويروى أمسيت بفتح التاء وضمها ، وقاله في السجن مع قريب له ، فالتصب على الخطاب والرفع على الإخبار عن نفسه ، وسجنه معاوية بن أبي سفيان « رضي الله عنه » في قتيل قتله أقرّ به ، وخبره مشهور وقال الأعلم : إنه يخاطب رجلاً من قومه أسر⁽²⁾ ، وهو فاسد ؛ لأنّ القصيد الذي فيه البيت يبيّنه ، وقوله أيضاً إنه حذف أن ضرورة⁽³⁾ فاسد ، لأنّ سيبويه يقول واعلم أنّ من العرب من يقول عسى زيد يفعل فجعلها لغة قليلة لا ضرورة وشاهده في البيت الثاني⁽⁴⁾ كالأول ، والمنهمر : السائل والجون هنا : الأسود والرباب : السحاب الذي لا سحاب فوقه ، والسكوب : المنصب ، وكذلك شاهده في البيت الثالث⁽⁵⁾ والكيس العقل والدّهاء والحِمقُ

(1) المرجع نفسه 477 : 18 .

(2) انظر شرح أبيات الكتاب للأعلم 1 : 478 : 4 .

(3) المرجع نفسه : 3 .

(4) يشير إلى البيت :

عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
بِمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ

انظر الكتاب 478 .

(5) يشير إلى البيت :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَا وَلَكِنْ
عَسَى يَغْتَرِّي حِمَقٌ لِيَمِ

المرجع نفسه .

والأحمق سواء كوجل وأوجل ، ويغترّ بي : يسلبني وفاعل عسى مضمّر فيه مجهول كالمضمّر في كاد في الآية ويمكن فيه التقديم والتأخير ويقوّي وقوع كاد موقع الخبر كما ذكر قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (1) لأنّ المجهول لا يكون حديثاً إلاّ في الجملة الاسميّة ، فإضماره في كاد دليل على أنّ دخولها على المبتدأ والخبر ككان وقد استدللّ بالآية على الإضمار في ليس وقد يشير بالكرّاسة التي تليها (2) إلى ما مرّ في أوّل الباب ، ويعني بحروف الاستفهام (3) حروف التحضيض ، ومثّل بها لأنّ بعضها مركّب منها ومن غيرها كهلاً وألاً وكلّ خلص للفعل وقول رؤبة * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمَصَّحَا * شاهده فيه استعمال أن مع كاد وهو من ضرورة الشعر ، يصف منزلاً ، ويمصح يذهب ما فيه من آثار السكّني ، ومن قال بالسّين أخذه من المسح الذي هو الإملاس أراد لم يبق فيه أثر ، والشذوذ في لعلّ دخول أن في خبرها تشبيهاً لها بعسى وقد استعملت في الشعر كثيراً قال العديّل بن الفرّح :

لَعَلَّ الَّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْنَا وَقَدْ يُدْنِي الْبَعِيدُ مِنَ الْبُعْدِ

وقول الآخر :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يُفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أُنْقَدَمَا

وقول متمّم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أَجْدَعَا

الوجه فيه أن تكون زائدة وقد تكون خبراً مع ما بعدها كما أنشد يحيى (4) :

(1) التوبة : 117 .

(2) انظر الكتاب 1 : 487 : 7 .

(3) المرجع نفسه : 11 .

(4) انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 105 ، 427 .

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تُنْبِتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلَّ فِتْيَ نَدِيٍّ
أخبر بالحدث عن الشخص على السّعة و« أن » : فاعلة في قولك يوشك أن
يجيء^(*) وهي بمنزلة عسى في الرّفْع والنّصب واستعمال « أن » وتركها وقوله :
و« أن » في موضع نصب^(**) دليل ذلك قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ
قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾⁽¹⁾ ، ومنه أيضاً قوله * عَلَى الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبٌ * وفي
الحديث : الرَّائِعُ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ^(***) يحتمل أن تكون « أن » في
موضع رفع ونصب ، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي
الْأَرْضِ ﴾⁽²⁾ كأنها خرجت والله أعلم بدخول « هل » عليها إلى موضع يوشك
وقول أمية بن أبي الصلت :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَاقِعُهَا

شاهده فيه استعمال « يوشك » بغير « أن » كعسى و« من » : فاعلة
بيوشك ومعنى يوشك يقارب ، يقال أوشك أن يفعل إذا قارب الفعل ، والغرّة :
الغفلة عن الدّهر وصروفه يريد أنّه لا ينجو من الموت شيء وقوله : أريد لأنّ
أَفْعَلَ^(****) فيه تأويلان : إن شئت كان على حذف المفعول كأنّه أريدك لكذا
وأمرت بكذا لكذا وإن شئت كان على أريد كذا وأمرت أن أكون ثمّ زيدت
اللام ، كقوله تعالى : ﴿ رَدِّفْ لَكُمْ ﴾⁽³⁾ والأوّل أجود وهو الذي أراد والله أعلم

(1) التوبة : 117 .

(2) محمد : 22 .

(3) النمل : 72 .

(*) انظر الكتاب 1 : 418 : 14 ، وفيه « تجيء » عوض « يجيء » .

(**) المرجع نفسه : 15 ، وفيه « فأن » عوض « وأن » .

(****) انظر الكتاب 1 : 479 : 4 .

لقوله إرادتي لكذا⁽¹⁾ وهو مبتدأ وخبر ، فقوله : لَأَنْ تَفْعَلَ وَلِأَنَّ أَكُونَ لَيْسَتْ اللَّامُ زائدة فيهما ، وقول الفرزدق :

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قُتِيْبَةَ حَزَّتَا جَهَاراً وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمِ
شاهده كسر إنَّ لما لم يصلح رفع الاسم بعد أن المصدرية فكسرها وحدث
لكسرها معنى بديع ، فالاسم بعدها مرفوع بإضمار فعل لما لم يسم فاعله يفسره
حزّتا ، ويجوز أن تضمّر فعل الفاعل ويفسره فعل المفعول ، كما تقدّم في باب
الاشتغال⁽²⁾ ، أي إن ذهبت أذنا قتيبة حزّتا والفعل واقع ولا يكون الشرط بالواقع
ومخرجه على المجاز وَحَدُّهُ : الوقوع على الأسباب المتولّدة عنه ، إلاّ أنّها تعظم
عندهم حتى يجعلوها الواقع نفسه ، كأنّه أتغضب إن يذكر قتل قتيبة ويفتخر به
كقوله :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بَعْتِيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شَهَابِ
والقتل قد كان وقع عنده والثّلّ كان قبل ذلك وكان ذؤاب بن ربيعة قد قتل
عتيبة ثم أسر بنو عمّه ذؤاباً ولم يعلموا أنّه ذؤاب فبلغ أباه أنّ ذؤاباً قتل بعتيبة فقال
القصيد فلما بلغهم علموا أنّه ذؤاب فقتلوه فكأنّه على تقرير إن يذكروا قتلك أو
يفخروا به تفخر بقتل عتيبة ، ومنه قوله في الحماسة :

فَإِنْ نُرَزَّأُهُمْ فَلَقَدْ تَرَكْنَا كَفَاهُمْ لَدَى الدَّبْرِ الْمُضَاعِ
الجواب فيه بالواقع على المعنى ، كأنه إن يقتلوكم فأنتم ثأرهم ، ولو أراد
الفرزدق الخفيفة من الثّقيلة لم يغيّرّها ، وخطأ المبرّد الخليل وسيبويه في رواية
الكسر ، قال ولا يجوز كسر أن هنا ألّبتة واعتقدتها المخففة من الشديدة وبئس
ما صنع ، وهما أوثق في الرواية منه وهي رواية الفراء⁽³⁾ والمعنى في الكسر بديع ، وله
نظائر كثيرة ، وفي ردّ ابن ولاد عليه فاسد ، وذلك أنّه جعل « حزّتا » في موضع

(1) انظر الكتاب 1 : 479 : 4 ، وفيه « لهذا » عوض « لكذا » .

(2) انظر الكتاب 1 : 41 .

(3) انظر « معاني القرآن » للفراء 3 : 27 .

المستقبل ولا يمكن ذلك ؛ لأنّ الحزّ قد كان قبل قول البيت ، واحتجّ أيضاً بأنّها لو كانت مفتوحة لوقع اللبس بين المخففة والنّاصبة ؛ لكونها بغير فصل ، ومنع وقوع الماضي في خبر أن المخففة وهذا كلّه فاسد ، أمّا عدم الفصل فقد يأتي في الشعر وفي قليل من الكلام وقد قرئ ﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾⁽¹⁾ بالرفع والنّصب و« لا » ثابتة في القراءتين ، فقد وقع اللبس الذي اعتلّ به ، والرافع للّبس الإعراب ، وثبات النون في المخففة في الخطّ ، وحذفها من النّاصبة ، وقد وقع الماضي في خبرها ، قال تعالى : ﴿ وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾⁽²⁾ وقولهم أمّا أنّ جزاك الله خيراً ، ولا تجوز هنا المصدرية ، وهذه أن مخففة مع الماضي ، واحتجّ الأعلام لسيبويه لأنّ الشّروط قد يقع لما مضى في المعنى وهو فاسد ولا يقع ألّبتة إلاّ مستقبل المعنى ، وقد بيّن المراد بالأبيات وما وقع منه بلفظ الماضي في مواضع والحمد لله ، يخاطب الفرزدق قيساً وزعم أنّها غضبت لقتل قتيبة بن مسلم الباهليّ ، ولم تغضب لقتل ابن خازم ، وكلاهما من قيس ، فقتيبة قتله وكيع بن أبي أسود التميمي ، وابن خازم قتله تميم ، وهو عبد الله بن خازم السّلمي ، وباهلة وسليم من قيس⁽³⁾ ، ويروى بالفتح على المخففة من الثّقيلة .

باب تكون فيه أن بمنزلة أي

أن لها أربعة مواضع : تكون مخففة من الثّقيلة وقد بينّا في غير موضع ، وقد تكون زائدة بعد لما وفي القسم وقد تقدّمت ، ومصدرية تدخل على المستقبل فتنصبه وتخلّصه للاستقبال وتدخل على الماضي وعلى فعل الأمر ، ويمكن أن تكون النّاصبة في الموضعين وأن تكون غيرها ولما دخلت على مبنيّ أبقتة على بنائه ، وتكون حرف عبارة وتفسير بمعنى أي ولا موضع لها من الإعراب ومعناها ومعنى

(1) المائدة : 71 .

(2) النور : 9 .

(3) انظر حاشية الكتاب 1 : 479 : 21 - 27 .

المخففة واحد ومعنى الانطلاق في الآية الذهاب في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ ﴾ (1) ومعنى المشي الدؤوب الملازمة والمداومة على عبادة أصنامهم ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ (2) ليس يريد القيام الذي هو الانتصاب إنما يريد مداومة الاقتضاء وكذلك القيوم معناه المديم حافظ خلقه وزعم الفراء أنه يجوز أن تكون الناصبة أن في الآيتين والمعنى انطلقوا بالمشي و« بأن اعبدوا الله(*) » وجعل سبويه الداخلة على الأمر هي الناصبة من حيث كانت لما يأتي غير أن حمل الكلام على المعنى حيث كان أمراً وشبهه بأنت الذي تقول من حيث أعاد الضمير على المعنى وهذا صحيح ويمكن أن تكون في بابها كالموصولة بالماضي إلا أنه قوي عنده حملها على الناصبة لما ذكرته من المعنى يجي في الأنعام(**) قوله تعالى : ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (3) يجوز أن يكون نهياً وأن يكون خبراً كما تقول أمرتك ألا تذهب وأن لا تذهب وإن شئت جعلت ما عطف على (أن لا تشركوا) جزءاً بعضه ونصباً بعضه كما قال تعالى : ﴿ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (4) وأنشد :

حَجَّ وَأَوْصَى سُلَيْمَى الْأَعْبُدَا أَلَّا تَرَى وَلَا تُكَلِّمَ أَحَدَا

أخبر أولاً ونهى آخراً ، وقوله بعد : كلام يستغني (5) ، يريد بعد تمام الكلام والمفسرة على إضمار القول ولا تكون الموصولة بالأمر مخففة من الثقيلة لأنها

(1) الحج : 51 .

(2) آل عمران : 75 .

(*) انظر معاني القرآن للفراء 2 : 399 .

(**) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 364 .

(3) الأنعام : 151 .

(4) الأنعام : 14 .

(5) انظر الكتاب 1 : 480 : 5 ، وفيه « مستغن » عوض « يستغني » .

لا توصل بغير الثابت وقوله : ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾⁽¹⁾ المفسرة هنا أحسن للفصل ، ودخول قد ، وقول أرسل إليه⁽²⁾ هو على إضمار القول وليس بتفسير لأرسل و « ما » في قوله : ما أنت وذا⁽³⁾ ؟ استفهام وتشديد أن فيه يدلّ على ما ذكر ، وقوله لا تخففها في الكلام أبداً⁽⁴⁾ ، هذا إذا لم يتمّ الكلام دونها فإنّ تمّ جاز أن تكون حرف تفسير ، وقوله : فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا هذا نص بأنّ الخفيفة من الثقيلة كالنصب مكان الخففة ويريد الفرق بين الثقيلة والخفيفة والمفسره بالاستغناء كما تقدّم وقوله * كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءًا خُلِبَ * شاهده التّصّب بكأنّ خفيفة وقد أنشده بالرفع على الابتداء والخبر وأضمر في كان اسمها إمّا ضمير الأمر وإمّا ضميره مذکور متقدّم كما ذكر وهو قوله : أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر⁽⁵⁾ ولا بدّ في هذا كَلِّه من إضمار ما أظهر ، لأنّ الأوّل هو الآخر فيه كَلِّه وشبّهه بقوله * كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَيَّ وَارِقِ السَّلْمِ * أضمر اسمها (أراد) كأنّها ظبيّة ويروى بالنّصب والجرّ على زيادة أن وقد تقدّم البيت والكلام عليه في باب الأحرف الخمسة⁽⁶⁾ ، وتقدّم قول الأعشى⁽⁷⁾ وشاهده فيه إضمار الأمر في « أن » و« هالك » : خبر كلّ والجمله خبر أن والوريدان : حبلا العنق ، والخلب : اللّيف ، وقول أن بسم الله هي مخففة لكونها مبنية على ما قبلها ، وقوله لأنّك لم تذكر مبتدأ أو مبنياً عليه⁽⁸⁾ ، كلامه على بسم الله وأنه خبر مبتدأ نصّ أن بسم الله

(1) الصافات : 104 .

(2) انظر الكتاب : 7 .

(3) المرجع نفسه .

(4) المرجع نفسه : 9 .

(5) المرجع نفسه : 19 .

(6) المرجع نفسه : 281 - 282 .

(7) يشير إلى البيت :

في فية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كلّ من يحفى ويتعمل

(8) انظر الكتاب 1 : 481 : 3 وفيه « ومبنياً عليه » عوض « أو مبنياً عليه » .

لا يختصّ بالابتداء بل كلامه على أن يكون خيراً مبتدأ أو يكون متعلقاً بفعل ،
ولذلك اعتذر بوقوع الجارّ والمجرور بعد « أن » ولو كان على خبر ابتداء لكانت
الجملة اسمية ولم يعتذر عنها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾⁽¹⁾ وفي قوله : على مثل الإضمار الذي في قوله⁽²⁾ ، نصّ بجواز إضمار
المجهول بعد تقدّم مذكور وإضمار المذكور أولى ، ألا تراه قد أضمر المجهول في كأن
والضمير المضاف إليه الوريدان عائد على مذكور وقوله : ولو أنّهم إذ حذفوا
جعلوه بمنزلة إنّما⁽³⁾ هذا قياس منه واحتجّ عليه العرب ولم تتكلم به فلا يقال ،
وقوله قبح⁽⁴⁾ ، قوله فاسد لأثّه لم يقبحه وإنما احتجّ عليه لأنّ العرب لم تُردّد ذلك ،
ودخلت اللام مع أن المخففة للفرق بينها وبين النافية ولم تدخل مع المفتوحة لأنّ
المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال والمخففة على الأسماء ، فوقع الفرق ، ومن
التخفيف والإضمار قول كثير :

لَتَعْلَمَ عِنْدَ الْعَيْبِ أَنْ لَا مُقَصِّرٌ مُضِيعٌ وَلَا عَمَّا يُسْرُكَ غَافِلٌ
يريد أنّي فحذف وخفف .

باب آخر أن فيه مخففة

قوله أن فيه مخففة جملة في موضع الصفة لباب والباب كلّه فيما ثبت واستقرّ
وإن أتى فيه المستقبل فما ثبت أو اعتقد فيه الثبات فإن بعده مخففة وما لم يكن
كذلك وقعت بعده الناصبة وقد بين مسائل الباب غاية البيان ، وقوله :
ولا تدخل هذه السنين في الفعل هنا حتى تكون إلى آخر الكلام^(*) ، يقول أن

(1) يونس : 10 .

(2) انظر الكتاب 280 : 19 .

(3) المرجع نفسه 481 : 2 .

(4) المرجع نفسه : 4 ، وفيه « أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذاك » .

(*) انظر الكتاب 1 : 481 : 16 ، وفيه « ههنا » عوض « هنا » .

تدخل لتأكيد الثابت وأكدت هنا والله أعلم نفي كون الفتنة ، ثم دخل الحسين كما يدخل العلم لتصير كثبوت النفي فيه كفعلك بالعلم ، وقوله أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن^(*) ، وقد يكون الظن علماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾⁽¹⁾ قد تكون في خلت ، كقوله : * وَإِخَالُ أُتِي لَأَحِقُّ مُسْتَبَعٌ * . وهو هنا يقين ومذهب سيبويه أن يثبت في ظنه كما أثبتته في علمه ولذلك قال : لأنه نفيه^(**) ولم يرد النفي الصريح ، ومثله ظننت لزيد منطلق ، وقوله قد استقرّ عنده أنه كائن^(***) جاز الإثبات هنا في الحال وفي غيره سواء ، ومن ذلك قول ابن هرمة :

وَلَا تُدْفِنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَذُوقَهَا
وقول الآخر :

أَتَانِي كَلَامٌ عَن نُّصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ أَنَّكَ عَائِي
وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾⁽²⁾ ورد في التفسير أن معنى تخافون : تعلمون وهي كالظن لأن الخائف قد يرجو فيضارع الظن والعلم وأنشد * أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَذُوقَهَا * وأنشد * وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ أَنَّكَ عَائِي * قال : وبلغنا عنه في الحديث صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَمِرْتُ بِالسَّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لِأُدْرَدَ »^(****) ، فهذا كظننت قال وقرأ أبي ﴿ فَخَافَ رَبُّكَ ﴾⁽¹⁾ أي فعلم ربك ،

(1) البقرة : 46 .

(2) النساء : 34 . وانظر معاني القرآن للفراء 1 : 265 .

(3) الكهف : 80 في قراءة أبي : انظر معاني القرآن للفراء 2 : 157 .

(*) المرجع نفسه : 19 .

(**) المرجع نفسه : 20 .

(***) المرجع نفسه : 482 : 4 .

(****) المرجع نفسه : 266 .

قال : والخوف والظنّ يذهب بهما إلى العلم ، يريد آية الكهف ، كقوله تعالى : ﴿ فَحَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا ﴾⁽²⁾ وكذلك فسّر خشينا ، قال والله أعلم قول بعض عباده تعالى ، وأنشد في تفسير سورة الفرقان :

لَا تَرْتَجِي حِينَ تُلَاقِي الذَّائِدَا أَسْبَعَةَ لَاقَتْ مَعَاً أُمَّ وَاحِدَا
قال : يريد لا تحاف ولا تبالي ، فهذا الرجاء معلق بتعليق العلم والشك^(*) وقوله * أما أن جزاك الله خيراً^(**) ، فتحت أن فيه بعد ما لأنها تحقيق وقد تقال في معنى حقاً ، وفي معنى علمت ، ولولا ذلك لكانت مصدرية وحكمها في الدعاء كحكمها في كل فعل غير متمكن ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾⁽³⁾ وكقول عبده :

أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْحَاجِ كَذَا إِذَا خَبَّ السَّعِيرُ وَسَابِيُ الْخَمْرِ
وعلى هذا يكون في فعل غير خبري ومنه عسى ، قال يحيى⁽⁴⁾ : ولو رفع الفعل في خبر « أن » بغير لا لكان صواباً ، كقولك حسبت أن تقول ذلك لأن الكاف تحسن مع أن فتقول حسبت أنك تقول ذاك وأنشد :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِبِلَادِ قَوْمِ (م) مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
وضَعَّف سبويه ذلك ولم يمنعه ، وقوله : - أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فيحتمل أن تكون المخففة في ضمير محذوف في لغة أهل الحجاز ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ

(1) الكهف : 80 .

(2) القمر : 29 .

(3) الأعراف : 185 .

(4) انظر معاني القرآن للقرّاء 1 : 135 ، 136 .

(*) انظر معاني القرآن للقرّاء 2 : 265 .

(**) انظر الكتاب 1 : 482 : 8 .

كَلَّا لَمَا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴿١﴾^(١) وعملها في الآية أقوى لظهورها ، ويمكن أن تكون غير عاملة في مضمرة وحذفت اللام كما حذفت « قد » من جزاك الله والسين من المستقبل فيما ذكر لما لم يمكن دخولها لفساد المعنى ولا يحذف الاسم من المشددة إلا في الشعر وهو الذي أراد ويريد بقوله وأنه لا يحذف إلا في الشعر^(*) حذف الضمير مع التخفيف وإنما الحذف للمفتوحة المخففة وعلى ذلك خففت غير أن قوله : شبهوها بكذا^(**) دليل أنه يريد العمل والحذف لأن اللام لا تحذف البتة من أن المبطله للعمل ووقع في كتاب الأستاذ إلا في هذا الموضع لما ذكرت لك في الدعاء وأبدله من هذا الموضع ، وفي أكثر النسخ من الدعاء وجعلها تبييناً لما^(***) وتشبيهه « علمت » إذا لم ترد تحقيق العلم « بأرى » من الرأي حسن وبذلك جاز وقوع الناصبة بعده وهي تتعدى إلى واحد كعرفت وهذا رأي على جهة الإشارة ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى ﴾^(٢) و« علمت » مثلها في ذلك ولا تمتنع من الماضي وأما أرى المضمومة الهمزة فهي كظننت ، ومنه قولهم كم ترى الحرورية رجلاً ؟ وقد تقدم في باب حتى ، أرى عبد الله سار حتى يدخلها^(****) بمعنى حسبت ولا تستعمل إلا في بنية المفعول الذي لم يسم فاعله ، وتتعدى إلى اثنين بعد المرفوع ، وقد تقدمت في باب الظن^(*****) وأما أرى التي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ

(1) هود : 111 .

(2) غافر : 29 .

(*) انظر الكتاب 1 : 482 : 10 ، وفيه « وأن لا تحذف في غير ذا » عوض ما هو مثبت .

(**) المرجع نفسه : 11 ، وفيه « شبهوه » عوض « شبهوها » .

(***) لا توجد بطبعة بولاق وأثبتها الأستاذ هارون في طبعته . انظر 3 : 168 هـ 3 ، وانظر القسم

الدراسي .

(****) انظر الكتاب 1 : 414 : 16 .

(*****) المرجع نفسه 18 : 7 .

وَأَبْصَارَكُمْ ﴿١﴾ فمعناها أخبرني ولا يذكر بعدها إلا الشرط وبعده الاستفهام على التقديم والتأخير وهي كثيرة في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ﴿٢﴾ ومنها أرايت الواقعة في كلام الفقهاء إلا أنهم يلحنون فيها وصوابها أرايت إن كان كذا وكذا كيف تكون ؟ ومنها : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكذِّبُ بِالذِّينِ ﴾ ﴿٣﴾ « فالذي » فيه مبتدأ وجوابه : فذلك ، والفاء : وُصْلَةٌ لما دخل الذي من معنى الشرط ودخلت على الخبر لمكان الشرط و« أرايت » معلقة على الجمل [التي بعدها] في هذه المواضع كلها ، وللرؤية كيفما تصرفت تعلق ألا ترى إلى قوله * أَمَا تَرَىٰ أَيُّ بَرَقٍ هَاهُنَا * وَأَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ﴿٤﴾ فيدخلها معنى التعجب ، كأنه ألم تعجب إلى كذا فتعدت بإلى كأنه ألم تنظر ؟ ودخلت « إلى » لمعنى التعجب وعلق الفعل على جملة الاستفهام وليست بيدل من الربّ تعالى لأنّ الحرف لا يعلق .

باب أم وأو

« أم » تكون متصلة وهي التي تسمى معادلة ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام خاصة وتكون منقطعة وتقع بعد الاستفهام وغيره وتذكر أحكامها في بابيهما بعد ، وكذلك أو ، وتكون متصلة ومنقطعة على ذلك الحد ولا تذكر إلا بعد كلام إلا أنها في الخبر يثبت بها وفي الاستفهام لا يثبت بها شيء ، كقولك ألسن زيدا أو لست عمرا ؟ فالمعنى بل لست عمرا وهذه المنقطعة وقد ذكرها بعد ، ويريد بقوله وتكون في الخير^(٥) أنه يثبت بها في الخبر ، ويريد بقوله :

(1) الأنعام : 46 .

(2) الملك : 30 .

(3) الماعون : 1 .

(4) الفرقان : 45 .

(5) انظر الكتاب 1 : 482 : 21 .

والاستفهام إذا دخل على الثابت صار غير ثابت⁽¹⁾ أنه صار مسؤولاً عنه .

باب أم إذا صار الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم

العبرة الوجيزة المبيّنة لمعنى التسوية والمعادلة أن تقول هي اعتدال الطرفين المتقابلين لفظاً أو معنى في الظنّ لهما والسؤال عن الصادق منهما وذلك أن القائل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قد علم أو ادّعى العلم في أنّ أحدهما عندك ولكنه شكّ في التّعيين لأحدهما فظنّ كلّ واحد منهما على انفراده وتعادلا في ظنّه واستويا عليه فطلب الكشف عن ذلك ، وكذلك أزيداً لقيت أم بشراً ؟ ومن المعادلة قول سيبويه : أتضرب عمراً أم تشتم زيدا ؟ وإنشاده :

مَا أَبَالِي أَنْبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ
وأنشد أبو العباس⁽²⁾ :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ الْهَوَى بِحَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفُ ذَابِحُ
وهما جملتان مختلفتان إلا أنّ الطرفين قد استويا في ادّعاء العلم بهما ولا تُبالي باتّفاق اللفظ ولا اختلافه ، فإذا اتّفق اللفظ قدّرت الكلام بأيّهما وأيهم وإذا اختلف قدّرت بأيّ ذلك كان كما مثّل في المسائل وتقع الجملة الاسميّة فيهما موقع الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ أَدْعَوْهُمْ لَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾⁽³⁾ والفعلية موقع الاسميّة ، كقوله * أَنَا صِحْحٌ أَمْ عَلِيٌّ غِشٌّ تُدَا جِنِي * وأنشد :

سَوَاءٌ إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ عَلَيْنَا أَدَثْرٌ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارِمُ
وقد وقعت الجملة من الفعل والفاعل موقع المفرد في قوله : * أَمْخَدَجَ الْيَدَيْنِ

(1) انظر الكتاب 1 : 482 : 21 .

(2) انظر المقتضب للمبرد 3 : 298 وفيه * النوى * عوض * الهوى * .

(3) الأعراف : 193 .

أَمْ أَتَمَّتْ * أَرَادَ أَمْ مَتَمًّا ، وَأَنْشُدُ الْقِرَاءَ (*) عَنْ الْكَسَائِي :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ أَنْتَ لَيْلَةٌ بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

وهو أبعد مما تقدّم لحذف حرف الاستفهام ووقوع المفرد موقع الجملة والتقدير سواء عليك أبت بالنفر أم بت ليلة بكذا وينشدا وأنت بأت ، وجوزه كون الموضع للمفرد في قولهم سواء عليك القيام والقيود ، وقال يحيى : جازت أو في البيت لقوله النفر وهي بمعنى الواو ولا تمتنع المعادلة من شيء من هذا اتفقت الجمل في اللفظ أو اختلفت ، كانت لفاعل واحد أو لغير واحد ، اسميات كانت أو فعليات ، لأنه ليس من شرط المعادلة والتسوية اعتدال اللفظ بل اعتدال المعنى واستواؤه في التفسير وليست التسوية للفظ سواء بل لما تقدّم ، دليل ذلك قول سيويه في باب ما جرى على حرف النداء : ما أدري أفعل أم لم يفعل لأن علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول (***) ، وقد قال في باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل : قد علمت أزيد ثم أم عمرو ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيد ثم أم عمرو ؟ (***) وقد بين ذلك في البابين فهذا نصّ بالتسوية فيما ليس في لفظه سواء ، والمعادلة بين النفي والإثبات جائزة ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (1) . و ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوْعِظْتَ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ (2) وقول سيويه المتقدم ما أدري أفعل أم لم يفعل وأما المعادلة في مثل : أضربت زيداً أم قتلته إذا كان أحدهما نفيّاً فلا يجوز ، لفساد معنى

(1) يس : 10 .

(2) الشعراء : 136 .

(*) انظر فيها وما قبلها : معاني القرآن للقرّاء 1 : 401 .

(**) انظر الكتاب 1 : 326 : 10 .

(***) المرجع نفسه 120 : 15 .

المعادلة فيه والتسوية ، وكذلك إن دخل الاستفهام معنى التقرير والإنكار والتوبيخ لم تجز المعادلة ؛ لأنه صار موجباً ، وقد يصلح اللفظ للمعادلة وأم منقطعة لأنّ السائل لم يبين كلامه عليها إنّما سأل عن شيء ثم بدا له فسأل عن غيره ، كقوله في باب المنقطعة : عمرو عندك أم عندك زيد⁽¹⁾ ؟ لما أراد سؤالين أتى بخبرين ولو أراد المعادلة لأتى بخبر واحد عنهما فقال : أعندك زيد أم عمرو ؟ وقد أجاز المعادلة فيهما على تكرير عندك على التأكيد كقوله تعالى : ﴿ فَبِئْسَ الْجِنَّةَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾⁽²⁾ فمعنى المعادلة يرجع إلى غرض السائل وما بنى كلامه عليه ، وقوله : وذلك أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيداً لقيت أم بشراً⁽³⁾ ؟ لو استفهم لأدخل الألف على الواو عاطفاً ولا تدخل الواو على الألف وإنما عطف هنا على القول . أراد وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو ؟ وقولك أزيداً لقيت أم بشراً ؟ وقد ذكرها في « أبواب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام »⁽⁴⁾ . وإن قلت أزيداً لقيته أم بشراً ؟ فالتصّب أحسن من الرفع ، لأنه يصير من باب الاشتغال وقوله فقال المسؤول لا ، كان محالاً ، يريد على حدّ الجواب على وضع المسألة وقد يجوز في الجواب لا إذا لم يكن عند المسؤول واحد من المسؤول عنهم كقول ذي الرمة في جواب : * أَدُو زَوْجَةٍ فِي الْحَيِّ أُمُّ ذُو حُصُومَةٍ ؟ *

فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ أَهْلِي لَجِيرَةٌ بِأَكْثِيَةِ الدَّهْنَا جَمِيعاً وَمَالِيَا

فهذا على غير الحدّ في التعيين من حيث لم يكن عنده ما يعين ولا يخلو أن يكون السؤال في مسائل الباب عن تعيين الاسم أو تعيين الخبر فإذا كان عن تعيين الاسم فالخبر أو الفعل ثابتان عندك وإذا كان عن تعيين الخبر أو الفعل فالاسم

(1) انظر الكتاب 1 : 484 .

(2) هود : 108 .

(3) انظر الكتاب 482 : 23 .

(4) المرجع نفسه 491 : 1 ، 2 ، 3 .

ثابت معلوم عندك، فالذي يلي حرف الاستفهام وأم المسؤول عنه، والذي لا يسأل عنه متوسط بينهما، ويجوز التقديم والتأخير كما ذكر، وما بعد أبالي في موضع المفعول لأبالي، وما بعد سواء في موضع المبتدأ وكلاهما معلق ويجوز ما أبالي زيدا أقام أم قعد، لأنك تقول ما أبالي أي ذلك كان، « فأَيُّ ذلك » : مبتدأ وخبره في كان وهي تامة والجملة في موضع الحال من زيد وسيأتي من هذا شيء في باب أو، وقد تقدّم نحو منه، وقوله: وسواء علي أي ذلك كان لا يمتنع نصب أي في سواء، وقوله:

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيِّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ تُتَّقَى أَمْ بِأَسْعُدِ

جاء به على حد سواء إتيانك في كل حين، وجاز ذلك لمكان أم المعادلة كما جازت في المسألة⁽¹⁾، ووقع في الشرقية يعني في الاستفهام قال الفارسي: جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسوية وإن لم يكن استفهاماً لأن كل استفهام تسوية ألا ترى أنك إذا استفهمت عن شيء كان ما تستفهم عنه عندك وخلافه سواء وإن لم يكن كذلك، كنت متيقناً له غير مستفهم عنه فإنما جرى على التسوية حرف الاستفهام هنا من حيث كانت التسوية تعم الاستفهام فلم يكن استفهام إلا تسوية، وقوله: ما أدري أقام أو قعد⁽²⁾ يريد أن « أو » لا يثبت بها بعد الاستفهام شيء ولا يجوز في تقديرها ما أدري أحدهما كان لكنه قد كان منه القيام أو القعود ولم يعده قياماً ولا قعوداً لقصر مدته فأتى بأو لهذا المعنى، وهذا الباب هو باب التسوية الذي وعد به، ومن وقوع جملة التسوية حالاً قول الفرزدق:

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتَهَا أَمْ نُلتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

(1) انظر الكتاب 1 : 483 : 14 .

(2) المرجع ذاته : 23 .

الاستفهام فيه عند الأستاذ أبي بكر حال من المفعول في أحد وجهيه ،
و « ما » استفهام وبعده :

قَوْمٌ هُمْ قَتَلُوا ابْنَ هِنْدٍ عَنَوَةً عَمْرًا وَهُمْ قَسَطُوا عَلَى النُّعْمَانِ
وكذلك قول الأخطل :

مَا ضَرَّ سَادَةَ نَهْشَلٍ أَهْجَاهُمْ أَمْ قَامَ فِي عَرَضِ الْحَوَى فَبَالًا
جملة استفهام حال من المفعول ، و « ما » استفهام وإنما كان الاستثبات في
المعادلة عن المعادلين والمعادلين من حيث أثبت لأحدهما أمراً من غير تعيين،
فاستفهمته عن المثبت له لا عن الأمر لأنه متيقن عندك وكذلك إذا ثبت لمعين
عندك أحد الأمرين فاستفهمت عنه جرى مجرى الأوّل ولذلك استوى الاسم
والفعل ولما كنت في المعادلة تثبت الأمر لأحد المذكورين أو للمذكورين في
علمك افتقرت إلى الاستفهام عن المثبت ولما استفهمت عن المثبت له أجبت
بالاسم وعن الذي لم تعلمه أجبت بلا أو نعم .

باب أم منقطعة

المنقطعة تكون بعد الخبر والاستفهام وهي على كلام ثان وهي تنوب مناب
بل والهمزة غير أن بل للإضراب عن الأوّل والإيجاب للثاني أو للتحوّل من خبر إلى
خبر ولم توجب شيئاً إلاّ سؤالاً عن الثاني كما سأل عن الأوّل فلذلك صارت
« أم » تنوب مناب بل والهمزة ومعناها في الكتاب العزيز التوبيخ كما كان في الألف
وقد تكون بمعنى بل بغير استفهام تقدّر به ، وأنشد يحيى⁽¹⁾ في ذلك :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلَمَى تَعَوَّلَتْ أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلِيَّ حَبِيبُ

(1) انظر « معاني القرآن » للفراء 2 : 297 - 299 .

المعنى بل كلُّ إليَّ حبيب وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾⁽¹⁾ وما بعدها في سورة النمل قال ابن طاهر : ولا يمتنع عندي إذا أردت بها مذهب بل ، أن تكون عاطفة مثلها أو تدخل في الغلط والنسيان وهو قول ظاهر صحيح المعنى ، وقد يكون من ذلك قوله في الحماسة :

إِذَا اسْتُنْجِدُوا لَمْ يَسْأَلُوا مُسْتَغِيثَهُمْ لِأَيَّةِ حَرْبٍ أَوْ بِأَيِّ مَكَانٍ

وأى ذلك كله سيبويه وجعلها منقطعة في الباب كله ومعادلة في الباب الأوّل ولم يجعل لها قسماً ثالثاً وحكى المبرد⁽²⁾ عن أبي زيد أنها تكون زائدة وأنشد * يَا دَهْنُ أُمَّ مَا كَانَ مَشِي رَقْصًا * قال وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون قلت : وأبو زيد ثقة ولم يرو إلا ما سمع ولا تحتل في البيت غير الزيادة وأجازه الأستاذ في البيت والآية أعني « أُمَّ أَنَا خَيْرٌ » وقد بين وجه الانقطاع والمعادلة في قولهم : أَعْمَرُو عِنْدَكَ أُمَّ عِنْدَكَ زَيْدٌ في الباب الذي قبل هذا وقوله : ثم أدركه مثل ذلك الظن ، يعني أنك تبتدئ السؤال عن الأوّل ثم يدركك مثل الظن الأوّل في آخر بعد أن تمّ الكلام الأوّل فاستأنفت أم وصارت بالتحول عن الأوّل والسؤال عن الثاني ، ولما قال إنها لإبل أدركه الشك فأضرب عن الكلام الذي قال وسأل عمّا شكّ فيه فجاء بأم ولو استوى عليه الأمران في أوّل كلامه لقال أهي إبل أم شاء ؟ فبنى الكلام على المعادلة و« أم » في الآية الأولى منقطعة لأنّ السابق خبر قال الأستاذ وهذا إثبات في أم والله أعلم لأنّه قد علمه من قولهم لكنّ مذهب سيبويه الانقطاع على معنى التوبيخ وهو حسن ويعطي معنى الخبر المثبت وقد يكون الاستفهام على جهة التقرير والتوبيخ في الواجب ، وقوله تعالى : ﴿ أُمَّ أَنَا خَيْرٌ ﴾⁽³⁾ منقطعة لأنّه لم يسألهم عن استواء علمه في الأوّل والثاني لأنّه إنّما أدركه

(1) التعل : 60 .

(2) انظر «المقتضب» للمبرد 3 : 296 ، 397 .

(3) الزخرف : 52 .

الشكّ في بصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير وهو مثبت وجواب السؤال الأول : بلى فلما أدركه الشكّ في بصرهم قال : أم أنا خير ، ومعناه أم تبصرون ولو كان شاكاً فيها لكانت معادلة ولفظها لفظ المعادلة وروى بعضهم عن أبي الحسن الأخفش أنّها معادلة ومعناها عنده على الشكّ واستواء العلم في الطرفين والظاهر من المعنى مذهب سيويه والله أعلم فدخول التقرير فيها وانقطاع الأول من الثاني يوجب كلّ واحد منهما الانقطاع ، ويحتمل أن يكون الثاني تقريراً كالأول ، وسأل الأستاذ أبو بكر فيها شيخه أبا القاسم بن الرّمّك فقال : لِمَ جعلها سيويه منقطعة وقدّرها تقدير المتصلة ، فهلاً كانت متصلة ووافقه في ذلك فلم يجر جواباً ، فجمع كتبه في وعائها وأنشد :

وَإِذَا جَفَوْتَ قَطَعْتُ عَنْكَ لُبَاتِي وَالذَّرُّ يَقْطَعُهُ جَفَاءُ الْحَالِ

وانصرف عن المجلس غاضباً وبقي جمعة لم يقرئ أحداً حتى استعطفه فرجع إلى إقرائه ، قال فما واقفته بعد ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾⁽¹⁾ منقطعة أيضاً لأنّ الذي قبلها خير والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك . وجرى على كلام العباد كالمسألة التي مثل بها ، وهي السعادة أحبّ إليك أم الشقاء⁽²⁾ ؟ وهي معادلة لأنها في مذهب أيهما وأيهم ولم يرد إثبات أحدهما ثم يقطع وقد بيّن المراد بها وكلّ ما جاء في الباب مما قبله استفهام و« أم » فيه منقطعة فهو مثبت وقد يقول القائل ألست تبصر أم تبصر إذا ادّعت أحد الأمرين من غير تعيين ، وقوله : أعندك زيد أم لا⁽³⁾ ، قال الأستاذ أبو بكر : لا يُعَادَلُ بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأول والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك ، ومبناه على السؤال

(1) الزخرف : 16 .

(2) انظر الكتاب 1 : 484 : 14 .

(3) المرجع نفسه : 16 .

عن الأول ثم أدركه مثل ذلك في أنه ليس عنده فأتى بأم وأراد معنى بل والهمزة ، وقد قال لو كانت أم لا على حد اتصال لكانت ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ نَذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽¹⁾ فهذا نصّ منه بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها وتقدير المعادلة فيها أي هذين كان فقول الأستاذ لا يعادل بين الجواب والمسألة لا معنى له ، وقول الأخطل :

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأَسِطٍ غَلَسَ الظُّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً
شاهده فيه وقوع أم بعد الخبر وهي منقطعة ويمكن أن يريد الاستفهام كما ذكر بعد ، ويُمكنُ فيها المعادلة والانقطاع على حسب ما بدأ به كلامه وجعل الأعلم ما بعد بل مثبتاً وقدره بهل ، وهل لا يثبت بها سيبويه شيئاً والمثبتة الهمزة ، والفرء يجيز فيها التقرير ، قال الأعلم : وأكذب الشاعر نفسه في عجز البيت وشبهه بقول زهير :

قِفْ بِالِدِيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحَ وَالْدِّيمُ
قال فأكذب نفسه بقوله بلى وغيرها كذا ، والأظهر ألا يكون أكذب نفسه ويريد أن القدم لم يذهب جميع علاماتها لكنّ الأرواح والديم غيرتها ولم تذهبها ، وقول كثير :

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرَا
شاهده انقطاع أم مما قبلها لوجهين : الإثبات وتكرير الفعل ، كقوله : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ والمعنى أليس أبي ووالدي معروفين بهذا فإتما هو مقرر لا مثبت شيئاً وتارك غيره قال ابن طاهر : ويجوز عندي أن تقول أأنت زيداً أم أبا عبد الله ؟ وهو يثبتها له ، كقولك أي هذين لم يكن ويريد أنه من خزاعة ، وخزاعة من قريش والنضر من كنانة أبو قريش وقول الأسود بن يعفر :

(1) يس : 10 .

لَعَمْرُكَ مَا أُذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ

شاهده فيه حذف همزة الاستفهام للدلالة « أم » عليها ، وأدري ، لأن أم لا تكون بعد أدري إلا معادلة ، فلا بدّ من الهمزة ، ويروى شعيب وشعيث بالثاء بثلاث نقط ، وشعيب بن سهم مبتدأ وخبر ، وكذلك شعيب بن منقر ، وحذف التنوين فيهما ضرورة و « ابن » مكتوب بالألف ، وشكّ في شعيب ، وهي قبيلة من تميم ثم من منقر ، فجعلهم أدياء في كونهم منهم أو من بني سهم ، وسهم هؤلاء حي من قيس ، وقول ابن أبي ربيعة من إنشاد أبي الحسن :

لَعَمْرُكَ مَا أُذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِمَمَانِ

شاهده فيه حذف همزة الاستفهام للدلالة أم عليها والفعل الذي يطلب بالمعادلة أراد أسبع لأنه شكّ في عددهنّ ، لا شتغاله بالراميات .

باب أو

قوله : ولا تقول هذا بعد هل⁽¹⁾ قال بعضهم يعني في غالب الحال والظاهر من كلامه أنها لا تكون تقريراً كالمهزة وذهب يحيى إلى أنها تكون تقريراً يثبت بها وحمل على قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنثِيَ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾⁽²⁾ وأجاز فيها أن تكون كقد كسيبويه ولما كانت يقع بعدها الثابت حملها على قد في الثبوت لا في المعنى ، والهمزة يقرّر بها الحال والماضي والمستقبل إلا أنها لا يعادل فيها قال : وهل تكون جحداً وخبراً ، وهذه الآية في الخبر ، لأنك تقول فهل وعظمتك فهل أعطيتك ؟ تقرّره بأنك وعظته وأعطيته ، والجحد أن تقول : وهل يقدر أحد على مثل هذا⁽³⁾ ؟ ومن التقرير في « متى » قوله :

مَتَىٰ عَهْدُنَا بِطِعَانِ الْكُمَا (م) ةِ وَالْحَمْدِ وَالْمَجْدِ وَالسُّؤْدِ

(1) انظر الكتاب 1 : 486 .

(2) الإنسان : 1 .

(3) انظر معاني القرآن للفراء 3 : 213 .

وقد تقدّم من كلامه في الباب الأوّل أنّه تبصر بأمر فهذا تقرير ،
 وقوله : وإّما قاله على أنّه أدركه الظنّ بعدما مضى صدر حديثه⁽¹⁾ ، يريد أضرب
 عن الأوّل وتكلّم بآخر ، وإذا قال أو فالكلام متصل ، وقد ذكر بعد في الواو أنّ
 أو تأتي إذا كرر معها الحرف على طريقة أم في الكلامين ، وكذلك أو هل على
 كلامين مثل أم هل ، ولكنه جرّد ههنا من معنى الإضراب فجعل الكلامين واحداً
 كما ذكر بعد في أو في الألف عند قوله : أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر
 كأنه قال هل من هذه شيء وقول زفر بن الحارث :

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي لَكَ لِأُمَّ

وقع في رواية الربّاحي لزفر بن الحارث وفي الشّرقيّة وزعم يونس أنّه سمع رؤية
 يقول : قالوا والصّواب أنّه للجحّاف بن حكيم السّلمي ، يقوله للأخطل وكنيته
 أبو مالك وكان قد أنشده بحضرة عبد الملك بن مروان :

أَلَا تَسْأَلُ الْجَحَّافُ هَلْ هُوَ نَائِرٌ بِقَتْلِي أَصِيبَتْ مِنْ سُلَيْمٍ وَعَامِرٍ

فقال الجحّاف :

بَلَى سَوْفَ نَبْكِيهِمْ بِكُلِّ مُهَنَّدٍ وَنَبْكِي عُمَيْرًا بِالرِّمَاحِ الْخَوَاطِرِ

فغزا الجحّاف بني تغلب رهط الأخطل وأوقع بهم بالبشر وهو جبل لتغلب
 وقال : * أَلَسْتُ أَبَا مَالِكٍ * وشاهده فيه وقوع « أم » بعد هل منقطعة كما ذكر
 ويروى أو وقد بيّن ذلك عطف بأو جملة استفهام على مثلها فلذلك قال جعلوه
 كلاماً واحداً ، و « أم » قطعت ما قبلها ممّا بعدها لأنّها لا تعطف إلا بعد الهمزة
 ويريد بقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾⁽²⁾ الآية أنّها جمل محمول بعضها على
 بعض من غير قطع ولا إضراب ، يقول إذا قال « أم » عرض له الشكّ بعد مضى

(1) انظر الكتاب 1 : 486 : 6 ، وفيه « قاله » عوض « قاله » .

(2) الشعراء : 72 .

كلامه فقطع وإذا قال أو بنى كلامه على الاستفهامين ولو كان في النفي وكرر النفي كان منقطعاً بأو وأم كما تقدم الاستفهام كله على معنى أعلمني وأخبرني وقد أعاده في باب التّونين ، قال لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت⁽¹⁾ وبيت زهير^(*) معلوم المعنى وشاهده فيه عطف جملة على مثلها بعد الاستفهام ، ولو قال أم لكنت منقطعة ، وقول مالك بن الرّيب المازني :

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَعَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَزْنِ أَوْ أَضَحَّتْ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ
شاهده فيه حمل الجملة الأخيرة على الجملة المستفهم عنها ومن روى أم جعلها منقطعة فاستأنف الاستفهام ، ووقع في الشّرقيّة بعد البيت : فهكذا سمعناه يُنشدُ من العرب ، وقال أناس : * أم أضحت⁽²⁾ * قاله عند موته بخراسان والحزنُ : من بلاد تميم وفلج أيضاً وأراد بالرحى معظم الموضع وقول علقمة * هل ما علمت وما استودعت مكتوم * البيتين^(**) شاهده فيه قطع أم في الموضعين واستأنف السّؤال مع تقدير بل وكبير : مبتدأ ومشكوم : خبره ولا يجوز أن يرتفع بفعل يفسره « بكى » لأنه صفة له ، يقول هل تستر ما استودعتك من سرّها بل انصرم حبلها من أجل أن بعدت عنها فتفشي سرّينا ثم استأنف السّؤال فقال مقرراً لنفسه بل أكبر بكى إثر محبوبته يعني نفسه مجازى على ذلك والمشكوم :

(1) انظر الكتاب 2 : 151 : 5 .

(2) انظر الكتاب 1 : 487 : 3 : وفيه : « فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب » .

(*) يشير إلى قول زهير

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

انظر الكتاب 486 ، 12 .

(**) البيات هما :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وهما لعلقمة . وانظر المرجع السابق 487 : 3 .

المجازى والشكْم : العطاء جزاء فإن كان ابتداء فهو شكر .

باب آخر من أبواب أو

جملة ما في هذا الباب إذا عادلت فتقديم أحد المعادلين أجود وتأخير الثاني والذي لا يسأل عنه متوسط بينهما فعلاً كان أو اسماً فإن لم تعادل فالخير أولى بالتقديم لأنه استفهم عنه ألا ترى أنك لم تثبته وتستفهم عن غيره ، والوجه في جميع ما تكون فيه « أو » في هذا الباب تقديم الفعل وتوسط الاسم بين الفعلين ؛ لأنَّ السَّؤال لا يكون مع « أو » عن الفعل وليست على حدِّ أم وهذا يبيِّن ما ذكر في آخر الباب وقوله : فتأخير الاسم أحسن⁽¹⁾ ، يريد إذا كان الجواب نعم أو لا أو لفظ الفعل كان مبنى السَّؤال عليه فإن كان الاسم كان مبنى السَّؤال عليه فلذلك اختير من المعادلة في الاسمين التَّقديم وحسَّن الرِّفَع بالابتداء ولم يحسن في غيرها فالاستفهام في المعادلة لا يكون إلَّا عن المعادل أو المعادلين : الاسم والفعل فيه سواء ، وقوله : لم يجوز هنا إلَّا أم لأنك إنَّما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن الفضل⁽²⁾ وقوله : ولست تسأل عن الفضل ، ثبتت هذه الزيادة في الشَّرقيَّة قلت فإن أردت فيه مذهب أحد هذين أفضل جازت أن ، وقد أجازته في الظُّروف المهمة وإنَّما أراد هنا المعادلة ولا تكون إلَّا بأم ، وقوله : وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر⁽³⁾ الوجه فيه تقديم الخبر ويريد بقوله وإن كانت أضعف⁽⁴⁾ ، أن تقديم الاسمين في المعادلة مثل تقديم أحدهما وتأخير الثاني وتقديمهما أضعف كأنه لما فرَّق

(1) انظر الكتاب 1 : 487 : 10 ، وفيه « فتأخير الأسماء » .

(2) المرجع نفسه : 13 ، وفيه « لم يجوز ها هنا إلَّا أم ، لأنك تسأل عن صاحب الفضل » ، وانظر القسم الدرّاسي .

(3) المرجع نفسه 488 : 1 ، 2 .

(4) لم أجد هذا النَّصّ ، وانظر القسم الدرّاسي .

(5) انظر الكتاب 1 : 488 : 5 .

في أم حسنه الفصل ، ومنزلة « أبالي » منزلة سواء غير أن في أبالي تريد واحداً من هذين « وسواء » : تقع على هذين ، وقوله : فتقول : أتجلس أم تذهب أم تأكل يريد أن منزلته في الاتصال منزلة « أو » في الخبر لما جاز منه ما جاز فيها من الإثبات والتكرير والمعنى في أحد الشيعين أو الأشياء ، وقوله : هل يكون شيء من هذه الأفعال⁽¹⁾ ، جميع هذا متصل ما لم تنف وتعد حرف النفي ، ووقع في الشرقيّة متصلاً بقوله هل يكون شيء من هذه الأفعال عوض ما في الرباحيّة إلى بيت حسان⁽²⁾ فإن أردت أن هذه الأفعال تكون قلت : أتضرب زيداً أم تشتم عمراً أم تكلم خالداً ومثل ذلك أتضرب زيداً [أو] تضرب عمراً أو تضرب خالداً ، إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء وإن أردت أيّ ضرب هؤلاء يكون قلت أم ومثل ذلك قول الشاعر حسان إلى هنا ثبت في الشرقيّة عوض ما في الرباحيّة ، وقول حسان :

مَا أَبَالِي أَنْتَ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَايِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ

شاهده فيه المعادلة بين جملتين لفاعلين ولا يجوز هنا إلا أم لمكان أبالي لأنها تطلب اسمين كسواء ، تقول لا أبالي نيب التيس وهو صوته عند الهياج ، ونيل اللّيم من عرضي ، أي لا أبالي أيهما كان والحزن : ما غلظ من الأرض ، وخصّه لأنه أخصب له وأمنع ، وقوله أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً بمنزلة الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية ؟ لأنّ التقدير أحدهما أفضل أم أخوهما والجواب أحدهما لأنهما ابنا فاطمة وأخوهما محمد من أبيهما نسب إلى أمّه ففضلاه بالأمر وقول صفيّة بنت عبد المطلب ، وهي عمّة النبي ﷺ ووقع في الشرقيّة قول أمّ الزبير⁽³⁾ وهي

(1) انظر الكتاب 1 : 488 : 4 .

(2) المرجع نفسه 1 : 488 : 4 ، وانظر القسم الدراسي .

(3) المرجع نفسه : 12 .

هي :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرًا ؟ أَاقْطَأَ وَتَمْرًا أَمْ قَرَشِيًّا صَارِمًا هِزْبَرًا ؟
شاهده المعادلة بين أحد الاسمين المتقدمين والقرشي وقد بينه كأنها قالت
أحدهما رأيت أم قرشياً صارماً والمعنى رأيت في اللين والضعف كقطعام يسوغ لك
أم كالسيف الصارم والأسد وهو الهزبر وأرادت بالقرشي ابنها الزبير وَزَبْرٌ : تكبير
زُبَيْرٌ ، وذلك أن رجلاً سأها عنه فقالت ما تريده ؟ قال أريد مصارعته قالت هو
ذلك ثم رجع عليها وقد غلبه الزبير فقالت له هذا ، ويروى في الشَّرْقِيَّةُ أَمْ قَرَشِيًّا
صَقْرًا والرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ ما ثبت في الرَّبَاحِيَّةِ وللْفَارِسِيِّ فِي الشَّرْقِيَّةِ لِأَنَّهَا أَرَادَتْ
السَّجْعَ ولم ترد الرَّجْزَ ، وكذلك رواه المبرد⁽¹⁾ ، وقوله : وتقول عندك زيد أو عندك
عمرو أو عندك بشر⁽²⁾؟ جعل الكلام هنا بمنزلة في الفعل وأشرك الجمل في الحرف
فجاء المعنى على ما فسر من قوله : هل من هذه الكينونات شيء⁽³⁾ وسيأتي بيانه في
الثاني⁽⁴⁾ وهو أيضاً على الاتصال وقد يجيزه في النفي إذا أعاد حذفه وقد ذكره في
الباب بعد ، وقوله : وأما إذا قلت أتضرب أو تحبس زيداً⁽⁵⁾ ؟ يقول : الفعلان هنا
كالاسمين في الحكم كما كان ذلك في « أم » وهو على إعمال الثاني ، ولو أعمل
الأول لقال : أتضرب أو تحبسه زيداً ؟ والوجه أتضرب زيداً أو تحبسه ؟ وكذلك
أزيداً أو عمراً تضرب ؟ الوجه أتضرب زيداً أم عمراً وتقديم الاسمين بمنزلة تقديم
الفاعلين كلٌّ جائز والأصل ما ذكرنا ويريد بقوله : وإن قلت أزيداً تضرب أو
تقتل⁽⁶⁾ ، أن الوجه أتضرب زيداً أو تقتله ؟ والمعنى معنى أتقتل زيداً أو عمراً ؟

(1) انظر « المقتضب » للمبرد 3 : 303 .

(2) انظر الكتاب 1 : 489 : 1 ، وفيه « أو عندك خالد ؟ » عوض « أو عندك بشر ؟ » .

(3) المرجع نفسه : 2 ، وفيه « هل عندك من هذه الكينونات شيء ؟ » عوض « ما هو مثبت » .

(4) يعني « باب أو في غير الاستفهام » انظر المرجع السابق .

(5) المرجع السابق : 6 .

(6) المرجع السابق : 9 .

فشبه الفرع بالأصل من حيث كان في الجواز حسناً والوجه تقديم الفعل في كل هذا كما ذكرنا ولذلك سوى بين أو وأم في : أتذهب أم تجلس في تقديم الفعل فيهما ولا يقدر على غيره ، لاتصال ضمير الفاعل بفعله ولو كانت العلامة ظاهرة لكان لأم فيه حال غير حال « أو » ، و « أم » في غير هذا مخالفة لأو ؛ لأنه يجوز في أم الوجهان وعلى حسب السؤال كما تقدم ألا تراه يقول فتجعل لأو حالاً سوى حال أم ، وقوله وأم في كل هذا جيدة ، يريد أنها تصلح فيما ذكر صلاح « أو » وتقديم الفعل فيهما أحسن وقول الشاعر⁽¹⁾ :

أثْقَلَبَةَ الْفَوَارِسِ أُمُّ رَبَّاحَا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابَا

شاهده تقديم الاسمين على الفعل كالمسألة التي قبلها ، والإنشاد هنا بأو ، وقد تقدم في باب ما ينصب في الألف من أبواب الاشتغال⁽²⁾ « بأم » وقد بين البيت هنالك . لا حجة في البيت أكثر من الإمكان ، لأن الإضمار بعد الألف أمكن منه بعد الاسم وهو مع ذلك جائز كما جاز الإظهار فجاء به على أحد الجائزين وليس على معاملة الظاهر ؛ لأنه قد اشتغل بالفاعل ولم يشتغل الحرف عنه في قولك : أزيد يضرب أضرب وقوله أتجلس أم تذهب ، أم وأو فيه سواء ، يريد هما سواء في تقديم الفعل⁽³⁾ .

باب أو في غير الاستفهام

لأو أربعة أقسام : تكون شكاً وإبهاماً وتخييراً وإباحة⁽⁴⁾ وقد تقدم الشك والإبهام في أول الصفات وكلامه هنا على التخييرية والإباحة واحتاج إلى ذكرها

(1) انظر الكتاب 1 : 489 : 11 .

(2) المرجع نفسه : 9 ، وفيه « جيد » عوض « جيدة » .

(3) المرجع نفسه 16 : 52 .

(4) المرجع نفسه 48 : 10 ، وفيه « قام فيه سواء » عوض « ما هو مثبت » .

هنا لدخولها مع الاستفهام في الباب الأوّل ومنعهما منه في هذا الباب ولها في هذا أحكام عجيبة لم تتقدّم وأو في المسائل كلّها التي قبل الآية وفي الآية⁽¹⁾ وفي قوله : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ⁽²⁾ ، إباحة لأنه أباح مجالسة كلّ واحد منهم من غير تعيين وبيّنه قوله ففي هذا دليل أنك لم ترد إنساناً بعينه وأنّ كلّ هؤلاء أهل لأن يضرب كأنك قلت أتضرب هذا الضرب من الناس⁽³⁾ فقد سوّغ ضرب كلّ واحد منهم على الانفراد والاجتماع ودليله أيضاً الآية لأنه عكس الإباحة والمعنى لا تطع واحداً منهما منفردين ولا مجتمعين وصارت الأعلام هنا كالأجناس لما لم يعين واحداً منهم ، ومن هذا والله أعلم ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾⁽⁴⁾ لأنه لم يختلف في حلّ جميعها وقوله كل خبزاً أو تمرّاً أي لا تجمعهما⁽⁵⁾ هذه تخيير وهو الذي قصد بها وقوله : ومثل ذلك أن تقول : أدخل عليّ كذا⁽⁶⁾ ، وهي للتخيير أيضاً ثم أجاز الإباحة في المسألتين بقوله : أدخل عليّ هذا الضرب⁽⁷⁾ ويجوز التخيير في كلّ ما تجوز فيه الإباحة ، وأمّا قوله : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ⁽⁸⁾ فإباحة أيضاً والمعنى خذه بالهين فإن لم تقدر فبالعزيز فإن لم تقدر فهما جميعاً ؛ والمعنى لا يفوتك ، ووقع في الشّرقية بعد قوله خذه بهذا أو بهذا أي لا يفوتك على

(1) يشير إلى الآية : الإنسان : 24 .

(2) انظر الكتاب 1 : 489 : 20 .

(3) المرجع نفسه : 14 ، ونصّه : « ففي هذا دليل أنّ كلّهم أهلٌ أن يجالس كأنك قلت جالس هذا الضرب » ولعلّه وقع تصحيف من التّاسخ هنا ؛ إذ لا كلام عن الضرب بمعنى البطش في نصّ سيبويه ، إذ حديثه عن إباحة المجالسة والضرب هنا يعني به التّوع .

(4) الأنعام : 146 .

(5) انظر الكتاب : 18 .

(6) المرجع نفسه : 18 ، وفيه « أدخل عليّ زيدا أو عمراً أو خالداً » عوض كلمة « كذا » وواضح أنّه فعل ذلك اختصاراً ، وليست « كذا » من عبارة سيبويه وقد فعل ذلك في غير ما موضع .

(7) المرجع نفسه : 19 .

(8) المرجع نفسه : 20 .

حال⁽¹⁾ ويروى عن بعض العرب خذه بما عز وهان و « أو » فيهما أمكن لأنها
تحتمل ثلاثة الأوجه من الأخذ بأحدهما أو بهما إن لم تقدر على أحدهما ، والواو
بمنزلة « أو » هنا ومعناها ولا يمكن أن يريد خذه بالعزير والهين إلا إذا لم تقدر على
أخذه بأحدهما فأو بمنزلة الواو إذا لم يقدر على أخذه إلا بهما والواو بمنزلة أو إذا
أخذه بأحدهما ولهذا قال سيوييه : وكلّ واحدة منهما تجزئ من أختها⁽²⁾ في معنى
لا يفوتنك على حال ، ووقع في الشريعة بعد قوله : بما عز وهان قال ابن أحرر :

أَلَا فَالْبَيْتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ عَيْشَنِي عِيَابَهَا
يريد البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . إلى هنا فأو هنا بمنزلة الواو وقد
روي * أو نصفه فقد * في بيت النابغة فجعل أو بمنزلة الواو وأما قول عقيل بن
علفة المري :

وَلِلدَّهْرِ أَثْوَابٌ فَكُنْ فِي ثِيَابِهِ كَلَيْسَتِهِ يَوْمًا أَجَدَّ وَأَخْلَقَا

وزعم الفراء أنه حسن وقوع الفعل الماضي هنا موقع الحال ؛ لأنه في معنى
الشّروط فأوقع الواو موقع أو وهذا مذهب سيوييه فإذا أرادت العرب تأكيد وقوع
المستقبل أتت به بلفظ الماضي وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ
يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾⁽³⁾ وقوله خذه بما عز وهان كقول
حسان :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

جمع الموصول وفرق الصلة ، وقوله : لأضربنه ذهب أو مكث ، وكأنه قال⁽⁴⁾

(1) المرجع نفسه .

(2) انظر الكتاب 1 : 489 : 21 ، وفيه تجزئ عن أختها عوض ما هو مثبت وكلاهما صواب .

(3) المائة : 116 .

(4) انظر الكتاب : 22 ، وفيه « كأنه قال لأضربنه » بدون الواو .

لأضربته ذاهباً أو ماكثاً ، ولأضربته إن ذهب وإن مكث ، والمعنى فيه معنى الشرط ولا يصح إلا عليه ، وذهب أو مكث في موضع الحال من الهاء في لأضربته .

الشرط لم يكن حالاً ولا موضع له ؛ لأنه شرط ملغى وقد تأتي الواو بمعنى أو كقوله * كَلْبَسْتَهُ يَوْمًا أَجَدًّا وَأَخْلَقًا * لأنَّ المعنى إن أجَدَّ وإن أخلقا وهذه بديعة أيضاً ، وقول (زيادة) بن زيد العذري :

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمَلِي أَوْ تَنَاهَيْتُ فَأَقْصَرَ

شاهده فيه استعمال أو فيه ، والمعنى الشرط ، أي : إن أطال فأملى أو إن تناهى فأقصر ، ولذلك صلح الماضي للحال وهو خير ، لأنَّ « أطال » فيه مثل أكرم وهو كقوله : أذهب أو مكث ، يريد : أنتهي حيث انتهى علمي ولا (أتخطاه) ، مطيلاً كان أو مقصراً ، وأطال : صار إلى طول المدّة ، وأقصر : صار إلى قصرها ، أملى : من الملا وهو الدهر الطويل ، وقول الآخر :

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مُطَرِّفٍ حُتُوفِ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَمْ أَقَلَّتْ

شاهده فيه كالأول وحسن الماضي فيه معنى الشرط ، يقول لا أبالي بعد فقدته برزء عَظْمٍ أو صَعْرٍ ؛ لعظم هذا الرّزء ، وأضاف الحتوف إلى المنايا لاختلاف اللفظ ، وقد جاء بالواو كما تقدّم في قوله : * أَجَدًّا وَأَخْلَقًا * ومنعه الفراء وقد أنشده والذي أجاز الخليل من استعمال أم في ذهب أم مكث ليس كجوازها في سواء وأبالي ، لما ذكر ولا يجوز ذلك في ذهب أو مكث لكنّه من حيث جاز تقديرها بأيّ ذلك كان جاز وهي في كلامه استفهام وفيه معنى الشرط كالهزمة وأم فأيّ ذلك كان استفهام وقد تكون شرطاً والهزمة في موضع الحال ، وقد أنشد أبياتاً الاستفهام فيها في موضع الحال ، ومنها ما أنشده الأستاذ من قول الأخطل :

مَا صَرَّ سَادَةَ نَهْشَلٍ أَهْجَاهُمْ * وقول الفرزدق : * مَا صَرَّ تَعْلِبَ وَائِلِ

أَهَجَوْتَهَا * قَالَ الْفَرَّاءُ إِذَا كَانَ « بَأَنَّ » فَهُوَ وَاجِبٌ وَإِذَا كَانَ بِطَرَحِهَا صَارَ إِلَى تَأْوِيلِ مَا كَانَ مِنْكَ ، وَأَيُّ ذَيْنَ كَانَ مِنْكَ ، فَهُوَ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ بِأَمٍّ وَفِي بَعْضِهَا بِأَوْ وَذَلِكَ يَقَعُ فِي الْجِزَاءِ وَلَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ إِلَّا مُتَقَدِّمَةً وَلَا فِي أَسْمَائِهِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِي أَمٍّ مُتَأَخِّرَةً لِمَكَانٍ أَوْ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ شَرَطْتَ بِهَا مُتَقَدِّمَةً لَمْ تَكُنْ فِي مَعْنَاهَا مُتَأَخِّرَةً ، وَقَوْلُهُ وَتَقَعُ عَلَى إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ⁽¹⁾ عَلَى قَوْلِهِ سِوَاءِ عَلِيٍّ أَقَمْتَ أُمَّ قَعَدْتَ⁽²⁾ وَاسْتِعْمَالَ أَوْ فِي عِلْمَانِهِ أَوْ جِهْلَانِهِ وَسَمِّيَانِهِ أَوْ لَمْ نَسَمَّهُ ، وَدَاخِلَ فِيهَا أَوْ خَارِجٌ مِنْهَا هُوَ الْبَابُ وَالْأَصْلُ وَالْوَاوُ دَخِيلَةٌ فِيهَا كَمَا كَانَتْ فِي عَزٍّ وَهَانَ لِنَكْتَةِ بَدِيعَةٍ وَهِيَ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الْمَسَائِلِ فَلَا تَكُونُ الْوَاوُ فِيهَا إِلَّا عَلَى مَعْنَى أَوْ كَمَا كَانَتْ فِيهَا مُتَقَدِّمَةً وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَشْرِي دَارًا بِجَمِيعِ حَقُوقِهَا دَاخِلِهَا أَوْ خَارِجِهَا وَلَيْسَ لَهَا مِنْ خَارِجٍ حَقٌّ فَإِذَا قَالَ الْكَاتِبُ وَكُلَّ حَقٍّ دَاخِلَ فِيهَا أَوْ خَارِجَ عَنْهَا جَمِيعَ حَقُوقِهَا قَلِيلَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيرَةً ، دَاخِلًا أَوْ خَارِجًا أَوْ دَاخِلًا لَا خَارِجًا فَإِنَّ ذِكْرَ الْوَاوِ أَعْطَتْ الْجَمْعَ وَأَثَبَتْ حَقُوقِهَا دَاخِلًا وَخَارِجًا وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهَا حَقٌّ خَارِجًا فَإِذَا قَالَ أَوْ وَقَعَتْ عَلَى الدَّاخِلِ وَالخَارِجِ وَعَلَى الدَّاخِلِ وَحْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَقٌّ خَارِجٌ وَجَازَ ذَلِكَ لِمَعْنَى الْإِبَاحَةِ الَّتِي فِيهَا فَإِنَّ وَقَعَتْ الْوَاوُ هُنَا وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَ الْوَاوُ⁽³⁾ حَمَلَتْ عَلَى مَعْنَى أَوْ ، وَ« أَوْ » أَرْفَعُ لِلْبَيْسِ وَالْمَعْنَى إِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهَا أَوْ خَارِجًا مِنْهَا وَكُلَّ حَقٍّ لَهُ إِنْ عِلْمَانِهِ وَإِنْ جِهْلَانِهِ « وَتَكُنْ » الْجُمْلَةُ صِفَةُ النِّكَرَةِ وَإِنْ شِئْتَ حَالًا مِنَ النِّكَرَةِ ، وَصَلِحَ الْمَاضِي هُنَا حَالًا لِمَكَانِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَمَا عَزَّ وَهَانَ وَهِيَ بَدِيعَةٌ أَيْضًا . وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ أَوْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يُكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ وَيُنَصْرَانِهِ وَيُمَجْسَانِهِ » قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ : الْوَاوُ هُنَا عَلَى

(1) انظر الكتاب 1 : 490 : 8 ، وفيه الحالين عوض الحالتين .

(2) المرجع نفسه : 5 ، وفيه « سواء علي أذهب أم مكث » .

(3) انظر الكتاب 1 : 490 : 14 .

حدّ جمع الاسم وتفريق الصّفة سائغ ، كقوله * عَلَي رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي * وقال يريد أنّك تجعل الواو في معنى أو على كل حال ، كقوله * أَجْدٌ وَأَخْلَقًا * ألا ترى أنّ المعنى كلّ حقّ لها على كلّ حال ، وقد تقدّم جري بما عزّ وهان على لا يفوتنك ، وقوله : فبعدت أم هنا حيث كان خبراً⁽¹⁾ ، أبعدها لمكان الصّفة والحال ومعنى الخبر ، والجيد أنّ أو لا تصلح من هذا إلّا من حيث تصلح الواو على معنى الشرط الواقع موقع الحال من المعرفة أو الصّفة للنكرة ، وذكر ح س أنّ الجزاء إذا كان بأو كان في تأويل ما كان منك وبأم في تأويل أيّ ذين كان منك وقوله كائناً ما كان⁽²⁾ ، انتصب « كائناً » على الحال و« ما » نكرة موصوفة أو موصولة ، والعائد عليها في النية تقديره من أمره أو نحوه ، وقد يعود إلى ما ، أي ما كان وهي في موضع نصب خيراً لكائين وقد تكون فاعلة بكائين والعائد أيضاً محذوف وذكر . يحيى⁽³⁾ أنّها جزاء وأنشد :

فَلَسْتُ مُجَاوِرًا أَبَدًا قُرَيْشًا مُصِيبًا رَغَمَ ذَلِكَ مَنْ أَصَابَا
قال هي محض الجزاء وقد تقدّم في أبواب « أو » لأضربته كائناً ما كان⁽⁴⁾ قال الأستاذ أبو بكر : لا أجيز على هذا لأضربته كان ما كان .

باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام

قوله ثمّ أدخلت ألف الاستفهام⁽⁵⁾ ليست « ثمّ » هنا للعطف على ما تقدّم وإنما هي كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾⁽⁶⁾ وقد تقدّم بيانه في العطف ولم تشرك ما بعدها مع ما قبلها ، وقوله ثمّ أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن

(1) انظر الكتاب 1 : 490 : 17 ، وفيه « هاننا » عوض « هنا » .

(2) المرجع نفسه : 16 .

(3) انظر « معاني القرآن » للقرّاء 1 : 179 .

(4) انظر الكتاب 1 : 490 : 16 .

(5) المرجع نفسه 2 : 491 ، وفيه « فأدخلت » عوض « ثمّ أدخلت » .

(6) الزمر : 6 .

الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام⁽¹⁾ يريد لا يحسن أن تعيد حرف النفي إلا مع إعادة الاستفهام فإن لم تعد دخل في حكم الأول ، وقوله : وإذا أرادوا معنى أنك لست تريد واحداً منهما⁽²⁾ ، جاءوا بها على مذهب الإباحة كالواو في قوله : لست عمراً ولا بشراً أو بشراً فإذا كررت الفعل جاءت على مذهب الإضراب ، جُملة ما في هذا أنك إذا قلت أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ أَخَانَا وفتحت الواو وكررت النَّفْيَ أردت التقرير وأثبت له كل ما ذكرته ، لأنه مقرر في كل هذا وإذا قلت أَلَسْتَ أَخَانَا أَوْ صَاحِبِنَا بِأَوْ ولم تعد النفي ولا الاستفهام فإنما تريد أَلَسْتَ واحداً من هذين ولذلك قال « أَلَسْتَ » في بعض هذه الأحوال⁽³⁾ وقال في الأوّل « أَلَسْتَ » في هذه الأحوال⁽⁴⁾ وإن قلت لست عمراً ولا بشراً أو لست عمراً أو بشراً كانت إباحة فإن كررت النَّفْيَ مع أو قلت أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ أَخَانَا أَوْ لَسْتَ صَدِيقِنَا كانت أو منقطعة والمعنى بل لست أخانا بل لست صديقنا فالجملة الأولى ثابتة وما بعد أو منفي في الموضعين ولهذا أشرت في أوّل باب من انقطاع أو وقد بيّنه بعد في قوله لا بل لست صاحبا ، فعلى هذه المسائل مدار الباب ولا يجوز أن تدخل واحدة منهما على الأخرى وإلى هذا المعنى أشار بقوله ولا يجوز كذا⁽⁵⁾ ، وقوله : ولو قلت : أو لا تطع كذا⁽⁶⁾ انقلب المعنى ، لا يريد فسد المعنى إنما يريد أن لو صارت منقطعة وصار المعنى لا تطع آثماً بل لا تطع كفوراً والأوّل لا تطع هذا ولا هذا لأنها ضدّ الإباحة ، وإذا قال القائل لا تطع هذا بل لا تطع هذا صار

(1) انظر الكتاب 1 : 491 : 7 .

(2) المرجع نفسه : 12 ، وفيه « وإذا أرادوا أنك لست واحداً منهما » عوض ما هو مثبت ، ولعل تصحيفاً وقع هنا ، ولعلّ الكلمة يريد التي دأب على استعمالها بعد نصّ سيويه ، وعلى هذا فموضعها قبل عبارة « جاءوا بها على مذهب الإباحة » .

(3) المرجع نفسه : 8 .

(4) المرجع نفسه : 10 .

(5) انظر الكتاب 1 : 491 : 9 .

(6) المرجع نفسه : ونصه : « ولو قلت : أو لا تطع كفوراً » ، انقلب المعنى .

المعنى لا تطع واحداً منهما والمعنى قريب بعضه من بعض وهذه « أو » نظيرة أم في الانقطاع وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يُعَجَّبُ بهذه المسائل وكان يقول : ذهب الذين كانوا يحسنونها . يحبي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾⁽¹⁾ أو هنا بمنزلة ولا كفوراً وأو في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى ولا ، قال : وقد تكون على من آثِمَ أو كفر فيُنسَقُ بها على المعنى وإذا أعادوا مع حرف العطف ما تقدّم حدث فيه ما لم يكن بعد ، كقوله⁽²⁾ : أَلستَ عمراً ولا بشراً؟ ألا تراه في معنى أو بشراً وهذا تفسير لكلامه ونصّ في الباب على أنّ الهمزة تدخل على النفي فيكون الكلام تقريراً وغيره ، وقوله⁽³⁾ لم يجيء إلا على معنى لا بل⁽⁴⁾ ، يريد ولا يجوز أن تريد معنى الاتصال بأو إذا كرّرت الحرف لأنّه لا يأتي في الخبر كذلك لأنّ « أو » في هذه الأبواب كبل وقد ذكر في

* أَمْ هَلْ لَأَمْنِي لَكَ لِأَيْمٍ * أنّه على كلامين وأنّ الذين قالوا : « أو هل » جعلوه كلاماً واحداً ويريد بقوله : لأنّ هذه نظيرتها في الاستفهام أم⁽⁵⁾ ، أن أو ههنا منقطعة كأم في الاستفهام . ومن العطف كالفاء والواو كقوله تعالى : ﴿ آثِمٌ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾⁽⁶⁾ .

باب تبيان أم لم أدخلت على حروف الاستفهام

الباب بيّن قوله إذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة⁽⁷⁾ وعليه

(1) الإنسان : 24 . وانظر « معاني القرآن » للفراء : 3 : 219 .

(2) انظر الكتاب 1 : 491 : 11 .

(3) المرجع نفسه ، وفيه « أو قالوا أو بشراً » وهو شرح مقحم في صلب الكتاب وليس لسبويه .

(4) المرجع نفسه : 12 .

(5) انظر الكتاب 1 : 491 : 15 ، وفيه « لأنّ أو هذه » عوض « لأنّ هذه » .

(6) يونس : 51 .

(7) انظر الكتاب : 24 ، وفيه « إذ » عوض « إذا » .

بُنِيَتْ وتركت مع الحرف كذلك لأنها هي وأما يحيى فإنه يجعلها إذا تقدمها استفهام كبل⁽¹⁾ ونصّ سيويه في الباب على أن « هل » لا تقع إلا في الاستفهام إلا أن تدخل أم فهل على هذا في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنثِيَ عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾⁽²⁾ على بابها والله أعلم ووقع في بعض نسخ شعر عمر بن أبي ربيعة :

وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أُمٌ فِي جَنَّةٍ أُمٌ جَهَنَّمِ

فاستعملها استعمال أو وأنشد أبو العباس المرّدد .

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أُمٌ هَلْ رَأَوْنَا بَسْفَحَ الْقُفِّ ذِي الْأَكْمِ⁽³⁾

فهذا وأشباهه تقوية لما ذكره سيويه وأما قوله : * أُمٌ هَلْ كَبِيرٌ بَكِيٌّ * فإنه رفع ما بعدها بالابتداء كما يرفعه وهي استفهام وكما ترك الأسماء على حدّها ويضعف قول الخليل رحمه الله مجيئها مع هل على حدّها استفهاماً وانظر قوله للتحوّل من شيء إلى شيء⁽⁴⁾ فهو حسن .

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف

من الأسماء ما لا ينصرف في التّكبير والتّصغير وما لا ينصرف في التّكبير وينصرف في التّصغير ، نحو سَحَر ، ومنها ما ينصرف في التّكبير ولا ينصرف في التّصغير نحو تضارب هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصّرف وترك الصّرف وهو من أبداع أبواب العربيّة وأضبطها لما صرفت العرب وما لم تصرف ويّنه باباً باباً وأتى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلا من نور الله بصيرته إلى هذا العلم ولحق بالمحسنين فيه ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيويه وأوهن حجّته

(1) انظر « معاني القرآن » للقرّاء 1 : 72 .

(2) الإنسان : 1 .

(3) انظر المقتضب 1 : 24 ، 3 : 291 .

(4) انظر الكتاب 1 : 492 ، 31 ، وفيه « من الشيء إلى الشيء » .

بزعمه وتعقب كثيراً منها بالتقص بلا معرفة ولا إنصاف ولا بد من ذكر مقدمة هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربية وسقوط الاعتراضات عليهم وقد تقدم أكثرها في أول الكتاب وذلك أن الأئمة رحمهم الله لما نظروا كلام العرب ووجدوه متسعاً لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردّه إلى قوانين يُعملُ عليها فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ ومن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل وما لم يدخل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا علة له فصار النوع الذي يدرك بالقياس وهو الذي يسمّى النحو والعربية أعظم في نفوسهم وأضبط لمعارفهم وأنبه للخواطر وأنفع للنّاظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمّى اللغة ويستوي في حملة العالم والجاهل إذا قيّد الألفاظ ولذلك قال ابن جنّي : قال لي أبو علي الفارسيّ : لأنّ أعلم مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس ، وقال لي بحلب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة : لأنّ أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ، ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس أحبّ إليّ⁽¹⁾ قال المفسّر وبالقياس ضبط كلامهم وبالتفتيش والنظر لحقت أغراضهم وعلم حقيقتهم ومجازهم وحصر أكثر ذلك فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس فاستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم وما قيّدوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر ، إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب فثبت بذلك للأئمة الفضل والزلفى عند الله تعالى فمما قصدوا جمع الكثير من الكلام الذي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في التزّر بالقياس هذا الباب الذي نحن فيه ، وذلك أنّهم رحمهم الله لما رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف نظروا في الأصل منهما فرأوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصّرف وما ينصرف لا يفتقر إلى موجب للصّرف علموا أنّ الأصل الصّرف

(1) انظر الخصائص 2 : 88 .

فبحثوا عن الموجبات لمنع الصرف فوجدوها عشرة : سبعة إذا اجتمع منها في الاسم سببان منع التنوين وهما التعريف والعجمة ، نحو إبراهيم وإسماعيل ، والتعريف والعدل ، نحو : عمر وزفر ، والتعريف ووزن الفعل ، نحو : أحمد ويزيد ، والتعريف والتأنيث ، نحو : عائشة وزينب والتعريف والألف والتون الزائدتان نحو عثمان وسلمان والتعريف والتركيب نحو بعلبك ، ورا مهرمز ، والتعريف وألف الإلحاق ، نحو أرطى وعلقى في حال التسمية بهما والصفة ووزن الفعل نحو أحمر وأصفر ، والصفة والعدل ، نحو : مثنى وثلاث وموحد وثثنى وجميع هذا لا يمنع الصرف إلا إذا كان بهذه الصفة فإذا اجتمع التأنيث والصفة نحو : ضاربة وقائمة لم يمنع الصرف من حيث كان التأنيث غير لازم في مثل هذا لأن التاء تخرج فيصير الاسم مذكراً وهو صفة ولا يمكن ذلك مع التعريف فالمدكر لا يشركها في اللفظ مع العلمية فلم يعتد بالتأنيث علة إلا مع اللزوم وكذلك إذا اجتمع التعريف ونوع من العجمة في نحو آجرّ ولجام، في حال التسمية بهما، لم يمنع الصرف لأنّ العرب صرفتها إلى كلامها وتصرفت فيها فاستعملتها نكرات ومعارف فلما أجزتها مجرى كلامها لم تراع العجمة فيها إلا إذا نقلتها إلى كلامها أعلاماً لم تتصرف فيها، وكذلك الوصف والعجمة في نحو : سفسير وبندار بمنزلة آجرّ، لردّهما إلى كلامهم وتصرفهم فيها نكرات فخفت عليهم وكذلك الجمع الذي يشبه الآحاد ليس عندهم علة من حيث بقي على أصله من وزن الآحاد بدليل أنّ الجمع المتناهي وهو الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبهها في اللفظ صرف ، نحو ملائكة وصياقلة والعلل الثلاث الباقية التي تمنع واحدة منها الصرف ألف التأنيث : مقصورة وممدودة ، نحو حمراء وحبلى ، والألف والنون في فعلان فعلى نحو سكران وعطشان والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد وهذه الثلاث إذا وجدت [واحدة] منها في الاسم امتنع من التنوين البتّة في المعرفة والنكرة وقامت العلة مقام علتين لوجود معناهما فيه فجميع ما لا ينصرف قد انحصر إلى قياس يعمل عليه وهذا

الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب وسهل حفظه واستغني به عن جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ فلا فرق إذن بين قولك ، كل اسم اجتمع فيه علتان من هذه العلل الموصوفة لا ينصرف وبين قولك كل فاعل ومبتدأ مرفوع ، وكل مضاف إليه مخفوض فهذه علل موجبة عند العرب مطّردة فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوز ويبحث عن أصول تلك العلل ولأني شيء صارت عللاً فإذا وفق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفاً وأنبه خاطراً وأبعد عن الزلل وأعرف بحكمة العرب من الأول وكلاهما متبّع ما وجد من كلامهم ، وقد قالت الحكماء : مَنْ التَّمَسَ البُرْهَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ أَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ التَّمَسَ مِنَ المُهَنْدِسِ إِقْنَاعاً وَمِنَ التَّمَسَ مِنَ الخَطِيبِ بُرْهَاناً وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَبْلَهُ فَمَنْ التَّمَسَ مِنَ المُهَنْدِسِ بُرْهَاناً فِي صِنَاعَتِهِ فَهُوَ عَالِمٌ حَكِيمٌ وَهِمَّتُهُ الحَقُّ وَمَنْ التَّمَسَ مِنَ الخَطِيبِ إِقْنَاعاً عَلَى أَنَّ زَيْدًا عَفِيفٌ هُوَ أَيْضاً عَالِمٌ حَكِيمٌ هِمَّتُهُ الحَقُّ وَأَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَقَّهُ ، ومن علل النحو ما هو برهان ومنها ما هو إقناع ، ثم رأى الأئمة هذه الأسماء التي لا تنصرف منعت التّنوين وهي معربة فخرجت عن أصلها فنظروا ما ليس فيه تنوين وهو معرب فوجدوا الفعل المضارع فاعتقدوا أنّ الاسم محمول عليه في ترك التّنوين ، إذ الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، كما تقدّم بيانه وهذا مرادهم بشبه ما لا ينصرف بالفعل فلما دخل الاسم سببان كما تقدّم أو سبب واحد يقوم مقامهما فخرج عن أصله ودخلته الفرعية من جهتين ، حمل على الفعل إذ الفعل ثان عن الحدث من جهات منها إضمار الفاعل فيه ، والحدث لا يضمّر فيه ومنها الدلالة على الزمان المعين وبناء لفظه له والحدث لا يدلّ عليه فلما صار بمنزلة في الفرعية منع ما منعه من التّنوين كما بني الاسم لشبهه بالحرف في تضمّنه معناه، ولما لم يكن الفعل فرعاً عن الحدث في العمل لم يكن العمل في جميع ما يعمل من الأسماء علّة تمنع الصّرف فهذا هو الشّبه الذي قصد النحويّون فإن كانت العرب أرادته فهو ذلك وإن كانت لم ترده

مع كونها حكيمة فقد وجد النحويون هذا النوع من الاسم منع ما منعه الفعل من التثوين والخفض بالأسباب المذكورة والشبه بينهما موجود فاعتقدوه وقالوا به وأحسنوا مع أنهم قد بلغوا إلى مرادهم في حصر ما لا ينصرف وسنبيّن كل نوع من بابه إن شاء الله ، وغير ابن طاهر الأبيات التي قيلت في موانع الصّرف وزاد فيها علة وهي ألف الإلحاق فقال :

مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ عَشْرٌ فَهِيَ كَهَا
مُلَخَّصَةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ
وَوُزْنٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ مُخَصَّصٌ
وَمَا زِيدَ فِي عُلُقَى وَعِمْرَانَ فَانْتَبِهْ
وَعَاشِرُهَا التَّرَكِيبُ هَذَا مُلَخَّصٌ

هذا باب أفعال

قسّم أفعال أربعة أقسام ذكرها في أربعة أبواب واعلم أن الفعل فرع عن الاسم فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبه بما خرج عن أصله وهو الفعل ومنع ما منعه من التثوين وأتبع الجرّة ويستوي في هذا تشبيه البصريين والكوفيّين فإن قلت إن الفعل فرع عن المصدر كانت علة الكوفيّين أنه فرع عن الأسماء لا عن المصدر ، لأنّ المصدر عندهم مأخوذ من الفعل ولا تبال بكثرة العلل إنّما هي بمنزلة الرائد على الثلاث في الطلاق قال بعضهم : ولا تحتاج أن تقول : صار فرعاً من جهتين ، لأنه لما خرج عن أصله ولم يكن اسماً استحقّ البناء ثم أعرب بالشبه ومنع التثوين والجرّ لما تقدّم ، فإذا خرج الاسم عن أصله بعلتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التثوين والخفض لا غير من حيث كان اسماً كما ذكرنا فكلّ شيء جاء بزيادة الفعل المختصّة به من الأسماء فهو غالب على الفعل وكلّ شيء ورد من الوزن الذي لا يكون إلا له فهو مختصّ وقد روى الرواة ترك صرف ما يتصرّف في الشعر ، كرواية مسلم بن الحجاج وغيره * يُفوقانِ مردّاسَ في مَجْمَعِ * وفي ديوان عامر ابن الطفيل للنابغة : *ألا أبلغ عويمراً عن زيادٍ* ومنه : *سَلَّتْ يَدَاوْحِشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ*

ومنه قول عمرو بن عدي بن أخت جديمة * أنا ابن عدي حقا فاعرفيني * وهو كثير وأكد بقوله : وأشبه هذا من الأفعال ما أميلح زيدا ، يريد أنه ضارعه من جهة التصغير والأصل الوزن والزيادة إلا أنه يقول فهو على حاله قبل أن تحقره من قبل أن الزيادة التي بها أشبهت الفعل مع البناء ثابتة وتشبيهه بأبيطر وأهينم أولى ؛ لأنه مضارع بيطر وهينم وليس بتصغير كما ضارع « تنضب » تذخل ، وقد تقدم بيان الفعل ما هو في أول الكتاب .

باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء

ذكر في هذا الباب أفعال وكل ما أشبه الفعل بالزيادة وبين ذلك غاية البيان ، أفعال في الباب الأول صفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة وقد بين ذلك في هذا الباب وأفعال في هذا الباب اسم غير صفة فلذلك انصرف في النكرة لأنه لا علة فيه إلا وزن الفعل وهذا البناء يكون في الأسماء والأفعال وهو غالب على الفعل فلذلك لم يصرف في التعريف فإن سُميت بفعل على هذا البيان كان أخرى ألا ينصرف أيضاً وكذلك إذا سُميت باسم فيه زيادة مختصة بالفعل حملته على الفعل وإن سُميت بذلك الفعل نفسه فأقصى أمره أن يكون غير مصروف كالاسم الذي حمل عليه وفي هذا الباب بيان للزائد والأصل وبيانه في الأمثلة في آخر الكتاب وجعل يعمل واليرمع اسمين حيث استعملتهما العرب غير تابعين وكذلك فعل في الأمثلة قال أبو زيد : واليَعْمَلَةُ : النَّجِيَّةُ ، قال بعضهم لا يكون يعمل إلا للذكور وليس كما زعم ، ومن الدليل على أن يعمل اسم لا صفة قول القطامي :

فَرَحَلْتُ يَعْْمَلَةَ النَّجَاءِ شَمْلَةً تُرْضِي الزَّمِيلَ إِذَا الزَّمَامُ عَرَاهَا

وقد أتبعها الأفوه في قوله :

هَابٍ هَبْلٌ مَدْلٌ يَعْْمَلُ هَرْجٌ طَفْطَافَةٌ دُو عَفَاءٍ نَقْنِقُ جَنْفٌ

صرفه لدخول الهاء كقولهم أرمل وأرملة . كُرَاعٌ : واليرمع : جمع اليرمعة

الحصى البيض وهي أيضاً الحجارة الرخوة ، وقوله : ولغة بعض العرب⁽¹⁾ نصّ بآتها لغة وهو فعل سمي به وأعصر : يحتمل أن يكون فعلاً سمي به وأن يكون اسماً وقيل سمي بقوله :

أَزْهَيْرُ إِنْ أَبَاكَ غَيْرَ لَوْنُهُ مَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الْأَعْصِرِ

والرّجاجة : ما عدّل به ميل الحمل وهي أيضاً مركب دون الهودج ، والرّبابة خرقه تجعل فيها القداح وهي أيضاً القداح والقِمَطْرُ : الجمل القويّ السريع وهو أيضاً شبه سَفِطٍ من قصب ، وذيب قمطر الرّجل أي شديدها والهدملة رملة ويعني أن الألف في الرّجاجة والرّبابة زائدة والحروف التي تختصّ بالفعل أربعة حروف المضارعة : فالاثنتان منهما يكونان في الأسماء زائدتين حتّى يثبت غير ذلك ، والاثنتان يكونان فيهما أصلاً حتّى يثبت غير ذلك وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة والزّيادة بأبها الأفعال وإن كانت في الأسماء وقال الفارسيّ وغيره : وَلَقَّ يَلْقُ ، إذا أسرع وأنشد : *جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِّنَ الشَّامِ تَلْقُ* بمعنى تسرع فالهمزة فيه زائدة ، وقولهم مَالُوقٌ⁽²⁾ بالهمزة دليل كونها أصلاً ولو لم تكن أصلاً لقالوا مولوق وَالْأَوْلُقُ : الجنون وهو أيضاً الأحمق ، فقول سيبويه هو الصّحيح ، وكذلك أديم مرطي ومأروط فهمزة أرطيّ تكون أصلاً وزائدة على هذا ، وقوله يسمى تالب⁽²⁾ ، وكذلك لو سمّيته بتولب لم تصرفه لأنّه تفعل ، قالوا الوالبة : الزّرع التي تنبت من عروق الزّرع الأولى ووالبة الأبل نسلها وأولادها ، قال الشّيباني : الوالب : الذّاهب ، يقال وَلَبَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ وَوَالَبْتُ الشَّيْءَ : وصلته أبو زيد . ويقال : أَلَبَ الرَّجُلُ يَأْلِبُ أَلْبًا إِذَا جَمَعَ عَلَيْكَ الْقَوْمَ وَحَرَّشَهُمْ وَأَلَبَ تَأْلِيًا مِثْلَهَا ع س الألبُ : الصّعو يقال : الناس ألب علينا والألب : لغة في اليلب ، يعقوب : مرّ

(1) انظر الكتاب 2 : 203 .

(2) المرجع نفسه : 16 .

(*) المرجع نفسه : 8 .

يَأْلِبُ ألباً شديداً ، أي يعدو ويريد بقوله وإتما قيل له : تألب من اشتقاقه⁽¹⁾ ، يعني الحمار وقوله : وتولب قد يكون من ولب الزرع والشّر ، وقوله لأنه يشبه أذهب⁽²⁾ ، يريد ليس تشبيه ألف القطع بألف الوصل بأبعد من تشبيه ألف الوصل بألف القطع ، وقوله في أولها الزوائد⁽³⁾ : الزوائد عشرة ، منها أربع لا تكون أولاً الواو والهاء والسّين واللام فإن جاءت السّين تقدّمتها الهمزة وسيأتي بيانها في التصريف . سيبويه وكلّ اسم سمّي بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف وإذا سمّي باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذا جملة هذا كلّ . الطّزيدة كالحمولة تكون للواحد والجمع وقد ذكرها في الصّفات ، وقوله : لأنّ حال التّاء والتّون⁽⁴⁾ ، لما قرنها خلطهما ولم يأت بالتّون زائدة في أول اسم ووقع في الشّرقية : ومن قال : تُرْتَبُ صرف لأنه وإن كانت فيه زيادة فإنه قد خرج من شبه الفعل⁽⁵⁾ ، قلت هذا حسن وكذلك جميع ما خرج من شبه الفعل ، الكسائي : وما كان على أفعل صفة ، نحو : أحمر وأصفر وأبلق وأحذب فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة سمّيت به أم لم تسمّ فإن كان أفعل اسماً ، نحو : أحمد وأفلح وأسلم انصرف في النّكرة أمّا الصّفة فلا خلاف في ترك صرف معرفتها ونكرتها في جميع الأحوال قال أبو الحسن في كتابه الأوسط « وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : آدم وآخر وإتما يكون معرفة إذا سمّيت به رجلاً ولم ينصرف في المعرفة ولا النّكرة ، قال : والقياس [وأن] ينصرف في النّكرة فهذا نصّ بما ذهب إليه سيبويه^(*) ثم قاس بعدد ، قال

(1) انظر الكتاب 2 : 3 : 17 ، وفيه « من ذلك » عوض « من اشتقاقه » .

(2) المرجع نفسه : 21 ، وفيه « لأنه يشبه اضرب » عوض « لأنه يشبه اذهب » .

(3) المرجع نفسه : 25 ، وفيه « في أوائلها » عوض « في أولها » .

(4) المرجع نفسه : 19 .

(5) المرجع نفسه : 14 ، وفيه « وإن كان أوله زائداً » عوض « وإن كانت فيه زيادة » .

(*) انظر الكتاب 2 : 4 : 4 ، ونصه « وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النّكرة .

أبو زيد في لغاته : قلت للهذليّ : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلهم أحمر؟ فقال : له عشرون أحمر قال فقلت له فكيف تقول إذا كان يقال : لهم أحمد؟ فقال : له عشرون أحماً ، فأجرى أحماً [ولم يُجرِ أحمر] ، والذي وقع في الكتاب طرّة لأبي الحسن ، غلط ؛ لأنه يخالف العرب والصواب ما نصّر عليه في كتابه من ترك الصّرف ثمّ ذهب إلى أنّ القياس للصّرف لو قيل قال الأستاذ أبو بكر القياس ما ذكره أبو الحسن على قول سيويه في باب جمع النساء والرجال ومنعه من جمع أفعال الصّفة على فعل من حيث زالت الصّفة بالتسمية ثمّ نهى عن مثله بعد في الباب ، قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب وأنشد :

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ يَامِنٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا
فجمع الأحوص على حوص وهو علم فهذا دليل مراعاة الصّفة في العلم ،
والعرب قد تذهب بالأعلام مذهب الصفات وتجعل فيها حكمها من الاشتقاق
يحرز معنى ، ألا ترى إلى دخول الألف واللام في الفضل والعباس لإبقاء معنى
الصّفة فإذا نكر ذلك الاسم قويّ فيه ذلك المعنى ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا
لَظُلَىٰ نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَىٰ ﴾⁽¹⁾ نصب بعضهم نَزَّاعَةً وأعمل فيه ما في لظلى من معنى
الفعل وكانّ العرب لم تقصد هذا وإنما راعت فيه رجوعه إلى حال أشبه فيها نكرته
الأولى ألا ترى أنّ الفعل إذا نكر بعد التسمية لم يرجع إلى حالته الأولى التي كان
فيها صفة لأنه لم يكن صفة إلا فعلاً وهو الآن في التنكير اسم ويُضعف قياس
أبي الحسن إجماعهم على صرف ما فيه تاء التانيث في التنكير بعد التسمية وتاء
التانيث فيه ثابتة ، والصفة في نحو : عائشة وفاطمة ، فراعوا حال التنكير الأول
الذي لا تثبت فيه الهاء و« أفلح » في مسألة الكسائي : فَعَلٌ ولذلك انصرف في

(1) المعارج : 15 ، 16 .

التَّكْرَةُ ، « وأحمد » : صفة « بِيَمِينٍ » إذا نكَّرتَه بعد التَّسْمِيَةِ لم يرجع إلى حاله في الصِّفَةِ ، لأنَّه لا يكون فيه إلا « بِيَمِينٍ » ، وكذلك أسلم كأحمد ويمكن أن يكون فعلاً فَأَجْرِي في التَّكْرَةِ المشبَّهة للتَّكْرَةِ وقوله : وليس لك أن تغيِّر البناء⁽¹⁾ ، الفعل كالحرف في هذا وعلى قياس إِب حِينَ لم تقطع تترك منه همزة الوصل والقياس ما ذكره هنا لِضَعْفِ ذلك في ثبوت الهمزة مع حركة ما بعدها فاعتلَّ من وجهين ، وقوله : إذا اشتقته من الفعل⁽²⁾ ، لا يجوز أن تشتقَّه إلا للتَّسْمِيَةِ لكثرتها ، وقوله : لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة⁽³⁾ ، يريد بدلاً من الهمزة ، وقوله : بمنزلة قولك في تغلب⁽³⁾ ، شَبَّهه بتغلب لمكان حرف المضارعة ، ومن مسائل الباب أن تسمِّي بانطلق واستخرج فلا يصرف في المعرفة ؛ لأنك سمَّيت بفعل ولا نظير له في الأسماء ، وتقطع الهمزة وكذلك إن سمَّيت بشيء يكون على مثال الفعل ولا يكون له أصل في الأسماء لم ينصرف في التعريف أيضاً وإن سمَّيته بما يكون على مثال ما لا ينصرف ، نحو : سراويل لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنَّه أشبه « مساجد » ولم يكن له أصل في الآحاد ، وكذلك بقم وخضم وبذر هي أعجميَّات ولم توافق اسماً ووافقت الفعل فلم تنصرف في التعريف للتعريف ووزن الفعل وكذلك تُرْجِسُ وتُضَيِّرُ بما لا ينصرف في التَّصْغِيرِ وينصرف في التَّكْبِيرِ الفارسيّ : إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يصرف كما أنَّه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرف ووقع في الشرقية بعد قوله : ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج هندٌ في التحقير إذا قلت هُنَيْدَةٌ إلى ما لا ينصرف ألبتَّة في جميع اللُّغات وكذلك أَجَادِلُ اسم رجل ، إذ حقَّرتَه لأنَّه

(1) لم أعتز على هذا النَّصِّ في الكتاب ولعلَّه من كلام الكسائي في مسألته . انظر صفحة 291 .

(2) انظر الكتاب 2 : 4 : 21 .

(3) المرجع نفسه : 23 .

(*) انظر الكتاب 19 .

يصير أُجَيْدِلٌ مثل أميَلِح ، وإن سَمَّيت رجلاً بِهَرِقٍ قلت هذا هُرَيْقٌ قد جاء لا تصرف⁽¹⁾ ثبت فيها عوض ما في الرِّبَاحِيَّة .

باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات

هذا الباب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعاً فهو صفة وما لم تستعمل منه تابعاً نَوَتْ فيه الاسم كأجْدَلٍ وأخَيْلٍ وَأَفْعَى فَصَرَفَتْ وَجَمَعَتْ على أفاعيل ومن الدليل على ذلك جمعه في الحديث : خضراء على خضراوات وقد يجمع على أفاعل وهو صفة كأرقام كما ذكر ، وَالْأَبْرُقُ : لون فيه حمرة وبياض وسواد وأجروه صفة والأبغث : من البُغْثَةِ وهو لون يضرب إلى الكدرة وما لم يصرفه من هذا الباب وقد استعمل استعمال الأسماء فإنهم راعوا فيه الصفة فكأنها صفة قامت مقام الموصوف : وهو الذي أشار إليه أبو الحسن .

باب أفعال منك

قوله ولا تقول هذا رجل أصغرُ ولا هذا رجل أكبر⁽²⁾ ، قد ألزم قبل هذا أوّل الحذف في قولهم : مذ عام أوّل⁽³⁾ وصرفه في النكرة ، قال أبو الحسن في الأوسط : وما كان على أفعال ليس بصفة فهو ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة ، نحو أسلم وأحمد ؛ لأنك لا تقول هذا رجل أسلم ولا أحمد ، يعني بغير « منك » ، وقوله لو سمّيته أفضل منك⁽⁴⁾ ، يعني بالكلمتين لأنك إن نكرته رددته إلى أصله وأما أجمع وأكتع وأبصع وأبتع فهي أسماء فتصرف في النكرة بعد التسمية بها وتعريفها عنده بنية الإضافة ككلّ إلا أنه ظهر المضاف إليه في كلّ ولم يظهر

(1) انظر الكتاب 2 : 4 : 23 .

(2) المرجع نفسه 5 : 16 ، وفيه « ولا هذا رجل أفضل » عوض « ولا هذا رجل أكبر » .

(3) المرجع نفسه 46 : 9 .

(4) المرجع السابق 2 : 5 : 16 . وفيه : « فإن سمّيته أفضل منك » .

هنا واستغني عن إظهاره بما تقدم ظاهرها إلا أنك قد تُظهرها في كلٍّ وحكمها هنا أضعف حيث لم يظهر فيها ويعدُّ أن تكون أعلاماً ، وذكر في بعض أبواب الأحوال : وأما كُلُّهُمْ وَجَمِيعُهُمْ وَأَجْمَعُونَ وَعَامَّتُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فلا يَكُنُّ أبداً إلا صفة⁽¹⁾ ، يعني تأكيداً قد تكون كلٌّ كعامّة وجميع غير تأكيد .

باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف

موضوع هذا الباب على أنّ المثال إذا لم يختصّ بشيء واحد كان مصروفاً أبداً ، ألا ترى أنّ قولك كلّ أفعل يحتمل أن يكون مثلاً للاسم والفعل والصفة وليس بفعل ولا اسم ولا صفة فلم يخلص لواحد منهما فتصرفه إذا قلت كلّ أفعل فإذا خلس لواحد منهما صرف إذا كان اسماً وفتح إذا كان فعلاً وأعرب من غير صرف إذا كان صفة ، كقولك : هذا رجل أفعل ، لأنّ أفعل هنا مثال للصفة لما وضعته موضع ما لا ينصرف لم تصرف فإن وضعته موضع منصرف صرفت المثال ، نحو قولك هذا رجل فعنلى ؛ لأنه مختصّ بالمدكر ، وكذلك كلّ فعلى غير مصروف ، لأنّ هذا المثال مختصّ بألف التانيث وكذلك كلّ فعلاء غير مصروف أيضاً ؛ لأنه مختصّ بالتانيث فهما مثالان لما لا ينصرف ألبتة ، ولهذا قال : وتقول هذا رجل أفعل منك فلم تصرف⁽²⁾ ، لأنه لم يشرك الاسم هنا فهو مثال للصفة وكذلك كلّ أفعل زيد هو مثال للفعل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكيّاً على بنائه في الفعل وذكر معه الفاعل فوقعت الجملة محكيّة بعد كلّ وأفعل هنا مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنه لم يستقرّ فعلاً في الكلام ولكنه تمثيل مثل به عامل الفاعل فجرى عليه حكمه كما جرى على مثال الوصف ذلك وخطأ أبو عثمان المازنيّ سيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل ، قال لأنه مثال لا صفة

(1) انظر الكتاب 1 : 189 : 12 .

(2) انظر الكتاب 2 : 6 : 3 ، وانظر 2 : 5 : 16 .

وهو قول ساقط وقد علمنا أنه مثال لكتنه لما يشركه في الفعل الاسم أجري عليه حكمه كآدم وأحمر وتخطأه أبو العباس في ذلك وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتباع المازني في قوله وليس بشيء لما ذكرنا وكذلك قال في كل أفعل زيد وهو فعل عامل في فاعله ولم يجعله مثلاً ، قال ولذلك لزمه الفتح وهو حكاية ، ووقع في الشَّرْقِيَّة أفعل زيد مثل أكرم زيد ، وإنما أفعل كناية عن فعل ماض ، ثم رجع الأستاذ أبو بكر لقول المازني في أفعل زيد وقوله الأول صواب لما ذكر قبل ، وقوله يكون وصفاً لا تصرفه فيها نصّ صحيح أنّ أفعل إذا ثبت في الوصف فهو غير مصروف إلا أن يكون اسماً ووصف به لمعنى فيه ، وقوله : قلت كيف تصرفه : يريد كيف صرفت المثال ، وقوله فإنّما أفعل هنا اسم جعله اسماً لأنه مثال وليس بالصفة ، وقوله : وتقول أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه⁽¹⁾ ، ترك صرف أفعل هنا لأنه اسم معرفة ابتداءً به ليخبر عنه وقد قال في باب من المعرفة يكون الاسم الخاصّ شائعاً في الأمة : وكذلك ابن أفعل⁽²⁾ لما ابتداءً به جعله اسماً ولم يصرفه ، وصار بمنزلة الذي كُنِّيَ به عنه ثم قال : وقال أناس كل ابن أفعل⁽³⁾ فلم يصرف أيضاً وقد صار هنا نكرة ، غير أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختصّ به ، واختار الأستاذ على هذا أن تقول كل أفعل في الكلام فهو وصف أو معرفة ولا يشبهه ، لأنه جرى في الكلام معرفة غير مصروف فمنع الذي مثله به الصّرف ، وقوله كل أفعل في الكلام لا أصرفه⁽⁴⁾ هذا يجوز في آدم وغيره من ألفاظ الصّفات ، ولا يجوز في المثال كما ذكر ، وقوله : وإنما مثل به الفعلُ هذا هو القياسُ وعليه قوله :

* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ * لأنه لا يخصّ شيئاً من غيره ألا ترى أنه

(1) انظر الكتاب 6 : 2 .

(2) انظر الكتاب 1 : 266 : 4 .

(3) انظر الكتاب 1 : 266 : 4 .

(*) انظر الكتاب 2 : 6 : 5 .

تمثيل لكل شيء فحكمه حكم شيء وبناء ومنه والله أعلم : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ
الَّتِي فَعَلْتَ ﴾⁽¹⁾ وكذلك قوله : ﴿ فَعَلْتَهَا إِذْنٌ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾⁽²⁾ وقوله :
وكذلك إذا قلت هذا رجل فعلان⁽³⁾ يكون على وجهين : « منصرف وغير
منصرف ، فالذي لا ينصرف من فعلان ما كان مؤنثه فَعَلِي ، نحو : غضبان
وسكران ، والذي ليس مؤنثه فَعَلِي منصرف ، نحو : ندمان ونصران ، وأما فَعَلِي
وفَعَلِي فلا تكون ألفهما إلا للإلحاق وفَعَلِي وفَعَلِي ألفهما للتأنيث فينبغي على
ما أصل في الباب أن يقول إذا أراد الإلحاق كل فَعَلِي وفَعَلِي ينصرف لأن ألفهما
للإلحاق وكل فَعَلِي وفَعَلِي لا ينصرف ، لأن ألفهما للتأنيث لأن التنوين يمنع
الاشتراك ، وألف التأنيث تمنعه أيضاً ، ومضى الأستاذ أبو بكر رحمه الله على
ما زعم سيبويه ، ولم أره إلا بعد موته رحمه الله ، وقول سيبويه في رواية الرباحي في
آخر المسألة يدل على ما ذكرت لأنه قال : وإن شئت قلت كل فَعَلِي أو فَعَلِي فلم
تُنَوَّنْ لأن هذا الحرف مثال ، فإن شئت أثت وجعلت الألف للتأنيث ، وإن
شئت جعلت الألف لغير التأنيث انتهى نصّه . قلت وإذا جعلت لغير التأنيث لم
تكن إلا للإلحاق ونوّنت ، ولم يدخل تحتها التأنيث فلم يشتركا كاشتراك أفعال
وفعلان ، وكل مثال مشترك فلا بدّ من تنوينه إذا قلت كل هذا وكل مثال من
هذين منفرد بحكمه ، وهما قولان والآخر أظهر فتدبره فإنه غريب ، وقوله لأن هذا
الحرف مثال ، يريد هذا الاسم وأعاد الضمير في أثته عليه والأسماء تذكر وتوئت
على المعنى .

باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً

قال في الباب : فكل اسم سمي بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال
في الأسماء انصرف وإن سميت باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف ثم قال

(1) الشعراء : 19 .

(2) الشعراء : 20 .

(**) المرجع نفسه : 15 ، وفيه « وكذلك قولك » عوض « وكذلك إذا قلت » .

هذا جملة هذا كله وهو حسن كما أن يزيد وتغلب يصير بمنزلة تنضب ويعمل إذا كان اسماً⁽¹⁾ هذا التشبيه على القلب بل تنضب ويعمل يصيران بمنزلة يزيد وتغلب ؛ لأنهما فعلان والآخران اسمان في أولهما الزوائد المختصة بالأفعال ولا يخلو أن يسمّى بالفعل وفاعله فيكون محكياً وليس من الباب أو بالفعل فارغاً من فاعله وهو الذي يتكلم عليه وعيسى بن عمر لا يصرف فعلاً ماضياً فارغاً من فاعله أشبه الأسماء أو لم يشبهها وعليه حمل قوله : * أَنَا ابْنُ جَلَا * واحتج به وسيبويه يجعله جملة محكية سمي بالفعل بضميره واحتج سيبويه بصرف رجل يسمى كعسباً ، وقول سحيم بن وثيل اليربوعي :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

شاهده فيه حمله على الجملة والحكاية كما بين والمعنى أنا ابن المشهور في الكرم والشجاعة والجرأة يقال في المدح هو طلاع الثنايا وطلاع أنجد وهي الطرق في الجبال جمع نبيّة وجمع نجد ، يريد بقوله : * مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي * كناية عن الصلح والشيب ، فيريد أنه إذا أزال عمامته ظهر صلعه وشبيه فعلم أنه مسنّ صاحب تجربة ، والعرب تمدح بذلك ومنه قول الآخر :

وَلَا يَقُومُ لِلْحُرُوبِ وَالْفَزَعِ إِلَّا ذُو الشَّيْبِ وَأَصْحَابُ الصَّلَعِ

وقول الآخر :

إِذَا مَا الْقَلَاسِي وَالْعَمَائِمُ أَحْسَنْتَ فَفِيهِنَّ عَن صَلَعِ الرِّجَالِ حُسُورٌ

ومن الدليل أيضاً قوله : * أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشَدِّي * وقيل أراد إذا حسرت اللثام عن فمي أعربت عما جئت إليه فعرفتوني بما كان يبلغكم عني ،

(1) انظر الكتاب 2 : 7 : 5 ، وفيه « يصيران » بمنزلة « عوض » يصير بمنزلة « وإذا صارت أسماء » عوض « كان اسماً » .

والأول أظهر ، وقول أبي الحسن وقد جاء مثل ضرب اسماً معرفة قالوا بنو دُئِل وهم رهط أبي الأسود الدؤلي دئِل عنده مسمّى بالفعل ويقال دأل يدأل وفي مجالس ثعلب : جئنا بدؤلاتك وتؤلاتك وهي الدواهي الواحدة دؤلة وتؤلة مثل نخمة ووقع له في الأبنية الدئِل : دوية وأنشدوا :

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرُسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

وذكر كراع : والدئِل والرئم وقيل : الدئِل : الداهية والتخفيف في الدئِل على غير قياس ، قلب الهمزة ياء ثم حذف ضمة الدال ونقل إليها كسرة الياء وفيه بعد والأظهر أنها لغة أخرى كالديل كلٌّ واقع على مسمّاه ، وأمّا بقم وشلم وخضم وبذر فلا تنصرف في المعرفة لأنها لا نظير لها في الأسماء ووافقت الفعل فمنعت الصّرف، وشاهد أبي الحسن في بيت كثير عزة⁽¹⁾ ففي ترك صرف بذر وهو اسم ماء للتعريف ووزن الفعل والأسماء الأربعة في البيت بدل من الأمواه لأنها أسماء مياه ، وإن كان شلم وبقم وخضم أعجميات فإنّ العجمة في التكررات لا تؤثر ولا تكون العجمة مؤثرة إلا إذا نقلت أعلاماً من كلام العجم ، قال المازني : قال الأخفش إن صيرت بقما أصلاً في الأسماء وهو أعجمي أعرب صرفت فعلاً كله ، لأنه في مثال الأسماء ، قال : وأخطأ لو كان كما يقول لصرفنا باب مساجد ومناديل لأنّ في الأعجمية سراويل ولكننا لا نجعل الأعجمي أصلاً للعربي والدليل على ذلك أنه ليس في العربية مثله ، قال الفارسي أشبه فعلاً إذا كان اسماً لم ينصرف ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف ، نحو ضارب إذا أمرت ، وضارب إذا أخبرت وشلم : اسم بيت المقدس . الفارسي وليس كون الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يمنع صرفه بل كونه على بناء المختصّ بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه قلت

(1) يشير إلى قول كثير :

سَقَى اللهُ أُمُوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَاباً وَمَلَكُوماً وَبَذراً وَالْعَمْرَا

انظر الكتاب 2 : 7 : 14 .

وهو قول سيبويه وجميعها لا ينصرف في التعريف وينصرف في التصغير والتنكير لزوال شبه الفعل عنه ، وأما التسمية بضربا وضربوا فلا بدّ من إلحاق التّون كما أنّك [إذا] سميتّ بـضربا ويضربوا المجزومين والمنصوبين رددت التّون كما فعلت في أولي وضاربي المضافين وأشباههما وعلة سيبويه أنّ ألف التّائيت وواو الجماعة لا يكونان إلاّ مع التّون فلمّا كان الفعل الماضي مبنيا على الفتح حذفوا التّون من الماضي المثني ضميره والمجموع أيضاً فصار حذف النون منهما للبناء كفتح المفرد فصيّروا الفتحة في ضَرَبَ كالنّصبة في لن يضرب ، وحذف النون للبناء كحذفها للإعراب كما جعلوا الكسرة في هياتِ المجموع كالفتحة في هياة المفردة وكلاهما مبنيّ وكما فعلوا في التّسمية بضربت حيث رُدَّتِ التّاء إلى أصلها فوقف عليها بالهاء كالأسماء كذلك رددت ضربا وضربوا في التسمية بهما إلى أصلهما فأثبتت التّون وكذلك المضاف لما قطعتة عن الإضافة للتسمية رددت إلى الأصل ووقع معنى هذا الكلام لابن السّراج قال : إنّما رددت التّون لأنّها كانت ضربون في الأصل ولكنها لما بنيت حذفت لأنّ الماضي مبنيّ على الفتح والنّصب عنده نظير الفتح فمن ثمّ رددت التّون حين سميتّ والدليل على أنّ هذه الألف التي للتثنية والواو للجمع لا يلحقان إلاّ بالتّون قولك رجلان ومسلمان ويضربان ويضربون انتهى . ووقع هنا لأبي إسحق كلام كأنه رواية قال أبو إسحق : إنّما رددت التّون لأنّها كانت فعلاً ثمّ سميت به ومثل هذه الزيادة في الأسماء (...)⁽¹⁾ والدليل على ذلك أنّ هذه الألف التي للتثنية والواو التي للجمع لا تلحقان الأسماء إلاّ بالتّون ، يقول مسلمان (ومسل ...)⁽²⁾ وهذا الذي ذكر أبو إسحق أسهل وفي الأوّل صنعة وقياس وكان كلّ واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحا ولا يكون شيء من هذا إلاّ أن تكون الألف والواو علامتين مجردتين من الضمير ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرتا

(1) كلمة طامسة .

(2) واضح أنّها ومسلمون .

إلا ضميرين وكذلك في الأمر فإن سميت بشيء من ذلك حكيت وتجاوز الحكاية في جميع ذلك وإن لم يكن في الفعل ضمير وهو قليل في الكلام على ما يأتي في حكاية الحروف والأفعال والأسماء ، وقوله وكذلك يضربون⁽¹⁾ ، يريد أنه إذا سمي به وأعرب بالواو كان في [النَّصْب] بالياء كزيدين وعمرين يكون جميع ما فيه الواو والتون والألف والتون من [المعربات] بمنزلة واحدة رفعها [وجرّها] ونصبها بالياء ولم يرد أن [يضربون كضربون] في إعرابه بالحروف والحركات لأنّ الزيادة والوزن يمنعان تنوينه إذا أعرب بالحروف وتأول المبرّد عليه أنه⁽²⁾ جعل « يضربون » بمنزلة « ضربين » في كل حال وردّ عليه وأخطأ عليه وعلى نفسه ، لأنه تأول خطأ وردّ به ونصّ سيبويه وكذلك يضربون في هذا القول أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين يكون في الرفع بالواو وفي النصب والجرّ بالياء ، وقوله : وصرت كأنك سميت بيّرين⁽³⁾ ، يريد أنك تقول ضربين كما فعلت يرين وهي اسم بلدة ومثل بها من حيث شهرت في الكلام ولم يرد أن يّرين إذا سميت بها مذكراً وجعلت الإعراب في التّون صرفت لزيادة الياء أولاً والمثال كما تأول عليه المبرّد ثم ردّه عليه وتشبيهه سيبويه صحيح بديع و« يّرين » لا ينصرف على كلّ حال لمكان الزيادة في أوّله والوزن عنيت بلداً أو رجلاً وسيبويه هو الذي علّم بهذا :

أَعْلَمُهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي
 وقالوا هذه ضَرْبَةٌ ، قد جاء⁽⁴⁾ كما قالوا رطبة وهمزة اجتمعت أربع حركات لأنّ
 التّاء لم تبين الكلمة عليها وكلامه على ضرباً ككلامه على ضربوا سواء ، وقوله :

(1) انظر الكتاب 2 : 8 : 9 .

(2) انظر المقتضب للمبرد 4 : 13 ، 38 .

(3) انظر الكتاب 2 : 8 : 11 ، فيه « سمّيته بمثل ييرين » عوص ما هو مثبت .

(4) انظر الكتاب 2 : 8 : 13 .

وإنما كفت التّون في الفعل⁽¹⁾ ، يريد أنّ الماضي مبنّى على الفتح فلما احتيج إلى تنبئة الضّمير وجمعه كان من حقّه أن يأتي بالتّون على طريقة الأسماء والفعل المضارع ، فلما كان الواحد مبنياً جاء في الاثنين والجماعة كذلك ، فصار حذف النّون بناء كما كانت الفتحة بناء في المفرد فلما سمّيت به خرج عن الأفعال فجاء على طريقة الأسماء فرجعت التّون بعد الألف ، وأمّا المضارع فمعرب والنون فيه ثابتة كالضّمّة في المفرد ، وقوله ووافقت النصب⁽²⁾ ، يريد وافقت الفتحة النّصب كما وافقت النّصبه البناء يريد حين قلت لن يضربا لقولك لن يضرب وقد بين في أوّل المسألة وقوله : وإن سمّيت رجلاً ضربين أو يضربن لم تصرف⁽³⁾ يريد إذا كانت علامة غير ضمير أعربت ولم تصرف وإن كانت النّون ضميراً حكيت وقال أبو علي : إن جعلت النّون علامة للجمع فليس في الكلام مثل جعفر فلا تصرفه وإن جعلتها علامة للفاعلات حكيته فهو في كلتا الحالتين غير متّون ثم قال ليس كون الاسم خارجاً من أبنية الأسماء يمنع الصّرف لكنّ كونه على بناء المختصّ بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه فمنزلة يضربن إذا سمّيت به فارغاً فيمن قال : أكلوني البراغيث من قتلن فعلاً منزلة تغلب اسماً من تضرب فعلاً والحمد لله .

باب ما لحقته الألف في آخره /

هذا الباب لألف التّأنيث المقصورة ، ولألف الإلحاق ، أما ألف التّأنيث فبنيت الكلمة عليها ولزمت ، ولذلك قامت مقام علتين وهي ألف غير منقلبه عن شيء ولم تلحق بناء ببناء ، وقد استدللّ على ذلك بقولهم جَمَزَى في الباب ، ولما دخلت للتّأنيث وثبتت في الكلمة ، وقد يكون ما قبلها ثلاث حركات خالفت ألف الإلحاق ، لأنّه لا يكون قبلها ثلاث حركات فتتوالى أربع متحرّكات فكان

(1) المرجع نفسه : 15 .

(2) المرجع نفسه : 17 ، وفيه « ووافق الفتح في ذلك النّصب في اللفظ » .

(3) المرجع نفسه : 18 ، وفيه « لم تصرفه » عوض « لم تصرف » .

دخولها للتأنيث علة ، وبناء الكلمة عليها علة فلم ينصرف ما دخلت عليه في معرفة ولا نكرة ، ودخلت على ثلاثة أحرف متحركة لكونها ساكنة غير مبدلة من شيء ، وألف الإلحاق منقلبة عن ياء أو واو ، وبنيت الكلمة عليها وهي ملحقة بالأصول ، ويدخل عليها تاء التأنيث كما ذكر فلم يكن الإلحاق علة إلا في الموضع الذي لا تدخله الهاء ، وهو التعريف ، فلا ينصرف الاسم الملحق في حال التعريف ، وينصرف في التنكير ، ودليل كون الألف في معزى للإلحاق تنوينها وتصغيرها على معزى ، ولو كانت للتأنيث لقليل معزى كحبيلى ولم تصرف في النكرة والتصغير ، و«أرطى» بمنزلتها ، واستدلّ بتذكيره على أنّ الألف ليست للتأنيث ، لأنّ تسمية المذكر بما فيه ألف التأنيث قليل ، ولذلك قال : ومّا يقوي⁽¹⁾ ، والفراء لا يجيز تسمية المذكر بما فيه الألف⁽²⁾ وقد ذكر بعد دخول التاء في بُهَمَى وهي ألف تأنيث فقليل بهامة ، وحكى يحيى : أخراة⁽³⁾ ، وتكون فيهما للإلحاق في قول من أثبت فعلا كجخدب وطحلب وظيفدع وبرقع وهو صحيح ، وقوله : وكيّنوته وصفاً للمذكر يدلّك على ذلك⁽⁴⁾ ، يريد بذلك على أنّ الألف من حبنطى للإلحاق ، أنّ ألف التأنيث لا تدخل في وصف المذكر فهذا نصّ ، واستدل أيضاً بقولهم حَبْنَطَاً وهو حسن ، وقول العجاج :

* يَسْتَنَّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُور * شاهده فيه ترك تنوين علقى ، والألف فيها للتأنيث ، ومنهم من ينون ويجعلها ألف الإلحاق ، وتدخل عليها التاء ، فيقال علقاة ، يصف وحشياً يرعى في خصب ضروب الشجر ، واستعار له المسنّ ؛ لأنّه إذا سمن صار له بريق كالحديد المصقول ، ويستنّ من ذلك ، ويريد بقوله :

(1) انظر الكتاب 2 : 9 : 4 ، وفيه «تأنيثك» .

(2) انظر «معاني القرآن» للفراء 1 : 239 .

(3) انظر معاني القرآن للفراء ، 1 : 239 .

(4) انظر الكتاب 2 : 9 : 6 ، وفيه «يدلّك على أنّ هذه الألف ليست للتأنيث» عوض «يدلّك على

ذلك» .

يُكْسَرُ عليه الاسمُ ، يبنى عليه ، وكذلك وكسروا هذا البناء بمعنى : بنوا ، من قولهم : كَسَرَ الطَّائِرَ جناحيه ، إذا ضمَّهما ، قال * وَمَسَّحَهُ مَرُّ عُقَابِ كَاسِرٍ *⁽¹⁾ وتنفرد فعلى كَجَمَزِيْ وفُعَلِي كَرُحَظِيْ ، وفُعَلِي المضمومة الأوَّل بألف التَّأْنِيثِ ، وتشترك مع ألف الإلحاق في فَعَلَى وفِعَلِي ، فإذا دخلت الممدودة خلصت فَعَلَاءُ لها وفِعَلَاءُ وفَعَلِي ، كَعَلْمَاءَ وَقَرْمَاءَ ، وفُعَلِي وفِعَلِي ، للإلحاق ، وسيذكرُ في موضعه إن شاء الله ، وسمى ألف التَّأْنِيثِ ياء لقلبها إليها في التَّشْبِيهِ والجمع ، نحو حبلان وحلبات ، والقبعثري : الممتلئ ، قال يعقوب ؛ وتقول هذه موسى حديد ، بغير تنوين وهي فَعَلَى عن الكسائي ، من ماس يمس ، وقال عبد الله بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير ، تقول هذا موسى كما ترى ، وهو من أوسيت رأسه إذا حلقتة بالموسى ، وقال أبو يوسف : أنشدنا الفراء :

فَإِنْ تَكُنِ الْمَوْسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

ومن لم يصرف في التَّنْكِيرِ الجنسي فهي فعلى لا محالة ، والصواب ما ذكر سيبويه في العلم ، أن موسى وعيسى أعجميان ووزنهما مفعل وفعل ، والياء للإلحاق ، نقلا إلى العربية في حال التعريف ، ولم يصرفا في التعريف ، وصرفا في التَّنْكِيرِ ووزنه لهما دليل أنه يزن الأعجمية إذا جاءت على مثال العربية لما صرفتها العرب على مثلها حين عربتها وهو القياس ، ومن ردّ ذلك فقد أخطأ ، ألا ترى إلى تصغير إبراهيم بريمهم لما لم يكن له وزن حذف منه ما لا يخلّ به مما يراد ، ولو كانت الألف فيهما زائدة للتَّأْنِيثِ لم ينصرفا على حال ، وأما موسى الحديد فمُفْعَل من أوسيت رأسه في قول من قال : هذه موسى خَدِمَةٌ وهي مؤنثة بغير علامة كما ذكر في البيت ، ومن منع صرفها في النكرة كانت عنده فعلى ، من ماس ، وهي حكاية يعقوب وحكى فيها التذكير ، كما تقدم في قول عبد الله بن سعيد ، وقد

(1) انظر الكتاب : 2 : 9 : 6 .

أعاد سيويه ذكرها فيما يجعل زائداً⁽¹⁾ .

باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف

قوله واعلم أنّ الألفين لا تُزَادَانِ إِلَّا لِلتَّانِيثِ⁽²⁾ هذا صحيح ، لأنّ ألف الإلحاق الممدودة لا تزداد ألفاً مع الألف التي قبلها وإنما تزداد ياء أو واواً فتقلب ألفاً ، وقد ذكره بعد ، وزيادتا الإلحاق أيضاً تزدان معاً ، ولا تقل إن الثانية زيدت فألحق مثل علباء بدرهم ثم زيدت الأولى لتلحقه بسرداح بدليل قولهم قرقاط ، فلو زيدت الثانية وحدها ، لم يكن لقرطط مثال يلحق به ، لأنّه ليس في الكلام فعلل ، قلت وهذه العلة ساقطة عند من أثبت فعللاً ، كما ذكرنا فزيادتا الإلحاق زيدتا معاً ، وألحق الاسم الثلاثي بقرناس من قرنس البازي إذا ألقى ريشه ، ومثل سيويه بقسطاس وهو مضاعف ملحق بغيره والملحق وإنما يشبّه بالأصليّ لكنه لما جاء قبله بمثال صحيح أتبعه الملحق وقوله : والألف إذا كانت⁽³⁾ نصّاً بأنها زيدت ألفاً والياء والواو أمسّ بالألف من الهمزة ، لأنّ بدل الألف من الياء والواو ، وبدل الياء والواو من الألف أكثر من بدل الهمزة من الألف ، وإنما تبدل منهما من المثليين غالباً إذا لم يكن سبيل إلى الصّحيح ، فإن صلح لم يكن بدل ، فالهمزة عنده بدل من الألف ، يقول وجرت الهمزة مجرى الألف في جميع أحوالها لأنّه ليس في الكلام فعلال غير مضاعف فيلحق به ، وقد ثبت في الباب بعد . وقوله : يعني⁽⁴⁾ الهمزة ناقص بل يعني الهمزة والألف ، وقوله : واعلم أنّ من العرب من يقول قوباء⁽⁵⁾ ،

(1) انظر الكتاب 2 : 10 : 3 ، وفيه لا تزدان أبداً إلا للتانيث .

(2) المرجع ذاته 345 : 4 ونصه « ... أفعى وموسى فالألف فيهما بمنزلتها في مَرْمَى فإذا لم يكن ثبت فهي زائدة أبداً » .

(3) انظر الكتاب 2 : 10 : 1 .

(4) انظر الكتاب : 14 .

(5) انظر الكتاب : 15 .

يريد أنه عندهم مصروف مذكّر فيكون ملحقاً بقرناس ، يعقوب قال الفراء :
 وليس في الكلام فعلاء مضمومة الفاء ساكنة العين إلا حرفان -لِئْتَاءَ ، وهو عظم
 ناتئ خلف الأذن، وقُوبَاءَ والأصل فيهما التّحريك، وقد يمكن أن يكون « غوغاء »
 ملحقاً ، وإن كان سيبويه قد قال لم يلحق بشيء ، والتّضعيف فيه أحسن ، لأنّه
 يكون كقضقاض ، ضوعفت عينه ولامه ، ومن جعله للإلحاق كان من باب
 اللّفيف لا محالة ، وذلك يؤنس بالإلحاق فيه ، ومثال الغوغاء الدّأداء لما كان بناء
 ألف التّأنيث الحيّة لا يجوز أن تلحقه ألف الإلحاق ، كما لحقت ترى وعلقي ، لم
 يشبه ألف قوباء ألف صحراء فإن قيل فقد ضارعتها نون سكران فيقال
 للاختصاص وللوزن وللزيادة .

باب ما لحقته نون بعد ألف

المبرد سألت أبا عثمان لم زعم أنّ أصل بناء فعلان كفضبان وما أشبهه فقال :
 من قبل أنّ الزيادة للفاعل وأشبه الأسماء بالأفعال الصّفات ، لأنها تحتاج إلى
 الموصوف كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلما أن كانت زيادة علمنا أنّ أصلها الفعل
 وإن لم تكن مثل ما أشبه الفعل ، وقوله وذلك أنّهم جعلوا التّون حيث جاءت بعد
 ألف كالف حمراء ، لأنها على مثالها⁽¹⁾ إلى آخر كلامه ، يريد أنّهم جعلوها كألف
 حمراء وهذا صحيح أجزوا عليها حكمها في ترك الصّرف في المعرفة والتّكرة لما
 ذكر ، لانّفاقهما في البناء والزيادتين ، ولكون المذكّر فيهما غير جار على المؤنث ،
 لأنّ المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركه فيه المذكّر ، والمذكّر في الثاني ينفرد
 ببناء لا يشركه فيه المؤنث فجرى الحكم فيهما في منع الصّرف مجرى واحداً ،
 وزعم في البديل أنّها بدل من الهمزة في فعلان فعلى وهذا نص لا يقتضي إلاّ بدل
 العوض وكثيراً ما يصرفه وذكر في علل ما تجعله زائداً أنّ التّون فيه بدل كهمزة

(1) انظر الكتاب 2 : 10 : 21 .

حمراء ، وهذا كقوله في ما لا ينصرف في ألفي التأنيث ، فصارت الهمزة بدلاً من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل وجرى عليها ما كان يجري عليها وقد ذكر البدل في التصغير ، وزعم في البدل أنها بدل كما زعم في باب التشية والجمع أنها بدل من الواو ، والمراد بجمع ذلك ما ذكر في هذا الباب من التشية وجرى الحكم فيهما واحداً .

باب ما لا ينصرف في المعرفة .. الترجمة

التون في هذا الباب مضارعة للتون في الباب قبله ، وليست بمنزلتها إلا في التعريف بعد التسمية لأنها في حال التنكير تدخل عليها تاء التأنيث ولا يكون ذلك في التعريف ، فأشبهت نون سكران في حال التعريف فمنعت الصّرف مع التعريف وتصغير هذا الباب جار على جمعه ألا ترى أنهم صغروا أقحواناً على أقيحيان لما قالوا في الجمع أقاحي وصغروا أسطوانة على أسيطينة لما قالوا في الجمع أساطين ، فإن لم يكسر جمع بالألف والتاء وصغر بهما وهذا مطرد في كل مذكر لم تكسره العرب فإن كسرتة لم يجمع بالألف والتاء ، وقد ذكر عن يونس في التصغير أنه إذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسرتة فتحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم ، وكل ما في آخره الألف والتون فلا يخلو أن تكون التون أصلاً أو زائدة ، فإن كانت أصلاً انصرف الاسم الذي هما فيه إلا أن تمنع من الصرف علة أخرى مع التعريف ، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنثها فعلى ، نحو : سكرى وعطشى ، أو تدخله تاء التأنيث ، فالذي مؤنثه فعلى هو المذكور في الباب الأول ، وقال أبو الحسن في الأوسط : وما كان على فعلان مما له فعلى فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو : غضبان وعطشان ، وما لم يكن له فعلى صرفته في النكرة ، وأما الذي لم يجئ مؤنثه على فعلى فلا ينصرف في التعريف وينصرف في التذكير فإذا ورد اسم وفيه هذه التون على أي بناء كان احتمال أن تكون أصلاً أو زائدة ، فإن كانت أصلاً

انصرف ألبتة وإن كانت زائدة منعت الصّرف في المعرفة ، نحو مروان وعثمان ، وقد يصلح فيه الوجهان ، كحسّان وتبان وسّمان ، لأنه يصلح أن يكون من الحسن والحسّ ومن التّب والتّبن ، ومن السّمن والسّم ، وكذلك كلّ ما له اشتقاقان ، إلا أن يمنع من ذلك المعنى كمرّان ، لأنه من المرانة وهي اللّين وهو من صفة الرّيح ، وقد يسمّى بمرّان من المرارة ، والياء في ديوان بدل من الواو لأنه كقيراط ، وأصله قرّاط ، وأما ديوان فملحق كما ذكر لأنه أعجميّ ، وليس بيطار ملحقاً بشيء ، لأنه ليس في الكلام مثل سريال ، وقلبت الواو ياء لأنها ليست طرفاً ، والتّخفيف يقع بأحد الحرفين إذا لم يكونا طرفين ، وقوله : فكأنّ هذه التّون بعد الألف في الأصل لباب فعّلان الذي له فعّليّ ، وقد بيّناه في الباب الأوّل بسؤال المبرّد للمازنيّ ، وشيطان إن كان من شطن بمعنى « بعدّ » كانت أصلاً ، وإن كان من شيط كانت زائدة بمعنى احترق ، وذكر الكسائيّ في هذا نحواً ممّا ذكر سيبويه وأنشد :

وَكَانَ بَنُو إِنْسَانَ عَرَبِيٌّ وَنَاصِرِيٌّ فَأَضْحَى بَنُو إِنْسَانَ قَوْمًا أَعَادِيًا
قال فلم ينصرف « إنسان » لأنه اسم معرفة وهو ينصرف في النكرة ، لأنه لا فعل له ، قال : وفي بني تميم حي يقال لهم بنو شيطان لا تكاد العرب تصرفه ، تجعله من التّشيط ، وإن لم تعلم للكلمة اشتقاقاً ولا شيئاً يدلّك على أنّها أصل أو زائدة حملتها على الزيادة حتى يثبت أنّها أصل لكثرة زيادتها في الكلام كالهزمة في أوّل الأسماء ، ولذلك لم يصرف « رمّاناً » لما لم يصل إلهم⁽¹⁾ فعلهما وحكى أبو الحسن الأخفش أرض رمنة ، إذا أنبتت الرّمان ، فوجب الصّرف ، وجعل سيبويه نون « جنجان » أصلاً بمنزلة رمّان ، لأنه إذا فعل ذلك صار مضاعفاً كقضاض ، وإن جعلتها زائدة كان ممّا ضعف فاءه وحدها ، وباب اللّيف قليل ولا يحمل عليه إلاّ عند الحاجة إذا لم يمكن غيره أراد ، وقوله : أو

(1) انظر الكتاب 2 : 11 : 22 : 25 .

يكثر في كلامهم⁽¹⁾ لا يريد كثرة الاستعمال وإنما يريد يستعملونه غير مصروف كثيراً فيعلم أنهم أرادوا به باب اللّيف والتّضعيف أجود وأكثر ، وقد تقدّم أنّ مرّاناً من المرانة ، ويريد بَجَبْنَطِيْ وَعَلَقِيْ أَنَّهُمَا لا ينصرفان في التّعريف لأنهما للإلحاق ، وشبّها بألف التّأنيث وكذا كلّ ألف إلحاق كما تقدّم ، ومن حيث شبّه آخر عَلَقِيْ بآخر شَرَوِيْ لأنّ ألفها للتّأنيث لزم تشبيهه ألف « علباء » وحرباء بهمزة التّأنيث ، لأنّ منزلة الهمزة من الهمزة منزلة الألف من الألف والفرق بينهما أنّ ألفي التّأنيث تزدان معاً ، وليست كذلك همزة الإلحاق والألف التي قبلها ، ويريد بالحرف الذي لا يُوْتُّ به⁽²⁾ ، الواو والياء وقوله : وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو⁽³⁾ ، يقول الياء والواو هنا الزائدتان كالأصليّتين ، وأمّا « معزى » فإنها لا تنصرف في تكسير ولا تصغير ولا تصير معرفة ، لأنك إذا صغرتها بقي التّأنيث لأنها مؤنّثة بمنزلة موسى الحديد وتنوينها عند الخليل للعوض ومن ذكرّ من العرب صرف في التسمية بها والتنوين للتّمكّن ، وقول الشّاعر :

وَمِعْزَى هَدِيباً يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا

شاهده تذكير المعزى لوصفها بهديباً ، ثم قال يغلو ، وهو ملحق بهجرع والهدب : كثير الهداب ، وهو الشّعر ، والقِرَانُ : جمع قرن وهو المشرف من الأرض والمعزى : اسم للجمع ، ولذلك وصفه « بسودانا » ، والدّهقنة : من الدّهقان والجناجن : أطراف الأضلاع .

باب هاءات التّأنيث

قد ذكر في البديل أنّها تاء ، والهاء بدل منها في الوقف وذكر أنّ التّاء تكثر

(1) انظر الكتاب 2 : 12 : 1 .

(2) المرجع نفسه : 7 .

(3) المرجع نفسه : 8 .

للتأنيث إذا جمعت وإذا أفردت وأبدلت في الوقف⁽¹⁾ ، وزعم أنها لا تكون للإلحاق في الفعل وذكر كثرتها في افتعل واستفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وقال : وكثرت في تفعّل مصدرأ وفي تفعال والتفعيل ولا تكون إلا مصادر⁽²⁾ وقوله : لأنّ الهاء ليست عندهم في الاسم⁽³⁾ ، يريد أنّ الكلمة لم تبني عليها كما بنيت على الألف المقصورة فجرت عندهم مجرى حروف الإلحاق في بناء الكلمة عليها ومجرى حروف الأصل ولذلك حذفوها في التصغير خامسة كما حذفوا الأصل والتاء لا تحذف في التصغير قلت حروف الكلمة أو كثرت لأنها بمنزلة الاسم الثاني من المركّبات وعليه استشهد بحباري وجحجبي ودجاجة أثبتوها في دجيّجة وحذفوها في حُبيّر كما حذفوها في فريزد ، ومن الدليل على أنّ تاء التأنيث لا يعتد بها في التكررة أنّها تجتمع في غير التسمية بها مع الصّفة فلا تكون علّة ألا ترى أنّ قائمة وضاربة اجتمع فيهما التأنيث والصّفة من حيث كان دخول التاء كخروجها ، تقول قائم وقائمة ، وضارب وضاربة ومضروب ومضروبة ، وحسن وحسنة فهي بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم فإذا اجتمعت مع التعريف لزمّت فصارت علّة باللّزوم ، فإذا نكرت أشبهت الأصل وزالت إحدى العلتين ولم يراع الوصف كما فعل في أحمر وبابه لما نكر وروعي فيه الأصل من الصّفة فمنع الصرف واحتجّ بالتصغير أيضاً من حيث ثبتت وصغرّ ما قبلها كحضر موت ووقع التصغير على ألف التأنيث لما كانت الكلمة مبنية عليها فأجريت مجرى الأصول والإلحاق فإذا كانت الألف رابعة ثبتت لأنها تدخل في مثال التصغير ، نحو فعيعل وإذا كانت خامسة حذفت كما تحذف ألف الإلحاق وحروف الأصل فإن شئت عوّضت من المحذوف وإن شئت لم تعوّض كما فعلت بفرزدق ولا تكون أكثر من خامسة لأنّ الأصول

(1) انظر الكتاب 2 : 313 ، 2 ، 16 ، وانظر المرجع نفسه 349 : 3 .

(2) انظر الكتاب 349 : 3 ، 4 .

(3) انظر الكتاب 16 ، وفيه « من قبل أنّ الهاء » عوض ما هو مثبت .

لا تزيد على الخمسة وهذه كالحرف الأصل في بناء الكلمة عليها وإن كانت زائدة ، وأما الألف الممدودة فزائدة أيضاً لازمة كلزوم المقصورة غير أن الكلمة لم تبني عليها بناءها على المقصورة بدليل وقوع التحقير على ما قبلها وثبتت هي كالهاء تقول بريكاء وجليلاء في بروكاء وجلولاء ، فوقع الحذف على ما قبلها وثبتت هي كالهاء وكشيء ضمّ إلى شيء وخالفت. الهاء في لزومها الكلمة ، قال رحمه الله في التصغير : وإذا حقرت بروكاء وجلولاء قلت بريكاء وجليلاء لأنك لا تحذف هذه الزوائد لأنها بمنزلة الهاء وهي زائدة من نفس الحرف كالف التانيث فلم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة وكانت في نفس الحرف كالف التانيث^(٥) صارت بمنزلة كاف مبارك وراء غدافر وصارت الواو والألف التي تكون في موضع الياء والواو إذا كنّ سواكن بمنزلة ألف غدافر ، لأنّ الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التانيث^(١) وللمبرد في جلولاء وبروكاء^(٢) خلاف سيدكر في موضعه في التصغير إن شاء الله .

باب ما ينصرف في المذكر البتة :

قد تقدّم الكلام على قوله كائناً ما كان في باب « أو » في غير الاستفهام^(٣) وأعجمياً وما بعده بدل من « ما » ، و« ما » : واقعة على ما لا يعقل هنا ، كقوله إلا فَعَلَ مشتقاً من الفعل^(٤) كأنّ الأخفش لمح هذا الموضع في إجازته صرف المعدول في التسمية إذا عدل قبلها لأنه لم يعدل في حال التسمية كعمرَ وإنّما

(1) انظر الكتاب 2 : 117 : 18 .

(2) انظر المقتضب للمبرد 2 : 262 ، 263 .

(3) انظر الكتاب 1:16:490 .

(4) المرجع نفسه 2:13:5 .

(*) ربّما حصل خطأ من التأسخ هنا مردّه انتقال النّظر فأعاد العبارة ، « فلم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة من نفس الحرف » .

صرفت قدماً في التسمية وصغرت بغيرها ، لأنه مؤنث بغير علامة على ثلاثة أحرف فروعى اللفظ لحفته ولو كان بالعلامة لم يصرف وصغر بالهاء ، وقوله : وهذا قول العرب : يريد كلامها وتفسير الخليل ويونس ، وقد تقدّم الكلام على دخول الجرّ فيما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام ، وأضيف في باب « مجاري أواخر الكلم »⁽¹⁾ بأبدع بيان وأمّا بنت وأخت وهنت وممتان فالتاء فيها للإلحاق وتدلّ على التانيث وليست كتاء التانيث في الأحكام فإذا سميت بشيء منها صرفت ولم تغير التاء في الوقف وقد ذكر في الإضافة، وزعم الخليل رحمه الله أنّ من قال بنتي قال هنتي ومنتي، قال وهذا لا يقوله أحد⁽²⁾ وذكر قبل ، وأمّا يونس فإنه يقول بنتي وينبغي له أن يقول هنتي في هنة ، لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التانيث⁽³⁾ ، وقوله فإن سميت رجلاً بهنه⁽⁴⁾ ، يريد هنة في الوقف بترك حركة النون على حالها وترد الهاء تاء على القياس كما فعلت في التسمية بضربت أعربت ووقفت بالهاء وأمّا كون النون ساكنة في الوصل متحرّكة في الوقف مع ردّ التاء فشاذ عن القياس ولا يقاس عليه ولو سميت بهنت في الوصل لصرفت كما ذكرنا ، وهنّ عنده كناية عن علم جعل الهن والهنة والفلان والفلانة سواء كناية عن الأعلام ممّا لا يعقل وذكره في ما يذهب منه التنوين ، وذكر غيره « هن » كناية عن كل اسم منكور كما أنّ فلاناً كناية عن كلّ علم ممن يعقل وإذا أرادوا ما لا يعقل قالوا الفلان والفلانة وفتحوا نون هنة ، ويريد بقوله لأنك لا تحرك ما قبل هذه التاء فتتوالى أربع متحرّكات^(*)

(1) انظر الكتاب 6:7:1 .

(2) المرجع نفسه 3:82:2 .

(3) انظر الكتاب : 12 .

(4) المرجع نفسه 17:13 .

(*) انظر الكتاب 20:13:2 ، وفيه « لا تحرك » عوض « لأنك لا تحرك » ، « وفتتوالى » عوض

« فتتوالى » ، « حرّكات » عوض « متحرّكات » .

أنك لو سميت بضربت وأعربت التاء ووقفت بالتاء ولم تجعلها كتاء التأنيث في رطبة لصار الاسم قد توالى فيه أربع متحركات ، لأنّ التاء قد صارت حينئذ من الكلمة ولا سبيل إلى ذلك فلا بدّ من الوقف بالهاء حتى تصير تاء التأنيث لم تبين الكلمة عليها كمثّل رطبة .

باب فَعَل :

كل فعل مصروف إلا ما منعت العرب صرفه وعلته العدل والمصروف منه نوعان : أسماء الأجناس نحو جعل ونقب وهو الذي وصفه بقوله : كان اسماً معروفاً⁽¹⁾ أي اسم جنس ولم يرد بمعروف العلميّة والثاني : أن يكون صفة نحو : رجل حُطِمَ وسُكِّعَ وخُتِّعَ ، ومال لُبِدَ ، الحُطْمُ : العنيف ، والسُّكُّعُ : المتصلل والخُتُّعُ : الدليل الماهر واللّبِدُ : المال الكثير ﴿ أَهْلَكْتُ مَا لَأَبْدَأُ ﴾⁽²⁾ والمعدول منه على وجه منها المعدول في العلميّة كعمر وزفر وقثم ، كان الأصل عامراً وقائماً وزافراً فلما نقلت إلى العلميّة عدلت إلى فَعَل ، فنطقوا بشيء وهم يريدون غيره وليست هذه الأسماء معروفة في الأجناس ولا الصفات فتكون منقولة عنها كسائر الأعلام ، ومنها ما عدل عن الألف واللام وهو آخر ، استعمل صفة بغير ألف ولام وإتّما هو بمنزلة الفضلي والفضّل والكبرى والكُبرى ، وقد تقدّم بيان ذلك كما فعلوا في سَحَرَ ليوم بعينه لأنّ الواجب في تعريفه الألف واللام أو الإضافة فعدّل عنهما وقد تقدّم بيانه ، ومنها جُمِعَ وكُتِّعَ وبُصِّعَ وبُتِّعَ نقلت عن أصلها لأنها جمع لفعلاء اسماً كصحراء وباب جمعها فَعَالِيُ فعدلت عنه إلى فَعَل فإن سميت بها لم تُصْرَفَ في معرفة وصُرِّفَتْ في التّكْرَةِ لأنّك جعلته من معدول وليس اسماً معروفاً في الكلام من غير عدل ولما نُكِّرَ بعد التّسمية صرف لزوال إحدى العلتين وهي

(1) انظر الكتاب 2 : 13 : 22 .

(2) البلد : 6 .

التعريف ، وأبو الحسن يصرف هذا المعدول بعد التسمية به ، قال : فإن سميت بجمع وكُتِبَ فالقياس أن تصرفه لأنه حينئذ ليس بمعدول عن شيء كسحر وحكى أبو العباس عنه إذا سمي بأخر صرف⁽¹⁾ وليس أخر وسخر كجمع ، وأما سخر فإنه لم يعدل إلا في وجه واحد إذا أريد من يوم بعينه وهو في سائر الأيام مصروف وكذلك أخر لا تنصرف عنده في التسمية بها في التعريف والتنكير ، راعوا فيها كونها غير مستعملة في غير العدل بغير ألف ولام فراعوا نقلها من معدول فلم يصرفوا للتعريف ومراعاة ذلك ولما نكروا رجعت إلى حال كانت فيها صفة كأحمر وبابه وسيبويه لا يصرفها في التسمية بها فإن صغرها صرفها وقد نصّ عليه بعد أيضاً ، و« أجمع » وأخواته لفظها هو المعدول ولا تكون في بابها إلا معارف فإن نكرتها بعد التسمية بها صرفت لأنه لا علة فيها إلا العدل الذي كان في أصلها وليست كالصفة إذا نكرت لأنها رجعت إلى حالة كانت فيها لا تنصرف وكذلك قياس المعدول عن العدد عنده أنه لا ينصرف في المعرفة والتكرة لأنه منقول من لفظ لم يستعمل في الكلام إلا معدولاً فلم يصرف في المعرفة إذا سمي به ولا في التكرة بعد التسمية لأنه رجع لفظه إلى لفظ التكرة الأولى فروعيت الصفة والعدل كأحمر وبابه وقد تقدّم بيان أحمر في التسمية به وزعم المبرّد أن سيبويه يصرف المعدول عن العدد في التعريف والتنكير ولم يفعل ذلك بل قال هنا : وسألته رحمه الله عن أحادٍ ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة أخر إنما حدّه واحداً واحداً ، واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه ثم قال : قلت أفترصفه في النكرة ؟ قال لا لأنه نكرة توصف به نكرة⁽²⁾ فلا شك أنه لم يرد به السؤال الثاني إلا بعد التسمية كما سأل عن أحمر التكرة بعد التسمية ، لزوال التعريف وقد صرف

(1) انظر المقتضب للمبرّد 312 ، 342 ، 378 .

(2) انظر الكتاب 1:15:2 ، وفيه « وسألته » عوض « وسألته رحمه الله » و« يوصف به نكرة » عوض « توصف به نكرة » .

أمس وسحر المعدولين واعتذر لصفهما بأن عدل أمس إنما هو في حال الرفع فقط وعدل سحر في يوم بعينه ، قال فلما كان العدل فيهما في بعض الحالات لم يراع وصرفا في التسمية فإذا ثبت العدل في جميع أحوال الاسم روعي ومنع الصرف في التسمية به كجمع وأخر وأحاد وبابه والله درّه ذكره في باب تغيير الأسماء المهمة إذا كانت أعلاماً⁽¹⁾ وذهب بعضهم إلى الصرف في التعريف وتركه في التنكير قال : أما التعريف فلائته فيه غير معدول فليس فيه إلا التعريف وأما التنكير فرجع فيه إلى حالة كان فيها معدولاً نكرة كأحمر بعد التسمية وهذا هذيان ، والواجب ألا يصرف فيهما لأن اللفظ هو المعدول والقياس : الصرف في كل فعل علماء لم يعلم حكمه وقول الحطيم القيسي : * قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ * ، شاهده فيه كون « حُطِمَ » من الصفات غير معدول وبعده

لَيْسَ بِرَاعِيٍّ إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ وَلَا بِجَرَّارٍ عَلَى ظَهْرٍ وَضَمَّ
يعني إبلاً يسوقها ، قاله في غارته على سرح المدينة بعد خروجه عن رسول الله ﷺ وقال فيه رسول الله ﷺ : دَخَلَ بِوَجْهِ كَافِرٍ وَخَرَجَ بِقَفَا غَادِرٍ وقبله * هَذَا أَوْ أَنَّ الشَّدَّ فَاشْتَدَّى زَيْمٌ * ونصّ هنا أنّ هذه الصفات يراد بها المبالغة وشبهها بعمل في كثرة العمل⁽²⁾ فهذا نصّ بأن فعلاً يراد به الكثرة فيعمل عمل فعّال وفعول ومفعال ، وذكر هنا أنّ زفر معدول لا محالة لترك صرفه ، وأما ما حكى المبرد من قولهم ، إنه لزفر ، أي حمال للأثقال ، وأتى جملةً فازدفره⁽³⁾ فإنه صفة كحطم وليس بمعدول عن زافر ، لأن عدل هذا لا يكون إلا في العلمية وجعله الفارسي في الصفات وأنشد لأبي قحافة أعشى باهلة يرثي المنتشر :

(1) انظر الكتاب : 42 .

(2) انظر الكتاب 4:14:2 .

(3) انظر الكامل للمبرد 57:1 .

أُخُو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيُسَالِهَا يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفْرُ
ورود في عُقْر صفة قول البعيث * أَلْحَ عَلَى أَكْتَفِيهِمْ قَتَبٌ عُقْرٌ * وقوله
وأَنهما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما⁽¹⁾ يريد أن عامراً وزافراً هو أولى بهما
من عمر وزفر لأنَّه الأصل في الصِّفة فعديلاً عنه ومنعاً للصرف ، ووقع هنا في رواية
الرِّبَاحِي ، وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا الكلام⁽²⁾ وللسَّيرافي كذلك جرى
في هذا الكلام وفي الشَّرْقِيَّة كذلك جرى في هذا الكلام برفع الميم . وكلَّه بيِّن ،
وقوله : وسألته عن صُغْر⁽³⁾ إلى آخر القول يريد أَنه ضارِعٌ ثُقْباً حيث استعمل
استعمال الأسماء ولم يعدل ولزمته الألف واللام فضارِعٌ ثُقْباً ، فأما قوله تعالى :
﴿ وَأَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ ﴾⁽⁴⁾ فعلى الباب لم يستعمل استعمال الأسماء فلم يخرج
للإسم وليست الألف واللام معرفة لأخْرَ بالنيَّة لأنَّها قد جرت على النكرة فهي
نكرة ولذلك كان تعريف سحر بالغلبة قال يحيى : هو معدول عن أفعل منك ،
وهذا ضرب من العدل عدلوه من المعرفة بالألف واللام إلى النكرة لأنَّ أخْرَ
خالفت أخواتها وأصلها⁽⁵⁾ يريد أنَّ أخْرَ لم تتبع على حد قطعها لأنَّها في ذلك
كالإسم فبقيت على حكم الاستعمال بالألف واللام والإضافة فقربت من الأسماء
وقوله : كما تركوا صرفَ لُكْعِ⁽⁶⁾ ، يريد أَنهم استعملوا فُسُقَ وَلُكْعَ في غير النداءِ
معرفة كاستعماله في النداءِ ، وقوله : فلو حَقَّرْتَ أخْرَ اسم رجل صرفته⁽⁷⁾ ، يريد
أَنه في التَّنْكِير غير مصروف مراعاة لعدله قبل التَّسْمِيَّة به وقد ذكر ذلك في الظرف

(1) انظر الكتاب 6:14:2 ، وفيه « وَأَمَّا هُمَا مَحْدُودَانِ » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه : 8 .

(3) المرجع نفسه : 13 .

(4) آل عمران : 7 .

(5) انظر معاني القرآن للقرآني 254:1 .

(6) انظر الكتاب 13:14:2 .

(7) المرجع نفسه : 20 ، وفيه « فَإِنْ حَقَّرْتَ » عوض « فلو حَقَّرْتَ » .

فَأَمَّا : أَحَادٌ وَمَثْنِيٌّ وَثَلَاثٌ وَمَوْحِدٌ وَفُرَادَى وَأَخْوَاتِهَا فَهِيَ صِفَاتٌ مَعْدُولَةٌ عَنِ
 أَسْمَاءِ الْعَدَدِ وَهِيَ تَسْتَعْمَلُ تَابِعَةً وَغَيْرَ تَابِعَةٍ وَهَذِهِ صِفَاتٌ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا تَابِعَةً فِي
 الْغَالِبِ وَهِيَ نَكَرَاتٌ وَزَعَمَ يَحْيَى أَنَّهَا مَعَارِفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي النِّيَّةِ وَيَمْنَعُ دُخُولَهَا فِي
 اللَّفْظِ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْإِضَافَةِ⁽¹⁾ فَكَأَنَّهُ ذَهَبَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ فِي قَوْلِهِمْ قَدْ أَمُرُّ
 بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، قَالَ فَإِنْ جَعَلْتَهَا نَكَرَاتٌ صَرَفْتَ وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ
 لِأَنَّ الْمَعْنَى كَمَا ذَكَرَ وَجَمِيعَهَا نَكْرَةٌ .

وزعم أنها تكون أسماء وتصرف - وأنشد : -

فَإِنَّ الْعُلَامَ الْمُسْتَهَامَ بِذِكْرِهِ قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنِيٍّ وَمَوْحِدٍ
 لِأَرْبَعَةٍ مِنْكُمْ وَأَخْرَجَ خَامِسٍ وَسَادٍ مَعَ الْإِضْلَامِ فِي رُمَحٍ مَعْبِدٍ

فهذا أجراه مجرى أسماء العدد . قال يحيى : ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى
 الأسماء صرفها والعرب تقول : ادخلوا ثلاث⁽²⁾ ثلاثاً وثلاثاً ثلاثاً ، والحجّة في قول
 أبي عمرو في الآية وقول ساعدة بن جؤيّة :

وَعَاوَدَنِي دِينِي فَبِتُّ كَأَنِّي خِلَالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شَرُّعٌ مُمَدَّدٌ
 وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ سِبَاعٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنِيٌّ وَمَوْحِدٌ

ويروى «ذئاب» شاهده فيه جرى مثنى وموحد على السبباع ويجوز رفعهما
 على الابتداء والخبر محذوف تقديره : منها مثنى ومنها موحد فلا يكون في البيت
 حجّة ولكن كونها صفات أشهر من ذلك ، والشُّرع : الوتر وبه شبه كلب الصيّد
 كقوله :

مِنْ حِسِّ أَطْلَسٍ يَسْعَى تَحْتَهُ شَرُّعٌ كَانَ أَحْنَاكَهَا السُّفْلَى مَنَاشِيرُ

(1) انظر الملحوظة رقم (5) من الصفحة السابقة .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء 1: 254 .

والشُّرع أيضاً : عود الغناء ويريد أنه لتغرّبه عن أهله يرجع إليه همّه وشوقه إليهم فيبيت له حنين وزفير ، وتبعّى : تطلب وللمحتج عن قوهم : هؤلاء نسوة أربع ، أن يزعم أنه لم يتمكّن من الصّفة تمكّن المعدول ألا ترى أنه أكثر في الاتباع من أربع وإنما قال فهو مصروف على كل حال ساكن الوسط أو متحرّكه نحو ضرب وإنما ذكره هنا ليريك أنه ليس بمعدول وإنما هو مخفّف كقيل ويرى ولا ينصرف وإن كان محذوفاً لكون الزيادة في أوّله ، وكذلك هار حذف أو قلب تخفيفاً وهو منصرف قبل التسمية وبعدها ولو سمّيت بانطلق ساكنة اللام جاز فيها الصّرف تشبيهاً بانقحّل لأنه نظيره من الأسماء وجاز لك ترك الصّرف لقلته وانفراده بهذا البناء وأجاز الأستاذ أبو بكر في سحر أن يكون علماً ولو كان علماً لكان مصروفاً ولا علة له إلا العدل وقوله : مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ خَفَّفْتَ⁽¹⁾ ، يريد خفّفت المثال نفسه ولم تعدل عن أصله ، وكذلك هار اسما : قدمت بعض حروفه وجئت هنا إلى لفظ عامر فعدلته إلى غير بنائه لنوع من الاتساع وأنت فيما تقدّم لم تعدل شيئاً إلى غيره بل جريت إلى التّخفيف مع إثباته ولما سُكّنت ضرب زال المثال من اللفظ فصرفت وقد ذكر في التّصغير أن هار محذوف من هابير⁽²⁾ ويمكن فيه الحذف والقلب وهو ردّ اللام في موضع العين ثم اعتلّ كقاض قال الفارسي : معنى العدل : أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى آخر والجيد أن يعدل عن الأولى به كما ذكر سيبويه لأنه أوغل في الباب ألا ترى أن منه ما لا يكون في معناه كأخر .

باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل :

لا يريد هذين المثالين فقط بل كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وهي أبنية كثيرة كأفاعل وأفاعيل وفواعل وفعائل وفَعَاعِل وما أشبه

(1) انظر الكتاب 2:11:15 .

(2) المرجع نفسه 1/125 .

ذلك ومثل بمثلين كما مثل في التصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك وقد بين هذا الجمع لما امتنع من الصّرف في المعرفة والتّكرة لكونه جمعاً خارجاً عن أبنية الآحاد ولذلك صرف إذا دخلته التاء أو ياء النسب في نحو ملائكة ومدائني لأنّ نظيره ما دخلته التاء رجل عباقيّة وحمار حزابيّة : مستدير الخلق ورُكّب حزابيّة وهو الفرج وقيل : لحمه والعباقية : الدّاهية وهي أيضاً شجر له شوك وشيء له عباقية أي أثر ، وقالوا : رجل مدائني فوصفوا به المفرد فصار له وكذلك إذا نقص البناء وزال لفظ الجمع صرف نحو جوار ، وغواش وجندل وذلدل ، وهو أيضاً عوض من المحذوف فيها وهي الياء والذّلذّل والذّلذّل : أسفل القميص والجمع ذلاذل وكذلك إن سُميت به جرى ذلك المجرى في التّعريف والتّنكير لمثال الجمع وإن لم يكن الآن جمعاً لأنّه لا يشبه الآحاد في كل أحواله قال أبو الحسن في الأوسط : لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وكذلك إن كان اسمالشيء لم ينصرف فيهما ، وقوله كما أدخلتها على فعال⁽¹⁾ يريد أنّ الياء في ثمان ياء الإضافة خففت بحذف إحداهما والأصل ثمائي ولذلك قال لحقت بفعالٍ وأمّا يمان وشام فإتّما لحقت ياء الإضافة يمين وشام فعَلَّ وفعل فقالوا يميني وشاميّ ثمّ قدّموا إحدى الياءين قبل التّون والميم وقلبوا ألفا واعتلّ الاسم اعتلال قاض وغاز ويجوز أن تكون الياء في ثمان لحقت ثمن على وزن فعَلَّ وجرى على حكم يمين ، ومن قال يماني وشامي أعاد عليهما النسب ، وسيذكر في بابيه ، ولا يريد بقوله كما أدخلتها على يمان⁽²⁾ أنها دخلت على فعّال أيضاً إنما يريد كما أدخلتها على هاتين الكلمتين وهما فعَلَّ وفَعَّل وهي مصروفة مثقّلة أو مخفّفة لأنّه لا مانع من صرفها ورباع كذلك على حكم يمان ،

(1) انظر الكتاب 2:16:3، وفيه « الياء في ثمان ياء الإضافة أدخلتها على فعّالٍ كما أدخلتها على يمان

وشام » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه : 3 .

والعلة التي ذكر في أوّل الكلام توجب ترك الصّرف وإّما أراد بقوله تدخل كما تدخل ياء النسب فينتقل الإعراب إليها ، والعلة الموجبة للصّرف ما ذكره بعد وهي التّشبيه بياء النسب وإخراجها الاسم إلى مثال يكون في الآحاد نحو عباقية وكرامية ورفاهية ولا يقال مدائني ولا مساجدي في التّسبب إليهما إلاّ إذا كانا علمين وإن لم يكونا علمين قيل مدنيّ ومسجديّ وإذا سمّيت بهذا الجمع المتناهي صغرته على لفظه لأنّ البناء المانع من الصّرف قد ذهب لأنّك تقول مسجد ولا يصغّر في بابه إلاّ بالألف والتّاء نحو مسجيدات وذكر هنا في سراويل أنّها لفظ مفرد أعجمي معرّب كالآجر غير أنّه أشبه لفظ الجمع الذي لا ينصرف فمنع صرفه في المعرفة والنكرة ولا تحقّر لأنّ الذي شبهت به لا يحقّر على لفظه وإّما يحقّر بالألف والتّاء لأنّه جمع وهذه مفردة فلا تحقّر ولو حقّرتها لأخرجتها إلى غير المثال الذي أشبهت الجمع به وكنت تصرف في التّكثير والتّحقير لأنّ المثال لم يلزم وإن سمّيت بها حقّرتها فقلت سُريّيل ولم تُصرفٍ للتعريف والتّأنيث كما لم تصرف عَنَاقِ اسم رجلٍ للتعريف والتّأنيث ولا تُرَاعِي فيه العُجْمَةُ كما لم تراعى في بَقَمٍ لا في التّعريف ولا في التّكثير وحكى عن يونس في تحقير ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام أنّه زعم أنّ من العرب من يقول في سراويل ، سرييلات لأنهم جعلوها جماعاً بمنزلة دخاريص⁽¹⁾ قال وليس لها واحد في الكلام كسّرت عليه⁽²⁾ وأنشد أبو العبّاس في واحدها⁽³⁾ : * عَلِيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ * وعليه قالوا سرييلات والدّخاريص : الجماعة واحدها دخريصة وضارع سراويل الجمع في القول الأوّل الذي هو الإفراد قبل التّسمية وضارعت بَقَمٍ بعد التّسمية فلم تصرف سرييل للتّأنيث والتّعريف كما لم تصرف بَقَمٍ للتعريف والوزن ولم يلتفت فيهما إلى

(1) انظر الكتاب 10:142:2 .

(2) المرجع نفسه : 12 ، وفيه « فليس لها واحد » عوض « وليس لها واحد في الكلام » .

(3) انظر المقتضب : 346:3 .

العجمة ولذلك شبهها بها ومن قال سريلات صرف لا مَحَالَّةَ في التّصغير قال الفارسي قد ذكر سيبويه أحد سببي ترك الصّرف لسراويل وذكر هنا السبب الآخر وهو التّأنيث والأوّل المثال وهذان السّبيان لا يفارقان سراويل في معرفة ولا نكرة فوجب ترك الصّرف فيهما في المعرفة والتّكرة قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه قلت : وهذا الذي ذكر عن سيبويه ليس في كلامه ما يدلّ عليه ولا يحتاج سيبويه ولا غيره مع المثال إلى غيره ، ويلزم في التّسمية بمثل مساجد أيضاً أن يكون فيه علّتان : المثال وعلّة أخرى لأنّه بالتّسمية قد خرج من أن يكون جمعاً ، والعرب لم تصرف شيئاً من ذلك ، وأمّا شراحيل فإنّه سُمّي بجمع عربي فلا ينصرف فإن صغرت صرف لأنّ العلّة قد زالت بالتّصغير وقد قالوا بيوتات فجمعوا بيوتاً ومثله جِمَال وجَمَائِل قال :

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْفِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَرَّبَ عَنْ غَرْبَانَ أَوْرَاكِهَا الْخَطْرُ

والثوب الأكياش وقالوا بُرْمَةٌ أعشار أي مكسّرة ، وحبل أقطاع وأرام ، أي خلّق واعلم أنّ ياء النسب إذا لحقتا الجمع انصرف ألبتة وإذا كانتا في اسم ثم كسّرت عليها جرتا مجرى ما هو من نفس الكلمة فلم ينصرف ، نحو بخاتي وأثاتي وأمّا أفلس وأيد فينصرفان في التّكرة بعد التّسمية بهما ولا ينصرفان في التّعريف لوزن الفعل والتّعريف والأتي : سيل الماء ، ويريد أنّ السدوس مفرد غير مكسر وقوله ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾⁽¹⁾ ، نصّ بالتذكير وإليه ذهب يحيى ، والحذرية قطعة من أرض والجمع حذار وحذاري وقوله وقد جهل بعض الشعراء ثماني⁽²⁾ يريد أنّه لم يصرفها كأنّه جعلها جمع ثمنيّة كحذرية وقد ذكرها في التّصغير مع عفارية وعلانية وصغرها تصغيرها⁽³⁾ وتصغير هذا أن تلزمها الهاء وإن حذف مضطراً نوّن وحكى

(1) النحل : 66 ، وانظر معاني القرآن للقرّاء 2:108 .

(2) انظر الكتاب 2:11:17 .

(3) المرجع نفسه 1:116 .

يعقوب : رَجُلٌ حَزَابٍ وَهُوَ شَاذٌ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلِعاً بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْغَةِ الْأُرْجَاجِ

شاهده فيه ترك صرف ثماني على إرادة الجمع كأنها جمع ثمنية كحذرية والمعروف الكثير صرفها على إرادة الأفراد وتدخلها التاء كما تدخل سائر العدد وصف راعي إبل قد أولع ببقاها حتى لقت ثم حدا بها وأجهدا حتى همت بإزلاق ما في بطونها من الأجنة ، وقوله وهذا قليل ، يريد التشبيه وليس بالوجه ، وقوله : وأما ثمان فلا يصرف⁽¹⁾ ، يريد إذا سميت به وقد تقدم حكمه نكرة قبل التسمية ويريد بقوله ويا ثمان كياء قمري⁽²⁾ أنها ياء نسب والظاهر أنها في كلامه ياءان زيدتا للبناء لا للنسب كألف قبعثري وغيرها فجاءتا كياءي مرمي وأما عواري وبابه فغير مصروف لأنه جماع بني ياء نسب دخلت واحده كما تقدم يقول ثمان اسم مفرد مؤنث كعناق فلا تصرفه إذا سميت به ، وأما صحار فجماع كعنوق تصرفه إذا ذهب بناء الجمع عنه ولا تمنعه الصرف للتأنيث لكونه جمعاً أبو بكر بن السراج ياء ثمان ياء نسب وكان الأصل ثمناً مثل يمني فحذفت إحداهما وأبدلت منها الألف كما فعل بيان وشام وقد كسره بعضهم عليها فقال :

* يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلِعاً بِلِقَاحِهَا * من حذف الزيادة الأولى في صحار في التحقير قال صُحَيْرٌ. فأثبت الزيادة الآخرة وأعلّ ومن حذف الآخرة أثبت الأولى وأدغم فقال صُحَيْرٌ ، وناقاة جَدُود : يابسة اللبن .

باب تسمية المذكر بجمع الاثني والجميع :

الباب بين أجاز النحويون إعراب التون في الثنية والجمع السالم إذا سموا بهما وصرفوا الواو إلى الياء قياساً على قول من قال سنين وقنسرين وفلسطين فأعرب

(1) المرجع نفسه 15:17 ، وفيه « وأما ثمان إذا سميت به رجلاً فلا تصرف » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه : 16 .

النون وكذلك قاسوا المثني على عثمان وبابه فأعربوا النون وجعلوه بالألف على كل حال مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً وقد يجوز إذا أعربت النون أن تترك الواو على حالها ونظيره من كلامهم قيطون وزيتون والماطرون والسيلحون ووجه ما زعمه سيبويه من رده إلى الياء أن العرب زادت الياء والنون في كلامهم آخر الأسماء عربيّة وعجمية وكثر ذلك كغسلين وقنّسرين ونحوهما إلا أن فعليناً قليل ومنه عشرين في قول من جعل الإعراب في النون فأما الواو والنون فلا تزدان للبناء بل علامتين في السالم المذكور وقلمون وزرجون كقربوس قال الأستاذ أبو بكر ، وأما الماطرون والسيلحون فإنهما كما زعم سيبويه أنهم ربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم وربما غيروا الحروف إذا لم يكن البناء بناءهم وأما الجمع المؤنث السالم فهو بعد التسمية به كحاله قبلها لأن الحركة في الياء كالحرف في الجمع المذكور والتنوين كالتون ، وذكر أن من العرب من لا يصرف هذا الجمع بعد التسمية ويجعل التاء فيه كناء التأنيث كما ذكر وقال أبو العباس من قال مسلمين وأعرب النون قال في مسلمات إذا سمي به بغير الصّرف ولم ينصب التاء لأن الكسرة فيه كالياء مثنى على مذهب الأخفش⁽¹⁾ وزعم السيرافي عن بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بجميع الحركات كالهاء وزعم أن عليه كلام سيبويه قال وأجازه أبو العباس المبرد وأنشد : * تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاةَ * وكلُّ تكلم به العرب وقال الهذلي :

وَمَا إِنْ رَجِئْتُ سَبْتَهَا التَّجَا (م) رُ مِنْ أَدْرَعَاتٍ فَوَادِي جَدْرُ
 كذا وقع بخط ابن خالويه فأما قوله : * بَعِيدَاتٍ مِنْ بَثِّ الْحَدِيثِ الْمُكْتَمِ *
 فإنه حذف التنوين ضرورة لأنه ليس بعلم كأذرعات في لغة من لم يصرف وقال أبو
 العباس أيضاً : أنشدني أبو عثمان قال : قال الأعشى : * تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا *
 فلم يصرف عانات قال أبو علي : مَنْ قَالَ أَخُو عَانَاتِ بِالْكَسْرِ وَلَمْ يُنَوِّنْ لَمْ

(1) انظر «المقتضب» للمبرد 3:331,334.

يقول رأيت عاناتٌ فيفتح ، وزعم سيبويه أنه لا يفتح التاء في التصب في هذا الموضوع ، قلت وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على ذلك لأنه لم يزد على أن قال : ومن العرب من لا يتّون أذرعاً ويقول هذه قريسيات كما ترى شبّهوها بهاء التّائث⁽¹⁾ ، غير أن قوله شبّهوها دليلٌ على جريها مجرى ما فيه الهاء في الحركات وترك التنوين والجرّة وأنّ الحركة في التّاء قد خرجت من شبه تاء الجمع ، قال الفارسي وقد زعم بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بحركات ترك الصرف كالهاء ، وقول امرئ القيس * تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرَعَاتٍ * شاهده فيه تنوين أذْرَعَاتٍ وهو علم كعرفات ، يريد أنه نظر إلى نار محبوبته شوقاً إليها وأذرعَات : موضع بالشام وأشار بذلك إلى بعد دارها عنه وعال بعيد هنا .

باب الأسماء الأعجميّة :

والباب بين . التّيروز ذكره فيما نقل نكرة وهو معرفة بالألف واللام ودونهما ودخولها عليه دليل على نكرته لأنّ العجمة لا تعرف الألف واللام فلما تصرّف في كلام العرب عرّفوه بغير ألف ولام ثم أدخلوا الألف واللام للغلبة وليس كإبراهيم ونحوه تما وقع في كلام العرب علماً لأنه تمكّن في كلامهم فأجروه على حكم كلامهم ، وأمّا اليسع فبمنزلة إبراهيم وقع في كلام العرب علماً فأدخلت عليه الألف واللام كما دخلت في اليزید وأمّ العمرو ، واعلم أنّ العُجْمَةَ لا تكون علّة إلاّ فيما نُقِلَ علماً نحو إبراهيم وإسحق ونحوهما ألا ترى أنّك إذا سميت بما تقدّم ذكره لم تكن العجمة فيه علّة مع التّعريف ووقع هنا البردج وهو البرديّ ووقع اليرندج وهو جلود سود ويقال شهريز بالشين وسهريز بالضم والسين ، وكدت تكاد فعلت تفعل وهو شاذ لأنه ليس فيه حرف حلق يفتح له المضارع وهو من الواو ، وكاد يكود كوداً ومكاداً بمعنى همّ ، وهود عربيّ وأدخله مع الأعجميّ ليسوي به الأعجميّ فجعلهما بمنزلة واحدة .

(1) انظر الكتاب 15:18:2 .

باب تسمية المذكر بالموث :

تفسير الباب ومداره على قوله بعد واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة الموث صرفته⁽¹⁾ إلى البيت الذي أنشده لا يخلو الاسم النكرة من أن يكون مذكراً أو مؤنثاً أو مذكراً تارة ومؤنثاً أخرى نحو: اللسان أو غالباً عليه التذكير نحو: الذراع أو غالباً عليه التأنيث في حال التعريف ، نحو هند ودعد كان في التنكير مذكراً فغلب على الموث في التسمية به فعومل معاملة الذي غلب عليه التأنيث في النكرة ، ولو روعي فيه الأصل في حال النكرة لمنع الصّرف في العلميّة كما منعه عدل وقفل وزيد وعمرو في تسمية الموث بها فإذا سميت مذكراً بما اختصّ بالتأنيث أو غلب عليه منعت الصّرف فإذا زاد الاسم على الثلاثة فإن سميت بما استوى فيه التذكير والتأنيث نظرت إلى الذي نقلته منه فإن نقلته من مذكر صرفت وإن نقلته من مؤنث لم تصرف فأما ذراع فالغالب عليه في الاستعمال التذكير لقولهم ثوب « ذراع » وهذا ذراع وأنت تريد الثوب أو ما تشير إليه والمعنى هذا ثوب مقدار ذراع ، وهذا مقدار ذراع فحذف المضاف وأقيم الذراع مقامه وذكر الذراع ولم ينو المضاف وعلى هذا كلامه فإذا أشرت إلى العضو المسمى بذراع قلت هذه ذراع فأثنت وكذلك ذكر في باب الجمع فإنما أخرجوه إلى التذكير في استعماله في غير موضعه ، وحكى الفراء⁽²⁾ في العنكبوت التذكير أيضاً وأنشد :

* كَانَ الْعَنْكَبُوتُ هُوَ ابْتِنَاهَا * ولا شاهد فيه لأنه يمكن أن يريد الجنس وأنشد أيضاً :

* كَانَ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمَرْمَلِ * والمرمّل ليس من صفة العنكبوت وإنما

هو خفض على الجوار وإنما هو صفة النسج ، ويريد بقوله : ومن العرب من يصرفه⁽³⁾ ، من العرب من يذكر الكراع ويصرفه وقد حكاه ابن الأنباري وهي

(1) انظر الكتاب 2:3:20 .

(2) انظر معاني القرآن للفراء 2:317 .

(3) انظر الكتاب 2:19:24 .

لغة رديئة كما ذكر ، وقوله فالتاء إذا ذهبت فإتما هي مؤنثة كعنيق⁽¹⁾ ، يريد أن ألف التأنيث في حباري إذا حذفها للتحقير بقي الاسم على ما كان عليه من التأنيث بوجود العلامة فإذا سميت بمصغرها لم تصرفه كما لم تصرف عنيقاً لأن التأنيث لا يزول عنها بالتحقير واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته⁽²⁾ ، يريد الصفات المذكورة ، ويريد وصف بها على معنى متوهم كما يفعل ذلك بصفة المؤنث إذا وصف به المذكر وقد ذكره بعد ووقع في الشريعة بعد قوله رجل رُبْعُهُ وَجَمَلٌ خُجَاةٌ⁽³⁾ وهو الكثير الضراب والمباضعة ، وقوله ثم وصفت بها المؤنث⁽⁴⁾ يريد مذهب النسب وقد يحمل على المعنى وتقدم الكلام على الأبطح والأبرق والآجر والأجدل ، وقول الأعشى :

لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا (م) دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحاً دُبُوراً

شاهده فيه كون الدبور صفة للريح ، والزجل : الصوت ، يصف كتيبة شبه صوت ما فيها من السلاح والدروع بصوت الحصاد إذا جرت عليه الدبور بالليل . وخص الليل لأن الريح فيها أقوى وأشهر صوتاً وخص الدبور لقوتها عندهم والحفيف : صوت فيه بحة ومن جعل هذه الرياح أسماء منع الصرف وصرفتها العرب لما ذكر سيبويه . وقول الآخر :

حَالَتْ وَجِيلَ بِهَا وَغَيْرَ آيَهَا صَرَفُ الْبَلَى تَجْرِي بِهَا الرِّيحَانِ
رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً رَهْمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ

شاهده فيه إضافة الريح إلى الجنوب لأنه جعلها اسماً ولذلك أضاف إليها

(1) المرجع نفسه 3:20 ، وفيه « فالياء إذا ذهبت » عوض « فالتاء إذا ذهبت » .

(2) المرجع نفسه 4,3 .

(3) المرجع نفسه : 6 ، وفيه « رجل نُكْحَةٌ ورجل ربعة ورجل خجاة » عوض ما هو مثبت ، وانظر

القسم الدراسي .

(4) انظر الكتاب : 8 ، وفيه « ثم وصفت به » عوض « ثم وصفت بها » .

للبيان ولا يضاف إلى الصفة إلا نادراً في قولهم : مسجد الجامع وجانب الغربي ونحوهما وأبدل ربح الجنوب مع الشمال من الریحان لأن هاتين الریحين هما المتعاقبتان عندهم ما تمحوه إحداهما تحييه الأخرى وعليه أجاز بعضهم زيد مع عمرو منطلقان وهو / ضعيف وقد يكون منه قولها :

أَقُولُ لَهُ كَأَلْتَضَحَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَجِلَانِ
وقال الفراء قولُ العرب الذُّودُ إِلَى الذُّودِ⁽¹⁾ إِبِلٌ ، إنه بمعنى مع الذود وهذا كقوله عليه السلام : « الْمَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ » ، فيعمل الخبر في الظرف والجار والمجرور ومنه قول الحكمي :

كَأَنَّمَا جِسْمِي إِلَى جِسْمِهِ غُضْنَانِ ذَا غَضٌّ وَذَا ذَابِلٌ
فالخبر للأول وإن اختلف العمل ومن الشاذ زيد مع عمرو منطلقان ، ومما يؤنس به قوله : * وَمَا جَرَّمْ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ * حين استؤنف والمعنى مع يصف في البيتين داراً أتى عليها حول خالية فتغيرت رسومها ومعنى حيل بها : أحالها والباء بمنزلة الهمزة كأنه أحييت عما كانت عليه ومن قال به رده إلى الموضع والرهـم : الأمطار الضعيفة ، والتّهتان : المطر الغزير والكؤود صفة لقولهم : عقبه كؤود أي صعبة المرتقى فيصرف ما يسمّى به لأنه مذكر ، وقوله وهي مشتقة⁽²⁾ : يعني مرتجلة لم تنقل عن شيء ، نحو سعاد وزينب وجيال ، وكذلك قوله اشتقت⁽³⁾ معناه ارتجلت ، وعمان مرتجل ، وقوله ولا يعرف إلا علماً لمؤنث⁽⁴⁾ دليل الارتجال وإنما كان تأنيث الجمع كما ذكر ، لأنه لم يقع للواحد فيكون بمنزلة لسان فلم يحمل تأنيثه على التأنيث الحقيقي ، وإنما فعل ذلك باللسان وجميع ما أتت من

(1) انظر « معاني القرآن » للفراء 1: 218 .

(2) انظر الكتاب 2: 6/21 .

(3) المرجع نفسه : 8 ، وفيه « ولكنها اشتقت » عوض « اشتقت » .

(4) المرجع نفسه : 9 ، وفيه « لا تعرف إلا علماً لمؤنث » عوض « ولا يعرف » .

المفردات من حيث حمل على التأنيث الحقيقي فصار بمنزلته ، ويريد بقوله وليس يختصّ به واحد المؤنث⁽¹⁾ ، أن هذا الجمع يذكر ويؤنث ولم يقع للواحد فيضارع المؤنث الحقيقي لأنه واحد ، وقوله : ما تقول في رجل يسمى بعنوق⁽²⁾ ، جمع عناق وأفرده بالذكر من حيث كان جمع مؤنث ، وما تقدّم جمع لمذكر والباب واحد ، وذهب المبرّد إلى أن الطّاغوت جمع ، ولا يعلم فعلوت في الجموع ، وصوابه ما ذكر سيبويه ، وأمّا قوله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾⁽³⁾ فإنّ المراد به أبي بن أخطب ، والله أعلم ، كتى عنه بالطّاغوت وعاد الضّمير عليه مفرداً ، وأمّا الطّواغيت فجمع لا نظير له في الآحاد ، والشّاء كالإبل والغنم في التأنيث ، ألا ترى إلى قولهم ثلاثٌ من الشّاءِ ذُكور أنّ هذا كله قد صرفه في أوّل الباب إذا سُمّي به لأنه ثلاثي ، لكنه مثل به ما لا ينصرف من الرباعيّ بما زاد إذا كان على الصّفة التي ذكر وقد بين في الزيادة .

باب تسمية المؤنث :

اعلم أنّه لا ينصرف من أسماء المؤنث بغير علامة إلا ما ذكر من الثلاثي السّاكن الأوسط المنقول من النكرة المؤنثة أو ما غلب عليه التأنيث بعد التسمية كهند ودعد ، أو غلب على المؤنث بعد التسمية كسعاد وما سوى ما ذكر من الشرطين لا ينصرف وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط نحو عدل وقفل . هما بمنزلة زيد وعمرو وفضل ، وقد نصّ على ذلك في التسمية بهو وأشباهاها بما يكون مذكراً قبل التسمية فقال جاءني هو ، ورأيت هو ، ومررت بهو فمنع الصّرف لأنه مذكّر لم يغلب على المؤنث ، والأعلام أشد في ذلك منها كزيد وفضل في مواضع

(1) المرجع نفسه : 14 .

(2) المرجع نفسه : 1:22 .

(3) النساء : 60 .

منها أعني ترك صرف مثل قفل وعدل وحبل وقلب في تسمية المؤنث بها ، ويكفي من ذلك شرطه أن يكون مؤنثاً أو يغلب عليه التأنيث ، وهذا موضع بديع من كلامه ، ويريد بقوله وكانت شيئاً مؤنثاً أن تكون في حال التنكير قبل التسمية بها مؤنثاً ، وقوله أو اسماً الغالب عليه التأنيث ، يريد إذا سمى به وصار علماً وغلب على المؤنث كهند ، ثم ذكر أمثلة من النوعين فالنكرة : عزز وقدر ، والذي غلب عليه التأنيث بعد العلمية : دعد وهند وجُمل ونُعم ، وقد أحاط العلم بأن هذه الأسماء منقولة من مذكر ، فكان ينبغي في القياس ترك الصّرف ، إلا أنهم راعوا كثرة الاستعمال في التأنيث ، ورفضوا القياس ، وعليه كلام الفراء في أسماء بن حارثة أنه أفعال ولم يصرفه لأنه غلب على المؤنث في التسمية ، وسيبويه يجعله فعلاء وقد تقدّم بيانه في الترخيم⁽¹⁾ وقول جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِعْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ

شاهده فيه صرف أحدهما وترك صرف الثاني ويحتمل أن يكون الشاعر ممن يصرف أو لا يصرف فاستعمل لغته ولغة غيره ، وكرر ذكرها استطابة له ، ويريد ليست بدويّة فتشتمل بالإزار للابتدال والمهنة ولا تشرب في أواني جلود الإبل ، ويروى تغذ وبالعلب بالباء والمعنى واحد وإعادة الأسماء بلفظها جائز إذا لم تكن في موضع ضمير رابط ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾⁽²⁾ ثم قال : ﴿ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾⁽³⁾ وعيسى يصرف المؤنث يسمى يزيد وعمرو وقد ذكره بعد وليس بقياس كما ذكر .

باب أسماء الأرضين :

أسماء الأرضين كسائر الأسماء غير أنك تحمل على البلد أو الموضع أو المصر

(1) انظر الكتاب : 13:337:1 .

(2) الناس : 3,2,1 .

(3) الناس : 6,5 .

أو البقعة أو البلدة وما أشبه ذلك من التأنيث والتذكير ، فإن حملت على التذكير صرفت إن لم تعرض علة تمنع الصّرف مع التعريف ، وإن حملت على التأنيث منعت من الصّرف ومنها ما يغلب عليه التذكير ومنها ما يغلب عليه التأنيث ، ومنها ما لا يكون إلا مؤنثاً ، ومنها ما لا يكون إلا مذكراً ، وهذا كله في استعمال العرب وقد بين أكثر ذلك ، وقوله : وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث⁽¹⁾ ، يريد كان مؤنثاً في الأصل في نكرته ، أو غلب عليه التأنيث في التسمية كما ذكر في الباب الأوّل ، وذكر عُمان للتمثيل به وإلا فهو على أربعة أحرف ولا سبيل إلى صرفه ، وإنما أراد الثلاثي الساكن الأوسط على الشرطين اللذين ذكر ، ووقع في رواية الربّاحي أنّ قوله تعالى جدّه : ﴿ اذْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾⁽²⁾ وهو الصّحيح لأته من قول يوسف وإخوته ، والمفسّر الذي ذكره هو الأعمش وهو صحيح ، ووقع في الشّرقية ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾⁽³⁾ ، قال أبو علي الفارسي : الوجه ألا تكون مصر بعينها لأنهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدّسة ، ومصر ليست منها ، وتفسير الفارسي لما وقع في الشّرقية خطأ ولا يصح أن يقول سيبويه ، اهبطوا مصرأً فينون ، ثم يقول إنّما أراد مصر بعينها والصّواب ما وقع في الربّاحية ، لأنه أراد المعرفة ، وقوله : فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف أعجمياً⁽⁴⁾ ، يريد به الاسم المؤنث الذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجمياً ، لم ينصرف لأنّ العجمة تمنع من التأنيث فينقل الاسم للعجمة والتأنيث والعلمية ، فكأنّ المانع من الصّرف العجمة والتعريف وأخرجه التأنيث من حكم نوح ولوط ، حيث كانا مذكّرين ، وإن نكرت صرفت لزوال التعريف كما تصرف بغداد في التكررة وفيها ثلاث علل : العجمة والتركيب والتأنيث إذا أراد البقعة ، وليس منها شيء يمنع إلا مع التعريف

(1) انظر الكتاب 2: 6:23 .

(2) يوسف : 99 .

(3) البقرة : 61 .

(4) انظر الكتاب 2: 8:23 .

وزادت أذربيجان الألف والنون ، وهي مصروفة في النكرة ، فلا معنى لشيء من هذه العلل إلا مع التعريف لما ذكرنا وماء الكوفة : سوادها إلى حُلْوَان ، وماء البصرة : سوادها إلى فارس ، وقول غيلان بن حريث الرَّاجِز * وَدَابِقٌ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقٌ * شاهده صرف دابق وقال الفارسيّ : إنّما كان الصّرف ، والتذكير في مِنِّي أجود ، لأنّه مصدر بمنزلة الشّبع من منى يعني إذا قدر ، وقول الفرزدق وهو الصّحيح :

مِنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامُ فَارِسَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجْرًا

شاهده ترك صرف فارس وهجر وأصل واسط صفة كما ذكره حين فسّره ولذلك كان التذكير أجود . يرثي بالقصيد الذي فيه البيت عمر بن عبید الله بن معمر التيميّ وكان بطلاً فاضلاً شريفاً وكان والياً لعبد الملك بن مروان فأرسل إليه ليخرج لابن الأشعث حين خرج فمات في الطّريق من الطّاعون وكان له ظفر على أعدائه ، و« قد عرفت بها » ، جملة في موضع الصّفة لأيام الأولى ، والثانية والثالثة المعطوفة عليها بدل منها وقوله ومنهم من يؤثّث فيجربه مجرى امرأة سميت بعمر⁽¹⁾ وهذا نصّ بأن العرب لا تصرف حجراً إذا سميت به مؤثثاً وهو مذكّر وعلى هذا القياس يجب أن تنصرف أسماء إذا سمي به مذكّر وهو جمع لأنّه مذكّر سميّ به مذكّر ، غير أنّ علته كون التأنيث غالباً عليه بعد التسمية كهند وبه قال يحيى⁽²⁾ : وكلا القولين ممكن ، ووقع في الكتاب قال الربّاحي أراب عند المبرّد وهو أجود وقول الشاعر :

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِي بِالرَّمْلِ يَبِغُهُ عَلَيْهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحِ مَوْضِعِ
شاهده إخراج الألف واللام منه وهما للغلبة وصيّره علماً كواسط كان صفة

(1) انظر الكتاب 1:24:2 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 1:321 .

فصيرّ علماً ، يصف أنه مات ودفن بالرّمل ، والصّفيح : الحجارة الواسعة
والموضّع الموضوعة عليه ، ويروى * مِنْ صَفِيحٍ وَجَنْدَلٍ * حكاه عليّ بن سليمان
كذا للأخفش ، وقول جرير :

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وَأَعْظَمَنَا بَيْطُنَ حِرَاءَ نَارًا

شاهده ترك صرف « حراء » حين جعله اسم بقعة وهو جبل بقرب مكة يوقد
الحاجّ فيه النّار لإطعام الطعام ووقع في الكتاب أضاح⁽¹⁾ ، قال بعضهم وصوابه
بالحاء غير معجمة وليس كما زعم بل وقع في كتب اللّغويين في باب الحاء المعجمة
وهو موضع بالبادية ، وقول العجاج : * وَرُبَّ وَجْهِ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِي *
والصّواب أنّه لرؤية ، شاهده فيه صرف حراء وهو الأكثر ووقع في الكتاب هذه قباء
وهذا قباء فمن قال هذه أشار إلى البقعة ومن قال هذا أراد هذا الجبل قباء كقولك
هذا هند أي هذا الشخص هند ، يريد أنّ حراء ليس بمعروف في حال التّنكير من
حيث لم يتقدّمه نكرة وليس بمرتبّل غلب عليه التّأنيث كسعاد وليس كزينب
مرتبلاً للتّأنيث ، ولّما كان اللّسان على أصله من التّنكير يذكره قوم ويؤنّث
آخرون تنزّل في لغة من أنّث منزلة عناق إن نقلته إلى التّسمية جرى مجراها ، ولّما
كانت قباء وحراء معرفتين لم يسبق لهما نكرة تنزّلا منزلة المذكّر سمّي به المؤنّث في
لغة من أنّث ، إذ لم يلحقها تأنّيث في اللفظ ، وقوله : مشتقّين غير مشتقّين
لمؤنّث من شيء والأغلب عليهما التّأنيث⁽²⁾ ، يريد أنّهما مرتبّلان للمؤنّث والمذكّر
غير مشتقّين لمؤنّث من شيء ، أي غير منقولين لمؤنّث من شيء فغلب عليهما
التّأنيث أي فلم يغلب عليهما التّأنيث ، والجملة التي هي والأغلب عليهما التّأنيث
في موضع الحال أي وليس الغالب عليهما التّأنيث كزينب فأنّث إذا سمّيت بهما

(1) انظر الكتاب 2:10:24 .

(2) المرجع نفسه 4 : ، ولعله وقع تصحيف من النّاسخ هنا فنصّ سيبويه إنّما وقع على المؤنّث والمذكّر
مشتقّين وغير مشتقّين في الكلام لمؤنّث من شيء والغالب عليهما التّأنيث .

صرفتهما لأنهما مذكّران أوقعا على مؤنث لم يغلبا عليه وشبه اللسان في حال التذكير بالذاذ لأنه مذكر وشبهها بالذاذة لأنها مؤنثة فاعلمه .

باب أسماء القبائل :

لا تخلو أسماء هذا الباب أن تكون للآباء والأمهات أو للأحياء والقبائل ، فما كان منها للآباء كان كسائر الأسماء المفردة يمنعها من الصّرف ما يمنعها ، فتقول في القبيلة هؤلاء بنو فلان وبنو فلانة وتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه فيبقى على ما كان عليه من الصّرف أو تركه ويجوز أن يجعل اسم الأب أو الأم اسماً للقبيلة أو الحيّ فتصرف إذا أردت الحيّ إن لم تكن هناك علة تمنع الصّرف كتغلب لوزن الفعل والتّعريف ، وتمنع من الصّرف إذا أردت القبيلة ، فإن كانت الأسماء للأحياء والقبائل لا للآباء والأمهات ، نحو ثقيف وقريش ومعدّ ، صرفت إذا أردت الحيّ إن لم يكن مع التّعريف علة أخرى تمنع الصّرف وإن أردت القبيلة لم تصرف ولا يقال في هذا بنو قريش ولا بنو ثقيف ولا بنو معدّ ، وإن كان معدّ أبا القبائل فالاستعمال على هذا كما ذكر ومنها ما يغلب عليه التّذكير ومنها ما يغلب عليه التّانيث ومنها ما يتساويان فيهما وقد بين ذلك كله ، وقوله : هذه بنو تميم⁽¹⁾ أنت بنو لإرادة القبيلة ، وردّ المبرّد⁽²⁾ صرف سلول وسدوس ، وقال : هما مؤنثان فإذا قلت بنو سدوس وبنو سلول لم تصرف وأوقعه في ذلك قلة الحفظ قال محمّد بن حبيب في كتاب « مختلف القبائل »⁽³⁾ : سدوس بن دارم وسدوس بن ذهل وفي طيّئ سدوس بن أصمع وعن غيره في نسب بني تميم سدوس بن دارم ، وأمّا سلول فقال ابن حبيب في قيس سلول بن مرة وفي قضاعة سلول بنت زبان وفي خزاعة

(1) انظر الكتاب 2: 8/25 .

(2) انظر « المقتضب » للمبرّد 3 : 364 .

(3) انظر « مختلف القبائل ومؤتلفها » لمحمّد بن حبيب « 12,4 .

سلول بن كعب ، وقوله : فإن قلت : لم يقولوا هذا تميم⁽¹⁾ ، نصّ بنفي التذكير في هذه الأسماء في الإخبار عنها والإشارة إليها ومنع في هذا النوع حين احتمال اللبس ألا ترى أنه لو قال هذا تميم لالتبس بأفراد الرجل ولا يكون اللبس في القرية لأنها لا توصف بالحيّ ، ومثل ذلك ما لزم من أسماء الجموع الوصف بالجمع فرقاً بينه وبين الجنس ولذلك مثل بالقوم لأنه لا تكون صفتهم إلا جمعاً ، وكذلك نسوة وهذا أصل في حذف المضاف وهو رفع اللبس ، وقول أمّ جعفر حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاريّ في زوجها رُوّح بن زنباع ، وخبرها مع أزواجها مشهور :

بَكَى الْحَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِفِ

شاهده فيه ترك صرف جذام لأنها جعلتها اسماً للقبيلة وعجيجاً : مصدر مؤكّد وفيه تأكيد المجاز ، يريد تشققت إنكاراً للبس إياها ، وجذام قبيلة روح ، والجذم : القطع ، ويقال إنّ جذاما لطم أخاه لئما فجذم لحم يده أي قطعها فلزمه الاسم والمطرف : ثوب خزّ له علّمان ، ويقال بضّم الميم وكسرهما وبعده :

وَقَالَ الْعَبَاءُ نَحْنُ كُنَّا ثِيَابَهُمْ وَأَكْسِيَةَ مَضْرُوجَةٍ وَقَطَائِفُ

وقول الأخطل :

فَإِنْ تَبَحَلْ سَدُوسٌ بِدِرْهِمَيْهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

شاهده ترك صرف سدوس لما أراد القبيلة وقد تقدّم أنه اسم الأب كتميم ويروى أنّ الأخطل أتى الغضبان بن القُبَعْرِيّ الشّيبانيّ بالكوفة فسأله في حمالة فقال : إن شئت أعطيتك ألفين وإن شئت أعطيتك درهمين ، فقال ما بال ألفين والدّرهين ؟ قال إن أعطيتك ألفين لم أعطك إلا قليلاً وإن أعطيتك درهمين لم يبق

(1) انظر الكتاب 2:16:25 ، وفيه « فإن قلت لم لم يقولوا » عوض ما هو مثبت .

بكري إلا وأعطاك درهمين وكتبنا لك إلى إخواننا بالبصرة فلم يبق بها أحد إلا أعطاك درهمين فحقت عليهم المؤنة وعظم النيل قال : فهذه ، قال نجمعها لك إلى أن ترجع إلينا، وكتب له إلى سُويْد السُدوسيِّ بالبصرة فأثاه فأخبره بحاجته فقال له نعم فأقبل على قومه فقال لهم : أبو مالك قد أتى يسألكم أن تجمعو له وقد هجأكم بقوله :

إِذَا مَا قُلْتُ قَدْ صَالَحْتُ بَكْرًا . أَيْ الْبُعْضَاءُ وَالنَّسْبُ الْبَعِيدُ
 الأبيات - فقالوا : لاها الله ذَا لا تَفْعَلُ فقال الأخطل :
 * فَإِنْ تَبَخَّلْ سَدُوسَ * وبعده :

تَوَاكَلَنِي بَنُو الْعَلَاتِ مِنْهُمْ وَغَالَتْ مَالِكاً وَيَزِيدَ غُولُ
 يريد مالك بن مسمع ويزيد بن رُويم الشَّيباني ويروي * فَإِنْ تَمَنَعْ سَدُوسٌ
 دِرْهَمَيْهَا * وهو سدوس بن شيبان ، وكنى بالريح عن الرجوع إلى بلده استغناء
 عنهم وخصَّ القبول لأنها التي تردّه من البصرة في الفرات إلى بلده الجزيرة حيث
 بنو تغلب قومه ، وأعاد الضمير مؤثناً حين أراد القبيلة وقبول : بدل من طيبة
 لا صفة ، لأنها من أسماء الريح أو خبر بعد خبر ، وقوله لأنك قصدت الأب ،
 يقول إذا قلت بنو في المذكر صرفت ولو كان مؤثناً لم تصرف ولو لم تقل بنو جاز
 الوجهان كما تقدّم ، وقوله : وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن⁽¹⁾ يريد إن لم
 تصرف قريشاً وأخواتها جاز على أن تريد القبائل ، وقول عدي بن الرّفاع :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا

شاهده ترك صرف قريش على إرادة القبيلة ، والوليد هو ابن عبد الملك
 والمعضلات : الشّدائد ووقع في شعره * وَكَفَى قُرَيْشاً مَا يَنْوُبُ وَسَادَهَا * ،

(1) انظر الكتاب 15:26:2 .

فصرف قريشاً وقول الآخر :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدٍ
شاهده فيه ترك صرف معدّ حين أراد القبيلة والغالب عليه الصّرف

كقريش ، ومحمد بن عطارد أحد بني تميم وسيدهم في الإسلام وقول الآخر :
وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ فَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

شاهده فيه ترك صرف معدّ ، يقول : نحن مثل الحصى في الكثرة فلا نهلك
لكثرتنا ، والمودي : الهالك ، وقول الآخر :

يُمَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمَلٍ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَعَا
شاهده فيه ترك صرف عاد وأراد القبيلة ، والأغلب عليه التذكير لأنه اسم

النبيّ عليه السّلام⁽¹⁾ وتبع هو أبو كَرِبٍ أقدم ملوك اليمن ، وقرنه بعاد لقدمهم ،
ويريد قدم شرف هذا الممدوح ويُمَدُّ : يزيد وشبّهه بالبحر في كثرة جوده ، وقول
الآخر :

لَوْ شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادٍ لَأَبْتَزَّهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ

شاهده فيه ترك صرف عاد كما تقدّم وسكّن الهاء من « شهد » تخفيفاً وفيه
أربع لغات شَهِدَ وَشَهِدَ وَشِهِدَ وَشِهدَ ، وهو قياس في حروف الحلق^(*) ،

(1) لعلّ الصّواب : لأنه اسم جدّ النبيّ عليه السّلام ؛ إذ وقع سهو من الناسخ فكتب أولاً « معدّ » وهو
معدّ بن عدنان جدّ الرسول ، ثم شطب كلمة « معدّ » مئبناً بدلاً منها كلمة « عاد » وهو
الصّواب . لأنه لا وجود لـ « معدّ » في البيت الذي عرض لموضع الشاهد منه ، ويمكن أن يكون
الموضع الصحيح لهذه العبارة عند الشاهد الذي سبقه وينبغي أن تكون العبارة . شاهده فيه ترك
صرف معدّ وأراد القبيلة والأغلب عليه التذكير لأنه اسم جدّ النبيّ عليه السّلام ، ولعلّ مرد ذلك
إلى انتقال نظر الناسخ .

(*) يوجد تفسير بخط مغاير نصّه : « أي إتباع فائه لعينه » ، لعلّه من إضافة العلامة تيمور رحمه الله ،
إذ هنالك شبه كبير بين خطّ هذه العبارة والفهرس الذي كتبه . ولا يستحيل أن تكون من عبارة
ابن خروف نفسه ، لكن لا دليل يرحّج صحّة عزوها إليه . وهذه إحدى محاذير يُمّ النسخ لهذا
القسم من الكتاب .

وسيدكر بعد ، ابتزّها : سلبها ومبارك الجلاد : معترك الحرب ، ويروى * منازل
الجلاد * ، يقول لو شهد هذا الممدوح عادا في وقتها لسلبها وظهر عليها ، وقوله :
وهذه الأشياء إنّما هي آباء⁽¹⁾ ، لا يريد جميع ما ذكر ، لأنه قدّم أنّ قريشاً وثقيفاً
ومعدداً ليسوا بآباء ، ونصّ على أنّها أسماء أحياء ، ودليله قوله : وقد جاز فيها
ما جاز في قريش⁽²⁾ ويريد القبيلة أو الحيّ ، وقول الآخر :

بِحَيِّ تُمَيِّرِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ جَمِيعٌ إِذَا كَانَ اللَّئَامُ جَنَادِعَا
شاهده وصف حيّ بمفرد على اللفظ ، ومعنى جميع مجتمعون ، وشبه اللئام
بالجنادع في قتلهم وإذائتهم وهي ذباب مؤذ وقيل مثل العقارب في جحرة
الضباب ، الواحد جندع وجندعة ، وقول الآخر :

سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمِ بَلَّغُوا بِهَا بِيضَ الْوُجُوهِ فُحُولَا
شاهده فيه جعل آدم قبيلة وهو اسم الأب ولذلك ردّ الضمير عليها مؤثماً
فقال : بها ولو قال به لأراد الحيّ ، وكلاهما جائز ، ولذلك جعله كالحيّ والقبيلة ،
ودلّ عليه قوله : « وأصبحوا في آدم » أي في هذه القبيلة وصرف آدم ضرورة وهو
غير مصروف – أريد به الأب أو الحيّ أو القبيلة – للوزن والتعريف وأراد سادوا
أهل البلاد حتى انتهوا إلى آدم وهناك وقف سؤددهم أي لم يجاوزوه بالشرف ، قال
الأعلم : أراد جميع الناس وليس كما زعم ، وإنما أراد سادوا البلاد في جميع الأزمان
حتى انتهوا إلى زمن آدم وأمته ، فصاروا في الشرف مثلهم فوقف شرفهم ، وكنتي
ببيض الوجوه عن الكرم والشهرة ، والفحول : السادة ، وأصله الفحل الكريم
يشبه به الرجل الكريم ، وقول الآخر :

مَنْ سَبَأَ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ يَتُّنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

(1) انظر الكتاب 8:27:2 ، وفيه « فهذه » عوض « هذه » .

(2) المرجع نفسه .

شاهده فيه ترك صرف سباً من حيث أراد القبيلة كشمود وقد نصّ على أنّ التّأنيث والتذكير فيهما سواء واستشهد عليه بالآيات⁽¹⁾ بالصّرف وترك الصّرف ثمّ أتبع بالشعر ليريك أنّ حكم الشعر في ذلك كحكم الكلام ومأرب : موضع باليمن ، والحاضر : المقيم على الماء ، والعرم : جمع عرمة وهي السّد ، ويقال له السكر والمسنأة وقول النابغة الجعديّ :

أَضَحَّتْ يُنْفِرُهَا الْوِلْدَانُ مِنْ سَبَاٍ كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفِيهَا دَحَارِيحُ
شاهده صرف سباً لأنّه أراد الحيّ وقول الأعلام أراد الحيّ أو الأب فاسد وكذلك قوله في الأول أراد القبيلة أو الأمّ ، وليس شيئاً من أسماء الآباء ولا الأمّهات لا يقال بنو سباً كما لا يقال بنو ثمود ولا بنو قريش وقول المبرد إنه شعر ولا شاهد فيه لإمكان الضرورة فيه تعسّف ولم يأت به سيبويه إلا بعد التّصّ على جواز الوجهين في السّعة ثم ذكر أنّه في الشعر كذلك وليس بضرورة ويريد أنّه مرّ بهذه القبيلة على ناقته في زيّ الأعراب فاجتمع حوله ولدانهم متعجبين منه منفريّن لها وشبههم بدحاريح الجعل وهي كورّه التي يُكورها ، الواحدة : دُحروجة ، والدّفان الجنبان .

باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة :

ما دخل عليه الألف واللام في هذا الباب إنّما هو نكرة ، نحو اليهود والمجوس ، وهو جمع ليس بينه وبين واحده إلا ياء الإضافة كما ذكر ومن لم يصرف ولا أدخل الألف واللام جعله اسماً للقبيلة كمجوس ولا يكونان إلا مؤنّثين ، والياء فيها أصليّة كاليم في مجوس ولذلك صرفه بعض الأوس على يُهدان فجاء به على

(1) يشير إلى الآيات الكريمة : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودًا ﴾ الفرقان : 38 ﴿ إِلَّا أَنْ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ هود : 38 ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ الإسراء : 59 ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ ﴾ فصلت : 17 ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾ سبأ : 15 ﴿ مِنْ سَبَأٍ نَبَأٌ بَيِّنٌ ﴾ النمل : 22 وانظر الكتاب : 2 : 28 .

فَعُولٌ وَفَعْلَانٌ ، فَقَالَ :

لَمْ نُخْرِجَنَّ يَهُوداً مِنْ مَجَالِسِنَا فَلَا يُجَالِسُنَا مِنْ بَيْنِهِمْ أَحَدٌ
لَمْ نُؤَلِّفْ أُتَيْتِي مِنَ الْيَهُودَانِ مُنْجِبَةً أُخْرَى الْمُنُونِ وَلَمْ يَنْجُبْ لَهَا وَلَدٌ

ولو كان « يهود » من هَادَ لم يجمع هذا البتة ، وقول امرىء القيس :

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا
شاهده فيه تأنيث مجوس وخصّ نار المجوس ؛ لأنّهم لا يغفلون عن إشعالها
لعبادتهم إياها ، وتستعر : تتقد ، ومن روى * ترى بُرَيْقًا * صغره تصغير التعظيم
وأجاز الأعلام تذكير مجوس وسيبويه قد منعه ، وقال الفارسيّ إذا سميت رجلاً
بمجوس منعت الصّرف لأنّ سيبويه قد منع أن يكون اسماً للحى وكذلك يهود ،
وقول الآخر :

أَوْلَيْكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤْتَبِ

شاهده ترك صرف « يهود » للتأنيث والتعريف وليست الياء للتأنيث فيكون
فيها وزن الفعل والتعريف والمبرد يجعل الياء زائدة واتبه عليه جماعة وبيت الأوسي
يردّ عليهم وردّ بذلك على سيبويه في البيت وقال لا شاهد فيه لأنّه لو أراد به الحى
لكان غير مصروف وقوله غير شديد لما ذكرنا يؤتّب عبّاس بن مرداس في مدحه
بني قريظة والنّضير ، ويقول مدح المسلمين أولى لأنّك لا تدمّ على ذلك ، ويعني
بقوله في الترجمة وكان التأنيث هو الغالب عليها⁽¹⁾ عمّان كما تقدّم وأمّا نصارى
فنكرة وقد ذكر في الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم أنّه جماع نصريّ
ونصران⁽²⁾ ، وقال هذا قول الخليل ثم قال : وأمّا الذي نوجّهه عليه فإنه جاء على
نصرانة⁽³⁾ وقد قال هنا : لا يستعمل في الكلام إلاّ بياي الإضافة إلاّ في الشعر⁽⁴⁾

(1) انظر الكتاب 2:10:28 .

(2) المرجع نفسه 103:22 .

(3) المرجع نفسه 104:1 .

(4) المرجع نفسه 29:7 .

فنصّ على مجيئه في الشعر ، وذكر بعدُ أنّه متكلّم به في الكلام ذكره في الواو والنون وقال النمر بن تولب :

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارِي قَبِيلِ الْفُضْحِ صَوَامِ
شاهده وصف نصارى بُصّوام ، ومن روى صوام بفتح الصاد جعله نعتاً لساقى وهو نكرة ، وليس النصارى باسم قبيلة ، ولا حيّ وإنما هو من الأسماء التي تعرّف ، يصف ناقة عرضت على الماء فعاثته كما امتنع هؤلاء عن أكل ما لا يحلّ قبل فصحهم يعني في صيامهم وهو قبل الفصح وهو عندهم بعد الصّوم يأكلون فيه اللحم قال أبو الحسن الأخفش سعيد : الفُضْحُ أكلهم نهاراً كأنهم أفصحوا به لا ما قال غيره ، ويروى * قُبَيْلَ الصُّبْحِ * لأنّ النصارى إذا ناموا لم يأكلوا لأنّ الأكل بعد التّوم محرّم عليهم وقبله :

فَعَاثَتِ الْمَاءَ أَوْ سَافَتْ بِمِشْفَرِهَا ثُمَّ اسْتَمَرَّتْ سِوَاهُ طَرْفُهَا سَامِ
وقول الآخر : -

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ
شاهده فيه جمع نصارى على ما لم يستعمل واحده في الكلام وهو إما نصرانة ونصران كندمانة وندمان أو على نصريّ كمهري ومهاري كما جمعت المذاكير على ما لم يستعمل واحده وقياسه مذكار وواحد الملامح على القياس ملامحة والمستعمل في واحدها ذكر ولمحة ، يصف ناقتين أمالتا رأسيهما من الإعياء أو عند التّحر وشبههما بالنصرانة في صلاتها لأنّها تركع ولا تسجد ، يقال أسجد ، إذا أمال رأسه ، وسجد إذا جعل جبهته في الأرض .

باب أسماء السور :

فأما أسماء السور فهي على ثلاثة أقسام : قسم محكيّ وقسم معرب ، وقسم مرّكب ، فأما المحكيّ فما وقع في أوائل السور من حروف المعجم ، تجوز حكاية جميعها بما لم يشبه الأسماء المفردات منها فبقى على بنائها ولا يجوز الإعراب ،

وما أشبه المفرد أعرب ، وستبين بعد إن شاء الله ، والجمل كلها محكية إذا سميت السورة بها أضفت السورة إليها ، نحو : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ و ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ و ﴿ يَأْتِيهَا الْمُزْمَلُ ﴾ و ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بمنزلة تأبط شرّاً وبرق نحره وكالتسمية بزيدا وعمرا والقسم الثاني المفردات الأسماء المذكورة في السور ، نحو : نوح ، لوط وهود ويونس ويوسف ومريم ، وتستعمل على ضربين : أحدهما أن تجعلها أسماء للسور من حذف مضاف فتمنع الصرف كانت مصروفة في السورة أو لم تكن ، تقول : هذه نوح ولوط ويونس ، والثاني أن تريد حذف مضاف فتبقيها على ما كانت عليه في السورة من صرف أو تركه ، كقولك هذه هود ونوح ويونس ومريم لأتت لم تجعلها أسماء للسور وإذا خيف اللبس فيما حذف من المضاف أجري على أصله فلم يحذف المضاف ، والضرب الثالث : التركيب في بعض حروف الهجاء التي في أوائل السور ، وهي على ثلاثة أقسام : منها محكي كما تقدّم ، نحو : « كهيعص » و « ألمص » و « المر » « وحم عسق » لأنها لا نظير لها في كلام العرب ، ومنها ما يعرب وهي الحروف المفردة ، نحو صاد وقاف ونون ، أعني الثلاثي ، ولا تكون إذا سميت بها إلا معربة فمن اعتقد التذكير فيها منع الصرف إذا سمى بشيء منها السورة ، ومن اعتقد التأنيث فيها صرف ولم يصرف هذا المثال المذكور كشمس وقمر وكذلك « طس » و « ياسين » و « حاميم » ، وهي محكية إذا أريد حذف المضاف ومعربة إذا أريد اسم السورة ولم تصرف لأنها أشبهت الأسماء الأعجمية نحو هاويل وقايل ، ويجوز نعت جميع ذلك إذا ألبس ، تقول قرأت حاميم السجدة أو حاميم ذات السجدة ويجوز البناء في كل ما أعرب من هذه الحروف نحو حاميم وصاد على الفتح جعلها « كآين » غير متمكنة وقد نصّ في الباب على ذلك⁽¹⁾ ولا تجوز الحكاية في الحروف إلا إذا جعلت أسماء لمعانيها لا منقولة ، وأما المركب منها فنحو طاسين ميم لأنّ طاسين قد صار اسماً

(1) انظر الكتاب 16:30:2 .

مفرداً فتركبه مع ميم ، فتقول : هذه طاسين ميم ، ويجوز إضافتها إلى ميم كحضر موت ، وإذا أردت تركيب طاسين مددت الطاء لأنك صيرتها اسماً فقلت هذه طاسين وفتحت الأول كبلال أباد، وكذلك طه إن ركبتها في اسم السورة قلت هذه طاء هاء وطاء هاء إن أضفت فإن سميت السورة « باقربت » قطعت الهمزة ورددت التاء هاء في الوقف فقلت هذه اقربت ولم تصرف كما تقول هذه ضربة في اسم امرأة واستدلالة بالرحمن حسن لأنه لا يكون اسماً لغير الله كالله ، وقول الكميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ مُعْرَبٌ

ويروى * ومعرب * ، شاهده فيه جعل حاميم كهائيل ولم يصرف والآية ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (1) . يخاطب الكميت بني هاشم وكان الكميت متشيعاً فيهم ، يقول من تأول هذه الآية لم يسعه إلا التشيع في آل النبي ﷺ من بني هاشم وإبداء المودة لهم على تقيّة كان ذلك أو غير تقيّة فالتقيّ المعرب : الذي يتقي الله عزّ وجلّ ويبيّن ما في نفسه مصرحاً به ، والمعرب : هو الذي يُفصح بما في نفسه ويعرب عن مذهبه ، ويريد وجدنا في سورة من الحواميم فأضاف التي كتى بها عن السورة إلى حاميم وجعلها اسماً للكلمة فأعرب كما تقول آل فلانة ولو حكى حاميم هنا لجاز لأنها اسم لمعناها ، ولا يحرك من هذه الحروف التي في أوائل السور شيء إلا إذا خرج عن بابه وقد حرّكها بعضهم كما ذكر وأدغم بعضهم وقرىء بذلك وهو ضعيف لأنها مبنية على غير الدرّج وقول الحماني :

أَوْ كُتِبَ أَيْنٌ مِنْ حَامِيمَا قَدْ عَلِمَتْ أُنْبَاءُ إِبْرَاهِيمَا

شاهده فيه ترك صرف حاميم ، وحمل بأو ما بعدها على ما قبلها ، ويريد أن ما تضمّن القرآن من أمر النبي عليه السلام قد علمه أهل الكتاب ، وخصّ سورة

(1) الشورى : 23 .

حاميم لكثرة القصص فيها والتبيين ، ويريد بأبناء إبراهيم بنى إسرائيل وهو يعقوب ابن إسحاق عليه السلام ، وقوله لأنّ النون تكون أنثى⁽¹⁾ إن سميتها بالحرف لم تصرف ، وأجاز في « طسم » التركيب كما ذكرنا وبقائها على الحكاية ولا يحرك شيء من حروفها ، وكتب الأستاذ أبو بكر عليه : هذا كله دليل على أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها الفراء : ﴿ ص والقرآن ﴾ جزمها القراء إلا الحسن فإنه خفضها بلانون لاجتماع الساكنين بمنزلة من قرأ ﴿ ياسين والقرآن الحكيم ﴾ و ﴿ نون والقلم ﴾ ، جعلت كالأداة ، كقول العرب : تَرَكَهُ حَازَ بَازَ وَحَازَ بَازَ ، يخفضان لأنّ الذي في آخر الحرف ألف فالخفض مع الألف والنصب مع غيرها ، يقولون : تركته حيث بيث ، ولأجعلتك في حيص بيص وذلك إذا ضيق وأنشد * لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصٍ * . قال : وصاد [في معناها] كقولك ذهب والله ونزل والله ، يجعلها جواباً مقدماً وحكى غير ذلك⁽²⁾ وذكر في نون والقلم أنها تُدْعَمُ في الواو وتُظْهَرُ ، وتخيّر الإظهار لنية الوقف على الهجاء وإن اتصل⁽³⁾ .

باب تسمية الحروف والكلم :

ذكر الحروف والكلم من حيث كان المعنى عليهما ألا ترى أن العرب تذكر إن أرادت الحرف وتوثت إن أرادت الكلمة إذا صيرتها أسماء وجميع هذا الباب وكلّ شيء غير معرب متى سميت به لم يكن فيه إلا الإعراب ألبتة فإن جعلت الحروف والأفعال أسماء لمعانيها لا لغيرها جاز فيها الإعراب والحكاية وسيدكرها بعد فتقول « ضَرَبَ » : فعل ماضٍ و « إَنَّ » : حرف تأكيد ، وجيم ولام وعين من حروف الهجاء فإن أعربت قلت ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ وإنّ : حرف تأكيد والجيم من حروف الهجاء وعرفت الجيم بالألف واللام لأنّ جميع حروف الهجاء نكرات

(1) انظر الكتاب 11:31:2 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء 2:396-397 .

(3) المرجع نفسه 3:172 .

ولا يعرف الفعل ولا حروف المعاني ؛ لأنها معارف تعريف الجنس كسام أبرص أو بالغلبة وسيدكره بعد وعلى هذا مدار جميع هذه الأبواب ، فالتأنيث فيها محمول على إرادة الكلمة والتذكير على إرادة الحرف ومما يؤنس بهذا قولهم صه ومه وأخواتها هي أسماء وترجم عن الأفعال كما ترجم هذه الكلمات والحروف وقول الآخر :

* كَافًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا * شاهده فيه تذكير السنين على إرادة الحرف ، شبه آثار الديار بحروف الكتاب على عاداتهم في ذلك ، والطاسم : الدارس ويروى * طامسا * والمعنى واحد ، وقال الراعي : * كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تُلُوْحٌ وَمِيمُهُمَا * شاهده فيه أيضاً تأنيث الكاف على إرادة الكلمة ومعناه كمعنى الأول وصدرة * أَهَاجَتِكَ آيَاتُ أَبَانَ قَدِيمُهَا * والآيات : العلامات ، وقوله : وإن سميته بلغة من أنت كنت بالخيار⁽¹⁾ يريد في الصّرف وتركه كهند ، وقد يحكى في جميع هذا إذا صيرته اسماً لمعناه في الأفعال والحروف كما تقدم وقول أبي طالب :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ بَنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ
شاهده فيه إعراب « ليت » حين جعلها اسماً وأنت على معنى الكلمة وبعده عند أبي إسحق الزجاج :

كَيْفَ مَذَاقَةُ الْمَوْتِ إِذَا مِتَّ وَمَاذَا بَعْدَ الْمَمَاتِ يَكُونُ
فإن صحّ كان الاستفهام الشعريّ علّق عنه وجعل مسافراً منادياً مفرداً مفتوح الرّاء إتباعاً لحركة التّون ومن رواه بالرّفع فعلى الأصل وينتصب « ابن » على التّعت ولا يصلح فيه الرّفع مع كون البيت الثاني بعده ، وإن لم يثبت البيت الثاني بعده كان « مُسَافِرٌ » مفعولاً « لشعري » أي ليت علمي خبر مسافر أي ليتني علمت خبره ومن رفع جعله خبر « ليت » وحذف المضاف والمعنى واحد ومُسَافِرٌ من بني عبد شمس بن عبد مناف ، كان صاحباً لأبي طالب فمات

(1) انظر الكتاب 2:32:3 .

غريباً فرثاه ، وقول أبي زبيد :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءُ

شاهده فيه إعراب « لیت » وتضعیف لَوْ حين جعلهما اسمین وقد بین لم ضَعَّفَتْ وخبر « لیت » محذوف ولم يذكر الاستفهام الذي يغني عن الخبر وهو معمول « شعري » وأحسبه بعد البيت ولا يجوز حذفه إلا بدليل عليه ، وقول الآخر :

أَلَمْ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تُفْثِنِي أَوَائِلُهُ

شاهده فيه تشديد لَوْ حين جعلها اسماً لها ، يقول لو كنت عالماً بعواقب الأمور لم يفتني من الأفعال ما كنت أعلم صلاح عاقبته فلم نترك⁽¹⁾ أوائلها إلا بجهلي عواقبها ، وأذناها : أواخرها ، وقد حكى ربيع بن أبي الحقيق « لو » في شعر ، فقال :

دَعَّ عَنكَ لَوْ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ سِوَى تَسْلِيَةِ اللَّوْمَاءِ لِلْجَاهِلِ

ويريد أن جميع الحروف حروف أبي جاد وحروف المعاني على اختلافها تذكر وتؤنث لما ذكرنا وقد قال في : « باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد » : فكأنه إذا كان الحرف مضموماً كان عندهم من مضاعف الواو كما صارت لَوْ وَأَوْ فهو عندهم من مضاعف الواو إذا كانت فيهن الواوات وكذلك ما فيه الياء « كفي » و« كي » كأنه من مضاعف الياء⁽²⁾ فجعلوه من باب قرّة وحبّة ولم يجعلوها من المقصور فيقولوا هوا وهيا وقوله : كما أنّ « أبوان » دليل⁽³⁾ ، ليس فيه حجة لأنّه

(1) هكذا وردت والأصوب أن تكون « أترك » على نحو ما درج عليه فيما قبله وبعده حيث أسند الأفعال إلى المتكلم المفرد .

(2) انظر الكتاب 2:63:3 ، وفيه « فكأنهم » عوض « فكأنه » « وصار عندهم » عوض « كان عندهم » ، « كما صارت لو وأو وهو » عوض « كما صارت لو وأو فهو » ، « كما كان فيه الياء نحو في وكفي من مضاعف الياء » عوض « وكذلك ما فيه الياء كفي وكفي كأنه من مضاعف الياء » .

(3) انظر المرجع السابق 8:33 .

لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرت في المفرد ومثل هذا يحرك بالفتح لأنها أخفّ الحركات كقولهم : دَمِيَانٍ وَأَصْلُهُ فَعْلٌ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ فِي حَرَكَتِهِ دَلِيلٌ أَقْوَى مِنْ آبَاءٍ لِأَنَّهُ أَفْعَالٌ وَهِيَ جَمْعٌ لَفَعْلٌ وَجَعَلَ الْخَلِيلُ « ذُو » مِنَ الْمُضَاعَفِ وَأَجْرَاهُ عَلَى الْأَصْلِ فَحَرَّكَ الذَّالَ بِالْفَتْحِ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ : ذَوِي فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ وَهُوَ بَيَانٌ لِقَائِلِ ذَوِي الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ حَسَنٌ لِرُدِّهِمُ الْمَحذُوفِ مِنْهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَقَالُوا ذَوَاتَا وَذَوَاتٍ وَأَذْوَاءٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَرُدُّوْا فِي التَّسْمِيَةِ بِهِ وَكَانَ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَغْلِبُ قَوْلَ سَبِيئِيَّةٍ وَرَبَّمَا غَلَبَ قَوْلَ الْخَلِيلِ وَكِلَاهُمَا قِيَاسٌ وَلَيْسَ فِي ذَوَا وَذَوُورٍ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾⁽¹⁾ وَتَكْسِيرُهُ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَمَذْهَبٌ يَحْيِي فِي الْمَحذُوفِ أَنْ يَكُونَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ إِلَّا مَا بَيَّنَّتْ مِنْهُ الْعَرَبُ . وَقَوْلُهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَرْفٌ آخِرُهُ يَاءٌ⁽²⁾ ، يُرِيدُ بِالْحَرْفِ الْأِسْمَ الْمُتَمَكِّنَ ، وَقَوْلُهُ لَوْ نَوَّنتُ أَجْحَفُ بِهَا إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ⁽³⁾ ، يُرِيدُ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَضَاعَفُوا هَذِهِ الْحُرُوفَ لِلزَّمِ الْإِعْتِلَالِ وَحَذَفَ حَرْفَ الْعِلَّةِ كَعَصَاً وَرَحِيّاً وَعَمٍ وَشَجٍ فَكُنْتَ تَقُولُ فِي لَوْ وَكِيٌّ فِي أَسْمَاءٍ : - لَوْ وَكِيٌّ وَفِيٍّ وَلَوْاً وَكِيّاً وَفِيّاً وَلَوْ وَكِيٍّ وَفِيٍّ ، وَفِي هُوَ : هُوٌّ ، وَفِي هِيَ هِيٌّ فِي الرَّفْعِ وَفِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ هُوّاً وَهِيّاً وَهُوٌّ / وَهِيٌّ ثُمَّ يَعْتَلِّ كُلُّ ذَلِكَ بِالْحَذْفِ فَتَبْقَى الْكَلِمَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مَنْوًنٍ وَإِذَا وَقَفْتَ يَذْهَبُ التَّنْوِينُ فَيَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ سَاكِنٍ هَذَا إِذَا كَانَ اسْمًا الْمَذْكُورَ فَإِنْ سَمِّيَ بِهَا مُؤنَّثٌ بَقِيَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَهَذَا كُلُّهُ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ فَعَدَلُوا إِلَى التَّضْعِيفِ لِكَوْنِهِ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ وَاسْتَوَى فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤنَّثُ إِلَّا فِي عَدَمِ الصَّرْفِ مِنَ الْمُؤنَّثِ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، وَقَوْلُهُ : أَنْ تَكُونَ فِي الْوَصْلِ لَا يَبْقَى مِنْهَا إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ⁽⁴⁾ ، إِنَّمَا قَالَ فِي الْوَصْلِ لِأَنَّ بَعْضَ الْفَصَحَاءِ

(1) يونس : 48 .

(2) انظر الكتاب : 11 ، وفيه « وليس في الكلام اسم هكذا » عوض ما هو مثبت .

(3) انظر الكتاب : 10 .

(4) انظر الكتاب 2:11,12 .

من العرب إذا وقف ردّ ما لم يظهر مع التّنوين فيقول هذا عميّ وغازيّ والحيد الأكثر الحذف ، وأمّا « ذا » الاسم المبهم فقد جعله « كلا » لكونه غير متمكّن وقياسه أن يجري من المحذوفات لتصغيره ، وقد حكى إماتته قال : ولم تقل : ذي لئلا يشبه كي فهو من مضاعف الياء على هذا إلا أنّهم لم يجمعوا بين عينه ولامه حين صغروا ، و« ذا » مذكّر و« تا » : مؤنّث ، فإن سمّيت بتا مؤنّثاً كان كهند ، وأمّا فوك فكما ذكر غير أنّ الشاعر قد قال * خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاشِيمَ وَفَا * صيّرته في الشّعْر على حالة لا يكون عليها في الكلام ضرورة ، وروي عن أبي الحسن أنّه قال أراد الإضافة فحذف المضاف إليه ، أراد وفاها وقوله : وأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاض⁽¹⁾ ، يريد إذا صيّرته اسماً لكلّمها جرت نكرات بلا ألف واللام ، ومعارف بهما ، وجرت حروف المعاني أعلاماً لكلّمها وإن شئت جعلتها غلبة بالألف واللام أبو الحسن اعلم أنّ حروف الهجاء كلّها مجزومة وكذلك العدد إلا أن تدخل حرف العطف فتعرف فتقول ثلاثة وأربعة وخمسة واعلم أنّه لا يلتقي ساكنان في الدّرج إلا بنية الوقف .

وقوله : فجاءت كأنّها أصوات تصوّت بها⁽²⁾ ليس في الكلام موضوعاً على الوقف إلاّ حروف الهجاء وحدها بدليل التقاء الساكنين في آخرها إذا قلت صاد سين ، زاي ألا ترى أنّها لو كانت مدرجة لتحركت أو آخرها كما فعلت في الصّوت نحو غاق ، فأما الوقف في العدد فكالوقف في غير المتمكّن من الأسماء ، وقال في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد : « فأما قاف وباء » ونحوها فإذا حكيت بها الحروف - ولم ترد أن تلفظ بها كما حكيت بغاق صوت الغراب ، وبقبّ وقع السّيف - بنيت كلّ واحد منهما بناء الأسماء وقد نقل بعضهم فقال قبّ ولم يسلم الصّوت فكذلك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء بنيته للأسماء ولم تسلم

(1) المرجع نفسه 4:34 .

(2) انظر الكتاب 9:34:2 .

الحروف كما لم تسلم الصوّت فهذا سبيل هذا⁽¹⁾ ويريد بقوله بناء الأسماء لأنها عنده ثلاثية ولذلك قال: ونظير الوقف هنا الحذف في الياء وأختيها الألف والواو⁽²⁾، يريد حذفها من المعتلّ كما سكنت الصّحيح ، وقد تبني لانفصالها بناء حروف المعاني ، وقد حكى في «إرادة اللفظ بالحروف» أنّ الخليل رحمه الله - قال لأصحابه عندما سألهم فقالوا قاف باء : إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف⁽³⁾ ، وقال بعدُ فإنّما حكيت بها الحروف ولم ترد أن تلفظ بالحروف⁽⁴⁾ فأراد الخليل بها الاسم ، ولذلك قال : إنّما جئتم بالاسم فقد أوقع عليها هذه العبارة وقال أيضاً في الباب : وبنيت كل واحد منهما بناء الأسماء⁽⁵⁾ ، ومما يؤنس بهذا قولهم صه ومه فيترجم عن الفعل كما تترجم هذه الحروف ، وقوله فإنّ الواحد اسم متمكّن⁽⁶⁾ ، يريد في غير هذا الموضع ، وأشتموه في العدد الضّمّ لأنّه في غير العدد معرب كما جعلوا الحركات في بعض المبنيات مزيّة ، وقوله : وليست هذه الحروف ممّا يدرج ، وليس أصلها الإدراج⁽⁷⁾ ، يقول هي بمنزلة « لا » في التسمية بها إلا أنّها لم تبني على الدّرج ولا تدرج في الكلام وإنّما هي مبنية على الوقف كما تقدّم وليس في كون الصوت اسماً شك ويجوز أن يقال من الدليل على أنّ الصّوت اسمٌ لحاق التّنين له دليلاً على التّنكير وإن لم يرد بغيره ووقع في بعض نسخ الشّرقية تفسير بعد قوله ليست تدرج عندهم : تقول لا توصل وحروف المعاني توصل ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير ، وإذا قلت واحد اثنان ففيه ثلاث لغات ،

(1) المرجع نفسه 9:63 .

(2) المرجع نفسه 8:34 ، وفيه « ها هنا » عوض « هنا » ، و« الياء وأخواتها » عوض « الياء وأختيها الألف والواو » .

(3) المرجع نفسه 1:62، 26:61 ، وفيه « فقيل له : باء كاف فقال الخ » .

(4) انظر الملاحظة رقم (2) .

(5) انظر الملاحظة رقم 2 .

(6) انظر الكتاب 11/34 ، وفيه « فلأنّ » عوض « لأنّ » .

(7) انظر الكتاب 11:34:2 ، وفيه « ولا أصلها » عوض « وليس أصلها » .

يقولون واحد إثنان فتقطع الألف ، ومنهم من يقول واحد آثنان فيصّل الألف ، ومنهم من يقول واحد إثنان فيقطع الألف انتهى المذهب الأول على الإعراب لأنه لا يشمّ إلا الضّمّ وصيرّها للوقف لأنها متمكّنة والثاني على الوقف كالصّوت والثالث أجري فيه الوصل مجرى الوقف فحقّق الهمزة في الوصل ، وبعد قوله لا تقول لم ألف⁽¹⁾ وزاد في الشّرقية فتحذف الألف من لام ، سمعنا من العرب من يقول وأنشد البيت⁽²⁾ ، وقوله ثلاثه ربعة⁽²⁾ كذا كتبه على اللفظ وفيه النّظر إلى الوقف والوصل فالحركة في الهاء دليّة توهم الدّرج ، والهاء دليل توهم الوقف لأنه لما قال ثلاثة ووقف بالهاء اجتمعت الهمزة مع ساكن قبلها فتوهم الدّرج فنقل ، قال الكسائي : اعلم أنّ العدد بمنزلة حروف الهجاء ، إذا لم يتّصل بشيء بعد ، ولم تدخل فيه حروف العطف ، وقوله كان يقول إذا تهجّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم⁽³⁾ ، يريد أنّها في الهجاء مثلها في حكاية الصوت بالحرف إذا أردت الحكاية ولم ترد اللفظ ، وقد ذكر في إرادة اللفظ بالحرف⁽⁴⁾ ، وقول الراجز :

* تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلْفٍ * شاهده فيه إتيانه بالألف واللام على الوقف غير أنّه توهم الدّرج فنقل حركة الهمزة إلى الميم كَثَلًا تَهْرَبَعَهُ ، وقبله * أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ * تَخْطُرُ رِجْلَايَ بِحَطِّ مُخْتَلِفٍ * تُكْتَبَانِ الْبَيْتَ يَرِيدُ تَمْشِي مَشْيَ مَنْ رَجَعَ بِلَا حَاجَةٍ كَسَلَانَ غَيْرِ مُسْتَقِيمِ الْمَشْيِ ، وقيل أراد تكتب رجلاي في الأرض ، أي رجع بلا حاجة .

باب تسميتك الحروف بالظروف :

يقول مجلول كذا الأعلام على الحروف ، أي تصييرها أسماء لها مجردة من معاني

(1) المرجع نفسه : 16 ، وفيه « تقول لام أelf » عوض « لا تقول لم أelf » .

(2) المرجع نفسه : 14 .

(3) المرجع نفسه : 15 .

(4) انظر الكتاب 2: 63: 10 .

(*) يعني * تكتبان في الطريق لام أelf * المرجع نفسه : 17 .

المُسَمَّينَ بها فيصير خَلْفَ اسماً للكلمة أو الحرف وكذلك زيد كان مصدراً ثم صار
 عالماً لشخص ويريد بالحروف في الترجمة الحروف والكلمات وقد سُمِّيَ الكلمات
 كلّها حروفاً وجميع هذه الظُّروف ما خلا قَدَامَ ووراء إذا جعلت شيئاً منها اسماً
 للكلمة لم تصرفه وإن جعلته اسماً للحرف صرفته ويقال لكلّ اسم وفعل وحرف
 كلمة وحرف ، وعلى هذا مدار هذه الأبواب ، وذكر « كيف » في الظُّروف لأنّها
 عنده غير الأوّل وإنما هذا على حدّ قولهم أَنَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ ونحو ذلك ، فجعل
 ما يطرأ عليه من حوادث الدهر ظرفاً له « وكيف » متضمّنة لجميع ذلك فالجواب
 على هذا أبداً مخفوض والأكثر أن يكون الأوّل فيجري الجواب بوجوه الإعراب وقد
 ذكر الرِّفَع والنَّصَب في الجواب ، كقولهم : صالح في جواب « كيف زيد » ؟
 وصحيحاً في جواب كيف أصبحت ؟ ، وقوله بمنزلة ما هو جوابه⁽¹⁾ ، يريد بما لم
 تكن فيه علامة تأنيث وهو مذكّر كلّه إلا كلمتين وردّ المبرّد قوله : وجواب أين
 كخلف ، وقال وقد يكون جواب « أين » النّاحية والجهة وهما مؤنّتان ولم يجهل
 ذلك سيبويه وإنما أراد أن الظُّروف كلّها مذكرة وقد تقدّم ذلك في أوّل الباب ولم
 يُؤنّث منها إلا اثنتان لدخول الهاء في التّحقير فالغالب في الجواب الألفاظ التي ليس
 فيها علامة تأنيث وجميعها مذكّر إلا ما ذكر فراعى سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى
 النادر القليل مع أنّه قد ثبت تذكيرها من غير التفات إلى جواب ، وقوله لكان أن
 تحمله على التّذكير أولى⁽²⁾ لوجهين : أحدهما أنّ التّذكير أوّل والثاني أن جميع
 الباب على التّذكير إلا كلمتين ، وقوله وكذلك « منذ » في لغة من رفع لأنّها
 كحيث⁽³⁾ يريد في ضمّ الآخر وفيه نصّ أنّ « منذ » يرفع ما بعدها وجميع هذه
 الأشياء إذا صيرتها أسماء للظُّروف أعربتها لا خلاف في ذلك وهي أجدر بذلك
 من الحروف وقال الأستاذ أبو بكر رحمه الله : الَّذِي أَقُولُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ

(1) المرجع نفسه 8:35:2 .

(2) انظر الكتاب 11:35:2 .

(3) المرجع نفسه : 10 .

فارغاً لحقه الإعراب وكذلك كل شيء من غير المتمكن كان منفرداً وقد يحكى
وقول ابن مقبل :

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَىٰ بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

شاهده فيه إعراب قيل وقال حين جعلهما اسمين لمعناهما وقد حكى فيهما
تركهما على الفتح قبل البيت وردّ المبرّد قول سيبويه والقوافي مجرورة⁽¹⁾ قال لأنّ
القافية موقوفة وما قبلها يكون مفتوحاً فيكون حكاية فلا شاهد فيه وهذا تعنيت
منه وتكذيب له فيما روى ألا تراه قال : والقوافي مجرورة فتحرز بذلك مما رده ،
ولا يمتنع في البيت التقييد ولكنه لما رواه بالجرّ صحّ له فيه الشاهد وسيبويه أعلم بما
روى وأوثق ، يقول هلكوا وذهب بهم الدهر فلم يبق إلا خبرهم والحديث بهم ،
وقوله لم اسمع به قالاً ولا قبلاً⁽²⁾ هو محكيّ من كلام العرب وهو الذي أراد ، وقوله
مذ شُبَّ إلى دُبِّ⁽³⁾ شاهده فيه الحكاية والإعراب ، يريد مذ شِبِّتُ إلى أن
دَبِّتُ ، وشُبَّ ودُبُّ مردودان لما لم يسمّ فاعله ولا يتعدّيان لكنّهما بنيا للمصدر
أي مذ شِبَّ شيبتي إلى أن دبّ ديبتي قال بعضهم : قلت لأبي عليّ الفارسيّ
كيف قالوا : مذ شُبَّ إلى دُبِّ وهما لا يتعدّيان ؟ فقال : هما كشاء وشئته ، يريد
هما تماً يتعدّيان تارة ولا يتعدّيان أخرى ، قلت : والتعدّي في شِبَّ الصَّبِيّ ودبّ
لا يتصوّر والظاهر في شاء أنه متعدّد أبداً ، وقوله : هذا اسم عمرو وهذا ذكر
عمرو⁽⁴⁾ هذا نص بأنّ الاسم غير المسمّى وقد ذكر في أوّل الكتاب أنّ الاسم قد
يعبّر عن المسمّى على السّعة ولا يمتنع أن تعبّر بعمرو عن الحروف أو الكلمة كما
فعلت فيما تقدّم ، وتقول « عمرو » اسم واقع على مذكّر فإذا أشرت إليه قلت هذا
عمرو لأنّه على ما ينبغي له وإن أشرت إلى الكلمة أو الحرف مسطورين قلت هذا

(1) المرجع نفسه 1:36 وانظر المقتضب 4:42:43 .

(2) انظر الكتاب 2:36:1 .

(3) المرجع نفسه .

(4) انظر الكتاب : 2 .

عمرو وهذه عمرو على حذف المضاف فإن جعلت الاسم لهما لم تصرف إذا أردت الكلمة ، وقوله وأنت تريد هذه الدراهم ألف⁽¹⁾ ، يريد وأنت تريد هذه الدراهم عدد ألف وقد تجعلها الألف على السّعة لا تريد حذف مضاف ، وكلمون وضعفص وقريسيات أسماء ملوك للعجم والكلمون أيضاً أرض ووقع في الكتاب ضعفص بصادين وصاد وضاد وهو الصواب لسقوط الصاد وبقي من حروف الهجاء ستة أحرف التّاء والحاء والذّال والظّاء والغين والشّين ولم تقع مؤلّفة وإذا كانت قريسيات بمنزلة عرفات جرت في التّسمية بها مجرى عرفات ، وقوله فإنّما تكون معارف بالألف واللام^(*) يريد تجري مجرى الرجل ، ولا يكون التّعريف الطّارىء على الأجناس إلا بالألف واللام ، ويجوز إذا جعلت هذا الضّرب علماً للكلمة أو الحرف بالألف واللام أجرته مجرى الحارث والعبّاس وجميع هذا الباب إذا جعلته اسماً لمعناه إن شئت أعربته وإن شئت حكيت كما ذكر وإن نقلتها إلى أن تسمّي بها غير ما وضعت له أعربت لا غير قال أبو العباس : واعلم أنّ الأفعال والحروف التي جاءت لمعان نحو لو وليت وأو حقّهنّ أن يكنّ معارف لما ذكر لك وأما باوتا فسبيلهنّ أن يكنّ نكرات وذكر سيويه رحمه الله قبل أن حروف المعاني جرت كسام أبرص وحروف الهجاء على حكم ابن مخلص الفراء في قوله تعالى : ﴿الآن وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽²⁾ وزعم أنّ أصلها «أوان» ، حذفوا وغيروا .

باب ما جاء مَعْدُولاً عن حده :

قسّم هذا الباب على خمسة أنواع : اسم للفعل في الأمر واسم للمصدر واسم للصفة في النداء وفي غير النداء واسم علم كسَفَارٍ لماء ونشواء للجبل وليس منها مقيس إلا اسم الفعل الثلاثي والصفة في النداء من الثلاثي أيضاً وجميعها معدول

(1) المرجع نفسه : 4 .

(2) يونس : 51 ، وانظر معاني القرآن للفراء 1: 467-468 .

(*) انظر الكتاب 2: 9:36 ، وفيه « فإنّما يكن » عوض « فإنّما تكون » .

عن مؤث علم لفظاً أو تقديراً لأن معناها لا يستعمل في الكلام وقد بين خمسة الأقسام غاية البيان وقال هنا : اسماً للوصف كما قال اسماً للفعل وقد يجيء معدولاً ، يريد كعمر علماً ، وقول الأعشى * مَنَاعِيهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِيهَا * وقول الآخر * تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا * شاهده فيهما كون تراكها ومناعها اسمين للفعل وقد تقدمت البيتان . وقول أبي النجم * حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ * شاهده فيه كون حذار اسماً للفعل بمعنى احذر ، وقول رؤبة : * نَظَارِ كِيٍّ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ * شاهده فيه أيضاً كون نظار اسم فعل في الأمر من نظرته أنظره ، إذا انتظرته والمعنى انتظرني كي أركبها ، وقول زهير :

وَلِنَعْمَ حَشُو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ

شاهده فيه كون نزال اسماً لانزل وهو نص بتأنيث المعدول عن الفعل ويقضي بأن الحكم في الباب واحد وهو بين . قوله اسماً للفعل كما قال اسماً للوصف⁽¹⁾ ، والمعنى معدول عن اسم الفعل بمؤث معرفة كما كان ذلك في الوصف وغيره ، وَنَزَالٍ : مفعول لم يسم فاعله والمعنى إذا قيل نزال ، وهو حكاية في قول من لم يجعل لهذه الأسماء موضعاً من الإعراب بقوله لهرم بن سنان : أي أنت ممدوح إذا لبست الدرع في موضع نزول الأقران بعضهم لبعض واختلطت أصوات الناس من الجزع وصاروا في مثل لجة البحر وتُمُودِي فيه ، وقول الشاعر :

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شِمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

شاهده فيه مثل ما تقدم والمعنى أنع ابن ليلي للكرم وحسن الخلق في وقت الشمال التي تبرد الأنامل من شدة بردها ، وقول جرير :

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجُرْدَاءٍ مِثْلِ [القوس سَمَحٍ حَجْوِهَا]

شاهده فيه كالأول ، والمعنى انع أبا ليلي لهذه الفرس الخفيفة الوثوب ، والجرداء : القصيرة شعر البدن وبذلك توصف الخيل وجعلها مثل القوس

(1) انظر الكتاب 2: 11/36 .

لضمورها من كثرة التصرف في الحروب ، والحجول : القيود ، يريد أنها مذلة
منقادة للتقييد ، وقد أنشد في المصادر الواقعة موقع أفعالها للكميت :

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ
لأن « غير » حال من نَعَاءٍ وقد يحمل على مضمير ينصبه فجعله معدولاً عن
المصدر وجعله هنا معدولاً عن الفعل وهذا ممكن فيه أن يقال ، لأنَّ فَعَالٍ فِي
الأمر مقيس فجعله هنا قياساً ، قال الأستاذ أبو بكر : وهذه الأسماء كلها محمولة
على مضمير وعليه إنشاده أيضاً في ما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره ، نعاء
جذاماً وهو في تقدير الألف واللام مما لم يسمع فيه علم فأما قوله

* فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ * فإنه علم ولا يحمل على هذا لأنه اسم متمكن ،
وقد أجاز الأستاذ أبو بكر أن تكون هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال لا موضع
لها كالأفعال التي عدلت عنها وقد تقدم ذلك ، وجميعها مبني لنيابتها مناب فعل
الأمر وعدلت عنه وأجرى سائر الأقسام مجراها لاجتماعها معها في العدل والتأنيث
والتعريف وقلة التصرف ، وقد ذكر أن بناءها على التشبيه وبنائها على الحركة
والاختصاص بها ، وقول النابغة الجعدي :

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرَّرِي بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

شاهده فيه عدل جعار عن الجاعرة ، وجعلت صفة للضبع لكثرة جواعرها
كما قال الآخر * عَشَنَزَرَةٌ جَوَاعِرُهَا ثَمَانٍ * فجعل لها ثمان جواعر لسعة الموضع
الذي تكون فيه الجواعر ، وكما قيل لها حضاجر لعظم بطنها ، ومعنى عيئي :
أفسدي ، والعيثُ : أشد الفساد ، وَجَعَارٍ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْمُصَوِّفِ ، وقول الآخر :
لَحِقْتُ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ صَرَبَ الرَّقَابِ وَلَايِهِمُ الْمُعْنَمُ

شاهده فيه كون حلاق صفة / قامت مقام الموصوف وليس شيء من هذه
الصفات يتبع موصوفاً لأنه في معنى ما فيه الألف واللام فمترلته منزلة كل إذا لم
يتبعا ، وتقع حلاق على السنة المجدبة لأنها تخلق كل شيء من النبات ويقال

حَلَقْتَهُمْ حَلَاقٍ ، يراد بها السّنة والمنية ، يقول لحقّتهم المنية على أدبارهم ، والأكساء : جمع كسي ، ونصب ضرب الرّقاب على إضمار فعل بتقدير تضرب رقابهم ضرباً ولا يشغل عن قتلهم المغنم ، وقول مهلهل :

مَا أُرَجِّي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامَى قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقٍ

شاهده فيه كالذي قبله ، ومعنى البيت بين ، وقوله : لأنهم شبّهوها بها في الفعل⁽¹⁾ نصّ بحمل سائر الأقسام على اسم الفعل ، وقوله لأنّه لم يقع موقع الفعل⁽²⁾ تبين بغرضه في نزال ، وقد ذكر في ما ينتصب على المدح ، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً ، لأنها لا تجرّ في النكرة ، فهذا نصّ بأنها لا تكون إلا معرفة كما تقدّم ، إلا أنّ بداد معرفة واقع موقع النكرة ، لأنّه مصدر واقع موقع الحال كجهدك ، وقول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

شاهده فيه كون فجار مصدراً معدولاً عن مؤنث كأنّه معدول عن فجرة ، قال ابن جنّي في خصائصه⁽³⁾ إنّما مثل بالألف واللام لأنّ فجرة غير محمود في كلامهم فمثل بما لا يعلم وأبان بيت النابغة أنّ العدل في المصادر قد يكون عن الأعلام مثله في الأسماء غير المصادر ، يقوله النابغة لزُرعة وكان قد عرض عليه وعلى قومه أن ينقضوا ما بينهم وبين بني أسد من الحلف فأبى النابغة فجعل ما دعا إليه فجوراً وخطّته التي وفى بها برّة ، وزعم بعضهم أنّه يقال فعلت في الخير وافتعلت في الشرّ وهو دعوى ، أنّ العرب تقول كسبت المال واكتسبته وقدرت الشيء واقتدرت عليه ، والله تعالى يقول : ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا ﴾

(1) انظر الكتاب 2:38، 14، 15 .

(2) انظر الكتاب 2:38، 13 ، وفيه « لأنّه لم يقع في موضع الفعل » .

(3) انظر « الخصائص » ، لابن جنّي 3:261 وفيه : « وترك لفظ فجرة ، لأنه لا يُعتاد ذلك علماً » .

وَهُوَ وَاقَعَ بِهِمْ ﴿١﴾ وقال : ﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ﴾ ﴿٢﴾ وهو في القرآن كثير ، وقول حميد الأرقط :

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعَا فَقَالَتْ أَعَاماً وَقَابِلَهُ

شاهده فيه عدل يسار عن السيرة أو المسيرة ، بقوله لزوجته : قد سألت الحج فقال اصبري حتى نيسر وكان مُقلاً فقالت له متعجبة من قوله منكرة له : أنمكت عاماً وقابله ، أي هذا العام والذي بعده ، يقال قبل وأقبل ودبر وأدبر وقرىء إذا أدبر وإذا دبر⁽³⁾ ، وقوله :

تُحَرِّضُنِي الذَّلْفَاءُ عَلَى الْحَجِّ وَيَلْهَى وَكَيْفَ نَحُجُّ الْبَيْتَ وَالْحَالُ حَائِلُهُ

فقلت البيت : وبعبده :

لَعَلَّ مُلَّمَاتِ الزَّمَانِ سَتَجَلِي وَعَلَّ إِلَهُ النَّاسِ يُؤَلِّيكَ نَائِلُهُ

وقول الجعدي ويقال هو لابن الخرع :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبَةً وَالْحَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ

شاهده فيه عدله عن مؤنث كأنه قال تعدو متبددة وقد ذكر بعد وهو معرفة كما كان ثم ، وذكر بعد ذلك لأن هذا لا يجيء معدولاً عن نكرة قال كراع : بدد الشيء تبديداً : أعيا والبدد : الطول ، العين : هو مصدر للأبد والتبدد : تباعد ما بين الفخذين إذا كثر لحمها يقال رجل أدد وامرأة بداء وليس معدولاً عن البدد ولكنه عن مصدر مؤنث ، والتبدد : التفرق ومنه بداد أي متفرقين ويقال : إنما ذلك إذا ذهبوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة قال بعضهم أراه من استبد فلان بكذا ، إذا

(1) الشورى : 22 .

(2) الشورى : 23 .

(3) صحف الناسخ فأسقط الدال من أدبر في القراءة الأولى ، والقراءة الثانية لابن عباس ومجاهد ، انظر

« معاني القرآن » للقرآء 3:204 وانظر « كتاب التذكرة في القراءات » لابن غلبون ، تح عبد الفتاح

بحيري إبراهيم ط 1 ، المجلد الثاني ص741 (1410هـ - 1990م) .

انفرد به كأنه فارق الجماعة يقوله للقيط بن زرارة حين انهزم وأسر أخوه معبد ،
 يعيّره بالحرص على الطعام والشراب ولذلك انهزم ، والمخلّق : قطع إبل وسم بالنار
 كصفة الخلق والصّعيد : وجه الأرض وقد ذكر بعد أن جميع هذا الباب إذا سمي
 به مذكر لم ينجراً⁽¹⁾ ، ثم قال وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف لأنه لا يجيء
 معدولاً عن نكرة⁽²⁾ وذكر أنه معدول عن مؤنث واستدلّ عليه بقولهم دُعِيَتْ
 نَزَالٍ ، وقوله : وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه ،
 يريد مثل كَفَافٍ وَبَدَادٍ وما أشبه ذلك مما لم يستعمل منه مؤنث ، وأما مَسَاسٌ
 فمعدول عن المماسّة من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمَسُوهُنَّ كُنَّ ﴾⁽²⁾ ، وكذلك جماد
 وحماد من الجمودة والمحمدة وكَفَافٍ كبداد ولا يعدل عن مزيد الفعل إلا سماعاً ،
 الفراء في قوله : ﴿ لَا مِسَاسَ ﴾⁽³⁾ أي لا أمسّ ولا أمسّ قال ويقرأ لا مَسَاسٍ
 وهي لغة فأشبهه من كلامهم مثل دراك ونظار ، يريد أنها معدولة مثلها وقول
 المتلمّس :

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذَكَرْتُ حَمَادٍ

شاهده فيه عدل جماد عن الجمودة وحماد عن المحمّدة ، ويريد الدّعاء على
 امرأة موصوفة بالجمود والبخل أي جَمُداً لها لا حمداً ، وانتصب على المصدر
 بإضمار فعل وهو حكاية على حذف القول لأنه قد ذكره في قوله ولا تقولي ، ولم
 يجعلها اسم فعل خين انتصب على الدّعاء وأما قرقاز وعرعار فمذهب سيبويه أنّهما

(1) انظر الكتاب 10:41:2 ص 741 .

(2) لم ترد هكنا في القرآن . وربما أراد المؤلف قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ

تَمْسُوهُنَّ ﴾ ولا يعقل إلا أن يكون من أوهم الناسخ وسببه تقارب الصورة الكتابية - فيما أرجح - بين
 ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ ولا تماسوهن على أن هنالك قراءة في تمسوهن موافقة لما أراد التمثيل له وهي
 تماسوهن ، لكنها ليست مشهورة ، والمرجع ليس في متناولي الآن وأقول للقارئ تأمل ذلك وتحقق .

(3) طه : 97 . وانظر « معاني القرآن للفراء 2:190 .

(*) انظر الكتاب 12:41:2 ، وفيه « كما ينصرف عمر في النكرة لأنّ هذا لا يجيء معدولاً عن
 النكرة » .

معدولان عن قرقر وعرعر لأنه قد حكى أنه يقال : عرعت وقرقت في الأمر واعتقد فيهما العدل بعد التأنيث وحكى أبو عمر الفعل منهما وأنها صوتان غيراً ولفظ الصوت قبل التغيير عَارِعَارٍ وَقَارِقَارٍ فحذفاً وغير اللفظ فليل عرعار وقرقار فغيراً عن الحكاية كما غيروا غاق صوت الغراب بالحركة للساكين وقارقار : صوت الرّيح في السحاب عند هبوبها ، والقرقرة : صوت الفحل من الإبل وعرعار : صوت الصبيان عند اللعب ومعناه اجتمعوا وفيه بعد لتغييره وزوال بنائه ولم يغير في غاق إلا الساكن لما بنوه على الوصل وفي قول سيبويه عدلها عن الرباعي وقد وَجَدَ لهما نظير وهما دراك من أدرك وبدار زيداً من بادرت لأنه يقال بدرت إليه وبادرت فهو من بادرت المتعدية قال يعقوب وأنشدوا :

بَدَارِهَا مِنْ إِبْلِ بَدَارِهَا قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِعَارِهَا

وحذفوا الزيادة من حيث كانت من حروف التغيير ولم يمكن ذلك في قرقار وعرعار ، وقول أبي النجم : * قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ * ، شاهده فيه عدل قرقار من قرقر ونوي التأنيث ، وسيذكر في آخر الباب أنها معدولة من لفظ فعل الأمر وذكر هنا فَعَالٍ بمعنى الأمر ومعنى الصفة في النداء وغيره وبمعنى المصدر وجميعها مبني على الكسر عند جميع العرب وأما الأعلام من فعال نحو شَرَارٍ وَسَفَارٍ والغالبة ، نحو حَذَامٍ وَقَطَامٍ فمكسورة عند الحجازيين وغير مصروفة عند التميميين من حيث كانت معدولة عن أعلام وقد ذكرها في الباب .

وقوله واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سُمِّيَتْ به امرأة⁽¹⁾ ، لا تخلو التسمية بهما من أن تبقى على حالها أو تُغَيَّرَ إلى الإعراب ، ولا يخلو أن يسمّى به مذكّر أو مؤنث فإن سُمِّيَ به مذكّر أعربت ومُنِعَتِ الصَّرْفَ اتِّفَاقاً لكونها مؤنثة كَعَنَاقِي فِي التَّسْمِيَةِ بِهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَعْدَلْ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ فَإِنْ نَكَّرْتَ صَرَفْتَ لَزْوَالِ التَّعْرِيفِ وَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُؤنثٌ فَأهل الحجاز يبقونها على بنائها وبنو تميم يعربون ولا يصرفون إلا

(1) انظر الكتاب 2:340 .

ما كان في آخره الرّاء لإرادتهم الإمالة فإنّهم يبقون الأسماء على الكسر لذلك ويوافقون أهل الحجاز وقوله : تميم أقيس لأنّهم نقلوا اسماً إلى اسم ، ورجوعهم إلى الحجازيين فيما فيه الرّاء يقوّي مذهبهم ، وقوله ينبغي لفعّال التي هي معدولة من افعل⁽¹⁾ هذا نصّ بعدل فعّال عن لفظ الفعل في الأمر ، وقوله لأنّ هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعّال محدوداً عنه⁽²⁾ ، يقول هي معدولة عن المعارف بالألف واللام كالسّحر وليست أعلاماً فإذا سمّيت بها لم ترد ذلك المعنى لتغيّره بالتسمية وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهب بني تميم ، إذ كان إنّما دخل فيها بمضارعها الفعل واسمه وَعَدَلُ الاسم عن الفعل بمنزلة عدل أمس في الرّفْع في لغة تميم معرباً عن المنيّ وكعدل أُخَرَ نكرة عن المعرفة وقد تعدله عن النكرة لأنّ الفعل نكرة مذكّر وتنوي التعريف والتأنيث ، ويمكن عدله عن المرّة الواحدة من المصدر في الأمر والتّهي ؛ فيكون العدل عن مؤنّث ونصّه على غيره ، وقوله بل هي أقوى⁽³⁾ ، يريد بل فعّال إذا نقلت عن التسمية بها أقوى على الإعراب من الفعل إذا نقل إلى التسمية ، والدليل على وجود ذلك في نفوس العرب أنّ الصّفة إذا سُمّي بها روعي فيها بعض الحكم والفعل لا يفعل به شيء من ذلك ، ألا ترى أنّهم إذا نكّروا الصّفة بعد التسمية بها نحو أحمر منعوا الصرف والفعل إذا سمّوا به نحو أذهب وتغلب صرفوا في النكرة وكأنّهم لمحو هذا إلا أنّه غلب قياس تميم وجعل هنا حذام وقظام من باب حَضَارٍ وَسَفَارٍ غلّبت فصارت أعلاماً كعُمَرَ وَقُطَمَةَ وقاطمة المعتلّة ولم يجعلها من باب قَتَامٍ وَحَلَاقٍ حين وجد ما يعدلها عنه علماً في الكلام ولذلك تجيء بلا لام ، وقوله ألا ترى أنّ بني تميم يقولون هذه قطام وهذه حذام⁽⁴⁾ ، هذا نصّه على إعراب الاسم الغالب

(1) انظر الكتاب 8:40:2 ، وفيه « فينبغي » عوض « ينبغي » « وهي معدولة عن أفعال » عوض « هي

معدولة عن أفعل » .

(2) المرجع نفسه 6,5:1 .

(3) المرجع نفسه : 9 .

(4) انظر الكتاب 12:40:2 .

والعلم في حال العدل كما ذكرنا ، وقد يكون في قياس عدل « آخر » أن تعدل المعرفة عن التكررة كما عدلت في « آخر » التكررة عن المعرفة ، وإثما غير بنو تميم في التسمية لأنهم لا يريدون معنى العدل في التسمية ، مع أن كل مبني إذا سميت به أعربت إلا أن تحكي ، ووقع في الشرقية ، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى وعليها المعنى⁽¹⁾ وقول الأعشى :

وَمَرُّ دَهْرٍ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٌ

شاهده رفع وبار وفي آخره الراء وليس جوازه بموقوف على الشعر كما ذكر الأعلام بل هو جائز عند سيبويه في الكلام غير أنه قليل وقبل البيت :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمَاءً وَعَعَادَ أُوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

وَوَبَارٍ : أمة قديمة من العرب العاربة انقطعت كعاد وثمود ، ويقال المائة في الماء ، والشعري : نجم ، وحق نزال إذا نكر في بابه أن يكون تنوينه كتنوين صه ومه ، وقوله بل يجعله اسماً مذكراً⁽²⁾ يريد عدل عن بنيته في المؤنث ولم يجعله وصفاً لمذكر ولكنه لما كان لفظه المذكر وكثر غير المعدول للمذكر أجره مجراه فصرفوا والذي لا يدري أصله أمعدول أم غير معدول لم تكسره العرب فتعدله ولا منعت الصرف فتوثته ولا علمت أصله فتركته على التذكير وغير العدل ، وقوله :

لأن الأكثر من هذا البناء مصروف وهو أربعة أقسام لا يحصى كل قسم منها : أحدها أسماء الأجناس كغزال وقذال والثاني صفة كجواد والثالث مصدر كذهاب ، والرابع جمع كسحاب ومنع القياس في العدل من الزائد على الثلاثة إلا فيما سمع كما تقدم ، ومنع القياس في فعال إلا في الأمر الثلاثي والصفة في النداء

(1) انظر الكتاب 1:41 .

(2) انظر الكتاب : 14 .

وغير ذلك مسموع ، وهذا نصّ بقياسه في الأمر والنداء قطّ والظاهر منه أنّه يعدله عن الفعل نفسه إلا أنّه لا يكون إلا معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع وإن شئت نصبته كَنْصَبِكِ المصادر المعاقبة قال الأستاذ أبو بكر وهو القياس قلت وهو قياس بعيد لأنّ الذي عدل عنه لا موضع له ولم يضارع شيئاً ، وذكر الزّمخشرّي في الباب ألفاظاً معدولة من الأقسام كلّها من ذلك دَبَابٍ للضّبع أي دَبِيّ ويقال للظباء إذا وردت الماء : بلا عِبَابٍ وإذا لم ترد : بلا أَبَابٍ ، وَرَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجٍ ويقال دَعْنِي كَفَافٍ أي تكفّ عني وأكفّ عنك ونزلت بوارٍ على الكفار وبلاءٍ على أهل الكتابِ وضَرَامٍ للحرب وكَلَاحٍ وجَدَاعٍ وأزَامٍ للسنة الشديدة ، وَسَبَاطٍ للحمّى ، وَطَمَارٍ للمكان المرتفع ، يقال : هوى من طَمَارٍ ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَارٍ وَطَمَارٍ أي في دَوَاهٍ ورماه الله بينت طَمَارٍ وسببته سبّة تكون لزامٍ أي لازمة ، ويقولون لمن يطلع عليهم وهم يكرهون طلّعه حَدَادٍ حَدِيهِ وَكَرَارٍ : خرزة يؤخذن بها أزواجهنّ يقلن : يا هصره / اهصره ويا كَرَارٍ كَرِيهِ إن أدبر فردّيه وإن أقبل فسرّيه وفي مثل فَشَاشٍ فَشِيهِ من استه إلى فيه وَقَطَاطٍ : أي اقطعه ولا تبيل فلاناً عندنا بلالٍ ، أي بلّة وكويته وَقَاعٍ وهي سمة على الجاعرتين وقيل في طول الرأس من مقدّمة إلى مؤخره وفي الأعلام سَجَاحٍ للمتنبّة ، وَكَسَابٍ وَعَطَافٍ لكلبتين وَفَشَاحٍ للضّبع وحضاف وسكاب لفرسين وعرار لبقرة ويقال بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحْلٍ ، وَظَفَارٍ لبلد ينسب إليه الجزع وَمَنَاعٍ وهلاع لهضبتين ، ووبار وَشَرَافٍ لأرضين وَلَصَافٍ لجبل وَبَرَاخٍ للشمس⁽¹⁾ وكلّها صحيح وهي من باب اللّغة .

باب تغيير الأسماء المبهمة :

جميع الأسماء المبهمة لا توزن وأمّا ما صغّر منها فيوزن في التّصغير من حيث صغّر ولا بدّ لهذه الأسماء المبهمة إذا صغّرت من الألف في آخرها عوضاً ممّا مُنِعَتْهُ

(1) انظر « المفصل » للزّمخشرّي ، بعناية محمد بدر الدّين أبي فراس النّعماني : 155 - 160 .

من ضمّ الأوّل فإذا كان الآخر ساكناً زيدت الألف آخرأ وإن كان متحرراً زيدت قبل الحرف الآخر نحو ذياً وألياً ووزن ذياً فيلاً وكذلك تياً وذهبت عينها تخفيفاً ، وكون ياء التصغير ثانية دليل على حذف العين وشبهها بالحرف لمخالفتها الأسماء في التثنية والجمع والتصغير فلذلك لم توزن ولا ردّ إليها ما حذف منها وعه في التسمية ليس كذلك لأنك لا تردّ إليه ما حذف منه وتزنه وتمّمه في غير هذا اللفظ وتحكم على المحذوف منه ، وذا ليس كذلك فلذلك أجروه في التسمية مجرى « لا » وكأنه لما صغرها على غير حدّ الأسماء لم تكن عنده مثلها وأنسه في ذلك أن عينها لم تجمع في تكبير ولا تصغير مع لامها ، قال الأستاذ أبو بكر : وأمالتها العرب طالبة لياء ذياً المحذوفة فأمكن في التسمية بها ذاي ، وقد ذكر في تصغير المهمة أن ذياً محذوفة العين⁽¹⁾ وذكر في المعتلّ من هذه الأبواب أنك تقول في عه وع ولا تقول وعى لأنك لا تلحقه بشيء ليس منه بالأسماء⁽²⁾ وكذلك لو حقّرت شية لقلت وشية فعلى هذا تقول ذأي واستدلّ الفراء على أنّ هذه الأسماء كالحروف بقولهم ذا في التسمية كلاء وهذا الاستدلال صحيح لأنّ سيويه رحمه الله ضعّفها هنا بوقوعها على كلّ شيء وكثرتها في الكلام وجريها في التحقير والتثنية والجمع على غير قياس فأشبهت لا ولم تحذف عين ذيا للياءات لأنهم قد قالوا حيي وإنما حذف لتغيير الاسم في التصغير وغيره ، وذكر في الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين أنّ هذه الحروف وأشباهاها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعل ولا تثنية أنها يجعل ما ذهب منها مثل ما هو فيها وتضاعف⁽³⁾ ، والمهمة قد قامت الدلالة عليها بالتصغير غير أنّه على غير الحدّ حاء : صوت يقال للإبل والى : لغة في آلاء والى أيضاً بمعنى الذين موصولة ، وحجا ورمى معدولان عن حاج ورام لأنّه يقال حجا إذا انحرف فهما بمنزلة عمر وكذا قال المبرد ويريد

(1) انظر الكتاب 2:139:11 .

(2) انظر الكتاب 2:61:1 .

(3) انظر الكتاب 84:12 .

بمشتقين⁽¹⁾ معدولين وعطف « معدولا » على « مشتقا » والمعنى واحد لاختلاف اللفظين على جهة التأكيد ومن قال غاق كسر للساكين ومن نون نكره كصه وقال تفعل بالذي في التسمية ما تفعل بالمنقوص نحو عم في الرفع والتصب والحفض قال أبو علي : اللاء واللائي التسمية بهما سواء كبازي وباز أحدهما منقوص والآخر صحيح وليس أحدهما مقلوباً من الآخر لأنهما قد تكافأ في التصرف وقد تقدم أنه كهار وشاك والسادى مثل فاعل من السدو وهو مد اليد وهو أيضاً التماذي في السير وهو أيضاً لعب الصبيان بالجوز أو من سدا الثوب ، وضاري من ضري إذا تعود ، ووقع في الكتاب : في من قال اللاي بالياء لاء وفي الطرة فيمن قال اللاء بالهمزة لاء وهو الصواب ح س في يونس⁽²⁾ الآن : حرف بُني على الألف واللام ولم يخلها منه وترك على مذهب الصفة لأنه صفة في اللفظ والمعنى كما فعلوا بالذي ومثله قول الشاعر :

فإن الألاء يعلمونك منهم كعلمي مذ ظنوك ما دمت أشعرا
فأدخل الألف واللام على ألاء وتركها على خفضها ومثله :

وإني حُبستُ اليومَ والأمسِ قبله بيابك حتى كادت الشمسُ تغربُ
فأدخل الألف واللام على أمس وتركه على كسره وقول الكميت :

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكنني أريدُ به الذوينا

شاهده فيه ردّ النون التي حذفت للإضافة فجمعه غير مضاف وقد جمع على الأذواء وأصل « ذو » ذوي ، لذلك فتحوا الواو ثم أدخلت الألف واللام وأراد بالذوينا كل من في اسمه ذو من ملوك اليمن كذي يزن وذي رعين وذي فايش يخاطب أهل اليمن فيقول : لا أريد بهجوي وذمي سفلتكم ولكنني أردت ملوككم

(1) انظر الكتاب 14:84 .

(2) انظر معاني القرآن ، للفراء 1:467 .

وأكابركم ، يريد بقوله وأمنوا التّونين⁽¹⁾ أنّه لو دخله التّونين لأدّى إلى حذف الواو فيبقى الاسم على حرف واحد ولا سبيل إلى ذلك فالإضافة أثبتت الواو فجاء اسم متمكّن على حرفين أحدهما حرف علة ، وأما أمسِ فعَلِمَ لليوم الذي قبل يومك كما أنّ غدا علم لليوم الذي بعد يومك ، والبناء في أمس على غير الأصل وبقي غدا على أصله من الإعراب وتحذفه أيضاً فلم يخلّوا به ، وأمسِ : مبني كآين والظّروف غير المتمكّنة وكان قياسه الإعراب وأكثر العرب يبنيه في الأحوال الثلاثة ليوم بعينه وبعضهم يعربه في الرّفع ، ولا يصرف ويبنيه في الجرّ والنّصب وإنما لم يصرفوه في الرّفع لأنّه عدل عما جرى عليه في الاستعمال من البناء فلما عدل في الرّفع عن البناء الذي استعمل فيه في النّصب والجرّ ، وصار معدولاً في جهة واحدة لم يصرف ، فإذا سمّيت به في القولين أعربت وصرفت لأنّ كلّ شيء إذا سمّي به أعرب ، وصرفته في قول من عدله في الرّفع لأنّ العدل إنّما هو في جهة واحدة ، فحكم عليه بينائه في الخفض والنّصب ، فصرف ولم يراع العدل في الرّفع كما ذكر ، ومنهم من يعرب في الأحوال الثلاثة وعليه البيت^(*) الذي أنشد ، فتحه في موضع الجرّ ، وعلى هذا إذا سمّي به في هذه اللغة لم يصرف لأنّه معدول في كل جهة وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : وقد فتح قوم في مذ لما رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع⁽²⁾ ، أنّه في النّصب باق على حاله عندهم حين ذكر الرّفع والجرّ في « مذ » لم يذكر النّصب وإليه ذهب الأعلام ، قال : خفضوا في « مذ » كما رفعوا بعدها ، وجعل الخفض بهما والرّفع فجعلها معرفة في الحالين قطّ ، والصّواب أن يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال ، لأنّه الذي حكى النّاس ، أعني الإعراب في الأحوال الثلاثة ، والبناء في الأحوال الثلاثة ، والإعراب في الرّفع ، والبناء في الجرّ والنّصب ، وقد نصّ الكسائي على الإعراب في الأحوال الثلاثة ، ثمّ قال : ومنهم

(1) انظر الكتاب 3:43:2 .

(2) انظر الكتاب 4:44:2 ، وفيه « وقد فتح قوم أمس من مذ » بزيادة كلمة « أمس » .

(*) يشير إلى قول الرّاجز : لقد رأيت عجبا مذ أمساً عجائزاً مثل السّعالى خمساً . انظر الكتاب : 5 .

من يتوَّنه في الأحوال الثلاثة وهو قليل في كلامهم قال : فأما إذا كان ظرفاً فهو
 بغير تنوين في اللفظ لم يختلف في ذلك ، فإذا أُدخِلَتِ الألف واللام أو أضفت ،
 جرى بوجوه الإعراب ، وكذلك إن نكّرته ، ولم يحك أحد البناء في النصب ،
 والإعراب في الرفع والجرّ فيجعل ، كلام سيبويه على ما حكى ، وقد ذكر في
 التصغير ، ومنهم من جعل تعريفه بنية الألف واللام ، قال أبو العباس بني : أمس
 لأنه اسم لا يخصّ يوماً بعينه ، فقد ضارع الحروف ، وذلك أنك إذا قلت فعلت
 هذا أمس إنما تعني اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس
 عن ذلك اليوم ، فإنما هو بمنزلة عن غيرها في الانتقال من شيء إلى شيء ، وليس
 حدّ الأسماء إلّا لزوم ما وضعت عليه علامات ، وإذا تكلمت العرب بأمس في
 غير غده أدخلت عليه الألف واللام ومكنته كقوله تعالى : « وهو أعلم » :
 ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ ﴾⁽¹⁾ وكقول عمرو بن معدي كرب :

لَيْسَ يُعَابُ الْمَرْءُ مِنْ جُبْنِ نَفْسِهِ إِذَا عُرِفَتْ مِنْهُ الشَّجَاعَةُ بِالْأَمْسِ

ومنزلة غد منزلة أمس في أنه علم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه ومن
 الدليل قوله بعد غد كما تقول أوّل من أمس فإذا ذكرته في غير أمسه أدخلت
 الألف واللام كما فعلت في أمس كما قال عطاء بن يسار رضي الله عنه في حديث
 السائل عن وقت صلاة الصبح : « حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْعَدِ » يريد الوقت إلا أنه لم
 يبين للحذف مع أن البناء ليس بقياس وقد ذكر في الظروف المهمة كما أنك إذا
 قلت أوّل من أمس أو بعد غد فإنما تعني اليوم الذي يلي أمس والذي يليه غد⁽²⁾
 ووجه الجمع بين سَحَرَ وَأَخْرَ أَنْ سحر لا يأتي على حدّه من المعرفة إلا بالألف
 واللام فصار عندهم معدولاً عن أصله في الكلام كما أنّ « الآخر » لا يكون إلا
 صفة بالألف واللام فلما فارقهما عدل عن أصله وعدله عن الألف واللام على

(1) القصص : 81 . وانظر « المقتضب » ، للمبرد 3:102,103,173 .

(2) انظر الكتاب 2:46:3 ، وفيه « فإنما تعني الذي يليه أمس » عوض ما هو مثبت .

حكم الاستعمال لأتهم يشيرون بها إلى الحاضر ، كقوله * إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غُدُوًا *
وإلى غير ذلك فإذا قَدَّموا الاسم فقالوا خرجت يوم الخميس سَحَرَ
فينبغي أن يعدلوه عن المضاف أبو العباس أُخَرَ : معدول عن الألف واللام وسحر
كذلك إلا أنه غلب على سحر التعريف بغير إضافة كالأسماء الغالبة ولا يشبهه
الأسماء الغالبة ولكنه معرفة في معنى الألف واللام كَفَجَارٍ وَجَعَارٍ ، وقوله كما تركوا
صرف آخر⁽¹⁾ ، تباعد سحر لعدله من يوم بعينه وأمس لعدله في الرفع من آخر
ففارقتها في الشبه ، وقوله لم يكن بمنزلته إلا وفيه الألف واللام⁽²⁾ يريد أنه لا يعدل
إلا ظرفاً وقوله وكان كأمس⁽³⁾ ، يشبهه بأمس إذا لم يكن فيه عدل ، يريد أن
حكمه حكم ما لا عدل فيه إذ لم يعدل إلا ظرفاً وقوله وكذلك سحر : اسم رجل
تصرفه وهو في الرجل أقوى⁽⁴⁾ ، يريد والصرف في الرجل أقوى ، يريد أن سَحَرَ
المعدول عما دخل عليه الألف واللام إذا سميت به رجلاً انصرف والصرف في
الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفاً قال ولو سميت به شيئاً يكون ظرفاً لصرفته أيضاً
وكان كأمس أي علماً لو كان أمس منصوباً مثله ، وقوله كما كان ، أي كما كان⁽⁵⁾
سَحَرَ ظرفاً معرباً لكنّه غير علم فلو كان علماً لكان مصروفاً إلا أنه عدل عن
الألف واللام وتعريفه بنيتهما وأما « أُخَرَ » فلم تنو العرب فيها الألف واللام
فلذلك لم تعرفها وتقدم من كلام الأستاذ أبي بكر جواز التعريف بالغلبة كما
ذكر المبرّد⁽⁶⁾ ثم منعه كما ذكرت ، وقول الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْساً

(1) المرجع نفسه 14:43 .

(2) المرجع نفسه : 16,15 ، وفيه « لم يكن معرفه إلا وفيه الألف واللام » عوض ما هو مثبت .

(3) المرجع نفسه 3:44 .

(4) المرجع نفسه : 2 .

(5) المرجع نفسه : 3 .

(6) انظر « المقتضب » ، للمبرّد 3:378 .

شاهده إعراب أمس وترك صرفه فإذا سميت به في هذه اللغة صرفت أيضاً لأنه معدولاً في الأحوال كلها وغير معدول سواءً ، ولو كان في التصب مبنياً لصرفته في التسمية أيضاً لأن العدل ليس في حال التسمية وبعد البيتين * وَلَا تَقِينِ الدَّهْرَ إِلَّا تَعَسَا * فِيهَا عَجُوزٌ لَا تُسَاوِي فُلْسَا * لَا تَأْكُلُ الزُّبْدَةَ إِلَّا نَهْسَا *

ويقال عجوزة بالتاء وأبدل عجائر من عجبا ، والسعالِي : جمع سَعْلَاة وَسَعْلَى منوناً وغير منون وهي الغول عبر سيبويه عن علامة الخفض بالفتح لأنَّ النَّصْبَ لما عمل فيه عاملٌ نَصَبٍ وجعل الياء في ذي كالميم في فم شبه بدلاً ببدل . وزعم ابن ولاد أن المبرد قال : زعم سيبويه أنه إذا سمى رجلاً أمس أو سحر المعدولين عن الألف واللام اللذين لا ينصرفان وبجميع المعدول عن العدد أن جميع ذلك ينصرف في النكرة والمعرفة قال وكذلك يلزمه في آخر ثم قال وهذا صواب لأنه نقله عن الموضع الذي عُدِلَ فيه وزالت عنه العلة المانعة للصرْف فصار أمس كعمر وسحر كجبل ورُبَاع كغُرَاب وأخر كضُرْد ، فنقض قوله في أحمر وما أشبهه في ترك صرفه في النكرة بعد التسمية به ويلزمه أن يصرفه في النكرة لزوال الوصف عنه بعد التسمية وردّ عليه ابن ولاد في هذا أن العرب تركت صرفه بعد التسمية في النكرة وليس لسيبويه أكثر من أن ينقل ما سمع ولم يزد على هذا . والعلة في ترك صرفه أن العرب راعت بقاء الصّفة في الأعلام إذا سمّت بها فأدخلت الألف واللام عليها لإبقاء معنى الصّفة في مثل الحارث والعبّاس وجمعتها جمع الصّفات نحو أحمر وحُمُر وبابه الأحمر والأحمر فمراعاة الصّفة في النكرة أُخْرِى فراعته بعد التسمية فلم تصرف في حال التنكير وعلى هذا جميع العرب وهو الذي حكى النحويّون أبو الحسن وغيره ثم رأى أبو الحسن أن القياس ترك الصّرف وقد مضى في موضعه بأبدع بيان ، وكذلك آخر غير مصروف قبل التسمية وبعدها أمّا في بابها فلعلها عن الألف واللام والصّفة وهي نكرة لجرها على النكرة كما ذكر وقد تستعمل تابعة وغير تابعة وأمّا بعد التسمية فلأنّها لما عدلت عن حكم أخواتها أو استعملت في النكرة معدولة عن الألف واللام

وضَعَفَتْ عن أحواتها نحو الصُّعْر والكَبِير مُنَعَتِ الصَّرْفِ بعد التَّسْمِيَةِ في الحَالِينِ ،
لِخَالَفَتِهَا نِظَائِرَهَا ، وَلَيْسَ مَنَعُهُ صَرَفُهَا بِقِيَاسٍ مِنْهُ بَلْ أَدَّى مَا سَمِعَ فَلَا تَبَعَةَ عَلَيْهِ ،
وَقَدْ اعْتَلَّ لَهَا ، وَأَمَّا أَمْسٌ وَجُمَعَ وَبَابُهُ ، وَأَحَادٌ وَبَابُهُ ، وَسَخَرُ ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ
مَصْرُوفٌ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ فِي الْحَالِينِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْضُ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ الصَّرْفِ وَقَدْ حَكِيَ
ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُ .

باب الأسماء المبهمة غير المتمكّنة :

قد ذكر في عدّة الكلم تفسير هذه الكلم فقال كيف : على أيّ حال⁽¹⁾
وأين : أي مكان ومتى : أيّ حين⁽²⁾ فهذه نكرات لا شكّ في ذلك وفسّر ما عدا
هذه بالمعرفة لمكان الإضافة فهذا حكمها ووجه ذلك أنّها لا تضاف إلى المفرد
ولا تنوّن قال أبو الحسن في باب من الأسماء غير المتمكّنة اعلم أنّ كلّ اسم غير
متمكّن فهو ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة نحو جئت من علّ وأبدأ
بهذا أوّل ولقيته أمس ، وحيثُ وقبلُ وبعُدُ ، كلّ هذه معارف لولا ذلك لنوّنها ،
فإطلاق أبي الحسن هنا بقوله : كلّ اسم غير متمكّن ، يريد في مثل ما مثل به
أبو العباس ، هي مصروفة عن وجهها لأنّها تمّا تقديره الإضافة ، فإذا حذفت منها
وتركت نيّاتها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصُرِفَتْ عن وجوهها .
ابن السّراج بوّب على أنّها في تقدير الإضافة فصُرِفَتْ عنها وهي في النّيّة ، وقال
عليّ بن سليمان الأخفش الصغير : هذا الظّرف تمّا وقع على غير جهة التعريف لأنّ
التعريف بالعلميّة أو بالألف واللام أو الإضافة وهذا معرفة بالمعنى ، وقول سيبويه
ولا يكون نكرة⁽³⁾ ، يريد لا يدخلها تنوين فتكون كصه ومه في النكرة ، وقد
حكى التنوين في قبل وبعء في باب المدح ، قال : وزعموا أنّ بعض العرب يصرف

(1) انظر الكتاب 10:311:2 .

(2) انظر الكتاب 12,11:311:2 .

(3) المرجع نفسه 12:44 ، وفيه « ولا تكون » عوض « لا يكون » .

قبلاً وبعداً ، فيقول ابدأ بهذا قبلاً⁽¹⁾ فكأنه جعلها نكرة وأجاز يحيى⁽²⁾ تنوينها مع الضم في الشعر وأنشد * عَلِيٌّ مَا كَانَ قَبْلَ مِنْ عِتَابٍ * وحكى تنوينهما منصوبين إذا قطعاً عن الإضافة قال : لما نكروها نونوا وقال : ترفعهما إذا جعلتهما غاية ولم تذكر بعدهما الذي أضيفا إليه ، فإن نويت أن تُظهر المضاف أو أظهرته جررت بغير تنوين كأنك أظهرته⁽³⁾ وقد تقدّم الكلام عليها في مواضع ، وقوله وإن كان الحرف الذي يلي الآخر أسكنوه⁽⁴⁾ ، يريد أسكنوا الآخر والضمير عائد على الآخر هذا إذا لم تكن حركته مزية مثل قبل وأول وبعد وقد تقدم . وجير : حرف تأكيد في القسم كراع : جير وجير في معنى اليمين ابن دريد : جير كلمة يؤكّدون بها كما يؤكّدون بأبي في القسم ، وهي عند سيبويه حرف كنعم ، وجعل قبل وبعد وحيث للانتهاء كما جعل قطّ وحسب غايتين يريد الانتهاء أيضاً ، العين : الغاية : مدى كلّ شيء وتحقيرها غيبة وهو مذهب الكلّ واستشهد بهذا قبل الضمة على تمكّنه مضافاً وأشار بهذا إليه فالأول فيه الثاني ، و« عند » أكثر تمكناً في الموضع من لدن ، قال الفارسي لأنك تقول عند الفقهاء وعند المحدثين وعند الخوارج وعند مالك ولا تقع لدن في أكثر مواضعها ، يعقوب : عن يونس عند وعند ، وقوله قطّ وحسب⁽⁵⁾ ، يريد غير متمكّنين أيضاً وهما محمولان على الكلام الأول ، وأشار بقوله إذا أردت ليس غير⁽⁶⁾ إلى حسب هذه التي تقرن بقطّ ، لا حسبك التي في قولهم حسبك درهمان وحسبك ينم الناس ، وهي التي تستعمل في قولهم ما فعلت

(1) المرجع نفسه 14:311:1 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 2:321 .

(3) المرجع نفسه 2:320 .

(4) انظر الكتاب 14:44:2 ، وفيه « الذي قبل الآخر » عوض « الذي يلي الآخر » و« متحرّكاً

أسكنوه » عوض « أسكنوه » .

(5) المرجع نفسه 1:45 .

(6) المرجع نفسه 1:45 .

غَيْرَ هَذَا حَسْبُ وَهِيَ الَّتِي تَقَعُ قَدْ مَكَانَهَا فِي قَوْلِهِ :

* وَنِصْفُهُ فِقْدِي * وهي مبتدأ والخبر محذوف أو خبر ابتداء وهي بمنزلة قَطِّ الَّتِي لِلزَّمَانِ عنده في كونها غير متمكِّنة ففعل بها ما ذكر ، وقَطُّ تشدُّد طَاوُهَا وتخفَّف مع الضَّمِّ وَأَمَّا قَطُّ السَّاكِنَةِ فلا تحرَّك وصارت حسب بمنزلة قَطِّ حيث كانت غاية في الاكتفاء ، وقد قرنها في باب عدَّة الكلم ولم يخرجها من هذا المعنى ، قال : وقَطُّ معناها الاكتفاء قال : وَأَمَّا حسب فمعناه كمعنى قَطُّ ، واعتلَّ لبناء حسب على الضَّمِّ من حيث كانت نهاية فضارع الغاية ومعناه كمعنى قَطُّ في الاكتفاء لا معنى الزمان ، وقوله إذا أضفته إلى مضمر رددته إلى الأصل⁽¹⁾ يريد إذا أضفت « لد » إلى المضمر رددت النون فقلت من لَدُنِهِ ومن لَدُنِي بالتخفيف حذفت لاجتماع التَّوْنين كما يختار حذفهما مع السَّاكن بعدهما ، وقوله لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع⁽²⁾ قال في عدَّة الكلم وهي للصَّحبة⁽³⁾ في كل حال ، وقوله : * مِكْرٌ مِقْبَلٌ مُذِيرٌ مَعاً * دليل على أن « مَع » لا تكون إلا ظرفاً إلا أنها تكون للزَّمَانِ والمكان وهذا مقتضى الباب ويجدر فيها في هذا الباب أن تكون بمعنى جميع التي للمصادر وقول الراعي :

رَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَاماً

شاهده فيه تسكين « مع » تشبيهاً لها بالحرف نحو هل وبل وهي معربة في أكثر المواضع لاستعمالها مفردة كجميع ، وقوله لأنها للغاية⁽⁴⁾ ، يريد للحين والانتهاء ، وقوله لأنها لا تضاف⁽⁵⁾ ، يريد « الذي » و« من » يقول لا تضاف كقبل وبعد وأول ، ولا تتم اسماً في الخبر إلا بصلة وليست كأبي ، وقوله هذا عام

(1) انظر الكتاب 3:45:2 ، وفيه « إذا أضفت » عوض « إذا أضفته » .

(2) المرجع نفسه : 5 .

(3) المرجع نفسه 9:309 .

(4) المرجع نفسه 9:45 .

(5) المرجع نفسه : 15 .

أَوَّلُ ومذ عام أوَّل⁽¹⁾ نصّ بدخول مذ على الغاية جارة ورافعة ، وهي جارة حرف ورافعة اسم وقال : أزموه هذا الحذف لأنّ الكلام عليه ، ولم يقل رجل أوَّل منه لظهور منه ولا تكون صفة إلا مع حذف منه ، ومعنى ما تركت له أوَّلًا ولا آخرًا : ما تركت له قليلاً ولا كثيراً ، ليس أول ولا آخر بمنزلة أوَّل منه ، لأنّ الأوَّل اسم رجل بمنزلة أُخَيْلٍ وأفكل ، والثاني صفة استعملت استعمال الأسماء على حدّها من الوصل ، ألا ترى أنّه لا يكون فيه أبداً تنوين ولذلك قال : فلما جاز فيه هذان الوجهان ، وقوله إلا أنّ الحذف لزم صفة عام⁽²⁾ ، يقول لزم الحذف في الكلام صفة عام استخفافاً ، وهذا نصّ بحذفه ولم يلزم في الأوَّل في قولهم أبداً بهَذَا أوَّلُ ، وهو في ابدأ بهذا أوَّل مبنّي على الضّمّ ، جعلوه بمنزلة قبل وبعد ، وكأنّه في تقدير أوَّل من كذا فلما حذف ضَمّ ، وهو مراد في التّية لا في اللفظ ، ولو كان مراداً في تقدير اللفظ لم يكن إلا مفتوحاً ، والمنون اسم وغير المنون صفة ، وجعل حذف أفعل إذا خصصته كحذف المضاف ، وقوله الحذف يستعمل في قولهم ابدأ به أوَّل أكثر ، يريد أكثر من تركه ، وقوله أسْفَلَ مِنْ مَكَانِكَ⁽³⁾ هذا تصريح بحذف المضاف وقول الشاعر :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا أَوْ سَمِنَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوَّلًا

ويروى * أو هزلت * وشاهده فيه جرى أوَّل صفةً للعام أي أوَّل هذا العام وحذف « من » ويجوز نصبه على الظرف كما ذكر تقديره في جذب عام وقع في عام أوَّل من هذا العام وقول أبي النجم : * أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ * شاهده فيه كون « عل » نكرة ولذلك نوّنه وخفضه ، وصف فرساً يريد أنّه ضامر الخصر واسع الظهر لعظم بطنه ، وقال الآخر :

(1) المرجع نفسه : 19 ، وفيه « مذ عام أوَّل ومذ عام أوَّل » عوض ما هو مثبت .

(2) انظر الكتاب 2:46:7 .

(3) المرجع نفسه : 11 .

لا يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ الْحَضُّ مِنْ وَرَائِهِ وَمِنْ دُونِ

شاهده فيه قطع « دون » من الإضافة وبنائها على الضم في التقدير لأنه معرفة « كأمامه » ولا يجوز أن يريد ومن دون شيء آخر ، يعتقد فيه الخفض فإذا كان معرفة بالإضافة لزم بناؤه بعد قطعه منها ، وردّ المبرد شاهده قال لكون البيت مقيداً وقال يجوز ألا تنوي فيه الضم وإن كان الضم فيه أظهر وهو قول فاسد لأنه إذا أراد المعرفة فردّ الضمير على الأول لم يجز فيه إلا ما قال سيبويه ، والملبون : الفرس الذي يسقى اللبن و« المحض » ، بالنصب : مفعول الملبون أي المسقي اللبن المحض وهو الخالص ومن رفع جعله مبتدأ والجاران والجروران بعده خبره ، ويريد أن لحمه من أمامه ومن خلفه من اللبن الخالص وقول أبي النجم : * يَأْتِي لَهَا مِنْ * يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيُّمِنِ وَأَشْمَلِ * شاهده فيه خفضهما وتنوينهما لكونهما نكرتين وقد تقدّم البيت ، وقوله وزعم أنهم نكرات⁽¹⁾ ، هذا حسن لأنه قد تدخل عليهما الألف واللام وتضاف وليس منون يضاف وتدخله الألف واللام إلا وهو نكرة وقوله ولو كانت كذا لما صرفتها وكانت تكون معرفة⁽²⁾ ، يقول لو كانت من قدام غير مصروفة لم تصرفها في الكلام لكونها مؤنثة وكانت معرفة ثم قال ولو تكلمت به العرب لكان قياساً⁽³⁾ وكانت تكون اسماً لجهة بمنزلة غدوة التي لا تنصرف وقوله ومنعها من الصرف أنها مؤنثة⁽⁴⁾ ، يريد أنها علم فلزم ألا تنصرف في التصغير .
وقول الجعدي :

لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلَا تَرَاهُ أَمَاماً مِنْ مُعَرِّسِهَا وَدُونَا

شاهده فيه تنكير أمَامَ و« دون » والفرط : المتقدمون ، يصف كتيبة عظيمة يقول إذا نزلت في موضع المبيت كثر الخلق أمامها ووراءها لكثرتهم ولا تراهم لبعده

(1) انظر الكتاب 4:47:2 .

(2) المرجع نفسه : 7 ، وفيه « ولو كانت شامة كذا لما حذفها » عوض ما هو مثبت .

(3) المرجع نفسه ، وفيه « وهذا مذهب إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب » عوض ما هو مثبت .

(4) المرجع نفسه : 6 ، وفيه « وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة » عوض ما هو مثبت .

آخرهم، والتعريس: النزول في الليل وقوله: ﴿وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾ أي أسفل من مكانكم كما ذكر قبل في الباب⁽²⁾ وهيئات بكسر التاء جمع وبفتحها مفرد وذاتهما واحدة وكذلك عَرَقات وعِرْقاة إذا سميت بهما كانت المفتوحة غير منصرفة لأنها تاء التانيث وكان التنوين فيها للتنكير وإذا سميت بالمكسورة أبقيتها في النصب والجرّ بالكسر ورفعت في الرفع كمسلمات إذا سميت بها: الكسرة كالياء في الزيدين والتنوين كالتون والتاء للجمع وقوله ليست زيادة في الاسم⁽³⁾، يريد أنها زائدة لم تبين الكلمة عليها كسائر الزوائد وهي في الوصل تاء وفي الوقف هاء والبناء على الضمّ في زيت وما جرى مجراها قليل وشتان وسبحان في التسمية بهما سواء لا ينصرفان في المعرفة للتعريف والألف والتون وينصرفان بعد التسمية وإن لم تُسمّ بهما كانت سبحان منصوبة معرفة مضافة وإن قطعت عن الإضافة نونت كقوله * ثُمَّ سُبْحَانَا يُعُودُ لَهُ * وقد جاءت غير منونة في قوله * سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَ مَتَاخِرِهِ * و« شَتَان » مبنية على الفتح والكسر والفتح أكثر ولم تنون لما لم ينكروها وقول أبي عثمان: أصرف شتان وسبحان اسمين كانا في موضعهما يريد أن التنوين في المعرب منهما تنوين التمكّن، وتنوين المبني تنوين التنكير ولا ينون منهما إلا « سبحان » وحدها ولم تقع شتان منونة فقوله: أو في موضعهما، فاسد، وقوله وكلُّ مبني غير مضارع، للتمكّن أبو علي ذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ كناية عن جملة حديث، تقول قدم الحاج فكان من الأمر ذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ .

باب الأحيان :

فصل هذا الباب من الأوّل لأنّ الأحيان فيه متمكّنة وجعل اثنين علماً لليوم كحارث، وقد ذكر لك في التصغير جعله فيه علماً بالألف واللام وبه

(1) 10 : الأحزاب .

(2) المرجع نفسه 11:46 .

(3) انظر الكتاب 2:48:3، وفيه « وليست » عوض « ليست » .

الاستعمال⁽¹⁾ ، وقد يعرف بهما تعريف الجنس كما تغلب بهما عليه ، وأما الشمس والقمر فلا يكونان غير غالبين بهما في الأكثر لأنهما ليسا بجنسين فتباينا ، وقوله : وأما ضحوة وعشيّة فلا يكونان إلا نكرتين على كل حال⁽²⁾ ، يريد أنهما لا تكونان إلا منوتتين وإن وقعتا على وقت بعينه : وهو الذي أراد بقوله فتعلم أنك أردت عشيّة يومك وضحوته⁽³⁾ وقد تقدّم في الظروف أنها تكون معارف في المعنى ولا تنصرف⁽⁴⁾ ، وقد قال في آخر الباب إن بعض العرب يدع تنوين عشيّة كما ترك تنوين غدوة⁽⁵⁾ وقد نفى هنا على كل حال إلا أنه أراد الأعم والأكثر ، وقد يريد بقوله على كل حال⁽⁶⁾ ضحوة ثم قرنها في الإخبار عنهما ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَيَا حُوْتُهُمَا ﴾⁽⁷⁾ وإتما نسيه الفتى ، وقد يكون منه والله أعلم ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾⁽⁸⁾ وإتما يخرجان من الملح ، قال يحيى : المرجان صغار⁽⁹⁾ اللؤلؤ ، والعرب قد تخبر عن الأشياء الملبسة بصفات أبعاضها ومنه ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾⁽¹⁰⁾ وقوله يجوز أن تقول آتيك يوم الجمعة غدوة وبكرة⁽¹¹⁾ فجعلهما بمنزلة ضحوة ، وهذا نقيض ما تقدّم لأنه جعله فيما تقدّم علماً للوقت من غير تعيين في أمته كعلامة أمّ حبين ، وذكرها هنا لوقت معين لكن

-
- (1) انظر الكتاب 6:136:2 ، ونصه « واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة والساعة ، وكذلك أول من أمس والثلاثاء والأربعاء والبارحة لما ذكرنا وأشباههن » .
- (2) انظر المرجع السابق 21:48 ، وفيه « إلا نكرة » عوض « إلا نكرتين » .
- (3) انظرا المرجع السابق : 23 ، وفيه « فيعلم » عوض « فتعلم » .
- (4) انظر المرجع السابق : 18:35 .
- (5) انظر المرجع السابق 4:49 .
- (6) انظر المرجع السابق 22:48 .
- (7) الكهف : 61 .
- (8) الرحمن : 22 .
- (9) انظر معاني القرآن للفراء 3:115 ، ونصه « والمرجان : ما صغر من اللؤلؤ » .
- (10) النور : 45 .
- (11) انظر الكتاب 24:48:2 ، وفيه « اليوم » عوض « يوم الجمعة » .

هذه جرت مجرى النكرة في التنوين كسائر الظروف المنونة المراد بها من يوم بعينه والعلمية هناك أوجبت لها كونها كأم حبين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾⁽¹⁾ أراد كل بكرة وكل عشية ، وقد تقدّم من كلامه فيما يكون فيه المصدر حيناً أن سَحَرَ إذا أردته من يوم بعينه لم تصرفه وسواء أذكرت قبله شيئاً أم لم تذكره ، قال تقول سير عَلَيْهِ سَحَرَ ، لا يكون إلا ظرفاً فإن صغرته لأنه لم يعدل مصغراً هذه حاله إذا أردت المعرفة فإن أردت النكرة تمكّن في الحالات كلّها ، وكذلك لو جئت بالألف واللام ولا يحرم عليه تعريف الإضافة لأنك تقول : خرجت سَحَرَ الخميس وسحر يوم الجمعة وإنما يحرم عليه التّعريف مفرداً إذا جعلته كالعلم⁽²⁾ ، قال يحيى : وسمعت بعضهم يقول أتيتها بكرة باكراً لم يجرها أي لم يصرفها ، قال : لأنه جعلها معرفة لأنها تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد وأكثر ما تجري العرب غدوة إذا قرنتها بعشية ، فيقولون إني لآتيهم غدوة وعشية وقد لا يجرون عشية⁽³⁾ .

باب الألقاب :

الألقاب كالأعلام وإنما تجيء بعد العلم فإن كان الاسم مفرداً واللقب كذلك نكّر الاسم وأضيف إلى اللقب لأنه معرفة كالعلم فصار كعبد الله فإن كانا مضافين أو أحدهما مضاف جرى أحدهما على الآخر جري العطف أو البدل ، واللقب في حال الإضافة إليه بمنزلة قبل ذلك ، وقوله : وليس من أصل التسمية أن يكون للرجل اسمان مفردان⁽⁴⁾ ، وقد جاء ذلك قليلاً ، ومنه الزّبرقان بن بدر

(1) مريم : 62 .

(2) انظر الكتاب 3:115:1 .

(3) انظر « معاني القرآن » ، للفراء 3:109 ، ونصه « قال : سمعت بعضهم يقول : أتيتها بكرة باكراً ، فمن لم يجرها جعلها معرفة ، لأنها اسم تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد ، وأكثر ما تجري العرب غدوة إذا قرنت بعشية فيقولون : إني لآتيك غدوة وعشية وبعضهم غدوة وعشية وبعضهم غدوة وعشية ومنهم لا يجري عشية ، لكثرة ما صحبت غدوة » .

(4) انظر الكتاب 2:17:49 ، وفيه « وليس من أصل التسمية عندهم » بزيادة عندهم .

هو لقب له واسمه حصين ، قال العجير :

أَرَادَ حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِدَاعَةَ فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَدَلَ وَأَقْهَرَا
وأما قوله : * يَا زُبْرِقَانُ أَخَانِي خَلْفِي * فإنه أخرج الألف واللام أو جعله
كالخارث وحارث لأنَّ حكم اللقب حكم الاسم ، وكذلك أسماء الله تعالى غير
أنَّها صفات إلا الله وأما الرَّحْمَنُ فصفة استعملت استعمال الأسماء وكثرتها دليل
على أنَّ الاسم غير المسمَّى ، وأسماء النَّبِيِّ عليه السَّلام أكثرها صفات إلا أحمد
ومحمَّداً وهما اسمان له في موضعين وكان كثير يسمِّي عزة سُعدى ويكنيها أم
عمرو وأمَّ الوليد وكانَّ هذا على إيقاع عزة على العين وسُعدى على المعنى كأنَّه أراد
الصِّفة ، ألا ترى أنَّ الزُّبرقان لقب به لصفرة عمامته ، وقد يكونان لمعنى واحد من
غير زيادة ، وإذا لم يقولوا هارون الرَّشيد بالإضافة ولا محمَّد المهدي دليل أنَّهما
صفتان غلبت عليهما كالرَّحْمَنُ وأيضاً فإنَّهم لا يُسمَّونَ بما فيه الألف واللام وإنَّما
هو في كلامهم غالب لا كالمضاف فلما لم يسمَّوا بذلك لم يضيفوا العلم إليه .

باب الشَّيْثَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ :

العنتريس : النَّاقَةُ الْمُوثَقَةُ الْخَلْقِ وَالْعِيْضُمُوزُ : النَّاقَةُ الَّتِي لَا تَحْمِلُ مِنَ السَّمَنِ
أسماء هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام منها الأعلام كحضرموت وبعل بك ، ومنها
الأعداد ، ومنها الأحوال والظُّروف ، نحو بَيْنَ بَيْنَ وَأُخُولَ أُخُولَ وَصَبَّاحَ مَسَاءَ ،
وهذا القسم وإن كان قسمين فمساقه كما ذكر ، وقد يكون من غير ذلك ، نحو
حَيْصَ بَيْصَ وليست من الأحوال ولذلك لم يذكرها في الأحوال ، والدليل على
ذلك قولهم وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ⁽¹⁾ ، والأعلام كلُّها تجوز فيها الإضافة فإن كان
في المضاف إليه علة تمنع الصِّرف مُنِعَ الصِّرفَ وإن لم تكن فيه علة صُرف ، نحو
مَعْدِي كَرِبَ فِيمَنْ جَعَلَ كَرِبَ مَذْكَرًا ، والأعداد كلُّها مرَّبة مبنية ومنهم من

(1) انظر الكتاب 2:51 .

يعربها في الإضافة ، وجعل أيادي سبا ، وقالي قلا ، وبادي بدا ، مَبْنِيَّاتٍ كخمسة عشر ، وأجاز الإضافة في بعضها بالسَّماع وقاسه في بادي بدا ولم يذكرها في قالي قلا ، لكنّه جعله بمنزلة حضرموت في أنّه علم مثله وخالف الأعلام في البناء ، وقد أجاز أبو الحسن الإضافة في الباب ، قال ومن العرب من يضيف هذا كلّه إلى آخره ، وليس أصله الإضافة ، ولو كانت لم يلحق الإعراب في الآخر فيقال حضرموت كانوا يستغنون بالإضافة لو كانت أصلاً ، وسيأتي بيان إضافة الأعداد المركّبة بالمثال في الباب والأحوال . والظروف فيها وجهان : الإضافة ، والنّصب على الحال إلا ما لم تضاف العرب من ذلك ، نحو بادي بدا ، وقد بيّن ذلك كلّه في الباب ، وقول جرير :

لَقَيْتُمْ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَ سِرْجِسَ لَا قِتَالًا

شاهده فيه إضافة مار إلى سرجس وهو منادى مضاف ولو جعله كالمفرد وأعرّب الآخر لرفع ، ويروى كذلك مار سرجس ، وسرجس : أعجميّ ولذلك لم يصرفه في الإضافة ، يقول لتغلب لقيتم خيل قيس في الحرب التي كانت بينكم فجبتم وقتتم لهم لا نريد قتالاً ومار سرجس : لقب لبني تغلب يراد به النّفي عن العرب وهو نبطيّ قال السّيرافي : هو اسم رجل ، وقوله يدلّك على ذلك قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمته⁽¹⁾ يريد هذا المركّب قليل في الأجناس التكررات فتقل عليهم في التعريف ، وقوله : لأنّهم رأوه قد جمع أمرين⁽²⁾ ، يريد أنّه أعجميّ كإبراهيم وبقا على عجمته ولم ينقل معرفة ولا دخله إعراب فتوغّل في العجمة فحطّوه درجة بالبناء عن إبراهيم ومع هذا فهو يشبه الأصوات « فويه » كالصّوت وقياس المبرد في البناء عليه فاسد ، لم يرد سيبويه أنّ العلل إذا زادت بُنِيَ الاسم لها لأنّ « أذربيجان » فيه أربع علل في التّنكير وهو مصروف .

(1) انظر الكتاب 2: 6:50 .

(2) الكتاب 53 : 2,1 .

أبو الحسن ومن العرب من يضيف هذا كله إلى آخره فيجرّ آخره ، وقوله وهو مصروف في التكررة⁽¹⁾ ، صرف في التكررة من حيث أعرب في المعرفة ومنع الصرف للتعريف والتركيب فلما نكر ذهب التعريف فصرف ولو كان مبنياً لاستوت الحالتان كخمسة عشر وسيأتي بيان تركيب الأعداد في بابها وكذلك حادي عشر يأتي في بابها ، فخمسة عشر مبنّي وحادي عشر كذلك لأنّ حادي عشر من أحد عشر بمنزلة ثالث من ثلاثة وكذلك إلى تاسع عشر فلما كان الاسمان بمنزلة اسم واحد ركباً كأحد عشر فصار خامس عشر اسم فاعل من خمسة عشر كخامس من خمسة فبنيا لأنهما صارا اسماً واحداً ، ولم يقل إنّ « عشر » في موضع جرّ لدخول الألف واللام على الأوّل لأنك تقول الحادي عشر ، وقوله : فلم يجمعوا عليه هذا والتنوين⁽²⁾ أي لما صير حادي عشر كاسم واحد كخمسة عشر لم ينونوه وتركوه مفتوحاً مع أنهم قد ركبوا الأسماء وألقوا التنوين للتذكير كسيبويه وعمرويه في التكررة والمعنى الذي دخل التنوين له في « سيبويه » وأشباهه لا يكون في هذه الأعداد وذكر حَيْصَ بَيْصَ هنا وهي غير متمكّنة ولذلك بنيت ولم يذكرها مع الأحوال لقولهم: وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ وهي الاختلاط وليست بحال ، أي وقعوا في فتنة تموج بأهلها ، وقول أمية بن أبي عائذ :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلَوْجاً صَيْرَفاً لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصِ

شاهده فيه بناء حيص بيص على الفتح وهو الفاعل « بتلحصني » و« لِحاص » : نعت لها وليست بحال لما ذكرنا ، قال الفارسي : قلت لأبي بكر : قوله : * لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصِ * أراد الحائص فقلب فقال لا يجوز لأنّه يبقى الفعل دون فاعل ولا يكون فاعله حيص بيص لأنّ هذا النوع لا يكون إلا حالاً ولا يكون الحاصي لأنّه مذكّر والفعل مؤنث ، قلت : وفي هذا ردّ على

(1) انظر الكتاب 8:50 .

(2) الكتاب 51 : 2 .

الفراء فيما روى وهو أصح رواية منه وأعرف وقد دلت على أن « حيص بيص » لا يكون حالاً لقولهم لأجعلنك في حيص بيص ، إذا ضيق عليه ، عن الفراء ولم يذكرها سيبويه مع الأحوال وجعلها مبنية . الأصمعي : يقال : التحص إذا نشب ، قال : ويقال : جعلوا الدنيا عليه حيص بيص ، أي ضيقوها عليه وهذه أيضاً مفعولة لا حال و« لخاص » من التحص وهي معدولة من لاحصة علم وحيص من خاص يحيص إذا عدل عن الشيء ويص من باص ييوص إذا تقدم وفات وأتبع بيص لحيص للياء ، وقال يعقوب : وقَع فلانٌ في حيص بيص ، في أمر شديد وأنشد البيت وحكى وإنك لتحسب عليّ الأرض حيصاً بيصاً ، أي ضيقة ، يصف الشاعر نفسه بالاختيال وقلة التصرف وقوله :

لَيْلِي وَمَا لَيْلِي وَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتَ عِقَاصِ

والخرّاج ، الولوج : الحسن التصرف في الأمور وهما صفتا مبالغة ، والصيرف كذلك ، وفي حيص بيص لغات وقد يدخل عليه الجرّ ويفتح وقد يغير ويتبع وقوله : ومن العرب من يقول خمسة عشر وهي لغة رديئة⁽¹⁾ ، يقول هي كعبلبك في الرداءة . الفراء : وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة فتقول ما فعلت خمسة عشري ورأيت خمسة عشري وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر فلما أضفت العشر لم يستقم للخمسة أن تضاف وبينهما عشر فأضفت إلى عشر لتصير اسماً كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً . سمعتها من أبي فقعس وأبي الهيثم العقيلي⁽²⁾ وقد ذكر سيبويه في باب مجرى النعت إنك تقول هذا حب رمانى وليس لك الرمان وإنما

(1) انظر الكتاب 7:51:2 .

(2) انظر « معاني القرآن » ، للفراء 13:33:2 ، ونصه : « وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : ما فعلت خمسة عشري ؟ ورأيت خمسة عشري (ومررت بخمسة عشري) وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر ، فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر ، فأضيفت إلى عشر لتصير اسماً ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً سمعتها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي . »

لك الحبّ وتقول ثلاثة أثوابي وجحر ضبيّ وأنت تريد جحره⁽¹⁾ ، وقال الفراء : ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز فقلت ما رأيت خمسة عشر قطّ خيراً منها لأتّك نويت الأسماء ولم تنو العدد ، ولا يجوز للمفسّر أن يدخل هنا كما لم يجوز في الإضافة ، أنشد العكلي :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ

والخاز باز فيه لغات سبع ، خَزْ بَازُ وَخِزْ بَازُ وَخَازُ بَازٍ ، وَخَازَ بَازُ وهذه معربات ، وَخَازَ بَازَ ، وَخَازِ بَازَ ، وَخَازِ بَازٍ وهذه مبنيات وتدخل الألف واللام على جميعها إلا المضاف منها لأنها نكرات ، والمفتوح الآخر منها مبني كحَيِّصَ يَيْصُ وَفَسَّرَتْ بمعان مختلفة ، وقوله : لَأَنَّ نَظَائِرَهُ فِي الْكَلَامِ⁽²⁾ ، يريد بالنظائر الأعداد من حيث كانت نكرة مثلها تدخلها الألف واللام غير متمكّنة ، وقوله : فَأَلْحَقُوهُ بِمَا بَنَاؤُهُ كِبَائِهِ⁽³⁾ يريد بما ركب مثله ، أي أنّهم إنّما صيروه في الألف واللام كخمسة عشر ، وكلّ ما ذكر ممّا شبّه به قد تقدّم بيانه ، وقول الشاعر :

مِثْلُ الْكِلَابِ تَهْرُ عِنْدَ دِرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَا زِمْمَهَا مِنَ الْخِزْبَازِ

شاهده فيه مجيء الخِزْبَازِ على فِعْلَالٍ وهو معرب مصروف ودخلت الألف واللام ولم تغيّر المبنى عن بنائه ولا المعرب عن إعرابه ، والخاز باز هنا : داء يصيب الكلاب في حلوقها وهو أيضاً ذباب يقع في الرياض وقيل هو صوته ، وهو أيضاً نبت ، أنشد يعقوب عن أبي زيد :

رَعِيَّتَهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودًا الصِّلِّ وَالصَّفْصَلِّ وَالْيَعْضِيدَا

* وَالْحَازِبَازَ السِّنِمَ الْمَجُودَا * بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا * قال يغيب بعضهم في النبات لطوله وكثرته حتى يدعو بعضهم بعضاً ، واللّهازم : جمع لهزمة

(1) انظر الكتاب 1: 217: 7 .

(2) الكتاب 2 : 51 : 9 .

(3) الكتاب 2 : 51 : 10 .

وهي مضغة تحت الحنك ، شبه قوماً بالكلاب النابجة عند درابها أي عاداتها والدراب : جمع درب ، والدّارب مصدر ، وقد تقدّم الكلام على حيّبل في بابه ، وقول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

شاهده فيه جعل حيّ هل اسماً واحداً وإعراب اللام لما حذف الألف وأضافه لما جعله اسماً للصوت كبعبك في الشخص ، يريد كثير نداؤه وحثه على الإسراع والتّعجيل به ، يريد أنهم هيّجهم للانتقال عن دارهم جيش سمعوا به مقبلاً إليهم ، وقوله : وجميع هذا إذا صار شيء منه علماً⁽¹⁾ يريد الأعداد المركبة إذا سمي بها يجوز فيها إعراب الآخر والإضافة وقول الجعدي :

بِحَيْهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَاذِفُ

قالوا شاهده فيه حكايته من حيث تركه على لفظه ولم يقدم فيه الحكاية فيستشهد عليه وإنما ذكر الإعراب والإضافة فينبغي أن يكون البيت بمنزلة الذي قبله معرباً في المواضع لا في اللفظ لأجل الألف في آخره على لغة من أثبت الألف في الوصل والوقف وإذا كان كذلك لم ينصرف بمنزلة بعلبك ولم يكن فيه تنوين تحذف له الألف فهو مجرور والفتحة علامة الخفض مقدّرة في الألف كجبلي ولما حذفت الألف في البيت الأول أُعْرِبَتِ اللام من حيّهله وبهذا يلتئم البيت مع ما قبله ، يريد أنهم يزجون المطايا بهذا اللفظ وهو اسم فعل في الأمر بالعجلة مع كثرة الإسراع ، والمتقاذف : المترامي السّريع ، ويزجي : يسوق ، واستعار التّقاذف في السّير ، وقول ابن أحمر * وَجَنَّ الْحَازِ بَارُزٌ بِهِ جُنُونًا * شاهده فيه إعراب الحاز باز ورفع على المفعول الذي لم يسم فاعله « جُنَّ » ، جعله اسماً للّبت ، أي علاو أكثر ويمكن أن يريد أصوات الذّباب ، وصدرة * تَفَقَّأُ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي *

(1) انظر الكتاب 5:52:2 .

ويروى * يُجَنُّ * ، قالوا والصواب * وجنّ * ، يصف ظليماً ويبيضه والهاء [من] فوقه تعود على الفحل في أبيات القطعة ، أي تشقق ، والقلع : السحاب العظام ، والسوّاري : الماطرة بالليل . ابن الأعرابي : الخاز باز : نبت وجنونه : طولها ، والضّمير في به يعود على مكان ، وقوله : وقد قال بعضهم : خاز باز جعله بمنزلة حضرموت⁽¹⁾ ، هذا نصّ بإضافة حضر إلى موت . وذكر أبو الفتح عن أبي عمرو الشيباني أنّه حكى في حضرموت : حَضْرُمُوت ، بضمّ الميم كعَضْرَفُوطٍ ولم يذكر فيه صرفاً ولا تركه وتوقف فيه ، وينبغي أن ينصرف لأنّه قد دخل في مثال المفردات كخز باز ولا علة فيه وإذا كان جنديل وجوار منصرفين لو قال المثال فهذا أحرى ، وقال أبو الحسن : من قال الخاز باز بفتح الأول وكسر الثاني جعله اسماً غير متمكّن فبناه على الكسر وكذا الخاز باز بكسرهما وقال بعضهم : الخاز باز : السنور ، وقوله في عَمْرَوِيّه : لأنّهم رأوه جمع أمرين فحطوه درجة⁽²⁾ ، يريد أنّه أعجميّ وغير متمكّن فشبهوه بالأصوات نحو غاق فبنوه وليس بعد ترك الصّرف إلا البناء وهذا هو الذي أشار إليه أبو الحسن في نزال ومن هنا أخذه والتنوين في جميع ما ذكر هنا للتّكثير وحذفه دليل التعريف ، وقوله : وزعم رحمه الله أنّ الذين قالوا صه هنا تمّ الكلام ثم ابتداءً كلاماً آخر فقال ذاك أرادوا⁽³⁾ ثم بين ذاك بالنكرة فجعلها بدلاً من ذاك كأنّه قال الاسم التّكرة أرادوا فذاك مفعول بأرداوا ويمكن أن تكون التّكرة على إضمار فعل ، أي أعني التّكرة ، ومعنى صه اسكت عن كلّ كلام و« صه » بالسّكون : اسكت عن هذا الذي أنت فيه ، وجعل صوت الذباب من حيث كان غير مفهوم المعنى كلامه ، ونصبه بالفعل وجعل صوت الرّاعي وما كان نحوه من المفهوم المعنى اسماً للفعل وفسّره بمنصوب للفعل من حيث لم يكن كلاماً ، وكذلك حكم عاءٍ وحاءٍ من باب اسم الفعل لا تدخلها

(1) انظر الكتاب 2: 13:52 .

(2) الكتاب 2 : 53 : 2 .

(3) المرجع نفسه : 5 ، وفيه « وزعم أنّ بعضهم قال من ذلك أرادوا الفكرة » عوض ما هو مثبت .

الألف واللام والأصوات قد دخلتها الألف واللام وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذهب بها مذهب الصّوت وقد نصّ في هيات هنا أنّها صوت⁽¹⁾ ، وقوله : ونون لأنّه نكرة⁽²⁾ يريد أنّه جعل كالصّوت ، وإيه معناه ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه وإيه بالتّنين حدّث بأبيّ حديث شئت ، والتّنين : علم التّنكير ، وقد تقدّم في المهمّة ذكرها غير منونة⁽³⁾ وكذلك هيات المفتوحة الهاء سواء ، وأنشد يحيى للرّاعي :

إِذَا قُلْتَ حَاءٍ لَجَّ حَتَّى يَرُدَّهُ قُوَى أُذْمِ أَطْرَافُهَا فِي السَّلَاسِلِ

حاء زجر للبعير لا يكون إلا للمذكّر وهو في موضع جملة وكلامه هنا نصّ أنّ هذه الأسماء مدرجة ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾⁽⁴⁾ فإنّها في معنى الدّعاء وبين باللام المقصود بذلك والله أعلم كهلمّ لك وفداء المكسور اسم للفعل في الخبر كشتان وهيات ، والتّنين فيه للتّنكير ويعني لتفدك نفسي أو ليفدك أبي ، قال الفارسي : فدأ اسم لقوله افد ، وافد : أمر لنفسه كدرارك اسم لأدرك فبني فداء لوقوعه موقع المنيّ وليس قوله لأنّ الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي فداء لك ، أي فداء لك نفسي وفداء لك خالتي * وفدأ ما ثقل النعل مني * وهذا كلّ لا يصحّ رفعه في الأمر للمخاطبة بغير لام فإنّما هو محمول على ما ذكرنا وقوله : ونون لأنّه نكرة⁽⁵⁾ ، يقول جعل كالصّوت فنون ، وقوله : ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء⁽⁶⁾ ، إشارته بهذه إلى ما ذكر منها هنا إلى غير ذلك ولما كان هذا الموضع تعتور عليه الإضافة والتّركيب جعل الإضافة فيه أصلاً إذ كانت أقرب إلى المفردات لأتھما اسمان معربان ،

(1) المرجع نفسه : 6 .

(2) المرجع نفسه : 11 .

(3) انظر الكتاب 2: 14:47-16 .

(4) المؤمنون : 36 .

(5) انظر الكتاب 2: 14:53 .

(6) المرجع نفسه : 16 .

وقوله : والآخر من هذه الأسماء في موضع جر⁽¹⁾ ، ما ذكر هنا قد ذكره في باب ما يكون والصفة كشيء واحد ، قال : و« زَيْدٌ » في قولك يا زيد بن عمرو في موضع نصب كما أن الأم في قوله يا بن أمّ في موضع جر⁽²⁾ ، وهذا تشبيه كما تراه وقد عاد إليه هنا أبو العباس : كثر في كلامهم فأتبعوا فتحة الميم نصبه النون وهي إعراب ، وحركة الميم بناء وكذلك يا زيد بن عمرو إلا أنه عكسه ، يقول لم يجعلوها كذلك لبنائها إلا في موضع الحال أو الظرف ، فأما حيص بيص فليست منها لأنهم يقولون وقعوا في حيصَ بيصَ ، وقول الفرزدق :

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ

شاهده فيه إضافة اليوم إلى الثاني ، وزعم الفراء أن الأول غير الثاني في التقدير كأنه قال ولولا يوم تعلمه جعل الثاني في نية المعروف ، يقول : لولا اليوم الذي نصرناك فيه لم نطلب منك جزاء ، ونصرهم له هو القرض الذي ذكر وأنشد الفراء: نُحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ مَضُوقِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا ، يريد يسقط هولاء بين هولاء وهولاء وهولاء وأرى النحويون^{كثرا} ذهبوا بهمزة بين بين إلى هذا المذهب ، وقوله : فإذا سميت بشيء منها أضفت⁽³⁾ ، لم يكن في هذا النوع في التسمية به إلا الإضافة لأنه معرب وحركة الآخر فيها حركة إتياع ولذلك جعل أصلها قياساً الإضافة ، وحركة الإتياع ليست كحركة البناء ، وقوله : وهذا قول جميع من نثق بقوله⁽⁴⁾ ، أشار إلى تغييرها في التسمية إلى الإضافة وهو الذي أخذ عن الخليل وإنما لم يجز في قولهم أنت تأتينا في كل صباح مساء⁽⁵⁾ إلا الإضافة لدخول حرف

(1) انظر الكتاب 2 : 53 : 16 .

(2) المرجع نفسه 1: 314: 12 ، وفيه « كما أن الأم في موضع جرّ في قولك يا ابن أمّ » عوض « كما أن الأم في قوله يا ابن أمّ » .

(3) المرجع نفسه : 2 : 53 : 20 .

(4) المرجع نفسه 1: 54 ، وفيه « نثق بعلمه » عوض « نثق بقوله » .

(5) انظر الكتاب 2 : 53 : 21 .

الجرّ لما أدخلوه أضافوا رجوعاً إلى الأصل كما فعلوا في التسمية بها ، قال ابن السّراج في باب مذ ومنذ : وأجاز قوم مذ يَوْمُ يَوْمٌ ، يرفعون بلا تنوين ، قالوا كأنك قلت مذ يَوْمٌ تَعْلَمُ ولا يميزون مذ شَهْرٌ شَهْرٌ ومذ دَهْرٌ دَهْرٌ ومذ عامٌ عامٌ ، قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر رحمه الله : لو سمع لجاز ، قال الأوّل معرب والآخر غاية ، يريد الأوّل مرفوع بعد مذ مضاف إلى الثاني والثاني مضموم كقبل وبعد ، ويجوز أن تكون حركة الثاني إتباعاً لحركة الأوّل ، وقوله لفظهنّ في ذلك الموضع⁽¹⁾ يعني في الحال والظرف ثم قال : وبني في غير الحال والظرف⁽²⁾ ، أي ترك لفظه على حاله في التسمية إلا أنك تضيف فيها من حيث كان أصلها الإضافة ، وأما كَفَّةٌ كَفَّةٌ ففيه ما في يوم يوم من الإضافة والإعراب وإتباع الثاني للأوّل كيوم يوم ، قال أبو العباس : ومعناه كِفَاحاً⁽³⁾ ، وقال صاحب العين : لَقَيْتُهُ كَفَّةً لِكَفَّةٍ ، أي مفاجأة ، ونفى أن تكون كخمسة عَشَرَ في تضمّنه معنى حرف العطف ، بقوله لَقَيْتُهُ كَفَّةً عن كَفَّةٍ ، فحذف الحرف وأضيف وأجرى مجرى يوم يوم ، وذهب الفراء في معانيه إلى أنّ يوم يوم في مذهب العطف ، وقد قال سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حيناً إنّه لَيْسَارٌ عَلَيْهِ صَبَاحٌ مَسَاءً ، وقال إنّما معناه صباحاً ومساءً⁽⁴⁾ فهذا مضاف والمراد به العطف ، واستدلّ بقوله كفة عن كفة على خروجه مما دخل فيه ما قبله ، ومثل كَفَّةً كَفَّةً وَيَيْتٌ وَيَيْتٌ وشَعْرٌ بَعْرٌ وشَذْرٌ مَذْرٌ وجَرَعٌ بَرَعٌ من الجرّ وهو القطع ، ويقال فلان مَذَاعٌ ، يفشي الأسرار ، شذر من الشذّر وهو التفرّق ، وبذر من التبذر ، قالوا : والميم فيه أيضاً مبدلة من الباء ، وقالوا : كَفَّةً كَفَّةً بمعنى لقيتهم وكلّ واحد منهم كآف عن أن يجاوز صاحبه وشغر بعر متفرّقين في البلاد ويقال بعر النجم : هاج بالمطر ، وجعل أيادي سبا وقالي

(1) المرجع نفسه 2:54,21:1 .

(2) المرجع نفسه 4:54 ، وفيه « وإتّما جعل هذا هكذا في الظرف والحال » .

(3) انظر « المقتضب » ، للمبرد 4:30 .

(4) انظر الكتاب 1:116:4 .

قلا وبادي بدا مبنيات كخمسة عشر والاثنان أحوال ، وقالي قلا علم اسم بلد من بلاد خُرَاسَانَ ، وقد جعله بعد كحضر موت في العليمة قطّ ، وحكى الإضافة في أيادي سبا ، وقاسها في بادي بدا ولم يستعملها ولم يذكر في قالي قلا شيئاً إلا البناء ، وأيادي سبا نكرة ، والمعنى متفرّقين ، وأيادي : جمع أيد وأيد : جمع يد ، واليد : النعمة ، أي تفرّقوا تفرّق نعم سبا ، وهو على التشبيه لأنهم إذا تفرّقوا تفرقت نَعْمُهُمْ ، ويمكن أن يريدوا باليد الفرقة منهم ، أي تفرّقوا تفرق فرق سبا ، كما قالوا عنق من الناس ورجل من جراد ، والأوّل أظهر ، وبادي بدا نكرة أيضاً ومعناه أوّل شيء ويمكن أن يكون من بدا يبدو إذا ظهر ، ومن بدأ يبدأ والتزم تسهيل الهمزة كما التزم تسهيلها في أيادي سبا وأصله سبا ولو قيل إن قالي قلا معرب كحضر موت وثبت الألف في آخره لأنه غير منصرف لم يكن به بأس ولم يكن للمخالف ما يردّ به قوله ، وقول ذي الرّمة :

فِيَالِكِ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اِحْتِيَالُهَا

شاهده فيه تنوين سبا حين أضاف ، ويريد بطل احتيالها : طال مرور الأحوال عليها خالية ، أي ارتحل أهلها متفرّقين ، و« لَكَ » : مستغاث به وفيه معنى التعجب ، دعا لها من تغيّرها وخلائها ، ولو كان بادي معرباً لكان متوناً ، لأنه لا شيء طرأ عليه يمنعه من الصّرف ، وقول أبي نخيلة :

وَقَدْ عَلَّتْنِي ذُرَّةُ بَادِي بَدِي وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَادِي

شاهده كون بادي بدي بالياء ، وقال بعضهم : بادىء بدء وبادىء بدى ، وجاء في حديث زيد بن ثابت أمّا بادىء بدءٍ فإني أحمدُ الله ، ومعناه مبتدئاً قبل كلّ شيء ، والذُرَّةُ : الشيب أوّل شيء ، والرثية : وجع المفاصل والركب من الكبر / ومثل شَعَرَ بَعَرَ في الحكم والمعنى ، تفرّقوا شَدَرَ مَدَرَ ، وجعل قالي قلا بمنزلة حضر موت في كونه علماً وفي كونه مركباً مثله غير أنّ حضر موت معرب أو مضاف وقالي قلا مبني لا غير ، وقول الشاعر :

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتُمُ الرِّيشِ وَاقِعاً بَقَالِي قَلَا أُوْمِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ
 شاهده فيه استعمال قالي قلا غير مضاف ودبيل : في آخر خراسان والأقتم
 الريش : نَسْرٌ يضرب إلى الغيرة ، والقتام : الغبار ، وأخير الأصمعي أن هذا
 الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب فلما حان أدائه فرّ وترك رقعة مكتوباً
 فيها :

إِذَا حَانَ دَيْنُ الْيَحْصِيِّيِّ فَقُلْ لَهُ تَزَوَّدَ بِزَادٍ وَاسْتَعِنَ بِدَلِيلِ
 سيصبح البيت ، قال الأصمعي : أخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه
 نسر أقتم الريش ، وتكلم هنا على حركة الياء المتوسطة ومن حكمهما جميعاً الحركة
 قياساً على الصحيح لكن استثقلت الحركة فيهما فسكنت تشبيهاً بالألف من
 حيث كانت لا تتحرك ، وقول رؤية : * سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحُقُقِ *
 شاهده فيه تسكين الياء من مساحيهن ، وهي حوافر الأذن وتقطيط : قطع
 وتسوية ، والحقق : أوعية سود من خشب الواحدة : حقة ، وفاعل سوى في بيت
 بعده * تَفْلِيلُ مَا قَارَعَنَ مِنْ سُمْرِ الطَّرُقِ * ونصب تقطيط على المصدر المشبه به
 من معنى سوى ، لأنّ التسوية والتقطيط واحد ، وقول السعدي

* يَا دَارَ هِنْدٍ عَفْتُ إِلَّا أَثَافِيهَا * ، شاهده فيه تسكين الياء من « أثافيا » لأنها منصوبة
 على الاستثناء ، ويجوز أن تكون بدلاً على قراءة من قرأ ، ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ
 مِنْهُمْ ﴾⁽¹⁾ بالرفع وهو ضعيف وتسكين هذه الياء في الشعر كثير ، وحكى في
 حِيرِي دَهْرٍ السَّكُونِ فِي الْيَاءِ ، والفتحة والتشديد حِيرِي دَهْرٍ وحِيرِي دَهْرٍ ،
 وأما اثنا عشر فهما اسمان جعلاً اسماً واحداً على طريقة الأفراد لا على التركيب
 ولا يريد أن اثني عشر مضافة لمعاقبة عَشَرَ النَّوْنِ ، وكيف يكون ذلك والمعنى اثنان
 وعشرة ولكنه يقول صُيِّرَا اسْمًا واحداً عاقب الثاني منهما النون فلم يمنعه الإعراب
 وعلى هذا صحّ دخول الألف واللام ولو كان مضافاً لم تدخله الألف واللام وليستا

(1) البقرة : 249 .

في الثاني ولا يعلم في الكلام نظير لاثني عشر ، لأن الثاني صلة للأول ، وزعم
 الفراء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾⁽¹⁾ أنهم يعربون في التثنية كل
 ما لا يعربون في الواحد ، نحو هذا وهذان وهذين ، والذي واللذان والذين وزعم
 أن من قال الذين جعله اسم جمع كسنيين ولذلك بناه ، ومن قال اللذون جمع على
 حدّ التثنية ، يردّ عليه قولهم : يا زيدان في النداء الواحد مبني في النداء والتثنية
 والجمع كذلك ، ولما رأى سيبويه العرب لا تضيف اثني عشر ورأى التّون قد
 حذفت منه ولم ير حذفها في المركّب نصّاً على حروف المدّ أنّها حروف إعراب
 وكذلك ينبغي ولم تجز إضافته لأنّ عشر كالبدل من التّون فلا تجوز الإضافة مع
 إثبات التّون ولا مع ما يعاقبها ولا يجوز الحذف لثلاثا يلتبس بالآحاد ، ويجوز بعد
 التّسمية حذف عشر لأنّه لا يلتبس بعدد ، ويريد بقوله كما لا يجوز في
 مسلمين⁽²⁾ ، يعني الإضافة مع ثبات التّون ، وقال الحجاج بن علاط السلمي
 يمدح عليّاً رحمه الله ويذكر قتله طلحة بن أبي طلحة صاحب اللّواء يوم أحد :

وَشَدَدَتْ شَدَّةَ بَاسِلٍ فَكَفَيْتُهُمْ بِالْجَوِّ إِذْ يَهُوُونَ أَحْوَلَ أَحْوَلَ
 وقال الجعديّ :

وَقَامَ بِنَا فِي الْمُلْكِ إِذْ هُوَ قَائِمٌ فَقُمْنَا وَبَادَ الْمُلْكَ أَحْوَلَ أَحْوَلَ

ومن كلامهم : ذَهَبَ الشُّرَارُ أَحْوَلَ أَحْوَلَ ، قال الشارح : يتتابع بعضه في
 أثر بعض ، ومن هذا الباب قول امرئ القيس : * وَرَثْنَا الْغِنَى وَالْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَ *
 أبو العباس : فأما اثنا عشر فمعرب لأنّ فيه دليل الإعراب ، تقول
 جاءني اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر فلمّا كان إعرابه كإعراب رجلين لم يجز أن
 يجعل مع غيره اسماً واحداً ، لا تجد ذلك في باب حضرموت ، ولكنهم جعلوا عشر
 بمنزلة التّون من اثنين إلا أنّ لها المعنى الذي أبانت عنه من العدد قال : وأما تغييرهم

(1) البقرة : 3 .

(2) انظر الكتاب 2:156 .

عشرة فإنما ذلك لصرفها عن وجهها ، ولا بدّ من كونها مع ما قبلها اسماً واحداً إلا أنها عاقبت ولا تجر لدخول لام التعريف على الأوّل كما تقدّم⁽¹⁾ .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو :

أسماء هذا الباب على قسمين : منقوصة ومقصورة وفائدته ما حكم التسمية به ثم بدأ ببيان حكمهما في بابيهما ثم بيان التسمية بهما، فحكم جميع المقصور فيه بعد التسمية كحكمه قبلها، ما كان منه منصرفاً لحقه التّونين وحذفت الألف كعصا ورحى ومفتري ، وما كان غير منصرف لم يلحقه تنوين وثبتت الألف في الوصل والوقف كحبلى وعذارى فإذا وقفت على المتون منه فسيبويه يحذف التّونين في النّصب والرّفْع والحفْض ويردّ الألف المحذوفة وسيأتي قوله فيه وهو قول الكسائي أيضاً ، وغيره يبدل منه في النّصب ألفاً وعليه أكثر النحويّين وذهب المازنيّ إلى أنّها ألف التّونين في الأحوال كلّها لكون الحفْض والرّفْع على صورة النّصب ، قال الفارسيّ : كنت أذهب إلى أنّ الألف في عصا لام الفعل في الجرّ والرّفْع وفي النّصب إلى بدلها من التّونين حتى رأيت أبا عثمان قد ذهب إلى أنّ الألف في كل حال ألف التّونين ، قال : لأنّه إنّما يمنع من إثبات التّون كسر ما قبله أو ضمّه ، والذي قبل التّونين هنا مفتوح في الرّفْع والجرّ فليس في الكلمة ما يمنع من إثبات بدل التّونين فيجب أن يثبت البدل في الأحوال الثلاثة ، وإذا ثبت حذفت اللام ، ثم اعترض أبو عليّ على نفسه فقال فإن قيل قد رويت الإمالة في رحا ودخول الإمالة في هذه يدلّ على أنّها لام الكلمة ، لأنّ الإمالة في بدل التّونين قليل ، قيل لما عاقب بدل التّونين لام الفعل أجري عليه ما كان يجري على لام الفعل ،

(1) انظر «المقتضب» ، للمبرّد 2:162 ، ونصه « وأما اثنا عشر ، فليست هذه سبيله ، لأنّه تمّ فيه دليل الإعراب ، تقول : جاءني اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر ، فلمّا كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجز أن يجعل مع غيره اسماً واحداً ولا تجد ذلك في بناء حضرموت ، ولا في شيء تمّ ذكرت لك من : لقيته كفة كفة ونحوه ، ولكنهم جعلوا « عشرة » بمزلة التّون من اثنين إلا أنّ لهما المعنى الذي أبانت عنه من العدد ... فأما تغييرهم « عشر » عن قولك عشرة فإنما ذلك لصرفها عن وجهها .

كما أنه لو عاقب الواو في يغزو والياء في يرمي والألف في يخشى حركات الإعراب أجري عليهنّ ما كان يجري على الحركات من الحذف ، فهذا دليل من جهة النّظر ، وقد تروى الإمالة في بدل التنوين على أنّ الإمالة تؤكد مذهب أبي عثمان لأنهم لو كانوا إنما أدخلوا الإمالة في هذه الأحرف لما أدخلوها في النّصب لأنها ليست لام الفعل ، فتسويتهم بين الرّفع والجرّ والنّصب في الإمالة دليل على أنّها ليست لام الفعل قال فأما قول سيبويه في هذه الألف التي هي بدل من التنوين ولا تحذف في الوقف ، وقوله : ولا يتمون الأسماء في الوقف⁽¹⁾ فمعناه ولا تحذف التي هي بدل من التنوين في الوقف ويتمون الأسماء بالألف التي هي بدل من التنوين في الوقف ، يدلك على أنّه يريد الألف التي هي بدل من التنوين لا لام الفعل أنّه لم يخصّ نصباً من رفع وجرّ ولو كان أراد الألف التي هي لام الفعل لقال ولا تحذف في الوقف في الجرّ والرفع ، ولقال ويتمون الأسماء في الوقف في الجرّ والرفع لأنّه ليس من قول أحد أنّ الألف في النّصب في الوقف لام الفعل. انتهى قول أبي علي وفيه تعسف وتعصب وتفسير كلام سيبويه على غير ما أراد ، أمّا إثبات الألف في النّصب والجرّ والرفع في الوقف فلا بدّ من ذلك لانفتاح ما قبلها وإن حذفناها في الرّفع والجرّ على قياس الصّحيح ثبتت ألف الأصل فألف بألف فجره على الباب والقياس أولى ، وأمّا قوله لما عاقب بدل التنوين لام الفعل أجري عليه ما كان يجري على لام الفعل فدعوى ، وليس تشبيهه بالواو والياء والألف بصحيح لأنهم لو لم يحذفوا الحروف في الجزم لالتبس بالرفع ، وأمّا تسويته في الرّفع والنّصب والجرّ في الإمالة ، فدعوى أيضاً والإمالة في النّصب شاذة قليلة هذا أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يميل في النّصب ، ومن أمال في النّصب فبمنزلة إمالة « زيداً » ، ولا شاهد له في إمالة النّصب لشذوذها وأمّا تفسيره كلام سيبويه بأنّه أراد الوقوف في الأحوال كلّها على ألف التنوين ، فدعوى أيضاً وخلاف لما حمله عليه جميع النحويين وأبو عثمان المخالف له وليس في نصّه ما يدلّ عليه ، وتفسيره كلامه على ما ذكرنا فاسد ويتبيّن الآن عند ذكره إن شاء الله وأما المنقوص فحكمه بعد التّسمية به كحكمه قبلها إلا

(1) انظر الكتاب 4:57:2 ، وفيه « ويتمون » عوض « لا يتمون » .

تسمية المؤنث في قول يونس وسيأتي بيانه وتخطئة الخليل له ولا يخلو المنقوص أن يكون منوناً أو غير منون ، فما كان منوناً نحو رامٍ وقاضٍ ومفتري فتونيه للصرّف في التسمية به وقبلها وما كان غير منون قبل الاعتلال كجوارٍ ويغزو ويَرْمِ ، وغواشٍ وقاضٍ اسم امرأة فتونين جميعه بدل من المحذوف غير أنّ سيبويه يسمّى تنوين جوارٍ وغواشٍ وبابها تنوين صرف وقضى به بعضهم على أنّ هذا البناء مصروف لما نقص البناء وأشبه الآحاد كغزال وقدال، وليس في قول سيبويه: وينصرف في حال الرفع والجر⁽¹⁾ دليل لأنّه قد قال بعده بقليل : فإن جعلته اسم امرأة قال أصرّفها لأنّ هذا التّنين جعل عوضاً فيثبت كما ثبت التّونية في أذرعات⁽²⁾ ، وقال : وسألته رحمه الله عن قاضٍ اسم امرأة فقال : مصروفة في حال الرفع والجر⁽³⁾ فهذا نصّ بكونه للصرّف ، ولا شك أنّ « جوارٍ » وقاضٍ اسم امرأة غير مصروفين لأنّهما اسمان لمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف وإنّما سمّاه بذلك لأنّه التّنين الذي يكون للمتّمكّن في غير هذا الموضع فلا دليل في تسميته في جوارٍ صرفاً بمحض عبارته لما ذكرنا والذي ينبغي أن يقال في قاضٍ اسم امرأة وجوارٍ أنّه للعوض لا غير لكونه في يغزو ويرم وأقضى وما أشبه ذلك في المؤنث ، وأمّا جوارٍ في حال الجمع فلمّا نقص البناء وصار كغزال على بناء المفرد عوض من الياء التّنين وصار كأنّه للمتّمكّن ، دليل كونه كذلك قولهم : جندل وذلك ، فلمّا نقص البناء وزال بناء الجمع عوض التّنين من المحذوف وصار كأنّه للمتّمكّن ووجب لهذا الجمع حذف الياء من غير سكون تجتمع فيه كما حذف في قاضٍ للسّاكنين لأنّه جمع ، والجمع أثقل من المفرد والمعتلّ أثقل من الصّحيح فهو في نهاية الثّقل فحذفت الحركة في قاضٍ وحذفت الياء لحركتها في الجمع لأنّه أثقل

(1) انظر الكتاب 12:57:2 ، ونصه « وسألته الخليل عن رجل يسمّى بجوارٍ فقال : هو في حال الجرّ والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسماً ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة » .

(2) المرجع نفسه : 15 - 16 ، وفيه « فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبت التّونية » عوض « فيثبت كما يثبت التّونية » .

(3) المرجع نفسه : 17 .

منه وحكمه عند أبي الحسن من حيث كان جمعاً تنتهي إليه الجموع ووقعت في آخره الياء خففوه فنقص عن مثال مفاعل فدخل التّنوين كما يدخل جنادل إذا حذفت الألف فهو عنده تنوين تمكن وحكمه عند أبي العباس حكم قاض غير أنّه حذف الياء لكون التّنوين عنده في التّية⁽¹⁾ وليس بشيء كما ذكرنا ، والتّنوين عند أبي إسحاق الرّجاج عوض من الحركة ويلزمه ذلك في كل موضع تحذف منه الحركة ، وقوله : وذلك أنّهم حذفوا الياء فصار التّنوين عوضاً⁽²⁾ ، هذا نصّ بأنّه حذف قبل التّنوين ، وقوله : ثمان⁽³⁾ هي من باب يمان وشام وليست الثمانية من باب الكراهية لإخراجهم الهاء منها فلو لم يكن منسوباً لكان للجمع المتناهي نظير في الآحاد فإنما هو منسوب وقد تقدّم ذكرها وشبّهها بهما في التّصغير⁽⁴⁾ ، وأمّا عرقي وأدل فأصلهما الضّم ، والواو وقد بين أنّه ليس من كلامهم اسم آخره واو قبلها حركة⁽⁵⁾ فإذا أدى إليه قياس رفض فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لأنّ الاستثقال إنّما وقع بالآخر ، ويقول أيضاً لما أرادوا قلب الواو قلبوا الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء ثم اعتلّ اعتلال قاضٍ في أحواله الثلاثة⁽⁶⁾ تقول في الرّفح والخفض أدلّ وفي النّصب رأيت أدليا وقول الراجز * حتّى تُفْضِي عرقيّ الدّليّ * شاهده فيه قلب الواو ياء ونصبها مع كسر ما قبلها وتفضّي : تكسري ، أي لا تدأبي في سقي الإبل حتّى تكسري عراقيّ الدّلاء ، والدّليّ : جمع دلو ، بضمّ الدال وكسرها وأصله فعول ، وعرقي : جمع عرْقوة وبينه وبين واحده الهاء ،

(1) انظر « المقتضب » ، للمبرد 1:143 ، نصه « ... فإنّما انصرف باب جوارٍ في الرّفح والخفض ، لأنّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم لو سميت به امرأة لانصرف في الرّفح والخفض ، لأنّ التّنوين يدخل عوضاً كما حذف منه » .

(2) انظر الكتاب 2:9:56 .

(3) انظر الكتاب 2:18:56 .

(4) المرجع نفسه 1:116 .

(5) المرجع نفسه 14:32 ، ونصه : « ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح » .

(6) المرجع نفسه 13:56 ، ونصه : « وكذلك الواو تبدل كسرة إذا كان قبلها حرف مضموم ... » .

وقوله : ولو سُميت رجلاً « بقيل » فيمن ضم القاف⁽¹⁾ ، يريد في لغة من أشم ، قال : هذا قيل وأخلص الياء وكسر ما قبلها ، لأن الإشمام إشارة إلى فعل وقد خلصت الياء واستمر القلب والإشمام غير مرعي في الاسم إنما بابه الفعل ومن لم يشم فعل كذلك ، ومن قال : قُولَ وأخلص الواو قال هذا قُولٌ فتركه على حاله ، وقوله : واعلم أنّ كل ياء أو واو كانت لاماً وكان الحرف قبلها مفتوحاً ، فإنها مقصورة يبدل مكانها الألف ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ إلا أنّ الألف تحذف لسكون التنوين ويتمون الأسماء في الوقف⁽²⁾ ، هذا هو الموضع الذي فسره أبو علي على اختياره واستشهد به وقول سيبويه : « ولا تحذف في الوقف » إنما يريد غير المنون لأنّ الألف ليس معها ما يحذفها فهي ثابتة في الوصل والوقف لما عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف فترد الياء والواو .

ثم لما تكلم على لحاق التنوين ، قال : إلا أنّ الألف تحذف لسكون التنوين ثم قال : « ويتمون الأسماء في الوقف »⁽³⁾ أي يحذفون التنوين في الوقف في جميع الأحوال إذا كان التنوين تبدل منه الألف فردّ الألف أولى ، قال الأستاذ أبو بكر : هذا نصّ أنّ الوقف في مثل هذا على الحرف المحذوف في الأصل لدخول التنوين ، فإذا لم يثبت كان ردّ الحرف أحسن من البديل ، وقد أشار إلى ذلك في باب تسمية الحروف عند ذكره تثقيلاً لو⁽⁴⁾ ، ولم يذكر سيبويه في هذا الباب التّميم لكلمة بألف التنوين كما زعم أبو علي ، إنّما جعل التّميم في الباب بحرف العلة الذي في آخر الكلمة ، وقوله : ومعايا⁽⁵⁾ : هو جمع معي كمذري ومداري وأصله

(1) المرجع نفسه 1:57 .

(2) انظر الكتاب 2:57:2 ، وفيه « تبدل » عوض « يبدل » .

(3) المرجع نفسه : 4 .

(4) المرجع نفسه 2:33 .

(5) المرجع نفسه 7:57 .

مفاعل فغير ففتح العين فانقلبت اللام ألفاً ، فقالوا معاً ، ويريد بقوله : وقد أتم⁽¹⁾ أنه لما لم تحذف لامه لم يلحقه تنوين عوضاً من شيء ، وكلامه على التنوين في قاضٍ امرأة⁽²⁾ مبين لجميع التنوين فيما لا ينصرف من الباب وقد بين ، وأدل اسم رجل⁽³⁾ ، غير مصروف وهو أفعال والهمزة في أوله تحرز الوزن الغالب كما أحرزت الياء في يغر بناء الفعل وإن كان محذوفاً وكذلك يضع اسم رجل غير مصروف وإن كان محذوفاً لأن الياء في أوله أحرزت البناء فالتنوين في جميع ذلك عوض من الياء المحذوفة ولم يعوّض في يضع شيء لأن الحذف ليس في اللام ، ولما كان المحذوف منوياً مراعىً معاقباً بالتنوين أذن حذف التنوين بمعاقبته له ، فلو حذف في « جوارٍ » اسماً لأعدت الاسم في تنميم مفاعل كما فعل في يونس اسم المؤنث ، والدليل على أن هذا الحذف مرعيّ إبقاء حركة ما قبله على حالها ، وتنميمة في التصب ، ولذلك دخل التنوين عوضاً لأنه لا يدخل إلا لما نُوي ، وهذا الموضع من كلامه ، نصّ على أن العرب حذف ما كان من هذا قبله كسرة في غير موضع التنوين ، ليجعلوه عوضاً ولم يُفعل ذلك بالألف ، ألا ترى إلى قولهم : صَحَارَى وَمَدَارَى ، وما امتنع صرفه من جهة اللفظ حُمل على حكمه ، ونصّه أن العرب تعوّض التنوين في غير موضعه في الجرّ والرفع للعوض لا للتمكّن قطّ ، ألا ترى أن « يُعْرِي » اسم رجل ، كَيْضَعُ ، أعني غير مصروف و« أما أُعِيمِ فمنونّ في التسمية وغيرها ، وهو كأحيمر في ترك الصّرف للعلمية والوزن والصفّة والوزن ، لأنهما على وزن أهيمّ وأبيطر ، فالتنوين في أُعِيمِ عوض ، وقول يونس : إنّما هو في المعارف وقد نصّ عليه وحمله على الشعر ، وقال الفارسيّ : كلّ ما أجاز فيه الخليل التنوين ؟ فهو محمولٌ على جَوَارٍ ، وقول المنخّل :

(1) المرجع نفسه .

(2) المرجع نفسه : 17 ، ونصه : « وسألته عن قاض اسم امرأة فقال مصروفة في حال الرفع والجرّ » .

(3) المرجع نفسه : 18 .

أَيُّتْ عَلَيَّ مَعَارِي وَاضِحَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ
 شاهده فيه تتميم معاري في حال الجرّ ضرورة وهي في هذا الموضع جمع
 مَعْرَى وهو الفراش ، وواضحات : بيض ، ويروى * فَأَخْرَاتِ * وَالْمُلَوَّبُ : الذي
 جعل فيه المَلَابُ وهو ضرب من الطَّيب ، والعباط : جمع عَبِيطٍ وَعَبِيْطَةٌ وهي
 ما نُجِرَ لغير عِلَّة من الإبل ، ودمها شديد الحمرة ، وقبله :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ وَحَدِي نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرَّبَاطِ
 لَهَوْتُ بِهِنَّ إِذْ مَلَحِي مَلِيحٌ وَإِذَا أَنَا فِي الْمَخِيَلَةِ وَالشُّطَاطِ
 وقول الفرزدق :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

شاهده فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لاحتياجهم إلى تحريكه ، يهجو
 عبد الله بن أبي إسحاق لأته كان يلحنه ، وقول ابن قيس الرقيّات ، ويقال
 ابن قيس الرقيّات على الإضافة كان يلقب بالرقيّات لكثرة من صحب ممن اسمه
 رقيّة ، وكان مرّة يضاف إليهنّ وتحتل الإضافة وجهين : أن تكون على حكم
 الإضافة المعلومة أو على حكم إضافة الاسم إلى اللقب كقيس قفة وثابت قطنه :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُضْبِحُنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

شاهده فيه تحريك الياء من الغواني ضرورة ، وقول جرير :

وَيَوْمًا يُوَفِينَنِي الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعْوَلُ

شاهده فيه خَفْضُ مَاضِيٍّ ، وتنوينه ضرورة ، يريد أنه يأتيه الهوى منهنّ فلا
 يصبو لهنّ ويوماً يهجرن فيذهبن لذّة الصِّبَا واللَّهْوِ ، ويقال غالته داهية تغوله ، إذا
 نابته نائبة تهلكه ، وأشار بقوله : فقال ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطرّوا⁽¹⁾ إلى
 الخليل رحمه الله ، وإنشاد يونس⁽²⁾ :

(1) انظر الكتاب 2:59:6 .

(2) المرجع نفسه : 9 .

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا
شاهده فيه إجراء يعيلي مجرى الصحيح حين اضطروا وهو تصغير يعلي ،
والمقلولي : المتقلب على فراشه حزناً ، وقول الآخر :

* سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا * ورواه ابن السَّرَّاج * فوق ست * شاهده فيه
إجراء « سمائيا » مجرى مساجد وجمع فعلاً على فعائل وتركه على لفظه لم يغيره إلى
فَعَالِي كخطايا وقياس جميعها سماوات وهو المستعمل فكأنه كسر سماءة وقد يكون
تكسير سماء من حيث كانت مؤنثة ، أجراها مجرى ما دخلته التاء كشمال وأشمل
وشمائل ، ورسالة ورسائل ، وَقُدُوم وقدم وقدائم ، وَقُلُوص وقُلُص وقلائص ، وقد
ذكر السَّماوة عند ذكر ثمانين ^{كنا} وصدرة :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا
وقبله :

فَإِنْ يَكُ شَيْءٌ خَالِداً أَوْ مُعَمَّراً تَأْمَلُ تَجِدُ مِنْ فَوْقِهِ اللَّهَ بَاقِيَا
وهو لأمية بن أبي الصلت ، ارتفع سماء الإله بالابتداء والخبر ما بعده ، وقال
بعضهم أراد وفوق ما رأت عين البصير سماء الإله وهو ممكن ، وقول قيس
ابن زهير :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بَمَّا لَاقَتْ لَبُونُ بِنِي زِيَادِ
شاهده فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح فجزمه على الأصل والباء دخلت على
الفاعل وفيه معنى التعجب ويجوز أن تضر الفاعل لدلالة المعنى عليه ، كأنه قال
ألم يأتيك الخبر بكذا وليست بلغة ، كما ذكر الزَّجَّاجِي وغيره بل فعله ضرورة
وهذا قول سيويه ، وقول الكميت :

خَرِيْعُ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوُوراً وَتُلْقِي الْإِزَارَا
شاهده فيه إجراء دوادي مجرى الصحيح ، والخريع : اللينة المعاطف ،

والدَّوَادِي : جمع دَوْدَاةٌ وهي موضع تسلَّت الصَّيَّان في لعبهم ، يقول لصغرها لا تبالي كيف تمشي فهي تأنزر مرّة وتلقي إزارها أخرى ، وقول الشَّاعر :

* لا مهلَ حتَّى تُلحَقِي بعنَسٍ * * أهلِ الرِّبَاطِ البِيضِ وَالْقَلْنَسِي * *

شاهده فيه تغيير القلنسي من الواو إلى الياء كما تقدّم لوقوع الواو طرفاً في الأسماء بعد ضمّة ، والرِّبَاط : جمع ربطة وهي الملاعة ، يقول لناقته لا أرفق بك في السَّير حتَّى تلحقي بهؤلاء القوم من مذحج ، قبيلة بالين وهم عنس ، ومنهم الذي تنبأ بالين ، وكلّ ما ذكر بعد فهو تسمية بالكلمات لا بالحروف ولذلك ردّ من الأصل ، لأنّه اضطرّ إلى نقص البناء بالزيادة فزيادة الأصليّ أولى ، فإذا سمّي بارمه فقد استوفيت حروف الكلمة فتقطع الهمزة وتعرب وتمنع الصّرف في المعرفة غير أنّك تحذف الياء وتعوّض التّنوين في المعرفة ، وفي النكرة تحذف الياء للسّاكنين لصرفه ، وتنقل التّنوين إلى الميم لأنك تصرف في النكرة وتحذف الهاء ، ولو أثبت الهاء لحكيت لأنك سمّيت بفعل وحرف ، كما أنّك لو نويت الفاعل فيه لحكيت لأنك سمّيت بجمله ، وقوله : وتنونّ في قول الخليل⁽¹⁾ ، يريد ولا تنونّ في قول يونس ، وتقول في نصب المعرفة رأيت إرْمِي وإرْمِيّاً آخر في النكرة في القولين فإذا سمّيت رجلاً «بعه» حذفت الهاء أيضاً لئلا تلمزك الحكاية فيبقى حرف واحد فتردّ اللام من الكلمة لأنك إنّما سمّيت بالكلمة وهي فعل الأمر والذي حذفت اللام له قد زال فيصير عيّ وهذا لا سبيل إليه لما يلزم من حذف الياء ونقل التّنوين إلى الحرف الأوّل فيبقى حرف واحد متّون فلم يكن بدّ من ردّ الواو التي هي فاء الكلمة وكان ردّها أولى من زيادة حرف من جنس الياء ثمّ حرّكوها بالفتح لأنك لم ترد أن تردّ إلى الأصل لئلا يرجع إلى الاستثقال الذي فرّوا منه ، ومع هذا أنّ العرب لم تقل قطّ في الأمر منه ابع على الأصل وإذا كانوا لم يقولوا أوامر فهذا أحرى فلمّا لم ينطق بالأصل من هذا لم يردّ في التسمية إليه فحرّكوا الواو إشعاراً

(1) انظر الكتاب 15:60:2 .

بأنهم لم يريدوا الأصل إذ أعوزهم وفيه إشارة إلى ما فعلوا في النسب إلى غد ودم ، تركوا الدال والميم متحرّكتين ولم يردّوا إلى الأصل من السكون وكذلك فعلوا في شية في النسب فقالوا فيها وشويّ ، ردّوا الواو ولم يسكنوا الشين لأنهم لم يريدوا الأصل فدّلوا على ذلك بإبقاء الشين متحرّكة ولو أسكنوا الشين لكان النسب إلى وشية لا إلى شية وحكم التسمية « برّه » حكم عه لأنهم لم يقولوا في الأمر أراي فيردّ إليه ، وأبو الحسن وغيره يردّه إلى الأصل في ره فيقول أراي ولا يصرف في التعريف والألف لا تحذف فيعوض منها كما تقدّم ، وينصرف في التنكير عندهم وأكثر الناس على قول سيبويه يردّون الهمزة والألف لأن الذي حذف له قد زال ، ويصرفون لأنه ليس بلفظ الأمر فلا علة فيه وهو الصواب ، وأجمعوا على وع ولم يقولوا في التسمية ايع كما قالوا أراي ويلزمهم ذلك ، وقوله : لأنك لا تدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه⁽¹⁾ ، ويلزم على هذا في التسمية «بذا» ذايّ أو ذبيّ ولا تقلب همزة الوصل لأن الأصل الياء وقد تقدّم من قوله ذاء، وإنما أبقيت إظهار التضعيف في ألب بعد التسمية لأنك نقلته من اسم إلى اسم فبقي الإظهار على ما كان ولم يغيّر ، ويغيّر الفعل بعد التسمية كما تغيّر همزة الوصل إذا نقلت الفعل إلى الاسم ولا تغيّرها إذا نقلت اسما فيه همزة وصل إلى التسمية ولو سمّيت بامرئ وابن واستخراج لأبقيت الهمزة وصلاً .

باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد :

غرضه في هذا الباب التسمية بحرف متحرّك أو ساكن لا من كلمة بعينها ومثّل بالباء من اضرب وضرب لأنه لم يمكنه النطق بحرف وحده ، ولو أراد التسمية بحرف من كلمة معيّنة لردّ من الكلمة كما توهموا عليه في هذا الموضع وسيبيّن جميع ذلك ، وإنما أراد بحرف لا من كلمة فليس للحرف شيء يتّصل به ولا فرق بين الباء من ذهب وركب وضرب إذا أراد الحرف وحده فإن أراه من

(1) انظر الكتاب 2:61:7 .

الكلمة كان حكم ذهب غير حكم ركب وضرب ، لأنك هنا تردّ من الكلمة وهناك ليس ثمّ ما تردّ لأنك سميت باسم مفرد كواو العطف ، ولام الجرّ ونحوهما ، وسؤال الخليل إنّما كان عن النطق بالحرف على ما عوّض عليه من حركة أو سكون ، وأجابوه بالحرف إذا تُهَجِّيَ أو سَمِّيَ به ، وقد قال في « باب تسمية الحروف » : واعلم أنّ هذه الحروف إذا تهجيت مقصورةً لأنها ليست بأسماء وإنّما جاءت في التهجيّ على الوقف يدلّك على ذلك أنّ الدالّ والصّاد موقوفة الأواخر⁽¹⁾ ، وحكي عن الخليل أنّه كان يقول : حالها في الهجاء حالها في المعجم ، والقطع يقفها وإن أدرجها تركها على حالها ، وإنما قال : إنّما جئتم بالاسم⁽²⁾ لقولهم : كاف ، فنطقوا باسم حرف الهجاء ، وسكّنوا في الوصل والوقف ، ولو قالوا كالكان ما أراد غير أنّ الألف بدل من هاء الوقف ، والأصل كه ، فلو قالوا فاحتمل أن يريدوا فه ويبدلوا من الهاء الألف في الوقف ، فيكونوا قد نطقوا بالحرف الذي سأله عنه ، واحتمل أيضاً أن يريدوا الاسم ككاف وقد تجري مجرى الأصوات فتجعل اسماً مثلها ، قال المبرد في شرحه : إنّما تكلمتم باسم الحرف⁽³⁾ ، وكون الألف هنا في الوقف بمنزلة الهاء قليل ، نحو أنا وحيّلا ، وإنّما موضعها الترتّم في الفواصل والقوافي ، وزادوا الألف أيضاً في قولهم :

* ألا تاو * * بلى فا * كالعوض من المحذوف ووقف عليها كما قال الراجز :

بِالْحَيْرِ حَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا يُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَ⁽²⁾
أبدل الألف تمّا حذف ووقف عليها وبعضهم يرويه * وَإِنْ شَرًّا فَا *
* وَلَا يُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَا * أراد وإن أراد شراً فأنا أريده وأكمل الكلمة الثانية ،

(1) انظر الكتاب 5:34:2 ، وفيه « ويدلّك على ذلك أنّ الكاف والصّاد والدالّ موقوفة الأواخر » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه 1:62,250:61 .

(3) انظر « المقتضب » ، للمبرد 1:32 ، وفيه « سميت » عوض « تكلمتم » .

و« بالخير » متعلق بفعل مضمر كأنه قال أجازيك بالخير خيرات وزاد الألف في الأول كما زادها الثاني في الرواية الثانية ، وقوله : إلا أن تشاء صوابه تشائي لأنه يخاطب امرأة ، وكانت قالت له :

قَطَّعَكَ اللهُ الْمَلِيكَ قَطْعاً فَوْقَ الثَّمَامِ قِصْداً مُوَضَّعاً
تَاللهِ مَا عَدَّيْتُ إِلَّا رُبْعاً جَمَعْتُ فِيهِمْ مَهْرَ بِنْتِي أَجْمَعاً

فأجابها :

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَاتَا فَدَعَا اللهُ جَهْرًا رَبَّهُ فَاسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَا

وهو جواب لشعرها المتقدم لما ذكرنا وجعل الألف عوضاً من القافية هكذا حكى أبو زيد في نوادره وقدره هذا التقدير ، وقولها : مَا عَدَّيْتُ إِلَّا رُبْعاً ، أي ما سقت إلا رُبْعاً من مهر ابنتي⁽¹⁾ ، وقال السيرافي : من روى * إِنْ شَرًّا فَا * * وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا * بغير همز فقد غلط لأن هذه الأبيات من مشطور الرجز وهو مستفعلن مستفعلن مستفعلن وجعل الهمزة مكان العين في تال لأنها بإزاء العين في دعا كما قالوا : حَدَّثَ حَدِيثِي امْرَأَهُ فَإِنَّ أَبْتَ فَرْبَعَهُ وَأَنْشَدَ الرَّبْعِي فِي الْقَوَافِي بَعْدَ إِنْشَادِهِ الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ :

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَمْشِطُ رَأْسِي وَتَفْلِينِي وَآ

قال : يريد وتفعل فقال ، وَآ وَأَجَازَ فِي قَوْلِهِ * أَنْ تَا * أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَ لِلْوَقْفِ وَأَجَازَ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَأْتِي كَمَا قَالَ الثَّانِي أَنْ تَشَا فَحَذَفَ الهمزة وأبقى الألف ، ومن قوله : وقال بعضهم الأول إلى قوله وهذا خلاف قول سيبويه ليس من كلامه⁽²⁾ ومذهبه مذكور بعد هذا وكان من حق هذين المخالفين

(1) انظر كتاب النوادر في اللغة ، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، منشورات جامعة الفاتح ، ط 386:1 - 387 .

(2) لم يرد في نص الكتاب ، طبعة بولاق ما أشار إليه سوى : « وقال بعضهم : إذا سميت رجلاً بالباء من ضرب قلت رب فأردت العين » انظر الكتاب 14:62:2 ، وانظر القسم الدراسي .

أن يكون كل واحد منهما بعد كلام سيويه وكلاهما فاسد ، قال أبو العباس : المازني يقول : ربّ ثم رجع عنه إلى ضرب فردّ جميع الحروف وهو الصواب⁽¹⁾ ، وأبو الحسن يقول : ضب لأنه رأى العين أكثر اعتلاياً وربّ أقيس من ضب لأنه صار اسماً وحذف العين فيها قليل كمدوّسه ومذهب سيويه والخليل إذا سمّيا بحرف من كلمة معيّنة أن يردّا جميع حروف الكلمة كما فعلوا في عه وره وما أشبه ذلك وإذا سمّيا بحرف متحرّك أو ساكن من غير كلمة معيّنة أن يزيدا عليه من جنس حركته ، ثم يضعّفا كما فعلوا في واو العطف وباء الجرّ وهذا هو الذي أراد سيويه بقوله : فإن جعلت هذه المتحرّكة اسماً حذف الهاء كما حذفها من عه⁽²⁾ ، فإنما كلامه على التسمية بهذه الحروف التي سأل الخليل أصحابه عن النطق بها فلما استقرّت كلمات ملفوظاً بها تكلم عن التسمية بها ، ألا ترى إلى قوله فإن جعلت هذه المتحرّكة اسماً حذف الهاء كما حذفها من عه حين جعلتها اسماً⁽³⁾ فقد بين أنها خلافها في الحكم فعلم أن المعنى فيها مختلف لأنه سمّي من هذه بالحرف وحده ومن هذه الكلمة كلّها ، لأنّ النطق بالحرف ليس كالنطق بالكلمة ، لأنك في الكلمة تردّ البناء أصلاً إذا اضطررت إلى ذلك ولا تردّ إلى الحرف شيئاً ولكنك تريد فلما بين لهم النطق بالحرف تكلم على التسمية بذلك الذي لفظوا به فلا يجوز غير ما ذكرا رحمهما الله ، فليست التسمية بالحرف المتحرّك من الكلمة كالتسمية بها كلّها وإن لم يبق في اللفظ منها إلا حرف واحد ولذلك ردّ في عه إلى الأصل وزاد هنا من غيره ، وقد بين آخر الباب أنه يزيد من جنس حركة المسمّى به وقياس هذه الحروف إذا صغرتها بعد التسمية أن تحكم لها بباب حيي وعيي ، فتجمع فيها بين ثلاث ياءات قياساً على باب حيي والتضعيف في أو ولو وهو وكفي وفي وهي ، ولا تحمله على حذف عين ذياً لشذوذه وضعفه ، وقوله فإن جعلت أي

(1) انظر « المقتضب » ، للمبرد 1:33:34 .

(2) انظر الكتاب 2:62:14 .

(3) المرجع نفسه .

اسماً ثقلته بياء أخرى واكتفيت بها حتى يصير اسماً بمنزلة ابن واسم⁽¹⁾ ، تشبيهه بابن واسم يدل على أنه يريد ياء المتكلم دخلت عليها همزة الوصل ولو سميت بأي التي في المقسم لبقيت الهمزة قطعاً ولم تشبهه بابن ، وقوله : فإنما حكيت بها الحروف⁽²⁾ ، أي أسماء الحروف ، وقد تقدّم أوّل الباب أنّها أسماء ، ويريد بقوله : حكيت بها الحروف ، أصوات الحروف فجعلتها أسماء للأصوات وإن شئت أسماء للكلمات فمددت وإن شئت حكيت ولم تمدّ ، وقد تقدّم في التّغيير الذي ذكر في قوله : ولم تسلم الصوت⁽³⁾ ، وهذا بمنزلة ما وقع في كتاب الله تعالى من القصص عن العجم بكلام العرب مغيّراً من لفظ العجم ولم تأت القصص بلفظها ولم ينطق أكثر الأنبياء بكلام العرب ولا أكثر الأمم ، وإنّما حكيت أقوالهم بلفظ العرب وإن شئت قلت لما لزم هذه الكلمات الفصل في الهجاء حين احتاجوا إليه جعلوا لها أبنية تحتل ذلك كما فعلوا في المنفصل والمتّصل .

وقوله : ولو سمّيت رجلاً باب يريد التسمية بها بعد استقلال النطق بها ، لا يريد بالباء الساكنة من كلمة معيّنة ولذلك قال باب فلا تقطع الألف لأنك لم تنقلها من فعل فصارت بمنزلة ابن إذا سمّيت به فلا يجوز القطع ، ولو سمّيت بالباء من كلمة معيّنة الباء فيها ساكنة لنطقت بجميع حروف الكلمة كما فعلت بالمتحرّكة فأما التسمية بالحرف الواحد الساكن من غير كلمة فإنك تزيد في أوله همزة الوصل للابتداء بذلك الحرف كما زدت على المتحرّك هاء السّكت في آخره للوقف عليه ، فإذا سمّيت ببيت همزة الوصل على حالها وردّ المبرّد عليه فاسد لما ذكرنا⁽⁵⁾ وكان الأستاذ أبو بكر يرى أنّ قطع الهمزة هو القياس كما تقدم في الفعل

(1) انظر الكتاب 2:63:8 .

(2) المرجع نفسه : 9 .

(3) المرجع نفسه : 11 .

(4) انظر الكتاب 2:63:13 .

(5) انظر « المقتضب » ، للمبرّد 1:32، 241-242 .

ولأنه قد تحرك ما بعدها ولا تثبت مع ذلك وكان المبرّد يقول : يلزمه أن يقطع الألف في الوصل وإلا نقض جميع قوله في أوّل الباب إذا سمّي رجلاً باضرب ، قال الأستاذ أبو بكر : وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب لأنّ ألف الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها وكله فاسد بما ذكرنا ولا فرق بين التسمية به وبين التسمية بـابن لو سميت بالباء الساكنة لاجتلبت إليها همزة الوصل فيلزم بقاؤها على حالها لأنك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فعلاً إلى اسم فلا وجه لقطعها وذهب بعضهم إلى منع التسمية ، وليس بشيء ، وتحذف الهمزة في الوصل استغناء عنها كما حذفت هاءه في الوصل فإذا ابتدأت قلت إِبْ قد جاء كما قلت أحمر قد جاء فأثبت الهمزة مع الحركة لأنها عارضة وهذه الحركة إعراب لا تثبت في الوقف فتثبت على نيّة الوقف ، ثم إذا وصلت قلت هذا ب ، كما قلت من ب لك فإذا وقفت وابتدأت لزمك ردّ الهمزة كما رددت التّون في لم يك في الوقف لأنه بقي من الكلمة حرف واحد ساكن وهو الكاف ، وحرف المضارعة ليس من الكلمة إلا أنه يعترضك هنا ثبات الهمزة في الوصل فإن راعيتها وقفت على حرف واحد ، وسوّغه اتصاله بما قبله وإن راعيت الإخلال به أثبت الهمزة كما تثبت في الشعر في قوله :

* إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ * وتشبيهه بقوله من أب لك⁽¹⁾ في بقائه على حرف واحد والذي ينقل لا ينطق بالهمزة إلا إذا فصل كذلك الذي يقول هذا ب لك في الوصل ، إذا ابتدأ ردّ الهمزة وقف أو لم يقف وحذفت الهمزة في الوصل للحرف الذي عاقبها للاستغناء ولا يحذفها للتحريك مخافة الإجحاف ، وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله قد رجع عن هذا المذهب ورأى أنّ الصواب بقاؤها على حالها لأنها لم تنقل من فعل فيلزم قطعها وإنما هي كهزمة ابن حكيم بعد التسمية كحكمها قبلها وهذا بدیع ويريد بقوله : فيبقى حرفان سوى التّونين⁽²⁾ ، إذا حذفت التّونين ، ويريد بالكينونة الحدث أي إذا كان كونه على حرف لا يلزمه في كل موضع ، وقوله :

(1) انظر الكتاب 2: 16:63 .

(2) المرجع نفسه : 14 .

فإن قلت تغير في الوقف فليس من كلامهم أن يغيروا بناءه عما كان عليه في الوصل⁽¹⁾ ، يريد في الأكثر لأتهم قد غيروا متنا ومنتين في الوقف فقالوا منه وقوله : فيوافق ما كان على حرف⁽²⁾ ، يريد أن الوقف يضطرّك إلى حذف التنوين ولا تصل إلى ذلك في مثله مبتدأ لاجتماع السكون والحركة في حرف واحد وهذا مستحيل ولا تقول أردّ المحذوف لأجل ذهاب التنوين في الوقف لأنّ الجيد الحذف في مثل عمٍ وقاض فلم تردّ بعد زوال التنوين وقوله : حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو⁽³⁾ ، يريد كون الهمزة في أيمن همزة وصل ودليله ثباتها في الابتداء وحذفها في الوصل وهو دليل قطعيّ وهمزة الوصل دخلت على لام التعريف ولزمتها وصارتا كقد دخلت للتعريف ولم تبن الكلمة عليها كما لم تبن على قد ولولا ذلك لم يوقف عليها كما يوقف على قد بزيادة المدّة في قوله مبتدئاً إلى كذا⁴ ، ثم يقول الرجل فعل وفي قوله : * وَالْحَقُّنَا بَدَلٌ * في البيت ، وقوله : * وقوله : * ومما يدلّك على أن ألى منفصلة من الرّجل ولم يبن عليها وأنّ الألف واللام فيه بمنزلة قد⁽⁴⁾ ، يريد أنّها منفصلة كأنفصال قد لم تبن الكلمة عليها وليست في البيت للتذكير ، ألا ترى أنّ علامة ذلك المدّة ، وحكى أبو الحسن أن العرب يقولون ألى ولا يذكرون كان ، ويقولون قدى ثم يقولون ألى زيد ، ويقولون زيدنى في المؤنث ثم يقولون في الدار وأنشدوا :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُّثَوَّبُ قَالَ يَا لَا

وهو بمنزلة قول ابن هرمة لبعض ولد علي رضي الله عنهم :

إِنِّي اسْتَحَيْتُكَ أَنَّ أَقُولَ بِحَاجَتِي فَإِذَا قَرَأْتَ صَحِيفَتِي فَتَفَهَّمْ

(1) المرجع نفسه : 20 ، وفيه « فليس في كلامهم » عوض « ليس من كلامهم » .

(2) المرجع نفسه : 22 .

(3) انظر الكتاب 25:63:2 .

(4) المرجع نفسه 4:63 ، وفيه « ومما يدلّ على أن ألى مفصولة » عوض « ومما يدلّك على أن ألى

منفصلة » و « أن الألف واللام فيها » عوض « وأنّ الألف واللام فيه » .

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ أَنْبَأْتُهُ أَهْلَ السِّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ
 وَأَنْشُدِ الْفَرَاءَ⁽¹⁾ : * فَهَلْ إِلَىٰ عَيْشٍ بِإِنْصَافٍ وَهَلْ * قَالَ : فَأَفْرَدَ الثَّلَاثَةَ لِأَنَّهُ
 يريد بها معنى الأولى ، وأدخل أبو الحسن مثل هذا في التذكّر ، قال : وإذا أرادوا
 التذكّر قالوا : قدى ، يريدون قد كان ولا يذكرون كان وهو كما ذكر لأنه قد
 ينصرف لذكره عمّا علم ويعوض منه المدّة ولا يجوز أن يقال في قام الرجل ألى إنما
 يكون ذلك في الابتداء بالألف واللام فإذا أردت السكوت على اللام قلت قام آل
 ثم تقول الرجل كما فعل في البيت ، وقائله غيلان :

دَعُ ذَا وَعَجَّجَلْ ذَا وَالْحِقْنَا بِذَلِّ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلِ
 شاهده فيه الوقف على اللام وفصلها من الكلمة بعدها وإنما أراد بذا
 الشحم ، ثم كرّر الحرف مع الألف واللام وبجل : بمعنى حسب ، يقال بجلي ذاك
 أي حسبي ذاك وكأقي وليست للتذكّر في البيت لعدم المدّة ، وقوله : من الحروف
 الموصولة⁽²⁾ ، يريد التي تبني عليها الكلمة كالمهزمة والنون من انطلق مما يكمل به بناء
 الكلمة وإنما يكون ما ذكر من التذكر أو الوقوف في المنفصل أو ما كان في نيّته
 أو في آخر الكلمة نحو قولهم هذا سيفني ، إذا أردت سيف جيّد ، وقد يكون في
 الحروف المفردات ، نحو ما أنشده الرّبعي قبل هذا في الباب أنّه أراد الحرف الواحد
 ثم أضرب عنه ، وقوله بمنزلة هل وقد وسوف⁽³⁾ ، قال الأستاذ أبو بكر : إن شاء لم
 يجعلها مثلها لمكان تكرير العامل وترك المدّة وجعلها زائدة كزيادتها في ذلك وهو
 الوجه وسيأتي التّنبية عليها في باب الوصل⁽⁴⁾ وأعاد هنا ذكر التسمية بحرف متحرك
 لا من الكلمة بعينها كما تقدّم فزاد عليه من جنس حركته وضعّف ، وهذا نصّ

(1) انظر « معاني القرآن » ، للفرّاء 1:425 .

(2) انظر الكتاب 2:64:8 .

(3) المرجع نفسه : 9 .

(4) انظر الكتاب 2:273:21 .

بجميع الحروف مضمومها ومكسورها ومفتوحها ولم يقصد تلك الكلمات بأعيانها ، وإن سميت بالكلمة لم تحذف منها شيئاً لأنك لو قلت رَبٌّ في ضرب لالتبس بكرب وجرب وهرب وعرب وقرب ولو قلت ضب لالتبس بضغب وضحب فعلاً واسماً ، وكذلك جميع ذلك ما لم تستوف حروف الكلمة ، وقوله : ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه ⁽¹⁾ ليس من كلامه ، وقد تقدّم أن أبا الحسن يقول : ضب ، ورجع المازني إلى قول سيبويه وهو الصّحيح .

باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام :

الحكاية على وجهين : حكاية الجمل بالقول أو ما كان في معناه من غير تسمية بها وهو الذي أراد بقوله : * أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمَعَارُ * ⁽²⁾ لأنه ليس باسم ، وأما بدأت بالحمد لله ⁽³⁾ فيحتمل أن يكون اسماً للسورة وأن يكون بمنزلة البيت ، أي قرأت بالسورة التي فيها هذا الكلام فيكون كقوله :

وَاللّٰهِ مَا زَيْدٌ بَنَامٌ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

ومنه * سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَتَجِعُونَ غَيْثًا * وهو كثير في الكلام ومنه قول

حميد بن ثور الهلالي :

وَلَيْسَتْ مِنَ اللَّائِي يَكُونُ حَدِيثُهَا أَمَامَ يُبُوتِ الْحَيِّ إِنَّ وَإِنَّمَا

إلا أنه قطع واجتزأ بأن وإنما لأنهما لا يكونان حديثاً وكأنه ذهب بهما

مذهب ما تقول ويقال لها فحكي وقد يكون منه قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأ لَهُمْ

مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسُ جُنَّتُهُ ﴾ ⁽⁴⁾ والله أعلم ، ولم يقصد شيئاً من هذا في الباب

ومقصوده في الباب حكاية الأسماء إذا كانت جملاً أو ما في معناها وقد بين ذلك

(1) انظر الكتاب 12:64 .

(2) انظر الكتاب 4:65 .

(3) انظر الكتاب : 3 .

(4) يوسف : 35

غاية البيان ، وقول الطهوي :

إِنَّ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا كَانَ جَبْهَتَهُ ذَرِيَّ حَبًا

شاهده فيه حكاية ذري حبا لأنها جملة مسمى بها ، ويروى * مركبا * بالباء وهو أعلى الفرج ، ويقال له الركب وروى الجرمي مرkena ، والإرزاب : الغليظ ، شبهه بجمه هذا الرجل ، ومن التسمية بالجملة قوله : * نُبْتُ أحوالي بني يزيد * والبيت الثاني قد تقدم ، وشاهده فيه حكاية شاب قرناها ، أي بني من يقال لها ذلك وتهندونها : تفتعلونها من الهدى لأنه روى * لا تنكحونها * بعده وعليه يحمل قوله :

* وَشَرَكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي * بالرفع وحذف المفعول ووقع في الشريعة * لا تنكحونها * وقول الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ

وقد ذكرنا الشاهد منه ، يريد وجدنا في وصايا بني تميم ومن المنجد لكراع ، يقال : أَعَرْتُ الشَّيْءَ فَهُوَ مُعَارٌ : من العارية ، وأنشد البيت ، قال : ويقال : أعار الفرس وأعراه إذا هلب ذنبه وأهلوب : أسرع من الذيال ويقال : أعرت الفرس : أسمته ، وأنشد :

أَعِيرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوهَا أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ

وهذا معنى بديع ولغة ثانية ، وهذا البيت يحكم على الأول ويبيئه وليس ما ذكر الأعلام بشيء وكل اسم صير في هذا الباب بمنزلة حضرموت وإن لم يعرب فهو واحد ، وقوله : ولا يضاف بالياء⁽¹⁾ ، يريد إضافة النسب ثم قاسها على إضافة التعريف فمثل بإضافة المتكلم ثم أراك وجه الصنعة فيما قصد إليه ، قال : فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف إلى الاسم حتى يصير على شيء إذا سميت به لم تحك ،

(1) انظر الكتاب 15:65:2 .

يقول تردّه إلى الأفراد فلو سمّيت به لكان معرباً ولم تحك لأنه فارغ وليس بكلام عمل بعضه في بعض وأما التسمية « بخير منك » أو « مأخوذ بك » أو ضارب رجلاً وما أشبه ذلك فيجري مجرى المضاف في الإعراب ويثبت فيه التنوين لأنه صار وسط الاسم وإن سمّيت بها مؤنثاً فراعيت الأصل قبل التسمية في إثبات التنوين صار بمنزلة المحكي وهو معرب وقد بينه غاية البيان ، واستدلّ بقولهم لا خيراً منك ولا ضارباً رجلاً⁽¹⁾ حيث انتصب بلا وثبت التنوين لطوله وكأنّ منك ورجلاً من تمام الاسم كأنّهما من نفس الكلمة فلم يمكن زوال التنوين في المذكر والمؤنث ، وكذلك التسمية بمثل عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب⁽²⁾ ، جرى مجرى خير منك وضارب رجلاً ، لأنه ليس بجملّة فلا يحذف تنوينه لأنه ليس بمضاف وإليه الإشارة بقوله لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون⁽³⁾ ، أي ليس بعامل فيما بعده عمل إضافة ، ومثاله ما تأتينا فلا تحدثنا أي ما تأتينا غير محدث ، والذي عمل بعده عمل إضافة فلم ينون التسمية بعن زيد ومن زيد إذا أضفت حذفت التنوين وأعربت ويروى فلا ينون بالرفع أيضاً ويكون معطوفاً على عمل ، ثم ابتداء بقوله : وينون كذا ، ويشير بقوله حكيت⁽⁴⁾ إلى إثبات التنوين ، وقد بين قُربَ آخر الباب أنّ عاقلة لبيبة معرب في قوله : وإن جعلت الطويل صفة صرفته بالإعراب⁽⁵⁾ وأثبت التنوين ، كما فعلت في عاقلة لبيبة ، وقوله فإنّك إن أردت حكاية التكررة جاز⁽⁶⁾ ، يريد على لغة « ليس بقرشياً » وأما التسمية بعاقلة مفرداً فلا بدّ فيه من الإعراب ومنع الصرف ، وإجازته الصرف فيه على حكاية من

(1) انظر الكتاب 2:66:6 .

(2) انظر الكتاب : 9 .

(3) المرجع نفسه : 9 .

(4) انظر الكتاب : 11 .

(5) المرجع نفسه 5:68 .

(6) انظر الكتاب 12:66 .

حكى دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، وهو بعيد ، قال الفارسيّ : كأنّه لما كان فيه ضمير كانا اسمين بمنزلة عاقلة لبيبة أو الفعل إذا كان فيه ضمير فجازت الحكاية ثم قال إلا أنّه كان الوجه ترك الحكاية لأنّه ضمير غير معتدّ به في هذا الموضع قلت : وهذا الذي وجّه به قوله في جواز الحكاية في عاقلة غير جيّد لأنّ العرب لم تعامل الضمير في الصّفات ولا المرفوع بها الظاهر فلا فرق بين التسمية بضارب فارغاً من ضمير أو بالضمير أو بالظاهر كلّ ذلك معرب فزال التنوين مع العلل المانعة من الصّرف إلا إذا ظهر فاعله ، نحو ضارب أبوه أو حسن وجهه إذا سميت بهما فإنّ هذا النوع يُعرب وتنوينه ثابت كعاقلة لبيبة لأنّ هذا كلّه ليس من قبيل الجمل وإتّما هو من قبيل المفردات ، وأمّا الفعل المضمر فيه فمبني لا محالة لأنّه جملة فتشبيهه عاقلة بالضمير الذي فيه بالفعل المضمر فيه فاسد وليس أحد من النّحويّين يعامل الضمير في الصّفة ألّبتة لأنّ الصّفة مفردة بضميرها ، كما كانت من قبل المفردات بظواهرها المرفوع بها وبمنصوبها ، ولم يرد سيبويه إلا حكاية دعنا من تمرتان ، وقبح لقلته وليس بقياس ، وقوله : فإنك إن أردت الحكاية للنكرة جازاً⁽¹⁾ ، يريد حكاية النكرة المفردة بعد التسمية ، وقوله : والوجه في ذلك الأوّل الحكاية⁽²⁾ يريد بالحكاية ثبات النون لا الإعراب ، لقوله بعد : وإن جعلت الطويل صفة صرفته بوجوه الإعراب⁽³⁾ وسيأتي في الباب إن شاء الله / ، وهو جارٍ بوجوه الإعراب في التسمية ، كما كان يجري قبلها ، ولذلك ضعفت حكاية المفرد أيضاً ، ويريد بقوله : لأنّهما شيئان⁽⁴⁾ أنّهما نكرتان جعلتا معرفة ، والإعراب والإضافة في قوله : من زيد وعن زيد⁽⁵⁾ أحسن من الحكاية ، وأمّا قطّ زيد في التسمية فالإضافة لا غير ، لأنّه اسم نقلته إلى اسم آخر متمكّن فيه .

(1) انظر الكتاب 12:66:2 .

(2) المرجع نفسه .

(3) المرجع نفسه 5:68 .

(4) المرجع نفسه 13:66 .

(5) المرجع نفسه : 15 .

وقوله : والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلاً بخمسة عشر زيد⁽¹⁾ يريد تغير عشر بالإعراب ، فترفعها إذا أضفتها كما غيرت أمس في التسمية لأن المضاف كالمفرد في التسمية لأنه مفرد وأما «في» من حروف المعاني فإذا سميت بها مفردة أو مع مجرورها نقلتها ثم أضفت إن ذكرت مجرورها وأما فوزيد فتجري بوجوه الإعراب على حالها قبل التسمية ، وإن سميت بالفم جرى مجرى يد ودم ولم تزد شيئاً ، ولما استعملوا فوزيد مفرداً أبدلوا من واوه حرفاً أصلب فيه من مخرجه ، ولم يفعلوا ذلك بذئ طل ، لأنهم لا يفصلونه ولا يجوز في زيد إلا التضعيف إذا أردت الحرف لما كان يؤدّي إليه من الاعتلال وبقاء الاسم على حرف واحد منون ولا سبيل إليه ، وفوزيد جرى مجرى أبي زيد ولم يحرك حرف العلة فيه كما لم يحرك في أبيك وأبوك وأباك فاحتمل ذلك وجرى في التسمية على حكم الإضافة وليس في الحرف كذلك فلزم تضعيفه وهذا معنى قوله : ولا يشبه ذا فاعبد الله⁽²⁾ إلى آخر الكلام ، أي لا يشبه في الذي هو حرف الجر فاعبد الله لما ذكرناه ، وقوله لأن ذا لا⁽³⁾ يشير إلى فاعبد الله الذي هو الفم ، وقول المفسر : يعني الفم مضافاً⁽⁴⁾ لأنه إذا أفرد لم يكن هكذا ، ويريد بقوله : إذا كان مفرداً على غير حاله في الإضافة⁽⁵⁾ ، أنه جاز أن يكون في الإضافة على حرفين آخرهما حرف علة ، لكونه في الإفراد على حرفين صحيحين وجاز ذلك في ذي مال لما كان لا يفرد فيؤدّي إلى بقاءه على حرف واحد ساكن في الوقف كما تقدّم من علته وإليها الإشارة بقوله : وكرهوا أن يكون على حال إن نون كان محتلاً عندهم⁽⁶⁾ ، وقوله : فيأوه تحرك في التّصّب⁽⁷⁾ يريد لو

(1) المرجع نفسه : 12 .

(2) انظر الكتاب 2: 24:66 .

(3) المرجع نفسه : 25 .

(4) المرجع نفسه .

(5) المرجع نفسه 1: 67 .

(6) المرجع نفسه : 3 .

(7) المرجع نفسه : 2 ، وفيه « وياؤه » عوض « فيأؤه » .

لم تضاعف في التسمية به فلما كانت لفي زيد في الإفراد حالة لا تكون له في الإضافة تنزل منزلة ذا مال حيث لم يفصل ، ولا يكون مضافاً على حدّ ذي مال لأنّ باب الإضافة مبنيّ على الإفراد ، وإذا سمّيت باسمين أحدهما معطوف على الآخر حكيتهما على ما كانا عليه من رفع ونصب وخفض وهما جملة لأنّ الواو نابت مناب الفعل الذي عمل في الأول ودلّت عليه ، فإنّما سمّيت بجملة ، تقول . مررت بزیداً وعمراً وجاءني زیداً وعمراً ، ونصبت في النداء لأنّه أشبه المطوّل وليس بإعراب ، وطلحة في كلامه غير منون لأنّه كان معرفة قبل التثقل فلو سمّيت بواحدة الطّلع وزيد معطوف عليها ، لقلت رأيت طلحة وزيد ، وقلت في النداء يا طلحة زیداً وكذلك إن سميت بفاطمة وعائشة علمين منصوبين أحدهما معطوف على الآخر ، قلت جاءني فاطمة وعائشة ، ويا فاطمة وعائشة من غير تنوين ، ونصبت في النداء على كلّ حال ، لأنّه أشبه المطوّل ، لأنّ التعريف في الاسمين لا في أحدهما فإذا لم تقصد تعريفاً دون غيره بقي على أصله في جواز الصّرف ، وكذلك إذا سمّيت بوزيد لا يكون إلا عطفاً على جملة في الرّفْع والنّصب والخفض ، بالواو تؤدّي عن تلك الجملة التي قطعت ما بعدها عنها ، ألا ترى أنّ العامل في الثّاني الفعل الذي نابت الواو منابه فكأنّ هذا المعطوف جملة ملفوظ بها ، وقوله : لأنّ ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت⁽¹⁾ لا يفعل ذلك في الحروف ولا يكون للتركيب إلا في الاسمين فإذا سمّيت باسمين ركّبت أو أضفت وإن سمّيت بحرفين من حروف المعاني أو فعلين أو فعل واسم حكيت ، وإن سمّيت بحرف منها واسم يمكن انفصاله أضفت وإن شئت حكيت والإضافة أحسن كما تقدّم ، وكأنّما مركّبة من ثلاثة أشياء وهو تباعد من المركّب فلا يكون فيه إلا الحكاية ، ولو كانت « كأن » لكانت حكاية لأنّها من حرفين ويقول ليست « ما » في حيثما اسماً ولا غيره حيث تغيير بك في بعل بك ، وقوله : ولا لغوا⁽²⁾ ،

(1) انظر الكتاب 2:67:7 .

(2) انظر الكتاب 2:67:9 .

هذا نصّ بإجراء الملغى مجرى المهيبىء ألا ترى أنّه يقول لو أردت غير الحكاية لم أترك الهاء وكذلك أجرى أمّا في الجزاء وإلّا وإمّا في لغة من قال : فإن جزعا مجرى حيثما وإمّا اللام في ذلك زائدة ، وقد نصّ عليه وليست مثلها في لعلّ لأنها اسم تجري فيه مجراها في عبادل ، وقد تقدّم الكلام على قوله : * لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ * ، وشاهده فيه هنا انفصال ما من أن وحذفها فهي مركّبة ، وإلّا في الاستثناء غير مركّبة وكذلك حتّى ، ومثل إلا بفعل⁽¹⁾ والحروف لا توزن ليريك أنّها كلمة واحدة وكذلك أمّا وإلّا من قولهم أمّا إنّّه ظريف وإلّا إنّّه ظريف⁽²⁾ معرفتان وكذلك أمّا التي فيها معنى الشّرط غير مركّبة ولذلك مثلها بشروى⁽³⁾ وإلّا وأمّا في الاستفهام مركّبتان من الهمزة ولا وما وكذلك حروف التّحضيض وقد نصّ عليها في النّون ودخلت الكاف على أيّ مجردة للتّشبيه فإذا أردت الكاف الجارّة زدت معها ما كقوله : كما أنت هنا وقد تدخل على إن المكسورة وتفتحها من حيث لم تقل كما أنّك هنا على حدّ قولك كما أنت هنا ، وقد ذكر عن الخليل في باب إن أنّه سأله عن كأنّ فزعم أنّها أن الخفيفة لحقتها الكاف للتّشبيه فصارت معها ككلمة واحده مثل كآين وكذا وكذا⁽⁴⁾ ، وذكر أيضاً رحمه الله في حروف الابتداء انتظرنى كما آتيك وزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيرت للفعل كرمبا⁽⁵⁾ فهذا نصّ لا يرتاب معه في دخول الكاف على أن وأمّا ذلك فلما كانت اللام في الاسم لم يُحفلُ بها ألا ترى أنّها كلامٌ عبّدل وإمّا يحفل بحروف المعاني ، وليس في الحروف زيادة لقلّة تمكّنه وإمّا ذلك في الاسم والفعل وإمّا كانت التاء في أنت كالكاف لقولهم أنا وهذا وهؤلاء من كلمتين فليس فيهما

(1) المرجع نفسه : 13 ، وفيه « إلا التي للاستثناء بمنزلة دغلي » .

(2) المرجع نفسه : 15 .

(3) المرجع نفسه : 14 .

(4) المرجع نفسه 1:480:13 ، ونصه « وهذه الكاف إمّا هي مضافة إلى أن فلما اضطرت إلى

التخفيف ولم تضمّر لم يغير ذلك أن تنصب بها كما أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عمله » .

(5) المرجع نفسه 15:459 .

وأشباههما إلا الحكاية ، وهلمّ : مركبة من حرف وفعل ، وقوله : لا من أين⁽¹⁾ هو ، ردّ لمن قال من أين فقال لا من أين ، زيد الطويل مبتدأ وخبر وهو محكي ولا يحذف تنوينه ، ويبقى في النداء على رفعه وتنوينه لمذكر كان أو لمؤنث ، ويريد تشبيهه بعاقلة لبيبة أنه مثله في الصرّف ودليل كونه مبتدأ وخبراً قوله : بعد ذلك وإن جعلت الطويل صفةً صرفته بالإعراب وإن دعوته قلت يا زيد الطويل⁽²⁾ فهذا نصّ أنّ الأوّل غير صفة ثمّ معه نصّ آخر أنّ الأوّل محكيّ غير مغيّر عمّا كان عليه في النداء وغيره وأنّ الثاني معرب من حيث لم يكونا جملة عمل بعضها في بعض وقد غيرّ هذا في النداء إلى النصب ولم يغيّر الأولى وغير فيه بالحكاية لأجل ثبوت التنوين فتأمّله فهذا نصّ جليّ وأما أولاء فمعرب في التسمية به لأنّه غير مرّكّب وهو في تسمية المؤنث به غير مصروف ، وأما الذي رأيت والذي رأيت والذي عندك والذي قام والتي قامت إذا سمّيت بها فيبقى الاسم الأوّل على لفظه لأنّه وسط الكلمة وإنما تمامه بصلته وهو معرب في الموضع لأنّه بمنزلة المفردات فالذي مع صلته مفرد بمنزلة زيد وعمرو ويثنى ويجمع بعد التسمية به لكنّ النداء امتنع منه لكونه بعد التسمية غالباً كالحارث والعبّاس ولا ينادى بيا ولا يأيّها لأنها لا توصف أيها بخصوص وإنما توصف بالأجناس كقوله :

يَأْبُهَا الذِّكْرُ الَّذِي قَدْ سَوَّيْتَنِي وَفَضَّحْتَنِي وَرَدَدْتِ أُمَّ عِيَالِيَا

وَمِنْ قَبْلُ قَالَ اللَّهُ الْعَزِيزُ : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾⁽³⁾ وَقَالَ عَزَّ وَعَلَا : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾⁽⁴⁾ وَإِنَّمَا يَمْتَنَعُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ اللَّهِ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ بَاءُ لاختصاصه بما لا يجوز في غيره من دخول الميم المشدّدة عليه وإثبات همزته في النداء وتفخيم لاه وحذفه فقد قالوا لاه أبوك وَهَنِّي أبوك ، يريدون لله أبوك ولا يقاس عليه غيره ، فردّ المبرد عليه

(1) انظر الكتاب 2: 67: 23 .

(2) الكتاب 68 : 4 .

(3) البقرة : 245 .

(4) الحجرات : 6 .

فاسد⁽¹⁾ ، وقد تقدّم الكلام على التسمية بضارب أبوه ونحوه من الصفات بمعمولاتها بمثل ما ذكر هنا ، وقوله : بمنزلة اسم واحد⁽²⁾ ، هذا نصّ يقتضي ثبوت الألف واللام مع التسمية كما تثبت الإضافة معها ، وكذلك قوله : ولو سمّيته الرجل والرجلان⁽³⁾ ، نصّ بأنك تسمّي بما فيه الألف واللام ولا تحذفها وقد تقدّم في ما ينتصب على المدح والتعظيم عند كلامه في الاسم وليس بمنزلة الذي قال ذاك وإن كان لا تفارقه الألف واللام من قبل أن الذي قال ذاك ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً ، لأنك تقول يأتيها الذي قال ذاك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجر ذا فيه ، ولم يجر نداؤهما لأتھما صارا غالبين كالحارث وبذلك حكم لهما لمكان الألف واللام ألا ترى أنّهما لا يثبتان في الأعلام وهذا علم غير أنّه لا ينادى ، وقد تقدّم الكلام على التسمية بالمعطوفات نحو زيداً وعمراً وعلى التسمية بحمزة وطلحة معاً علمين وهما كما ذكر كلاهما غير مصروف فإن سمّيت بهما غير علمين نونت كما تقدّم وأما كزيد ولزيد وبزيد ونحوها مما جاء على حرف واحد فلا يجوز فيه إلا الحكاية ، تقول جاءني كزيد ومررت بزيد ، ورأيت كزيد ، وذهب بعضهم إلى التضعيف والإضافة كالتسمية بفي زيد فقال هذا كيّ زيد ، وفيّ زيد ، وليّ زيد في كزيد ، بزيد ، ولزيد ، وليس بمقول ، وقوله : تركته على حاله⁽⁴⁾ ، إنّما ترك على حاله لأنّ « ما » صارت فيه على حرف واحد كما كانت الياء والكاف كذلك فلو أضفت لرددت وضعفت كما تغيّر إذا أفردت ، ويريد بقوله : ولا تجعل الأشياء حكاية⁽⁵⁾ أنّ الإضافة لا تجعل الأسماء حكاية كما أنّ الألف واللام كذلك ووقع في الشّرقيّة ولا تجعل الاسم حكاية .

(1) انظر « المقتضب » ، 4 : 242 .

(2) انظر الكتاب 2 : 68 : 13 .

(3) المرجع نفسه : 13 .

(4) انظر الكتاب 2 : 68 : 21 .

(5) المرجع نفسه : 24 ، ونصه : « لا يجعلان الاسم حكاية كما أنّ الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية » .

« تخريج الشواهد الشعرية »

- 1 - تكملة البيت :
أكاشره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص 159
لعدي بن زيد . الكتاب 1 : 440 . المعجم 1 : 203 .
المقتضب 3 : 241 .
- 159 - في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كلّ من يحفى ويتعمل
الكتاب 1 : 282 ، 440 ، 480 ، 2 : 132 .
المقتضب 3 : 9 . المعجم 1 : 290 .
- 2 - على حين من تلبث عليه ذنوبه يرث شربه إذ في المقام تدابر 162
وروي * تدائر * عوضاً من * تدابر *
الكتاب 1 : 441 . المعجم 1 : 156 .
ابن مقبل :
- 163 - وقد ككفّ القرد لا مستعيرها يعار ولا من يأتها يتدسّم
الكتاب 1 : 441 . المعجم 1 : 339 .
- 163 - مزاحم :
فذر ذا ولكن هل تعين متياً على ضوء برق آخر الليل ناصب
الكتاب 2 : 417 . المعجم 1 : 58 .
- 164 - ولست بحلال التُّلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد
الكتاب 1 : 442 . المعجم 1 : 112 .
- 3 - أبو تمام :
وما ذاك أن كان عمي ولا أخي ولكن متى أملك الضر أنفع 164
معجم شواهد العربية . الكتاب 1 : 242 .
216 : 1 .

- ابن هرمة :
وعليك عهد الله إن أنبأته أهل السَّيالة إن فعلت وإن لم 166
المعجم 1 : 372 .

- عبد الله بن همام :
لما تمكَّن دنياهم أطاعَهُم في أيّ نَحْوٍ يميلوا دينه يمل 167
الكتاب 1 : 442 .
المعجم 1 : 313 .

ووقع في شعره * ولكن إذا لم أملك الضّرّ أنفع *

- أعرابي

4

إنّ الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل 167
المعجم 2 : 516 .

- أنجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع 167
لزيد بن رزين .
انظر المعجم 1 : 217 .
انظر الضرائر
لابن عصفور / 213 .

167 - * ولا أراها تزال ظالمة *
صدر بيت تكملته : * تحدث لي نكبة وتكئوها *
وهو من شعر ذي الرّمة .
انظر معاني القرآن للقرّاء 2 : 57
المعجم 1 : 143 .
57 :

170 - * كما ألغيت في الدّية الحوارا *
صدره : * ويهلك بينها المرّي لغوا *
انظر ديوان ذي الرّمة ، بعناية كارليل : 196 .
حميد بن ثور :

5

حلفت له أن يدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر 170
انظر معاني القرآن للقرّاء 1 : 34 ، 69 ، 236 .
المعجم 1 : 54 .

- لكن كان ما حدّثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس باديا
انظر معاني القرآن للقرّاء 1 : 67 ، وجاء بالجزء الثاني صفحة 131 * لكن كان 170

ما حدثته * كالرواية المثبتة ، على حين ورد في الجزء الأول : * لئن كان ما حدثتك *
وبعده :

وأركب حماراً بين سرج وفروة وأعر من الخاتام صغرى شماليا
- الفرزدق :

فأنتم لهذي الناس كالقبة التي بها إن يضلّ الناس يهدي ظلالها 171
الكتاب 1 : 445 الاقتضاب لابن السيد البطوسي : 115 .
المعجم 1 : 228 .

وقال الله قد يسّرت جنداً هم الأنصار عرضتها اللقاء 172
البيت لحسان بن ثابت . انظر شرح ديوان حسان بن ثابت بتصحيح عبد الرحمن
البرقوقي ص 62 .
- العدليل بن الفرخ :

لعمري لئن رمت الخروج عليهم لعمرو على عوف وكعب على سعد 172
- وضّعت عمراً والرّباب ودارما وعمرو بن أدّ كيف أصير عن أدّ 172
المعجم 1 : 125 ، وقد عزاه إلى مجهول .
- زهير :

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنها يوماً من الدهر يسأم 173
ويروى أيضاً * يعفها من الدّلّ يندم * انظر بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البر
349 ، 350 .
الكتاب 1 : 445 .
المعجم 1 : 316 .
- الخطيئة :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد 173
الكتاب 1 : 445 ، معاني القرآن للقرّاء 2 : 273 .
المعجم 1 : 111 .
المقتضب 2 : 65 .
قبله :

كسوب ومتلاف إذا ما سأته تهلّل واهتّز اهتزاز المهتد 173
انظر الملاحظة السابقة .

19 + 6 - متى تأتتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطياً جزلاً وناراً تأججاً 173
عبيد الله بن الحرّ أو الخطيئة ، الكتاب 1 : 446 .

- المقتضب 1 : 66 . المعجم 1 : 76 .
- 174 - إن يَخْلُوا أو يَجْبِنُوا أو يَغْدُوا لا يَحْفَلُوا 174
يغدون عليك مرجلي - الكتاب 1 : 446 .
المعجم 1 : 298 .
- 174 - * ومهما يُكتم الله يعلم *
- كعب بن زهير : 7
- 175 - ومن لا يقدّم رجله مطمئنة فيثبتهَا في مستوى الأرض تزلق
الكتاب 1 : 446 . المقتضب 2 : 23 . المعجم 1 : 250 .
- 176 - * وألحق بالحجاز فأستريحاً *
عجز بيت للمغيرة بن حبناء * سأترك منزلي لبني تميم *
- 176 - الكتاب 1 : 423 , 248 . المقتضب 2 : 24 .
المحتسب 1 : 197 . الضرائر : 284 ، شرح شواهد شرح
- ومن يغترب عن قومه لم يزل يرى
عجزه :
- 176 مصارع مظلوم مجراً ومسحبا
وهما أول بيتين استشهد بهما سيويه * والبيت الثاني :
وتدفن منه الصالحات وإن يسيئ يكن ما أساء النار في رأس ككبكا
الكتاب 1 : 449 .
- شرح ديوان الأعشى ، للدكتور محمد محمد حسين : 163
وانظر معاني الفراء 2 : 290 .
المقتضب 2 : 22 . المعجم 1 : 27 .
- 178 - لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا ماشياً لا يعرف الفرس 178
18 +
- معاني القرآن للفراء 2 : 284 .
- 178 - فلو نبش المقابر عن كليب
المعجم 1 : 186 .
- جابر بن حنّ : 7

ألا تنتهي عنا ملوك وتتقي محارمنا لا يئوئ الدّم بالدم
الكتاب 1 : 450 ، المفضليات تح . عبد السلام هارون : 211 .

المعجم 1 : 359 ، شرح المفضليات للتبريزي : 777 ، وقبله :
وفي كل أسواق العراق أتاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم
وفيه * ألا تستحي * عوض * ألا تنتهي *

9 - متى أنام لا يؤرقني الكريّ ليلاً ولا أسمع أجراس المطي 180
الكتاب 1 : 450 . الخصائص 1 : 73 . المعجم 2 : 559 .

- * يلدّه كلمة من البيت الآتي :

عجبت لمولود وليس له أب وذو ولد لم يلدّه أبوان
وقد ذكره برتمه ابن خروف في الجزء المجزأ ، وهو في الصفحة 237 من النسخة التيمورية
وانظر الكتاب 2 : 258 : 16
- الأخطل :

وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يمضي لمقدار 181
الكتاب 1 : 450 . المعجم 1 : 181 .
- عمر بن امرئ القيس :

يا مال والسيد المعمم قد نحن بما عندنا وأنت بما
لا يرفع العبد فوق قيمته خالفت في الرأي كل ذي فخر
تؤتون فيه الوفاء معترفاً فالحق فيه لكم فلا تكفوا
يا مال والحق عنده فقفوا
استشهد سيويه بالبيت الثاني وبالعجز من البيت الثالث وصدر الرابع
انظر الكتاب 1 : 38 ، 335 ، 450 .

المعجم 1 : 239 .

10 - معروف :

كونوا كمن آسى أخاه بنفسه نعيش جميعاً أو نموت كلانا 182
الكتاب 1 : 451 . المعجم 1 : 380 .

- الأخطل :

كروا إلى حرتيكم تعمرونها كما تگر إلى أوطانها البقر 183
الكتاب : 451 . المعجم 1 : 160 .

- 11 - تالله أسمع ما حيت بهالك إلا بكيت على النبي محمد 185
الكتاب 2 : 451 .
المعجم 1 : 380 .
- 185 - الفرزدق : * وإنما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي *
جزء من بيت وهو بتمامه :
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي
الاعتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطلوسي : 18 .
وفيه * أحسابهم * عوضاً عن * أعراضهم *
المعجم 1 : 301 .
- الكميت :
186 أجهالاً لا تقول بني لؤي
لعمر أيبك أم متجاهلينا
الكتاب 1 : 63 .
المعجم 1 : 386
المقتضب 2 : 349 .
- 13 - فأقسم أن لو التقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم
المسيب بن عبس الكتاب
المعجم 1 : 340
455 : 1
الضرائر ، لابن عصفور : 181 .
- 191 - وإنما لآتيكم تشكر ما مضى
من الأمر واستيجاب ما كان في غد
للطرماح .
معاني القرآن للفراء : 1 ، 180 ، 244 .
الخصائص 3 : 331 .
الاعتضاب ، للبطلوسي : 380 وفيه « الغد » .
- 14 - لييد :
192 ولقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهامها
الكتاب 1 : 456 .
المعجم 1 : 356 .
- بشر :
193 نزعت بأسباب الأمور وقد بدا
لذي اللب منها أي أمره أصوب
لم يعرض له في المعجم .

194 - * فأصبحن لا يسألن عن بما به *
شطر بيت عجزه : * أصعد في غاوي الهوى أم تصوبا *
انظر معاني القرآن للفراء ، 3 : 221 ، وقد ورد * لا يسلنه * عوض * لا يسألنه * .
الضرائر : 70 . العيني 4 : 103 .
الخزانه 4 : 62 .

194 - ولا للما بهم أبداً دواء
عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبي ، والشطر الأول :
فلا والله لا يُلْفى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء
وقبله :
لددتهم التصحية كلّ لُدّ فمَجّوا التصح ثم ثنوا ففعاوا
انظر معاني القرآن ، للفراء 1 : 68 .
الخصائص 2 : 282 الضرائر : 69 . المعجم 1 : 21 .
الخزانه : 1 : 364 ، 4 : 273 .

195 - * علي كان المسومة العراب *
أوله : * سراة بني أبي بكر تساموا *
الضرائر : 78 . المعجم 1 : 63 .
ويقول البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أف على خبر له »
الخزانه 4 : 35 .

196 - * عاود هراة وإن معمورها خرباً *
قائله عبد الله بن مسلم الهذلي
المعجم : القسم الثالث : 575 ، 1 : 29 .
- عدّي بن زيد : 16

فمتى واغل ينهم يحيو (م) ه وتعطف عليه كأس السّاقى
الكتاب 1 : 458 . الضرائر : 207 . المعجم 1 : 253 .
- صعدة نابتة في حائر أينما الرّيح تميلها تمّل
كعب بن جعيل على خلاف .
الكتاب 1 : 458 . المعجم 1 : 260 .
معاني القرآن للفراء 1 : 297 .

- 196 - * الله يشكرها *
البيت بكامله :
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان
الكتاب 1 : 435 .
معاني القرآن للفراء 1 : 476 ، النوادر : 31 ، الضرائر : 160 .
المعجم 1 : 402 .
- هشام المرّي :
- 197 فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجبره بمس منا مروّعاً
الكتاب 1 : 458 معاني القرآن للفراء 1 : 198 .
المقتضب : 75 وفيه * مفزّعا *
المعجم 1 : 86 .
النوادر : 314 .
- 197 - * سوف حقاً تبليهم الأيام * أوله : * وكذا كم يصير كلّ أناس *
انظر الأصمعيّات : 185 .
المعجم 1 : 357 .
- 197 - * ربما ضربة بسيف صقيل *
بقيته : * دون بُصرى وطعنة نجلاء *
لعدي بن رعلاء وهو مطلع الأصمعيّة اه ، ص 152 .
- 197 - * وقلّما وصال على طول الصدود يدوم *
البيت بتمامه :
صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم
الكتاب 1 : 12 ، 459 .
المعجم 1 : 343 .
الاعتضاب : 406 . وهو لعمر بن أبي ربيعة ، في ديوانه 502 أو للمرّار الفقعسي . انظر " ابن هشام اللّحمي وجهوده اللّغوية " مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ، دراسة وتحقيق مهدي عبيد جاسم ، مؤسسة الرسالة (بيروت 1986) ص 406 هامش 1 .
الضرائر : 202 .
- 198 - * هلاًّ التقدّم والقلوب صحاح *
أوله : * الآن بعد لجاجتي تلمونني *
انظر معاني القرآن
المعجم 1 : 86 .
- 198 - * فلولا نفس ليلي شفيحها
أوله : * ونبتت ليلي أرسلت بشفاعه *
للمجنون على خلاف .
المعجم 1 : 224 .

- * أحضر الوغي *

جزء من بيت لطفة . وهو بتامه كما ورد بعد :

198 وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي
انظر الكتاب 1 : 452 .
المعجم 1 : 112 .

199 - * يسوء الفاليات إذا فلينتي *

أوله : تراه كالثغام يعلّ مسكاً * وبعده :

بطعنة فارس لقضيت ديني
فأقسم لو جعلت علي نذرا
الكتاب 2 : 154 .
المعجم 1 : 404 .

معاني القرآن للفراء 2 : 90 .

200 18 - امرؤ القيس * أو قدير معجّل *

البيت بتامه :

صفيف شواء أو قدير معجّل
فظلّ طهاة اللحم ما بين منضج
انظر معاني القرآن للفراء 1 : 356 .
المعجم 1 : 305 .

- عمرو بن معد يكرب :

200 دعني فأذهب جانباً
يوماً وأكفك جانباً
المعجم 1 : 33 .

- عمرو بن عمّار الطائي :

200 فقلت له صوّب ولا تجهدته
فيدنك من أخرى القطاة فترلق
الكتاب 1 : 452 .

ومعاني القرآن للفراء 1 : 28 ، 2 : 146 ، 229 ، وفيه * فيدرك * عوض * فيدرك *

وقد نسب إلى زهير .
المعجم 1 : 249 .

- * لا تهلك أسى وتجمّل *

جزء من بيت لامرء القيس من معلقته . وهو بتامه :

200 وقوفا بها صحبي عليّ مطيهم
يقولون لا تهلك أسى وتجمّل
انظر شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة : 26 .
معجم الشواهد 1 : 303 .

- 201 - ولا أنبان أنّ وجهك شأنه خموش وإن كان الحميم حميم
ذكر الفراء في معانيه أنّ المفضل أنشد هذا البيت مع ما قبله وهو :
أفاطم إني هالك فتبيني لا تجزعي كلّ النساء تميم
انظر معاني القرآن للفراء : 1 : 185 .
- أنشد الفراء :
- 201 لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا حافياً لا يعرف الفرس
- * لطلما حلأً تامها لا ترد *
مجهول القائل ، وبعده * فخليها والسّجال تبتد *
انظر معاني القرآن ، للفراء : 2 : 284 .
المعجم 2 : 460 .
- 201 - * أبا خراشة أما أنت ذا نفر *
بقية البيت : * فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع *
الكتاب 1 : 148 .
الخصائص 2 : 381 .
المعجم 1 : 225 .
الاقْتضاب : 50 ، 61 .
- 202 - * مهما لي الليلة مهاليه * * أودت بنعلي وسرباليه *
رجز لعمر بن ملقط ، جاهلي . انظر :
نوادير أبي زيد : 65 .
والضرائر : 63 .
- 202 - * وذو الرأي مهما يقل يصدق *
أوله : * أسعد بن مال ألم تعلموا *
الكتاب 1 : 377 .
المعجم 1 : 254 .
- 202 - إن من لام في بني بنت حسا
الأعشى :
الضرائر : 178 .
المعجم 1 : 67 .
- 202 - * إن من يدخل الكنيسة يوماً *
تمامه : * يلق فيها جاذرا وظباء *
انظر الضرائر : 178 .
المعجم 1 : 19 .
- 202 - * متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا *
الضرائر : 178 .

- انظر ص (6) .
- 202 - (6) * إن تلق يوماً على علاته هرمأ *
تمامه * تلق السّماحة منه والنّدى خلقاً *
انظر المقتضب 4 : 103 .
المعجم 1 : 243 .
- 202 - * ومن هاب أسباب النّية يلقيها *
204 - * وانتحي بنا بطن حقف *
204 - * لرأيت عجباً وأمرأ مهولاً *
203 - * إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم *
تمامه * بعثية بن الحارث بن شهاب *
وهو لربيعة أبي ذؤاب .
المعجم 1 : 65 .
- 203 - * إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة *
تمامه * ولم تحدى من أن تقرى بهابداً *
معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 61 .
المعجم 1 : 92 .
- 205 - حتّى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا
وقلبتم ظهر المجن لنا إن الغدور الفاحش الخبّ
معاني القرآن للفرّاء 1 : 51 ، 107 ، 238 ، 2 : 51 وفيه * اللّيم الفاجر * عوض
* الغدور الفاحش * الإيضاح للفارقي وفيه * الغدور الفاجر *
الضرائر : 72 وفيه * إنّ اللّيم الغادر *
- الشّماخ :
- 205 ودويّة قفر تمشى نعامها كمشي النصارى في خفاف اليرندج
قطعت إلى معروفها منكراتها وقد خبّ آل الأمعز المتوهج
الكتاب : 1 : 454 ، ديوان الشّماخ ، شرح الأصمعي ، تحقيق الدكتور / عزة
حسن : 83 ، 84 .
المعجم 1 : 78 .
وفيه * ودويّة * عوض * ودويّة * .
وانظر ضرائر الشعر ، للقرّاز ، تحقيق الدكتور / محمد زغلول سلام ، والدكتور / محمد
مصطفى هدارة ، 231 ، 232 .
النابعة * لما أغفلت شكرك فانتصحنى *
المعجم 1 : 316 ولم يعزه ، وفيه * لما أغفلت شكري *

انظر الخزانة 4 : 331 ، وفيها * فاصطنعني * عوض * فاتصحني *

– نهبك بن إساف الأنصاري :

206 وأيدي المطايا إذ وردن المواسما
حلفت لهم بالراقصات إلى منى
فما لبني هند عليك ذمامة
بسعيك فيهم لا أرى لك لأماً

– زيد الفوارس بن حصين :

206 تآلى ابن أوس حلفه ليردني
إلى نسوة كأنهن مفائد
انظر الضرائر : 157 .
المعجم 1 : 102 .

206 ليت شعري وأشعرن إذا ما
قربوها منشورة ودعيت
وقبله :

إن حلمي إذا تغيب عني فاعلمي أي عظيمًا رزئت
انظر : الأصمعيّات : 85 ، وفيها * قيل اقرأ عنوانها وقربت * عوض * قربوها منشورة
ودعيت *

إصلاح المنطق ، لابن السكيت : 277 .

المتع في علم الشعر وعلمه ، لعبد الكريم النهشلي القيرواني : 480 .

الضرائر ، لابن عصفور : 157 .
المعجم 1 : 71 .

207

– 23 + 21 * لو بغير الماء حلقي شرق *

24 + تتمته * كنت كالغصان بالماء اعتصاري *

انظر ارتشاف الضرب ، لابن حيان 2 : 573

207

* أنا نغذي القوم من شوائه *

البيت من الرجز لأبي النجم وقبله – كما هو مذكور في الشرح – * قلت لشييان ادن
من لقاءه * وهما من شواهد الكتاب ، ولم يشر صاحب معجم شواهد العربية إليه ، بيد
أنه تدارك ذلك في طبعته لكتاب سيبويه ، وقد أثبتته الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، في
فهرس شواهد سيبويه .

فهرس شواهد سيبويه : 62 .

انظر الكتاب 1 : 460 .
المعجم 2 : 438 .

الجزء الخامس من الكتاب (طبعة الأستاذ هارون) : 89 .

الشطرن بتامه : * لا يشتم الناس كما لا تشتم *

الكتاب 1 : 459 . المعجم 2 : 535 .

وانظر ديوانه (مجمع أشعار العرب) بعناية وليم بن الورد البروسي ص 283 .

208 - وإن بنا لو تعلمين لغلة إليك كما بالحامات غليل

21 ، 30 - كثير :

208 جزيت أبا بكر عن الود نصره كما الخير محمود على القول قائله

لم يعزه في المعجم 1 : 288 .

22 - تذكر ما تذكر من سليمي على حين التراجع غير داني 209

مجهول . ورواية العيني * على حين التواصل * عوض * على حين التراجع * على حين جاء بالأصمعيّات بيت من البحر نفسه والقافية ضمن بضعة أبيات معزوة إلى سوار بن المضرب . والاختلاف منحصر في الشطر الثاني وهو هناك * ولكنّ المزار بها ناني *

انظر الاصمعيّات : 240 .

والعينيّ - على هامش الخزانة - 3 : 411 .

المعجم 1 : 407 .

210 - لا يسجن الرأى إلا ريث يبعثه ولا يبيت على مال له قسم

انظر ديوان المعاني « لأبي هلال العسكري » 1 : 173 . وفيه جاء المصراع الأوّل

هكذا : * لا يصعب الأمر إلا حيث يركبه * وقد أشار ناشره إلى رواية أخرى فيها

* ريث يركبه * عوض * حيث يركبه * . وهو للحطيئة من مجموعة أبيات يمتدح فيها

عامر بن علاثة .

- معن بن أوس :

210 قلبت له ظهر الجن ولم ندم على ذاك إلا ريثاً نتحوّل

البيت من قصيدته الذائعة في العتاب التي مطلعها :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أين تأني المتية أول

وقد أوردها عبد الكريم النهشلي كاملة . انظر : « الممتع في علم الشعر وعمله » :

. 395

وانظر معجم الشعراء للمرزباني : 322 .

أثبت الأستاذ هارون في المعجم المطلع 1 : 281 .

أبو ذؤيب :

210 قالت أمامة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

انظر « شرح أشعار الهذليين » تحقيق عبد الستار فرّاج ، ومحمود محمد شاكر ج 1 :

. 5

شرح المفضليّات ، للتبريزي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القسم الثالث 1299 .

المعجم 1 : 227 .

– بآية تقدمون الخيل شعثاً كأنّ على سنابكها مداماً

للأعشى . انظر الكتاب : 1 : 460 .

المعجم 1 : 334 .

الكامل للمبرّد 3 : 408 .

22 ، 23 – ابن الصعق :

211 ألا من مبلغ عتّي تميا بآية ما تحبّون الطعاما

الكامل للمبرّد 1 : 173 .

الكتاب 1 : 460 .

المعجم 1 : 336 ، الاقتضاب : 48 وفيهما * ألا أبلغ لديك بني تميم *

الأغاني 20 : 192 .

– مزاحم بن عمرو السّلولي :

211 بآية الخال منها عند سرّتها وقول ركبها قص حين تشنّها

المعجم 1 : 414 .

24 – ساعدة بن جويّة الهذلي :

215 رأته على شيب القذال وأنها تواقع بعلاً مرّة وتسم

انظر المعجم : 1 : 343 .

الكتاب 1 : 462 .

ولم أعتز عليه في شعر الهذليين في الجزئين اللذين عندي على الرغم من إحالة الأستاذ

هارون إلى 1 : 228 . بل هو في الجزء الثالث صفحة 1158

وفيه : * على فوت الشباب * عوض * على شيب القذال * ، و * تراجع * عوض

* تواقع * .

الآبيات هي :

عقر العشار على عسري وإيساري 216
ألفى بأرفع تل رافعاً ناري
أحنو عليه بما يحني على الجار
المعجم 1 : 180 .

عَوَدت قومي إذا ما الضيف نبهني
إتني إذا خفيت نار لمرملة
ذاك وإتني على جاري لذو حذب
الكتاب 1 : 463 ، 464 .

217 - رسم دار وقفت في طلله 25
تمامه * كدت أقضي الحياة من جلله * وهو الجميل
انظر المعجم 1 : 322 .

- الفرزدق :

218 وشاعرها المعروف عند المواسم 218
المعجم 1 : 364 .

منعت تميأ منك أني أنا ابنها
الكتاب 1 : 465 .

220 وحت وما حسبتك أن تحينا 26
المعجم 1 : 387 .

- لسان السوء تهديها إلينا

220 باتوا غضاباً يعلكون الأرمأ 220
المعجم 2 : 533 .

- نبئت أحياء سلمى إنما
انظر الكامل للمبرد 3 : 120 .

- كثير :

220 أوأخي من الأقوام كلّ بجيـل 220
المعجم 1 : 311 .

أراني ولا كفران لله إتما
الكتاب 1 : 466 .

- قول ابن مقبل : 28

224 قلائص تُخدي في طريق طلائح 224
فإتني على حظي من الأمر جاع
وقبلهما :

وعلمي بأسدام المياه فلم تنزل
وإتني إذا ملّت ركابي مناخها

224 أكارم من أحببته وأساع 224
المعجم 1 : 83 .

نبا نبا ما نبا من الدهر أنني
انظر الكتاب 1 : 467 .

- الأسود بن يعفر :

224 تهددكم إياي وسط المجالس 224
المعجم 1 : 199 .

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل
انظر الكتاب 1 : 468 .

- أنشد يحيى عن الكسائي :
أحقاً عبّاد الله جرأة مخلق
معاني القرآن للفراء 2 : 19 .
- العبدى :
أحقاً أنّ جيرتنا استقلّوا
انظر الكتاب 1 : 468 .
- ابن أبي ربيعة : 29
ألحق أن دار الرباب تباعدت
انظر الكتاب 1 : 468 .
الأغاني 1 : 66 .
– الجعدي :
- ألا أبلغ بني خلف رسولاً
الكتاب 1 : 469 .
– أنشد القالي في نوادره :
- أنتهجرون فتى أغرى بكم تبا
انظر « الأمالي » لأبي عليّ القالي (طبعة دار الحكمة بدمشق) 1 : 78 والبيت لشاعر
اسمه أبو الطّريف .
- أنشد يحيى :
- أحقّ ما تقول أم احتلام
هو مطلع مفضّلية لبشر بن أبي خازم .
انظر شرح المفضّليات للتبريزي : 1150 .
- قول الفرزدق :
- ولقد طعنت أبا عينه طعنة
جرمت فزاره بعدها أن يغضبوا 228
- يا كرز إنك قد فتكت بفارس
انظر الكتاب 1 : 469 . وقد عزاه ابن خروف أولاً إلى الفرزدق ثم ذكر أنه لأبي
أسماء بن الضريبة أو عطية بن عفيف ، وأبان ما بالبيت من اختلاف في الروايات ، وقد

نبّه الأستاذ راتب النفاخ إلى احتمال أن تكون كلمة « الفرزدق » ، تصحيفاً عن « الفزاري » وهو احتمال قوي .

فهرس شواهد سيبويه : 66 .

أدب الكتاب : لابن قتيبة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد : 50 .

الاقتضاب ، لابن السّيد : 120 ، 313 .

معاني القرآن للقرّاء 2 : 9 . المعجم 1 : 49 .

- * مقالة أن قد قلت سوف أناله * -

31 - وتداعى منخراهُ بدم مثل ما أثمر حمّاض الجبل 230
البيت للتابغة الجعدي ، وقد رواه صاحب شرح شواهد التحفة الوردية يتداعى مثل ما
أثمر حمّاض الجبل ولعلّ مرّد ذلك إلى تصحيف اعتراه وقال البغدادي في شرحه :
أصول صوابه :

وجرى من منخريه زيد مثل ما أثمر حمّاض الجبل
انظر شرح شواهد التحفة الوردية : 50 . المعجم 1 : 261 .

- الجعدي :

230 قروم تسامى عند باب دفاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا
وقبله :

231 وذا التّاج من غسّان ينظر جاهداً ليجعل فيها خدّ من هو أسفلا
الكتاب 1 : 470 . المعجم 1 : 265 .

233 - فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل
لربيعه بن مقيوم الضبي .

الاقتضاب ، لابن السّيد البطليوسي : 152 ، 345 المعجم 1 : 319 .

الأغاني 22 : 103 إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني : 103 .

- المنخل :

233 فدنت وقالت يا منخل ما بجسمك من حرور
ما شفت جسمي غير حبك فاهدني عني وسيري
انظر الأصمعيّات : 60 .

والأغاني 21 : 4 ، 7 . وفيها وفي الأغاني * ورنّت * عوض * ودنت *

- 234 - وكنت أرى زيداً كما قيل سيّداً إذا إنّه عبد القفا واللّهازم
الكتاب 1 : 472 ، وانظر شرح شواهد التحفة الودية : 23 ، 24 .
المعجم 1 : 365 .
- 234 - بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس .
البيت بتمامه :
- 234 أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس
الكتاب 1 : 60 ، 283 .
الإيضاح ، للفارقي : 244 .
- كثير :
- 235 ما أعطيتاني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزي كرمي
الكتاب 1 : 472 .
المعجم 1 : 377 .
- كثير : * لئن عاد لي عبد *
البيت بتمامه :
- 235 لئن عاد لي عبد العزيز بمنلها وأمكنني منها إذا لا أقيها
انظر الكتاب 1 : 412 ، المفصل للزنجشري : 323 .
المعجم 1 : 377 .
- 236 - * شهدت بأنّ التمر بالزبد طيب * تمامه * وأنّ النعام خالة الكروان *
انظر هامش رقم 6 من ص 33 .
- 237 - * شهدت أنّ الله لا ربّ غيره *
يزيد بن الطثرية :
- 237 لبعده لقد لاقيت لا بدّ مصرعا فلو أنّ قومي لم يكونوا أعزّة
البيت ليزيد بن الطثرية .
انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 .
- 238 - وقد علم الأقوام لو أنّ حاتمًا أراد ثراء المال أمسى له وفر
لحاتم الطائي
المعجم 1 : 150 .
- 239 - ألم ترأني وابن أسود ليلة لنسري إلى نارين يعلو سناهما
الكتاب 1 : 474 .
المعجم 1 : 334 .
- 239 - ألا يا سنا برق على قلل الحمي لهتك من برق على كريم

والبيت منسوب خطأً إلى محمد بن مسلمة ، انظر الخزانة 4 : 339 ، 340 وانظر ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 2 : 192 ،

المعجم 1 : 343 .

– أنشد أبو زيد :

240 لهني أشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكر أضيعته المواطن
لعل الرواية الصحيحة لهذا البيت :

لهني لأشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكر أضيعته الأرقام
إذ * كان أبو علي الفارسي قد رواه في كتابه (نقض الهاذور) وذكر إنشاد أبي زيد إياه ، ولعل ما وقع تصحيف من الناسخ ، ومعنى الأرقام مجموعة بطون تغلب أو حي منه .

انظر الخزانة 4 : 334 ، 336 .

240 – لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر

شطر بيت لامرئ القيس ، وتماهه * ولا مقصر يوماً فيأتيني بقر *
انظر تاج العروس ، للزبيدي ، 3 : 113 ، مادة « حر » .

35 – بكر العواذل في الصبـو ح يلمنني وألوهنـه 241
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إته
انظر الكتاب 1 : 474 : 11 .
المعجم

– يا عمر الخير رزقت الجنة 241
أردد علينا إن أن إته

المعجم 1 : 389 .

– أما والله أن لو كنت حرراً فما بالحر أنت ولا العتيق 241
المعجم 1 : 252 .

– أنشد الكسائي :

242 إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين
المعجم 1 : 412 .

– فروة بن مسيك :

243 فما إن طبنا جين ولكن منايانا ودولة آخرينا
الكتاب 1 : 475 ، الخصائص ، لابن جني 3 : 108 .

ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 2 : 231

- المعجم 1 : 386 .
- عبد الرحمن بن حسان :
- إني رأيت من المكارم حسبكم
أن تلبسوا حرّ الثياب وتشبعوا 243
الكتاب 1 : 475 .
المعجم 1 : 228 .
- دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فيأثك أنت الطّاعم الكاسي 243
انظر معاني القرآن للفرّاء : 2 : 19 .
ديوان المعاني 1 : 38 ، 174 ، 191 .
المتع في علم الشعر وعمله ، لعبد الكريم النهشلي : 353 .
- المعجم 1 : 199 .
- * وكان جزائي بالعصا أن أجلدا *
243
للعجاج وقيله * ربّيته حتى إذا تمعدداً *
انظر شرح الملوكي ، لابن يعيش : 154 .
– الأعشى :
- أآن رأيت أعشى أضربه
رب المنون ودهر مبتل جبل 244
والبيت متصل بقوله :
- صدت هريرة عنّا ما تكلمنا
جهلاً بأّم خليلد جبل من تصل 244
انظر الكتاب 1 : 476 .
المعجم 1 : 290 .
- * وإنا لما نضرب الكبش ضربة *
244
لأبي حيّه التّميريّ تمامه * علي رأسه تلقي اللسان من الفم * وقد جاء تاماً في صفحة 246
الكتاب 1 : 477 .
المعجم 1 : 359 .
– البعث :
- وصدّت فأغرانا بهجر صدودها
وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل 244
قبله :
- ألا أصبحت أسماء جاذمة الجبل
وضنّت علينا والصنّين من البخل 245
المعجم 1 : 299 .
- أألف الصفون فما يزال كأنه
تأ يقوم على الثلاث كسيرا 245
المعجم : 145 .

36

- أنشد المبرد :
 245 ألا غننا بالزاهرية أننا على الناس تدا أن نلّم به ذكرا
 المعجم 1 : 138 .
- تظلّ الشمس عاكفة عليه كآبة أنها فقدت عقيلاً
 246 الكتاب 1 : 477 .
 المعجم 1 : 270 .
- 37 – * قد كاد من طول البلى أن يمصحاً *
 لرؤية ، وقيله : * رسم عفا من بعدما قد أمحي *
 انظر الكتاب 478 : 1
 المعجم 2 : 457 .
- 246 – * لعلّي أو عساني *
 البيت بتامه :
 ولي نفس أقول لها إذا ما تازعني لعلّي أو عساني
 وهو لعمران بن حطّان على خلاف .
 انظر الكتاب 1 : 388
 المعجم 1 : 406 .
- 247 – تأبط شراً * فأبت إلى فهم وما كدت آيا *
 تمامه * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر * وفي الأغاني * كنت * عوض * كدت *
 انظر الأغاني 21 : 141 .
 المعجم 1 : 152 .
- 247 – * أكثرت في العذل ملحاً دائماً * لا تكثرن إني عسيت صائماً *
 لرؤية ، انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب) : 185 .
 المعجم 2 : 533 .
- 247 – فقد جعلت قلوب ابني سهيل من الأكوار مرتعها قريب
 المعجم 1 : 49 .
 ورواية الخزانة * بني زياد * عوض * بني سهيل * وذكر أن الرواية الأخيرة أثبتتها التبريزي
 في شرحه الحماسة .
 انظر الخزانة 4 : 92 .
- 38 – هدبة بن الخثرم :
 249 عسى الهمّ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
 انظر الكتاب 1 : 478 ، الأمالي للقيلي 1 : 71 .
 المعجم 1 : 48 .
 ضرائر الشعر للقرّاز :

حماسة للبحري : 224 . شرح شواهد التحفة الوردية : 53 .
العديل بن الفرخ :

- لعلّ الذي قاد النوى أن يردها
– ولست بلّوام على الأمر بعدما
للحصين بن الحمام
– متمم بن نويرة :
لعلّك يوماً أن تلم ملامة
انظر شرح المفضّليات للتبريزي : 970
– أنشد يحيى :
لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحيّ
ولكنما الفتيان كل فتى نديّ 251

انظر معاني القرآن ، للفراء : 1 ، 105 ، 427 .

– أمية بن أبي الصلت :

39

- يوشك من فرّ من منيته
الكتاب 1 : 479
في بعض غرّاته يوافقها 251
شرح شواهد التحفة
الوردية : 53
المعجم 1 : 211 .

– الفرزدق :

- أتغضب أن أذنا قتيبة حزّتا
انظر معاني القرآن للفراء 3 : 27 .
– إن يقتلوك فقد ثلثت عروشهم
وبعده – كما في تاج العروس للزبيدي –
بأحبّهم فقدوا إلى أعدائهم
وعمادهم فيما ألمّ بجلّهم
انظر تاج العروس 1 : 249 وفيه * هتكت * عوض * ثلثت *
– في الحماسة :

- فإن نرزاهم فلقد تركنا
حجّ وأوصى سليمى الأعبدا
كفاهم لدى الدبر المضاع 252
ألا ترى ولا تكلم أحدا 253

- انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 364 .
- 255 * كأن ويريد به رشاء أخلب *
- لرؤية ، انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب) 169
- وانظر الكتاب 1 : 480 .
- المعجم 2 : 445 .
- المعجم 1 : 325 .
- الأصمعيّات : 157 .
- 256 لتعلم عند الغيب أن لا مقصّر مضيع ولا عمّا يسرّك غافل
- 257 * وإخال أنّي لا حق مستتبع *
- لأبي ذؤيب الهذلي ، والمصراع الأول * فغيرت بعدهمّ بعيش ناصب *
- انظر شرح أشعار الهذليين ، للسكّريّ 1 : 8 .
- وشرح المفضليّات ، للتبريزيّ : 1404 .
- ابن هرمة :
- 257 ولا تدفنتني بالفلاة فإتني أخاف إذا مات أن لا أذوقها
- المشهور أنّ هذا البيت لأبي محجن الثقفيّ . وقيله :
- 257 إذا متّ فادفنتني إلى أصل كرمة ترؤى عظامي بعد موتي عروقها
- انظر الأغاني 19 : 7 ، والمتع في علم الشعر وعمله : 173 .
- معاني القرآن للفرّاء 1 : 146 ، 265 .
- المعجم 1 : 247 .
- أتاني كلام عن نصيب يقوله وما خفت يا سلام أنك لا عائي
- انظر معاني القرآن 1 : 140 ، 146 .
- أنشد في تفسير سورة الفرقان :
- 258 * لا ترتجي حين تلاقي الذائدا * * أسبعة لاقت معاً أم واحداً *
- انظر معاني القرآن 1 : 286 ، 2 : 265 ، وشرح المفضليّات للتبريزي : 490 .
- عبده :
- 258 أن نعم معترك الجياح إذا حبّ السّعير وسابىء الخمر
- المعجم 1 : 187 .
- أن تهيّطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح
- للقاسم بن معن أو لعلّه من إنشاده فقط .

- انظر معاني القرآن 1 : 136 .
ضرائر الشعر : 163 .
- المعجم 1 : 90 .
- 42 - * أما ترى أي برق ههنا *
260
- 42 ، 48 - ما أبالي أنب بالحزن تيس أم لحاني بظهر غيب لئيم
261
لحسان بن ثابت انظر ديوانه ، بضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي :
434 .
- 43 - أنشد أبو العباس :
سواء عليك اليوم أنصاعت الهوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح
261
لذي الرمة . انظر ديوانه بعناية كارليل
261 - * أناصح أم على غش يداجيني *
شعر بيت لصالح بن عبد القدوس الأزدي ، وأوله :
* قل للذي لست أدري من تلونه *
انظر حماسة البحرني : 59 ، بهجة المجالس وأنس المجالس لابن عبد البر .
- 261 - سواء إذا ما أصلح الله أمرهم علينا أذثر ما لهم أم أصارم
انظر معاني القرآن 1 : 401 .
- 261 - * امخدج اليدين أم أممت *
- أنشد الفراء عن الكسائي :
- 262 سواء عليك القفر أم أنت ليلة بأهل القباب من نمير بن عامر
انظر معاني القرآن 1 : 401 .
- 263 - ذو الرمة : * أذو زوجة في الحيّ أم ذو خصومة *
تمامه * أراك بالبصرة العام ثاويًا * ويروى * بالمصر * عوض * في الحيّ *
- 44 - فقلت لها لا إن أهلي لجيرة بأكتبة الدهننا جميعاً وماليا
263
انظر الممتع في علم الشعر وعمله المعجم 1 : 420
- 264 - سواء عليه أيّ حين أتيته أساعة نحس تنقي أم بأسعد
المعجم : 110 .
للبحرني
- الفرزدق :
- 264 ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها أم بلت حيث تناطح البحران

بعده :

265 قوم هُم قتلوا ابن هند عنوة
انظر المتع في علم الشعر وعمله : 222 .
المعجم 1 : 410 .
- الأخطل :

265 ما ضرّ سادة نهشل أهجاهم
وأنشد يحيى :

265 فوالله ما أدري أسلمى تفوّلت
انظر معاني القرآن للفراء 1 : 72 ، 2 : 299 .
المعجم 1 : 41 .

- قوله في الحماسة :

45

266 إذا استنجدوا لم يسألوا مستغيثهم
لكثير . انظر ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 1 : 33 .
ورواية البيت لديه هكذا :

266 إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم
- حكى المبرد عن أبي زيد * يا دهر أم ما كان مشبي رقصا *
بعده * بل قد يكون مشبي توقصا *
انظر المقتضب 3 : 297 .
المعجم 2 : 490 .

267 وإذا جفوت قطعت عنك لبانتني
- الأخطل :

46

268 كذبتك عينك أم رأيت بواسطة
انظر شعر الأخطل ، صنعة السكرى ، تحقيق د. قباوة : 105 .
- زهير :

268 قف بالديار التي لم يعفها قدم
بلى وغيرها الأرواح والديم
المعجم 1 : 346 .

- كثير :

268 أليس أبي بالتضر أم ليس والدي
انظر الكتاب 1 : 485 .
المعجم 1 : 140 .

- الأسود بن يعفر :

269 لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

- المعجم 1 : 175 .
- الكتاب 1 : 485 .
- عمر ابن أبي ربيعة :
- لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
الكتاب 1 : 475 .
- 269 بسبع رمين الجمر أم بثمان
المعجم 1 : 397 .
- متى عهدنا بطعان الكما
269 ة والحمد والمجد والسؤدد
- زفر بن الحارث :
- أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني
وَصَحَّحَ نَسْبَتَهُ إِلَى الْجَحَافِ .
انظر الكتاب 1 : 486 .
- 270 على القتل أم هل لامني لك لائم
المعجم 1 : 341 .
- الأخطل :
- ألا تسأل الجحاف هل هو ثائر
– الجحاف :
- 270 بقتلى أصيبت من سليم وعامر
- بلى سوف نكيهم بكل مهتد
انظر : شعر الأخطل ، صنعة السُّكْرِي ، تحقيق د. قباوة : 528 .
- 270 انظر : شعر الأخطل ، صنعة السُّكْرِي ، تحقيق د. قباوة : 528 .
- ألست أبا مالك
- مالك بن الرّيب المازني :
- ألا ليت شعري هل تغيّرت الرّحى
انظر الكتاب 1 : 487 .
- 271 رحي الحزن أو أضحت بفلج كما هيا
المعجم 1 : 424 .
- علقمة * هل ما علمت وما استودعت مكتوم * البيتان
271 البيتان هما :
- هل ما علمت وما استودعت مكتوم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته
إثر الأحبة يوم البين مشكوم
انظر الكتاب 1 : 487 . وديوانه بشرح الأعلام الشنري : 50 .
- وانظر شرح المفضليات للتبريزي : 1324 .
- المعجم 1 : 349
- وانظر حاشية ص 47 .

- 275 - أتعلمة الفوارس أم رباحاً عدلت بهم طهيّة والخشابا
لجرير . انظر الكتاب 1 : 52 .
المعجم 1 : 31 .
- ابن أحمر :
- 277 - ألابشا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاك ما قد عيّنتني عياها
روايته في الخصائص ... إلى ذاك ما غيّنتني غيايا *
ويؤنس بصحة هذه الرواية قول آخر * إذا أنا غيّنتني غياي * كما يجوز لغة أن تكون
* غيّنتني غياها * بالغين المعجمة في الكلمتين .
انظر تاج العروس 1 : 417 .
المعجم 1 : 419 .
- 277 - بيت النابغة * أو نصفه فقد *
البيت بتامه :
- 277 - قالت فيا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
وما أثبتته هنا رواية أخرى للبيت ، أي * أو نصفه * عوض * ونصفه *
انظر ديوان النابغة الذبياني بتامه ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكري
فيصل : 16 .
الكتاب 1 : 282 .
المعجم 1 : 117 .
- عقيل بن علفة المرّي :
- 277 - وللذهر أثواب فكن في ثيابه
وبعده
وكن أكيس الكيسى إذا كنت فيهم
انظر معجم الشعراء ، للمرزباني : 165 .
- حسان :
- 277 - فمن يهجو رسول الله منكم
انظر شرح ديوانه : 64 .
ويعدحه
زيادة بن زيد العذري :
- 278 - إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
الكتاب 1 : 490 .
أطال فأملى أو تناهى فأقصرا
المعجم 1 : 139 .
- 278 - فلست أبالي بعد يوم مطرف
الكتاب 1 : 490 .
حتوف المنايا أكثرت أم أقلت
المعجم 1 : 73 .

- الأفوه :

288 هاب هبل يعمل هزج طفطافة نقتق جنف
انظر المعجم 1 : 338 وقد عزاه لمجهول

289 - أزهير إن أباك غير لونه مرّ الليالي واختلاف الأعصر
قائله باهله بن أعصر ولعلّ تصحيفاً قد وقع في روايته فقد جاء في الممتع في علم الشعر
وعمله * أعمير * عوض * أزهير * و * غير رأسه * عوض * غير لونه * وقبله :
قالت عميرة ما برأسك بعدما فقد الشباب أتى بلون منكر
وورد * شيب * عوض * غير * و * كرّ * عوض * حر *
انظر الممتع في علم الشعر وعمله : 251 .
المعجم 1 : 187 .
معجم الشعراء للمزرباتي : 432 .

289 56 - أنشد الفارسي * جاءت به عنس من الشام تلق *
نسبه الصّولي إلى ابن الرّقيات وينسب إلى القلاخ بن حزين المنقري .
انظر معاني القرآن للقرّاء 2 : 248 أدب الكتاب ، للصولي ، تحقيق محمد بهجة
الأثري : 99 .
المعجم 2 : 506 .

انظر ترجمته في « ديوان الشّمّاخ بن ضرار الذيباني » تحقيق صلاح الدين الهادي
(ذخائر العرب : 24) : 452 ، 453 .

291 - أتاني وعيد الحوص من آل يامن فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا

295 59 - * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *
تمامه : جزى ربّه عنيّ عدّيّ بن حاتم * لأبي الأسود .
انظر مستدرك ديوانه : 162 .
المعجم 1 : 258 .
- سحيم بن وثيل :

297 أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني
الكتاب 2 : 7 .
حماسة البحرّي : 13 .
انظر « الممتع في علم الشعر » : 223 .
المعجم 1 : 407 .

297 60 - ولا يقوم للحروب والفرع إلا ذو الشيب وأصحاب الصّلع

- 297 - إذا ما القلاسي والعمائم أحسنت ففهي عن صلح الرجال حصور
الأمالي للقالي 1 : 36
- 297 - * أخو خمسين مجتمع أشدي *
تمامه * وتجدي مداورة الشؤون *
لسحيم بن وثيل . انظر الملاحظة رقم (2) ص 59 .
- 298 - جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدئل
حسبه - خطأ - أبو البركات عبد الرحمن الأنباري من شواهد الكتاب ، وما هو
بذلك بل هو من إضافات أبي الحسن الأخفش إلى إحدى نسخ الكتاب ، يدخل
تحت ما تعرف عليه بالطّرر . انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تاريخ الأدباء)
بعناية علي يوسف : 2 ، 3 .
- 61 - أعلمه الرماية كلّ يوم فلما اشتدّ ساعده رماني
في تاج العروس : « قال الأصمعي واشتد بالشين المعجمة ليس بشيء قال ابن برّي :
هذا البيت ينسب إلى معن بن أوس قال في ابن أخت له وقال ابن دريد هو لمالك بن
فهم الأزدي وكان اسم ابنه سليمه رماه بسهم فقتله ، فقال هذا البيت . قال ابن برّي :
ورأيت في شعر عقيل بن علفه بقوله في ابنه عملس حين رماه بسهم . وبعده :
فلا ظفرت يمينك حين قومي وشلت منك حاملة البنان
تاج العروس : 2 : 172 .
- 302 - العجاج : * يستنّ في علقى وفي مكور *
رواية الديوان * فحطّ في علقى وفي مكور * من أرجوزة طويلة عدتها : 174
انظر ديوانه تحقيق الدكتور عزة حسين : 233 . الكتاب 2 : 9 .
- 303 - * ومسّحه مرّ عقاب كاسر *
الكتاب 2 : 413 .
المعجم 2 : 48 .
- 303 - فإن تكن الموسيقى جرت فوق بظرها
أدب الكاتب ، لابن قتيبة : 365 .
الاعتضاب : 390 .
فما ختنت إلا ومصّان قاعد
المعجم 1 : 102 .
- 307 - وكان بنو إنسان عربي وناصري
فأضحى بنو إنسان قوماً أعاديا
المعجم 1 : 425 .

- 65 - ومعزى هدبا يعلو قران الأرض سودانا 308
المعجم 1 : 389 .
- 68 - الحطم القسي :
قد أمها الليل بسواق حطم
ليس براعي إبل ولا غنم
ولا بجرار على ظهر وضم
هذا أوان الشد فاشتدي زيم
المعجم 2 : 528 .
- 315 - لأبي قحافة أعشى باهله يرثي المنتشر :
أخو رغائب يعطيها ويسألها
الأصمعيّات : 90 .
يأبى الظلامه منه النوفل الزفر
المعجم 1 : 161 .
- 315 - البعيث : * ألح على أكتافهم قتب عقر *
عجز بيت ، وصدرة * ألد إذا لاقيت قوماً بخطة *
أدب الكتاب : 176 ، 359 .
- 316 - فإن الغلام المستهام بذكره
لأربعة منكم وآخر خامس
انظر معاني القرآن للقرّاء 1 : 254 .
قتلنا به من بين مثنى وموحد
وساد مع الظلام في رح معبد
- 316 - ساعدة بن جؤية الهذلي :
وعاودني ديني فبت كأنني
ولكننا أهلي بواد أنيسه
الكتاب 2 : 15 .
خلال ضلوع الصدر شرع ممدد
سباع تبغى الناس مثنى وموحد
المعجم 100 : 10 .
- 316 - من حسّ أطلس يسعى تحت شر
ع كأن أحناكها السفلى مناشير
- 319 - * عليه من اللؤم سروالة *
تمامه * فليس يرقّ لمستعطف *
قائله مجهول ، وقيل البيت مصنوع .
المعجم 1 : 241 .
- 320 - وقربن بالزرق الحمائل بعدما
تقوب عن غربان أوراكها الخطر
المعجم 1 : 150 .

- 321 - يحدو ثماني مولعاً بلقاحها حتى هممن بزيفة الأرتاج المعجم 1 : 79 .
- 322 - الأعشى : * تخيرها أخو عانات شهراً * تمامه : * ورجى غيرها عاماً فعاماً * الهذلي :
- 322 وما إن رحيق سبتها التجا ر من أذرعات فوادي جدر هو أبو ذؤيب ، خويلد بن خالد . انظر شرح أشعار الهذليين 1 : 115 .
- 322 - * بعيدات من بث الحديث المكتّم *
323 - امرؤ القيس : * تنورتها من أذرعات *
جزء من بيت وهو :
- تورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي الاقتضاب : 53 . المعجم 1 : 309 .
- 324 - أنشد الفراء * كأن العنكبوت هو ابتناها * أوله * على هطّاهم منهم بيوت * انظر معاني القرآن للفراء 1 : 317 .
- 324 - الفراء * كأن نسج العنكبوت المرمل * للعجاج . انظر ديوانه : 158 . المعجم 2 : 524 . الكتاب 1 : 217 .
- الأعشى :
- 325 لها زجل كحفيف الحصا د صادف ريحاً دبورا الكتاب 2 : 20 . المعجم 1 : 148 .
- 325 - حالت وحيل وغير آيها ربح الجنوب مع الشمال وتارة رهم الربيع وصائب التهتان الكتاب 2 : 21 . المعجم 1 : 411 .
- الحكمي :
- 326 كأنما جسمي إلى جسمه غصـ ننان ذا غض وذا ذابل انظر الأمالي ، للقيلي :
- 326 - * وما جرم وما ذاك سيويق *

أوله : * تكلفني سوق الكرم جرم * وهو لشداد أبي عنزة العبيسي .

الكتاب 1 : 248 . المعجم 1 : 248 .

326 - أقول له كالتصح بيني وبينه هل أنت بنا في الحج مرتحلان

جرير : 75

328 لم تلتفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب
الكتاب 2 : 22 . المعجم 1 : 66 .

330 - غيلان بن جرير الراجز * ودابق وأين منى دابق *
الكتاب 2 : 32 . المعجم 2 : 508 .

- الفرزدق :

330 منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا
الكتاب 2 : 23 . المعجم 1 : 142 .

330 - ونابغة الجعدي بالرميل بيته عليه تراب من صفيح موضع
لمسكين الدارمي . الكتاب 2 : 24 . المعجم : 218 .

ويروي * من صفيح وجندل *

جرير :

331 ستعلم أينما خير قديماً وأعظمنا يبطن حراء ناراً
المعجم 1 : 142 .

331 - رؤية : * ورب وجه من حراء منحن *
انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب : 163) . المعجم 2 : 553 .

حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري : 77

333 بكى الخنز من روح وأنكر جلده وعمت عجيجاً من جذام المطارف

333 وقال العباء نحن كنا ثيابهم وأكسية مضرورة وقطائف
انظر قصة البيتين وحديث حميدة مع أزواجها في الاقتضاب : 117 ، 306 .

المعجم 1 : 237 .

- الأخطل :

333 فإن تبخل سدوس بدرهمها فإن الريح طيبة قبول

334 وتواكلني بنو العلات منها وغالت مالكاً ويزيد غول

- ويروى * فإن تمنع سدوسٌ درهميها *
 - الأخطل :
 إذا ما قلت قد صالحت بكرأ
 انظر شعر الأخطل : 522 .
- 334 المعجم 1 : 295 .
- عدي بن الرّفاع :
 غلب المساميح الوليد سماحة
 الكتاب 2 : 26 .
- 334 المعجم 1 : 129 .
- ويروى * وكفى قريشاً ما ينوب وسادها *
 - علم القبائل من معد وغيرها
 الكتاب 2 : 27 .
- 334 المعجم 1 : 98 .
- أن الجواد محمد بن عطار
 الكتاب 2 : 27 .
- 335 المعجم 1 : 126 .
- فإن معد اليوم مود ذليلها
 الكتاب 2 : 27 .
- 335 المعجم 1 : 298 .
- بحور له من عهد عاد وتبعها
 الكتاب 2 : 271 .
- 335 المعجم 1 : 209 .
- * لا بتزها مبارك الجلال *
 - لو شهد عاد في زمان عاد *
 الكتاب 2 : 27 .
- 335 المعجم 2 : 411 .
- جميع إذا كان اللّثام جنادعا
 الكتاب 2 : 227 .
- 336 المعجم 1 : 212 .
- بلغوا بها بيض الوجوه فحولوا
 - سادوا البلاد وأصبحوا في آدم
 الكتاب 2 : 28 .
- 336 المعجم 1 : 272 .
- يننون من دون سيله العرما
 - من سبأ الحاضرين مأرب إذ
 الكتاب 2 : 28 .
- 336 المعجم 1 : 338 .
- كأنهم تحت دقيها دحارج
 - النابغة الجعدي :
 أضحت ينفرها الولدان من سبأ
 الكتاب 2 : 28 .
- 337 المعجم 1 : 77 .
- فلا يجالسنا من بينهم أحد
 - لنخرجن يهودا من مجالسنا
 لم نلف أنثى من اليهودان منجبة
- 338 المعجم 1 : 77 .

78

79

- امرؤ القيس :
أحار أريك برقاهب وهنا
338 كنار مجوس تستعر استعارا
المعجم 1 : 143 .
- أولئك أولى من يهود بمدحة
338 إذا أنت يوماً قلتها لم تؤتب
المعجم 1 : 54 .
- التمر بن تولب :
صدت كما صد عمّا لا يحلّ
339 ساقى نصارى قبيل الفصح صوام
وقبله :
ثم استمرت سواه طرفها سام
الكتاب 2 : 39 .
المعجم 1 : 369 .
- 80 - فكلتاها خرت وأسجد رأسها
لأبي الأخرز .
339 كما سجدت نصرانية لم تخف
الكتاب 2 : 29 .
المعجم 1 : 239 .
- الكميت :
وجدنا لكم في آل حاميم آية
341 تأولها منا تقىّ معرب
المعجم 1 : 35 .
- الحماني :
* أو كنباً يُسَنُّ من حاميا *
341 * قد علمت أبناء إبراهيم *
الكتاب 2 : 30 .
المعجم 2 : 534 .
- * كافا وميمين وسينا طاسما *
343
الكتاب 2 : 31 .
المعجم 2 : 534 .
- الرّاعي :
أهاجتك آيات أبان قديمها
343 كما بيّنت كاف تلوح وميمها
الكتاب 2 : 31 .
المعجم 1 : 345 .
- 82 - قول أبي طالب :
ليت شعري مسافر بن أبي عم
بعده :
343 - - - - -
كيف كانت مذاقة الموت إذ
متّ وماذا بعد الممات يكون ؟
الكتاب 2 : 32 .
المعجم 1 : 394 .

- قول أبي زيد :
- 344 ليت شعري وأين منّي ليت إنّ لوّاً وإنّ ليتيّاً عناء
الكتاب 2 : 32 . المعجم 1 : 23 .
-
- 344 ألام على لوّ ولو كنت عالماً بأذنب لوّ لم تفتني أوائله
الكتاب 2 : 33 . المعجم 1 : 88 .
- 344 – دع عنك « لو » ليست بشيء سوى تسليّة اللّوماء للجاهل
لابن أبي الحقيق .
- 345 – * قد خالط من ليلي خياشيم وفا * 83
للعجاج انظر ديوانه تحقيق الدكتور عزة حسين : 492 .
المعجم 2 : 500 .
- 84 – الأحرز (تكتبان في الطريق لام الف * 348 * تحطّ رجلاي بخطّ مختلف
* أقبلت من عند زياد كالحرف * المعجم 2 : 501
لأبي النجم والثالث فقط
ورد بالكتاب 2 : 37
- 85 – ابن مقبل : 350 غير تقوالك من قيل وقال
الكتاب 2 : 35 . المعجم 1 : 321 .
- 86 – الأعشى : * مناعها من أبل مناعها * 352
الكتاب 1 : 123 ، 2 : 36 . المعجم 2 : 500 .
- 352 – * تراكها من إبل تراكها * 352
لطفيل بن يزيد الحارقي . انظر الكتاب 1 : 123 ، 2 : 37 . انظر المعجم 1 : 515 .
- 352 – أبو النجم * حذار من أرماحنا حذار * 352
الكتاب 2 : 37 . المعجم 2 : 481 .
- 352 – رؤية : * نظار كي أركبها نظار * 352
المعجم 2 : 481 .
- زهير :
- 352 ولنعم حشو الدرّع أنت إذا دعيت نزال ولجّ في الدّعـر

- المعجم 1 : 186 .
- 352 وأيدي شمال باردات الأنامل
- المعجم 1 : 38 .
- الكتاب 2 : 37 .
- نعاء ابن ليلى للسّاحة والتّدى
- الكتاب 2 : 37 .
- جرير : * نعاء أبا ليلى لكلّ طمرّة *
- البيت بتامه :
- 352 وجرءاء مثل القوس سمح حجولها
- المعجم 1 : 289 .
- نعاء أبا ليلى لكل طمرّة
- انظر الكتاب 2 : 37 .
- الكميت بن معروف :
- 353 ولكن فراقاً للدّعائم والأصل
- المعجم 1 : 301 .
- انظر الكتاب 1 : 139 .
- * فحملت برّد واحتملت فجار * للنابعة وأوله * أنا اقتسنا خطّينا بيننا *
- انظر صفحة ٣٥٤
- النابعة الجعدّي :
- 353 بلحم امرىء لم يشهد اليوم ناصره
- المعجم 1 : 158 .
- انظر الكتاب 2 : 38 .
- * عشترّة جواعرها ثمان *
- شطر بيت وتكملة * فويق زماعها خدم حجول * وهو لحبيب بن عبد الله الهذلي المشهور بالأعلم يصف ضبعاً مسناً شبه مهجّوه به .
- انظر شعر الهذليين 1 : 323 .
- الاقتضاب : 302 .
- 353 ضرب الرقاب ولا يهّم المغنم
- المعجم 1 : 353 .
- لحقت حلاق بهم على أكسائهم
- هو للأخزم بن قارب الطّائي .
- انظر الكتاب 2 : 38 .
- مهلهل :
- 354 قد أراهم سقوا بكأس حلاق
- المعجم 1 : 254 .
- ما أرجي العيش بعد ندامي
- انظر الكتاب 2 : 38 .
- معجم الشعراء ، للمرزباني : 79 .

- حميد الأرقط :

تخرّضني الذلفاء على الحجّ ويلها وكيف نَحَجّ البيت والحال حائله 355
فقلت امكثي حتى يسار لعلّنا نَحَجّ معاً قالت أعاماً وقابله
لعلّ ملّمت الزّمان ستنجلي وعلّ إله الناس يوليك نائله

ثانيها فقط ورد غير معزوّ بالكتاب 2 : 39 ، كما ورد بالمعجم 1 : 266

وقد رواه ابن السكّيت في كتاب « القلب والإبدال » ضمن « الكنز اللغوي في اللسن
العربي » 90 هكذا :

فقلت امكثي حتى يسار لو أننا نَحَجّ فقالت لي أفعام وقابله
- الجعديّ أو ابن الخرع :

وذكرت من لبن المحلّق شربة والخيّل تعدو بالصّعيد بداد 355
انظر الكتاب : 2 : 39 .

وانظر كتاب الإبل ، للأصمعيّ ، ضمن « الكنز اللغوي في اللسن العربي » نشر
الدكتور أوغست هافر : 133 .

88 - * جماد لها جماد ولا تقولي * * طوال الدّهر ما ذكرت حماد * 356
للمتلّمّس . انظر الكتاب 2 : 39 .
المعجم 1 : 124 .

- أنشد يعقوب :

* بدارها من إبل بدارها * * قد نزل الموت لدى صغارها * 357
المعجم 2 : 483 .

357 - أبو النّجم * قالت له ريح الصّبا قرّار *
انظر الكتاب 2 : 40 .
المعجم 2 : 481 .

89 - الأعشى :

ومرّ دهر عليّ وبار فهلكت جهرة وبار 359
وقبله :

ألم تروا إرمأ وعاد أودى بها اللّيل والتّهار
الكتاب 2 : 41
المعجم 1 : 166 .

وانظر ديوانه بشرح الدكتور محمد محمد حسين : 333 .

91 - فإنّ الألاء يعلمونك منهم كعلمي مذظّنوك ما دمت أشعرا 362

- انظر معاني القرآن للفراء 1 : 467 .
- 362 - وإني حبست اليوم والأمس قبله ولبابك حتى كادت الشمس تغرب
البيت لنصيب . انظر معاني القرآن للفراء 1 : 467 . المعجم 1 : 37 .
- الكميت :
- 362 فلا أعني بذلك أسفليكم ولكنني أريد به الذوينا
الكتاب 2 : 43 . المعجم 1 : 386 .
- 92 - عمرو بن معدى كرب :
- 364 وليس يعاب المرء من جبن نفسه إذا عرفت منه الشجاعة بالأمس
انظر المعجم 2 : 558 ولم يعزه
- 365 - * إن مع اليوم أخاه غدواً * قبله : * لا تقلوها وادلوها دلوا *
المعجم 2 : 558 .
- 365 * لقد رأيت عجباً مذ أمسا * * عجائزاً مثل السعالي خمسا *
366 * لا تقين الدهر إلا تعسا * * فيهن عجوم لا تُساوي فلسا *
366 * لا تأكل الزبدة إلا نهسا * انظر الكتاب 2 : 44 .
- 93 - أنشد يحيى الفراء * على ما كان قبل من عتاب *
أوله : * هتكت به بيوت بني طريف *
انظر معاني القرآن للفراء 2 : 32
- 369 - * مكرٌ مفرٌ مقبلٌ مديرٌ معاً * لامرئ القيس وبقيته * كجلمود صخري حطه السيل من عل *
انظر الكتاب 2 : 309 . المعجم 1 : 305 .
- الراعي :
- 369 ريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما
انظر الكتاب 2 : 45 . المعجم 1 : 335 .
- 370 - * يا ليتها كانت لأهلي إبلا * * أو سمت في جذب عام أولاً *
انظر الكتاب 2 : 46 . المعجم 2 : 519 .
- 95 - أبو النجم * أقب من تحت عريض من عل *

- انظر الكتاب 2 : 46 . 525 . المعجم 2 : 521 . 525
- آخر :
- * لا يحمل الفارس إلا الملبون * * المحض من ورائه ومن دون * 371
انظر الكتاب 2 : 47 . المعجم 1 : 546 .
- أبو النجم * يأتي لها من أيمن وأشمل * 371
انظر الكتاب 1 : 113 . المعجم 2 : 526 .
- الجعدي :
- لها فرط ولا تراه أمماماً من معرّسها ودونا 371
انظر الكتاب 2 : 47 . المعجم 1 : 387 .
- * ثم سبحانا يعود له * 372
سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الجوديّ والجُمْدُ
لأميّه بن أبي الصلت . انظر الكتاب 1 : 164 .
- * سبحان من علقمة الفاخر * 372
شطر بيت للأعشى وأوله : * أقول لما جاءني فخره *
انظر الكتاب 1 : 163 . المعجم 1 : 191 .
- العجير : 96
- أراد حصين أن يسود جذاعه فأمسى حصين قد أذلّ وأقهرها 375
انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 389 ، أدب الكاتب ، لابن قتيبة تحقيق الشيخ محي الدين
عبد الحميد : 344 ، والاعتضاب لابن السيّد البطليوسي : 405 ، وقد عزاه إلى المخبل
السّعديّ . كذلك تاج العروس للزّيدي : 513 .
- * يا زبرقان أخوا بني خلف * 375
تمامه : * ما أنت ويب أهلك والفخر *
وهو للمخبل السّعديّ : انظر الكتاب 1 : 151 . المعجم 1 : 169 .
- ومعاني القرآن للفرّاء : 1 : 326 . والمفصّل للزّحشري ، بعناية محمد بدر الدّين
أبي فراس الغسّاني ، الطّبعة الثانية : 58 .
- جرير : 97
- لقيتم بالجزيرة خيل قيس فقلتم مار سرجس لا قتالا 376

انظر الكتاب 2 : 49 .

المعجم 1 : 269 .

98

- أمية بن أبي عائد الهذلي :

قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً
لم تلتحصني حيص بيص لحاص 377
قبله :

ليلى وما ليلى ولم أر مثلها
بين السماء والأرض ذات عقاص
الشاهد من قصيدته الصادية ومطلعها :

لمن الديار بعلي فالأخراص
فالسودتين فمجمع الأبواص
أما البيت الثاني الذي توهم عبارة « قبله » أنه لصيق الشاهد ، فالأمر ليس كذلك ،
فبينهما عشرة أبيات ولعل ما استند إليه ابن خروف غير رواية السكري ، فالأصمعي
مثلاً لم يرو من هذه القصيدة سوى أربعة أبيات الشاهد أحدهما ، ويأتي * ليلى وما ليلى
ولم أر مثلها * البيت في الترتيب العاشر من أبيات القصيد على حين حاز الشاهد الرقم
الثاني والعشرين . انظر شرح الهذليين 2 : 487 ، 491 . الكتاب 2 : 51 . « إصلاح
المنطق » لابن السكيت : 31 ، الألفاظ ، لابن السكيت : 90 . وجاءت الشطرة
الثانية في « معاني القرآن للفرّاء » :

* لم تلتحصني حيص بيص الحاصي * انظر 2 : 396 .

- أنشد العكلي :

* كلّف من عنائه وشقوته *
لنفيح بن طارق
معاني القرآن للفرّاء : 2 : 34 ، 242 .
* بنت ثماني عشرة من حجّته *
المعجم 2 : 452 .

99

- مثل الكلاب تهرّ عند درابها
الكتاب 2 : 15 .
ورمت لهازمها من الخاز باز
المعجم 1 : 194 .

- أنشد يعقوب عن أبي زيد :

* رعيّتها أكرم عود عودا *
* والخاز باز المسنّم المجودا *
* الصلّ والصفصلّ واليعضيدا *
* بحيث يدعو عامر مسعودا *
المعجم 2 : 464 .

- وهيّج الحيّ من دار فظّل لهم
للنابغة الجعدي . انظر الكتاب 2 : 52 .
يوم كثير تناديه وحيّه له
المعجم 1 : 295 .

المفصلّ للزمخشري : 154 .

- الجعدي :
 380 أمام المطايا سيرها المتقاذف 380
 الكتاب 2 : 52 .
 وانظر « المفصل » للزحشرّي : 153 .
 المعجم 1 : 237 .
- ابن أحرر :
 380 وجنّ الخاز باز به جنونا 380
 انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 468 .
 المعجم 1 : 384 .
- 100 - الرّاعي :
 382 قوى أدم أطرافها في السّلاسل 382
 إذا قلت حياءٍ لِح حتّى يرده
 * فداء ما تقل النعل منى *
 المعجم 1 : 308 ولم يعزه .
 الفرزدق :
 383 جزاءك والقروض لها جزاء 383
 ولولا يوم يوم ما أردنا
 الكتاب 2 : 53 .
 المعجم 21/1 .
 أنشد الفراء :
 383 م يسقط بين بيننا 383
 نحمي حقيقتنا وبعض القو
 لعبيد الأبرص .
 انظر معاني القرآن للفراء 1 : 177 .
 الأغاني 22 : 83 .
 المعجم 1 : 383 .
- 101 - ذو الرّمة :
 385 فيا لك من دار تحمّل أهلها 385
 رواية الدّيوان للشّطر الأول * أمن أجل دار صيرّ البين أهلها *
 انظر الدّوان ، بعناية كارليل هنزي هيس : 523 .
 الكتاب 2 : 54 .
 المعجم 1 : 288 .
 أبو نخيلة :
 385 * قد علتني ذرأة بادي بدي * * ورثية تهض في تشددي * 385
 انظر الكتاب 2 : 54 .
 المعجم 2 : 466 .
 انظر « إصلاح المنطق » لابن السّكّيت : 172 وفيه * بالتشدد * عوض * في
 تشددي *

- 102 - سيصبح فوق أقم الرّيش واقعاً
قبلة :
إذا حان دين اليحصبيّ فقل له
الكتاب 2 : 54 .
- بقالي قلا أو من وراء ديبل 386
تزوّد بزاد واستعن بدليل
المعجم 1 : 312 .
- 386 * سويّ مساحين تقطيط الحقق *
انظر ديوانه « مجموع أشعار العرب » : 106 .
الكتاب 2 : 184 .
- * تفليل ما قارعن من سمر الطّرق * 386
المعجم 2 : 505 .
- 386 - السّعدي * يا در هند عفت إلا أئافها *
تمامه * بين الطوّى فصارت فوادها *
الكتاب 2 : 55 .
- الحجاج بن علاط السّلمي :
وشدّت شدة باسل فكفيتهم
الجعدي :
- 387 بالحو إذ يهون أحول أخولا
فقمنا وباد الملك أحول أخولا 387
387 - امرؤ القيس * ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا *
391 - الآخرز * حتى تفصّي عرقي الدليّ * 105
الكتاب 2 : 56 .
- 394 بهنّ ملوّب كدم العباط
نواعم في المروط وفي الرياط
وإذ أنا في الخيملة والشّطاط
المعجم 1 : 206 .
- 106 - المنخل :
أبيت على معاري واضحات
وقبله :
فحور قد لهوت بهنّ وحدي
لهوت بهن إذ ملحي مريح
الكتاب 2 : 58 .
- ولكنّ عبد الله مولى مواليا 394
الفرزدق :
فلو كان عبد الله مولى هجوته
الكتاب 2 : 58 ، 59 ،

- عبد الله بن قيس الرقيّات :
لا بـارك الله في الغواني هل
الكتاب 2 : 59 .
- 394 يصبحن إلا هنّ مطّـلب
المعجم 1 : 51 .
- جرير :
ويوماً يوافيني الهوى غير ماضي
المعجم 1 : 279 .
- 394 * قد عجبت مني ومن يعيليا *
للهرزدق . انظر الكتاب 2 : 59 .
- 395 * لما رأني خلقاً مقوليا *
المعجم 2 : 56 .
- 395 * سماء الإله فوق سبع سمائيا *
له ما رأّت عين البصير وفوقه
لأمية بن أبي الصّلت ، وقبله
- 395 تأمل تجد من فوقه الله باقيا
الكتاب 2 : 59 .
المعجم 1 : 420 .
- قيس بن زهير :
ألم يأتيك والأبناء تـمـي
الكتاب 1 : 15 .
- 395 بما لاقت لبون بني زياد
المعجم 1 : 123 .
- معاني القرآن للفرّاء : 1 : 161 ، 2 : 188 ، 223 .
- الكميّ :
خـريـع دوادي في مـلـعب
وجاء في الألفاظ لابن السّكّيت الشّطر الثاني * فتصعد طوراً وأخرى انحداراً *
انظر الكتاب 2 : 60 .
وانظر الألفاظ ، لابن السّكّيت ، بعناية لويس شيخو : 608 .
- 396 * لا مهـل حتـى تلـحـقي بعـنـس * * أهل الرباط البيض والقـلـنـسي
رواه ابن السّكّيت :
- * لا ريّ حتـى تلـحـقي بعـبـس * * ذوي الملاء البيض والقـلـنـسي
وأبان الخطيب التبريزيّ ما وقع في كلمة « بعيس » من اضطراب في الرواية وأنّ
الصّحيح روايتها بالباء وأنّ الراجز يعني بها عبس بن ناج بن يشكر . انظر الألفاظ ،
لابن السّكّيت ، بعناية لويس شيخو : 667 .

398 بالخير خيرات وإن شراً فا ولا أريد الشرّ إلا أن تا
انظر الكتاب 2 : 62 . المعجم 2 : 564 .

بعضهم يرويه : وإن شراً فا ولا يريد الشرّ إلا أن تشا

399 * قطعك الله المليك قطعاً * * فوق التمام قصداً موضّعا
* تالله ما عدت إلا ربعا جمعت فيه مهر بنّي أجمعا
قالته زوج لقيم بن أوس تؤتبه .

انظر الكتاب « النوادر في اللغة » لأبي زيد ، طبعة سعيد الشرتوني : 126 .

- أجابها :

* إن شئت أشرفنا كلانا فدعا * * الله جهراً ربه فأسمعاً *
399 * بالخير خيرات وإن شرافا * * ولا أريد الشرّ إلا أن تشا *
رواية أبي زيد * وإن شرافاه * * وإلا أنه تاه * انظر الملاحظة السابقة .

399 * حدّث حديثي امرأة * * فإن أبت فأربعة *
وردت في قصة احتكام الضبع والتعلب إلى الصّب بعد أن روت ما حدث بينهما
وطلبت منه الفصل في الدعوى قال : « حدّث حديثين امرأة فإن أبت فأربعة » وعقب
مؤرج السدوسي بقوله : « فصار جوابه إياها مثلاً » أورده الميداني في مجمع الأمثال مع
خلاف يسير في اللفظ وهذا نصه : « حدث حديثين امرأة فإن لم تفهم فأربعة » انظر
الكتاب « الأمثال » لأبي فيد مؤرّج بن عمرو السدوسي تحقيق الدكتور رمضان
عبد التواب ، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة : 1391 هـ 1970 م) : 47 ، 48 ، ومجمع
الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1 : 192 .

- الربعيّ في القوافي :

399 قد وعدتني أم عمرو أن تا تمشط رأسي وتفليني وا
المعجم 2 : 564 .

110 - * إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه * -

402 صدر بيت لقيس بن الخطيم وتمامه * بنشر وتكثير الحديث قمين *
انظر ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد : 105 .
وانظر تخرّج البيت واختلاف رواياته هنالك . المعجم 1 : 392 .

- غيلان :
- 403 * دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل * بالشحم إنا قد مللناه بجل *
الكتاب 2 : 64 .
المعجم 2 : 516 .
- وأنشدوا :
- 404 فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يا لا
لزهير بن مسعود الضبي . انظر « نوادر أبي زيد ، بعناية سعيد الشرتوني : 21 .
المعجم 1 : 269 .
- ابن هرمة :
- 404 إني استحييتك أن أقول بحاجتي فإذا قرأت صحيفتي فتفهم
وعليك عهد الله إن أنبأته أهل السيادة إن فعلت وإن لم
المعجم 1 : 372 .
- 404 - أنشد الفراء : * فهل إلى عيش بإنصاف وهل *
انظر معاني القرآن ، للفراء : 425 .
- 405 - * أحقّ الخيل بالركض المعار *
لبشر بن خازم يصف الفرس ، وأوله : * وجدنا في كتاب بني تميم *
وقبله :
- كأن حفيف منخره إذا ما كتمن الربو كير مستعار
ومعار من العارية على هذا المعنى أو من أعار الفرس إذا ستمه على رأي ، ويستند الأخير
إلى قول الشاعر :
- أعبروا خيلكم ثم اركضوها أحقّ الخيل بالركض المعار
انظر معجم الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 1 : 203 .
المعجم 1 : 167 .
- 405 - * والله ما زيد بنام صاحبه * * ولا مخالط اللبان جانبه *
المعجم 2 : 444 .
- 405 - * سمعت الناس ينتجعون غيثا *
صدر بيت لذي الرمة ، وعجزه : * فقلت لصيدح انتجعي بلالا *
انظر ديوانه ، بعناية كارليل هنزي هيس : 442 .

- حميد بن ثور الهلالي :

405 وليست من اللأئي يكون حديثها أمام بيوت الحي إن وإتما
انظر الوحشيات ، لأبي تمام ، تحقيق عبد السلام هارون : 193 .

المعجم 1 : 330 .

- الطهوي :

406 * إن لها مركنا أرزبا * * كأن جهته ذرى جبا *
الكتاب 2 : 64 .
المعجم 2 : 440 .

406 * نبئت أخوالي بني يزيد *

لرؤية وبعده * ظلماً علينا لهم فديد *

انظر ديوانه « مجموع أشعار العرب » : 173 .
المعجم 2 : 465 .

- * لا تنكحونها *

406 جزء من بيت هو بتمامه : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصّر

وتحلب

الكتاب 1 : 259 ، 2 : 7 ، 65 .

406 - * وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي *

عجز بيت ليزيد بن الحكم ، صدره * فليت كفافاً كان خيرك كله *

ضمن قصيدة ذات سبعة عشر بيتاً ، في باب العتاب ، مطلعها :

تكاشرنني كرها كأنك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لي دوي

انظر « المتع في علم الشعر وعلمه » لعبد الكريم النهشلي : تحقيق المنجي الكعبي :

393 - 394 .

وحماسة البحتري ، بعناية لويس شيخو اليسوعي : 148 .

406 - وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار

406 - أعيروا خيلكم ثم اركضوها أحق الخيل بالركض المعار

411 - * لقد كذبتك نفسك *

جزء من بيت وهو بتمامه :

لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

لدريد بن الصمة .

المعجم 1 : 183 .

انظر الكتاب 1 : 134 ، 471 .

412 - يأبها الذكر الذي قد سؤتني وفضحتني ورددت أم عاليا

« فهرس الشواهد القرآنية »

رقم الآية	الآية	الصفحة
5/ الرعد	﴿ أئذا كنا تراباً أئنا لفي خلق جديد ﴾ .	169 -
10/ يس	﴿ أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ .	268 -
51/ يونس	﴿ أثم إذا ما وقع آمنتم به ﴾ .	282 -
99/ يوسف	﴿ ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين ﴾ .	329 -
193/ الأعراف	﴿ ادعوتهم أم أنتم صامتون ﴾ .	261 -
63/ الكهف	﴿ أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت ﴾ .	238 -
1/ الماعون	﴿ أرأيت الذي يكذب بالدين ﴾ .	260 -
14, 13, 12, 11 / العلق	﴿ أرأيت إن كان على الهدى * أو أمر بالتقوى * أرأيت إن كذب وتولى * ﴾ .	232 -
30/ الملك	﴿ ألم يعلم بأن الله يرى ﴾ .	238 - 260
43/ الفرقان	﴿ أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً ﴾ .	172 -
15/ القلم	﴿ أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلاً ﴾ .	243 -
64/ الزمر	﴿ أساطير الأولين ﴾ .	198 -
9 - 11 /	﴿ أفغير الله تأمروني أعبد ﴾ .	238 -
العاديات	﴿ أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور * وحصل ما في الصدور * إن ربهم بهم يومئذ لخبير ﴾ .	
128/ طه	﴿ أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم ﴾ .	221 -
19/ الزمر	﴿ أفمن حقّ عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار ﴾ .	222 -
51/ يونس	﴿ الآن وقد كنتم به تستعجلون ﴾ .	351 -
1/ الفاتحة	﴿ الحمد لله ﴾ .	405 -
97/ التوبة	﴿ الأعراب أشدّ كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾ .	247 -
151/ الأنعام	﴿ ألا تشركوا به شيئاً ﴾ .	254 -

رقم الآية	الآية	الصفحة
146/ الأنعام	﴿إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم﴾ .	276
75/ آل عمران	﴿إلا ما دمت عليه قائماً﴾ .	254
3/ البقرة	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ .	387
46/ البقرة	﴿الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ .	257
45/ الفرقان	﴿ألم تر إلى ربك كيف مَدَّ الظل﴾ .	260
52/ الزخرف	﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ .	266
60/ التَّمَلُّ	﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ .	266
41/ فاطر	﴿إِن أَمْسِكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ .	208
6/ ص	﴿أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا﴾ .	241
29/ المرسلات	﴿انطَلِقُوا﴾ .	254
68/ يونس	﴿إِن عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ .	242
14/ القلم	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ .	243
42/ العنكبوت	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ .	238
30/ الكهف	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ .	189
10/ البروج	﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنَّا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ .	203
8/ الجمعة	﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ .	203
9/ الإنسان	﴿إِنَّمَا نَطَعْمَكُمْ لُوجَهَ اللَّهِ﴾ .	235
52/ المؤمنون	﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا ...﴾ .	218
16,15/ المعارج	﴿إِنَّهَا لَطْفٌ * نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ .	291
7/ الأنفال	﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ .	221
31/ يس	﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ .	221
22/ هود	﴿أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الْآخِسُونَ﴾ .	227
14/ الأنعام	﴿إِنِّي أَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾	254
21/ الأعراف	﴿إِنِّي لَكُمْ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ .	243
10/ القمر	﴿أَنِّي مُغْلُوبٌ فَانْتَصِرُ﴾ .	218 - 233

رقم الآية	الآية	الصفحة
/104	﴿ أن يا إبراهيم ﴾ .	255
الصفات		
61/ البقرة	﴿ اهبطوا مصرا ﴾ .	329
6/ البلد	﴿ أهلك ما لألبدا ﴾ .	312
26/ السجدة	﴿ أولم يهد لهم كم أهلكنا ﴾ .	193
35/ المؤمنون	﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون ﴾ .	121
11/ الصف	﴿ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله ﴾ .	179
29/ المائدة	﴿ تبوء بإثمي ﴾ .	181
22/ الشورى	﴿ ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم ﴾ .	355
85/ يوسف	﴿ تفتؤ تذكر يوسف ﴾ .	171-185
35/ يوسف	﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ﴾ .	192-405
6/ الزمر	﴿ ثم جعل منها زوجها ﴾ .	280
1,2,3/	﴿ حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ .	184
الدخان		
1,2,3/	﴿ حم * والكتاب المبين * إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ .	184
الزخرف		
73/ الزمر	﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ .	193
37/ الأنبياء	﴿ خلق الإنسان من عجل ﴾ .	245
75/ غافر	﴿ ذلكم بما كنتم ﴾ .	217
18/ الأنفال	﴿ ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين ﴾ .	216
91/ الأنعام	﴿ ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾ .	183
49/ الدخان	﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾ .	188
48/ الرحمن	﴿ ذواتا أفنان ﴾ .	345
72/ النمل	﴿ ردف لكم ﴾ .	251
73/ الزمر	﴿ سلام عليكم ﴾ .	193
136/ الشعراء	﴿ سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين ﴾ .	262
6/ البقرة	﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ .	262

رقم الآية	الآية	الصفحة
18/ آل عمران	﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ .	236 -
152/ البقرة	﴿ فاذكروني ﴾ .	207 -
59/ الفرقان	﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ .	194 -
106 / آل عمران	﴿ فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾ .	172 -
9/ الضحى	﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ .	165 -
123/ طه	﴿ فأما يأتيكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ﴾ .	165 -
38/ البقرة	﴿ فأما يأتيكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ﴾ .	165 -
159/ آل عمران	﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ .	195 -
54/ الحجر	﴿ فبم تبشرون ﴾ .	199 -
80/ الكهف	﴿ فخشينا أن يرهقهما ﴾ .	258 -
33/ ص	﴿ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ .	246 -
20/ الشعراء	﴿ فعلتها إذا وأنا من الضالين ﴾ .	296 -
78/ طه	﴿ فغشيه من اليمّ ما غشيهم ﴾ .	204 -
108/ هود	﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾ .	263 -
102/ الشعراء	﴿ فلوا أن لنا كرة فنكون من المؤمنين ﴾ .	178 -
22/ محمد	﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ﴾ .	251 -
6,5/ الناس	﴿ في صدور الناس من الجنة والناس ﴾ .	328 -
19/ يس	﴿ قالوا طائركم معكم أئن ذكرتم ﴾ .	169 -
14/ الحجرات	﴿ قالت الأعراب ﴾ .	172 -
4/ البروج	﴿ قتل أصحاب الأخدود ﴾ .	206 -
9/ الشمس	﴿ قد أفلح من زكّاهما ﴾ .	206 -
40/ الأنعام	﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ﴾ .	238 -
46/ الأنعام	﴿ قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم ﴾ .	238 - 259 -
30/ الملك	﴿ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً ﴾ .	260 -
28/ الملك	﴿ قل أرأيتم إن أهلكني الله ﴾ .	238 -

الصفحة	الآية	رقم الآية
328	﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ .	1 / الناس
203	﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم ﴾ .	8 / الجمعة
203	﴿ قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل ﴾ .	91 / البقرة
341	﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ .	23 / الشورى
183	﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ .	31 / إبراهيم
215	﴿ قلنا يا ذا القرنين إنا أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا ﴾ .	86 / الكهف
207	﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ﴾ .	151 / البقرة
206	﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ .	1 / القيامة
222	﴿ لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ .	188 / آل عمران
183	﴿ لا تخاف دركا ولا تخشى ﴾ .	77 / طه
187	﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ .	83 / البقرة
177	﴿ لا تفترؤا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب ﴾ .	61 / طه
186	﴿ لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ﴾ .	124 / الأعراف
356	﴿ لا مساس ﴾ .	97 / طه
187	﴿ لتبينته للناس ﴾ .	187 / آل عمران
215	﴿ لعله يتذكر أو يخشى ﴾ .	44 / طه
230	﴿ لقد تقطع بينكم ﴾ .	94 / الأنعام
189	﴿ لما معكم ﴾ .	81 / آل عمران
188 - 189	﴿ لمن تبعك منهم لأملأن جهنم ﴾ .	18 / الأعراف
216	﴿ لينصرنه الله ﴾ .	60 / الحج
216	﴿ ما أريكم إلا ما أرى ﴾ .	29 / غافر
250 - 251	﴿ من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ .	117 / التوبة
412	﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ .	245 / البقرة
373	﴿ نسيا حوتهما ﴾ .	61 / الكهف
209	﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ .	119 / المائدة
209	﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ .	35 / المرسلات

رقم الآية	الآية	الصفحة
1/ الإنسان	﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ .	269 - 283
72/ الشعراء	﴿ هل يسمعونكم ﴾ .	270
36/ المؤمنون	﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ .	382
10/ يونس	﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ .	256
7/ آل عمران	﴿ وآخر متشابهات ﴾ .	315
81/ آل عمران	﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم ﴾ .	188
116/ المائدة	﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس ﴾ .	277
82/ القصص	﴿ وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس ﴾ .	364
10/ المنافقون	﴿ وأكون ﴾ .	200
9/ النور	﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾ .	253
34/ النساء	﴿ واللاتي تحافون نشوزهن ﴾ .	257
45/ النور	﴿ والله خلق كل دابة من ماء ﴾ .	373
42/ الأعراف	﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفساً إلا وسعها ﴾ .	189
27/ يونس	﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ .	223
38/ سبأ	﴿ والذين يسعون في آياتنا معاجزين ﴾ .	254
31/ الحاثية	﴿ وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم ﴾ .	172
90 - 91/ الواقعة	﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام ﴾ .	165
6/ التوبة	﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ﴾ .	195
109/ الأنبياء	﴿ وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ﴾ .	242
25/ الجن	﴿ وإن أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا ﴾ .	242
111/ الأنبياء	﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ﴾ .	242
52/ المؤمنون	﴿ وأنا ربكم فاتقون ﴾ .	217
185/ الأعراف	﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾ .	258
111/ هود	﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ﴾ .	207
29/ النجم	﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ .	258
18/ الجن	﴿ وأن المساجد لله ﴾ .	218

الصفحة	الآية	رقم الآية
192	﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ .	45/ إبراهيم
193	﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ ﴾ .	119/ هود
253	﴿ وَحَسْبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ .	71/ المائة
239	﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْكُمْ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .	55/ النور
296	﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ ﴾ .	19/ الشعراء
232	﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾ .	83/ البقرة
238 - 243	﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ .	20/ يوسف
221	﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا غَلَبُ لَهُمُ الْخَيْرُ لَأَنفُسِهِمْ ﴾ .	178/ آل عمران
282	﴿ وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْكُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ .	24/ الإنسان
208	﴿ وَلَكِنَّ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ .	145/ البقرة
228	﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ ﴾ .	2/ المائة
190	﴿ وَلِتَنْصَبْنَ لَهُ ﴾ .	81/ آل عمران
192	﴿ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ .	65/ الزمر
192	﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ .	102/ البقرة
242	﴿ وَلَقَدْ مَكَتَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَتَاكُمْ فِيهِ ﴾ .	26/ الأحقاف
374	﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ .	62/ مريم
209	﴿ وَلَوْ أَنْ قَرَأْنَا ﴾ .	31/ الرعد
166	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ .	103/ البقرة
209	﴿ وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ .	165/ البقرة
372	﴿ وَمَنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ .	10/ الأحزاب
355	﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حَسَنًا ﴾ .	23/ الشورى
183	﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .	110/ الأنعام
412	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ .	6/ الحجر
181	﴿ يَتَّقَهُ ﴾ .	52/ النور
373	﴿ يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ ﴾ .	22/ الرحمن

الصفحة	الآية	رقم الآية
327	﴿ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ .	60/ النساء
194	﴿ يسألون عن أنبيائكم ﴾ .	20/ الأحزاب
238	﴿ ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد ﴾ .	7/ سبأ

« فهرس الأحاديث »

- 185 - « أتاني آت من ربي فخيرني بين أن يدخل أمتي الجنة وبين الشفاعة قلنا يا رسول الله ننشذك الله والصحابة لما جعلتنا من أهل شفاعتك » .
- 233 - « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » .
- 257 - « أمرت بالسواك حتى خفت لأرد » .
- 251 - « الرابع حول الحمى يوشك أن يقع فيه » .
- 326 - « المرء كثير بأخيه » .
- 385 - « أما بادىء بدء فإني أحمد الله » .
- 186 - عمر بن الخطاب : « برب هذه البنية ما أردت » .
- 364 - « حتى إذا كان من الغد » .
- 289 - « خضراوات » .
- 314 - « دخل بوجه كافر وخرج بقفا غادر » .
- 248 - « قصر الخطبة وطول الصلاة مئنة من فقه الرجل » .
- 173 - « كذبت تلك نار موسى عليه السلام » قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أنشده الحطيئة متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره ... البيت .
- 279 - « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه » .
- 274 - « قول صفية بنت عبد المطلب : « كيف رأيت زبرا أقطا وتمراً ، أم قرشياً صارماً هزيراً ؟ » .
- 204 - « قول عمر رضي الله عنه : « يرحم الله صهيباً لو لم يخف الله لم يعصه » .

« فهرس الأمثال وأقوال العرب »

- الألف -

- 201 - أت الأمير لا يقطع اللصّ .
170 - أن تأتي آتيك .
367 - ابدأ بهذا أول .
368 - ابدأ بهذا قبلا .
368 - ابدأ به أول .
314 - أتى حملة فازدفره .
199 - اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه .
374 - أتيته بكرة باكرا .
405 - أحق الخيل بالركض المعار .
248 - اخلولقت السماء أن تمطر .
315 - ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً .
289 - أديم مرطبي ومأروط .
259 - أرى عبد الله سار حتى يدخلها .
307 - أرض رمنة .
180 - اشتر لنا سويقا .
219 - 237 - أشهد لزيد خير منك .
263 - أعمرو عندك أم عندك زيد ؟ .
301 - أكلوني البراغيث .
411 - إلا أنه ظريف .
289 - ألب الرجل يألب ألبا .
273 - الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية ؟ .
326 - الذود إلى الذود إبل .
219 - ألسنت يقظان ذا سلاح ؟ .

289	-	الناس ألب علينا .
201	-	أما أنت منطلقاً أنطلق معك .
253-258	-	أما إن جزاك الله خيراً .
411	-	أما إنه ظريف .
228	-	أما جهد رأيي فإنك ذاهب .
201	-	أما زيد قائماً نعم .
215-241	-	أما والله أن لو فعلت .
214	-	أما والله إنك لمنطلق .
214	-	أما يوم الجمعة فإنك ذاهب .
261	-	أحمدج اليمين أم أتمت .
163	-	أم هل قال .
297	-	أنا ابن جلا .
349	-	أنا في خير وعافية .
411	-	أنا وهذا .
213	-	إن الله أمكنني من فلان .
383	-	أنت تأتينا في كل صباح مساء .
411	-	انتظرنني كما آتيك .
197	-	إن كان لصالحا .
237	-	إن زيدا لإليك لمحسن .
378	-	إنك لتحسب على الأرض حصصاً بيبصاً .
246	-	إنه خليق لأن يفعل .
314	-	إنه لزفر .
384	-	إنه ليسار عليه صباح مساء .
374	-	إني لآتيهم غدوة وعشية .
188-237	-	إني لبحمد الله لصالح .
251	-	أوشك أن يفعل .
233	-	أول ما أقول إنني أحمد الله .
384	-	أيادي سبا .

– الباء

- 211 – بآية ما أكلت معكم حيسا .
360 – باءت عرار بكحل .
385 – بادىء بدء .
385 – بادي بدي .
211 – بالله إلا فعلت .
404 – بجلى ذاك .
320 – برمة أعشار .
384 – بفر النجم .
360 – بلا أبواب ، بلا عباب .
384 – بيت بيت .

– التاء

- 211 – تالله إلا فعلت .
342 – تركته حيث بيث .
342 – تركته خاز باز وخاز باز .
184 – تسمع بالمعيدي لا أن تراه .
385 – تفرّقوا شذر مذر .

– الثاء

- 327 – ثلاث من الشاء ذكور .
320 – ثوب أكياش .
324 – ثوب ذراع وهذا ذراع .

– الجيم

- 367 – جئت من عل .
298 – جئتنا بدؤلاتك وتؤلاتك .
326 – جانب الغربي .
384 – جَرَعَ بَرَعَ .
378 – جعلوا الدنيا عليه حيص بيص .

325 - جملٌ حَجَاةٌ .

- الحاء

320 - جبل أقطاع وأرمام .

360 - حداد حديه .

219 - حسبتك أنك صاحبٌ كلّ خنئ .

368 - حسبك درهمان .

368 - حسبك يوم الناس .

225 - حقاً أنك ذاهب .

225 - حقاً لآتيتك .

354 - حلقتهم حَلّاقٍ .

174 - حلو حامض .

318 - حمار حزاية .

- الحاء

- 279 - 277 - 276 - خذه بما عزّ أوهان .

276 - خذه بما عزّ وهان .

247 - خليق أن يفعل .

378 - خمسة عشر .

- الدال

248 - داره قمن من داري .

408 - دعنا من تمرتان .

360 - دعني كفاف .

356 - دعيت نزال .

345 - دميان .

- الدال

387 - ذهب الشرار أخول أخولاً .

– الرء

- 325 – رجل رُبعة .
318 – رجل عناقية .
318 – رجل مدائني .
318 – رجل حزاب .
385 – رجل من جراد .
360 – ركب فلان هجاج .
360 – رماه الله بينت طمار .

– السين

- 194 – سألت به وسألت عنه .
360 – سببته سبة تكون لزام .
262 – سواء عليك القيام والقعود .

– الشين

- 384 – شذر مذر .
199 – شرعك الله .
384 – شغر بفر .
236 – شهدت أن التمر بالزبد طيب .
318 – شيء له عباقية .

– الصاد

- 349 – صالح في جواب « كيف زيد ؟ » .
349 – صحيحاً في جواب « كيف أصبحت ؟ » .

– الظاء

- 239 – ظننت لئن زرتني لأكرمك .

– العين

- 357 – عرعت في الأمر .
247 – عسى الغويرا بوساً .

248 - عسى أن يفعل .

249 - عسى زيد يفعل .

326 - عقبه كؤود .

385 - عنق من الناس .

- الغين

225 - غداً الرحيل .

- الفاء

411 - فإن جزعا .

384 - فلان مذاع .

- القاف

247 - قارب أن يفعل .

316 - قد أمر بالرحل مثلك .

192 - قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد .

354 - قدرت على الشيء واقتدرت عليه .

237 - قد علمت إنه لخير منك .

237 - قد علمت أيهم أفضل .

357 - قرقرت في الأمر .

304 - قرنس البازي .

237 - قد علمت أيهم أفضل .

- الكاف

197 - كثر ما تقولن .

354 - كسبت المال واكتسبته .

303 - كسر الطائر جناحيه .

199 - كفيك الله .

199 - كلما تأتيني آتيك .

259 - كم ترى الحرورية رجلا .

208	-	كن كما أنت .
360	-	كويته وقاع .
194	-	كي زيد يأتيك .
207	-	كيف تصنع أصنع .

- اللام -

36	-	لا تبلّ فلانا عندنا بلال .
200	-	لا أرينك .
342	-	لأجعلنك في حيص بيص .
227	-	لا جرم لآتينك .
227	-	لا جرم لقد أحسنت .
407	-	لا خيراً منك .
407	-	لا ضارباً رجلاً .
283	-	لأضربته كائناً ما كان .
212	-	لابذي تسلّم ما كان كذا وكذا ، ولا بذي تسلّمان ولا بذي تسلّمون .
207	-	لعن زرتني لأحسننّ إليك .
207	-	لعن زرتّه ما يقبل منك .
334	-	لاها الله ذا لا نفعل .
412-217	-	لاه أبوك .
199	-	لا يرينك .
241	-	لعن الله ناقة حملتني إليك فقال : إنّ وصاحبها .
384	-	لقيته كَفَّةً كَفَّةً وَكَفَّةً لِكَفَّةٍ .
291	-	له عشرون أحدا .
291	-	له عشرون أحمر .
239	-	لهنك لله أنت .
239	-	لهنك وهنك وواهنتك .
412	-	لهني أبوك .
207-213	-	لو بغير الماء حلقي شرق .
213	-	لو ذات سوار لطممتي .

407 - ليس بقرشياً .

- الميم -

- 201 - ما تدوم لي أدوم لك .
- 369 - ما فعلت غير هذا حسب .
- 289 - مألوق .
- 214 - مذ إن الله خلقتني .
- 350 - مذ شب إلى دبّ .
- 300 - مذ عام أول .
- 183 - مره يحفرها .
- 327 - مسجد الجامع .
- 286 - من التمس البرهان على كلّ شيء فهو أبله ، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً ومن التمس من الخطيب برهاناً... الخ .
- 193 - من ب لك .
- 193 - من كذب كان شراً له .

- النون -

- 360 - نزلت بوار على الكفار وبلاءٍ على أهل الكتاب .
- 211 - نشدتك الله إلا فعلت .

- الهاء -

- 318 - هذا رجل مدائني
- 317 - هؤلاء نسوة أربع .
- 404 - هذا سيفني .
- 300 - هذه ضربة قد جاء .
- 331 - هذه قباء وهذا قباء .
- 303 - هذه موسى حديد .
- 303 - هذه موسى خدمة .
- 360 - هوى من طمار .

– الوار

- 235 – والله إن شره خير من جيد ما معك .
185 – والله ما زيد قائماً .
236 – والله إنك ذاهب .
360 – وقع في بنات طبار وطمار .
378 – وقع فلان في حيص بيص .
375–378 – وقعوا في حيص بيص .
289 – ولب في ذلك الوجه ووالبت الشيء : وصلته .

– الياء

- 289 – يألّب الباشديدا .
360 – يا هصره اهصره ، ويا كرار كرية ، إن أدبر فردّيه ، وإن أقبل فسرّيه ، وفي مثل فشاش
فشّيه من استه إلى فيه .
212 – يكون هذا إذا زيد أمير .

« فهرس الشواهد الشعرية »

الألف

سواء	فمن يهجو	277
لواعناء	ليت شعري	343
عرضتها اللقاء	وقال الله	172
لهاء جزاء	ولولا يوم	383
الباء		
والخشابا	أثعلبة	275
عيابها	ألا فالبثا	277
وأكفك جانبا	دعني	200
أصابا	فلست مجاوراً	280
تجيبوها	أتهجرون فتى	226
شبو	حتى إذا	205
الخب	وقلبيم	205
فرج قريب	عسى الهم	249
مرتعا قريب	فقد	247
إلي حبيب	فوالله	265
لهن مطلب	لا بارك	394
أصوب	نزعت بأسباب	193
تغرب	وأني حبست	362
تقي ومغرب	وجدنا لكم	341
وخيوا	يا كرز	228

228	-	وقد طعنت	يفضبوا
257	-	أتاني كلام	أنتك عائبي
202	-	إن من لام	وأعصمه في
			الخطوب
252	-	إن يقتلوك	ابن شهاب
338	-	أولئك أولى	تؤنب
163	-	فدع ذا	الليل ناصب
328	-	لم تتلفع	في العلب
267	-	وإذا جفوت	جفاء الحالب

التاء

206	-	ليت شعري	منشورة ودعيت
278	-	ولست أبالي	أم أقلت

الهميم

173	-	متى تأتنا	وناراً تأججا
337	-	أضححت ينفرها	دفيها دحارج
205	-	ودّويه قفر	خفاف اليرندج
205	-	قطعت إلى	الأمعز المتوهج
321	-	يحدو ثماني	بزيغة الأرتاج

الحاء

230-174	-	سأترك منزلي	بالحجاز فأستريح
261	-	سواء عليك	السيف ذاج
224	-	نبا ما نبا	وأسامح
224	-	وعلمي بأسدام	طلائح
224	-	وأني إذا	الأمر جاح
258	-	أن تهبطين	من الطلاح

الذال

غلب المساميح	334
وسادها	-
إذا ما قلت	334
والنسب البعيد	-
تألى ابن أوس	206
مفايد	-
فإن تكن	303
ومصان قاعد	-
لنخرجن	338
بينهم أحد	-
لم نلف	338
لها ولد	-
وعاودني ديني	316
شرع ممدد	-
ولكننا أهلي	316
وموحد	-
ألم يأتيك	395
بني زياد	-
تالله أسمع	185
النبي محمد	-
جماد لها	356
ذكرت حماد	-
سواء عليه	264
أم بأسعد	-
علم القبائل	335
ابن عطارذ	-
فإن الغلام	316
وموحد	-
لأربعة منكم	316
رمح معبد	-
كسوب ومتلاف	173
اهتزاز المهند	-
متى تأته	173
خير موقد	-
لعلّ الذي	250
من البعد	-
لعمرى لئن	172
على سعد	-
وضيعت عمراً	172
عن أدّ	-
متى عهدنا	269
والسؤدد	-
وإني لآتيكم	191
في غد	-
وذكرت من	355
بالصعيد بداد	-
ولست بحلال	164
القوم أرفد	-

الراء

وما إن رحيق	322
فواذي جدر	-
أحار أريك	338
تستعر استعاراً	-

فأقصرا	إذا ما انتهى	-	278
وأقهرًا	أراد حصين	-	375
به ذكرا	ألا غننا	-	245
كسيرا	ألف الصفون	-	245
أزهرًا	أليس أبي	-	268
الإزارا	خريع دوادي	-	395
نارا	ستعلم أينا	-	331
أشعرا	فإن الألاء	-	362
عراها	فرحلت يعملة	-	288
دبورا	لها زجل	-	325
من هجرا	منهن أيام	-	330
الزفر	أخو رغائب	-	315
حسور	إذا ما القلاسي	-	297
بالركض المعارُ	وجدنا في كتاب	-	111
طائر	ألحق أن	-	226
الليل والنهار	ألم تروا	-	359
جهرة وبار	ومر دهر	-	359
سائر	حلقت له	-	170
المقام تدابير	على حين	-	162
ناصره	فقلت لها عيئي	-	353
البقر	كروا إلي حرّتيكم	-	183
مناشير	من حسّ	-	316
له وفر	وقد علم	-	238
أوراكها الخطر	وقربن بالزرق	-	320
الأعصر	أزهير إن	-	289
سُلّيم وعامر	ألا تسأل	-	270
فجار	أنا اقتسمنا	-	354

وساىء الخمر أن نعم	-	258
بالرماح الخواطر بلى سوف	-	270
ابن عامر سواء عليك	-	261
من حرور فذنت وقالت	-	233
وسيري ما شف	-	233
أي زير فلو نبش المقابر	-	178
ابن منقر لعمرك ما	-	269
بمضي لمقدار وقال رائدهم	-	181
ولجّ في الذعر ولنعم حثو	-	352
في العلم تحرص موانع حرف الاسم	-	287
ووصف مخصّص فجمع وتأنيث	-	287
هذا ملخصّص وما زيد في علقى	-	287

الزاي

من الخبز باز مثل الكلاب	-	379
--------------	------------------	---	-----

السين

يعرف الفرس لو كنت	-	178
وسط المجالس أحقاً بني	-	225
كالثغام الخلس أعلاقة	-	245-234
الطاعم الكاسي دع المكارم	-	243
الشجاعة بالأمس وليس يعاب	-	364

الصاد

الأحاوصا أتاني وعيد	-	291
حريص أكاشره	-	159
ذات عقاص ليلى وما ليلى ولم	-	377
بيص لحاص قد كنت	-	377

الطاء

وفي الرياط فحور قد	-	394
------------	---------------	---	-----

لهوت	394
أبيت على معاري	394

العين

أحقاً عباد الله	225
بجي نميري	336
فلو أن قومي	237
فمن نحن	197
لعلك يوماً	250
يمد عليهم	335
أتمزع إن	167
إني رأيت	243
قالت أمامة	210
وما ذاك	164
ونابغة الجعدي	330
يوشك من فرّ	251
فإن نرزأهم	252

الفاء

بجيها يزجون	380
بكي الخبز	333
وقال العباء	333
هاب هبل	288
يا مال	181
نحن بما	181
لا يرفع العبد	181
خالفت	181

تؤتون فيه	يکف	181
فكلتاها خرت	تحنف	339

القاف

والدهر أثواب	وأخلقا	280-277
أحقا أن	فريق	225
ولا تدفني	ألا أذوقها	257
يوشك من	يوافقها	251
أما والله	ولا العتيق	241
فقلت له	فتزلق	200
ومن لا يقدم	الأرض تزلق	175
فمتى واغل	كأس الساقى	196
ما أرجي	بكأس حلاق	354

اللام

صعدة نابته	تمل	196
وتداعي منحراه	حماض الجبل	230
تحرضني الذلفاء	والحال حائله	355
فقلت لها	أفعاما وقابله	355
لعل ملّمات	يوليك نائله	355
تظلّ الشمس	فقدت عقيلاً	246
سادوا البلاد	فحولاً	336
سمعت الناس	بلالا	405
فخير نحن	قال يا لا	404
كذبتك عينك	خيالا	268
لقيمتم بالجزيرة	لا قتالا	376
ما ضّر سادة	فبالا	265
وذا التاج	أسفلا	231
قروم تسامى	فيقتلا	230

أخولا وشددت شدة	387
أخولا وقام بنا	387
أوائله ألام علي لو	344
لا يخلفوا إن ييخلوا	174
لم يفعلوا يغدو	174
قائله جزيت أبا بكر	230-208
من تصل صدت هريرة	244
متبل خبل آن رأت	244
طيبة قبول فإن تبخل	333
يزيد غول تواكلني بنو	333
يهدي ضلالها فأنتم لهذي	171
احتياها فيا لك من	385
وينتعل في فتية	159
نتحول قلبت له	210
وذا ذابل كأن جسمي	326
يسرك غافل لتعلم عند	256
سمح حجوها لغاء إن ليلي	352
غليل وإن بنا	208
مود ذليلها ولسنا إذا	335
تناديه وحيهل وهيح الحي	380
غولاً تغول ويوماً يوافيني	394
واستعن بدليل إذا حان	386
من وراء ديبيل سيصبح فوقي	386
في السلاسل إذا قلت	382
كل بنخيل أراني ولا	220
وقال أصبح الدهر	350
من البخل ألا أصبحت	245
والمطل وصدت	244

كعمرس الدئل	جاؤوا	298
اللوماء للجاهل	دع عنك	344
لم أنزل	فدعوا نزال	233
دينه يمل	لما تمكن	167
الأنامل	نعاء أبا ليلى	352
والأصل	نعاء جذاما	353

الميم

الطعاما	ألا من مبلغ	211
سناها	ألم تر	239
مدا	بآية تقدمون	211
المواسما	حلفت لهم	206
لك لأئماً	لما للنبى هند	206
زيارتكم لماما	ريشي منكم	369
العرما	من سبأ الحاضرين	336
أن أتقدما	ولست بلوام	250
إن وإئما	وليست من اللائى	405
لك لائم	أبا مالك	270
صحي نيام	أحقا ما	226
علي كريم	ألا يا سنا	239
وميمها	أهاجتك	343
وتيم	رأته على شيب	215
أم أصارم	سواء إذا	261
مظلم	فأقسم أن	190
والديم	قف بالديار	286
له قسم	لا يسجن	210
المغنم	لحقت حلاق	353
لثيم	ما أبالي	261
الحميم حميم	ولا أنبأن	201

سها مها ولقد علمت	-	192
ابن خازم أنغضب	-	252
بالدم ألا تنتهي عنا	-	179
فتفهم إني استحييتك	-	404-166
وإن لم وعليك عهد	-	404-166
ذي الأكم سائل فوارس	-	283
طرفها سام فعافت الماء	-	339
الفصح صوام صدت كما صد	-	339
لحاجزي كرمي ما أعطيتني	-	235
عند المواسم منعت تمياً	-	218
من الفم وإنا لمّا	-	246
يتدسم وقدر ككف	-	163
واللهازم وكنت أرى	-	234
أم جهنم وليت سليمي	-	283
يسأم ومن لا يزل	-	173

التون

متجاهلينا أجهلاً تقول	-	186
وألومهنه بكر العواذل	-	241
فقلت إته ويقلن	-	241
به الذوينا فلا أعني	-	362
ودولة آخرينا فما إن	-	243
أو نموت كلانا كونوا كمن	-	182
أن تحينا لسان السوء	-	220
ودونا لها فرط	-	371
الحاز باز به جنونا تفقاً فوقه	-	380
بين بينا نحمي	-	388
سودانا ومعزى هدبا	-	308
المحزون ليت شعري	-	343

تكون	كيف مذاقة	343
المواطن	لهني أشقى	240
بأيّ مكان	إذا استنجدوا	266
أم بثان	لعمرك ما أدري	269
رماني	أعلمه الرماية	300
مرتحلان	أقول له	326
هجاني	ألا أبلغ	226
تعرفوني	أنا ابن جلا	297
أضعف المجانين	إن هو	242
تشنيها	بآية الخال	211
غير داني	تذكر	209
به الريحان	حالت وحيل	325
وصائب التهتان	ريح الجنوب	325
أم بثان	لعمرك ما	269
البحران	ما ضر	264
على النعمان	قوم هم قتلوا	264

الياء

كما هيا	ألا ليت شعري	271
الله باقيا	فإن بك شيء	395
سبع سمائيا	له ما رأيت	395
وماليا	فقلت لها	263
مواليا	فلو كان	394
باديا	لئن كان	170
قوما أعاديا	وكان بنو	307
عياليا	يا أيها الذكر	412

’ فهرس الأرجاز «

الهمزة

- 208 - قلت لشييان ادن من لقائه أنا نغذي القوم من شوائه
406 - إن لها مرگنا ارزبّا كأن جهته ذرى جبا

الباء

- 255 - كأن وريديه رشاءا خلب
405 - والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه

التاء

- 261 - أمخدج اليـــــــدين أم أمت
379 - كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانني عشرة من حجته
242 ، 34 ، 2

الحاء

- 246 - قد كاد من طول البلى أن يمصحا

الدال

- 201 - لطالما حلأتماها لا ترد2 : 265
258 - * لا ترتجي حين تلاقي الذائدا * * أسبعة لاقت معاً أم واحدا *
المعاني 1 : 286
253 - * حجّ وأوصي سليمي الأعبدا * * ألا ترى ولا تكلم أحدا *
المعاني 1 : 364
379 - رعيها أكرم عود عودا الصل والصفصلّ واليعضيدا
379 - والحاز باز المسنّم المّجودا بحيث يدعو عامر مسعودا
243 - * وكان جزائي بالعصا أن أجلدا *
406 - نبئت أخوالي بني يزيد

- 335 - لو شهد عاد في زمان عاد لا بترها مبارك الجلال
385 - وقد علتني ذرأة بادي بدي ورثبة تهض في تشددي

الراء

- 302 - يستنّ في علقبي وفي مكور
303 - ومسحه مر عقاب كاسر
352 - حذار من أرماحنا حذار
352 - نظار كي أركبها نظار
357 - بدارها من إبل بدارها قد نزل الموت لدى صغارها
357 - قالت له ريج الصبا قرقرار

السين

- 365 - لقد رأيت عجياً مذ أمساً عجائزاً مثل السعالي خمساً
365 - ولا تقين الدهر إلا تعسا فبهن عجوز لا تساوي فلساً
365 لا تأكل الزبدة إلا نهسا
396 - لا مهل حتى تلحقي بعنس أهل الرباط البيض والقلنسي

الصاد

- 266 - يا دهن أم ما كان مشي رقصاً

العين

- 297 - ولا يقوم للحروب والفرع إلا ذو الشيب وأصحاب الصلع
399 - قطّعتك الله المليك قطعاً فوق الثمام قصداً موضعاً
399 - تالله ما عدت إلا ربعاً جمعت فيه مهر بنتي أجمعاً
399 - إن شئت أشرفنا كلانا فدعا الله جهراً ربه فأسمعا
352 - مناعها من أبل مناعها

الفاء

- 348 - أقبلت من عند زياد كالحرف تحط رجلاي بخط مختلف
- تكتبان في الطريق لام ألف
345 - قد خالط من سلمى خياشيم وفا

- 241 - * يا عمر الخير رزقت الجنة * * ارزق بنااتي وأمهنته *
 - * إردد علينا إن أن إته *
 331 - رب وجه من حراء منحـن

الواو

- 365 - إن مع اليوم أخاه غدواً

الياء

- 391 - * حتى تفضي عرقي الدني *
 251 - * لعمرك ما الفتيان أن تبت اللحى * * لكننا الفتيان كل فتى ندي *
 المعاني 1 : 105 ، 427 .
 180 - * متى أنام لا يؤرقني الكري * * ليلاً ولا أسمع أجراس المطي *
 395 - * قد عجت مني ومن يعيليا * * لما رأتنى خلقاً مقوليا *
 202 - * مهما لي الليلة مهماليه * * أودت بنعلي وسرباليه *

الألف اللينة

- 398 - بالخير خيرات وإن شرافا ولا أريد الشر إلا أن تشا
 399 - قد وعدتني أم عمرو أن تا تمشط رأسي وتقليني وا

« فهرس أجزاء وأنصاف الأبيات »

الألف

أبا خراشة أما أنت ذا نفر	201
أجد وأخلقا	280
أحضر الوغي	198
أحق الخيل بالركض المعار	305
أخو خمسين مجتمع أشدي	297
إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه	402
إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة	203
أذو زوجة في الحي أم ذو خصومة	263
ألا أبلغ عويمر عن زياد	287
ألح على أكتافهم قتب عقر	315
ألست أبا مالك	270
الله يشكرها	196
أما ترى أي برق ههنا	260
أم هل كبير بكى	283
أنا ابن جلا	297
أنا ابن عدي حقاً فاعرفيني	261 - 288
أنا صح أم على غش تداجيني	261
إن تلق يوماً على علاته هرمأ	202
إنّ من يدخل الكنيسة يوماً	202
إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم	203
أو قدير معجل	200
أو نصفه فقد	277

الباء

- 211 - بآية ما تحبون الطعاما
234 - بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص
322 - بعيدات عن بث الحديث المكتم

التاء

- 322 - تخيرها أخو عانات شهراً
323 - تنورتها من أذرعات

الثاء

- 372 - ثم سبحانا يعود له

الجيم

- 295 - جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

الراء

- 197 - ربما ضربة بسيف صقيل
217 - رسم دار وقفت في طلله

السين

- 372 - سبحان من علقمة الفاخر
405 - سمعت الناس ينتجعون غيثاً
197 - سوف حقاً تلبثهم الأيام

الشين

- 287 - شلت يدا وحشي من قاتل
236 - شهدت بأن التمر بالزبد طيب
237 - شهدت أنّ الله لا رب غيره

العين

- 196 - عاود هراة وإن معمورها خرباً
353 - عشنزرة جواعرها ثمان

280	-	على ربعين : مسلوب وبالي
251	-	على الأكوار مرتعها قريب
195	-	على كان المسمومة العراب
368	-	على ما كان قبل من عتاب
صدره	*	هتكت به بيوت بني طريف *
319	-	عليه من اللؤم سرولة
216	-	عودت قومي

الفاء

247	-	فأبت إلى فهم وما كدت آتيا
231	-	* فأستريحا *
194	-	فأصبحن لا يسألن عن بما به
عجزه	*	أصعد في غاوي الهوى أم تصوبًا *
333	-	فإن تمنع سدوس درهمها
353	-	فحملت برة واحتملت فجار
380	-	فداء ما تقلّ التعل مني
198	-	فلولا نفس ليلي شفيها
404	-	فهل إلى عيش بإنصاف وهل

الكاف

324	-	كأن العنكبوت هو ابتناها
صدره	*	على هطأهم منهم بيوت *
255	-	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
170	-	كما ألغيت في الدية الحوارا
صدره	*	ويهلك بينها المرّي لغوا *
208	-	كما لا تشتم

اللام

406	-	لا تنكحونها
200	-	لا تهلك أسي وتجمل

لئن عاد لي عبد	-	238
لرأيت عجباً وأمرأ مهولاً	-	204
لعلى أو عساني	-	246
لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر	-	240
لقد كذبتك نفسك	-	411
لما أغفلت شكرك فانتصحتني	-	208
لو بغير الماء حلقي شرق	-	207

الميم

متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا	-	202
مقالة أن قد قلت سوف أناله	-	230
مكر مفر مقبل مدبر معاً	-	369
ما ضر سادة نهشل أهجاهم	-	278
ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها	-	278
من صفيح وجندل	-	330

النون

نَعَاءِ أبا ليلى لكل طِمْرَةٍ	-	173
-------------------------------	---	-----

الهاء

هلا التَّقْدَم والقلوب صحاح	-	198
* الآن بعد لجاجتي تلمونني *	صدره	
هل ما علمت وما استودعت مكتوم	-	271

الواو

وإخال أني لا حق مستبوع	-	257
وألحق بالحجاز فأستريحاً	-	176
* سأترك منزلي لبني تميم *	صدره	
وانتحي بنا بطن حقف	-	204

وأنا لما نضرب الكبش ضربة	246
وإنما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي	185
وجن الخاز باز به جنوناً	380
وذو الرأي مهما يقل يصدق	202
ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا	387
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي	406
وقلما وصال على طول الصدود يدوم	197
وكفى قریشاً ما ينوب وسادها	334
ولا أراها تزال ظالمة	167
ولكن إذا لم أملك الضرّ أنفع	164
ولا للما بهم أبدا دواء	194
وما جرم وما ذاك السويق	326
ومن هاب أسباب المنية يلقيها	202
ومن يعترب عن قومه لم يزل يرى	176
* ومهما يكتّم الله يعلم *	174
* ونصفه فقدي *	369

الياء

يا دار هند عفت إلا أثافيا	386
يا زبرقان أخوا بني خلف	375
* ما أنت ويل أهلك والفخر *	عجزه
يسوء الفاليات إذا فليني	199
* رأته كالثغام يُعلُّ مسكاً *	صدره
يلده	180
يفوفان مرداس في مجمع	287

« فهرس الأعلام »

16 ، 14 ، 13 ، 11 : 336	آدم
11 : 330	ابن الأشعث
3 : 381	ابن الأعرابي
20 : 324	ابن الأنباري
19 : 380 ، 6 : 277	ابن الأحمر
17 : 273	ابن الحنفية
14 : 211	ابن الدمينه
12 : 355	ابن الخرع
2 : 364 ، 15 ، 367 ، 12 : 299 ، 17 ، 9 ، 17 : 224 ، 17 : 201	ابن السراج
13 ، 11 : 284	ابن جتي
13 ، 12 : 253	ابن خازم السلمي
17 : 322	ابن خالويه
8 : 368	ابن دريد
	ابن سيده
	ابن طاهر - انظر أبا بكر .
15 : 173	ابن قتيبة
12 ، 11 : 394	ابن قيس الرقيات
19 ، 12 : 118	ابن مسعود
2 : 350 ، 19 : 223 ، 8 : 163	ابن مقبل
18 : 403 ، 8 : 257 ، 5 : 166	ابن هرمة
18 : 166	ابن همام
14 ، 8 : 366 ، 19 : 252 ، 17 : 222 ، 11 : 168	ابن ولاد
2 : 298	أبو الأسود الدئلي
8 : 228	أبو أسماء بن الضريبة
16 : 237	أبو الجراح العقيلي
14 : 343 ، 19 ، 16 : 299	أبو إسحق الزجاج

4 : 29
، 8 : 199 ، 14 : 193 ، 18 ، 12 : 192 ، 2 : 191 ، 4 : 184 ، 12 : 168 ، 5 : 161
، 6 ، 223 ، 13 : 222 ، 18 : 213 ، 10 ، 6 : 205 ، 1 : 204 ، 7 : 203 ، 3 : 202
، 7 : 266 ، 10 : 261 ، 16 : 252 ، 9 : 245 ، 5 : 235 ، 12 : 230 ، 15 : 226
، 11 : 310 ، 9 : 307 ، 11 : 305 ، 13 ، 7 : 300 ، 2 : 295 ، 6 : 283 ، 9 : 274
: 330 ، 5 : 327 ، 19 ، 15 ، 12 : 322 ، 17 : 319 ، 16 : 314 ، 15 ، 3 : 313
: 316 ، 12 : 351 ، 5 : 350 ، 11 : 349 ، 13 : 338 ، 9 : 337 ، 15 : 332 ، 17
: 376 ، 4 : 371 ، 4 : 370 ، 13 : 367 ، 8 : 366 ، 17 ، 3 : 365 ، 5 : 364 ، 21
: 401 ، 1 : 400 ، 13 : 398 ، 3 : 391 ، 18 : 387 ، 10 : 384 ، 4 : 383 ، 20
21 : 312 ، 1 : 402 ، 18

أبو الطريف
أبو العباس المبرد

7 : 367
9 : 371 ، 18 : 370 ، 12 : 357 ، 5 : 352 ، 11 : 208
17 : 378
: 193 ، 6 : 187 ، 15 : 178 ، 6 : 176 ، 12 ، 8 : 175 ، 6 : 169 ، 13 ، 6 : 163
، 14 : 211 ، 5 : 210 ، 11 : 204 ، 1 : 203 ، 18 : 201 ، 13 ، 197 ، 13 ، 6
: 259 ، 2 : 239 ، 17 : 233 ، 16 : 232 ، 4 : 232 ، 7 : 227 ، 1 : 218 ، 8 : 214
، 20 : 278 ، 19 ، 4 : 268 ، 18 ، 7 : 267 ، 17 ، 10 ، 2 : 266 ، 1 : 265 ، 7
، 7 : 345 ، 4 ، 6 : 291 ، 4 : 287 ، 1 : 283 ، 2 : 282 ، 13 : 280 ، 20 : 279
: 377 ، 16 : 365 ، 15 : 363 ، 8 : 361 ، 3 : 360 ، 10 ، 6 : 353 ، 21 : 349
، 16 : 404 ، 18 ، 3 : 402 ، 18 : 401 ، 14 : 392 ، 4 : 384 ، 18

أبو القاسم بن الرماك
أبو النجم
أبو الهيثم العقيلي
أبو بكر بن طاهر

أبو حنيفة
1 : 246
أبو حية التميمي
، 16 : 322 ، 1 : 291 ، 17 : 210
أبو ذؤيب الهذلي
، 1 : 344
أبو زيد الطائي
، 10 : 399 ، 17 : 379 ، 1 : 291 ، 18 : 289 ، 17 : 288 ، 9 ، 7 : 266 ، 1 : 240
أبو زيد
، 21 ، 11 ، 343
أبو طالب
14 : 181 ، 14 : 167
أبو عبيدة
: 214 ، 9 : 208 ، 2 : 202 ، 20 : 198 ، 6 : 187 ، 13 : 185 ، 6 : 179 ، 6 : 159
: 284 ، 8 : 274 ، 10 : 264 ، 12 : 235 ، 15 : 233 ، 9 : 231 ، 19 : 229 ، 9
، 2 : 320 ، 15 : 317 ، 16 : 314 ، 19 ، 17 : 298 ، 16 : 292 ، 11 : 289 ، 11
، 4 : 362 ، 13 : 350 ، 8 : 338 ، 4 : 330 ، 12 ، 10 : 329 ، 6 : 323 ، 20 : 322

أبو حنيفة
أبو حية التميمي
أبو ذؤيب الهذلي
أبو زيد الطائي
أبو زيد
أبو طالب
أبو عبيدة
أبو علي الفارسي

، 18 : 392 ، 12 : 389 ، 16 ، 11 : 388 ، 12 : 382 ، 18 : 377 ، 13 : 368

. 1 : 408 ، 19 : 393

. 9 ، 226 أبو علي القالي

. 18 : 389 أبو عمرو بن العلاء

. 7 : 403 ، 6 : 381 ، 12 : 316 أبو عمرو الشيباني

. 9 : 228 أبو عيينة ، حسن بن

حذيفة الفزاري

. 17 : 378 أبو فقعس

. 16 : 314 أبو قحافة ، أعشى باهلة

10 : 335 أبو كرب ، تبع

. 10 : 185 أبو محمد ثابت

. 16 : 385 أبو نخيلة السعدي

. 9 : 303 أبو يوسف

. 7 : 327 ، 16 : 258 ، 19 ، 10 : 188 أبي

. 1 : 342 إسرائيل : يعقوب بن

إسحق

. 8 : 328 أسماء بن حارثة

. 11 ، 163 الأحنف بن قيس

. 10 : 291 ، 9 : 216

، 20 : 278 ، 15 ، 10 : 270 ، 5 : 268 ، 4 : 265 ، 9 : 226 ، 8 : 183 ، 7 : 181

. 7 : 334 ، 18 ، 15 : 333

، 7 : 269 ، 4 : 267 ، 2 ، 6 : 227 ، 9 : 226 ، 16 : 223 ، 17 : 205 ، 16 : 160

. 4 : 367 ، 8 : 339 ، 3 : 331 ، 15 : 322 ، 18 : 307 ، 298 : 13

. 21 : 268 ، 14 : 225

. 7 ، 3 : 386 ، 3 : 378 ، 4 : 174

، 10 : 325 ، 19 : 322 ، 13 : 255 ، 16 : 243 ، 7 : 176 . 20 : 175 ، 6 : 159

. 5 : 359 ، 3 : 350

، 11 : 246 ، 10 : 234 ، 15 ، 4 : 224 ، 14 ، 10 : 216 ، 11 ، 8 : 180 ، 1 : 172

، 8 : 359 ، 8 : 338 ، 7 : 337 ، 15 : 336 ، 10 ، 9 : 268 ، 8 : 253 ، 10 : 249

. 18 : 406 ، 17 : 363

9 ، 329

الأعمش

. 20 : 288	الأفوه
. 17 : 244	البعيث
. 15 ، 13 ، 10 : 270	الجحاف بن حكيم
. 4 : 406 ، 11 : 230 ، 10 : 222 ، 20 : 202 ، 4 : 184 ، 8 : 162	السلمي
: 371 ، 12 : 355 ، 14 : 353 ، 5 : 337 ، 19 ، 15 : 230 ، 6 : 226 ، 9 ، 206	الجرمي
. 14 ، 387 ، 9 : 380 ، 17	الجعدي
. 7 ، 5 ، 3 : 219	الحارث بن ظالم
. 11 : 387	الحجاج بن علاط
. 81	السلمي
. 16 : 273	الحسن القارئ
. 16 : 273	الحسن بن علي (رضي الله عنهما)
. 16 : 273	الحسين بن علي (رضي الله عنهما)
. 9 : 314	الحطم القيسي
. 12 : 173	الحطيئة
. 8 : 326	الحكمي
. 19 : 341	الحماني
، 11 ، 10 : 219 ، 9 : 218 ، 14 ، 11 : 217 ، 13 ، 6 : 205 ، 15 ، 11 : 168	الخليل بن أحمد
، 3 : 311 ، 11 : 308 ، 10 : 283 ، 16 : 278 ، 16 : 252 ، 13 : 236 ، 9 : 223	
، 1 : 390 ، 17 : 303 ، 6 ، 4 : 347 ، 7 ، 5 ، 3 ، 345 ، 19 : 338 ، 4 : 316 ، 7	
. 12 : 411 ، 9 ، 4 : 400 ، 7 ، 3 ، 13 : 396 ، 20 : 393	
. 9 : 355	الذلفاء – زوج حميد
. 5 : 382 ، 14 : 369 ، 7 : 343	الأرقط
. 17 : 330 ، 8 : 329 ، 5 : 315 ، 10 : 296 ، 9 : 270	الرّاعي
. 15 : 404 ، 14 : 390	الرياحي
. 9 : 375 ، 18 : 374	الربيعي
. 7 ، 5 : 274	الزبيرقان بن بدر
. 14 : 395 ، 5 : 391	الزبير بن العوام
	الزجاجي

. 5 : 360	الزحشري
14 : 386	السعدي
. 11 : 399 ، 15 : 376 ، 13 : 322 ، 5 : 315 ، 10 : 205	السيرافي
. 4 ، 205	الشماخ
. 1 : 406	الطهوي
. 19 : 225	العبيدي
. 8 : 331 ، 14 ، 302	العجاج
. 1 ، 375	العجير
. 12 : 250 ، 7 : 172	العديل بن الفرخ
. 4 : 379	العكلي
. 18 : 333	الغضبان بن القبعثري
	الشيبياني
: 264 ، 11 : 253 ، 16 ، 2 : 252 ، 19 : 227 ، 5 : 218 ، 16 : 185 ، 11 : 171	الفرزدق
. 8 : 394 ، 7 : 383 ، 5 : 330 ، 21 : 278 ، 19	
. 18 : 288	القطامي
، 1 : 262 ، 12 : 242 ، 16 : 239 ، 13 : 226 ، 3 : 220 ، 14 : 217 ، 2 : 210	الكسائي
. 9 : 388 ، 21 : 363 ، 9 : 348 ، 11 : 307 ، 7 : 303 ، 20 : 291 ، 12 : 290	
. 20 : 395 ، 15 : 362 ، 2 : 353 ، 10 ، 7 : 341 ، 4 : 186	الكميت بن زيد
، 13 : 298 ، 6 ، 3 : 295 ، 20 : 294 ، 5 : 231 ، 13 ، 12 : 230 ، 18 : 198	المازني
. 6 : 405 ، 2 : 400 ، 10 : 388	
. 14 : 356	المتلمس
. 10 : 226	المعتمد
. 20 : 393 ، 4 : 233	المنخل
. 3 : 354	المهلل
	النابعة الجعدي – انظر
	الجعدي
. 16 ، 15 ، 14 ، 10 : 354 ، 23 : 287 ، 9 : 277 ، 9 : 206	النابعة الذبياني
7 : 162	النحاس
. 21 : 268	النضر بن كنانة
. 2 : 339	التمر بن تولب
	الهدلي – انظر أبو ذؤيب
. 17 : 334	الوليد بن عبد الملك

- أم جعفر – حميدة بنت 333 : 7 .
 النعمان بن بشير
 الأنصاري
- امرؤ القيس 200 : 6 ، 323 : 7 ، 338 : 4 ، 387 : 17 .
 أمية بن أبي الصلت 251 : 9 ، 395 : 13 .
 الثقفني
- أمية بن أبي عائد الهذلي 377 : 15 .
 بشر 193 : 11 .
 بغيض بن شماس 173 : 17 .
 السعدي
- تأبط شراً 247 : 13 .
 ثعلب – أحمد بن يحيى 181 : 14 .
 جابر بن خني 179 : 16 .
 جذيمة 288 : 1 .
- جرير الخطفي 180 : 12 ، 328 : 10 ، 331 : 3 ، 352 : 19 ، 376 : 9 ، 394 : 16 .
 حاتم الطائي
- حسان بن ثابت 185 : 4 ، 273 : 7 ، 10 ، 11 ، 277 : 15 .
 الأنصاري
- حمزة (القارئ) 188 : 11 ، 190 : 11 ، 12 ، 220 : 2 ، 221 : 16 .
 حميد الأرقط 354 : 3 .
 حميد بن ثور الهلالي 405 : 14 .
 حميدة بنت النعمان
- انظر أم جعفر
- خالد بن جعفر 219 : 4 .
 ذؤاب بن ربيعة 252 : 11 ، 12 .
 ذو الرمة 263 : 16 ، 383 : 11 .
 ذو رعين 362 : 19 .
 ذو يزن 362 : 19 .
 ذو فائش 362 ، 19 .
 رؤبة 208 ، 9 ، 250 : 8 ، 270 : 9 ، 331 : 9 ، 352 : 6 .
 ربيع بن أبي الحقيق 344 : 10 .

- روح بن زنباع 333 : 7 .
زرعة 354 : 15 .
زفر بن الحارث 270 : 7 ، 9 .
زهير 173 : 8 ، 175 : 5 ، 199 : 18 ، 200 : 11 ، 268 : 11 ، 271 : 3 ، 352 : 8 .
زيد بن ثابت (رضي الله 385 ، 19 .
(عنه)
ساعدة بن جؤية 215 : 6 ، 316 : 12 .
سجاح اليمامة 360 : 15 .
سحيم بن وثيل اليربوعي 297 : 8 .
سعد بن أبي وقاص
(رضي الله عنه)
سعيد بن جبير 188 : 12 ، 218 : 3 .
سويد السدوسي 334 : 3 .
صفية بنت عبد المطلب 273 : 18 .
(رضي الله عنها)
صُهيب 204 : 1 .
طرفة بن العبد 164 : 2 ، 198 : 17 .
طلحة بن أبي طلحة 387 : 12 .
عامر بن طفيل 287 : 23 .
عباس بن مرداس 338 : 15 .
عبد العزيز بن مروان 235 : 7 .
عبد الله بن أبي إسحق 394 : 11 .
عبد الله بن سعيد 303 : 7 ، 9 .
الأموي
عبد الله بن مسعود 221 : 9 ، 222 : 1 .
- انظر ابن مسعود
عبد الملك بن مروان 235 : 6 ، 270 : 11 ، 330 .
عتيبة بن الحارث 252 : 12 ، 13 .
عدّي بن الرقاع 334 : 17 .
عدي بن زيد 196 : 5 .
عزة 375 : 7 .
عطاء بن يسار 364 : 15 .

- عطية بن عفيف . 8 : 228
عقيل بن علفة المري . 9 : 277
علقمة . 10 : 271
علي بن أبي طالب . 18 : 403 ، 12 : 387 ، 16 ، 5 : 200
(رضي الله عنه)
علي بن سليمان . 367 ، 2 : 331
- الأخفش الصغير
عُمَر بن أبي ربيعة . 4 : 283 ، 7 : 269 ، 2 : 226
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) . 18 : 203 ، 2 : 186 ، 16 : 173
عمر بن عبيد الله بن . 9 : 330
معمر التيمي
عمرو بن الإطنابة . 5 ، 3 : 219 ، 14 : 181
الأنصاري
عُمرو بن الصعق . 10 : 211
عمرو بن عدّي . 1 : 288
عمرو بن عمار الطائي . 10 : 200
عمرو بن معد يكرب . 11 : 364 ، 8 : 200
عيسى بن عمر . 17 : 328 ، 5 : 297
غيلان بن حريث الراجز . 7 : 404
فاطمة الزهراء (رضي الله عنها) . 18 : 273
فروة بن مسيك . 15 : 242
قائيل . 18 : 340
قتيبة بن مسلم الباهلي . 11 : 253 ، 9 ، 7 ، 252
قطرب . 18 ، 198
قتبل . 14 : 206
قيس بن زهير . 15 : 395 ، 6 : 269 ، 13 : 253
كثير . 10 : 298 ، 15 : 268 ، 11 : 256 ، 2 : 235 ، 3 : 230 ، 15 : 220 ، 6 : 208
كراع . 12 : 406 ، 6 : 298
كرز العقيلي . 10 ، 9 : 228
ليبد . 8 : 228 ، 2 : 192 ، 10 : 162

. 3 : 356	لقيط بن زرارة
. 17 : 329	لوط (عليه السلام)
. 14 : 368	مالك بن أنس الإمام
. 5 : 271	مالك بن الريب
. 15 : 181	مالك بن العجلان
	الخزرجي
. 10 ، 334	مالك بن مسمع
. 16 : 250	متمم بن نويرة
. 7 : 375 ، 19 : 188 ، 6 : 185	محمد <small>ﷺ</small>
. 10 : 375	محمد المهدي
. 19 ، 16 : 332	محمد بن حبيب
. 4 ، 335	محمد بن عطار
. 5 : 340	مريم عليها السلام
. 14 : 211 ، 14 : 113	مزاحم
. 19 ، 12 : 343	مسافر
. 22 : 287	مسلم بن الحجاج
. 9 : 249	معاوية بن أبي سفيان
. 3 : 356	معبد بن زرارة
. 12 : 210	معن بن أوس
. 10 : 206	نهبك بن إساف
	الأنصاري
. 5 : 340 ، 17 : 329	نوح - عليه السلام -
. 18 : 340	هاويل
. 10 : 375	هارون الرشيد
. 5 : 249	هدبة بن الحثرم
. 14 : 352	هرم بن سنان
. 19 : 196	هشام المرّي
. 5 : 340	هود - عليه السلام
. 11 : 253	وكيع بن أبي أسود
	التميمي
191 ، 6 : 188 ، 8 : 179 ، 18 : 178 ، 13 : 174 ، 13 : 170 ، 17 ، 3 ، 1 : 168	يحيى الفراء
18 ، 7 ، 6 : 201 ، 5 : 200 ، 3 : 198 ، 7 ، 1 : 193 ، 17 ، 11 : 192 ، 7 ، 5	

٤ ٨ ٤ ٣ : 210 ٤ ١٨ : 209 ٤ ١٢ : 207 : ١٨ : 206 ٤ ١١ ٤ ٥ : 204 ٤ ١٢ ٤ 208
٤ ٥ ٤ ٢ : 223 ٤ ٩ ٤ ٣ : 222 ٤ ١٠ ٤ ٨ : 221 ٤ ٣ : 218 ٤ ١٣ : 217 ٤ ٩ : 215
: 250 ٤ ١٨ : 247 ٤ ١٢ : 237 ٤ ٢٠ ٤ ٧ : 229 ٤ ١٤ : 227 ٤ ١٣ : 226 . ١٢ : 225
٤ ١٨ : 265 ٤ ٥ ٤ ١ : 262 ٤ ١١ : 258 ٤ ١٢ ٤ 257 ٤ ١٠ ٤ ٥ : 254 ٤ ١٨ : 252 ٤ ١٨
٤ ٣ : 282 ٤ ١٠ : 280 ٤ ١ : 279 ٤ ١٥ : 278 ٤ ١١ : 277 ٤ ١٣ : 269 ٤ ١٠ : 268
: 324 ٤ ١٧ ٤ 320 ٤ ١٠ ٤ ٣ : 316 ٤ ١١ : 315 ٤ ١ : 305 ٤ ٩ : 303 ٤ ١٠ ٤ ٩ : 302
٤ ١٥ : 351 ٤ ٩ : 345 ٤ ٥ : 345 ٤ ٥ : 342 ٤ ١٧ : 330 ٤ ٨ : 328 ٤ ٦ : 326 ٤ ١٦
: 379 ٤ ١٤ ٤ ٢ ٤ ١ ٤ 378 ٤ ٩ : 374 ٤ ١٠ : 373 ٤ ١ : 368 ٤ ١٢ : 361 ٤ ١٢ : 356
. ٢ : 404 ٤ ٢ : 387 ٤ ١٢ ٤ ٩ : 383 ٤ ٥ : 382 ٤ ٢

. 10 : 334

يزيد بن رويم الشيباني

: 368 ٤ ٩ : 357 ٤ ١ : 321 ٤ ١ : 305 ٤ ٢٠ : 303 ٤ ٢٠ : 289 ٤ ٤ : 248 ٤ ١ : 212

يعقوب بن السكيت

. ١٧ : 379 ٤ ٧ : 378 ٤ ١٤

. ٩ : 329 ٤ ٨ : 229

يوسف عليه السلام

. ٥ : 340

يونس عليه السلام

٤ ١٤ : 368 ٤ ٩ : 362 ٤ ١٤ : 319 ٤ ٨ ٤ ٣ : 311 ٤ ١٢ : 306 ٤ ٩ : 270 ٤ ١٦ : 197

يونس

. ٦ : 403 ٤ ١٤ : 396 ٤ ٢١ : 394 ٤ ١٨ : 393 ٤ ١ : 390

« فهرس البلدان والأجناس والطوائف »

- أ -

. 21 : 376 ، 1 : 330	أذربيجان
. 12 : 387	أحد
. 8 : 390 ، 8 : 323	أذرعاع
. 9 : 359	إرم
. 6 : 331	أضاح
. 4 : 335	الإسلام
. 18 : 337	الأوس
. 15 : 270	البشر
. 12 ، 3 ، 1 : 334 ، 3 : 330	البصرة
. 13 : 288 ، 14 : 243	البصريون
. 21 ، 19 ، 16 : 258	الحجازيون
. 13 : 368	الخوارج
. 7 : 391 ، 8 : 323	الشام
، 13 : 285 ، 8 ، 5 ، 4 : 284 ، 12 ، 1 : 277 ، 9 : 271 ، 8 ، 7 : 256 ، 11 : 192	العرب
: 304 ، 15 : 303 ، 14 : 297 ، 15 ، 11 ، 8 : 291 ، 1 : 289 ، 23 ، 5 ، 4 : 286	
: 319 ، 11 : 316 ، 6 : 312 ، 3 : 311 ، 11 : 308 ، 14 : 307 ، 11 : 306 ، 17	
، 13 : 340 ، 14 : 330 ، 4 : 329 ، 6 : 326 ، 15 : 325 ، 13 ، 12 ، 3 : 323 ، 15	
: 358 ، 18 : 354 ، 10 : 350 ، 5 : 348 ، 1 : 346 . 9 : 345 ، 15 ، 7 ، 5 : 342	
، 16 ، 14 : 366 ، 15 : 365 ، 9 : 364 ، 6 : 363 ، 9 : 361 ، 14 ، 10 : 359 ، 14	
، 1 : 377 ، 15 ، 8 : 376 ، 11 : 374 ، 11 ، 6 : 373 ، 15 : 371 ، 19 : 367 ، 19	
، 14 : 403 ، 9 : 8 : 401 ، 21 : 396 ، 15 ، 12 : 393 ، 6 : 387 ، 13 : 378	
. 4 : 408	
. 12 : 334	الفرات
. 18 : 333 ، 2 : 330	الكوفة
. 14 ، 13 : 287 ، 16 ، 14 ، 5 : 201 ، 8 ، 194	الكوفيون

المجوس	. 16 ، 337
المسلمون	. 11 : 387 ، 16 : 338
اليمين	. 7 ، 6 : 396 ، 4 : 337 ، 10 : 335
اليهود	. 12 ، 9 ، 4 ، 338

– ب –

باهلة	. 13 : 253
بعلبك	. 22 : 310 ، 14 ، 6 : 380 ، 14 : 378 ، 15 : 375
بغداد	. 18 : 329
بِقَم	. 12 ، 8 ، 298
بنو أسد	. 16 ، 354
بنو إسرائيل	. 1 : 342 ، 17 : 188
بنو النضير	. 16 : 338
بنو تغلب	. 14 : 376 ، 13 : 334 ، 15 : 270
بنو تميم	. 9 : 358 ، 22 : 357 ، 4 : 335 ، 14 : 332 ، 14 : 307 ، 5 : 269 ، 13 : 253 ، 12 : 406 ، 2 : 359 ، 20 ، 17
بنو دثئل	. 1 : 298
بنو سهم	. 6 : 269
بنو شيطان	. 14 : 307
بنو قريظة	. 16 : 338
بنو هاشم	. 12 ، 11 : 341
بيت المقدس	. 19 : 298

– الثاء –

ثمود	. 10 : 359 ، 1 : 337
------	----------------------

– الجيم –

جذام	. 11 ، 10 : 333
------	-----------------

– الحاء –

حزاء	. 5 : 331
حضر موت	: 387 ، 22 ، 10 ، 2 : 385 ، 7 ، 6 : 381 ، 6 ، 3 : 376 ، 15 : 375 ، 15 : 309 ، 16 : 410 ، 18 : 406 ، 20

	. 12 : 284	حلب
	. 2 : 330	حلوان
- الحاء -		
	. 2 : 386 ، 2 : 385 ، 9 : 271	خراسان
	. 19 : 332 ، 21 ، 20 : 268	خزاعة
	. 12 ، 8 : 298	خضم
- الدال -		
	. 2 : 386	ديبل
- السين -		
	. 7 : 337 . 1 : 337	سبأ
	. 17 ، 332	سدوس بن أصمع
	. 17 : 332	سدوس بن دارم
	. 17 : 332	سدوس بن ذهل
	. 17 : 332	سدوس بن شيبان
	. 4 : 351	سعفص
	. 1 : 333	سلول بن كعب
	. 19 : 332	سلول بن مرة
	. 19 : 332	سلول بنت زيان
	. 13 : 253	سليم
- الشين -		
	. 5 ، 4 : 269	شعيب بن سهم
	. 5 ، 4 : 269	شعيب بن منقر
	. 12 ، 8 : 298	شلم
- الطاء -		
	. 18 : 332	طي
- ع -		
	. 10 : 359 ، 14 : 335 ، 10 ، 9 : 335	عاد
	. 17 : 338 ، 6 : 329	عُمان
	. 6 : 397	عنس

- ف -

. 8 : 330	فارس
. 13 : 270	فلج
. 20 : 321	فلسطين

- ق -

. 7 ، 2 : 386 ، 23 ، 21 ، 1 : 385	قالي قلا
، 5 : 351	قرسيات
. 53 : 336 ، 4 ، 1 : 335 ، 19 ، 18 : 334 ، 17 : 334 ، 15 : 332 ، 21 : 268	قريش
. 20 : 329	قنسرين
. 13 : 376 ، 19 : 332 ، 6 : 269 ، 12 ، 11 : 253	قيس

- ك -

. 4 : 351	كلمون
-----------	-------

- اللام -

. 12 : 333	لخم
------------	-----

- الميم -

. 3 : 337	مأرب
. 14 ، 12 : 376	مارسرجس
. 6 : 396	مذحج
. 11 : 389	مصر
. 6 ، 3 : 335	معد
. 5 : 311	مكة
. 5 : 269	منقر

- النون -

. 9 ، 8 ، 7 ، 4 ، 3 : 339	نصارى
. 19 : 225	نهشل بن حلوم

- الواو -

. 8 : 330	واسط
. 18 : 360	وبار

- ي -

. 14 : 386

يخصب

. 12 ، 11 : 300

بيرين

« فهرس الكتب المشار إليها في المتن (*) »

أبو بكر طاهر :

- 169 - الأستاذ في تعليقه الأخير .
203 - في الإقراء الثاني .
232 - الأستاذ أبو بكر في إقراءه الثاني .
239 - الأستاذ أبو بكر في طرر كتابه الأخير .
259 - ووقع في كتاب الأستاذ .

أبو العباس المبرد :

- 184 - المبرد في فرخ الجرمي .
398 - المبرد في شرحه .

أبو زكريا يحيى الفراء

- 192 - يحيى في طه .
193 - يحيى في سورة السجدة .
206 - ذكره في معانيه .
209 - يحيى في الإضافة .
254 - يحيى في الأنعام .
254 - يحيى في الأنعام .
324 - حكى الفراء في العنكبوت .
384 - وذهب الفراء في معانيه .
387 - وزعم الفراء في قوله تعالى .
211 - شعر ابن الدمينية .
214 - الفارسي في إيضاحه .

(*) آثرت كتابة إشارات ابن خروف إلى المراجع بأسلوبه ذاته مع تصرّف يسير .
وقد راعيت ترتيبها بحسب ورودها في الكتاب ، على أنني جمعت الإشارات التي تخصّ مؤلفاً ما في
مكان واحد ، واضعاً إياها عند أول إشارة إليه ، كما هو واضح .

في نسيب الحماسة .	207
في الحماسة .	266
القالبي في نوادره .	226
شعر عمر بن أبي ربيعة .	283
رواية مسلم بن الحجاج .	287
شعر عامر بن الطفيل .	287
أبو زيد في نوادره .	288
أبو زيد في لغاته .	399
وفي مجالس ثعلب .	298
محمد بن حبيب في كتاب « مختلف القبائل » .	332
ابن جني في خصائصه .	354
ابن السراج في باب مذ ومنذ .	384
صاحب العين .	384

فهرس قسم التحقيق

باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء .	160
باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء .	166
باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام .	168
باب الجزاء إذا كان القسم في أوله .	170
باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما .	172
باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل .	177
باب الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل .	194
باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل .	197
باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي .	199
باب الأفعال في القسم .	206
باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل .	207
باب نفي الفعل .	208
باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء .	209
باب إنَّ وإنَّ .	212
باب من أبواب أنَّ .	213
باب آخر من أبواب أنَّ .	216
باب آخر من أبواب أنَّ .	217

باب إنما وإنما .	219
باب تكون فيه إن بدلا من شيء ليس بالآخر .	221
باب من أبواب أن تكون فيه أن مبنية على ما قبلها .	224
باب من أبواب إن .	231
باب آخر من أبواب إن .	234
باب آخر من أبواب إن .	234
باب آخر من أبواب إن .	235
باب أن وإن .	241
باب من أبواب أن .	243
باب تكون فيه أن بمنزلة أي .	253
باب آخر أن فيه مخففة .	255
باب أم وأو .	260
باب أم إذا صار الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم .	261
باب أم منقطعة .	265
باب أو .	269
باب آخر من أبواب أو .	272
باب أو في غير الاستفهام .	275
باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .	280
باب تبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام .	282
باب ما ينصرف وما لا ينصرف .	283
باب أفعال .	287
باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء .	288
باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات .	293
باب أفعال منك .	293
باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف .	294
باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً .	296
باب ما لحقته الألف في آخره .	301
باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف .	304
باب ما لحقته نون بعد ألف .	305
باب ما لا ينصرف في المعرفة « الترجمة » .	306
باب هاءات التانيث .	308
باب ما ينصرف في المذكر ألبته .	310

باب فعل .	-	312
باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل .	-	317
باب تسمية المذكر بجمع الاثنين والجميع .	-	321
باب الأسماء الأعجمية .	-	323
باب تسمية المذكر بال مؤنث .	-	324
باب تسمية المؤنث الترجمة ؟ .	-	327
باب أسماء الأرضين .	-	328
باب أسماء القبائل .	-	332
باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة .	-	337
باب أسماء السور .	-	339
باب تسمية الحروف والكلم .	-	342
باب تسميتك الحروف بالظروف .	-	348
باب ما جاء معدولاً عن حده .	-	351
باب تغيير الأسماء المهمة .	-	360
باب الأسماء المهمة غير المتمكنة .	-	367
باب الأحيان .	-	372
باب الألقاب .	-	374
باب الشئيين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر .	-	375
باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو .	-	388
باب أرادة اللفظ بالحرف الواحد .	-	397
باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام .	-	405

« قائمة بأهم مراجع الدراسة والتحقيق »

أولاً : المخطوطات والرسائل الجامعية

- 1 - ابن الضائع ، أبو الحسن علي بن محمد ، شرح الجمل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 19 / 20 نحو .
- 2 - ابن خروف ، أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي شرح الجمل ، مخطوط بمكتبة علي بن يوسف بمراكش تحت رقم 214 .
- 3 - أبو المحاسن ، عبد الباقي اليمني ، إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم 1216 / تاريخ .
- 4 - الذهبي ، الإمام ، شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عثمان ، تاريخ الإسلام ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 42 / تاريخ ، مجلد رقم 29 ، حوادث 604 - 614 هـ .
- 5 - الفيروزآبادي ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، مخطوط - لدي مصورة منه - بمكتبة برلين ، تحت رقم
- 6 - أمين علي السيد (دكتور) ، الاتجاهات النحوية في الأندلس ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 373 / دار العلوم .
- 7 - عبد الرحمن محمد السيد (دكتور) ، نحو ابن مالك بين الكوفة والبصرة ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 922 / دار العلوم .
- 8 - عبد القادر رحيم الهبتي ، خصائص مذهب الأندلس النحوي ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 1579 / دار العلوم .
- 9 - علي أبو المكارم (دكتور) ، مناهج البحث عند النحاة العرب ، رسالة دكتوراه ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 1581 / دار العلوم .

ثانياً : الكتب والدوريات

- 1 - ابن الأثير ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، التكملة لكتابي الموصل والصلة ، طبعة العطار ، من تراث الأندلس : 5 الجزءان (القاهرة 1375 هـ - 1956 م) .

- (١) = المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي ، المكتبة الأندلسية ، وزارة الثقافة المصرية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة 1387 هـ - 1967 م) .
- 2 - ابن الأزرقي ، أبو عبد الله ، محمد بن الأزرقي الأندلسي ، بدائع السلك في طبائع الملك ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم ، الدار العربية للكتاب ، الجزء الأول (تونس في محرم 1397 هـ - جانفي 1977 م) الجزء الثاني (تونس في جمادى الأولى 1397 هـ - ماي 1977 م) .
- 3 - ابن الزبير ، أبو جعفر ، أحمد بن إبراهيم ، صلة الصلة (القسم الأخير) ، تحقيق إ . لافي بروقنصال (الرباط : 1937 م) .
- 4 - ابن السكيت ، أبو يوسف ، يعقوب ، إصلاح المنطق ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وآخر ، ذخائر العرب : 3 ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1375 هـ - 1956 م) .
- = الألفاظ ، تهذيب الخطيب التبريزي ، بعناية لويس شيخو المطبعة الكاثوليكية (بيروت : 1895 م) .
- = ديوان النابغة الذبياني (بتامه) ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، الطبعة الأولى ، دار الفكر (دمشق في العاشر من محرم 1388 هـ - الرابع من نيسان 1968 م) .
- = ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر الدين الأسد ، كنوز الشعر : 2 ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار العروبة (القاهرة 1381 هـ - 1962 م) .
- 5 - ابن السيد البطلوسي ، الاقصاب في شرح أدب الكتاب ، طبعة دار الجيل (بيروت 1973 م) .
- 6 - ابن الشاطئ ، برنامج ابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عبد العزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد 1 الجزء الثاني .
- 7 - ابن جنبي ، أبو الفتوح ، عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة والنشر (بيروت في 9 من المحرم 1372 هـ - 29 من سبتمبر 1952 م) .
- 8 - ابن حزم وابن سعيد والشقندي ، فضائل الأندلس وأهلها ، نشر وتقديم الدكتور صلاح الدين المنجد ، رسائل ونصوص : 5 ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى (بيروت : 1387 هـ - 1968 م) .

(١) هذه العلامة رمز بمعنى المؤلف السابق .

- 9 - ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي ، طبعة دار الشعب (القاهرة) .
- 10 - ابن خير ، أبو بكر بن خير بن عمر ، فهرسة ما رواه عن شيوخه ، تحقيق فرنسيسكه قداره زيد بن وآخر ، الطبعة الجديدة ، المكتبة الأندلسية (بيروت 1382 هـ - 1963 م) .
- 11 - ابن دحية ، أبو الخطاب ، عمر بن حسن بن علي الكلبى ، المطرب من أشعار أهل المغرب ، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين (القاهرة 1954 م) .
- 12 - ابن عبد البر ، أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد ، بهجة المجالس وأنس المجالس وشحنه الذاهن والهاجس ، تحقيق محمد مرسي الخولي ، تراثنا ، القسم الأول ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة) .
- القسم الثاني ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة) .
- 13 - ابن عصفور الأشبيلي ، أبو الحسن علي ، ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت كانون الثاني يناير 1980 م) .
- 14 - ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة (القاهرة 1382 هـ - 1963 م) .
- 15 - ابن قنفذ ، أبو العباس ، أحمد بن حسن بن علي الخطيب ، الوفيات ، تحقيق عادل نويهض ، ذخائر التراث العربي ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت في 20 من ذي الحجة 1390 هـ - 15 من شباط 1971 م) .
- وقد وهم فظنه ذيلًا لكتاب (شرف الطالب في أسنى المطالب) وهو الكتاب بعينه ، وقد حققه الأستاذ محمد حجى مع كتابين آخرين ، تحت عنوان « ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب » سلسلة التراجم : 2 ، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (الرباط 1396 هـ - 1976 م) .
- 16 - ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش ، العدل الخطيب النحوي المدعو بالموفق ، شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى (حلب 1393 هـ - 1973 م) .
- 17 - أبو الحسن ، جمال الدين ، علي بن يوسف القفطي ، أنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب :
الجزء الأول (القاهرة 1369 هـ - 1950 م) .
الجزء الثاني (القاهرة 1371 هـ - 1952 م) .
الجزء الثالث (القاهرة 1374 هـ - 1955 م) .

- الجزء الرابع (القاهرة ربيع الأول 1393 هـ - أبريل 1973 م) .
- 18 - أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي الرعيني ، برنامج شيوخ الرعيني تحقيق الدكتور إبراهيم شيوخ ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ووزارة الثقافة والإرشاد القومي (دمشق 1381 هـ - 1962م) .
- 19 - أبو العباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد بن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس (بيروت 1968 م) .
- 20 - أبو العباس ، محمد بن يزيد المرّد ، الكامل ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، أربعة أجزاء ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة) .
- = المقضب ، تحقيق عبد الخالق عزيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، أربعة أجزاء (القاهرة في 6 من ذي القعدة 1382 هـ - 31 مارس 1963 م) .
- 21 - أبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي ، الاستدراك ، بعناية أغناطوبوس جوبدي (روما 1890 م) .
- 22 - أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، كتاب الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، تعليق وتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي وآخر ، ذخائر العرب : 33 ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية (القاهرة 1970 م) .
- 23 - أبو جعفر ، محمد بن حبيب ، مختلف القبائل ومؤلفها ، بعناية فرديناند فستنفلد (غوتا : 1850 م) .
- 24 - أبو زكريا ، يحيى بن زياد الفراء ، معاني القرآن ، الجزء الأول ، بتحقيق أحمد نجاتي ، دار الكتب (القاهرة 1955 م) .
- الجزء الثاني ، بتحقيق محمد علي النجار ، تراثنا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة) .
- الجزء الثالث ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة 1972 م) .
- 25 - أبو زيد ، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، النوادر ، بعناية سعيد الخوري الشرتوني ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت في 5 من تموز سنة 1894 م) .
- 26 - أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله السيرافي ، كتاب أخبار النحويين البصريين ، بعناية فريتس كرنكو ، نشرات معهد المباحث الشرقية بالجزائر ، خزانة الكتب العربية ، الجزء التاسع ، المطبعة الكاثوليكية (بيروت 1936 م) .

- 27 - أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري ، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من
الروض المطار في خبر الأقطار ، بعناية ا . لافي بروفنصال ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر (القاهرة 1937 م) .
- 28 - أبو علي ، إسماعيل بن القاسم ، القالي ، البغدادي ، الأماطي الجزاء ، منشورات دار الحكمة
(دمشق) .
- 29 - أبو فيد ، مؤرج بن عمر السدوسي ، كتاب الأمثال ، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان
عبد التواب ، منشورات وزارة الثقافة ، المكتبة العربية ، التراث ، الهيئة المصري العامة للتأليف
والنشر (القاهرة 1391 هـ - 1971 م) .
- 30 - أبو هلال ، الحسن بن عبد الله العسكري ، ديوان أبو محجن الثقافي ، نشر وتقديم الدكتور
صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى (بيروت 1389 هـ - 1970 م) .
= ديوان المعالي ، مكتبة القدسي (القاهرة : 1352 هـ) .
- 31 - أحمد بدر (دكتور) ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات
(الكويت : 1977 م) .
- 32 - أحمد راتب النفاخ ، فهرس شواهد سيبويه ، الطبعة الأولى ، دار الإرشاد (بيروت 1389 هـ
- 1970 م) .
- 33 - أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي ، بغية الملتبس في تاريخ أهل الأندلس ، طبعة مجرّط
(إسبانيا : 1884 م) .
- 34 - أحمد مختار عمر (دكتور) البحث اللغوي عند العرب ، الطبعة الأولى ، توزيع دار المعارف
بمصر (طرابلس الغرب : 30 من يونيه 1971 م) .
= من قضايا اللغة والنحو ، عالم الكتب ، (القاهرة : 1384 هـ - 1974 م) .
= « الانتصار لسيبويه من المبرّد لابن ولاد » ، من التراث اللغوي مجلة كلية المعلمين ،
بالجامعة الليبية « جامعة الفاتح » العدد رقم (1) سنة 1970 م .
- 35 - الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، الأصمعيات ، تحقيق وشرح أحمد
محمد شاكر وآخر ، ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر : 2 ، الطبعة الرابعة ، دار
المعارف بمصر (القاهرة : 1976 م) .
= الابل ، ضمن مجموعة « الكنز اللغوي في اللسن العربي » نشر وتعليق الدكتور أوغست
هفنز ، المطبعة الكاثوليكية (بيروت 1903 م) .

- = ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور عزّة حسن ، مكتبة دار الشرق (بيروت في يونيه 1971 م) .
- 36 - الأعلام الشنتمري ، أبو الحجاج ، يوسف بن سسليمان بن عيسى ، ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي الصّقال وآخر ، كنوز الشعر العربي : 1 ، دار الكتاب العربي بحلب ، الطبعة الأولى (حلب 1389 هـ - 1969 م) .
- 37 - الأنباري ، أبو بكر ، محمد بن القاسم ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، ذخائر العرب : 35 ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 69 م) .
- 38 - الباقلاني ، أبو بكر ، محمد بن الطيّب ، إعجاز القرآن ، تحقيق السيّد أحمد صقر ، ذخائر العرب : 12 ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1971 م) .
- 39 - البحترى ، أبو الوليد عبادة بن عبيد الطائي ، الحماسة ، بعناية لويس شيخو ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية (بيروت 1387 هـ - 1967 م) .
- 40 - التبريزي ، أبو زكريا ، يحيى بن علي بن محمد الشيباني ، شرح القصائد العشر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الرابعة (بيروت 1400 هـ - 80 م) .
- = شرح المفضليات ، تحقيق علي محمد البجاوي ، من فرائد التراث الأدبي : 3 ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة) .
- 41 - الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد ، شرح أدب الكاتب بتقديم مصطفى صادق الرافعي ، مؤسسة النصر ، تهران ، نشر مكتبة القدسي (القاهرة : 1350 هـ) .
- 42 - الحسن السائح ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الجزء الأول الطبعة الأولى (الدار البيضاء 16
- 42 - من ذي الحجة 1395 هـ - 1975 م) خير الدين الزركلي ، الأعلام ، الطبعة الثالثة (بيروت 1989 هـ - 1969 م) .
- 43 - الزبيدي ، محب الدين ، أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني تاج العروس من جواهر القاموس ، الأجزاء 1 ، 2 ، 3 ، طبعة بولاق (القاهرة 1306 هـ) .
- 44 - الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم ، محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية ، بعناية محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، الطبعة الثانية ، دار الجيل (بيروت شعبان 1323 هـ) .

- 45 - السكري ، أبو سعيد ، الحسن بن الحسين ، ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجديد (بيروت 1974 م) .
= شرح أشعار المهذلين ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخر كنوز الشعر : 3 ، الجزءان ، مكتبة دار العروبة (القاهرة) .
- = شعر الأخطل ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، دار الأصمعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول (حلب 29 من محرم 1390 هـ - 5 من نيسان 1970 م) .
الجزء الثاني (حلب 1391 هـ - 1971 م) .
- 46 - السهيلي ، الإمام أبو القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله ، أمالي السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكتبة السهيلي : 1 مطبعة السعادة (القاهرة 3 من رمضان 1389 هـ - 13 من نوفمبر 1969 م) .
- 47 - السيوطي ، الإمام جلال الدين ، عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول (القاهرة 1384 هـ - 1964 م) .
الجزء الثاني (القاهرة : 1384 هـ - 1965 م) .
- 48 - الصولي ، أبو بكر ، محمد بن يحيى ، أدب الكتاب ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية (القاهرة 1341 هـ) .
- 49 - الفارقي ، أبو نصر ، الحسن بن أسد الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، منشورات جامعة بنغازي (قار يونس) (بنغازي 1394 هـ - 1974 م) .
- 50 - القزاز ، أبو عبد الله ، محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام وآخر ، منشأة المعارف (الإسكندرية 1973 م) .
- 51 - المرزباني ، أبو عبيد الله ، محمد بن عمران بن موسى ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (القاهرة 1965 م) .
= معجم الشعراء ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج .
- 52 - المراكشي ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي ، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، السفر الأول (القسم الأول والثاني) تحقيق الدكتور محمد بن شريفه ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت) .

بقية السفر الرابع منه ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، المكتبة الأندلسية : 1 (بيروت 1964 م) .

السفر الخامس (القسم الأول والثاني) المحقق السابق ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت 1965 م) .

السفر السادس ، المحقق السابق ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت 1973 م) .

53 - المقري ، شهاب الدين أحمد بن محمد ، **نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها**

لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق الدكتور إحسان عباس (بيروت 1388 هـ - 1968 م) .

= **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض** ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، المعهد الخلفي للأبحاث المغربية ، بيت المغرب الجزء الثالث ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1361 هـ - 1942 م) .

54 - الميداني ، أبو الفضل ، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، **مجمع الأمثال** ، تحقيق وضبط

محمد محيي الدين عبد الحميد ، الجزءان (القاهرة 1374 هـ - 1955 م) .

55 - رؤبة ، (ديوانه) **مجموع أشعار العرب** ، بعناية وليم بن الورد الدوسي (ليسع : 1903) .

56 - سعيد الأفغاني ، **في أصول النحو** ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة دمشق ، دار الفكر

(بيروت : 1383 هـ - 1964 م) .

= **من تاريخ النحو** ، دار مكتبة الفكر (طرابلس الغرب) .

« نظرات في اللغة عند ابن حزم » محاضرة . الطبعة الثانية ، دار الفكر (دمشق أول عيد

الأضحى 1382 هـ - 3 من مايو 1973 م) .

57 - سيويه ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، **كتاب سيويه** ، الطبعة الأولى بولاق ، الجزء

الأول (القاهرة : 1316 هـ) . الجزء الثاني (القاهرة : 1317 هـ) . الكتاب ذاته بتحقيق

الأستاذ عبد السلام محمد هارون .

الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1977 م) .

الجزء الثاني ، تراثنا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة : 1388 هـ - 1968 م) .

الجزء الثالث ، تراثنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1973 م) .

الجزء الرابع ، تراثنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1395 هـ - 1975 م) .

الجزء الخامس ، تراثنا ، الفهارس التحليلية للكتاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة :

1397 هـ - 1977 م) .

- 58 - عبد الرحمن البرقوقي ، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت 1978 م) .
- 59 - عبد الرحمن بدوي (دكتور) ، مناهج البحث العلمي ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات (الكويت : 1977 م) .
- 60 - عبد الرحمن عطية (دكتور) ، مع المكتبة العربية ، الطبعة الأولى (بيروت 1398 هـ - 1978 م) .
- 61 - عبد السلام محمد هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي (القاهرة 1397 هـ - 1977 م) .
- 62 - معجم شواهد العربية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي (القاهرة 1392 هـ - 1972 م) .
- 62 - عبد الصبور شاهين (دكتور) ، في التطور اللغوي ، مكتبة دار العلوم ، الطبعة الأولى (القاهرة 1395 هـ - 1975 م) .
- 63 - عبد القادر عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، طبعة بولاق (القاهرة 1299 هـ) .
- = شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، بعناية وتصحيح وتقديم نظيف محرم خواجه ، نشرات جامعة استانبول ، مطبعة كلية الآداب ، المعهد الشرقي (استانبول 1398 هـ - 1978 م) .
- 64 - عبد الكريم النهشلي القيرواني ، اختيار من كتاب المتع في علم الشعر وعمله ، تقديم وتحقيق الدكتور منجي الكعبي ، الدار العربية للكتاب (تونس في جمادى الثانية 1398 هـ - ماي 1968 م) .
- 65 - عبد الله كتّون ، النبوغ المغربي في الأدب العربي ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول (بيروت 1395 هـ - 1975 م) .
- 66 - عبده الراجحي (دكتور) ، فقه اللغة في الكتب العربية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية (بيروت : 1974 م) .
- 67 - علي أبو المكارم (دكتور) ، أصول التفكير النحوي ، الطبعة الأولى منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، دار الثقافة (بيروت 1392 و 1393 هـ - 1973 م) .
- = تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة (بيروت) .
- 68 - كريم عجيل حسين ، الحياة العلمية في مدينة بننسية ، الطبعة الأولى (بيروت 1396 هـ - 1976 م) .

- 69 - مازن المبارك (دكتور) ، الرقائي النحوي ، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، منشورات دار الكتاب اللبناني (بيروت) .
- 70 - مالك بن أنس الإمام ، الموطأ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار الشعب (القاهرة) .
- 71 - محمد الخضر حسين ، الإمام ، دراسات في العربية وتاريخها ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي (دمشق ، الخميس 13 من محرم 1379 هـ - 1960 م) .
- 72 - محمد الرشيد ملين ، عصر المنصور الموحد ، أو الحياة السياسية أو الفكرية أو الدينية في المغرب من سنة 580 - 595 هـ ، مطبعة دار الشمال الأفريقي ، العصور الذهبية المغربية .
- 73 - محمد المتوني ، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ، سلسلة التاريخ : 6 ، الطبعة الأولى (الرباط 1397 هـ - 1977 م) .
- 74 - محمد عيد (دكتور) ، في اللغة ودراساتها ، عالم الكتب (القاهرة 1974 م) .
- 75 - محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، طعة دار الشعب .
- 76 - محمود قاسم (دكتور) ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، الطبعة السادسة ، المكتبة الفلسفية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1970 م) .
- 77 - مراجع عقيلة الغنّاي (دكتور) سقوط دولة الموحدين ، منشورات جامعة بنغازي .
- 78 - ياقوت بن عبد الله الحموي ، (معجم الأديباء) ، إرشاد الأريب في معرفة الأديب ، بعناية مارجليوث ، الطبعة الثانية دار المستشرق ، الجزء الخامس عشر (بيروت 1922 م) .